محمد سعيد دلبح

ستون عاماً من الخداع

حركة فتح من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية





محمد سعيد دلبح

ستون عاماً من الخداع

حركة «فتح»: من مشروع الزعيم إلى مشروع التصفية

دار الفارابي

الكتاب: ستون عاماً من الخداع
المؤلف: محمد سعيد دلبح
الغلاف: الفنان الفلسطيني عبد اللطيف مهنا

الناشر: دار الفارابي ـ بيروت ـ لبنان
ت: ٣٠١٤٦١(٠١) - فاكس: ٣٠٧٧٧٥(٠١)
ص.ب: ١١/٣١٨١ – الرمز البريدي: ٢١٣٠ ١١٠٧
www.dar-alfarabi.com
e-mail: info@dar-alfarabi.com

الطبعة الأولى: تموز ٢٠١٩
ISBN: 978-614-432-513-1

إهداء

إلى شعب يرفض الاستكانة وينتفض على طريق التحرير وإنهاء عذابات الاحتلال واللجوء... يقدم الشهيد تلو الشهيد لكي يحيا الوطن،

إلى القابضين على جمر النضال، مرتفعي الهامات فوق فلسطين وخارجها،

إلى من يحمل البنادق ضد الاحتلال الصهيوني وأعوانه مكرساً نفسه الممثل الشرعي الوحيد لشعب مناضل وقضية تأبى الاندثار ،

إلى الفلسطيني حيثما كان بعينيه يقاتل...

إلى عائلتي الفلسطينية الصغيرة... زوجتي، أبنائي وأحفادي علهم يجدون فيه ما يعينهم على التمسك بثوابت الوطن الذي ولدوا وعاشوا خارجه.

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر والتقدير إلى العديد من الأصدقاء الذين مدوا يد العون سواء في المراجعة وتصويب المعلومات والتواريخ وتوفير المراجع، وأخص بالذكر الدكتور كمال خلف الطويل، الدكتور باسم سرحان، جابر سليمان، جهاد الرنتيسي، عدلي الهواري، عاطف أبو بكر، عبد اللطيف مهنا، عبد الله السعافين وجعفر الجعفري.

هذا الكتاب

راودتني فكرة الكتاب لسنوات عديدة خلت، ولكن ما كان يؤجل تنفيذها أن الكثير مما سأتناوله قد تضمنته كتب ودراسات ومقالات نشرت خلال العقود الستة الماضية، وكنت أقول لنفسي ما الذي يمكن أن أقدمه بعد كل ما نشر حول حركة ادعت ولا تزال أن لها شرف الأسبقية في الكفاح لتحرير فلسطين وتصفية الكيان الصهيوني فيما كل الدلائل تشير إلى زيف هذا الادعاء؛ فحركة «فتح» لم تكن وحدها في ساحة العمل الوطني الفلسطيني والمسلح منه بشكل خاص بل سبقها وتزامن معها عديد المنظمات في ساحة العمل الوطني الفلسطيني، لكن ما تهيأ لها من دعم وتمويل عربي رسمي عكس نفسه دعماً شعبياً على امتداد الطيف الوطني يساراً ويميناً... قومياً وقطرياً... فالحركة أطلقتها مجموعة ممن كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين التي لم تتخل عن دعمهم رغم كل ما قيل عن رفض جماعة الإخوان المسلمين المشاركة في الكفاح المسلح الذي كانت تدعو له نويات فتح الأولى، لكنه كان مدخلاً لإقناع الآخرين بوطنيتهم وببرنامج للتحرير يتجاوز دعوة الجماعة واستراتيجيتها وتكتيكاتها.

كانت جماعة الأخوان المسلمين في الفترة التي ظهرت فيها فتح، تناكف قيادة جمال عبد الناصر التي كانت شعوب الأمة بمن فيها الفلسطينيون تنظر إليه بوصفه «فارس الأمل» الذي تعلقت بأهدابه في النضال ضد الثالوث المعادي لها: الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية العميلة، وهو الثالوث نفسه الذي قالت «فتح» في أدبياتها إنها تواجهه، لكنها انتهت بعد ستين عاماً إلى مهادنته وطلب غفرانه والتنسيق معه... لقاء سلطة ثمنها التفريط بالوطن وتعبئة الجيوب بالمال الحرام.

الكتاب يقدم بعد مرور ستين عاماً من تأسيسها قراءة أخرى قد تكون مختلفة حول

حركة «فتح» ومواقف قياداتها والمسار الذي انتهجته... لقد رفعت في البداية سقف التوقعات، وبعد ذلك ومع كل انتكاسة وهزيمة عملت بشكل حاذق على تجريع الشعب سم التفريط بالوطن قطرة قطرة... وقد ساهم ياسر عرفات وهو يسعى إلى تكريس نفسه زعيماً لا ينازعه أحد للشعب الفلسطيني، ساهم في تحويل الخيانة الوطنية إلى وجهة نظر لا تستحق أن يحاسب مرتكبها وفقاً لقانون الشعب والثورة... وهو ما سبق أن حذر منه صلاح خلف (أبو إياد) في مذكراته «فلسطيني بلا هوية» حين قال: أخشى ما أخشاه أن تصبح الخيانة وجهة نظر...

سيطر عرفات على مسرح السياسة الفلسطينية لما يزيد على جيلين. وإذا كان يعزى إليه الكثير من الفضل في إعادة شعب بدا أنه اختفى موقتاً عن مسرح المنطقة بعد عام ١٩٤٨ فإنه يتحمل قدراً كبيراً من اللوم عن المشاكل التي ناء بها الشعب الفلسطيني في حياته وبعد وفاته؛ فالبنية السياسية التي تطورت في عهد عرفات كانت تنخرها العيوب.

لقد تميز عرفات بالمغامرة والمقامرة في ساحة يمسك بنواصيها الكبار، وفي قضية حجمها بحجم العالم كله... لم تبق دولة كبيرة أو صغيرة إلا وأدخلت أصابعها فيها. ولأنه مغامر ومقامر فقد لجأ عرفات إلى استخدام كل المناورات والحيل والتكتيكات لإنجاح مشروعه الخاص بالزعامة على حساب القضية الوطنية، واستخدم المال في صنع جيل وجيش من الأفاكين والمارقين والسماسرة والمطبلين والمزمرين والجواسيس القابلين بالتنسيق الأمني مع الاحتلال الصهيوني.

لقد رحل عرفات عن الدنيا قبل أن يحقق لشعبه ما حلم بتحقيقه، وأورثه وضعاً حرجاً تضاءلت فيه الآمال وازدادت المخاوف إزاء المستقبل... رحل عرفات دون أن يحقق مشروعه زعيماً على دولة مستقلة ولو بحجم أقل من الضفة الغربية وغزة واكتفى بمظاهر الزعامة... سجادة حمراء وسجناً وعلماً يرفرف على مقارّه وسيارته وحرس شرف وجوقة موسيقية تعزف له السلام الوطني عند الوصول والمغادرة، غير أن الثمن الذي دفعه وألزم الشعب الفلسطيني به بفعل اتفاقياته مع الكيان الصهيوني كان باهظاً جداً، إذ حصل الكيان الصهيوني على اعتراف أصحاب الأرض الحقيقيين بحقه في الوجود وحقه في ملكية ما

سرقه منهم... رحل عرفات مخلفاً وراءه تركة ثقيلة زاد من ثقلها من جاء بعده والذي عاش طوال أكثر من ٣٥ عاماً ملتصقاً به وتحت عباءته مفتخراً بعد رحيله بمواصلة الالتزام بما وقع عليه في اتفاقيات أوسلو مستهزئاً بالعمل الفدائي والمقاومة المسلحة ضد الاحتلال، ويلاحق المقاومين، ويتخذ خطوات وإجراءات تصب في نهاية المطاف في مشروع تصفية القضية الفلسطينية. لقد أعلنت «فتح» في عام ١٩٦٥ الكفاح المسلح ادعاءً منها أن السياسة تنبع من فوهة البندقية، وانتهت في زمن محمود عباس إلى قمع البندقية.

بيد أن هذا لم يفتّ من عضد الشعب وإصراره على المضي في الكفاح استناداً إلى تجارب المقاومة المسلحة... فالكيان الصهيوني رغم أنه استعمار استيطاني إلا أن الشعب الفلسطيني على أرضه في مواجهته يؤكد يومياً أن الاستعمار في نهاية المطاف إلى زوال والكيان الصهيوني رغم الهالة التي أضفتها عليه هزائم أنظمة عربية رسمية لا تريد أن تقاتل، أوهن من بيت العنكبوت.

واشنطن

مارس/ آذار ٢٠١٩

الفصل الأول

النـذر

مدخل .

النشاط الفلسطيني المتجدد بعد النكبة.

البرجوازية الفلسطينية في الخليج.

مدخل

سعت القوى الإمبريالية منذ أوائل القرن التاسع عشر لإعادة رسم الخريطة الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي، فتصارعت على اقتسامه واحتلال أرضه. فبدأت فرنسا بمصر عام ١٧٩٨، لتخرج فيما بعد مهزومة، واحتلت فرنسا الجزائر عام ١٨٣٠ واحتلت بريطانيا عدن عام ١٨٣٦ إلى جانب احتلالها منطقة الخليج العربي، ثم عادت لتحتل مصر عام ١٨٨٢. وكانت القوى الإمبريالية قد اتفقت على محاصرة مساعي محمد علي باشا ومنعه من إقامة إمبراطورية عربية عام ١٨٣٨. وتبلورت لدى بريطانيا في هذا الوقت فكرة دولة صهيونية في فلسطين. واشتدت مطامع القوى الإمبريالية، مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فبدأت الدول الإمبريالية تسعى لانتزاع أجزاء جديدة من الوطن العربي، وهكذا فرضت فرنسا معاهدة حماية على تونس في عام ١٨٨١، ومعاهدة حماية على المغرب في عام ١٩٠٨ واحتلت إيطاليا ليبيا عام ١٩١٢، وجاء اتفاق سايكس-بيكو عام ١٩١٦ لاقتسام المشرق العربي، ليمثل مرحلة جديدة من مراحل السيطرة الإمبريالية، وتلا ذلك إعلان وعد بلفور عام ١٩١٧ ثم إقامة الكيانات المعروفة حالياً بأسماء فلسطين ولبنان وسوريا والعراق. كما تم سلخ بعض المناطق الهامة من الوطن العربي: عربستان (الأحواز) وضمها إلى إيران عام ١٩٢٥ ليوفر لإيران ثروات اقتصادية هامة منها النفط ويمنحها مداخل الخليج وشط العرب، كما جرى سلخ لواء الإسكندرون وضمه إلى تركيا عام ١٩٣٧.

وقد استمر تنفيذ المخطط الإمبريالي بعد الحرب العالمية الأولى التي أسفرت من

بين ما أسفرت عنه إقرار برنامج الانتدابات والمستعمرات، بتقسيم سوراقيا -سوريا الكبرى (سوريا الحالية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن والعراق) إلى مناطق نفوذ أجنبية استهدف أساساً حماية المطامع الاستعمارية لبريطانيا وفرنسا. وهدفت الحدود التي رسمها الاستعمار الغربي إلى تعميق أسباب الصراع القبلي والعرقي وضمان استمرار الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي.

وبينما احتفظ الاستعمار الفرنسي بالعائلة الحاكمة في المغرب، احتفظت بريطانيا بأسرة محمد علي في مصر، وزرعت أحد أبناء الشريف حسين بن علي (فيصل) في العراق والثاني (عبدالله) في شرق الأردن. وعمل الخبراء والمختصون من أجل تثبيت الكيانات الجغرافية الجديدة، فثبتوا فيها عائلات حاكمة وخلقوا حولها فئات مستفيدة، كما أمعنوا في التقسيم، فشجعوا الطائفية ودعموا مبررات بقائها. ولم يكتفوا بذلك فأثاروا قضية الفرعونية والفينيقية والأمازيغية وشجعوا الأقليات القومية. كل ذلك كان بهدف إلغاء إرادة الوحدة وتجزئة الأمة الواحدة، وخلق هويات متصارعة ضائعة غير قادرة على الفعل السياسي.[1]

وفي الوقت ذاته قامت بريطانيا ومعها الغرب الاستعماري بدعم مخطط الحركة الصهيونية لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين حسبما جاء في وعد بلفور. ولوضع هذا الوعد موضع التطبيق العملي، حصلت بريطانيا في عام ١٩٢١ على حق الانتداب على فلسطين لتسرع في تحقيق الهدف الصهيوني بفتح باب الهجرة أمام يهود أوروبا للاستيطان في فلسطين.

لقد عملت القوى الإمبريالية منذ عام ١٩٢٠ على تغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بما يضمن سيطرتها. ومن بين وسائل ضمان السيطرة الإمبريالية تعهد قوى محلية، لتكون حليفاً مضموناً وقادراً، ولذلك تم اختيار بعض الأسر الحاكمة التي أعطيت أسباب السلطان لتكون قوة قمع داخلية... أسرة محمد علي في مصر، الأمير فيصل في العراق والأمير عبد الله في شرق الأردن، آل سعود في الجزيرة العربية، والبايات في تونس

---

(١) ناجي علوش، عودة إلى موضوعات الثورة العربية، مجلة الكاتب الفلسطيني، العدد ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.

والدايات في الجزائر وسلاطين المغرب، إضافة إلى بعض مشايخ الخليج العربي. وجاء اختيار هذه العائلات ضمن خطة مدروسة هدفها إيجاد سلط رجعية معادية للشعب مرتبطة بالقوة الإمبريالية. ولقد أسندت هذه «الأسر الحاكمة» بطبقة من الإقطاعيين وأخرى من البرجوازية المتوسطة، وكان تحالف هذه القوى الأساس الذي تستند إليه السيطرة الإمبريالية.

في فلسطين رفض الشعب الفلسطيني بأحزابه وهيئاته كافة القرارات والمشاريع التي كانت تدعو لاستقطاع جزء من الأرض الفلسطينية لإقامة كيان مستقل لليهود، بدءاً من مشروع تشرشل (الكتاب الأبيض) عام ١٩٢٢، ثم مشروع باسفيلد ١٩٣٠ (الكتاب الأبيض الثاني)، ثم مشروع ماكدونالد (الكتاب الأسود) عام ١٩٣١، ثم مشروع اللجنة الملكية (بيل) عام ١٩٣٧ ثم مشروع اللجنة الملكية- وودهيد (الكتاب الأزرق) عام ١٩٣٨، ثم مشروع ماكدونالد ثانية (الكتاب الأبيض الثالث) عام ١٩٣٩، ثم مشروع بيفن (الكتاب الأبيض الرابع) عام ١٩٤٥، ثم مشروع اللجنة الأنكلو أميركية (موريسون- جرادي) عام ١٩٤٦، ثم مشروع بيفن المعدل عام ١٩٤٧، انتهاءً بقرار هيئة الأمم المتحدة رقم ١٨١ المعروف بقرار تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ الذي يمنح اليهود ٥٦ في المئة من فلسطين التاريخية.. وتأكيدا لهذا الرفض أعلن المؤتمر الوطني المنعقد في غزة في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨ أي بعد إنشاء الكيان الصهيوني، أن «فلسطين هي دولة واحدة على أرض فلسطين التاريخية والتي كانت تحت الانتداب البريطاني حتى ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨».

واستمر هذا الموقف العربي والفلسطيني الرافض للدولتين، حتى قيام منظمة التحرير الفلسطينية وإعلان ميثاقها القومي عام ١٩٦٤ ثم الميثاق الوطني عام ١٩٦٨ اللذين اعتبرا أن فلسطين هي كل فلسطين التاريخية التي تحددت في قرار الانتداب الذي أصدرته عصبة الأمم.

في مثل تلك الأجواء أعلن عن إقامة الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ متجاوزاً في مساحته الجغرافية ما تضمنه قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، وكان التدخل الرسمي لمصر والعراق والأردن وسوريا ولبنان وتوقيعها (ما عدا العراق) اتفاقيات الهدنة عام ١٩٤٩ قد أسفر عن سيطرة الصهاينة على ٧٨ في المئة من فلسطين والقيام بعمليات تطهير عرقي أسفرت عن

تشريد نحو ٧٧٠ ألف فلسطيني من بيوتهم وقراهم ومدنهم وإجبارهم على اللجوء إلى غزة والضفة الغربية ولبنان والأردن ومصر وسوريا، حيث أقامت الأغلبية في مخيمات لاجئين أقيمت خصيصاً لهم، ولينظر إليهم بوصفهم مجموعات من اللاجئين بلا وطن أو هوية سياسية تعيش في مخيمات فقيرة وسيئة للغاية في البلدان المجاورة لفلسطين بينما تفرقت الأقلية الأخرى في أصقاع الدنيا، أما من بقي في فلسطين فقد تحولوا إلى مواطنين من أقلية قومية من الدرجة الثالثة في الكيان الصهيوني الذي أخضعهم للعيش تحت حكم عسكري دام عشرين عاماً.

النشاط الفلسطيني المتجدد بعد النكبة

بيد أن الشعب الفلسطيني أظهر عقب تهجيره القسري من وطنه عام ١٩٤٨ بفعل استيلاء الصهاينة على الجزء الأكبر من فلسطين (٧٨٪) رفضه لحالة اللجوء والاستكانة التي وضع بها حيث أراد المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن يبقيهم عالة عليه وتحديداً الأمم المتحدة ووكالتها لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي أنشئت لرعايتهم. إذ إن صدمة التهجير واللجوء وسيطرة النظامين الأردني والمصري على شرقي فلسطين وجنوبها، أي الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى فشل حكومة عموم فلسطين ممزقة الأشلاء التي خلفت الهيئة العربية العليا بزعامة الحاج أمين الحسيني في أن تقاوم ضم الضفة الغربية إلى الأردن أو أن تسترد قطاع غزة من الإدارة المصرية أو أن توفر زعامة سياسية للشعب الفلسطيني لها تنظيمها واتجاهها لقيادة اللاجئين المعدمين المنتشرين خارج حدود فلسطين. إلى جانب الاضطهاد السياسي والجسدي الذي مارسته الأنظمة العربية التي سميت فيما بعد بالدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين فيما كان من تبقى من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ عرضة لإدماجهم في الكيان الصهيوني، كان يتوقع أن تدفع تلك الظروف والمعطيات الفلسطينيين إلى الانشغال بمجرد البقاء على الحياة، غير أن مفاعيل الصدمة لم تدم طويلاً وحالة الشلل بدأت تتلاشى، إذ كان عقد الخمسينيات من القرن العشرين حافلاً بالنشاط السياسي المحموم في أرجاء المشرق العربي، وكانت الأحزاب والحركات السياسية تراوح

عقائدياً من الأحزاب الشيوعية في اليسار إلى الحركات المحافظة في اليمين، مثل جماعة الإخوان المسلمين. بيد أن التيار الذي كان سائداً في تلك الفترة والمتصاعد، كان يتمثل بالحركة القومية العربية الوحدوية ذات الطابع العلماني مثل حزب البعث وحركة القوميين العرب والناصريين، والتي كانت الأكثر نشاطا ولكنها كانت متنافسة فيما بينها في بلدان المشرق العربي. كما انصب تنافسها على النفوذ في الوطن العربي كله ودعم الاستقلال من السيطرة الإمبريالية الغربية وإقامة الوحدة العربية، وعلى تبني القضية الفلسطينية بشكل خاص.

مع حلول عام ١٩٥٧ ظهر جيل جديد من الشباب الفلسطيني يحمل معتقدات جديدة. وتمثلت حالة اليقظة بتيارين رئيسين ناشطين: ما قامت به الدول العربية ذات التوجه القومي في الإطار الرسمي، البيروقراطي من خلال جامعة الدول العربية وهو تيار جرت قيادته من الأعلى من نخبة من الفلسطينيين توج بقرار قمتها بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، أما التيار الثاني فكان مختلفاً وعفوياً وشعبوياً ويعمل سراً حتى ظهر مستقلاً عن غيره في مواقع شتى من تجمعات الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والشتات[1].

شهد العام الدراسي الجامعي ١٩٥٠-١٩٥١ في القاهرة تجمع الطلبة الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون بجامعة الملك فؤاد حيث قاموا بتأسيس «رابطة الطلبة الفلسطينيين» بعد قبول الحكومة المصرية أول دفعة من طلبة فلسطين بعد نكبة ١٩٤٨. ومع اشتداد عود الرابطة بدأ التنافس على قيادتها، وقد عرف من أولئك الطلبة محمد عبد الرؤوف عرفات القدوة الذي عرف فيما بعد باسم ياسر عرفات، الذي تولى رئاسة الرابطة عام ١٩٥٢ حتى تخرجه عام ١٩٥٦ وتلاه صلاح خلف في عام ١٩٥٧. وقد أخذت الرابطة التي تأسست عام ١٩٥١ صفة تمثيلية تجاوزت الطلبة المنتمين إليها في وقت لم يكن لحكومة عموم فلسطين نشاط يذكر. وكان من بين الناشطين في الرابطة أيضاً سليم الزعنون وزهير العلمي وعبدالفتاح عيسى حمود. وقد اعتبر تأسيس الرابطة البداية الفعلية لتأسيس نواة حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».

---

(١) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عبد الوهاب عطا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ص ٣٦٠.



عرفات (يسار الصورة بغطاء الرأس) زهير العلمي وصلاح خلف في براغ -تشيكوسلوفاكيا ١٩٥٦ في مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي

وقد برز في فترة الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين العديد من التنظيمات في أوساط التجمعات الفلسطينية سواء داخل الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ومخيمات اللجوء في سوريا ولبنان وفي منطقة الخليج العربي، كلها تدعو إلى ضرورة تنظيم الفلسطينيين وإعدادهم لخوض حرب التحرير والعودة وإنهاء الكيان الصهيوني على أرض فلسطين. وقد عززت هذه المطالب التحولات التي حدثت في المنطقة من سقوط نظام الملك فاروق في مصر في تموز/ يوليو ١٩٥٢ على يد حركة الضباط الأحرار. وكان أحد أسباب سقوط حكم أسرة محمد علي هو الاستياء وخيبة الأمل التي شعر بها الجيل الجديد من الضباط المصريين أثناء خدمتهم في فلسطين عام ١٩٤٨. وفي آذار/ مارس ١٩٤٩ ظهر أول انقلاب في سلسلة الانقلابات العسكرية التي توالت في سوريا، حيث تزايد الاستياء الشعبي تجاه الكتلة الوطنية بزعامة شكري القوتلي بعد أن كشفت التقارير عن فساد وعجز القوات السورية التي تدخلت في حرب فلسطين.

وتعرض الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٥ لحملة شجب مريرة من آلاف الفلسطينيين الغاضبين الذين طالبوا بحمل السلاح بعد الهجوم الإسرائيلي على مواقع مصرية وأهداف مدنية في غزة في شباط/ فبراير من ذلك العام، مما أدى إلى استشهاد ٣٩

شخصاً. وكان رد فعل الجماهير العربية على الغزو الإسرائيلي في العدوان الثلاثي على مصر بعد ١٨ شهراً من عدوان الكيان الصهيوني على غزة انفجار التظاهرات الغاضبة في العواصم والمدن العربية من الظهران إلى بيروت والقاهرة وعمان ودمشق والجزائر. وأعقب ذلك بأقل من سنتين نزول قوات المارينز الأميركية في لبنان عام ١٩٥٨ دعماً لكميل شمعون في مواجهة معارضيه الوطنيين. وفي العام نفسه في ١٤ تموز/ يوليو أطاح الجيش العراقي الحكم الملكي الهاشمي في بغداد. وأصبحت القومية العربية كما لو أنها الخبز اليومي للجماهير، وباتت جميع الأنظمة العربية القائمة مهددة بالسقوط نتيجة انقلابات عسكرية أو تحركات جماهيرية. وأصبح الكثير من العرب يعتقدون أن يوم التحرر من بقايا الاستعمار بات وشيكاً[1].

غير أن حقيقة الأمر كانت تشير إلى أن المنطقة تمر في مرحلة جديدة من الهيمنة الغربية، ولكن بصورة غير مباشرة أو بكلمة أخرى تخضع «للاستعمار الجديد». بفعل التوسع الكبير في إنتاج النفط في منطقة الجزيرة العربية والخليج والعربي، حيث سارعت شركات النفط الدولية الغربية الحاصلة على امتيازات التنقيب واستخراج وتسويق النفط في العراق والسعودية ومشيخات الخليج بعد الحرب العالمية الثانية إلى تطوير امتيازاتها بسرعة كبيرة مدفوعة بالازدياد الهائل على طلب النفط في أوروبا الممزقة نتيجة الحرب، إضافة إلى الكلفة الزهيدة لاستخراج نفط المنطقة[2].

وتسببت العوائد النفطية الكبيرة في ثراء المنطقة النفطية ثراءً جديداً مترافقاً مع نهضة على مختلف الصعد. كما أدى الازدهار النفطي إلى توسع مدن أخرى في المنطقة نتيجة تدفق الواردات وإقامة شركات جديدة لخدمة حقول النفط والعاملين فيها وإنشاء مصاف وموانئ لتصدير النفط على شواطئ المتوسط وتزايد الطلب على المواد الاستهلاكية. (بيروت أصبحت بعد نكبة فلسطين مركزاً رئيساً للتجارة من وإلى الخليج، واستبدل ميناء

---

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩١، ص ١٣٥-١٣٦.

(٢) م.ن.، ص ١٣٦.

حيفا بميناء بيروت ومبناء طرابلس، وأصبحت بيروت محطة رئيسة لإعادة تدوير أموال عوائد النفط العربي. وتحولت العاصمة الأردنية عمان من مدينة صغيرة عشية نكبة فلسطين إلى مدينة رئيسة وفرت فرص استثمار جديدة للفلسطينيين الذين يملكون رأس المال اللازم وخصوصاً في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين عندما تزايدت إمكانيات الاستثمار بسبب تدفق الأموال المرسلة من الفلسطينيين العاملين في الخليج إلى عائلاتهم في الضفة الغربية وشرق الأردن[1].

لم يكن توزيع الفرص متساوياً بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين تدفقوا بالآلاف إلى الخليج بحثاً عن العمل. إذ أصبحت منطقة الخليج بالنسبة إلى مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فقدوا بيوتهم ومصادر رزقهم بسبب تهجيرهم القسري من قبل الصهاينة الذين احتلوا نحو ٨٠ في المئة من فلسطين، أصبحت بمثابة أحد أبواب الأمل أمامهم. فبينما كانت الأشغال متدنية الأجور في الخليج هي المجال المتاح لأبناء العائلات الفلسطينية الفقيرة فقد تمكن الفلسطينيون من أصحاب رؤوس الأموال والمؤهلات العلمية الحصول على وظائف ذات دخول عالية في الشركات الأجنبية أو في الإدارات الحكومية والمعامل الخاصة في دول الخليج. وخلافاً للعمال اليدويين استطاع هؤلاء اصطحاب عائلاتهم إلى الخليج والاستقرار خارج المخيمات: في بيروت وعمان والقاهرة ودمشق والولايات المتحدة وأوروبا، وغالباً ما كانوا يستفيدون أيضاً نتيجة حصولهم على جنسية البلد الذي يقيمون فيه.

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون...،م.س.، ص ١٣٧.

البرجوازية الفلسطينية في الخليج

الأساس الذي تقوم عليه سلطة البرجوازية الوطنية هو براعتها في التجارة وقدرتها على خطف الوكالات، فليست أموالها هي التي تعمل بل مهاراتها في عقد الصفقات... البرجوازية في البلاد المستعمرة تستمد قوتها الأساسية من الاتفاقات المعقودة مع السلطة الاستعمارية القديمة.

فرانز فانون، معذبو الأرض

تشكلت طبقة برجوازية جديدة في المجتمع الفلسطيني قوامها الفلسطينيون الذين تمكنوا من تحويل رؤوس أموال كافية للبدء بأعمال جديدة خارج فلسطين، وأولئك الذين تمكنوا من الإقامة في الخليج، ومن كان لهم دور في التطور الاقتصادي السريع الذي طرأ على البلدان العربية الرئيسة والنفطية منها.

هذه البرجوازية الفلسطينية الجديدة تتشابه مع نظيراتها الأوروبيات في القرن التاسع عشر ببعض السمات إلا أنها تختلف عنها في أمور كثيرة أهمها: أنها تفتقد الأرض والممتلكات العقارية والمصانع (إذ إنها في دول الخليج شريك للكفيل المحلي ومعظمهم ليس مستقلاً) والأهم هو أنها تفتقد قاعدة أرضية- دولة لتعمل فيها. ونتيجة لذلك ترافق تأييدها العلني للنمط الغربي للتطور الرأسمالي والاستثمار الحر مع دعم العمل السياسي ذي الطبيعة الراديكالية أكثر مما كان سائداً لدى البرجوازية الأوروبية، وتحديدا لجهة مساندتها للكفاح المسلح وحرب الشعب رغم أن بعض أعضاء هذه الطبقة وبخاصة الذين شكلوا الإنتلجنسيا الجديدة في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين دعوا إلى التغيير الاجتماعي الجذري داخل المجتمع الفلسطيني وفي الوطن العربي أيضاً، فإن أغلبيتهم قدمت دعمها تحديداً لحركة فتح التي أعلنت عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

العربية، والتي تركز على تحرير فلسطين وإقامة دولة ديمقراطية علمانية بديلاً لإسرائيل تضم المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. وتتجنب أي التزام بالتغيير الاجتماعي أو تغيير نظام اقتصادي معين بدعوى تجنب نشوب صراعات داخل الحركة الوطنية.

وقد حصلت حركة فتح في بداياتها على دعم مالي وسياسي كبير من الأثرياء الفلسطينيين في الكويت الذين يمثلون البرجوازية الفلسطينية الجديدة، أمثال طلعت الغصين، هاني القدومي، عبد المحسن القطان وهاني أبو السعود. وقد تعزز توجه هذه البرجوازية في دعم حركة فتح للدخول في تسوية سلمية مع الكيان الصهيوني يقود إلى إقامة دولة أو شبه دولة مع تزايد الخطر الذي شكله نشوء البرجوازيات المحلية في دول الخليج الذي أدى إلى توتر جديد في العلاقة بين هذه الطبقة والبلدان المضيفة وإلى القرار بإجراء تسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني على الجبهة الفلسطينية. ويذكر أن سياسة التسوية لم تكن تطرحها في السابق سوى بقايا الأرستقراطية الفلسطينية التي عاشت في الضفة الغربية وشرق الأردن.

في الكويت ومنطقة الخليج وفر وجود الشركات البريطانية في أوائل الخمسينيات فرص عمل للفلسطينيين من أولئك الذين سبق أن عملوا مع حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين أو تعلموا في المدارس البريطانية في فترة الانتداب. ولعب أحد القادمين الأوائل إلى الكويت محسن القطان دوراً رئيساً في تطوير النظام التعليمي في الكويت، وارتبط بصلات حميمة مع عائلة الصباح الحاكمة وأبناء وبنات أهم العائلات التجارية نتيجة وضعه العلمي، وفيما بعد، أصبح ابنه عبد المحسن القطان (أبو هاني) نائب سكرتير وزير الأشغال العامة. وفي عام ١٩٥٩ أسس شركة الهاني للمقاولات التي نفذت العديد من المشاريع الإنشائية مثل بناء فندق شيراتون ومجمع شركة الطيران الكويتية ومستودعات مياه ضخمة ومبانٍ سكنية وشبكة الصرف الصحي في الكويت لتتسع أعمالها في نهاية الستينيات بالحصول على عقود أشغال ضخمة في السعودية والأردن واستيراد مواد البناء والآليات والأجهزة، وليصبح عبد المحسن القطان أحد أبرز رموز هذه البرجوازية في الكويت والخليج التي واظبت على تقديم الدعم المالي لحركة فتح وعجلت بانطلاقتها. وفي عام ١٩٦٨، وبسبب

وضعه المالي المهم ودعمه الكبير لحركة فتح منذ أواخر الخمسينيات جرى انتخابه رئيساً للمجلس الوطني الفلسطيني[1].

ولم يكن القطان استثناء في هذا المجال في الكويت، فقد وجد بعض الفلسطينيين عملاً لهم مع العائلات التجارية الكويتية الكبيرة، لكنهم فيما بعد فضلوا العمل بشكل مستقل في مجال التعهدات والبناء والمواصلات والهندسة والعلاقات العامة والخدمات الاستشارية للمصانع الخاصة والحكومية، ولعبت مساهماتهم المالية والجالية الفلسطينية في الكويت بشكل عام المقدمة لـ«فتح» ولمنظمة التحرير الفلسطينية دوراً حيوياً في تمكين الحركة من النمو رغم الانتكاسات التي لحقت بحركة المقاومة في الأردن ولبنان في فترة السبعينيات.

أما هاني القدومي فكان من أوائل الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الكويت في أعقاب نكبة عام ١٩٤٨ وبسبب كونه متعلماً ويجيد اللغة الإنكليزية فقد عينته الحكومة الكويتية مديراً لدائرة الجوازات والسفر والإقامة عام ١٩٤٩، لكن الشيخ عبد الله المبارك الصباح نائب الأمير اختاره مديراً لمكتبه بعد سنوات حتى عام ١٩٦٢ حين اختاره أمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح مديراً لمكتبه. وقد جاءته الفرصة لكي يصبح من كبار الأثرياء عندما جاء ممثلون لشركة براون آند روت (Brown and Root) الأميركية العملاقة العاملة في مجال النفط إلى مكتبه لمقابلة أمير الكويت بغرض تقديم عرض لبناء أنبوب نفط هام في الكويت وطلبوا منه أن يرشح لهم أحد أبناء العائلات الكويتية المعروفة بنفوذها ليكون وكيلاً لشركتهم في الكويت كي يتابع أعمالها لدى الجهات الرسمية. وبعد أن رست المناقصة على الشركة الأميركية حصل على عمولته التي تقدر بالملايين ليقدم استقالته ليصبح وكيلاً للشركة ولينطلق في عام ١٩٦٥ ليصبح أحد أثرياء النفط الجدد وواحداً من كبار رجال الأعمال في الكويت خصوصاً في مجال استيراد الأدوية وغيرها من المعدات الطبية[2].

وفي قطر ارتبط التاجر المعروف عبدالله درويش وعائلته بعلاقات وثيقة مع عائلة آل

---

(١) باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون ... ، م.س.، ص ١٥٢.

(٢) محمد ربيع، ذكريات تأبى النسيان-سباق مع الزمن، الجزء الثالث، دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى ص ١٦٦.

ثاني الحاكمة ومع الرعايا البريطانيين في الدوحة. وتم تعيينه الوكيل الرئيسي للمشتريات لشركة نفط قطر التي تُعتبر شركتا شل وبريتيش بتروليوم المساهمين الرئيسين فيها، كما تبوأ فيما بعد منصب المتعهد الحكومي الرسمي لجلب العمال، ودخل في شراكة مع شركة المقاولات والتجارة (CAT) الكات التي أسسها المقاول اللبناني من أصل فلسطيني إميل البستاني وكانت تعمل في فلسطين بعقود كبيرة مع الجيش البريطاني أيام الانتداب وتوسعت فيما بعد لتشمل أنشطتها لبنان وسوريا والعراق ومشيخات الخليج وعدن (جنوب اليمن) التي كانت تحت الحماية البريطانية، في مجال بناء خطوط أنابيب النفط ومصافيه. ولعب عبدالله درويش دوراً في حصول الشركة على عقود من شركة نفط قطر والحكومة القطرية بلغت مئات الملايين من الدولارات مقابل عمولات بنسبة ٢٥ في المئة. وجلبت الشركة في أواسط الخمسينيات نحو ٦٠٠ موظف وعامل معظمهم مهندسين وحرفيين مهرة من الفلسطينيين. وأصبحت قطر إلى جانب الكويت والسعودية مصدراً خصباً للاستقطاب لحركة فتح في أواخر الخمسينيات وأوائل ستينيات القرن العشرين، وبعد حرب ١٩٦٧ أصبحت الدعامة الأساسية لحركة المقاومة الفلسطينية[1].

وفي لبنان برز المصرفي الفلسطيني يوسف بيدس (ابن الأديب والمربي الفلسطيني خليل بيدس) الذي أسس بنك إنترا عام ١٩٥١ وأصبح في منتصف عام ١٩٦٥ أكبر مؤسسة مالية في لبنان حيث بلغت ممتلكاته مليار ليرة لبنانية أي نحو ٣٢٥ مليون دولار. ويعتبر بيدس صاحب أول تبرع فاق الألف ليرة لبنانية لحركة فتح في بداياتها.

واستطاع بيدس باستخدامه الثروة الفلسطينية التي بحوزته أن يمارس بمهارة فائقة سياسة هجومية تنافسية ليحقق البنك نجاحات متتالية فازدات ممتلكاته العقارية والتجارية في العديد من المؤسسات الاقتصادية وامتد نشاطه إلى أوروبا والولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وإفريقيا. ودخل في تجارة السلع الأساسية ومساعدة العديد من الشركات الفلسطينية في تأسيس أعمالها في المنطقة العربية وخصوصاً الخليج، وكان يقدم الاستشارات للعائلات

(١) باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون ...، م.س.، ص ١٥٣.

الحاكمة في الخليج وحكوماتها حول كيفية استثمار أموالهم في الخارج، وأوجد فرصاً كبيرة نتيجة إعادة تدوير البترودولار وأصبح منافساً للبنوك متعددة الجنسيات في أوروبا وأميركا إلى حد انتزاع بعض أعمالها في الوطن العربي وذلك لمعرفته السوق المحلية وقدرته على إبراز موهبة إدارية فذة وفق الأسلوبين الشرقي والغربي[1].

وكان بنك إنترا في أوج النجاح... تجاوزت موازنته خمسة أضعاف موازنة الدولة اللبنانية، وأكبر بنك من بين ٩٩ بنكاً في لبنان، يستحوذ على ٤٠٪ من مجمل ودائع القطاع المصرفي اللبناني. بلغتْ نسبة احتياطه، وقيمة موجوداته، ٥٦٪ من النظام المصرفي اللبناني، يفوق ثاني أكبر مصرف في لبنان بمقدار ١١ ضعفاً. من الناحية السياسية، يقصد ثلث نواب المجلس النيابي «بنك إنترا» نهاية كل شهر ليقبضوا المال، وكان للبنك خمسة وزراء في مجلس الوزراء اللبناني.

ولكن لسوء الحظ كان هناك في المنطقة والغرب من يعارض بشدة تداخل الأعمال الفلسطينية مع الاقتصاد العربي، والاستفادة من عوائد النفط التي كانوا يسهمون في توزيعها بشكل مربح. فجرى التآمر على شركة الكات حيث توفي إميل البستاني بحادث تحطم طائرة عام ١٩٦٢ قبيل ترشيحه لانتخابات الرئاسة اللبنانية، حيث ساد اعتقاد وسط الفلسطينيين أن وفاته لم تكن جراء حادث عابر بل كان نتيجة النجاح الهائل الذي حققه شخصياً وحققته شركته بواسطة توظيف الفلسطينيين وتوجيه مهاراتهم لمصلحة المنطقة ككل مما أثار منافسيه عرباً وغربيين.

أما بنك إنترا الذي كان يقوم بدور الوسيط بين إمارات النفط العربية والأسواق المالية الغربية، فقد كان مستهدفاً لإنهاء هذا الدور، وقد منحت سياسات بيدس في الاستثمار التي كانت تقوم على المجازفة بالودائع ورأسمال البنك الفرصة لمن كانوا يسعون إلى التخلص منه. ففي ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ خلص تقرير «باركر» (الذي أعدّ بتكليف من مجلس إدارة إنترا) إلى أنّ «بنك إنترا» يواجه مشكلة سيولة مستعصية. كانت نسبة السّيولة ٥ ,٣٪

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون ...، م.س.، ص ١٦٠.

وهي نسبة متدنية، غير مسموح بها في أوروبا والولايات المتحدة. لاحظ التقرير أنّ سحوبات الزبائن قدْ أصبحت يوميّة، وحذّر أنّ هذه المعلومات كافية لإلحاق أكبر أذى بـ«إنترا»، إذا ما سُرِّبتْ إلى الرأي العام. ببساطة، شكّلتْ استثمارات «إنترا» الطويلة الأمد، التي يصعب تسييلها بسرعة، سبب بلوغه حافة الهاوية.

طلب يوسف بيدس من رئيس الجمهورية اللبنانية آنذاك، شارل حلو، دعمَه لنيل قرض من مصرف لبنان، لمنع أزمة سيولة أصبحت متوقعة. ماطلَ رئيس الجمهورية، ورفضت الحكومة، وعمل مصرف لبنان على تشويه صورة «إنترا»، عبر الترويج أنّ البنك على حافة الإفلاس. بالتوازي كانت النخبة الحاكمة، المعادية لبيدس، تبثّ إشاعات إفلاس «بنك إنترا» وتدعو المودعين إلى سحب ودائعهم، مع أنّ الوثائق أظهرت البنك في حالة جيدة تنقصه فقط السّيولة الموقتة؛ أمّا الحكومة فلم ترفضْ إقراض «إنترا» فحسب لتلافي الانهيار، بل رفضت الاستماع لمحامي البنك.

منذ بداية الأزمة هدفت الحكومة إلى وضع يدها على أمبراطورية «إنترا»، ليس بهدف النفع العام، بل لتحقيق مصالح النخب الحاكمة بتقاسم هذه الإمبراطورية. لم تدّخرْ حكومة عبد الله اليافي (كذلك حكومة رشيد كرامي) جهداً لذلك، من الترهيب، إلى التزوير، إلى الاعتقالات. استخدمتْ مختلف الوسائل بهدف تحطيم يوسف بيدس، وتقاسم إمبراطوريّته. في مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، سحبتْ بعض المصارف، الوطنية والأجنبية، ودائعها من «بنك إنترا»، تبعها صغار المودعين الذين انتابهم الذعر. بدأت السّحوبات ببطء، ثمّ تحوّلتْ إلى تظاهرات أمام فروع «إنترا» في لبنان والخارج. ما هي إلا أيّام حتى أغلق «إنترا» أبوابه، وأعلن إفلاسه لاحقاً[1].

ويورد كمال ديب في كتابه «يوسف بيدس: إمبراطورية إنترا وحيتان المال في لبنان» أيضاً سبباً آخر للتآمر على البنك وصاحبه وهو موقف بيدس في الصراعات السياسية العربية المؤيد لجمال عبد الناصر والقوميين. كما ذكر أن الأيام كشفت أنّ إفلاس إنترا كان مصطنعاً،

(١) جريدة الأخبار اللبنانية، ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

بخاصة أنّ مَن وضع اليد عليه استفاد عقوداً عدّة من استثماراته غير المصرفية وحصل على أموال بلغت مئات ملايين الدولارات.

أما المتمولون الفلسطينيون الآخرون الذين لعبوا دوراً في تمويل ودعم حركة فتح فقد مثلهم الثلاثي: حسيب صباغ ومحمد كامل عبد الرحمن وسعيد توفيق خوري الذين أسسوا في عام ١٩٦٣ شركة اتحاد المقاولين (CCC) الذين أصبحوا في غضون سنوات قليلة من كبار الأثرياء الفلسطينيين. وقد لعب صباغ دوراً بارزاً في منظمة التحرير الفلسطينية فكان عضواً مؤسساً في المجلس الوطني الفلسطيني والمركزي وساهم بدفع عرفات إلى الموافقة على الشروط الأميركية بفتح حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٨٨ حيث كان يعتقد أن علاقات العمل التي كانت تربطه مع وزير الخارجية الأميركي آنذاك جورج شولتز ستكون مفيدة في هذا الشأن حيث شغل شولتز في عام ١٩٨٢ منصب رئيس شركة بكتل الأميركية ذات النشاط الدولي والمشاريع الإنشائية الكبيرة في الوطن العربي. وبسبب تشابك مصالح بكتل مع مصالح بعض الشركات العربية الكبيرة كوّن شولتز علاقات صداقة شخصية مع عدد من الأثرياء والمتمولين العرب كان في مقدمتهم حسيب صباغ. وبعد استقرار جورج شولتز في منصبه وزيراً للخارجية الأميركية في عهد الرئيس رونالد ريغان طلب صديقه القديم في شركة بكتل، حسيب صباغ مقابلة معه لإطلاعه على الموقف الفلسطيني واصطحب معه وليد الخالدي إلا أن شولتز رفض مقابلتهما وأرسل أحد مساعديه للاجتماع بهما في مرآب سيارات أحد فنادق العاصمة واشنطن، حيث لم يجرؤ المسؤول الأميركي الكبير حتى على مقابلة فلسطينيين في بهو الفندق[1].

تسببت المنافسة المتزايدة الناجمة عن نشوء برجوازيات محلية وازدياد القيود على المشاريع الخاصة إلى أن يجد المقاولون الفلسطينيون أنفسهم أمام مشاكل جديدة نجمت عن عدم قدرتهم على ترجمة نفوذهم الاقتصادي المتنامي في سلطة سياسية.

ففي لبنان، تبع موت إميل البستاني وانهيار شركة الكات انهيار بنك إنترا في تشرين

---

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي: الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان، طبعة أولى ١٩٩٥، ص ١٣٤.

الأول/ أكتوبر ١٩٦٦ الذي جاء عقب سلسلة من الانسحابات قام بها أصحاب الأسهم من العائلات الحاكمة في الكويت والسعودية، وأدى رفض البنك المركزي اللبناني تقديم قرض لإنترا - رغم أن ممتلكاته أكبر من استحقاقاته بقيمة ٥٠ مليون دولار، وتسببت سرعة إعلان تفليسة البنك في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧ بحدوث حركة احتجاج وسط ١٦ ألف من مودعيه معظمهم من الفلسطينيين الذين اعتبروا إلى جانب اليسار اللبناني أن رفض البنك المركزي اللبناني إقراض إنترا ليس سوى انعكاس لرغبة الطائفة المارونية اللبنانية في تقليص نفوذ بيدس في لبنان وإزالة الخطر الذي يشكله على محاولاتهم الدخول في القطاع البنكي في البلاد[١].

كما دخلت الولايات المتحدة على خط التخلص من بنك إنترا، حيث رفضت ثلاثة بنوك أميركية هي تشيس مانهاتن، سيتي بانك وبنك أوف أميركا تسليم مدخرات فرع بنك إنترا في نيويورك رغم القرار الصادر عن المشرف الحكومي على البنوك والذي نص على أن مثل هذا الإجراء مخالف للقوانين البنكية في الولايات المتحدة[٢]

وقد استولت الحكومة الأميركية والكويت وقطر ولبنان وبنوك أميركية وبريطانية وألمانية بشكل اساسي على ممتلكات بنك إنترا[٣].

وقد تسبب انهيار مؤسستي الكات وبنك إنترا في سيادة الاعتقاد في أوساط البرجوازية الفلسطينية الجديدة (رجال الأعمال الفلسطينيين) التي حققت ثراءً كبيراً من معاملاتها في مناطق الشتات وبخاصّة في منطقة الخليج أن السبب يعود لكون البستاني وبيدس فلسطينيين. وقد شهدت عشرية تلك الفترة تنامي قوة برجوازيات الكمبرادور (برجوازية السماسرة والوسطاء) المحلية في دول الخليج ما أدى إلى نشوب صراعات مع البرجوازية الفلسطينية الجديدة وبخاصّة في السعودية والكويت إلى جانب لبنان والأردن وليبيا. إذ إن التوسع الاقتصادي الفلسطيني في تلك البلدان كان ممكناً بسبب حالة التخلف التي كانت

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون...، م.س.، ص ١٦٧.

(٢) باميلا آن سميث، م.س نقلًا عن صحيفة نيويورك تايمز ١٩، ٢٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٦٦ و١٧ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٦٦.

(٣) م.ن.، ص ١٦٨.

سائدة في منطقة الخليج في خمسينيات القرن العشرين، حيث بدأت بعد ذلك البرجوازية المحلية تتوسع وتتحدى منافستها الفلسطينية بفضل تنامي عوائد النفط والتشريعات التي أصدرتها الحكومات الخليجية لمصلحة رجال الأعمال المحليين والتي حملت في جانب منها تضييقات على رجال الأعمال المقيمين ومعظمهم من الفلسطينيين. وحيث أن الأردن كان الدولة العربية الوحيدة التي أعطت الفلسطينيين حق المشاركة في الحكومة رغم أن تلك المشاركة لم تكن فعالة لدرجة إقرار السياسات، فقد بدا أن الرد الوحيد أو الإجابة الوحيدة في نظر كثيرين من رجال الأعمال الفلسطينيين والبرجوازية الفلسطينية إما أن يشركوا منافسيهم العرب في أرباحهم -وبذلك يخفّفون من غيرتهم- وإما أن يستثمروا أموالهم في مكان يكون لهم فيه نفوذ سياسي واقتصادي، أي أن يكون لهم سوقهم الخاص الذي يتحركون فيه بحرية ويضمن نفوذهم الاقتصادي، وقادر على الاستمرار بوجود سلطة سياسية، ويعني ذلك إقامة دولتهم. وأصبحت هذه البرجوازية تدفع وتشجع حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في الدخول في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الصهيوني بما يحقق الحصول على كيان سياسي تعمل من داخله وبكلمات أخرى إقامة دولة فلسطينية[1]. وهو ما عبر عنه صراحة حسيب صباغ في مقابلة مع صحيفة الأوبزرفر البريطانية في عددها ليوم ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٦ ووجهات نظر عائلة شومان التي تضمنها تقرير البنك العربي بعنوان: خمسة وعشرون عاماً[2].

وقد دفع النفوذ الاقتصادي القوي الذي حققته البرجوازية الفلسطينية وخصوصاً في منطقة الخليج إلى البحث بشكل حثيث عن نفوذ سياسي مواز لنفوذها الاقتصادي، وكانت فرصتها الأكبر من داخل الكويت حيث كانت الأشد عوداً وحيث تهيأ لها أنّ علاقاتها الاقتصادية والسياسية داخل الكويت تسمح لها بذلك، في حين لم تكن الكويت في ذلك الوقت عضواً مباشراً في نادي المنتفعين من القضية الفلسطينية مما جعلها لا تقمع تلك المساعي.

---

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون...، م.س.، ص ١٦٩.

(٢) م.ن. ، ص ٢٣٨.

وكان رجال الأعمال والمتمولون الفلسطينيون في الخليج حريصين على أن تقوم فتح بنشاطها العسكري بغض النظر عن توافر الظروف الموضوعية لنجاحه. وفي هذا السياق ذكر السياسي السوري المعروف والذي تولى منصب نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة في زمن الوحدة أكرم الحوراني في مذكراته أنه في عام ١٩٦٣، قبل انطلاق الثورة الفلسطينية، اجتمع في منزله بدمشق، لأول مرة مع ياسر عرفات وصلاح خلف (أبو إياد)، أي قبل صدور بلاغات العاصفة بعامين تقريباً، وأنه نصحهما أن لا يدشنا الكفاح المسلح قبل إنجاز مهمة ذات أولوية خاصة، وهي تأمين حكم وطني ديموقراطي في سورية ووضع استراتيجية موحدة مع هذا الحكم الذي يفترض أن يقوم عاجلاً أم آجلاً. غير أن جوابهما كان أنهما لا يستطيعان إرجاء العمليات العسكرية؛ فالتنظيم الفلسطيني القائم بالتمويل يطالبهم الاستعجال بهذه العمليات[1].

وكان إصرار مؤسسي فتح على تجاهل العامل الطبقي والاجتماعي في الانتماء للحركة مناسباً للبرجوازية الفلسطينية في الخليج والعناصر الشابة من أبناء عائلات ملاك الأراضي الذين أملوا بأن يأخذوا ما اعتقدوا أنه موقعهم الطبيعي في حكومة أو إدارة الدولة الفلسطينية المستقلة.[2].

وأدى احتلال الكيان الصهيوني لبقية فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى تنامي الدعم لفكرة الكيانية الفلسطينية في أوساط البرجوازية الفلسطينية ورجال الأعمال الفلسطينيين في الأردن الذين كانوا -خلافاً لنظرائهم في الخليج- يرفضون الانخراط الفعلي في السياسة الفلسطينية. حيث كان الأردن منذ أن ضم الضفة الغربية رسمياً في عام ١٩٥٠ هو البلد العربي الوحيد الذي منح جنسيته للفلسطينيين ما سمح لهم بحرية التحرك والتملك، الأمر الذي أخر المشاعر الوطنية في بعض قطاعات البرجوازية الفلسطينية، غير أن ذلك الوضع انتهى بعد الحرب التي شنها نظام الحكم في الأردن على منظمات المقاومة الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وصولاً إلى تصفية

(١) أكرم الحوراني، مذكرات، المجلد الرابع ص ٣٣١٠ ،الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي-القاهرة.
(٢) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون...،م.س.، ص ٢٢٥.

وجودها العلني في الأردن في تموز/ يوليو ١٩٧١، وليجد الفلسطينيون أنفسهم بما فيها برجوازيتهم في وضع أشبه بالوضع الذي عاشته إسبانيا بعد هزيمة الجمهوريين في عام ١٩٣٧ على يد الجنرال فرانكو. وقد عانى رجال الأعمال الفلسطينيون في الأردن المصير نفسه الذي عاناه نظراؤهم في دول الخليج قبل أعوام عقب موافقة الملك حسين على قرار قمة الرباط العربية في عام ١٩٧٤ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني ليبدأ خطوات الأردنة وإزاحة الفلسطينيين عن المراكز الهامة في الوزارات والإدارات وخصوصاً السيادية منها.

نتيجة لذلك وجد التجار ورجال الأعمال الفلسطينيون الذين كانوا يعتمدون على الحكومة في العقود والعوائد المالية أنفسهم في وضع لا يستطيعون معه منافسة التجار «الشرق أردنيين» الذين حصلوا على مواقع متميزة في الاقتصاد القومي رغم أن خبرتهم كانت أقل من نظرائهم الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال فلم يحظ الفلسطينيون في مجلس الأعيان الذي شكله الملك حسين بعد قمة الرباط سوى على ثمانية مقاعد من أصل ٣٠، أما مجلس النواب الذي كان يحظى فيه الأردنيون من أصل فلسطيني بحق التمثيل بشكل مساو لتمثيل الشرق أردنيين فقد تم حله ولم ينعقد إلا بعد عشر سنوات بعد إجراء انتخابات جديدة[١].

ومع نهاية عام ١٩٧٤ بدأت الأرستقراطية العقارية الفلسطينية من ملاك الأراضي في الضفة الغربية والتي دعمت سابقاً نظام الملك حسين ووقفت ضد مطالب البرجوازية الفلسطينية في الشتات، تعلن تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وتطالب بدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة[٢].

هذا التحول في الموقف والذي تعزز مع الانتخابات البلدية ودور لجنة التوجيه الوطني المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية سببه اقتناع الأرستقراطية العقارية وملاك الأراضي الفلسطينيين-تماماً مثل البرجوازية الفلسطينية الجديدة- من حقيقة أنه لا يمكنهم حماية

---

(١) باميلا آن سميث، فلسطين والفلسطينيون ...، م.س.، ص١٦٩.
(٢) م.ن.، ص ١٧٠.

مصالحهم إلا في ظل دولة خاصة بهم، وقد مكن موقفهم الداعم لمنظمة التحرير الفلسطينية في دفع المواقف الراديكالية المتصاعدة التي سادت أوساط الفلاحين الفلسطينيين المحرومين من أراضيهم والطبقة العاملة في الضفة الغربية وغزة وفي مخيمات اللجوء في الأردن والدول العربية الأخرى. والدعم الذي لم يتوقف لحركة المقاومة الفلسطينية سواء بالمقاتلين أو المنظرين، مكن قيادة حركة فتح تحديداً من تحويل الدعم السياسي والمالي الذي تتلقاه من البرجوازية الفلسطينية الجديدة إلى قوة قتالية استخدمتها للمشاركة في مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، أي إن نهج التسوية الذي تبنته وسارت فيه قيادة ياسر عرفات كان يستند إلى قاعدة اقتصادية واجتماعية تعبر عنه. فالفئات البرجوازية الفلسطينية لم تأخذ دورها في قيادة النضال الوطني وما آلت إليه الأمور، لكنها في أعقاب تبني قيادة منظمة التحرير الفلسطينية البرنامج المرحلي في عام ١٩٧٤ وجدت منفذاً للتسلل عبره لتلعب دوراً في تقرير مستقبل القضية الفلسطينية، حيث عقد اجتماع في تونس حضره ١٢٧ مليونيراً فلسطينياً قدموا في ختامه يوم ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ (في أوج أزمة حركة فتح) «مسودة اقتراح لمنظمة التحرير الفلسطينية حول المسألة الفلسطينية». وقد ورد في البند الأول «لتقوية وتعزيز عمل منظمة التحرير الفلسطينية في تحقيق طموحات الشعب الفلسطيني يتعين إنشاء بنيتين عضويتين جديدتين في الحركة الوطنية الفلسطينية، ويكتسب هذا أهميته البالغة من أن منظمة التحرير الفلسطينية قد حازت ودعمت وضعها الدولي». إن بناء كهذا يستلزم إعلان دولة وتأليف حكومة... وجاء في البند الثاني: كما أقرت العديد من قرارات الأمم المتحدة بحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولة عربية ولا سيما قرار الجمعية العامة ١٨١ (قرار التقسيم) الذي ينص على إقامة دولة عربية وأخرى يهودية في فلسطين.. مما يعتبر تأكيداً على الاعتراف بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين. أما البند الخامس وهو الأخطر فيقول: «إعلان الدولة العربية الفلسطينية يتطلب وهذا اقتراح من منظمة التحرير الفلسطينية. بالإضافة إلى صلاحياتها وأعمالها أن تتصرف كحكومة موقتة لدولة فلسطين العربية إلى حين إقرار دستور من المجلس الوطني، وانتخاب حكومة بناء على ذلك». وهو ما يعتبر نسفاً كاملاً للميثاق الوطني الفلسطيني، إذ إن إقرار دستور من المجلس الوطني يعتبر

بديلاً وتنازلاً عن الميثاق وفي حال إقرار الدستور وانتخاب حكومة ينتهي دور المنظمة. أما البند السادس فيدعو إلى قبول وصاية موقتة للأمم المتحدة على القدس إلى أن يتم الحل النهائي للمسالة الفلسطينية[1]. وهذا البند ينسف كل ما قبله، ولنجد أن برجوازية الكمبرادور الفلسطينية في نهاية المطاف سارت مع عرفات نحو التفريط بثوابت الوطن بالموافقة على اتفاق أوسلو بعد عشر سنوات.

من بين أبرز ممثلي برجوازية الكمبرادور (برجوازية السماسرة والوسطاء) الفلسطينية في أوائل التسعينيات، كان منيب رشيد المصري الذي بدأ في الظهور على الساحة السياسية الفلسطينية، وكان من الشخصيات المقربة من عرفات؛ عمل منيب وابن عمه صبيح المصري، وزاهي خوري ونضال السختيان، وعشرات من كبار رجال الأعمال الفلسطينيين في الخارج على التقرب من عرفات، ومحاولة إقناعه بالدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني وما قد يعود على الاقتصاد الفلسطيني من فوائد جراء ذلك، ووعود بضخ أموال طائلة في استثمارات داخل فلسطين، الأمر الذي لم يحدث، حيث تتوزع استثمارات رجال الأعمال المذكورين في الأردن والخليج ولندن ونيويورك. بالمقابل قاموا بالسيطرة على مرافق أساسية ومهمة في الاقتصاد الفلسطيني، كشركة الاتصالات الفلسطينية التي باعها عرفات لهم بثمن بخس بعد خصخصتها مباشرة مع اتفاقيات أوسلو، وأنشأوا شركات تبدو من الخارج كبيرة وذات أهمية ولكنها في الحقيقة لم تدر أي فائدة على الشعب الفلسطيني، كما حدث تماماً في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الثانية عندما قاموا بطرح أسهم لشركة باديكو القابضة وبنك الرفاه والتي ارتفعت بشكل كبير وسريع ومن ثم تم تفريغها من قيمتها بين ليلة وضحاها[2].

غير أن العلاقة الوثيقة مع عرفات، لم تمنع من ظهور اعتراضات من برجوازية الضفة الغربية على مسار قيادته، إذ في أحد لقاءاته مع شخصيات فلسطينية في عمان وأمام حضور

---

(١) حكومة المنفى بداية النهاية، خلفيات وأبعاد حقيقة ما يجري في فتح، منشورات الانتفاضة، بيروت ط١، ص ١٣٦-١٤٠.

(٢) https://www.marefa.org/ منيب_المصري

وبصوت مرتفع خاطبه حكمت المصري بالقول: «إسمع يا أبو عمار هناك شائعات عن اتصالات ومفاوضات بينكم وبين الإسرائيليين... أقول لك وأمام الجميع إذا عدت إلينا على ظهر دبابة منتصراً سوف نبايعك جميعاً، أما إذا عدت إلى البلاد بالمفاوضات فنحن أقدر وأدرى منك على مفاوضات هؤلاء المحتلين». وقد ابتلع عرفات الرسالة على مضض... لقد تاهت الرسالة ولم تصل إلى رأس عرفات، إذ واصل طريقه في التفاوض مع الإسرائيليين لضمان تحقيق مشروع الزعيم.

الفصل الثاني

التنظيم

البدايات

نشأة فتح وبداية تنظيم الحركة

الإخوان المسلمون

نداء الحياة... فلسطيننا

أبو جهاد: البدايات

يمينيون ودعم يميني

وثائق تأسيس فتح

البدايات

في مثل تلك الأجواء والظروف السياسية والاقتصادية بدأ العمل لتأسيس حركة فتح. وفي شأن التوجهات التي أملت على مؤسسي فتح إنشاءها، ذكر خليل الوزير (أبو جهاد) في وثيقته بعنوان حركة فتح: البدايات، أن مصادرة القرار الفلسطيني كان هاجساً مستمراً بعد النكبة، إذ استمرت التوجهات العربية نحو الفلسطينيين كما كانت عليه، وقد اتسمت هذه التوجهات بعد النكبة بجملة من الظواهر كان أبرزها استمرار العمل على إقامة عازل كثيف بين الفلسطينيين وبين قضيتهم، وقد تم ذلك بمصادرة قرارهم السياسي حيث كان الناطق باسم الفلسطينيين في السنوات الأولى التي لحقت النكبة هو الأمين العام لجامعة الدول العربية، عبد الرحمن عزام. وقد تم العمل دون انقطاع على تجريد الفلسطينيين من سلاحهم ومن إمكانية استخدام السلاح، وكذلك تجريدهم من وسائل التنظيم بحيث يتم خلق وضع فلسطيني عاجز عن ممارسة أي شكل من أشكال قيادة العمل السياسي والتنظيمي، لكن مثل هذا الوضع لم يستمر، بل من المستحيل استمراره، لأنه قام أساساً على عجز مطلق وخضوع مطلق وعلى كارثة.

ويضيف في وثيقته إن الساحة الفلسطينية كانت تشهد اتجاهات مختلفة:

الاتجاه الأول: الذي كان ينتظر المخلص العربي أو صلاح الدين القادم بجيشه الجرار لتحرير فلسطين.. وقد انتعش مثل هذا الاتجاه بعد التغييرات التي طرأت على السلطة في أقطار عربية أخرى، لكنه صدم مرة أخرى حين كانت هذه السلطات تردد بأن «لا خطة لدينا في الوقت الحاضر من أجل فلسطين».

الاتجاه الثاني: كان يرى ضرورة إعادة بناء المجتمعات العربية على أسس جديدة وبنية مختلفة.. فاتجه أصحاب هذا الاتجاه نحو العمل الحزبي القومي، فتوزعت قطاعات مختلفة من شعبنا الفلسطيني على هذه الأحزاب ظناً منها أنها إذا ما سيطر أحد هذه الأحزاب على السلطة في الأقطار المحيطة بفلسطين المحتلة فسوف يعني أنهم ملكوا زمام مجتمع عربي قوي وسليم يمكنه أن يكون لبنة أساسية في مواجهة الخطر الصهيوني وتحرير فلسطين. وقد خاض شبابنا جميع المعارك التي خاضتها هذه الأحزاب، بحيث كان الفلسطيني في حزب معين يصارع شقيقه الفلسطيني في حزب آخر، لكن الوقائع التي بني عليها هذا الاتجاه، أعطت نتائج تختلف عن الآمال التي بني عليها هذا الاتجاه، إذ ثبت أن الأحزاب التي وصلت إلى السلطة في بعض الأقطار العربية، كانت أبعد الناس عن طريق التحرير، وكل ما قامت به أنها ضاعفت الخلافات والانشقاقات بدل الوحدة والتضامن.

الاتجاه الثالث: وكان الشاغل الرئيسي لمثل هذا الاتجاه هو انتظار صراع دولي أو حرب عالمية ثالثة تنشأ في غمرتها إمكانية تحرير فلسطين. هذه هي الاتجاهات التي كانت سائدة بعد نكبة فلسطين والتي ملأت الساحة الفلسطينية خصاماً وصراعاً واقتتالاً دون أن يكون ممكناً الوصول إلى نتيجة ما، وفي مثل هذا الظرف جرى الزج بطلائع فلسطينية في معارك لا طائل منها لعبت دور رأس الحربة في معارك الصراع الداخلي والمحلي[1].

نشأة فتح وبداية تنظيم الحركة

مع تصاعد العمليات الفدائية ضد قوات الكيان الصهيوني التي كان يقوم بها الشباب الفلسطيني من قطاع غزة وبخاصّة في العامين ١٩٥٤-١٩٥٥ بدأ يهيمن على مجموعة من الشباب الفلسطيني الذين شاركوا في تلك العمليات تخطيطاً وتنفيذاً الشعور بتحول الكفاح المسلح إلى حقيقة عملية تكاد تستقطب الشارع الفلسطيني في قطاع غزة، وهو ما يتطلب بالضرورة بناء التنظيم القادر على استيعاب هذه الحالة وإعادة صوغها وإنتاجها في قنوات

(١) خليل الوزير، أبو جهاد: البدايات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد ٢٦، عدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥ ص ٥٧-٥٨.

وأطر تبلورها إلى عمل مستمر، وبحيث يكون هذا التنظيم هو الناطق باسم هذه الحالة الجماهيرية والمعبر عنها وممثلها في الصراع ضد الكيان الصهيوني.

أسفرت التجربة الجماعية الجديدة التي خاضها الشعب الفلسطيني دفاعاً عن وجوده ضد الكيان الصهيوني في غزة في العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، بعد ثماني سنوات من النكبة، عن شعور بضرورة القيام بنشاط مستقل سياسياً وعسكرياً. فقد شهد قطاع غزة الذي اجتاحه جيش العدوان الصهيوني في العدوان الثلاثي على مصر، اندلاع مقاومة شعبية استندت إلى النشاط المسلح الذي مارسه العديد من الشباب الفلسطيني الذين كانوا تلقوا تدريباً على أيدي الجيش المصري في قطاع غزة في الفترة من ١٩٤٨-١٩٥٦، واضطرت قوات الاحتلال الصهيوني إلى الانسحاب من صحراء سيناء وقطاع غزة تحت ضغط دولي قوي ولا سيما الولايات المتحدة التي كانت تسعى إلى وراثة الاستعمارين البريطاني والفرنسي في المنطقة. ولم تمض مدة طويلة على ذلك حتى بدأ الفلسطينيون في قطاع غزة وغيره بالقيام بحملات سرية مستقلة لغرض التنظيم السياسي والتدريب العسكري. وهو ما كان يعتبر بمثابة حركة سياسية سرية اعتقد ناشطوها أنها بعيدة عن أعين الكيان الصهيوني وأنظمة الحكم العربية المستبدة والقمعية سواء القومية أو المحافظة.

دفع هذا الشعور -كما ذكر أبو جهاد- في كتاب «البدايات» في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين إلى بدء التفكير بتشكيل حركة «فتح». والمدهش في الأمر أن مثل هذا التفكير قد أخذ ينتقل تدريجاً إلى الفعل كي يصبح واقعاً ملموساً في الكثير من مواقع التجمع الفلسطيني، فظهرت العديد من البؤر التي تلتقي على التفكير والتوجه والرؤيا المشتركة نفسها للواقع الفلسطيني والعربي، في كل من السعودية، الأردن، مصر، الكويت وقطر. وكان ذلك يشكل في الواقع النويات الأولى لحركة التحرير الوطني الفلسطيني («فتح»).كما كان هناك مجموعة فلسطينية في القاهرة بدأت بالتفكير في بناء التنظيم وكذلك في أوروبا.

تختلف الروايات الخاصة بتشكيل ونشأة فتح تاريخاً وتكويناً، وهو ما يوضحه ما نقل على لسان قيادات رئيسة في الحركة سواء ما يسمى الآباء المؤسسون أو كوادر قيادية لاحقة؛ فمنهم من يقول إن تأسيسها جرى في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي ولكن لم

يتم الاتفاق على تاريخ محدد، وأن صاحب فكرة التأسيس هو خليل الوزير (أبو جهاد) فيما يدعي البعض أن ياسر عرفات هو من كان وراء فكرة التأسيس، فيما آخرون يقولون إن الأخوان المسلمين كانوا وراء تأسيس الحركة وخصوصاً في قطاع غزة والدعوة لتنظيم الفلسطينيين وانتهاج الكفاح المسلح والعمل الفدائي لإحراج قيادة جمال عبد الناصر الذي كان الإخوان المسلمون يناكفونه، فيما تؤكد مصادر عديدة أن التشكيل تم في الكويت من نوى وحلقات تشكلت في السعودية وإمارات الخليج العربية التي كانت محميات بريطانية في ذلك الوقت، حيث كانت كل نواة تعتبر نفسها أنها كانت وراء تأسيس فتح. ولكن النواة الأساسية كانت في الكويت، وأن الشخصية الأبرز وراء التشكيل كان عادل عبد الكريم ياسين.

غير أن إحدى القيادات الأولى لحركة فتح وهو محمد سعيد خليل المسحال، الذي كان ينتمي إلى الإخوان المسلمين يؤكد أن أكثرية مؤسسي فتح هم من الإخوان المسلمين في وقت كان هؤلاء في حالة عداء مع عبد الناصر الأمر الذي جعله يقول إن «لعنة الإخوان المسلمين كانت تلاحقنا»، وأن عبد الناصر في أول لقاء له مع بعض قيادات فتح أبلغهم أنه كان يعتبر فتح من الإخوان المسلمين، كما طلب منهم عدم مهاجمة الاتحاد السوفياتي. وحسب ما ذكره فاروق القدومي في لقاء مع برنامج رحلة في الذاكرة السياسية لقناة روسيا اليوم (٢١/ ١٢/ ٢٠١٣) أن عبد الناصر قال لهم: «هاجموني أنا وحذارِ أن تهاجموا الاتحاد السوفياتي، فهو الصديق الوحيد الذي يزودنا بكل الأدوات التي نحتاجها لعبور القناة (قناة السويس)».

وفي مثل تلك الأوضاع التي كانت سائدة في قطاع غزة والتجمعات الفلسطينية برز نموذج الثورة الجزائرية -رغم التباينات النوعية بين التجربتين الفلسطينية والجزائرية- ليشكل حافزاً إضافياً لاحتذائه كأسلوب لتحرير فلسطين. وقد ارتبط هذا النموذج في ذهن القائمين على تشكيل إحدى خلايا فتح الأولى في قطاع غزة بمسألتين: انتهاج أسلوب الكفاح المسلح والعمل الفدائي على طريقة الثورة الجزائرية، والثانية الاعتماد بشكل أساسي على

الشعب الفلسطيني لبدء معركة التحرير ومن ثم يتلقى الدعم العربي تطبيقاً لشعار فلسطين طريق الوحدة بديلاً لشعار الوحدة طريق تحرير فلسطين. مثّل نهج الكفاح المسلح فلسطينياً في ذلك الوقت تجديفاً ضد التيار القومي الوحدوي الجارف في المنطقة الذي كانت دعامته قيادة عبد الناصر وحركتا البعث والقوميين العرب، حيث كانت الجماهير العربية تنظر إلى المد الناصري والقومي الذي صنع الوحدة المصرية-السورية، بوصفه الدعامة الرئيسة لمعركة الأمة ضد الأحلاف والمرتكزات الاستعمارية في المنطقة بما فيها الكيان الصهيوني.

غير أن الرياح لم تجر كما تشتهي السفن؛ فالتطورات اللاحقة من انفصال الوحدة المصرية-السورية، وانتكاس الوضع الاقتصادي في مصر وانقضاض النظام الأردني على الحركة الوطنية والقومية وتراجع ثورة العراق أعطى دفعة لتيار الفلسطنة اليميني في ساحة العمل الوطني الفلسطيني الذي تمثله فتح، والذي تعززت أطروحاته بفعل هزيمة نظامي مصر وسوريا القوميين في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ [١].

الإخوان المسلمون

إن تأسيس فتح لم يكن يعني لمؤسسيها ممن كانوا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين انقطاعاً عن الارتباط بالجماعة بل قال بعضهم إن الجماعة أقصتهم بعد انخراطهم في العمل الفلسطيني، وإن انقطاع صلتهم بالجماعة بدأ مع أواخر خمسينيات القرن العشرين حين اختلفوا مع إخوانهم في الجماعة حول بنية تنظيم الحركة، وتأكد ذلك في اجتماع لجماعة الإخوان المسلمين الفلسطينية الذي انعقد في مدينة جدة خلال موسم الحج في عام ١٩٦٣ وهو ما أكده فتحي البلعاوي الذي ربط انضمامه بحركة فتح بموقف الجماعة في ذلك المؤتمر في حال لم يقرروا القيام بعمل شيء، وهذا ما حدث، إذ أبلغ البلعاوي الذي كان يعمل في قطر جماعة فتح هناك في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام بأن الإخوان المسلمين لا يريدون اتخاذ أي قرار بالعمل لذلك أعلن انضمامه إلى فتح[٢].

---

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح، الطبعة الأولى، آذار/ مارس ١٩٨٤، ص ٩.

(٢) محمد سعيد خليل المسحال، ضياع شعب... أو ضياع أمة، ص ٢٥.

إن إلقاء نظرة على معظم الأسماء المؤسسة للحركة تظهر غلبة التوجهات الدينية على الأعضاء المؤسسين. ومن بين من ينتمون إلى الإخوان المسلمين:

خليل الوزير (أبو جهاد)، صلاح خلف (أبو إياد)، كمال عدوان، عبد الفتاح عيسى حمود (أبو صلاح)، علي الحسن (أبو أيمن)، هاني الحسن (أبو طارق)، محمد يوسف النجار (أبو يوسف)، رفيق النتشة (أبو شاكر)، سعيد المسحال، سليم الزعنون (أبو الأديب)، محمد الإفرنجي، عمر سكيك، عوني القيشاوي، سليمان محمد العواودة، موسى عرفات القدوة، يحي عاشور (حمدان)، معاذ عابد (أبو سامي) الذي كان قائداً للقطاع الشمالي في حركة فتح وقوات العاصفة في عامي ١٩٦٨-١٩٦٩، فتحي البلعاوي، سعيد المزين (أبو هشام)، محمد غنيم (أبو ماهر)، ممدوح صبري صيدم (أبو صبري) غالب الوزير، محمد علي الأعرج، سليمان أبو كرش، صبحي أبو كرش، رياض الزعنون، أسعد الصفطاوي، أحمد وافي، عبد الله صيام، أحمد رجب، عبد المجيد السمر، صادق المزيني، ماجد المزيني، حمد العايدي، هاشم الخازندار، يوسف عميرة، توفيق شديد وإلى حد ما ياسر عرفات وأحمد محمود السعدي، فيما كان خالد الحسن (أبو السعيد) ومحمود رباح مسودة (أبو عبيدة) من حزب التحرير. أما أبرز المؤسسين عبد الله الدنان وعادل عبد الكريم ياسين فلم يعرف عنهما سوى وطنيتهما. ومن الواضح أن العدد الأكبر من أوائل المنتمين المؤسسين للحركة كانوا من الفلسطينيين القاطنين في قطاع غزة.

إن انتماء معظم مؤسسي فتح إلى جماعة الإخوان المسلمين ليست تهمة ولا انتقاصاً من وطنيتهم عند التأسيس. إذ إن دافعهم إلى الانخراط في عمل فلسطيني مستقل ظاهره يستهدف تحرير فلسطين، إذ إن موقف جماعة الإخوان المسلمين تجاه فلسطين كان واضحاً في بياناتهم وتصريحات قادتهم من أن فلسطين قضية إسلامية تتطلب حشد كل الإمكانيات المادية والمعنوية لتحريرها. كما كانت التربية الإسلامية التي تلقوها في صفوف الجماعة دافعاً دينياً لتأسيس حركة جهادية، إذ كانوا يبايعون لدى انخراطهم في عضوية الجماعة على الجهاد وهو أحد أركان البيعة العشرة للإخوان المسلمين، ودرسوا رسالة الجهاد لمؤسس الجماعة، حسن البنا «بأن فقهاء المذاهب الإسلامية الأربعة أجمعوا على اعتبار الجهاد

فرض عين إذا هجم العدو على بلد من بلاد الإسلام أو أخذ جزءًا منها وأنه أكثر وجوباً على أهل ذلك البلد وعلى سائر المسلمين إعانتهم ونصرتهم»[1].

كان دافع أكثر الشباب الفلسطيني الذي التحق بجماعة الإخوان المسلمين الحماسة والرغبة في قتال اليهود، ولم تتمكن في عقولهم ومشاعرهم عقب النكبة في خمسينيات القرن العشرين الفكرة الإسلامية العامة والالتزام الإسلامي، لذلك رأى الكثير منهم في العداوة الضارية بين الإخوان المسلمين وجمال عبد الناصر مسألة مصرية يثيرها التنازع على السلطة، كما أراد هؤلاء الشباب أن يكون التنظيم عاماً للناس يستقطب جميع الطاقات الوطنية ولا يكون حكراً على المتدينين من الإخوان المسلمين، فأرادوا من الإخوان أن يتركوا منهجهم وأن يخلعوا كغيرهم رداء الحزبية للانضمام إلى تنظيمهم الجديد. وفي القاهرة لم يعد أعضاء «رابطة الطلبة الفلسطينيين» قادرين على العمل تحت راية الإخوان المسلمين المحظورة والملاحق أفرادها، فاجتهدوا في البحث عن إطار بديل[2].

لم يتوقف من يفترض أنهم يعتزمون تأسيس فتح عن محاولات استقطاب جماعة الإخوان المسلمين الفلسطينيين ودفعهم لتبني العمل المسلح لتحرير فلسطين. وذكر عبدالله أبو عزة وهو من جماعة الإخوان المسلمين في غزة أنه تلقى في شهر تموز/ يوليو ١٩٥٧ عن طريق أول مراقب عام لجماعة الإخوان المسلمين في غزة هاني مصطفى بسيسو مذكرة مكتوبة من خليل الوزير، الذي كان في ذلك الوقت عضواً في جماعة الإخوان المسلمين، تقع في عدة صفحات فولسكاب وفيها مقترحات تقدم مشروعاً لنشاط إخواني كي يتبناه التنظيم، وطلب هاني منه أن يدرس المذكرة ليعطيه رأيه فيها.

كانت المذكرة تدعو إلى أن يتبنى الإخوان المسلمون الفلسطينيون إقامة تنظيم خاص إلى جانب تنظيمهم بحيث لا يحمل لوناً إسلامياً في مظهره وشعاراته بل يحمل شعار تحرير فلسطين عن طريق الكفاح المسلح، وأن يتولى التنظيم الجديد الإعداد لهذا الكفاح، وأن

---

(١) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ١٦.

(٢) خالد نمر أبو العمرين، حماس حركة المقاومة الإسلامية: جذورها، نشأتها، فكرها السياسي، ط١، ٢٠٠١، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ص ١٣١.

يبدأ بممارسته متى توافرت له الإمكانات في حدها الأدنى الضروري. وعلى الذين ينضمون إلى التنظيم، سواء كانوا من الإخوان، أو من الذين ستوجه إليهم الدعوة من خارج صفوف الإخوان، أن يخلعوا ثيابهم الإخوانية أو الحزبية ويلبسوا بدلاً منها ثياباً فلسطينية؛ كما أن عليهم أن يمتنعوا عن الدعوة لأية عقيدة أو أيديولوجية حزبية، وأن لا يقفوا مع أو ضد أية حكومة عربية، بل عليهم أن يحرصوا على الاستقلال عن كل الحكومات والحركات والأحزاب. وقد نوهت المذكرة بأن التنظيم الجديد سوف يفتح الأبواب المغلقة، بين الإخوان والجماهير، ويفك عنهم طوق الحصار الناصري الذي لا يرحم. وفضلاً عن ذلك فإن العمل المسلح سوف يبقي القضية الفلسطينية حية، ويقطع الطريق على محاولات تصفيتها، كما أنه سيجبر الدول العربية على خوض الحرب ضد الكيان الصهيوني(١).

وتجاهلت قيادة إخوان غزة المذكرة ولم ترد عليها في حينه. ويعتقد أبو عزة أن خليل الوزير وجماعته فيما بعد كانوا قد قطعوا شوطاً في مناقشاتهم، وأنهم أرادوا تقريب الإخوان إلى المدى الذي وصلوا إليه، وربطهم بمشروعهم.

ومع عدم استجابة الإخوان واصلت المجموعة متابعة الفكرة ووضع التصور لنوع المعركة واحتياجاتها، بالدعوة إلى لقاء فلسطيني عريض في وحدة وطنية قوية من أجل ثورة مسلحة تحرر الأرض وتنهي حالة البعثرة والتردد والاسترخاء على محطات انتظار لا قرار لها إلى أن ولدت حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» عام ١٩٥٨ (٢). ومضت بضعة أشهر قبل أن يواجه الإخوان بأفراد من داخل صفوف تنظيمهم في قطاع غزة يدعونهم إلى الفكرة الجديدة.

وكان من الذي تصدوا لنشر الفكرة بين صفوف الإخوان ومحاولة إقناعهم بها في هذه المرحلة سعيد المزين (أبو هشام)، وغالب الوزير، وهو أخ أصغر لخليل الوزير؛ ومن

---

(١) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٩٨٦، الكويت ص ٧٣.

(٢) كمال عدوان: فتح، الميلاد والمسيرة، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٧، كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣، ص ٤٧.

المرجح أن أشخاصاً غيرهما تحركا نحو إخوان من أعضاء التنظيم الفلسطيني المقيمين خارج قطاع غزة. ورغم انضمام عدد من الإخوان المسلمين إلى فتح (بعد أن اشتهرت اسماؤهم فيما بعد) مثل الصفطاوي وصلاح خلف وسليم الزعنون إلا أنهم ظلوا في المرحلة الأولى يظهرون أنهم على ولائهم للإخوان. وبالتدريج أخذ الإخوان يشعرون بحجم المشكلة لأن عناصرهم في قطاع غزة وفي مصر وبلدان الاغتراب في الخليج أخذت تتعرض لضغط شديد يتخذ شكل حوار يستهدف حك وإثارة ضمير الأخ وجرحه، كما يستهدف إحراجه[١].

وفي اللقاءات العديدة التي جرت بين أفراد النخبة من الإخوان أنفسهم، وتلك التي تمت بين ممثليهم من ناحية، وممثلي التنظيم الجديد من ناحية أخرى كان النقاش ينصب على الجزئيات، لكن لم تجر مناقشة منهجية شاملة، ولم يتوصل الإخوان أنفسهم إلى تصور واضح للقضية، ولم يحددوا منها موقفاً واضحاً ومبرراً إلا بعد مضي ثلاث سنوات.

وقد فقدوا خلال هذه الفترة أفراداً من أفضل عناصرهم. ولعل مما ساعد على ذلك وجود أعداد كبيرة من الإخوان المسلمين الفلسطينيين مبعثرة في أقطار متفرقة، بحيث يصعب على القيادة الاتصال بها وتوجيهها بشكل منتظم، في فترات متقاربة؛ ومن ناحية أخرى فإن كون معظم رجال الحركة الجديدة من الإخوان، وكون معظم قادتهم شخصيات إخوانية وقيادية معروفة لا يشك في سابقتها وإخلاصها وولائها، كل ذلك سهّل على التنظيم الجديد اقتناص أفراد كثيرين وممتازين من الإخوان المسلمين[٢].

وفي عام ١٩٦١، وعقب إصدار فتح بيان تأسيسها وأفكارها، قدمت جماعة الإخوان المسلمين رداً مكتوباً على مذكرة خليل الوزير بعد أن تم دراسة وتحليل العرض الذي قدمه رواد فتح وواصلوا عرضه وترديده أمام عناصر الإخوان الذين كانوا يحاولون اقتناصهم في مذكرة مطولة، من عشرين صفحة فولسكاب.

ويلخص عبدالله أبو عزة ما تضمنه رد الإخوان من محاجّات وأفكار:

أولاً: إن الإخوان الفلسطينيين على استعداد لتجميد نشاطهم الإسلامي وتحويل جهود

---

(١) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية...، م.س.

(٢) م.ن.

تنظيمهم إلى العمل من أجل تحرير فلسطين، مع استبعاد أية مظاهر قد تربطهم بالإخوان أو بالنشاطات الإسلامية، بشرط واحد فقط، هو أن تكون الخطة مقنعة من الناحية المنطقية والعملية وبأنها ستؤدي إلى تحقيق هدف التحرير. فإذا لم يتوافر هذا الشرط بدرجة يقينية، فليس أقل من أن يتوافر بدرجة ترجيحية؛ أما أن يطالبوا بالتخلي عن حركتهم وأهدافهم لمجرد تصورات عاطفية خيالية يستحيل تحقيقها في عالم الواقع فذلك ما لا يرضونه.

وقد توصل الإخوان إلى الاقتناع بأن مشروع فتح سيواجه بعدد من العقبات الكأداء التي لا يمكن تجاوزها، وأنه ينطوي على مخاطر لا تؤدي إلى ضياع الجهد والوقت والأرواح والمال فحسب، وإنما ترجع بالقضية الفلسطينية نفسها إلى الوراء وتؤخر عملية التحرير وتحطم كل الآمال.

ثانياً: العقبات:

(أ) معارضة الحكومات العربية: إن الشعب الفلسطيني يعيش ظروف غير طبيعية، حيث استولت الهجمة الصهيونية على معظم أراضيه، ويترتب على ذلك أن نشاطه العسكري من أجل التحرير سيجري في أراضي الدول العربية ثم ينطلق من تلك الأراضي لمهاجمة العدو. وأكثر الدول العربية، خصوصاً تلك المحيطة بفلسطين المحتلة، تحكمها أنظمة لا ينتظر منها أن تسمح بأي نشاط سياسي أو عسكري غير صادر عنها، أو غير موحى به منها على أرضها، ثم إن هذه الحكومات تخشى من أي تحرك سياسي على أرضها، حتى لو لم يشارك فيه شعبها، لأن أي نشاط من هذا النوع ستنتقل عدواه إلى أفراد شعبها. وبجانب ذلك، فإن هذه الحكومات ترتعد فرقاً من رد الفعل الإسرائيلي، وتفتقر إلى الثقة بقدرتها على مواجهته، وتطلب السلامة بتجنب إثارته أو السماح به والسكوت عنه، وتكتفي بالتصريحات الكلامية عن التحرير. ومن هنا فإن المقاتلين الذين سيتجهون إلى مهاجمة المواقع الإسرائيلية سيصطدمون بجنود الدولة العربية المضيفة التي يمرون في أراضيها قبل أن يصلوا إلى الحدود الفلسطينية.

وإذا تمكنوا من الإفلات ووصلوا فإن جنود الدولة العربية سوف يترصدونهم في طريق

عودتهم، أو في طريق انسحابهم إذا اضطروا إلى الانسحاب. وستزداد شراسة الأنظمة بتزايد العمليات الانتقامية الإسرائيلية.

(ب) أما القول بأن تحرير فلسطين يمكن أن يتم بالطريقة التي تحررت بها الجزائر فقد تبين من خلال المناقشة أنه مستوحى من نظرة سطحية؛ فالوضع القانوني لفرنسا في الجزائر، من وجهة نظر القانون الدولي غير الوضع القانوني للصهيونية في فلسطين، وأهداف فرنسا في الجزائر تختلف عن أهداف الصهاينة من القدوم إلى فلسطين.

فرنسا في الجزائر دولة مستعمرة، أما الصهيونية في فلسطين فيعتبرها المجتمع الدولي والقانون الدولي دولة مستقلة تقوم على الأرض التي خصصتها لها الأمم المتحدة، بغض النظر عما يثار من انتقاد للإجراءات والمقدمات والقرارات الأممية. لذا فإن كيان الدولة الصهيونية الذي قام على الاغتصاب والظلم يبدو ويعتبر كياناً شرعياً يحميه القانون الدولي.

ثم إن الصهاينة أرادوا فلسطين وطناً لا وطن لهم غيره، أما فرنسا فقد أرادت استعمار الجزائر واستعمرتها، بينما الوطن الفرنسي الأصلي يقبع قريباً عبر البحر في الجهة المقابلة من ناحية الشمال..،

والمستعمرون الفرنسيون في الجزائر لديهم وطنهم الأم يستطيعون العودة إليه والإقامة فيه في أي وقت، والأمر ليس كذلك بالنسبة للصهاينة في فلسطين. والتأييد الذي تلقاه الصهيونية في فلسطين لا تلقاه فرنسا في استعمارها للجزائر.

والشعب الجزائري يعيش في أرضه كلها، بكامل حدودها، بينما الشعب الفلسطيني يعيش معظمه خارج وطنه، ولذا فإن الشعب الجزائري يحارب من داخل أرضه، بينما الشعب الفلسطيني سيحارب من خارج أرضه.

ثم مساحة الأراضي الجزائرية الضخمة لا تقارن بمساحة الضفة الغربية التي لا تزيد عن ستة آلاف كيلو متر مربع. وبينما لا تجرؤ فرنسا على إعادة احتلال الأراضي التونسية أو المغربية التي كان يستخدمها الجزائريون في بعض عملياتهم العسكرية الكبيرة، فقد أقدمت إسرائيل على احتلال قطاع غزة وسيناء سنة ١٩٥٦. (وقد تكرر ذلك سنة ١٩٦٧ واحتلت ما هو أكثر من غزة وسيناء).

(ت) إن مواجهة إسرائيل لا يمكن أن تتم بجزء صغير من قوة أمتنا، قد لا يصل إلى واحد في الألف، بل ينبغي أن تحشد للمواجهة كل قوى الأمة، وربما لا نكون قادرين على حشد قوة توازن قوة العدو إن لم تفقها.

وهذا النقص في القدرة لا ينبغي أن يبرر لنا السكوت والتخاذل، ولا يبرر لنا الاندفاع العاطفي الأعمي، بل الواجب واللازم أن نحشد كل ما لدى الأمة من طاقات، ثم ننطلق واثقين من نصر الله سبحانه وتعالى لحقنا.

وإذا كانت الحكومات التي تحتكر السلطة ومعظم عناصر القوة ترفض توظيفها للمعركة، صراحة أو مداورة، فإن علينا أن نغير هذا الوضع عن طريق إقناع الحكومات بأن تغير موقفها، أو بالضغط عليها بالعصيان المدني، وغير ذلك من الوسائل المناسبة.

وفي ضوء هذه المناقشة خلص الإخوان المسلمون الفلسطينيون إلى أن جميع الأهداف التي وردت في مشروع فتح التأسيسي لم تكن قابلة للتحقيق العملي المؤدي إلى التحرير.

ثالثاً: الحل البديل كما تصوره الإخوان:

وإذ تبين أن مشروع فتح التأسيسي المقترح مسرف في أوهام التمنيات بعيد عن التوقعات العملية فإن على الإخوان أن يضاعفوا جهودهم في نصرة دعوتهم ورفع شأن حركتهم، لأن حركة الإخوان حين تنتصر هي التي ستحرر فلسطين.

وعندما يأخذ الإخوان أهبتهم للتحرير فلن يكون الفلسطينيون وحدهم المضطلعين بالمهمة، بل ستشاركهم الأمة الإسلامية في كل أقطارها. وهذه بالشعوب والأقطار الإسلامية كلها.

وهكذا حسمت هذه المذكرة كل تردد، ووضعت تنظيم الإخوان الفلسطينيين في موقف واضح فتوقف تساقط الأعضاء وتحصن أفراده ضد الإحراج والتشكيك. وتلك كانت قناعات قيادة التنظيم الإخواني الفلسطيني[1].

وعلى الرغم من صدور هذه المذكرة إلا أن قيادات ميدانية وازنة في جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة اقتنعت بضرورة إنشاء تنظيم يمارس العمل الفدائي المسلح كما

---

(١) عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية ...، م.س.، ص ٧٨-٨٦.

يقول الباحث الفلسطيني محسن الخزندار من بينهم الشيخ هاشم الخزندار والحاج صادق المزيني وهاني بسيسو الذين تمكنوا من التأثير في عدد كبير من أعضاء الإخوان المسلمين الذين كانوا يعتبرون حركة فتح رصيداً لهم في تنفيذ عمليات ضد العدو الصهيوني في المناطق الحدودية المتاخمة لقطاع غزة. كما ظلت قيادة الإخوان المسلمين مشرفة بشكل كامل على حركة فتح بوجود ثلاثة أعضاء تعينهم بنفسها. وفي عام ١٩٦٣ لم تلتزم فتح بأوامر قيادة الإخوان المسلمين التي أمرت عناصرها بالاختيار بين ولائهم للجماعة أو لحركة فتح، فانتهت بذلك العلاقة التنظيمية لأول مرة بين فتح وجماعة الإخوان المسلمين.

واستفادت حركة فتح من ضرب مصر لجماعة الإخوان المسلمين وسجن قياداتها وتشريدهم وأصبحت تملك الجرأة والثقة لرفض توجههم؛ فمن وقت مبكر سعت حركة فتح إلى وضع خط مستقل في التعبئة والتنظيم عن جماعة الإخوان المسلمين، وتوسعت في استقطاب وتجنيد العناصر من التيارات المختلفة، وفي وقت لاحق استقطب الرعيل المؤسس في فتح بعثيين وقوميين وتيارات أخرى.غير أنه مع توسع دائرة العضوية في الحركة في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، انضمت إلى الحركة كوادر ذات توجهات قومية وتحديداً ممن كانوا في حزب البعث العربي الاشتراكي مثل فاروق قدومي (أبو اللطف) خالد اليشرطي، سميح أبو كويك (قدري) ومحمد أبو ميزر (أبو حاتم)، صبري البنا (أبو نضال)، ناجي علوش، جلال كعوش، كمال ناصر،، فيما ضمت المجموعات الأولى عناصر ذات توجهات وطنية تقدمية مثل منير سويد، مختار صبري بعباع، سعد الغندور (أبو عمار سعد)، اسماعيل أبو شمالة،، نمر صالح (أبو صالح)، ماجد أبو شرار وعناصر وطنية تقليدية مثل عبد الله الدنان، وعادل عبد الكريم ياسين أقرب إلى النزعات الدينية مثل وليد نمر (أبو علي إياد) وغيرهم. وقد استغل التيار اليميني المهيمن على قيادة الحركة وهم من أصول فكرية إخوانية انضمام نخب من مواقع أيديولوجية قومية ويسارية كديكور تجميلي للحركة دون أن يحمل ذلك أي تغيير جوهري في توجهات الحركة ومسارها وهو ما ثبت لاحقاً.

وقد أثبتت التطورات اللاحقة ذلك التوجه، فقد حافظ قادة فتح المؤسسون على

علاقاتهم بالإخوان المسلمين وطوروها إلى تحالفات بين الحركتين في لبنان والأردن، وعمل قادة حركة فتح على المحافظة عليها ليكون الإخوان حليفاً احتياطياً لحركة فتح في فلسطين والدول العربية ضد التحالفات القائمة بين فصائل حركة المقاومة الفلسطينية والأنظمة العربية. ولعب الحاج أمين الحسيني دوراً واضحاً في التفاهم بين الإخوان المسلمين وياسر عرفات. وكان عرفات التقى الحاج أمين الحسيني في بيروت رفقة أحمد محمود السعدي في صيف ١٩٥٩، ولدى عودته إلى الكويت لم يذكر عرفات لأعضاء اللجنة المركزية زيارته للحاج أمين الحسيني في بيروت. كما ذكر السعدي أنه التقى في الجولة نفسها القيادي الكبير في جماعة الإخوان المسلمين كامل الشريف في الأردن الذي كان هو وشقيقه محمود الشريف على علاقة وثيقة بالملك حسين (حيث توليا مناصب وزارية في الإعلام والأوقاف في الأردن) وكان كامل الشريف مؤيداً لقيام حركة فدائية فلسطينية لكنه تساءل عن شخصية عرفات الذي لا يعرفه مباشرة في ذلك الحين وطلب معرفة المزيد عنه مشيراً إلى ارتيابه في علاقاته كما يسمع عنه. وقدم السعدي تقريراً شفهياً بمجريات زيارته ولقاءاته في الأردن إلى خليل الوزير وعرفات اللذين لم يطلعا أعضاء اللجنة المركزية على لقاءاته وأحاديثه مع كامل الشريف. وبعد بضع سنوات وفي عام ١٩٦٤ خلال زيارة له إلى الكويت التقى الشريف مجموعة من الإخوان المسلمين (كويتيين وفلسطينيين) وطلب منهم دعم حركة فتح بقيادة ياسر عرفات. كما قابل السعدي القياديين في جماعة الإخوان المسلمين سعد الدين الزميلي والشيخ محمد أبو سردانة اللذين وافقا على فكرة قيام حركة فدائية ولكن شخصية عرفات كانت موضع تساؤل، ومنهم من زامل عرفات في دراستهم الجامعية في القاهرة وأحدهم صلاح خلف الذي رغم معرفته الوثيقة بعرفات حيث كان نائباً له في رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة إلا أنه انضم إلى الحركة عن طريق عادل عبد الكريم. ويذكر سليم الزعنون ذلك في مذكراته حيث كان يتحفظ على شخصية عرفات الجماهيرية التي لا تناسب حركة سرية[1].

وحرصت قيادة فتح في ظل التطورات التي تشهدها ما يفترض أنه ساحة العمل

(١) سليم الزعنون (أبو الأديب)، السيرة والمسيرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ط١، ٢٠١٣ ص ٩٤.

الأساسية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين التي أصبحت تشهد نمواً للتيارات الإسلامية، حرصت على علاقات طيبة مع قيادة جماعة الإخوان المسلمين حيث رأت في الجماعة حليفاً لها داخل الأراضي المحتلة وخارجها، وذلك تبعاً لتغير طبيعة التحالفات بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ولمواجهة التنظيمات السياسية في الأراضي المحتلة من أجل احتواء التيارات الإسلامية المتنامية وثقلها الجماهيري، وأيضاً العمل على توظيف قوة الإخوان المسلمين المتزايدة في صراعها مع الفصائل اليسارية، فيما كان الإخوان المسلمون دائماً يقولون في دوائرهم الخاصة إن «فتح» هي أقرب الفصائل إلى الإخوان المسلمين، وكانوا يرون في فتح وإن لم تتبنَّ الإسلام منهجاً في عملها، ضمانة في تلك المرحلة لمنع سيادة الفكر اليساري[1].

وفي هذا الشأن يقول محسن الخزندار إن خليل الوزير (أبو جهاد) اتصل بالشيخ هاشم الخزندار وحثه على الاتصال بالقيادات الشابة من الإخوان المسلمين. وفي عام ١٩٧٢ أرسل خليل الوزير جوازات سفر يمنية مزورة للشيخ أحمد ياسين والأستاذ محمد نوفل وطلب مقابلتهم في بيروت أو أي مكان يرغبون به.

كان رد محمد نوفل بالاعتذار لأسبابٍ صحية وعائلية، أما الشيخ أحمد ياسين فقد قام بتقطيع جواز السفر وقال: «إنه لا يتعامل مع الطاغوت ولا يتعامل إلا مع جهة تحكم باسم الله ومرجعيتها القرآن الكريم ولا يأتمن جانب كل العلمانيين».

كان رأي الشيخ هاشم الخزندار أن خليل الوزير يسعى إلى تجميع القوى الإسلامية للرد على التيار اليساري في الأراضي المحتلة وفي الخارج وعندما اجتمع الشيخ هاشم الخزندار مع خليل الوزير وقيادة حركة فتح في دمشق قال لهم: إن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية والأراضي المحتلة ١٩٤٨ لديه نزعة دينية وأن عرب فلسطين ١٩٤٨ أشد توجهاً للإسلام، فالإسلام بجاذبيته أقوى عامل محرك في المجتمع الفلسطيني.

وفي المقابل نفى خليل الوزير أن يكون هدفه العمل على تجيير عمل الجماعات والحركات الإسلامية في فلسطين لمصلحة حركة فتح بل إنه في حقيقة الأمر يريد استثمار

---

(١) خالد نمر أبو العمرين، حماس حركة المقاومة الإسلامية...، م.س.، ص ٢١٢.

كل الجوانب التاريخية والثقافية والاجتماعية والسياسية للحركة الإسلامية في الصراع مع العدو الصهيوني ثم أردف قائلاً: إنّ الإسلام سيصبح القوة الأساسية في مواجهة الاحتلال الصهيوني ولكن لا يقدر وحده أن يغير مفهوم حركة فتح في ظل الوفاق العالمي ووجود الاتحاد السوفياتي وانتشار الفكر اليساري في سوريا والعراق وما لهم من قوة وتأثير على المنظمات المحسوبة على الدول العربية.(١)

وللمفارقة فإن الانتفاضة الفلسطينية التي انفجرت في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ كانت حفزت جماعة الإخوان المسلمين في قطاع غزة التي كانت تعمل في إطار المجمع الإسلامي الذي تأسس في عام ١٩٧٣ إلى الإعلان عن تأسيس حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إيذاناً بانخراط جماعة الإخوان المسلمين بشكل مستقل في المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الصهيوني لأول مرة منذ عام ١٩٧٦، ولتكون منافساً لحركة فتح وبقية فصائل العمل الوطني الفلسطيني وموازية للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة التي أسستها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية(٢).

وفيما يتعلق بتاريخ تأسيس حركة فتح ذكر نبيل علي شعث في مذكراته إن الاجتماع التأسيسي الأول عقد في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٧ في منزل عادل عبد الكريم ياسين (مفتش مادة الرياضيات في مدارس الكويت) في مدينة الكويت وشارك في الاجتماع ياسر عرفات، خليل الوزير، عادل عبد الكريم، يوسف عميرة، عبدالله الدنان، وتوفيق شديد الذي سرعان ما انسحب من الحركة بعد ذلك الاجتماع ولم يشارك في أنشطتها لاحقاً، وتبعه يوسف عميرة بعد فترة. وتم في الاجتماع الاتفاق على أن البدء في العمل التنظيمي يجب أن ينطلق من خلال هدف رئيس واضح وهو تحرير فلسطين وأن يكون التنظيم مستقلاً غير تابع لجهة أو حزب أو فئة بل هو تنظيم لكل ابناء فلسطين(٣). فيما ذكر صلاح خلف (أبو إياد)

(١) محسن الخزندار، الإخوان المسلمين، دنيا الوطن، ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

(٢) زياد أبو عمر، حماس، خلفية تاريخية سياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٤ العدد ١٣ شتاء ١٩٩٣، ص ٨٤.

(٣) نبيل شعث، حياتي من النكبة إلى الثورة، سيرة ذاتية، دار الشروق، القاهرة ط ١، ٢٠١٦، ص ١٥٥-١٥٦.

أن الاجتماع التأسيسي ذاك عقد في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ وأراد خلف أن يثبت إنه أحد المؤسسين الأوائل لفتح حيث أنه وصل إلى الكويت في صيف ذلك العام للعمل مدرساً في مدارسها[١].

غير أن الثابت أن الاجتماع الخاص الذي شهد تأسيس حركة فتح كما يؤكد عادل عبدالكريم في مذكرة مختصرة كتبها خصيصاً لصديقه أحمد محمود السعدي ليضمها إلى كتابه المعد للنشر حول القضية الفلسطينية والذي يتضمن فصولاً حول حركة فتح، بأن الاجتماع عقد في منتصف شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٨ في منزل عادل عبد الكريم ياسين في الكويت بمشاركة ستة أشخاص هم: ياسر عرفات، خليل الوزير، يوسف عميرة، وإلى جانب عادل عبد الكريم حضر توفيق شديد وعمر حسني عمر وكانا يعملان في مدينة الفحاحيل بالكويت، كما أبلغ عادل عبد الكريم الحضور بأن لديه اسمين آخرين هما عبد الله الدنان، وعبد الكريم عبد الرحيم في دمشق حيث سيشكل الثمانية نواة قيادة التنظيم الذي سيفجر ويقود الثورة لتحرير فلسطين والذي عرف لاحقاً باسم فتح.

تناول ذلك اللقاء حديثاً عاماً حول الثورة المقبلة، كما تم الاتفاق على استمزاج بعض من يوثق بهم لكي يكونوا أعضاء واعدين في تطوير الفكرة. واستمرت اللقاءات دون كتابة أية بيانات عن الفكرة حيث كان يتم التداول حولها نظرياً فقط، وامتد الوضع حتى منتصف أيار/ مايو ١٩٥٩ حيث أبلغ عادل عبد الكريم المؤسسين بأنه سيقدم في الأسبوع الأول من حزيران/ يونيو ١٩٥٩ بيان الإعلان عن التنظيم الجديد الذي يسعون لتشكيله بعنوان «حركتنا» تكون المنطلق الأول في أدبيات الحركة، لينقله المغادرون إلى أصدقائهم للتبشير بالحركة. وقد جرى بالفعل تقديم البيان في نهاية الأسبوع الأول من يونيو ١٩٥٩، حيث صار الأعضاء النواة خمسة بعد اعتذار توفيق شديد عن الاستمرار (إذ كتب رسالة شخصية لعادل عبد الكريم بأنه لا يستطيع الاستمرار بسبب ما أسماه تهور ياسر عرفات الذي – كما ذكر – كان يتبجح دوماً بقوله «بدنا نفجر السورة (الثورة)»)! أمام من يلتقي، دون مبرر، وقد ذكر في رسالته تلك، بأنه يعرف ياسر من القاهرة – حيث وصفه بالبهلوانية – وتصور أنه قد

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، دار كاظمة، ص ٦١.

يتغير، ولكنه حافظ على نمط سلوكه غير المسؤول!! واكتفى عادل بإطلاع حسني عمر فقط على تلك الرسالة.

بيان «حركتنا» يتحدث عن واقع الشعب الفلسطيني المحزن، الذي ينظر إليه كمجتمع من اللاجئين يعيشون على ما تقدمه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) (نص بيان حركتنا موجود في ملاحق هذا الكتاب)، وأوضح البيان بأن الحركة تطمح لأن تحول الشعب الفلسطيني (اللاجئ) لكي يصبح شعباً ثورياً يثبت وجوده الثوري من خلال الحركة. وذكر البيان بأن اسم الحركة الحقيقي لن يعلن إلا عند انطلاقة الثورة وتم اقتراح كلمة «فتح» عنواناً لهذه الحركة التي قال عادل عبد الكريم إن أسمها هو «حركة التحرير الوطني الفلسطيني» على غرار جبهة التحرير الوطني الجزائري، حيث جرى استبدال جبهة بحركة والجزائري بفلسطيني. وجرى قلب ح-ت-و-ف وإزالة حرف الواو لتصبح فتح. وقام خليل الوزير بطباعة ١٥ نسخة فقط من بيان حركتنا قبيل موعد إجازة المعلمين الصيفية في الكويت ليوزع على أعضاء القيادة النواة التي أطلق عليها البيان اسم «اللجنة المركزية» والأعضاء الذين اختارتهم لدعوة الشباب الفلسطيني للالتحاق بالحركة.

وكان عام ١٩٥٨ هو العام الذي سجل فيه المد القومي العربي أبرز إنجازاته: الوحدة المصرية - السورية وثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق في مواجهة الاستعمار والرجعية العربية. وقد اعترف خالد الحسن بأن تأسيس فتح لم يكن لدعم المد القومي العربي بل معاكسته. وقد ظهر ذلك في مجلة نداء الحياة... فلسطيننا التي أصدرها مؤسسو الحركة من بيروت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩: التركيز على العامل الفلسطيني كأبرز العوامل الديناميكية في حالة المد القومي الذي يرفع شعار الوحدة العربية الطريق لتحرير فلسطين لإخراجه من تلك الحالة التي كان يلعب فيها دوراً طليعياً، وذلك بالتركيز على قطريته، وأن نظام المد القومي قد لا يكون معنياً بتحرير فلسطين.

إذن كان مضمون ومنهج ومنطلقات وأهداف وأسلوب عمل الحركة الوليدة يمثل رؤية عادل عبد الكريم والتي بلورها في أعقاب لقاءات وحوارات مع زملائه الخمسة وغيرهم في دمشق والكويت، ولم تكن هي رؤية عرفات الذي كان لديه مشروعه الخاص الذي

كان بعيداً عن تطلعات بقية مؤسسي الحركة، وهو ما أثبتته سياساته ونهجه الذي يتعارض مع منطلقات الحركة وأهدافها التي أصبحت في عهد سيطرة عرفات عليها وعلى منظمة التحرير الفلسطينية يمكن، كما ذكر أحمد السعدي. أن يطلق عليها اسم «عرفات والبقية». كان لعرفات رؤية وأهداف وعلاقات وأساليب طبعت حركة فتح بشخصيته، لتنشأ فتح التي أرادها عرفات وليس تلك التي وضع خطوطها وأفكارها وأهدافها عادل عبد الكريم وعبدالله الدنان وآخرون[١].

تبنت القيادة السياسية المصرية خلال عقد الخمسينيات، شعار «الوحدة العربية» باعتبارها السبيل الوحيد لتحرير فلسطين، انطلاقاً من حساباتها كدولة لها التزاماتها بالقوانين الدولية، واعتبارات مرحلة البناء ومواجهة القوة والتحديات الداخلية، لذلك، فقد أحدث هذا النهج، خلافاً مع رؤية قيادة فتح حول آليات المواجهة والتحرير. حينذاك رفعت فتح شعار«تحرير فلسطين» هو الطريق إلى الوحدة، وشعار «الكفاح المسلح» وتوريط الدول العربية في حرب لا تريد خوضها. انطلاقاً من ذلك أخذت فتح تدعو منذ أواخر الخمسينيات في نشرة «فلسطيننا» التي أصدرتها في بيروت إلى استرداد الضفة العربية من الأردن وقطاع غزة من مصر، لإقامة حكومة فلسطينية تقوم بمهمتين، هما: الأولى، استعادة الهوية الفلسطينية، وذلك بمنح جواز سفر للفلسطينيين بدلاً من وثيقة السفر، ورعاية مصالح الفلسطينيين داخل البلاد العربية، أما الثانية فتتمثل في الكيان الثوري الذي يحقق انطلاق الثورة[٢].

كان منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٩ هو تاريخ التأسيس الفعلي لحركة فتح والإعلان عنها حين تم اعتماد البرنامج السياسي للحركة والذي تم من خلال اتصالات شخصية ومراسلات. وفي الشهر نفسه ظهرت نشرة «نداء الحياة... فلسطيننا» إلى الوجود التي أخذت فتح من خلالها صوغ حدود الكيانية الفلسطينية وذلك مع أواخر عام ١٩٦٠ عندما دعت إلى إقامة «حكم فلسطيني وطني ثوري على أجزاء من أرض فلسطين» (الضفة

---

(١) محمود أحمد السعدي، حديث هاتفي يوم ١٤/ ٢/ ٢٠١٩.

(٢) عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص ١٩٧٩، ص ١١٩.

الغربية وقطاع غزة). وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ أعلن عن إنشاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين. ومع التوسع الجزئي في عضوية الحركة مع بداية ستينيات القرن العشرين بدخول أعضاء من خلفيات سياسية وعقائدية من خارج الإخوان المسلمين بدأ وضع عدة وثائق تدور حول بنية الحركة ونظامها الداخلي واستراتجيتها وتكتيكها ووسائل عملها وتمويلها.

نداء الحياة.... فلسطيننا

الثابت أن هذه الحركة الوليدة التي كانت إحدى الحركات السرية التي بدأت تتشكل في أوساط التجمعات الفلسطينية لم يعرف علناً عن وجودها إلا عن طريق نشرتها التي كانت تصدر باسم نداء الحياة... فلسطيننا، وكانت « ثمرة إحباطات عميقة، فقد كانت ذات لهجة غاضبة مريرة فكأنها تعوض في عنفها المتهور والفظ عما يعوزها من لغة منمقة. كان هدفها الأول كما يوحي بذلك اسمها أن توجه «نداء الحياة» إلى الفلسطينيين لكي يستعيدوا هويتهم المشتركة وهدفهم المفقود»[١]. وكانت أعداد النشرة تحمل دائماً مقالًا تحت عنوان: رأينا ممهوراً بتوقيع فتح.

وكانت هذه المجلة هي منبر فتح الإعلامي التي نفذت من خلالها إلى أماكن التجمعات الفلسطينية، وهو ما أكده صلاح خلف (أبو إياد): «تمكنا من أن نعرض عقيدتنا أمام الجمهور الواسع بواسطة مجلة بدأنا نحررها ونطبعها بصورة سرية منذ عام ١٩٥٩ تحت اسم فلسطيننا. فكانت تصدر بصورة منتظمة وبحسب ما تتجه رسائلنا وإمكانياتنا وهي تشتمل على معلومات وآراء ومقالات موقعة بأسماء مستعارة نعالج فيها بعبارات بسيطة في متناول الكافة مبادئ أساسية يمكن إيجازها كما يلي: «إن العنف الثوري هو الطريق الوحيد المؤدي إلى تحرير الوطن، ولا بد أن يمارس من قبل الجماهير الفلسطينية نفسها بقيادة مستقلة عن الأحزاب والدول العربية، غير أن دعم العالم العربي الفعال هو أمر لا غنى عنه لنجاح المشروع، على أن يحتفظ الشعب الفلسطيني بسلطة التقرير وبدور الطليعة»[٢].

---

(١) ديفيد هيرست: البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط، رياض الريس للكتب والنشر، ط١، حزيران/ يونيو، ٢٠٠٣ ص ٤٤٥.

(٢) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٦٩.

ودعت المجلة الفلسطينيين إلى ترك الاتكال على الدول العربية التي نددت بها لما كانت «تبثه من إذاعات هستيرية وتخديرية، وخطابات مثيرة يعلم كلنا سلفاً محتواها.... لقد كممت الحكومات العربية أفواه الفلسطينيين وكبلت أيديهم، وحرمتهم حقهم في العمل في ما تبقى من بلادهم، وقاومت فكرة إعادة تجميعهم وحولتهم إلى جمهور في مسرح يصفق لهذا ويشتم ذاك».

ويقول عدد آخر من المجلة «لا يمكننا أن نكتفي بالبكاء والعويل.... لا يمكننا أن نكتفي بترداد مآسينا وتكرار شكاوينا. يجب علينا أن نشمر عن سواعدنا وحدنا فقط، لكي نحل مشاكلنا بطريقتنا الخاصة. لا يمكننا أن نكتفي بالجري إلى الأمم المتحدة التي تسيطر عليها أميركا والدول الإمبريالية التي تدور في فلكها، لا يمكننا أن نعتمد على ضمير العالم كما تمثله الأمم المتحدة التي تتحدث باسم الثنائي الكريه-الصهيونية والإمبريالية..... لقد التحقتم بجهات كثيرة وقاتلتم من أجل قضايا كثيرة.... ماذا كانت النتيجة؟ هل استعدتم شرفكم؟ أو شبراً من أرضكم؟ هل خفف أي من الشعارات يأسكم؟ لقد بقيتم مشتتين من دون شرف أو هوية فردية أو جماعية. فلنرفع شعار وحدتنا، شعار الثورة في فلسطين، ونضع هذا الهدف فوق أي هدف آخر».

وجاء في أحد أعداد النشرة: اين أنتم أيها المشردون... يا أبناء النكبة؟ أين؟ هل أنتم مجرد حطام، مجرد غثاء منتشر هنا وهناك....؟ كيف تعيشون؟ كيف أصبحتم؟ هل تعيشون مع أقربائكم وأنسبائكم، أم هل أنتم مشتتون في أقاصي الأرض؟ هل اغتنيتم يا أبناء النكبة، أم ما زلتم تجرجرون السنوات في ظل الجوع والمرض؟ يا أبناء النكبة لا يمكنكم أن تنسوا تلك النكبة الرهيبة، بعد أن عشتموها سواء أصبحتم أغنياء وتعيشون في رخاء أم كنتم بؤساء في المخيمات. إن فقدان الأرض والعرض يبقيكم في بوتقة النكبة»[1].

المثير في الأمر أن ناشر مجلة فلسطيننا كان أحد السياسيين اللبنانيين الإسلاميين وهو توفيق حوري أحد مؤسسي جماعة عباد الرحمن في لبنان التي كانت تمثل غطاء لجماعة الإخوان المسلمين في لبنان منذ عام ١٩٥٠. وإضافة إلى حوري كان من بين مؤسسيها من

---

(١) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، م.س، ص ٤٤٥.

هم معروفون بانتمائهم إلى الإخوان المسلمين مثل فتحي يكن. وكان يترأس جماعة عباد الرحمن عبدالله اليافي الذي تولى رئاسة الحكومة اللبنانية في عهود سابقة وتزوج من ابنته هاني الحسن. غير أن الصحفي المصري علي أمين الذي كان في عام ١٩٥٩ يعيش في لندن مراسلاً لصحيفة الأهرام ذكر هو الآخر أنه قد فوتح بأن يقوم هو بإصدار المجلة نفسها من بيروت لكنه رفض الفكرة، فتوجه جماعة فتح إلى توفيق حوري لإصدارها.

وكانت الجمعية تصدر مجلة شهرية باسم «نداء الحياة» وذكر توفيق حوري في حديثه عن نشرة فلسطيننا أن ثلاثة شبان زاروه في بيروت في عام ١٩٥٩، من بينهم ياسر عرفات وخليل الوزير، وشخص ثالث لم يعد يذكر اسمه هو أحمد محمود السعدي. ودار الحديث آنذاك عن رغبتهم في إصدار مجلة، على أن تكون مرخَّصة من الدولة، وأن يكون الترخيص رسميًا. فقمتُ بالاتصالات اللازمة، وكان من الصعب الحصول على ترخيص لصحيفة ذات طابع سياسي، ولكن كان يمكننا القيام بالنشر من خلال الصحف التي كانت تصدر في ذلك الوقت. اقترحَ أحدهم، أن تكون المجلة باسمي، ويكون لي كامل الإشراف عليها، على أن تصدر من مؤسسة «عباد الرحمن» وأن يوضع عليها صندوق بريد المؤسسة المذكورة، وهكذا كان، وبدأت المقالات تصلنا وفي معظمها من الكويت. كانت المجلة تُطبع على ورق جرائد عادي وبشكل مقبول في مطابع «عباد الرحمن» وعلى نفقة المؤسسة، واستمر هذا الوضع سنة كاملة. في ذلك الوقت نُشِر مقال في «فلسطيننا» يمس بالحاج أمين الحسيني، فانزعجتُ من ذلك، خصوصاً أنني لم أكن أشرف بشكل مباشر على موضوعاتها، وإنما على إصدارها، كنوع من الحماية الأدبية، وشركة فرج للمطبوعات كانت تقوم بتوزيعها، فأخبرتهم بأني سأقوم بالإشراف عليها مباشرة بعد الذي حصل، وهكذا كان...... ولم يكن يذكر أسماء كتاب المقالات أو محرريها إذ كان من أحد شروطي أن تكون المقالات غير موقَّعة، علمًا بأن مناخ وأجواء «فتح» كانت لها علاقة مباشرة بها، ولكنها لم تكن «فتح» الحالية. وكانت هناك مجموعة من الشباب في قطر يترأسها الشهيد «أبو يوسف النجار» ومجموعة في الكويت يترأسها ياسر عرفات، وفي فترة من الفترات -لا سيما بعد استقلال الجزائر -كان الشهيد خليل الوزير، بالإضافة إلى مجموعة من مدينة الخليل برئاسة محمود رباح مسودة (أبو عبيدة)، وهو شخصية غير معروفة الآن. وقد تحوَّلت المجلة إلى نوع من

المنبر للقاءات بين هؤلاء، وبدأت الاتصالات تتم ما بين هذه المجموعات. وقد صدر من نشرة فلسطيننا أربعون عددًا ما بين الأعوام ١٩٥٩ و١٩٦٤، وتوقّفت عن الصدور في الأول من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٦٥، مع تغيُّر الأوضاع، وبدء العمليات العسكرية الفلسطينية لحركة «فتح» إذ أصبحَت اللغة مختلفة مع بدء عهد جديد[١].

غير أن أحمد السعدي الذي كان يعمل مدرساً في الكويت وزميل خليل الوزير في السكن تم تكليفه أثناء قضائه عطلة الصيف في عام ١٩٥٩ بأمور واتصالات تتعلق بإصدار مجلة في بيروت لنشر أفكار فتح وآرائها، وقد وصل رفقة خليل الوزير إلى بيروت وشارك لاحقاً في هذه المهمة عرفات، وقد تم تقديمهما إلى توفيق حوري حيث تحدثا إليه حول فكرة المجلة فوافق وناقشوا في اسم المجلة، حيث كان المطلوب من اللجنة المركزية كما ذكر السعدي «أن يكون العنوان (فلسطيننا) فقال حوري هذا اسم مثير لدوائر الأمن والمطبوعات. فاتفقنا على التسمية (نداء الحياة). ولا أتذكر كيف توصلنا إليه، ولكني أتذكر تعليقا لخليل الوزير بأن هذه التسمية مناسبة، فالنداء اسم لجريدة شيوعية في بيروت والحياة اسم لجريدة يمينية، وهكذا نبدو وكأننا نريد أن نجمع اليمين واليسار من أجل فلسطين. بل إن حوري أخبرنا أنه لا حاجة للحصول على ترخيص إذا لم تكن النشرة دورية أي إذا لم تصدر بانتظام بل ترسل للمطبوعات كعلم وخبر. أما كلمة فلسطيننا فإن إسماعيل شموط الفنان الفلسطيني المعروف، كان مقيماً في بيروت، وعرفات الذي لحق بنا إلى بيروت يعرفه، فكلفه بوضع تصميم لغلاف للمجلة، وتم الشرح لإسماعيل أنه كان المفروض أن يكون الاسم فلسطيننا، فرسم في تصميم الغلاف كلمة فلسطيننا يقطر منها الدم، وصارت المجلة تطبع تحت اسم (نداء الحياة) وتعرف باسم فلسطيننا. وتم الاتفاق مع الأصدقاء في بيروت أن يقوموا بالإشراف على تحرير وطباعة المجلة فيتسلمون مادة من الكويت وهم يكملونها إذا كان هنالك نقص وهذا ما حدث.. وصدر أربعون عدداً منها خلال الفترة ١٩٥٩ - ١٩٦٤. ولم يتقاضَ المشرفون على التحرير أو المشرفون على الطباعة في بيروت أية أموال، مع أن

(١) مقابلة مع توفيق حوري نشرت على الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة فتح/ لبنان ٢٨/ ١/ ٢٠١٤.

عرفات عرض لاحقاً على واحد منهم، حسن الأيوبي، راتباً مغرياً فرفض. والمطبعة لم تكن تكلف كثيراً، حيث تعتبر المجلة عملاً وطنياً من قبل أصحاب المطبعة. وكان المشرف على إصدار المجلة في بيروت د. حسين رشيد من الإخوان المسلمين يشاركه طاقم من المشرفين والمحررين د. محمد بركات والدكتور ساكب النجار، وثلاثتهم كانوا طلاباً في كلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت ومعهم محمد خميس المجدوبة، الذي كان أيضاً طالباً في الجامعة نفسها وطلبة آخرون، ومر ذكر مساهمة عبدالرؤوف الروابدة في نشر مقالات في المجلة، أما الذي كان يشرف على طباعتها فهو حسن الأيوبي الذي كان مقيماً في بيروت، وجميع هؤلاء من الأردن. ومن بين كتاب المجلة كان عبدالرؤوف الروابدة (الذي أصبح رئيساً للحكومة الأردنية، كان من جماعة الإخوان المسلمين ويدرس في الجامعة الأميركية في بيروت).

ومن الطرائف التي يذكرها السعدي حول المجلة وهي تؤشر إلى الطريقة التي كانت قيادات فتح تفكر فيها وهي أن خالد الحسن يذكر أن المجلة كانت مرخصة وكانت تطبع سراً.. (الملازم في عدة مطابع والغلاف في مطبعة أخرى)، ويضيف بأن توفيق حوري كان له مجلة اسمها (نداء الحياة) وجعلها في تصرف حركة فتح في ويقول السعدي إن الحسن، كان واسع الخيال، وما ذكره عن المجلة كان محض خيال، فأي شخص يمكنه أن يذهب إلى مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت والتي تحتفظ بمجموعة كاملة من أعداد المجلة فيجد مكتوباً عليها (طبعت في مطابع دار العباد) وبإشراف (توفيق حوري) فلم تكن نشرة سرية، ولم يكن قانون المطبوعات اللبناني قاسياً في شروطه كما يذكر سليم الزعنون في مذكراته ص ١٠٠، ولم تلاحق السلطات اللبنانية المجلة ولا محرريها في بيروت كما أنها لم تقم باستجوابها كما أشار خالد الحسن في المقال المشار إليه، وظلت المجلة تصدر بانتظام إلى حد ما، حتى غادر المشرفون في بيروت على طباعتها وتحريرها حركة فتح، بعد ذلك، صدرت أعداد منها بشكل غير منتظم حتى عام ١٩٦٤ [1].

---

(١) أحمد محمود السعدي، حديث هاتفي حول حركة فتح ١٤/ ٢/ ٢٠١٩.

تزامن صدور مجلة نداء الحياة... فلسطيننا بما تضمنته من دعوة الاعتماد على الذات الفلسطينية وانتهاج العمل المسلح مع صعود تيار القومية العربية والدعوة إلى الوحدة العربية كمدخل لتحرير فلسطين. وكان ينظر إلى الرئيس جمال عبدالناصر كبطل للعروبة الذي تركزت حوله هذه الطموحات ومثل بالنسبة إلى الفلسطينيين أملهم في التحرير والعودة غير أن تحقيق انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني من سيناء بعد أشهر من احتلالها كان ثمنه تقديم عبد الناصر تنازلات تمثلت في فتح خليج العقبة أمام الملاحة الإسرائيلية ومرابطة قوات الطوارئ الدولية في سيناء، وتعززت قوة الكيان الصهيوني ولم يكن الوقت يعمل لمصلحة العرب رغم قيام سورية والعراق بمبادرات في الاتجاه الصحيح بإدماج وحدات عسكرية فلسطينية في قواتها المسلحة. وفي عام ١٩٥٩ اقترح عبد الناصر أن تشجع الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين لاجئيها على تأسيس «منظمة تمثيلية شعبية» يمكن إدماجها لاحقاً في كيان واحد «الكيان الفلسطيني» تمنحه جامعة الدول العربية وضعاً شبه حكومي.

وجاءت دعوة عبد الناصر التي تبناها مجلس جامعة الدول العربية، في سياق اتجاه يريد استيعاب الفلسطينيين في كيان رسمي معتمد يسهل التحكم فيه، حيث أصدر قراراً دعا إلى تنظيم الشعب الفلسطيني وإبرازه ككيان موحد بواسطة ممثلين يختارهم الشعب، لكن هذا القرار ظلّ عرضة للتأجيل والتسويف حتى وفاة أحمد حلمي عبد الباقي ممثل حكومة عموم فلسطين لدى جامعة الدول العربية في عام ١٩٦٣ حيث أخذت الساحة الفلسطينية تموج بالحركات والمنظمات الفدائية والسياسية التي تسعى إلى تحرير فلسطين.

ولم تكن فتح وحدها في الساحة الفلسطينية في الفترة من ١٩٦٢-١٩٦٥، إذ شهدت تلك الفترة تشكل منظمات فلسطينية سرية في كل من لبنان وقطاع غزة والكويت وسوريا بلغت نحو أربعين منظمة تراوح عدد أعضائها بين ٢ و٤٠٠ عضو. وقد دعت جميع هذه المنظمات إلى إقامة نوع من الهيئات أو الحكومة الفلسطينية أو الجبهة الوطنية من أجل تأكيد أن الضفة الغربية هي جزء من فلسطين إضافة إلى مناداتها بإقامة الجيش الفلسطيني. ومن بين هذه المنظمات على سبيل المثال: جبهة التحرير الفلسطينية، جبهة ثوار فلسطين، جبهة تحرير فلسطين، كتائب الفدائيين، جبهة التحرير الوطني الفلسطيني وطلائع الفداء

لتحرير فلسطين. وكان لدى معظم هذه المنظمات صلات مع سكان الضفة الغربية ولديها فروع فيها ويعمل أفرادها بسرية مخافة اعتقالهم من قبل سلطات الأمن الأردنية[1].

وقام مجلس جامعة الدول العربية في دورته الأربعين عام ١٩٦٣ بتعيين أحمد الشقيري بدعم من عبد الناصر مندوباً لفلسطين، وتم تكليفه بالبحث في القضية الفلسطينية من جميع جوانبها والوسائل التي تؤدي إلى دفعها في ميدان الحركة والنشاط. ولدى انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٤ توافق الزعماء العرب على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بهدف «تنظيم الشعب الفلسطيني لتمكينه من لعب دوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره». وقام الشقيري مستفيداً من الدعم المصري ومن حماسة الفلسطينيين لإنشاء كيان خاص بهم بثلاثين جولة شملت مناطق التجمعات الفلسطينية.

ونظرت مجموعة فلسطيننا إلى ذلك بوصفه مبادرة مشتبهاً فيها، وأن المنظمة المزمع إنشاؤها لا تتسم بما كانت تدعيه بل على العكس اعتبروا أنها مصممة من قبل عبد الناصر وزعماء عرب آخرين ممن وافقوا على إنشائها كوسيلة لاستعادة «الوصاية» على القضية الفلسطينية بعد أن باتت هذه الوصاية مهددة بالضياع الكامل بسبب فقدان اللاجئين لصبرهم بشكل متزايد[2].

ومما ساعد في تعزيز رؤية جماعة فلسطيننا (القطرية الفلسطينية... الفلسطنة) والتمرد على النهج الناصري انفراط عقد الوحدة المصرية-السورية في عام ١٩٦١، حيث رأت «فلسطيننا» أن الشعارات العظيمة للوحدة والتغيير الثوري أصبحت ذرائع لمماطلة وتأجيل لا ينتهيان لذلك عكست الشعارات التي أصبحت بدلاً من الوحدة طريق التحرير إلى أن «تحرير فلسطين الطريق إلى الوحدة و«إخلاصي لثورتي، الثورة الفلسطينية، ثورة الشعب المشرد، سأحرر فلسطين وأوحد أمتي العربية». وهاجمت فلسطيننا الجدال السياسي التقليدي، وهي

---

(١) نبيل حيدري، الكيانية الفلسطينية والهاجس العروبي، مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٠٦ أيار/ مايو ١٩٩٠ نقلاً عن:

Moshe Shemesh, The Palestinian Entity, 1959-1974: Arab Politics and the PLO, London Frank Cass 1988, P 31-34.

(٢) ديفيد هيرست: البندقية وغصن الزيتون، م.س، ص ٤٤٨.

لم تكن يمينية أو يسارية، لم تكن لها آراء رسمية حول تنظيم المجتمع. كان ذلك أمراً مؤجلاً إلى ما بعد التحرير، فحتى ذلك الوقت كان اهتمام الفلسطينيين الوحيد يتمثل في «أن نكون أو لا نكون». ويقول أحد أعداد النشرة تعليقاً على اجتماعات القمة العربية ونشاط الكيان الصهيوني لتحويل روافد نهر الأردن إلى النقب «المضحك المبكي أن ثلاثة عشر هراً ممثلين بالجامعة العربية ولا أحد منهم يقترب ليعلق الجرس في رقبة الفار الإسرائيلي. هل يمكن ترك هذا الوضع مستمراً...؟ لن يعلق ذلك الجرس سوى الفدائيين الفلسطينيين»[1].

لقد ركزت حركة فتح في مجلة فلسطيننا على موضوع تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته، وجاء في أحد أعدادها «عاش شعبنا مشرداً في كل قطر ذليلاً في مواطن الهجرة... بلا وطن... بلا كرامة... بلا قيادة بلا توجيه... بلا عون... بلا رابطة... بلا احترام... بلا وجود، وصبرنا طويلاً حتى ذاب كل أمل وكان الجواب إنها لثورة ليس لنا غيرها سبيلاً». كما أضافت «أين نحن يا أبناء فلسطين؟ هل لنا كيان أو كرامة؟ لقد فقدنا كياننا وأذل شعبنا في الخيام والمعسكرات... لقد حصدنا النكبة».

كما جاء في أحد أعداد فلسطيننا القول «إنه لا يحق لأية دولة عربية بأن تقول بأنها تمثل فلسطين، فعرب فلسطين، لا يمثلهم إلا أبناء فلسطين... إننا لسنا إقليميين، لكنّ الإقليميين هم أولئك الذين فرضوا أنفسهم ممثلين لنا ويريدون تقرير مصيرنا، وكبلونا بالحديد والنار، إنه لم يبق شيء لنا لنتهم بالإقليمية نتيجة التمسك به»[2].

أبو جهاد: البدايات

يؤكد أبو جهاد في وثيقته، البدايات أن مجلة فلسطيننا التي صدر أول أعدادها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ كانت تدعو إلى إنشاء كيان ثوري فلسطيني يواجه ما كان ينادى به في ذلك الوقت من كيان سياسي برعاية الأنظمة العربية. كانت المجلة تنادي بالثورة المسلحة لاجتثاث الكيان الإسرائيلي، وشكل هذا شعاراً أساسياً لها تتشكل من خلاله

(١) ديفيد هيرست: البندقية وغصن الزيتون، م.س، ص ٤٥٠.

(٢) أكرم حجازي، الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى ٢٠١٠ ص ١٧٨.

رؤيتها السياسية والتنظيمية. أما الشعار الأساسي الآخر الذي اعتبرته هدفاً مركزياً فهو الدعوة الدائمة والمفتوحة لبناء وخلق وصناعة الوحدة الوطنية الفلسطينية، وحدة الشعب كله بعيدا عن جميع التيارات الحزبية وبعيداً عن جميع الصراعات الجانبية. وكانت الدعوة: فلتجتمع قوانا في جبهة وطنية متراصة أو حركة نضالية واحدة تتجه أساساً نحو فلسطين لتحريرها[1].

رأى أبو جهاد في وثيقته أن مثل هذه الدعوة قد تمكنت من جمع وتوحيد الطلائع كافة التي سبق لها أن انضوت في الأحزاب والتجارب الحزبية الفاشلة فأحبطت، فجاءت الدعوة لتشكل إنقاذاً لها من حالة الإحباط هذه وتبث فيها روحاً معنوية جديدة وفئة قادرة لتشكل إنقاذاً على صناعة الطريق إلى فلسطين. أما الشعار الأساسي الثالث الذي رفعته «فلسطيننا» وأخلصت له بشكل مطلق أيضاً فهو التعبير عن الإدراك الفلسطيني الشعبي العميق برفض الوصاية العربية، فكانت الدعوة إلى إدراك طبيعة هذه الوصاية المحبطة، والتي يتلخص هدفها بمصادرة الإرادة والقرار الفلسطيني المستقل، ومنع الكيان الفلسطيني من النشوء إلى جانب شقيقاته العربيات. هذه هي الشعارات والأسس التي استندت إليها «فلسطيننا» في مسيرتها الخلاقة، وإذ بها تصبح محجّاً لمختلف المواقع والتجمعات الفلسطينية، بعد وقت على صدورها. كان نداء المجلة الدائم، والذي كان بمثابة الدعوة إلى الانقلاب البشري الهائل، وإلى إعادة صناعة البشر، وصياغة العقل والجسد الفلسطينيين، هو أن يفتح كل فلسطيني عينيه ويرى الحقيقة والواقع بكل مراراته، وأن ينتشل نفسه من حالة العدم التي يعيشها والانخراط في الفعل الثوري المطلق بحركة التحرير الوطني الفلسطيني[2].

إن النسخة الأصلية من وثيقة «البدايات» لأبي جهاد التي سعى لنشرها وتوزيعها في ربيع ١٩٨٦ جاء فيها أن الاجتماع التأسيسي للحركة، والذي عُقد في الكويت، حضره خمسة أشخاص وهم: أبو جهاد، عادل عبد الكريم، يوسف عميرة، توفيق شديد وعبدالله الدنان. ولم يذكر فيها اسم عرفات الذي ما أن علم بوجود الوثيقة التي لم تذكره كأحد المؤسسين قام بمنع نشر الوثيقة مما دفع أبو جهاد تجنباً للاصطدام بعرفات إلى إدخال تعديل على

(١) خليل الوزير (أبو جهاد): البدايات...، م.س.، ص ٦٥.

(٢) م.ن.، ص ٦٥-٦٦.

الأسماء الخمسة الذين شاركوا في الاجتماع التأسيسي باستبدال اسم الدنان بياسر عرفات. وقد صاغ المؤسسون وثيقتين تأسيسيتين هما هيكل البناء الثوري وبيان الحركة واتفقوا على اسم الحركة، فتح وعلى جذور بنيتها التنظيمية.

وعلى الرغم من أن أبا جهاد قد أقحم ياسر عرفات وجعله من بين المؤسسين الأوائل لـ «فتح»، إلا أن عرفات لم يدع الوثيقة تخرج إلى النور، وقام بسحبها قبل أن تصل إلى أيدي القراء، فقد وجد أبو عمار أن خليل الوزير كتب في هذه الوثيقة ما يؤكد على أن الوزير هو الذي كان متصدرًا للقيادة والتأسيس، وأنه صاحب الدور الأبرز داخل الحركة. فهو صاحب الفكرة، وهو الذي جمع النواة المؤسسة لها، وطالما أكد عرفات أنه هو والوزير من قاما بتأسيس «فتح».

وقال الوزير في «البدايات» بعد تعديلها أنه «قبل عام ١٩٥٧ كان هناك لقاءات عديدة بيني وبين الأخ أبو عمار، يجمعنا الهم المشترك والبحث عن الخلاص وعن ماهية العمل وضرورة إيجاد الشكل التنظيمي الأنسب والمعبر عن مجموع حالتنا الفلسطينية ورسم خطوط التحرك المشترك». غير أن أبا جهاد لم يذكر أين كانت تعقد تلك اللقاءات إذ كان عرفات قد تخرج في كلية الهندسة بجامعة فؤاد التي أصبحت تسمى جامعة القاهرة في عام ١٩٥٦ ولم يكن أبو جهاد طالباً جامعياً في مصر الأمر الذي يعزز الشكوك في رواية تأسيس فتح. غير أن الثابت هو أن اللقاءات بدأت بعد وصول عرفات إلى الكويت للعمل فيها عام ١٩٥٧ حيث كان أبو جهاد يعمل مدرساً هناك. ويقول أبو جهاد في البدايات «دعونا عدداً من الأخوة الذين يشاركوننا الهم والفهم المحدد لبناء التنظيم وكان مجموعنا خمسة أشخاص هم أبو عمار، أبو جهاد، عادل عبد الكريم، يوسف عميرة وتوفيق شديد. وعقدنا اجتماعنا التأسيسي في بيت أحد الإخوة في الكويت، ووضعنا في هذا الاجتماع الخطوط العريضة الأولى لعملنا التنظيمي في الاجتماع الثاني، وقد تخلف أحد الخمسة عن الحضور ممتنعاً عن مواصلة الطريق، فبقينا أربعة إخوة بدأنا بوضع اللبنات الأولى لحركة «فتح»، وهنا أريد أن أوضح أن هدفنا كان بناء تنظيم من أجل فلسطين. على مثل هذا الأساس العريض اتفقنا، فلا يكون تنظيم فئة أو شريحة أو طبقة، كما لا يكون من أجل أهداف غير تحرير فلسطين،

ولذلك فلم نبدأ باسم ما، ولكن كان اتفاقنا أن الأهم هو البدء بالعمل دون الالتفات إلى الاسم، فالساحة الفلسطينية تعج بالأسماء، وبقينا نعمل طوال ١٨ شهراً دون أن يحمل عملنا أي أسم لأنه لم يكن في اعتبارنا غير الهدف، وهو العمل من أجل فلسطين. وفيما بعد، وبتمهل شديد، أخذنا نناقش مسألة الاسم، وطرحت أسماء عديدة إلى أن رسونا على قاعدة مشتركة تقول إن إطارنا الذي اخترنا العمل من خلاله هو حركة وليس حزباً أو تنظيماً أو رابطة، بل حركة بكل ما تحمل من مفاهيم وديناميكية وآفاق مفتوحة. وهي حركة لتحرير فلسطين، أي حركة التحرير الوطني الفلسطيني، ورمزنا لها بكلمة «فتح» التي تحمل العديد من الدلالات والمعاني في الوجدان الشعبي الفلسطيني والعربي، والكلمة تعد اختياراً معكوساً للحروف. وهكذا ولدت «فتح» بعد مسيرة طويلة من العمل، مما يوضح أن حركة فتح لم يكن يهمها يوم ولدت اسماً أو تعريفاً بقدر ما كان يهمها العمل، وهي بذلك وضعت نفسها وبشكل تلقائي في إطار قومي يوصل إلى الهدف، وهذه كانت حقيقة أولى رافقت مسيرتنا».

وأكد أبو جهاد في البدايات أن الخطوة التي تلت تشكيل الحركة هو العمل على تجميع البؤر الثورية، وحول ذلك قال: «حين انطلقنا لم تكن الأرض ممهدة أمام عملنا التنظيمي، إذ إن كل الظروف في كل المواقع كانت صعبة، لكننا بمزيد من التصميم على خلق الحالة الثورية الفلسطينية كنا نواصل المسيرة، ونقوم بإجراء الاتصالات بالمواقع المختلفة لتجمعات شعبنا، ونتحرك للقاء مع تلك المجموعات التي تلتقي معنا، والتي سبق لنا التعرف إليها، فنتحرك في كل اتجاه سواء في المناطق المحيطة بأرضنا المحتلة في المخيمات والمدن والقرى، أو في تجمعات الغربة. وكان الوضع العام في الكويت يسمح لنا بالتحرك ويسمح باتساع حركتنا. وتكاثرت اللقاءات مع إخوتنا في قطر والسعودية وسورية والأردن، فكان أن تكاثرت حركتنا واتسعت وتقدمت بعد أن تبلورت بنيتها ومنهجها من خلال العمل في الواقع الصعب المرير لإحداث التغيير فيه، بل وتفجيره لحمل الراية الحقيقية إلى الوعد الفلسطيني».

وفي هذا السياق ذكر أبو جهاد أن انتشار فكرة تشكيل حركة فتح وبنائها قد أخذ يتحول وفي الوقت نفسه إلى واقع في العديد من مواقع التجمع الفلسطيني فظهر العديد من البؤر التي تلتقي بالتفكير نفسه والتوجه والرؤية المشتركة للواقع الفلسطيني والعربي في كل من السعودية والأردن ومصر والكويت وقطر. وما لم يذكره أبو جهاد أن العديد من عناصر

هذه النويات والبؤر كانوا يتتمون إلى الإخوان المسلمين وبعضهم كان منشقاً عن الإخوان المسلمين.

غير أن المسحال، الذي كان ينتمي إلى الإخوان المسلمين قدم رواية مغايرة لرواية أبي جهاد، وقال في مقابلة مسجلة-مصورة لبرنامج التاريخ الشفوي لنكبة فلسطين أجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، إن اجتماعاً عقد في القاهرة في عام ١٩٥٦ وضم ١٩ شخصاً من بينهم كمال عدوان، عبد الفتاح عيسى حمود، صلاح خلف، زهير العلمي، خليل زعرب، إبراهيم النجار، سليم الزعنون، رجا الصايغ، وفا الصايغ (مسيحيان من غزة)، وسعيد المسحال. وكان هذا الأخير قد ضمن كتابه ضياع شعب أو ضياع أمة هذه المعلومة حيث ذكر أن الاجتماع عقد في شقته في حي الدقي في القاهرة حيث وضع المجتمعون برنامجاً سياسياً مبدئياً لما سيصبح اسمه حركة فتح. وقال إن عرفات رفض حضور ذلك الاجتماع[١].

وقد أجمع المجتمعون على صوغ المبادئ الأولية بشكل بسيط دونما تعقيد أو تنظير حزبي وفلسفي، وأن تكون واضحة ومشتقة من مطالب الشعب ومقولات الساحة الفلسطينية:

* النقطة الأولى: النضال بجميع أشكاله المسلح والسياسي والفكري والاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والتنظيمي، وأن القيادة هي من سيختار أوجه ووسائل النضال حسب المرحلة الزمنية وظروف القضية الفلسطينية.

* النقطة الثانية: أن الثورة تقوم على مبدأ التكافل الاجتماعي الذي يوفر للشعب الفلسطيني القدرة على البقاء، وأن من يلحقه ضرر أثناء عمله النضالي يتوجب توفير الرعاية لأهله وعياله، وتشجيع الشباب ودفعه في طريق التعليم لتحصيل أكبر قدر من العلم ضماناً لمستقبله وفاعليته في المجتمع، فيما يقوم التكافل على أساس المساواة بين أبناء الشعب.

* النقطة الثالثة: وضع الانتماءات العقائدية والفكرية جانباً كشرط للانضمام إلى الحركة، ليس رفضاً لها وإنما تأجيل لها إلى ما بعد التحرير باعتبارها غير مطلوبة وغير لازمة في مرحلة النضال لتحرير الأرض.[٢]

---

(١) محمد سعيد المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، م.س، ص ١٥.

(٢) م.ن.، ص ٢١.

وخلافاً لما يذكر أن عرفات وأبا جهاد كانا العضوين الوحيدين اللذين كانا وراء تأسيس حركة فتح، وهما اللذان قاما بتنظيم أول شبكة من الخلايا السرية التي ولدت منها الحركة فإن المسحال يؤكد أن الاثنين لم يتم انضمامهما إلى التنظيم إلا عندما أرسلوا إليهما عبدالفتاح حمود من السعودية إلى الكويت لإقناعهما بالالتحاق بالتنظيم، وكان ذلك بعد أن مر عليهم في العمل السري عامان كاملان[1]. وقد دفع المسحال لاحقاً ثمن مثل هذا التصريح بأن عمد عرفات بعد إقامة سلطة الحكم الذاتي إلى إسقاطه في انتخابات المجلس التشريعي عام ١٩٩٦ [2].

وكان الهدف من الاجتماع هو البحث في تشكيل حركة سياسية بعيداً عن الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تعمل في الساحة العربية بما فيها الفلسطينية. وكان عرفات وخلف والزعنون وكمال عدوان وعبد الفتاح حمود والمسحال ينتمون إلى الإخوان المسلمين. وقد انسحب من الاجتماع عرفات بحجة أنه لم يعد طالباً فيما انسحب صلاح خلف بسبب رفضه التخلي عن وضعه القيادي في جماعة الإخوان المسلمين. أما الزعنون فقد خدع الجميع ولم يكشف لهم انتماؤه العميق للإخوان المسلمين، حيث أنه بعد أن تم وضع ورقة تضمنت رؤوس الأقلام والأفكار التي جرى التوافق عليها، طلب منهم تسليمه إيّاها بوصفه طالباً في كلية الحقوق لصوغ البيان المطلوب، لكنه كما قال المسحال لم ينفذ تعهده حتى الآن. وقد انضم صلاح خلف إلى الحركة في عام ١٩٦٠.

وقد جرى بعد ذلك طباعة نحو ٥٠٠ نسخة من منشور يدعو إلى ضرورة تأسيس حركة ذات مرجعية فلسطينية تعمل لمصلحة فلسطين بعيداً عن الحزبيات والعائليات وجرى توزيعه على الطلبة الفلسطينيين في مصر. وقد انتشرت عديد التكهنات وسط الطلبة الفلسطينيين حول مصدر المنشور الذي شكل إرهاصات بداية التفكير بما سمي بعد ذلك بحركة فتح.

وقد التحق المسحال وحمود بمديرية البترول السعودية كمهندسي بترول في السعودية

(١) محمد سعيد المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، م.س، ٧.

(٢) سليم الزعنون، مذكرات، السيرة والمسيرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان ط ١، ٢٠١٣، ص ١٢.

في عام ١٩٥٧ وبدأ الاثنان العمل لإعداد بيان التأسيس فيما التحق بهما كمال عدوان بعد تخرجه في جامعة القاهرة في عام ١٩٦٠.

ما يتفق عليه العديد من مؤسسي فتح أن خليل الوزير كان بالفعل نشطاً بارزاً ومنتمياً للإخوان المسلمين الذين كان موقفهم وبخاصة في أزمة السويس وعشية العدوان الثلاثي أن الحرب هي حرب عبد الناصر ولا دخل لهم فيها داعين أعضاءهم في غزة إلى التظاهر بالتأييد ولكن عدم القيام بأي عمل، وقد جاء ذلك في رد مكتب الإرشاد في القاهرة إلى إخوان غزة.

غير أن المسحال ناقض نفسه فيما يتعلق بعضوية اللجنة التأسيسية لفتح عندما قال إنه بدأ مع عبدالفتاح عيسى حمود بكتابة مسودة البيان الأول «وبدأنا نتحين الفرص لإرساله إلى عرفات وأبو جهاد في الكويت، وفي إحدى رحلاته بعد عام ١٩٥٨ أخذ عبد الفتاح معه مسودة البيان إلى الكويت ليلتقي مع عرفات وخليل الوزير وعادل عبد الكريم الذين أخبروه أن لديهم التوجه نفسه وعاد فرحاً بموافقة الجماعة على البيان بعد إدخال تصليحات بسيطة عليه بالحبر الأحمر، وقالوا لنا إن لدينا في السعودية إمكانيات لطباعة البيان غير متوافرة لهم في الكويت وكان ذلك في منتصف عام ١٩٥٩. وبالفعل قمنا بطباعة البيان في وزارة البترول السعودية حيث كنا نعمل وسحبنا منه ٥٠٠ نسخة أرسلنا نصفها إلى الكويت لنبدأ التبشير بالفكرة». وادعى المسحال أنهم بقوا يعملون سراً لسنوات حتى بدء الانطلاقة في عام ١٩٦٥ [1].

---

(١) محمد سعيد المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، م.س، ص ١٦.







عبد الفتاح عيسى حمود　　كمال عدوان　　محمد يوسف النجار (أبو يوسف)

الطريف في بيان التأسيس الذي جاء تحت اسم «بيان حركتنا» عام ١٩٥٩ تضمن العبارة التالية «إننا نكتفي هنا بناء على توصية من اللجنة المركزية العليا بإعطاء الإعداد للعمل الثوري اسم الحركة ويرمز لها بكلمة فتح على أن يعلن الاسم الكامل لهذه الحركة لحظة انبثاق الثورة». وهذه العبارة كانت مدعاة للتساؤل عمن تكون هذه اللجنة المركزية العليا فيما المجتمعون هم اللجنة التأسيسية؟ غير أن عبد الرحمن غنيم في كتابه ثلاثون عاماً من العبث ذهب به الخيال إلى القول إنه كان هناك لجنة مركزية عليا بالفعل تتشكل من سبعة أعضاء هم سعيد رمضان، كامل الشريف، عبد المنعم عبد الرؤوف، ياسر عرفات، خليل الوزير وشخصية عربية نفطية. إلى جانب الحاج أمين الحسيني»، وهذا يعني أن الوزير والحسيني هما الفلسطينيان الوحيدان في اللجنة. حيث أن عرفات حتى ذلك الوقت يعتبر حاملاً للجنسية المصرية، غير أن ما ذكره غنيم حول تلك اللجنة التأسيسية لم يجد له تأكيد من أي مصدر آخر، وبالتالي يدخل في باب الإشاعة وبث المزاعم من أن حركة فتح ليست سوى واجهة فلسطينية لجماعة الإخوان المسلمين، إذ إن خمسة من أصل الأعضاء السبعة المزعومين هم من قيادات جماعة الإخوان المسلمين. وكان غنيم كتب مقالاته ونشرها في صحيفة تشرين السورية والتي جمعها في الكتاب في الفترة التي شهدت الانشقاق داخل فتح في عام ١٩٨٣ وطرد عرفات من سوريا، إضافة إلى مقالات أخرى نشرها فيما بعد.

وتضمن البيان الذي كان إنشائياً ويتحدث عن الهجرة والظلم الذي يواجهه الشعب الفلسطيني وما يتوجب القيام به، تضمن دعوة الشعب الفلسطيني للتوحد حول قضيته وهي قضية الشعب الواحد، ويجب أن يكون له ثورة واحدة ومبادؤها تكررت في بيانات كثيرة وأهمها أننا لا نتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية إلا بقدر ما ندافع فيه عن أنفسنا إذا ما تدخلوا في شؤوننا، ونصر على عودة فلسطين من النهر إلى البحر وعلى وحدة الشعب الفلسطيني وقومية المعركة..... وهذه هي الأشياء الأساسية التي لا تزال حتى حماس ومعظم الفصائل قد تبنتها»[1].

وقد عملت قيادة الحركة على تطوير «بيان حركتنا» إلى هيكل البناء الثوري الذي تضمن جوهر العمل التنظيمي فكراً وممارسة وعلى أساسه تمّت إقامة تنظيم النواة التي أقامت بدورها علاقاتها وصلاتها مع مناضلين وطليعيين فلسطينيين في مختلف الأقطار.

وكشف المسحال أن الخلية الأولى المؤسسة لحركة فتح كانت تضم ستة اشخاص هم ياسر عرفات، خليل الوزير، عادل عبد الكريم ياسين (الذي انسحب فيما بعد)، كمال عدوان (كان طالباً في القاهرة) عبد الفتاح عيسى حمود والمسحال نفسه. وعضوية المسحال وحمود وعدوان في اللجنة التأسيسية الأولى لم يؤكدها أي مصدر فيما تأكد من كتابات عادل عبد الكريم أنه وحده من كتب بيان «حركتنا».

أما صلاح خلف (أبو إياد) فلديه قصة أخرى حول التأسيس ذكرها في مذكراته «فلسطيني بلا هوية» «كنا في العاشر من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩، بضعة أشخاص مجتمعين في منزل سري في الكويت لإيقاف فتح على قدميها وسيتلو اجتماعنا هذا انعقاد عدد آخر من الاجتماعات في الأيام التالية يحضرها مشاركون آخرون (أقل من عشرين شخصاً بالإجمال) وبسرية كاملة دائماً وأبداً. وعلى هذا فإن ممثلي المجموعات السرية القادمين من مختلف البلدان العربية أو أمكنة أخرى، كانوا يتشاورون فيما بينهم للمرة الأولى بهدف مركزة نشاطاتهم ومحورتها. وفي هذا المؤتمر الضيق جرى التأسيس الشكلي غير أن مجموع تعداد المناضلين الممثلين في هذا المؤتمر الضيق لم يكن يبلغ خمسمئة شخص».

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق الطبعة الأولى، ١٩٨٧ ص ٢٧.

وقد تم في ذلك المؤتمر حسب مذكرات أبي إياد وضع عدة وثائق حظيت بالموافقة عليها خلال اجتماعات تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩ وتدور حول بنية الحركة ونظامها الداخلي واستراتيجيتها وتكتيكها ووسائل عمل وتمويل الثورة التي ستكون فتح القابلة التي تولدها، وتوضحت مهمات مختلف أجهزة فتح واتضحت معها الكيفية التي سيجري تجنيد وإعداد الأطر والكوادر على أساسها. أما البرنامج السياسي الذي يحدد الخيارات الكبرى للحركة فكانت الموافقة عليه قد تمت في مطلع عام ١٩٥٨، فبعد أن قامت لجنة تكونت لهذا الغرض (لم يحدد أبو إياد أسماء أعضائها خلافاً لما حدده المسحال) بتحرير هذه الوثيقة فإنه جرت مناقشتها وتعديلها ثم الموافقة عليها خلال اتصالات شخصية أو بواسطة المراسلات التي جرى تبادلها.

كانت الوثيقة تعكس الإجماع الذي كان المؤسسون توصلوا إليه في المحادثات والمناقشات التي أجروها خلال السنوات الأولى من خمسينيات القرن العشرين في القاهرة وغزة إلا أنها كما ذكر أبو إياد «كانت مبنية كذلك على تجارب من سبقونا في الحركة الوطنية، وبالرغم من أننا لم نقم في تلك الفترة بدراسة منهجية أو بتفكير جماعي حول هذا الموضوع، إلا أن كل واحد منا كان قد استخلص عبر قراءاته الخاصة دروس الماضي وعبره. وكانت النتائج التي خلصنا إليها واحدة برغم أن إدراكاتنا وتحليلاتنا للأحداث التي وسمت تاريخ فلسطين يمكن أن تكون غير متماثلة. ثم إن تقديراتنا ستتطور على كل حال وستتضح على مدى السنين»[1].

يمينيون ودعم يميني رسمي

كان مؤسسو حركة فتح بشكل عام وطنيين مغرقين في يمينيتهم ولم يكونوا ثوريين، فلم يحملوا برنامجاً طبقياً ثورياً لمرحلة البناء الاجتماعي، إذ كان «ثمة تزمت فكري يميني ينتمي إلى فكر إخواني كان حاضراً بقوة في حركة بدأت تتسع للجميع»[2]، غير أنهم في الوقت

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٦١.

(٢) نزيه أبو نضال، مذكرات: في أوراق ثورة مغدورة، حاوره زياد منى، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ط١ ٢٠١٣، ص ١٠٠.

نفسه كانوا مغامرين، جاءوا من خلفيات سياسية وعقائدية واجتماعية مختلفة تجمعهم فكرة أن يأخذ الفلسطينيون قضيتهم بأيديهم بعيداً عن هيمنة الدول العربية على القرار الفلسطيني. لكن هذا لم يمنعهم من التعامل منذ البداية مع أنظمة عربية مغرقة في رجعيتها وارتباطها بالإمبريالية الأميركية الداعم والحامي الأساسي للكيان الصهيوني ومعاداتها لجمال عبدالناصر، بحثاً عن الدعم والتمويل. وفي هذا الشأن يقول أبو إياد «لقد أظهر الملك فيصل لدى استقباله أبا جهاد في جنيف حسن الاستعداد إزاءنا. فهو على معرفة بوجود فتح منذ مطلع سنوات الستين عبر زكي اليماني وزير النفط الذي كانت تربطه علاقة صداقة مع أحد أعضاء منظمتنا وقد طمأن أبو جهاد العاهل السعودي إلى أن فتح لا ترتبط بأي حزب وأن مبدأها هو عدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان العربية»[1] وقد تبرع اليماني في مطلع ١٩٦٥ بـ ٢٢ ألف ريال سعودي.

إذن السعودية كانت تعرف بنشاط الحركة منذ بداياتها، فأين هي السرية التي كانوا يتحدثون عنها؟. ويضيف أبو إياد «العاهل السعودي كان يؤيد حصول الفلسطينيين على الوسائل المالية وغير المالية اللازمة لهم لمواصلة كفاحهم»[2].

كما ذكر أبو إياد أنه التقى الملك فيصل بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ «وقد أظهر الملك فيصل، الذي استبقاني طوال أربع ساعات عطفاً على الحركة الفلسطينية وإن عرض مطولاً شكاواه من العناصر اليسارية والماركسيين «المندسين» في رأيه بين الفدائيين.... وكان تقديره هو أن علينا أن لا نتشابه أو نتماثل مع أي نظام عربي، وعلى هذا فإن العربية السعودية ستساعدنا بقدر ما يمكن من تكتم». وكانت السعودية ترفض فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية فوق أراضيها في الوقت الذي وافقت فيه على فتح مكتب لحركة فتح في الرياض وتأثيثه ودفع تكاليف إدارته، وتشكيل لجان دعم مالي في المملكة لمصلحة حركة فتح. وأنه سيدفع لحركتنا مبلغاً مكافئاً لكامل الأموال التي تجمع من الأفراد بمن فيهم الفلسطينيون العاملون في السعودية. وقد استمر دعم السعودية مالياً لحركة فتح وتحديداً

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٩٧.
(٢) م.ن.، ص ١١٠.

لياسر عرفات غير أنها توقفت لفترة قصيرة بعد أزمة الاجتياح العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠ لتستأنف بعد انخراط عرفات في مفاوضات التسوية في مؤتمر مدريد في عام ١٩٩١.

وعلى الرغم من موافقة السعودية في مؤتمر القمة العربي الأول على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية إلا أنّ خلافاتها مع رئيس المنظمة أحمد الشقيري اشتدت فيما بعد، ونكاية به وبالمنظمة فقد دعمت حركة فتح دون غيرها من المنظمات حتى أن أمراء من العائلة السعودية الحاكمة انخرطوا في فتح، كل منهم بصفة داعم مالي من خارج الأعضاء (أطلقت عليهم فتح اسم النواظم) اعتماداً من العائلة السعودية الحاكمة على أن الغالبية العظمى من مؤسسي فتح وقادتها انحدروا من جماعة الإخوان المسلمين ذات العلاقة التاريخية بالمملكة العربية السعودية والتي تحمل ثأراً ضد نظام الرئيس عبد الناصر، ويبدو أن السعودية عولت كثيراً على شعار فتح التوريط الواعي للأنظمة العربية في حرب مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي أثار ارتياب عبد الناصر.

لذلك يعزى الدعم السعودي لحركة فتح إلى الصراع الذي كان يدور بين مصر في عهد جمال عبد الناصر والسعودية والذي اشتد عقب الثورة في اليمن التي أطاحت حكم أسرة حميد الدين عام ١٩٦٢ والدعم الذي قدمته مصر عسكرياً وسياسياً للنظام الجمهوري في اليمن، حيث كانت السعودية تأمل من إطلاق فتح العمل المسلح خلق ظروف في الصراع العربي-الصهيوني من خلال تسخين الأوضاع على الحدود تجبر قيادة عبد الناصر على سحب القوات المصرية من اليمن[1].

وعزا قادة فتح موضوع الاتصال بالسعودية منذ بدايات تأسيس الحركة إلى حاجتهم للتمويل وأنهم حصلوا بالفعل على ذلك. فحركة فتح نشأت فقيرة وصغيرة وسرية، الأمر الذي دفع قادتها المؤسسين إلى الاتصال بجهات وأطراف خارجية لدعمها مالياً مما جعلها تخضع لهذه الأطراف في اتخاذ العديد من قراراتها. كما أن العلاقة التي نمت في ظل الخلاف السعودي-المصري في عهد عبد الناصر عمدت قيادة فتح إلى نفيها خشية قيام

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س.، ص ٤١.

أجهزة الإعلام المصرية بكشفها. غير أن ذلك لا ينفي واقعة العلاقة والدعم السعودي، وأن الحركة كانت تمارس نشاطها التنظيمي والإعلامي في السعودية بشكل عادي، وهو أمر لا يمكن أن يتحقق دون موافقة السلطات السعودية إلى حد الموافقة على وجود معتمد للحركة هو أحمد القدوة (الحاج مطلق)(١).

وهكذا ركز مؤسسو فتح اهتمامهم في العمل التنظيمي على الفلسطينيين العاملين في منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج التي كانت مشيخاتها في ذلك الوقت سياسياً وأمنياً وعسكرياً تحت الحماية البريطانية، وأن المقيم البريطاني العام في البحرين هو الحاكم الفعلي لتلك المشيخات. وقال المسحال إنهم اتصلوا بشيوخ وأمراء تلك المشيخات وفاتحوهم بعملهم وقد أبدوا استعداداً كبيراً لدعمهم وبعضهم قال لهم «اعتبرونا أعضاء معكم في الحركة». وقد وصل الأمر بعضوية فتح إلى أن وكيل وزارة الداخلية الكويتية خليل يوسف شحيبر وهو من أصل فلسطيني من غزة كان عضواً في الحركة. وكان سابقاً يعمل في البوليس الفلسطيني في حيفا في عهد الانتداب البريطاني ونقل إلى العمل في الكويت عندما كانت تحت الحماية البريطانية(٢).

وفي شأن العمل التنظيمي وامتداداته، تفرع عن الخلية الأولى للحركة كما ذكر المسحال تنظيم في السعودية يضم العديد من الكوادر الأولى من بينهم معاذ عابد (أبو سامي)، محمد علي الأعرج (أبو الرائد)، سليمان أبو كرش، محمد جمعة (الذي كان نقطة الاتصال في الرياض) وقد راح التنظيم ينتشر بدءًا من الدمام في المنطقة الشرقية التي تركز فيها التنظيم بحكم العمل في مواقع البترول السعودية. وفي عام ١٩٦٢ امتد التنظيم من السعودية إلى قطر والبحرين والإمارات (لم تكن بعد قد تشكلت كدولة إلا في عام ١٩٧٢) حيث انتقل المسحال للعمل في قطر في قطاع النفط فانضمّ إلى الحركة على فترات محمد

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س.، ص٨١.

(٢) حديث مع محمود ماضي أحد كوادر فتح الأوائل في الكويت وكان في عام ١٩٦٤ عضواً في أول لجنة تنظيم لحركة فتح إلى جانب علي الحسن وصلاح خلف.

يوسف النجار(أبو يوسف)، سليمان الشرفا (أبو طارق) عدنان حلاوة. وتبعهم انضمام رفيق النتشة (أبو شاكر) ومحمود عباس (أبو مازن). وبحلول عام ١٩٦٥ بلغ عدد أفراد التنظيم في قطر ٤٠ عضواً ارتفع في عام ١٩٦٧ إلى ٤٠٠ عضو وفي عام ١٩٦٨ بعد معركة الكرامة ارتفع العدد إلى نحو ١٥٠٠ عضو. وفي البحرين بلغ عدد أعضاء التنظيم بحلول عام ١٩٦٧ نحو ١٥ عضواً ليرتفع العدد بعد الكرامة إلى المئات. وكذلك كان الحال في مشيخات الإمارات. وكان مسؤول إقليم البحرين هو ياسين الشريف الذي أصبح فيما بعد سفير فلسطين لدى قطر. فيما ذكر صلاح خلف أن عضوية فتح في عام ١٩٥٩ بلغت نحو ٥٠٠ عضو[1]. غير أن عبد الله الدنان وكمال عدوان اعتبرا أن الرقم مبالغ فيه ومحض خيال خصوصاً بالنسبة إلى حركة سرية يعيش أفرادها هواجس الخوف من سلطات الأمن العربية، وأن العدد الحقيقي لا يزيد عن ٥٠ عضواً.

المسحال وأبو جهاد أكدا أن بعض أعضاء التنظيم في الخليج احتلوا مواقع وظيفية بارزة تسهل لهم تحركهم وتوسع اتصالاتهم: أبو يوسف النجار كان سكرتير رفيق النتشة الذي كان مدير مكتب رئيس إدارة التربية في قطر وخالد الحسن في الكويت كان سكرتير المجلس البلدي وهاني القدومي السكرتير الخاص للشيخ عبدالله المبارك الذي كان من أقوى شخصيات عائلة الصباح الحاكمة ووزيراً للداخلية، والذي انتهى خلافه مع العائلة الحاكمة بمغادرته البلاد، وكان من ممولي الحركة، وكان هاني القدومي الذي يحمل الجنسية الكويتية مثل خالد الحسن، انتقل فيما بعد للعمل سكرتيراً لأمير الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح. وكان من بين الأعضاء الأوائل أيضاً في الكويت يحيى غنام، الموظف الثري، وموسى حمدان مدير شركة كندا دراي.

إقليم الكويت بالنسبة إلى تنظيم فتح كان هو المركز الثابت بوصفه مركز الأحداث ومركز التمويل الأساسي لذلك تم انتخاب اللجنة المركزية القيادية الأولى من الأعضاء الموجودين في الكويت.

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س، ص ٥٩.

وتشكلت اللجنة المركزية العليا منذ تأسيس حركة فتح، وبدأت بياسر عرفات وخليل الوزير، وعادل عبد الكريم ياسين ويوسف عميرة ثم انضم إليها عبد الله الدنان وفاروق القدومي ومحمد يوسف النجار ومنير سويد ومحمود الخالدي، وحسام الخطيب، ثم مختار صبري بعباع، ومحمد فلاحة وخالد الحسن وذلك في منتصف ١٩٦٥.

وكانت فتح عقدت اجتماعاً سرياً لكوادرها في القاهرة أواخر عام ١٩٦٣ ركز على زيادة العضوية، وعلى تأمين الدعم العربي والدولي للحركة مالياً وسياسياً. شارك في الاجتماع ممثلون عن تنظيم غزة والأردن الذي تمثل بـ محمد غنيم (أبو ماهر) وصبري البنا (أبو نضال) ولبنان وسوريا ومصر وقطر والسعودية والكويت. وقد أعقب ذلك اللقاء عقد الحركة مؤتمرها الأول في دمشق في صيف عام ١٩٦٤ الذي اختلف فيه الأعضاء حول موعد إطلاق العمل العسكري وإنشاء قوات العاصفة واعتبار موعد الانطلاقة العلني الرسمي في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥. ورغم انقسام أعضاء اللجنة المركزية العليا للحركة ما بين دعاة التريث وتأجيل الانطلاقة المسلحة الذين كانوا يشكلون ثلثي الأعضاء وما بين مؤيد لها إلا أن عرفات الذي كان مؤيدا بقوة اقترح أن تنطلق أول عملية باسم غير اسم فتح فإن نجحت يتم تبنيها باسم الحركة وإن فشلت يجري التبرؤ منها. وطبقاً لما قاله أبو يوسف النجار فسيتم في حال الفشل تحميل المسؤولية لياسر عرفات والأقلية التي ساندته. وقد لقي الاقتراح قبولاً لدى بعض دعاة التريث لكنهم اشترطوا ألا يقود ياسر عرفات العملية الأولى نظراً لتهوره وأصر عادل عبد الكريم وعبدالله الدنان اللذان كانا يقودان الجناح الداعي إلى التريث، على أن تكون القيادة جماعية. وأوكلت إلى أبي يوسف النجار الذي عين قائداً عاماً لقوات العاصفة وذهب إلى بيروت ليشرف على إصدار البيان الأول الذي كان معداً سلفاً[١].

وقد رأت قيادة الحركة أنه من خلال العمل العسكري يمكن توريط الدول العربية في حرب شاملة مع الكيان الصهيوني قد تنتهي بهزيمته وتحرير فلسطين[٢].

---

(١) سليم الزعنون، السيرة والمسيرة، م.س، ص ١٠٤ و١٣٣.

(٢) شفيق الحوت، في برنامج شاهد على العصر، قناة الجزيرة ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٣.

وثائق تأسيس فتح

ركزت فتح في بياناتها ونشراتها الأولى على فلسطنة الصراع مع الكيان الصهيوني، وكانت فيما بعد محور سياسة عرفات وسبباً في دعمه مالياً وإعلامياً وسياسياً من دول عربية تريد التخلص من مسؤوليتها نحو القضية الفلسطينية ووجدت أو أوجدت عرفات ودعمت حركة فتح لتقوم بهذا الدور.

حددت المجموعة الأولى من مؤسسي فتح الخطوط العامة لسياسة ومنهجية العمل للتنظيم في بيان حركتنا والنظام الداخلي وهيكل البناء الثوري الذي تضمن المبادئ والأهداف ووسائل العمل حيث وردت بشكل واضح من خلال أدبيات فتح، غير أن الحركة لم تتقيد بإيدولوجية سياسية أو دينية معينة، مما كان له انعكاسات سلبية مهمة على الحركة، حيث تسبب في تشكيل قوى تنظيمية داخلها كما زاد من فرص أعدائها لتجنيد العديد من أفرادهم داخل الحركة إلى الحد الذي كان يقال فيه إن ممثليها في بعض البلدان إنما كانوا ممثلين لتلك الدول داخل الحركة أي إنه أثر في العامل الأمني.

إن افتقاد فتح منذ البداية للوحدة الفكرية والأيدولوجية فتح المجال داخلها أمام رؤى واجتهادات فكرية ونظرية وسياسية وممارسات أدت في النهاية إلى تصدع في جسم الحركة وأفرز خلافات وانشقاقات عديدة. وإضافة إلى ما سبق فقد اتسمت فتح وقيادتها الأساسية بالسلوك البراغماتي والتجريبي الذي اعتمدت عليه بشكل كبير، مما أثر في مسيرتها ومستقبلها وما وصلت إليه من تراجع وانحدار وتخل عن جميع الثوابت والمبادئ التي وردت في وثائق الحركة.

إن العديد من مواد وثائق فتح لم تكن بعيدة عما جاء في وثائق أحزاب وحركات سياسية عربية إلى حد أنه كان ينظر لها كتجربة حزبية جديدة على الساحة الفلسطينية في ثوب ثوري يحمل خليطاً من الأفكار اليسارية والقومية والدينية الإسلامية، مع غياب لأسس فكرية ونظرية، الأمر الذي يؤدي إلى «طغيان العوامل التكتيكية على الأهداف الاستراتيجية فتصبح الضرورات مبادئ وتتكرس الاعتبارات المرحلية الاضطرارية على أساس أنها واقع دائم ومقبول.... وتتغلب مقاييس المجتمع الحالي -وهي مقاييس مشوهة في الغالب- على

مقاييس الواقع المنشود في أهداف الثورة فتصبح للسهولة قيمة معتمدة في أساس حسابات الثورة»[1].

التجريبية والبراغماتية والعفوية هي ما يميز مسار حركة فتح منذ تأسيسها وفي مواجهتها للأزمات، فقد انتهج قادتها سياسة الازدواجية في العمل والمواقف واللعب على التناقضات، فلم تكن لها استراتيجية كفاحية واضحة تتكامل مع استراتيجيتها السياسية التي كانت هي الأخرى تفتقد لرؤية واضحة إلا إذا اعتبرنا أن قيادة فتح الأولى كانت تمتلك استراتيجية غير معلنة هي التي أوصلتها إلى القبول بالحكم الذاتي المحدود في أوسلو.

وللتوفيق بين أفكار عناصرها من ذوي الماضي الحزبي لجأت حركة فتح إلى التثقيف السياسي في معسكرات التدريب والقواعد وداخل التنظيم السياسي، بعد قرار انطلاقتها الثانية في آب/ أغسطس ١٩٦٧ وبعد أن استقر بها المقام في الأردن بعد معركة الكرامة ليجري تعيين مفوضين سياسيين في القواعد ومعسكرات التدريب التي شهدت تدفق الآلاف من المتطوعين للانضمام كمقاتلين إلى الحركة. كما قامت الحركة مع استقطابها لكوادر قيادية من أحزاب يسارية وقومية عربية منذ منتصف الستينيات بإعداد كراسات للتثقيف تتناول تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والحركة الصهيونية والتجارب الثورية العربية والعالمية إلى جانب التعميمات لتحقيق وحدة رؤية فكرية وسياسية لأعضاء الحركة.

وقد بدأ العمل بنظام التثقيف في القواعد ومعسكرات التدريب في سوريا قرب معسكر الهامة حيث كان يتولاه أحمد الأزهري (فاروق القاضي) القيادي الشيوعي المصري من الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حدتو» (الذي أصبح فيما بعد مستشاراً لعرفات) ثم انتقل عمل التفويض السياسي إلى معسكر ميسلون في أواخر عام ١٩٦٨. وكان برنامج التثقيف السياسي يغطي المحاور التالية: حركة فتح، المنطلقات والمبادئ والأهداف. الخلفية التاريخية للثورة الفلسطينية المعاصرة من خلال محطات مفصلية مثل تجربة الشيخ

---

(١) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني.... م.س، ص ١١٧ نقلاً عن عبد الوهاب الكيالي، في الذكرى العاشرة لانطلاقة فتح، مجلة قضايا عربية ،عدد ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥، المؤسسة العربية للنشر، بيروت، ص ٧.

عز الدين القسام التنظيمية والعسكرية. ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩. الجهاد المقدس وعبد القادر الحسيني وجيش الإنقاذ وفوزي القاوقجي... إلخ. وأسباب فشل الثورة الفلسطينية المسلحة والدروس والعبر المستفادة. والتاريخ الفلسطيني المعاصر كجزء من الأمة العربية[1].

إلا أن الفكرة فشلت فأعلنت الحركة بأن كل مسؤول عسكري هو مسؤول سياسي نظراً لعدم توافر المفوضين السياسيين، ثم أُقيم معسكر ٩٩ قرب العاصمة الأردنية، عمان بقيادة نزيه أبو نضال وكان استقطب العديد من قيادات فتح لإلقاء محاضرات أمام عناصر الدورات من بينهم عرفات وفاروق القدومي وخالد الحسن وصلاح خلف وكمال عدوان وناجي علوش ومحمد أبو ميزر. **وخلال أحد اللقاءات في المعسكر سأل أحد الشباب ياسر عرفات: «ما ضمانة أنكم بعد كل هذه التضحيات والشهداء لن تذهبوا إلى تسوية مع الأعداء»، فما كان من عرفات إلا أن سحب مسدسه بهدوء وأخرج منه رصاصة وقدمها إلى السائل قائلاً: إذا فعلت ذلك فأنت مكلف بقتلي بهذه الرصاصة**[2]. كما أقامت الحركة مدرسة الكوادر في الأردن والتي انتهت بخروج المقاومة من عمان في عام ١٩٧١.

وللنظر في حجم التغير الذي طرأ على حركة فتح بعد ستين عاماً من تأسيسها وتحولها من حركة ثورية تدعو إلى تحرير كامل التراب الفلسطيني وتصفية الكيان الصهيوني بالكامل إلى نظام سلطة حكم ذاتي تحت الاحتلال وتقر بشرعية وجود الكيان الصهيوني لا بد من الاطلاع على ما تضمنه النظام الأساسي لحركة فتح من مواد (٢٢ مادة) تمثل عصب الحركة الذي أوضحت من خلاله هويتها ومبادئها السياسية وأسلوبها ونهجها للعمل على هدف التحرر مؤكداً على مكانة الشعب الفلسطيني في الوطن العربي والعالم وهو ما ورد في المواد الست الأولى من أصل ١١ مادة من النظام الأساسي تحت اسم المبادئ السياسية لحركة فتح وهي:

المادة ١: فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها.

---

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات: من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ٦٥.

(٢) م.ن.، ص ٨٢.

المادة ٢: الشعب الفلسطيني صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين وهو ذو شخصية مستقلة ويملك حق تقرير مصيره واستلام زمام قضيته دون وصاية أو تبعية وله السيادة المطلقة على جميع أراضيه.

المادة ٣: الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين.

المادة ٤: نضال الشعب الفلسطيني جزء من النضال العالمي ضد الصهيونية والاستعمار والإمبريالية.

المادة ٥: معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكامل إمكانياتها المادية والمعنوية.

المادة ٦: المشاريع والاتفاقات والقرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة أو أية مجموعة من الدول أو دولة منفردة بشأن قضية فلسطين وتهدر حق الشعب الفلسطيني في وطنه باطلة ومرفوضة.

المادة ٧: الصهيونية حركة استعمارية وعدوانية في الفكر والأهداف والتنظيم والأسلوب.

المادة ٨: الوجود الإسرائيلي في فلسطين هو غزو وقاعدة استعمارية توسعية وحليف طبيعي للاستعمار والإمبريالية العالمية.

المادة ٩: تحرير الديار المقدسة والدفاع عن حرماتها واجب عربي وإسلامي وإنساني.

المادة ١٠: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) حركة وطنية ثورية مستقلة، وهي تمثل الطليعة الثورية للشعب الفلسطيني.

المادة ١١: الجماهير التي تخوض الثورة وتقوم بالتحرير هي صاحبة الأرض ومالكة فلسطين.

الأهداف:

المادة ١٢: تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً.

المادة ١٣: إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة على كامل التراب

الفلسطيني، فتحفظ للمواطنين حقوقهم الشرعية على أساس العدل والمساواة دون تمييز في العنصر والدين والعقيدة وتكون القدس عاصمة لها.

المادة ١٤: بناء مجتمع تقدمي يضمن حقوق الإنسان ويكفل الحريات العامة للمواطنين كافة.

المادة ١٥: المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

المادة ١٦: مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها من أجل بناء صرح السلام العالمي على أسس عادلة.

أسلوب العمل

المادة ١٧: الثورة الشعبية المسلحة هي الطريق الحتمي الوحيد لتحرير فلسطين.

المادة ١٨: الاعتماد على الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس، وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة.

المادة ١٩: الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، والثورة المسلحة للشعب العربي الفلسطيني عامل حاسم في معركة التحرير وتصفية الوجود الصهيوني ولن يتوقف هذا الكفاح إلا بالقضاء على الكيان الصهيوني وتحرير فلسطين.

المادة ٢٠: السعي للقاء كل القوى الوطنية العاملة على أرض المعركة من خلال العمل المسلح لتحقيق الوحدة الوطنية.

المادة ٢١:: العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي، وهذا لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصيري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني.

المادة ٢٢: مقاومة كل الحلول السياسية المطروحة كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني المحتل في فلسطين وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية أو تدويلها أو الوصاية على شعبها من أية جهة[1].

---

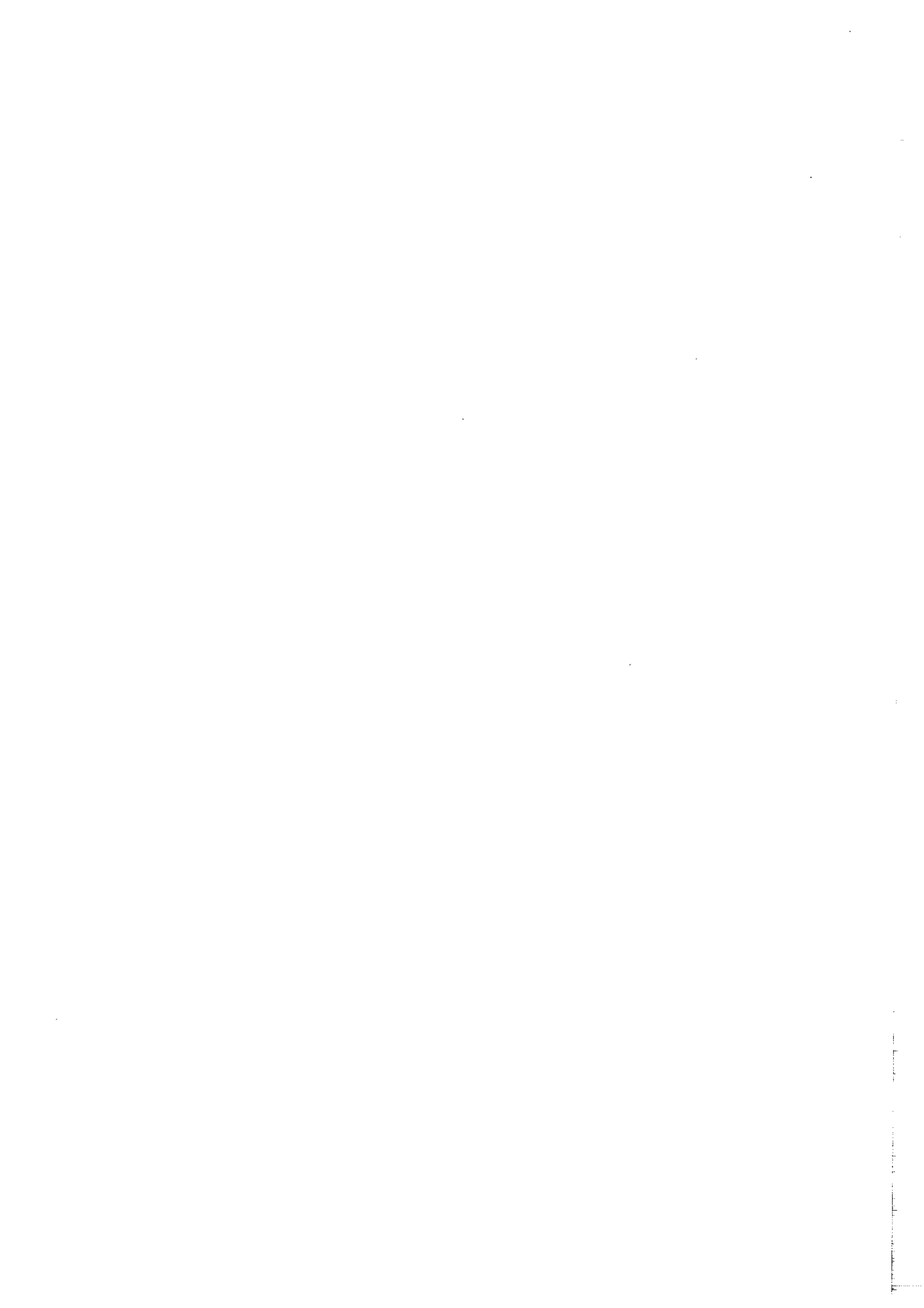
(١) حركة فتح، المبادئ والأهداف والأسلوب لحركة فتح.



سعد صايل (أبو الوليد) خليل الوزير، ياسر عرفات وصلاح خلف



أبو جهاد وابو إياد: ثنائي فتح بعد عرفات



الفصل الثالث

الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية

الكفاح المسلح لمصلحة خط التسوية

تضخيم ومبالغة- كذب وخداع



الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية

اتسمت نظرة قيادة فتح إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية بالكثير من الشك والريبة وعدم الحماسة والتخوف من أن تنافسها فلسطينياً وعربياً ودولياً، الأمر الذي سرع في اتخاذها قرار البدء بالعمل العسكري. ويشير سعيد المسحال إلى أن الاجتماع الذي تقرر فيه التسريع في الانطلاقة ليكون في الأول من كانون الثاني/ يناير ١٩٦٥ جرى في شهر آب/ أغسطس ١٩٦٤ داخل بيت الضيافة بمركز سلوى على الحدود السعودية-القطرية الذي وفره لهم مدير جمرك سلوى السعودي دون أن يعرف نيّاتهم. وشارك في الاجتماع إلى جانب المسحال، أبو يوسف النجار، محمد علي الأعرج، عبدالفتاح عيسى حمود وسليمان أبو كرش أي ممثلو التنظيم في السعودية وقطر، حيث جرى مناقشة الخشية من سحب منظمة التحرير الفلسطينية البساط من حركتهم الوليدة وقرروا بدء العمل المسلح في مطلع ١٩٦٥. وقد تم إبلاغ إقليم الكويت الذي وافق على ذلك على اعتبار أن أقاليم السعودية وقطر والكويت كانت أقاليم فتح الثلاثة الأساسية. وجرى تكليف ياسر عرفات بتدبير أمور الانطلاقة عسكرياً[1].

إذن، فإن أوائل مؤسسي فتح يتفقون على أن ما دفعهم إلى الإسراع في إعلان انطلاقة العمل المسلح ضد الكيان الصهيوني هو خشيتهم من أن تقوم منظمة التحرير بسحب البساط من تحت أقدامهم وخصوصاً أنها تحظى بدعم عربي رسمي بوصفها نتاج القمة العربية

(١) محمد سعيد المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، م.س.، ص ٢٨.

الأولى. وفي هذا الشأن قال المسحال إنهم خلال نشاطهم لم يكن يخطر في بالهم أن يظهر شيء اسمه منظمة التحرير الفلسطينية «فاتصلنا بأحمد الشقيري في قطر التي كان في زيارة لها برفقة وفد سعودي وشرحنا له وضع الحركة وكان رده أنه عمل ممتاز ولكنه عمل شبابي لا شأن لي به»، وأنه دعاهم إلى التوكل على الله والعمل وأنه يؤيدهم قلباً وقالباً لكنه استدرك بالقول «لكني شخصياً لي توجهات أخرى ربما تخدمكم بمرور الأيام».

كانت سياسة مؤسسي فتح تأييد منظمة التحرير الفلسطينية ولكن رفض الاندماج فيها. وعزوا ذلك إلى أن المنظمة هي نتاج أحد قرارات جامعة الدول العربية، ومن يصدر قراراً يمكنه إلغاؤه لذلك «لا نستطيع أن نضع أنفسنا تحت طائلة هذا التهديد، بينما فتح حركة شعبية فلسطينية عامة هي ملك للشعب الفلسطيني ولا يستطيع أحد أن يضعها في إطار محدد تحت قرار جامعة الدول العربية»[1].

بيد أن هذا الموقف لم يمنع بعض قيادات الحركة من الاستفادة العملية من وجود منظمة التحرير الفلسطينية. وفي هذا الشأن ذكر خليل الوزير في «البدايات» أنهم كانوا يعتبرون أن «منظمة التحرير منذ اللحظة الأولى لنشوئها على يد الأطراف العربية الحاكمة كانت محاولة لقطع الطريق على الإرهاصات الثورية التي يحبل بها الشارع الفلسطيني بعد سكون وضم وإلحاق زاد على ١٦ عاماً. ولا نخفي على أحد أنه رغم تقييمنا هذا للمنظمة ولدورها الخفي، إلا إننا اعتبرنا أنها إطار رسمي يحوز شرعية عربية، ولا بد لنا من الاحتفاظ به مع الحرص على اقتحامه والسيطرة عليه. وقد سهلت قيادة منظمة التحرير مهمتنا حين أخذت بشن الحملات علينا في وقت كانت فيه حركة فتح ترسخ رويداً رويداً في الوجدان الشعبي الفلسطيني، وأصبح من الواضح أنها في طريقها لتكون البديل العملي الأمثل لسياسات الإلحاق والتبعية التي كانت تشكل حقداً لا نظير له في المزاج السياسي للشارع الفلسطيني. وكان خطأ قيادة المنظمة القاتل أنها لم تجد ما تهاجمنا فيه غير الشعار الثمين العزيز على شعبنا وهو الاستقلال، والذي يحمل على الدوام عنواناً بارزاً وأصيلاً وثابتاً هو الكفاح المسلح. الخيار الذي لا بديل عنه، والذي بمجرد طرحه وحصوله على حجم من

(١) محمد سعيد المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، م.س.، ص ٢٨.

المصداقية، فلا بد لصاحبه أن يستقطب الشارع الفلسطيني استقطاباً شبه مطلق وهو الشارع المزدحم بالحقد والثأر والحنين القاتل إلى وطنه وحريته وكرامته واستقراره»[1].

أما صلاح خلف فقد اعتبر أن قرار الرئيس جمال عبد الناصر بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية كـ«كيان فلسطيني» وتكليف أحمد الشقيري بذلك في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣ والطلب إليه التشاور مع الحكومات العربية لهذا الغرض لعقد مؤتمر فلسطيني يؤسس لمنظمة تمثل الشعب الفلسطيني وقضيته، لم يكن سوى مناورة اكتشفتها الحركة وقدرت خطورة هذه المؤسسة التي تشكلها وتشرف عليها الأنظمة العربية على الحركة الوطنية الفلسطينية. لذلك قررت قيادة الحركة الاتصال مع الشقيري لإقناعه بالتعاون معهم. وأجرى وفد من الحركة من بينهم صلاح خلف محادثات مع الشقيري في القاهرة. ذكر خلف «حاولت أن أفسر له لماذا نعتقد أن منظمة تشكل من فوق ستكون منظمة غير فعالة إذا لم تتمتع بدعم القاعدة الفعال وعرضت عليه التنسيق السري بين نشاطاته العلنية وبين عمل نخوضه بصورة سرية، وبهذا تصبح منظمة التحرير الفلسطينية ضرباً من الوكالة اليهودية ونوعاً من الواجهة الشرعية للكفاح المسلح الذي يقوم به مناضلونا على أن يتم تأمين الاتصال بيننا وبين المنظمة عبر بعض كوادرنا التي يستطيع الشقيري تعيين بعضنا من أعضائها في اللجنة التنفيذية للمنظمة». غير أن الشقيري الذي أبدى تعاطفاً واهتماماً بالموضوع، أبلغهم فيما بعد أن وظائفه وعلاقاته مع الأنظمة العربية وواجبه في عدم الإضرار باستراتيجية جامعة الدول العربية (منع الكيان الصهيوني من تحويل روافد نهر الأردن لمصلحته) تمنعه من عقد مثل هذا التحالف مع الحركة. وزاد على ذلك أنه بعد سنوات بدلاً من أن يساعدنا كما وعد راح يحاربنا بأقصى ما لديه من طاقة»[2].

ورغم فشل جهود التفاوض بين فتح والشقيري إلا أن فتح تمكنت من المشاركة في المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٦٤ وحضره ٤٨٨ مندوباً فلسطينياً من بينهم ٣٤٢ قدموا من الأردن و١٤٦ تم اختيارهم من سوريا

(١) خليل الوزير (أبو جهاد): البدايات، ...، م.س. ص ١٠٧.

(٢) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٧٨.

وغزة وقطر والكويت ولبنان ومصر والعراق. ومن بين الـ ١٥ عضواً من قيادات فتح الذين شاركوا في المؤتمر بصفتهم الشخصية: خالد الحسن، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، هاني القدومي، زهير العلمي، خليل الوزير، رفيق شاكر النتشة، ياسر عرفات وكمال الدين السراج. وعلى الرغم من الدور الضئيل لفتح في المؤتمر بشكل عام إلا أن أعضاءها استغلوا مشاركتهم في المؤتمر للدفاع عن أطروحات فتح الرئيسة ولا سيما الكفاح المسلح. وأقر المؤتمر، الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي الذي ينص على قيام جيش التحرير الفلسطيني المرتبط بالقيادة العربية الموحدة، وانتخب الشقيري رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية وثلاثة نواب له هم حكمت المصري من نابلس وحيدر عبد الشافي من غزة ونيقولا الداير من فلسطينيي لبنان، وخول المجلس الشقيري بتعيين ١٥ عضواً للجنة التنفيذية التي ضمت مهنيين ليبراليين وأبناء البرجوازية الفلسطينية الوليدة وبخاصة في منطقة الخليج ومن العائلات التقليدية في الضفة الغربية وغزة وسميت القدس مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية وتم تأسيس الصندوق القومي الفلسطيني وأسندت رئاسته إلى ابن مؤسس البنك العربي عبد المجيد شومان لجمع التبرعات الحكومية العربية ومن الفلسطينيين أنفسهم. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٦٤ اعترفت القمة العربية التي عقدت في الاسكندرية بمنظمة التحرير الفلسطينية ووافقت على تأسيس جيش التحرير الفلسطيني على أن تكون نواته من المجندين الفلسطينيين في الجيوش العربية وتم تعيين العقيد وجيه المدني من الجيش الكويتي قائداً عاماً لجيش التحرير الفلسطيني، وأصبح للجيش مع نهاية العام نفسه وحدات في كل من غزة وسوريا والعراق. لكن هذا الجيش الذي كان بحكم إنشائه ووجوده على أراضي دول عربية يعارض أهدف وتكتيكات الفدائيين الفلسطينيين الذين انطلقت عملياتهم ضد الكيان الإسرائيلي، حيث لم تكن لدى معظم الحكومات العربية نية بالسماح للقائد العام لجيش التحرير الفلسطيني بممارسة سلطة حقيقية.

مشاركة فتح في المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول جاء تنفيذاً لرؤية قيادتها بضرورة امتلاك فرادة التمثيل الفلسطيني؛ فمع تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الفلسطيني الأول

وضعت قيادة حركة فتح برنامجاً بعنوان «الحركة والكيان المقترح» لإحكام سيطرتها على الكيان الناشئ بعد أن أدركت أنه أصبح واقعاً لا بد من التسليم به.

وجاء البرنامج في نشرة سرية موجهة إلى شخصيات مناصرة لفتح وتدعمها مادياً، لكنها ليست ضمن التسلسل التنظيمي، وهي ذات مواقع اجتماعية مرموقة ومتنفذة، وكما كانت موجهة إلى المستويات الخاصة وقادة المناطق، وقادة الأجنحة في حركة فتح وكان ذلك البرنامج قابلاً للنقاش الداخلي خلال أسبوع من تبليغه للأعضاء، وتضمن نقاطاً عديدة أهمها النقاط السبع التالية:

- السعي بكل الطرق للسيطرة على المجلس الوطني الفلسطيني بأغلبية عددية، كمدخل لإحكام السيطرة على الكيان (منظمة التحرير الفلسطينية)، من جميع النواحي.

- مفاوضة أحمد الشقيري لضمان أغلبية لحركة فتح في العمل الثوري للكيان.

- العمل على السيطرة على جميع دوائر ولجان الكيان في مناطق الخليج العربي.

- إذا لم نتمكن من ضمان توجيه المجلس الوطني واللجنة التنفيذية والدوائر والمكاتب المنبثقة عنها فلا بد من العمل على خلق بديل يقف دون تسلط المجلس الوطني وانفراد اللجنة التنفيذية بالعمل الفلسطيني، والبديل لهذا هو الإسراع بخلق الاتحادات والنقابات المهنية حتى تكون مؤسسات دائمة وتنظيمات شعبية جماهيرية لها وزنها في المعركة، وعقد اتفاقات ثنائية مع الجبهات والتجمعات الفلسطينية الثورية الأخرى.

- تكثيف أنشطة حركة فتح في المناطق المجاورة للأرض المحتلة، متسترة بالكيان.

- تعديل الميثاق القومي والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما يتلاءم مع مبادئ حركة فتح، لضمان استقلالية منظمة التحرير الفلسطينية عن الأنظمة العربية.

- استمرار المحاولات لكسب إحدى الدول العربية المجاورة للأرض المحتلة لدعم حركة فتح ومساندتها[1].

وعزا صلاح خلاف قرار المشاركة في مؤتمر القدس إلى عدد من الأسباب منها «ضرورة عدم الانقطاع عن الحياة السياسية الفلسطينية، وضرورة التسرب إلى داخل منظمة

(١) خليل الوزير (أبو جهاد): البدايات...، م.س.، ص ١٠٨-١٠٩.

غنية وقوية للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها، فقد كان بوسعها فعلاً أن تستخدم استخداماً مفيداً كواجهة لنشاطاتنا السرية(١).

واللافت للنظر أن موقف جماعة الإخوان المسلمين التي جاء منها معظم قيادات فتح من تأسيس منظمة التحرير لم يكن سلبياً بالمطلق على الرغم من أنه جاء في وقت شهدت علاقة الجماعة توتراً شديداً مع الحكومة المصرية واضمحلالاً لنشاطاتها في قطاع غزة. على الرغم من ذلك فإنهم نظروا إليها بإيجابية واعتبروا وجودها وتمثيلها للشعب الفلسطيني بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح(٢).

وقد واظبت فتح على مهاجمة الشقيري واتهامه بالمتاجرة والتشهير به فلسطينياً وعربياً خصوصاً مع توالي التغيرات داخل المجلس الوطني الفلسطيني والتي تدفع باتجاه زيادة نفوذ المنظمات الفدائية بما فيها فتح. لذلك تمادت فتح في بياناتها ورسائلها إلى الاجتماعات العربية الرسمية لإظهار نفسها والتقليل من شأن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإظهار عجزها، وركزت فتح جهودها على الاتصال بالسلطات المصرية التي تمتلك النفوذ الأكبر في الشأن الفلسطيني.

لقد أعلنت فتح عن انطلاق عملها العسكري بعد سبعة شهور من تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية لتأتي إلى المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني الثاني في أيار/ مايو ١٩٦٥ بصوت أعلى. فقد مكنها من ذلك الاهتمام الذي أثارته في الوسط الفلسطيني عملياتها المسلحة وعلاقتها الوثيقة بنظام الحكم في سوريا وأطراف نافذة داخل نظام الحكم في الجزائر من بينهم وزير الدفاع آنذاك هواري بومدين.

وفي السياق نفسه، يمكن فهم مبادرة فتح لاستئناف كفاحها المسلح من داخل الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، منتهكة اتفاقها مع حركة القوميين العرب تحت شعار اللقاء في أرض المعركة، حيث كان لهذه الخطوة أثرها على زيادة شعبية فتح فلسطينياً

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية،م.س.، ص ٨٧-٧٩.

(٢) أسامة محمد أبو نحل، مخيمر مسعود أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني، قراءة جديدة، مجلة جامعة الأزهر/ غزة ٢٠٠٩، ص ٦٨.

وعربياً مما جعل الدول العربية التي هزمت عام ١٩٦٧ تتبارى في إعلان تأييدها لفتح التي تمكنت من الالتقاء بالرئيس المصري جمال عبد الناصر والعديد من معاونيه.

و بعد معركة الكرامة في آذار/ مارس ١٩٦٨ بدأت فتح مسعى محموماً لامتلاك واجهة سياسية رسمية تشكل غطاء رسمياً لها واعترافاً عربياً بنضالها وسياستها، وذلك بالهيمنة على منظمة التحرير الفلسطينية بما لها من اعتراف عربي رسمي من قبل العديد من الدول العربية وخصوصاً مصر وهو ما سيؤمن حاجتها من اعتراف عربي رسمي وغطاء سياسي يعزز وجودها ويمنحها فرادة التمثيل الفلسطيني الذي تسعى إليه منذ أن تشكلت في عام ١٩٥٨. وبدأت قيادة الحركة تعمل تدريجاً للتغلغل داخل منظمة التحرير الفلسطينية بهدف الاستيلاء عليها من خلال المشاركة في عضوية المجلس الوطني ومؤسسات المنظمة ولجانها المختلفة حيث بدأت إلى جانب المنظمات الفدائية الفلسطينية الأخرى بمزاحمة الشقيري على موقع القيادة، ووصل الأمر بحركة فتح إلى المطالبة بتنحية رئيس المنظمة أحمد الشقيري في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ أي بعد أشهر من هزيمة حزيران/ يونيو، وانعقاد قمة اللاءات العربية الثلاث في الخرطوم، حيث بدا عدم رضا عبد الناصر عن سلوك الشقيري ورغبته في قوة بديلة تمارس العمل المسلح فعلياً لقيادة المنظمة يساعد مصر على تجاوز مفاعيل هزيمة ١٩٦٧. وقد أصدرت الحركة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ بياناً قالت فيه إن «منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك الشخصية المستقلة، لأنها وليدة الواقع العربي، وأن التسلط الفردي من قبل رئيس المنظمة جعل الصراع داخلها أقوى من تحقيق أي إنجاز عملي يخدم النضال الفلسطيني، وأن انعدام المخطط السياسي والعسكري والإعلامي لدى أجهزة المنظمة جعلها تفقد قدرتها على العمل الفلسطيني وتفشل في تحقيق الوحدة الوطنية وتتحول إلى جهاز مكتبي وظائفي مشلول».

وبعد أربعة أيام من بيان فتح رفع سبعة أعضاء في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية مذكرة إلى الشقيري طالبوه بالتنحي عن رئاسة المنظمة بسبب الأساليب التي يمارسها في عمل المنظمة «نعتقد مخلصين بأن تنحيتكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية يعتبر خدمة وطنية ويهيىء جواً صالحًا للعمل». وقد استجاب الشقيري للنداءات باستقالته التي

قدمها إلى الشعب الفلسطيني في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧ وقبلتها اللجنة التنفيذية. بينما كان عبد الناصر يعرض على حركة «فتح» أن تتولى هي قيادة المنظمة. «ليكسب وجودها شرعية عربية». وحين أعلنت الحركة قبولها هذا العرض، إنما كانت تعلن في الواقع انتماءها الرسمي إلى «النظام العربي» بما يحمله من خلافات وتناقضات ومحاور[1].

دفع الشقيري إلى الاستقالة كان بالدرجة الأولى قرار الأنظمة العربية التي كانت تسعى عقب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى الهرولة باتجاه أي حل يخرجها من أزماتها مع الجماهير العربية، وقد ظهر ذلك بوضوح في مؤتمر القمة العربية في الخرطوم في آب/ أغسطس ١٩٦٧ الذي فتح الباب أمام إمكانية السير بحل الصراع العربي الصهيوني سلمياً ولكن مع رفض تفرد أي دولة عربية السير بحل منفرد وهو ما كان يرفضه الشقيري في مشروعه الذي قدمه للمؤتمر الذي اشتهر باللاءات الشفوية «لا تفاوض، لا صلح، لا اعتراف، لا تعايش، لا تسويات، لا انفراد بحل» غير أن زعماء الأنظمة العربية خذلوه فقد أضمروا على السير بعكس تلك الشعارات.

وتشكلت من حركة فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى لجنة تحضيرية لتسمية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الجديد بعد استقالة الشقيري، وضمت اللجنة من فتح: ياسر عرفات وخليل الوزير وكمال عدوان، كما ضمت من الجبهة الشعبية وديع حداد وأحمد جبريل وأيضاً يحيى حمودة الذي خلف الشقيري موقتاً في رئاسة اللجنة التنفيذية. وعقدت دورة المجلس الوطني الفلسطيني الرابعة في القاهرة في الفترة من ١٠-١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وتمكنت فتح من الحصول على موقع فاعل داخل المجلس حيث احتلت نحو نصف مقاعد المجلس تقريباً، مما مكنها من تعديل بعض مواد الميثاق القومي الفلسطيني التي غيرت من مضامينه واتجاهاته في عدد من نواحيه الهامة. ونظراً لأن التعديلات كانت واسعة فلم يسمها المجلس الوطني تعديلات وإنما قدم الميثاق بصياغة جديدة وأعطى له اسماً جديداً هو «الميثاق الوطني الفلسطيني» الذي فسر بجنوح نحو القطرية والتركيز على فلسطنة الميثاق، والكيانية الضيقة. وجاء خلواً من المقدمة التي اشتمل عليها الميثاق

---

(١) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣-١٩٨٨. دار دانية، دمشق ١٩٩٣، ص ١٢٠.

القومي، وجرى حذف مواد من الميثاق القومي وإضافة مواد جديدة، وتغيرت أرقام المواد التي جاءت في ٣٣ مادة[١].

وتضمن الميثاق بصياغته الجديدة، مبدأ فتح الأساسي وهو أن «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً، ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت على متابعة الكفاح المسلح والسير قدماً نحو الثورة الشعبية المسلحة لتحرير وطنه والعودة إليه، وعلى حقه في الحياة الطبيعية فيه وممارسة حق تقرير المصير فيه والسيادة عليه». وقد جاء النص على هذه المادة والتشديد على مضمونها في مواجهة دعوات التسوية السياسية للصراع العربي الصهيوني طبقاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي يتضمن تنفيذه الاعتراف بالكيان الصهيوني، والذي قبلته مصر والأردن ورفضته سوريا ومنظمة التحرير آنذاك[٢]. وتعزز موقع فتح باختيار يحيى حمودة المتعاطف مع الحركة الفدائية رئيساً للمنظمة خلفاً للشقيري. كما تم إلغاء المادة ٢٤ من الميثاق التي كانت تنص على أن «لا تمارس هذه المنظمة أية سيادة على الضفة الغربية من المملكة الأردنية الهاشمية ولا قطاع غزة ولا منطقة الحمة، وسيكون نشاطها على المستوى الشعبي في الميادين التحريرية والتنظيمية والمالية». ونص الميثاق الوطني على أن الشعب الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأساس في تحرير وطنه، وهو يؤكد أصالة ثورته الوطنية واستقلالها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية، كما نص على أن منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة إليه وممارسة حق تقرير مصيره في جميع الميادين العسكرية والسياسية وسائر ما تطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي. وقد اعتبر مثل هذا التعديل موجهاً إلى النظام الأردني الذي بقي ينافس منظمة التحرير الفلسطينية على مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني.

---

(١) فيصل حوراني، الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٩٧، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩، ص ١٣.

(٢) م.ن.، ص١٨.

وقد جاءت فرصة قيادة فتح في امتلاك التمثيل الفلسطيني في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في القاهرة من ١-٤ شباط/ فبراير ١٩٦٩ عندما حصدت فتح ومعها بقية منظمات العمل الفدائي غالبية مقاعد المجلس الوطني الفلسطيني (٥٧ عضواً من أصل ١٠٥)، ليصبح عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير التي بقي رئيساً لها إلى أن وافته المنية في عام ٢٠٠٤ وليطبع مسار المنظمة كما طبع مسار حركة فتح بطابعه وطموحاته الشخصية، حيث كان يمتاز بشخصية غريبة في السلوك والتفكير، والجمع بين المتناقضات، كما أنه امتلك فرصة حرق المراحل بشكل جيد لينتقل من الفرع إلى المركز، ومن الرفض إلى القبول، وكانت منظمة التحرير الفلسطينية أداة طيعة الانتقال في المراكز السياسية وطبيعة الانتقال في المواقف السياسية، التي كان لها أساس بنيوي لحدوث هذه التحولات[1].

وأوضحت حركة فتح في بيان أصدرته في ٥ شباط/ فبراير ١٩٦٩ نظرتها لمنظمة التحرير الفلسطينية فور سيطرتها على قيادتها أنها قبلت الدخول إلى المجلس الوطني باعتباره أرضاً مشتركة، وعلى ذلك يكون مقبولاً بشرطين:

* الأول: أن تظل حركة فتح، محافظة على شخصيتها الاستقلالية وتنظيماتها السرية ومنطلقاتها الوطنية.

* الثاني: ألا يعني دخول حركة فتح إلى المنظمة قبولها بالطريقة التي أخرجت فيها، عن طريق قرارات مؤتمر القمة العربي، لأن ذلك يجعلها فوقية مرتبطة بالواقع العربي الرسمي الذي يعكس تناقضاته عليها.

بامتلاكها أغلبية داخل المجلس الوطني الوطني الفلسطيني ورئاستها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تكون فتح قد حققت هدفها الذي وضعته منذ عام ١٩٥٨: امتلاك تمثيل الشعب الفلسطيني بما يسمح لها إعادة تدوير حل القضية الفلسطينية بتطبيق ما يسمى «قرارات الشرعية الدولية». إذ إن سيطرة فتح على المنظمة فرض على الحركة أن تأخذ في

(١) محمد أحمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورة تحريرية أم مشروع كياني، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، ٢٠٠٥، ص ٦٢.

حساباتها النتائج السياسية والتفاعلات الدولية تجاه عملياتها العسكرية وكيفية استثمار نتائجها لتحقيق مكاسب سياسية، إذ أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية تعبر في الكثير من القضايا عن وجهة نظر فتح، وبذلك أصبحت فتح هي منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة هي حركة فتح.

لقد أبرز الميثاق الوطني الفلسطيني بعد إدخال التعديلات عليه المنحى الجديد للفكر السياسي الفلسطيني كما طرحته فتح، وأكد على ما سماه بالشرعية الثورية وعلى هدف لا لبس فيه على رفض كل مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية وعلى هدف التحرير الكامل.

والمفارقة أنه بعد خمس سنوات فقط من استيلاء حركة فتح على قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدأت استخدامها لتنفيذ برنامج التسوية الذي يقوم على التفريط بثوابت القضية الوطنية للشعب الفلسطيني تحت عنوان البرنامج المرحلي.

الكفاح المسلح لمصلحة خط التسوية

لم يكن الكفاح المسلح بالنسبة إلى مؤسسي حركة فتح استراتيجية بل وسيلة تكتيكية لفرض القضية الفلسطينية على انتباه الرأي العام العالمي لدفعه إلى البحث في حل للقضية الفلسطينية (المجمدة) دولياً، ودفع الشعب الفلسطيني إلى الالتفاف حول الحركة الوليدة. وفي هذا الشأن يقول أبو إياد «كان مؤسسو فتح يقدرون تماماً تفوق إسرائيل العسكري، ومدى وسائلها وقوة حلفائها، إلا أنهم حددوا لأنفسهم برغم ذلك كهدف أساسي تسعير الكفاح المسلح، ليس لأننا كنا نتعلل بوهم الاستطاعة على التغلب على الدولة الصهيونية برغم كل شيء، بل لأنه لم تكن لدينا وسيلة أخرى لفرض القضية على انتباه الرأي العام العالمي، ثم وبخاصة لتجميع جماهير شعبنا داخل الحركة الشعبية التي نسعى لإنشائها... كنا نأخذ بعين الاعتبار من هذه الناحية عاملين اثنين: عقلية الفلسطينيين وتوزعهم على مختلف الأحزاب السياسية والعربية، ونحن لم نكن نستطيع منافسة هذه الأحزاب على الصعيد الأيديولوجي. فلم يكن لدينا ما نقدمه خيراً مما لدى الإخوان المسلمين والشيوعيين والقوميين العرب أو البعثيين كل في مجاله. كما أننا كنا نعتقد أن هذه الأحزاب هي تشكيلات سلبية بمقدار

ما كانت تطرح تحرير فلسطين وتجعله في المستوى الثاني، ثم لأنها تقسم الفلسطينيين... كان الكفاح المسلح وحده قادراً على التسامي على التباينات الأيديولوجية وأن يصبح حافزًا ووسيطاً للوحدة»[1].

وقد ظهر سعي الحركة فيما بعد لتوظيف العمل المقاوم لخدمة ما ذكره أبو إياد خلال الانتفاضة التي انفجرت في أواخر عام ١٩٨٧ في الأراضي المحتلة من أجل خلق جو عام على الساحة الدولية يدفع باتجاه الطريق الذي رأت فيه الحركة أنه يمكن أن يحقق لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حضوراً دولياً ومكانة على الساحة الدولية بحيث تصبح طرفاً رئيساً في أية مشاريع تسوية سياسية أو مبادرات دولية يتم طرحها، حيث أن عرفات اعتبر الانتفاضة فرصة ذهبية من أجل إعادة الاعتبار للمنظمة ولإعادة القضية الفلسطينية إلى الأضواء، فكان يعطي تعليماته بضرورة زيادة حجم التظاهرات وتفعيل المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في الداخل وبدأ يطرح مواقف سياسية من خلال الإعلام تظهر عقلانية المنظمة واستعدادها للسلام مع إسرائيل. وصرح أكثر من مرة أن المنظمة تقبل بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨ وهذا هو الموقف الذي كان عرفات وحركة فتح يسعيان لتبنيه.

كان الاعتقاد السائد لدى مؤسسي حركة فتح مثلما كان الحال لدى أطراف وطنية فلسطينية أخرى أن الدول العربية وبخاصة دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ تملك من الإمكانات ما يجعلها قادرة على تحرير فلسطين، وأن العمليات الفدائية التي ينفذها مقاتلو العاصفة كانت عمليات صغيرة نسبياً وضد أهداف ثانوية لكنها قد تثير رداً عسكرياً من قبل العدو مثلما حدث في الغارة الجوية التي شنها على قرية السموع في منطقة الخليل بالضفة الغربية في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦، وبأن تلك العمليات قد تتسبب في نشوب حرب تخوضها الدول العربية لتحرير فلسطين، فالإمكانات الضئيلة التي كانت لدى فتح لدى انطلاقتها العسكرية لا تسمح بتحقيق تغيير في ميزان القوى العسكري مع الكيان الصهيوني، حيث لم تكن تملك في البداية سوى ١٠٠-١٥٠ مناضلاً[2]. ولهذا

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٦٨-٦٩.

(٢) كمال عدوان، فتح الميلاد والمسيرة، ...م.س.، ص ٤٩.

طرحت فتح موضوعة «التوريط الواعي» للدول العربية في حرب مع الكيان الصهيوني لجهلها في أحسن الأحوال بقوة العدو والدول العربية العسكرية، واعتقاداً منها بأن العرب أقوياء والكيان الصهيوني ضعيف لا يستطيع الصمود أمامها ولكن بعض هذه الدول لا تريد الدخول في الحرب ضد الكيان الصهيوني. ولكن على أساس أن يكون الاعتماد الأول على الجماهير الشعبية الثائرة التي تكون قد مهدت طريق العمل أمام الجيوش العربية لتحسم الصراع.

وفي هذا الشأن جاء في كراس فتح « منطلقات العمل الفدائي (بيان التوقيت) صفحة ٢٥-٢٦ حول «التوريط» «إن الاستقرار الزائف الذي تشعر به بعض الأوضاع العربية التقليدية لا بد أن يندثر لتستيقظ العوامل الثورية الفاعلة في المجتمع فتضغط بقوة ووعي على هذه الأوضاع التقليدية. إن العمل المسلح سيوقظ العناصر الثورية من ركودها الموقت ويزيد من نشاطها ما دامت قد وجدت مادة الثورة ومبرراتها ماثلة في الواقع بفضل تحرج الموقف بيننا وبين العدو، هذا التحرج الذي خلقته الأعمال المسلحة، أما الأعمال الثورية فإنها ستزداد قوة ومناعة... والعمل المسلح في أرضنا المحتلة هو الذي ينهض في وجدان الجماهير العربية ويعبؤها ويستفزها لتصبح مساعدة لخوض المعركة على المستوى القومي... وهنا نستطيع القول إن من شاء أن يسمي هذه الأعمال المسلحة توريطاً فليسمه، ولكن هذا التوريط هو توريط واع للجماهير العربية قاطبة وليس للحكام والدول العربية كحكام أو دول، وكل عمل تحريري لا يأخذ في اعتباره التوريط الواعي للجماهير هو عمل فاشل من أساسه، لأنه أسقط من حسابه أقوى العوامل الفاعلة في المعركة».

جاء الرد على لسان الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يهدف إلى منع الفلسطينيين من القيام بأعمال عسكرية ضد الكيان الصهيوني قد تجره إلى مجابهة معه في وقت كانت مصر غير مهيأة لها. وقال في خطابه أمام المجلس الوطني الفلسطيني الثاني الذي عقد في جامعة القاهرة في ٣١ أيار/ مايو ١٩٦٥ محدداً موقفه من الحرب المبكرة مع الكيان الصهيوني «إذا لم نكن مستعدين اليوم للدفاع فكيف نتكلم عن الهجوم، لازم نكون واضحين أولاً بتوفير

الدفاع العربي، وفي الوقت نفسه نستعد لتحقيق هدفنا الأساسي ولا يمكن أن يتحقق هذا إلا عن طريق العمل الثوري العربي»[1].

لكن السعودية وهي أبرز داعمي حركة فتح كانت تستهدف من التوريط جر مصر إلى الدخول في حرب مع الكيان الصهيوني بما يشغلها ويخفف تدخلها العسكري في اليمن حيث كانت السعودية تدعم عسكرياً قوات إمام اليمن المخلوع في ذلك الوقت. وقد أوضح عبد الناصر ذلك في خطابه أمام المجلس الوطني الفلسطيني الثاني بقوله «إذا كنا حنهجم على إسرائيل.. هل حاهجم على إسرائيل وأنا عندى ٥٠ ألف فى اليمن؟ يعنى إذا كنت حاقرر ان أنا حاهجم على إسرائيل بيبقى أول حاجة باعملها أن أنا بابعت أجيب الـ ٥٠ ألف عسكرى اللى موجودين فى اليمن، بيكونوا معايا هنا قبل ما أقول ان أنا حاهجم على إسرائيل»[2].

وفي سياق السعي لتنفيذ طروحات الحركة والتي كانت مجلة فلسطيننا تبشر بها حيث كانت تجربة الكفاح الجزائري والثورة الجزائرية إحدى النقاط التي حظيت بتركيز في بعض أعداد المجلة تقرر التوجه نحو الجزائر التي نالت استقلالها في عام ١٩٦٢، حيث توجه في كانون الأول/ ديسمبر من ذلك العام وفد ضم ياسر عرفات وخليل الوزير إلى الجزائر بترتيب من سفير الجزائر في الكويت آنذاك، وأجرى مناقشات مع الرئيس أحمد بن بللا ووزير الدفاع هواري بومدين غير أن بن بللا طلب منهما إذا أرادا الحصول على دعم الجزائر أن يحصلا أولاً على تأييد عبد الناصر وهو أمر كان في عداد المستحيل في ذلك الوقت. بيد أن بومدين كان أقل تحفظاً من بن بللا في تأييده لهم، وتمت الموافقة على فتح مكتب للحركة في الجزائر الذي ترأسه خليل الوزير، وتوفير التدريب العسكري فيما بعد لكوادر من فتح. وبعد وصول حزب البعث، إلى السلطة في سوريا في الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ وعدهم بومدين بمدهم بالسلاح بعد أن وافقت حكومة البعث في دمشق على منحهم ثلاثة

---

(١) خطب جمال عبد الناصر،

http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1123&lang=ar

(٢) م.ن.

معسكرات للتدريب. وفي بداية العام ١٩٦٥ جرى توزيع بيان على مكاتب الصحف اللبنانية بعنوان بلاغ عسكري رقم ١ صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة يعلن أن «أجنحة من قواتنا الضاربة تحركت في ليلة الجمعة ٣١/ ١٢/ ١٩٦٤- ١/ ١/ ١٩٦٥ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة في الأرض المحتلة وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة. وحذر البيان العدو من القيام بأية إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانوا لأن قواتنا سترد على الاعتداء باعتداء مماثل وستعتبر هذه الإجراءات من جرائم الحرب. وحذر البيان جميع الدول من التدخل لمصلحة العدو بأي شكل كان لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح هذه الدول للدمار أينما كانت».

وقد دعت حركة فتح في هيكل البناء الثوري إلى «تأمين عضوية واسعة وعلى درجة عالية من التنظيم، تكديس المال والسلاح، تأسيس القواعد القتالية وتنظيم الاتصالات وشبكات الإمداد، جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية الإسرائيلية». وعلى الرغم من الاستعدادات النظرية والإدراك لدى الجناح المتسرع أو المتحمس داخل الحركة لإطلاق العمل المسلح وفي مقدمتهم ياسر عرفات وصلاح خلف بضرورة الإعداد الجيد والتحضير لمثل عمل كهذا، إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق على أرض الواقع، حيث فشلت أول عملية لفتح قبل أن تبدأ كما كان مخططاً لها ليلة نهاية أول يوم من عام ١٩٦٥.

وقد مثل تجنب استخدام اسم فتح في البيان واستخدام قوات العاصفة فقط نجاحاً للأقلية المعارضة لبدء العمل المسلح بوصف ذلك إجراءً وقائياً بحيث لا تهتز مكانة الحركة منذ البداية في حال الفشل. ورغم إحاطة العملية الأولى بهالة من الغموض الرومانطيقي إلا أن الواضح أن العملية فشلت بشكل ذريع إذ إن البلاغ رقم واحد تحدث عن عملية فدائية لم تقع أساساً، حيث علمت الأجهزة الأمنية اللبنانية بالعملية المحضرة واعتقلت المهاجمين المحتملين قبل انطلاقهم. وهكذا تكون حركة فتح بدأت شهرتها بعمل زائف لم يحدث، وبذلك رسم ياسر عرفات بوصفه المسؤول العسكري للحركة معالم المسار الذي اختطه لنفسه ولفتح في التعامل مع القضية الفلسطينية ومع الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة.

وقد جرى اعتقال عرفات في لبنان في إحدى المناسبات وإيداعه السجن، وأن من قام بالتحقيق معه كان سامي الخطيب الذي تولى في عام ١٩٧٦ قيادة قوات الردع العربية في لبنان. وفي شهر كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٦ استشهد عضو الحركة جلال كعوش جراء التعذيب في زنازين المكتب الثاني اللبناني (المخابرات اللبنانية)[1].

وقد بدا واضحاً مما حدث لتلك العملية أن العدو ليس الكيان الصهيوني وحده بل يشاركه في ذلك أنظمة عربية. إذ حمل البلاغ العسكري رقم ٢ عن القيادة العامة لقوات العاصفة نبأ استشهاد منفذ العملية التي استهدفت منشآت العدو لتحويل نهر الأردن في نفق عيلبون وسهل البطوف، أحمد موسى دلكي أثناء عودته برصاص الجيش الأردني، ويذكر أن عدداً من أفراد عشيرة الدلكي شاركوا في تلك العملية.

غير أن العمليات اللاحقة شهدت نجاحاً أكبر رغم محدودية مجالها المكرَّس لتخريب المنشآت المعزولة وقنوات المياه وما أشبه ذلك. ويعزى ذلك إلى افتقاد الحركة إلى الموارد اللازمة للقيام بعمليات فدائية بأكثر من ذلك ومحدودية العناصر البشرية المتوافرة لها في ذلك الوقت مما كان يجعلها مضطرة للعمل في عزلة كاملة عن جمهورها خلافاً لثورة ١٩٣٦-١٩٣٩ حيث كان الفلاحون الفلسطينيون حاضنة الثورة آنذاك. إذ لم يكن فدائيو فتح الأوائل على معرفة بالتضاريس التي كانوا يتحركون فيها، لذلك كانوا يلجأون إلى استئجار أدلاء أو التعامل بالقطعة لتنفيذ عمليات أخرى فيما كانت تفتقد إلى الأسلحة الفعالة وهو ما أظهره وقوع أول أسير للحركة وهو محمود بكر حجازي بأيدي العدو لأن بندقيته كانت صدئة ولم تنفعه.

تضخيم ومبالغة... كذب وخداع

وقد تميّز العديد من البيانات بالتضخيم والمبالغة وحتى الكذب وهي صفة لازمت ياسر عرفات طوال مسيرته حيث كان هو المسؤول العسكري لفتح والبيانات كانت تصدر بمعرفته. وبغض النظر عن المبالغات إلا أن عمليات فتح الفدائية كانت مهمة بما يكفي لتثير

(١) ديفيد هيرست: البندقية وغصن الزيتون، ص ٤٥٥.

رداً إسرائيلياً من تحذيرات لدول الطوق العربية واحتجاجات لدى الأمم المتحدة وعمليات انتقامية واسعة وكان أبرزها الهجوم على قرية السموع في منطقة الخليل بالضفة الغربية في تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٦٦.

وقد واصل عرفات السلوك ذاته، من سياسة الخداع والكذب في البلاغات العسكرية وخصوصاً فيما يتعلق بالمزاعم التي كانت تنشر عن العمليات والمعارك العسكرية الكبيرة. وفي هذا الشأن يروي عطالله عطالله (أبو الزعيم) أنه إثر عملية الحمة التي قامت بها قوات العاصفة في عام ١٩٦٩ التي وصفها بأول عملية ناجحة بكل المقاييس تنفذ في تلك المنطقة قام عرفات بعد عودة المقاتلين بشرح العملية بصورة مشوهة مضخماً نتائجها خلافاً لما تضمنه كشف بخسائر العدو حيث قام بضرب الأرقام في عشرة بدعوى أن عملية من هذا النوع لم يقم بمثلها لا دولة ولا جيش عربي وعلينا أن نبرزها ونبرز دورنا، وكتب البيان الكاذب عن العملية بخط يده.

كما يروي نزيه أبو نضال إحدى الحكايات التي تؤكد ذلك، تتعلق بعملية «ملحمة عين البيضاء» التي جرت يوم ٦ أيار/ مايو ١٩٧٠ في الغور الشمالي والتي أمر القيام بها معاذ عابد (أبو سامي) قائد القطاع الشمالي في قوات العاصفة، حيث وقع المقاتلون في حقل ألغام فور عبورهم نهر الأردن تسبب في مجزرة راح ضحيتها ٢٤ شهيداً خلافاً للجرحى، وبقيت جثامين الشهداء في الداخل. وكان سبب المجزرة إرسال مقاتلين لتنفيذ عملية من دون استطلاع جدي للمكان. وروى الجرحى الذين استطاعوا الانسحاب وهم في حالة من الهذيان حجم الجريمة التي وقعت، وفي هذه الأثناء وصل عرفات قادماً من الشام، وحين علم بما جرى طلب إطلاق بعض قذائف الهاون التي توحي باستمرار معركة وهمية، وبدأ اتصالاته بقيادات الجيش الأردني في المنطقة، متحدثاً عن عملية بطولية تجري على امتداد الشريط الداخلي وقال: «نريد فقط تغطية منكم لنساعد الشباب على الانسحاب. نريد قصف المواقع الإسرائيلية، وقام الضباط المتحمسون بالقصف على أساس أن هناك مقاتلين يريدون الانسحاب ويحتاجون إلى تغطية نارية، ولم يكن يوجد أحد لينسحب أو يقاتل....

وقام أبو هشام (سعيد المزين) بفبركتها إعلامياً بالحديث عن بطولاتهم وعما ألحقوه من خسائر في صفوف العدو»[1].

كما يشير نزيه أبو نضال إلى الكذب الذي مارسه عرفات وأبو الزعيم حول ما يسمى معركة نسور العرقوب في جنوب لبنان التي قيل إنها وقعت يومي ١٢، ١٣ أيار/ مايو ١٩٧٠ التي لم تكن سوى تقهقر وهروب المقاتلين، وقام عرفات بتحويل الوهم والصراخ في الهواء إلى معركة بطولية ألحق المقاتلون خسائر فادحة بقوات العدو الذي دخل ونفذ عمليته وانسحب دون أن يلحق به أية خسائر. وفيما وصل عرفات كان الشباب يغادرونها هاربين لأن العدو كان قد تقدم بجحافل قوية، ولا توجد إمكانيات لصده. وحين رأى أبو عمار الشباب يهربون أصدر الأمر: انسحاب، انسحاب. وحاول بدهائه تحويل فرارهم العشوائي إلى انسحاب بقرار عسكري منظم. وقامت الحركة بإصدار كتاب بعنوان «عش النسور» مليء بالأكاذيب عن بطولات لم تحدث وخسائر مهولة لم تقع للعدو[2].

وأيضاً مارست فتح الأكذوبة نفسها، حول ما سمي بمعركة غور الصافي جنوب الأردن الذي كان ضمن قطاع الجنوب بقيادة موسى عرفات[3].

وخلافاً لمعركة الكرامة فإن معظم العمليات التي كانت تشن عبر الأغوار الأردنية كان مقاتلوها يواجهون مصاعب جمة لاختراق حقول الألغام والأسلاك المكهربة والمناظير الليلية، وفي حالة نجاحهم في تعطيلها وعبور النهر فإن العمليات تظل مجرد عمليات صوتية ولم يكن ممكناً في ظل موازين القوى أن تحقق هدف التحرير، لكنها قد تزعزع استقرار

---

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ١٠٣.

(٢) م.ن.، ص ١٠٦.

(٣) ابن عم ياسر عرفات كان قائد القطاع الجنوبي لقوات فتح في الأردن. اعتقلته قوات الأمن الأردنية في أزمة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، كما جرى التحقيق معه في بيروت لاحقاً في مطلع عام ١٩٧٢ في بيروت بتهمة عمالته للمخابرات الأردنية والإسرائيلية هو وأبو الزعيم لكن عرفات أفرج عنهما رغم اعترافاتهما المذهلة مدعياً أنه من طلب منهما القيام بهذا الدور، وبعد أوسلو عينه عرفات رئيساً للأمن الوطني والاستخبارات العسكرية في قطاع غزة. وفي ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ قتل موسى عرفات على يد أحد أفراد الأمن الوقائي الذي كان يقوده محمد دحلان في غزة.

العدو وتصنع ضجيجاً عالياً ربما يؤدي إلى إحداث تفاعلات في عملية الصراع العربي- الصهيوني حيث تصبح جيوش دول الطوق العربية طرفاً في الصراع، أي إبقاءه مشتعلاً إلى حين حتى تتم مشاركة عربية عسكرية في المعركة. لكن قيادة فتح لم تدرك وهي تعزز وجودها في الأردن أن بنادق النظام وكما هو الحال أيضاً في لبنان (اثنتان من دول الطوق الأربع) ليس فقط لا تقاتل مع المقاومة بل وترتد عليها[1].

(١) م.ن.، ص ١٣.

الفصل الرابع

التقاء على هدف التحرير

نجم عرفات... إزاحة المنافسين

مؤتمرات حركة فتح وأزماتها الداخلية

التقاء على هدف التحرير

لم تحظ حركة فتح في بدايتها بإطار تنظيمي ثابت على غرار الأحزاب والتنظيمات السياسية والإيديولوجية المعروفة وذلك بسبب ظروف تشرذم وتوزع القيادات الأولى للحركة، إذ إن تشكيل اللجنة المركزية للحركة بوصفها الأداة القيادية التنفيذية الأولى كان يستند إلى المناطق (الأقاليم) وليس إلى الأشخاص حيث كان معظم الأعضاء المؤسسون موظفين، لذلك كانت اللجنة المركزية تنعقد بمن يحضر ممثلاً للإقليم أي إنه لم يكن هناك لجنة مركزية محددة الأسماء بل بمن يحضر. وظلت الأمور على هذه الحال إلى بدايات عام ١٩٦٨.

وعلى الرغم من أن غالبية المؤسسين ينحدرون من انتماءات جماعة الإخوان المسلمين من قطاع غزة إلا أن الحركة في بداياتها ضمت العديد من الأسماء ذات الانتماء الوطني والقومي التقدمي، وهو ما جعل الحركة تضم خليطاً متبايناً من الاتجاهات الفكرية والسياسية عكس نفسه على الحركة بفقدان وحدة الموقف الفكري والأيديولوجي النظري والفلسفي، وأيضاً فقدان وحدة التصور السياسي والرؤية التنظيمية. وهذا يعني أن الحركة تفتقد إلى وحدة المنهج في تقييم المواقف والقوى والأحداث السياسية التي تواجهها الحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، وهو ما يقود بالتالي إلى تعدد وتباين، بل وتناقض مواقف القيادات المركزية من الموضوع الواحد أو الحدث الطارئ مما كان يخلق الخلاف والتشوش والبلبلة في صفوف الحركة وقياداتها المركزية، وفي علاقة هذه القيادات والأعضاء، وعلاقة الجميع

بالقوى الأخرى والجماهير. وقد وصف سميح أبو كويك (قدري) عضو اللجنة المركزية لفتح الحركة بأنها «التقاء المختلفين عقائدياً على هدف مرحلي هو التحرير».

فشعار الكفاح المسلح لتحرير فلسطين الذي اجتمع حوله المؤسسون والعناصر الأولى كان يصلح لجبهة وطنية متحدة تضم العديد من الأحزاب والتنظيمات والقوى ولا يؤسس لتنظيم سياسي واحد، وهو يفتقد إلى الشروط الأساسية لبناء التنظيم من حيث وحدة الموقف الإيديولوجي بالدرجة الأولى، الذي يقود بالضرورة إلى وحدة الموقف السياسي والتنظيمي ووحدة المنهج التحليلي. لذلك لم تكن فتح سوى جبهة وطنية عريضة لمراكز قوى، وقوى وتنظيمات وتيارات سياسية تحمل أيديولوجياتها ورؤاها السياسية والاجتماعية التي ورثتها عن انتماءاتها قبل الانضمام إلى الحركة.

وكان واضحاً أن المجموعة الأولى التي جاءت من جماعة الإخوان المسلمين اليمينية مثل عرفات وخلف والوزير والنجار لعبت دوراً أساسياً منذ اللحظة الأولى لتشكيل الحركة وبقيت تحظى بالنفوذ الأكبر والهيمنة حتى رحيلها بسبب الوفاة طبيعياً أو استشهاداً واغتيالاً. وقد ابتدعت هذه المجموعة الشعار الشائع بأن فتح حركة غير قابلة للقسمة أو الانشقاق وبقيت تردده حتى بعد أن تحولت الحركة إلى شيع وشظايا وتيارات وتنظيمات تفتقد إلى جامع يوحدها فكرياً وسياسياً وتنظيمياً وهو ما دفع المسحال إلى تقسيم عضوية فتح إلى «فتح القسَم» الذين كانوا يؤدون اليمين وقسَم الانضمام إلى الحركة و«فتح العشم» وهم الذين يتعشموا أن يحصلوا على مزايا ومنافع بانضمامهم إلى الحركة مثل الحصول على وظيفة والمقيدين في كشوفات مالية فتح التي كانت بيد فؤاد الشوبكي.

وقد استتبع التركيب الفكري المختلط للقيادات المؤسسة للحركة استقطاب تنظيمي مختلط؛ فالذين ينحدرون من تنظيمات دينية وبخاصّة الإخوان المسلمين كانوا يستقطبون من على شاكلتهم. وهكذا ازداد عدد أعضاء القيادات المركزية المنحدرين من الإخوان المسلمين. ومن ينحدر من تنظيمات قومية وتحديداً من حزب البعث كانوا يستقطبون من كانوا على شاكلتهم. وقد تضخمت الاتجاهات المختلطة والمتباينة في الحركة بعد معركة الكرامة التي أسفرت عن تدفق المئات والآلاف من الشباب للانضمام إلى الحركة، وكان

من بينهم مئات الكوادر ذات التجربة السياسية والفكرية والتنظيمية في أحزابها ومنظماتها السابقة الأمر الذي كانت فيه عمليات التمرد والانشقاق داخل الحركة أمراً طبيعياً ومفهوماً غير أن معظمها انتهى لمصلحة القيادة المركزية التي بقيت متماسكة ولأنها كانت تقف على أرضية النظام العربي الرسمي وخصوصاً بعد إحكام قيادة فتح سيطرتها على منظمة التحرير الفلسطينية بعد عام ١٩٦٩ مما منحها الدعم الرسمي العربي ضد مناوئيها.

العديد من الأزمات التي شهدتها الحركة منذ التأسيس قبل نحو ستين عاماً انفجرت لعديد الأسباب، منها ما يعود إلى التباينات الفكرية والسياسية والانتماء الطبقي وتأثير الانتماءات الحزبية السابقة، يتداخل فيها الذاتي والموضوعي، أو بسبب صراع مراكز القوى داخل الحركة أو كان بتأثير عوامل خارجية أبرزها تدخل أنظمة عربية.

وتجسيداً لشعار فتح اللقاء والوحدة على أرض المعركة وارتباط وجودها ونموها بساحتها الرئيسة وقاعدة انطلاقها سوريا فقد سارعت عقب بدء نشاطها العسكري في عام ١٩٦٥ في خطوة هدفت إلى إرضاء نظام الحكم في سوريا الذي يقوده حزب البعث، إلى قبول انضمام واندماج جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة الضابط (السابق) في الجيش السوري أحمد جبريل وعلي بشناق، وتم تشكيل مجلس طوارئ في دمشق يضم قياديين من الجبهة وقياديين من فتح وشُكلت لجان عسكرية وإعلامية وتنظيمية. كما انضمت أيضاً «الجبهة الثورية لتحرير فلسطين» بزعامة يوسف عرابي ومحمد زهدي النشاشيبي إلى فتح إثر الانطلاقة وفق اتفاق جرى بين ياسر عرفات واللواء أحمد سويداني رئيس الأركان السوري آنذاك عُيِّن بموجبه يوسف عرابي مساعداً لياسر عرفات في قيادة العمل العسكري وأصبحت كوادره المقاتلة تشكل غالبية مقاتلي العاصفة، وتولى قيادة المجموعات الفدائية لقوات العاصفة، نظراً لخبراته العسكرية. كما تم ضم اثنين من قادة جبهة التحرير الفلسطينية إلى اللجنة المركزية العليا لفتح هما أحمد جبريل وعلي بشناق، مما رفع عدد المقربين للحكم في سوريا داخل قيادة فتح التي قررت وبخاصة عرفات كما يبدو، التخلص من وجود قيادات من الجبهتين في عضوية اللجنة المركزية العليا بما يضمن التخلص مما اعتبرته هيمنة سورية على فتح. وفي سبيل ذلك شرعت في تعطيل عمل اللجان المشتركة

ومجلس الطوارئ، وأُضيف إلى اللجنة المركزية في الكويت أربعة آخرون هم خالد الحسن وسليم الزعنون ومختار صبري بعباع ومحمود فلاحة (أحد المسؤولين السابقين في حركة القوميين العرب) وذلك منذ منتصف عام ١٩٦٥.

نجم عرفات... إزاحة المنافسين

الهزات والأزمات الداخلية التي شهدتها فتح قبل الانطلاقة برزت مع بداية الخلافات الأولى في وسطها القيادي في تنظيم الكويت حيث انقسم أعضاء اللجنة القيادية بين مؤيد لانطلاقة العمل المسلح في مطلع عام ١٩٦٥ وبين دعاة التريث إلى أن تنضج ظروف أفضل، وقد انتهت النقاشات إلى رجحان كفة دعاة العمل المسلح في موعده. وقد تم تكليف ياسر عرفات بتدبير أمور الانطلاقة عسكرياً والتفرغ في دمشق. كما سبق أن انسحب يوسف عميرة بعد الاجتماع الأول وانسحب بعده أحمد السعدي.

غير أن الخلاف الثاني حدث بعد نحو عام ونصف العام من الانطلاقة؛ فمع نهاية عام ١٩٦٥ بدأت موضوعات الخلاف تتضح بين تنظيم الكويت الذي كان يلعب دوراً مركزياً من حيث التأسيس والتمويل وبين التنظيم في دمشق والذي يقوده عملياً عرفات ومعه عدد آخر من القيادات الأساسية من بينهم خليل الوزير (أبو جهاد)، أبو علي إياد وممدوح صيدم (أبو صبري). وتمحورت موضوعات الخلاف في ذلك الوقت حول:

- المسألة التنظيمية وممارسات عرفات ومسلكياته الفردية.
- أسلوب العمل العسكري والتفرغ في الحركة.
- الموقف من وحدة العمل الفلسطيني.

إثر انقلاب حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ في سوريا تولى حافظ الأسد قيادة القوات الجوية والإشراف على وزارة الدفاع، فعمل على إحكام السيطرة على الجماعات الفلسطينية المتنافسة دونما ضجة أو استفزاز لرفاقه في الحزب الحاكم، وبدأ بفحص الملفات الخاصة بقياداتها، ليزداد ارتيابه، خصوصاً لدى اطلاعه على ما يفيد اعتقال «أبو رؤوف» (الاسم

الحركي لياسر عرفات آنذاك) عام ١٩٦٣ على الحدود السورية اللبنانية وبحوزته مواد ناسفة لاستخدامها في نسف مصفاة البترول في طرابلس بلبنان.[١]

ونظراً لرفض عرفات الانصياع إلى تعليمات تنظيم الكويت الذي يتمثل بأغلبية أعضاء اللجنة المركزية العليا في ذلك الوقت فقد أصدرت اللجنة المركزية العليا لفتح قراراً بتجميد عضوية ياسر عرفات (تم تجميده لمدة ثلاثة أشهر من ١٥/ ١٠/ ١٩٦٥ إلى ١٥/ ١/ ١٩٦٦ بسبب مفاجأة اللجنة المركزية بسفره إلى السعودية وإصراره على ذلك مع عدم موافقة بقية أعضاء اللجنة، حيث اكتشفت الزيارة بالاطلاع مصادفة على جواز سفره المصري الذي وجد عليه تأشيرة الزيارة) وجرى سحب الثقة منه في نيسان/ إبريل ١٩٦٦ وأحالته على التحقيق. وجاء في القرار الموجه إلى أعضاء الحركة:

«بناء على قرار اللجنة المركزية العليا للحركة الصادر بتاريخ ٢٩ نيسان/ إبريل وكذلك القرار الصادر في ٢ أيار/ مايو ١٩٦٦ والذي تم بموجبه ما يلي:

سحب الثقة من عضو الحركة السابق محمد ياسر عرفات القدوة الملقب بجرير القدوة-الدكتور أبو عمار- وأحالته على التحقيق فوراً وذلك للأسباب التالية:

- تقديم تقارير كاذبة ومشوهة عن العمل، وبخاصّة في المجال العسكري.
- التمرد على القرارات الجماعية التي أصدرتها قيادة الحركة.
- تحريض بعض القواعد على قيادة الحركة بطريقة لا أخلاقية.
- اتباعه سياسة الاستزلام ومحاولة شراء ضمائر إخواننا المناضلين.
- تبديد أموال الحركة بأساليب غير مسؤولة.
- إفشاؤه أسرار الحركة إلى عناصر خارجها.
- قيامه برحلات وسفرات سرية إلى قبرص وبيروت والسعودية بدون إذن من الحركة ورفضه تقديم تقارير عن أسباب سفراته هذه.

قيامه بتصرفات فردية في المجال العسكري منها:

---

(١) سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٦. ص ١١٦.

١- محاولة ضرب أنابيب التابلاين في الأراضي العربية السعودية.

٢- مخالفة مخطط الحركة المرحلي في المجال العسكري وذلك بضربه أهدافاً قريبة جداً من الحدود العربية مما سبب الدمار لبعض القرى العربية الآمنة، وإثارة نقمة سكان الخطوط الأمامية من أبناء شعبنا على الحركة.

٣- رفضه المثول أمام اللجنة التي شكلت خصيصاً للتحقيق معه في الأمور الواردة أعلاه.

واستناداً لما سبق ذكره ينفذ الآتي:

- يمنع الاتصال الحركي مهما كان نوعه بالعنصر المذكور.

يتم تسليم إمكانات الحركة كافة من أموال واسلحة وعتاد وذلك بعد جردها والتي هي بحوزة الأعضاء إلى المسؤولين-مجلس الطوارئ بالطريقة النظامية التسلسلية.

أيها الإخوة: إن القيادة لعلى ثقة بأن مناضلي الحركة كافة على استعداد لتحمل مسؤولية الاستمرار في مسيرتنا الثورية وبشكل أقوى مما كانت عليه، وذلك بعد أن طهرت القيادة صفوف الحركة من العناصر التي طالما عرقلت مسيرة شعبنا الجبار نحو التحرير والعودة، عاشت فلسطين حرة عربية وإننا لعائدون». لكن وثائق الحركة كافة لم تكشف قط عن هذه الهيئة التي سماها البيان «مجلس الطوارئ» حول تشكيلته أو مسؤولياته[1].

وقام عرفات رداً على ذلك بإصدار قرار جرى تعميمه بتجميد نشاط الحركة الكامل في الكويت، الأمر الذي دفع معارضيه إلى إصدار تعميم مضاد يعتبر قرار التجميد باطلاً وغير شرعي بدعوى أن المؤتمر هو من يملك سلطة القرار في هذا الشأن. لذلك صدرت مذكرة باسم «لجنة المؤتمر التحضيري العام» وجهت إلى القيادة القطرية لحزب البعث في دمشق بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ تضمنت إشارة إلى قرارات فرع الكويت ضد عرفات حيث وصفها بأنها «القرارات الموجهة إلى مجلس الطوارئ في دمشق»[2].

ولحل الخلاف-البيان، الذي تسبب في تأزيم الموقف، لجأ عرفات إلى الطرف الآخر في فتح الذي يبدو أنه ذو نفوذ داخل الحركة وجميع أعضاء قيادته ممن كانت انتماءاته

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح...، م.س.، ص ٤٢-٤٣.

(٢) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س، ص ٥٨.

السابقة في جماعة الإخوان المسلمين. إذ طبقاً لرواية المسحال فإن عرفات في ذلك الوقت كان يمسك بأسرار الحركة العسكرية، لذلك قام في مسعى لحل الخلاف باستدعاء عرفات إلى قطر وجرى إبلاغه أن الأمر يتطلب عدم إبقاء الأسرار العسكرية كافة حكراً عليه لوحده حيث «لو وقع لك حاجة فالأمور لن تزبط،» لذلك تم الاتفاق بحضور محمد يوسف النجار على تدوين كل الملاحظات والمعلومات من نسختين واحدة مع عرفات والثانية مع النجار، وتعاهد الاثنان بعدم التواجد في مكان واحد حتى تبقى أسرار الحركة العسكرية معروفة. وبذلك تم حل الأزمة وعودة عرفات إلى موقعه القيادي في دمشق، حيث تشكلت لجنة بعضوية خالد الحسن (أبو السعيد) ومحمد أبو ميزر (أبو حاتم) لمعالجة ذيول الخلاف وقد انتهى الاجتماع إلى تشكيل إدارة عسكرية ولجنة للتعبئة والتنظيم، واستئناف النشاط العسكري والكفاح المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي من داخل الأراضي المحتلة. وكان تطويق تلك الأزمة في أواخر عام ١٩٦٦ على حساب خروج عضوي اللجنة المركزية عادل عبد الكريم ياسين وعبدالله الدنان.[1]

وجود عرفات في ساحة العمل العسكري الفعلي وتوليه عديد الصلاحيات، كان يضعه في الموقع الموازي للقيادة المركزية العليا للحركة التي كانت توجد في الكويت. لكن وجوده في دمشق كان يترتب عليه أن يواجه ما قد يؤثر في موقعه وطموحه في الزعامة، فكانت الأزمة الثانية الرئيسة والتي تداخلت مع أزمته المتعلقة بمسلكياته ونزعته في التفرد في العمل، والتي عرفت بأزمة اغتيال النقيب يوسف عرابي والملازم أول محمد حشمة في ٩ أيار/ مايو ١٩٦٦ التي زعمت قيادات فتح (الإخوانية سابقاً) مثل أبو جهاد (في البدايات) وأبو إياد (في فلسطيني بلا هوية) أن سببها كان محاولة حزب البعث في سوريا السيطرة على فتح حيث زعم أبو إياد أنه رغم الدعم الذي قدمه نظام الحكم في سوريا الذي يقوده حزب البعث للحركة لتمارس الكفاح المسلح عمدت السلطات السورية إلى مناورات مختلفة لمحاربة الحركة والسيطرة عليها فراحت تعمل بالاتفاق مع من أسماهم المناوئين المتعقلين داخل قيادة فتح (وتحديداً عبدالله الدنان وعادل عبد الكريم ياسين بوصفهما من

---

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح، م.س، ص ٤٢-٤٤.

اللاجئين الفلسطينيين في سوريا) محاولة التسرب إلى فتح بإدخال عناصر مؤيدة لها إلى داخلها. «وكانت هذه حالة يوسف عرابي ومحمد حشمة وكلاهما فلسطينيان وأصحاب نزعة بعثية وإعداد عسكري، تطوعا في صفوف العاصفة.... وقتلا.... برصاصات مسدس، ولم يتضح لنا حتى اليوم كيف قتلا؟ غير أن السلطات البعثية ما لبثت أن ارتابت في أن نكون قمنا بتصفيتهما»[1]. وإثر ذلك قامت السلطات السورية باعتقال نحو ١٣ من قيادات فتح في سوريا من بينهم، ياسر عرفات، خليل الوزير، أبو علي إياد، أبو صبري، مختار صبري بعباع، زكريا عبد الرحيم، عبد الكريم العكلوك وعبد المجيد زغموط. وقد أفرج عن بعضهم بعد بضعة أسابيع بينما استمر اعتقال ياسر عرفات ٩٥ يوماً، ولم يفرج عنه إلا بعد تدخل السعودية لمصلحته. وبعد أسبوع من جلسات المحاكمة أصدرت المحكمة حكمها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ ببراءة العكلوك وزكريا عبد الرحيم لعدم ثبوت الأدلة وبالإعدام لعبد المجيد زغموط، الذي خفض إلى المؤبد بتهمة قتل عرابي، حيث بقي في السجن حتى وفاته عام ١٩٩٩. وقررت قيادة فتح تجميد أنشطة المفرج عنهم «كبادرة حسن نية إزاء السلطات السورية وتكفيراً عن الأخطاء التي ارتكبوها».

غير أن هناك رواية أخرى تشتبه بأن عرفات ضالع في مؤامرة الاغتيال، إذ إن عرفات كما تقول الرواية كان في مكتبه يوم الاغتيال بحي المزرعة في دمشق مع مجموعة من أعضاء فتح، وحين سمع صوت عيارات نارية هب عرفات بمجرد سماعها منفعلاً أو مفتعلاً الانفعال ليصرخ قائلاً بلهجته المصرية المعهودة «لازم الأولاد عملوها، ده أنا مش متطمن»، وكان واضحاً لمن شاهده في تلك اللحظة أنه كان يمثل دوراً ويثبت مادياً وجوده في غير مكان الاغتيال. وخرجوا معه إلى مكتب حركة فتح بجوار مدرسة دار السلام التي كانت سابقاً تسمى الفرنسيسكان، ليجدوا كلاً من عرابي وحشمة مضرجين بدمائهما. وتم إيقاف عرفات رهن التحقيق. لكنه مع عدم توافر شهود مباشرين على قيامه بالتحريض أثبت بالدليل المادي والشهود براءته متمثلاً بوجوده بعيداً عن مسرح الجريمة، لينتهي التحقيق بإطلاق سراحه[2].

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٨٤.

(٢) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س، ص ٤٨.

وقد أعلنت لجنة المؤتمر التحضيري العام للحركة في مذكرة وجهتها إلى القيادة القطرية لحزب البعث في دمشق بتاريخ ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ أن تحقيقها واستقصاءها أثبت أن الحادث كان قضاءً وقدراً ولم يكن من تدبير أحد أو تحريض من أي جهة كانت، وأن لا علاقة للحركة ولا لقرارات قيادة تنظيم الكويت ولا لأفراد الحركة بالحادث لا من قريب ولا من بعيد، ملتمسة إطلاق سراح عرفات ورفاقه. واحتسبت المذكرة عرابي وحشمة شهيدي الحركة. وكانت فتح ترى أن «النظام السوري في أواخر عام ١٩٦٥ حاول أن يسلب الحركة إرادتها وأن يصادرها لحساباته عن طريق فرض النقيب يوسف عرابي من الجيش السوري ومن حزب البعث على هذه الحركة الفتية ويفرضه كقائد»[1]. وكان عرفات ينظر إلى عرابي بوصفه خصماً منافساً كقائد عسكري في الحركة، وخرج عرفات -رغم اعتقاله- منتصراً من تلك الأزمة.

ومهما يكن من أمر فإن مقتل عرابي وحشمة كان نتيجة للخلاف الدائر داخل اللجنة المركزية العليا للحركة الذي بدأ مع إصرار عرفات على ضرورة التعجيل بالانطلاقة. فقد كان بعض الأعضاء يخشون انفراد عرفات بقيادة الحركة والهيمنة عليها لما عرفوه ولمسوه من نزعته إلى السلطة والسيطرة. وبينما كان أعضاء اللجنة المركزية من سوريا يفضلون التريث في الانطلاقة انسجاماً مع رغبة سوريا وحفاظاً على علاقة وطيدة معها كان عرفات يستند إلى دعم السعودية التي حثته على تعجيل الانطلاقة. فعندما شعر عرفات بأن سيطرته على مجلس الطوارئ بدمشق ستضعف وأن دعم السعودية سيتلاشى مع قرار قيادة فتح في الكويت تجميد العمل المسلح بعد الانطلاقة وتجميده هو شخصياً، معتمدة على قائد ميداني بديل هو عرابي، لا سيما أن معظم كوادر قوات العاصفة دخلوا فتح تحت قيادة عرابي، أصبحت أصابع الاتهام تشير إلى عرفات في قتل عرابي أملاً منه في تفويت الفرصة على سوريا في احتواء الحركة وإخافة للآخرين من مجموعة أحمد جبريل وعرابي لملاقاة المصير نفسه إذا أصروا على مناكفته[2].

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من البعث...، م.س، ص ٥١.

(٢) م.ن.، ص ٥٢.

اعتبر البعض أن الحادث من تدبير حركة فتح وأن الحركة تتبع وسائل تصفية الخصوم الوافدين على الحركة من خارجها الذين يحاولون الهيمنة عليها. فقد أكدت نشرة الثورة المسلحة الصادرة عن حركة فتح في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ أن الحركة طهرت نفسها من الدخلاء في إشارة لتخلصها من يوسف عرابي وخروج العديد من عناصر وقيادات الجبهة الثورية لتحرير فلسطين، وخروج جبهة التحرير الفلسطينية بسبب تعليق الحركة لاندماج الجبهة فيها[١].

بعد مقتل عرابي وخروج جبهة التحرير الفلسطينية من فتح، استقال أعضاء من اللجنة المركزية العليا لفتح وهم: عادل عبد الكريم ياسين وعبد الله الدنان ومنير سويد ومحمود الخالدي وحسام الخطيب وأحمد جبريل وعلي بشناق ومختار صبري بعباع أي أكثر من نصف أعضاء القيادة العليا للحركة[٢]. وبذلك تم حسم الخلاف داخل الحركة لمصلحة المؤسسين ذوي الانتماءات (السابقة) لجماعة الإخوان المسلمين الذين سعوا إلى الحفاظ على عرفات في منصب المسؤول الأول لقوات العاصفة.

وبالرغم من بيان اللجنة المركزية العليا للحركة في الكويت الذي حمل اتهامات كبيرة لعرفات وشبهة تورطه في اغتيال عرابي، فقد أتيح لعرفات أن يقود فتح ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية، وأن يعمل على تحويل نفسه إلى رمز للنضال الفلسطيني رغم افتقاره حسب البيان إلى كل صفة تتيح له ذلك. والبداية كانت في مذكرة ما سمي لجنة المؤتمر التحضيري العام التي أعادت إلى عرفات اعتباره واتخذت موقفاً لمصلحته ضد قرارات فرع الكويت بإعادة تثبيته كمسؤول عسكري لفتح في دمشق فيما انضم ما أطلق عليه مجلس الطوارئ إلى الداعمين لعرفات. إذ تقول مذكرة اللجنة التحضيرية حول الاتهامات التي تضمنها بيان فرع الكويت لـ محمد رؤوف (ياسر عرفات) «قبل إلقاء الضوء على هذه الاتهامات وفضحها، نحب أن نؤكد أن عناصر طارئة على الحركة من إحدى الجبهات الفلسطينية التقينا معها إيماناً منا بضرورة التقاء القوى الثورية في جبهة واحدة كانت وراء هذه النشرة، إذ دفعتها حدة

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س، ص ٨٣.
(٢) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ...، م.س، ص ١٦٥-١٦٨.

الخلافات الشخصية أن تلفق لمحمد رؤوف هذه التهم غير المسؤولة بلا رجولة أو شرف وأن هذه الفئة ما زالت تمارس دوراً تخريبياً ضد الحركة ورجالها بالإشاعات التي تطلقها ضد محمد رؤوف وغيره»[1].

كما ردت اللجنة التحضيرية في مذكرتها على الاتهامات الموجهة لعرفات «يهمنا أن نؤكد أن موضوع الاتصال بالسعودية لم يكن تصرفاً فردياً من رؤوف منفرداً، وانما كان بناء على خطة وضعت للاتصال بها». أما موضوع سفر عرفات إلى قبرص فقدمت اللجنة التحضيرية تفسيراً عجائبياً له. «لقد أراد رؤوف السفر إلى بيروت ونظرا لأنه دخل بيروت عن طريق دمشق عدة مرات رأى أن يدخلها عن طريق قبرص تضليلاً للسلطة الرجعية في لبنان، خصوصاً أنه كان يحمل تعليمات خاصة ومهمة لرفاقنا في بيروت»[2].

عقب اغتيال يوسف عرابي وانفراط عقد الوحدة بين جبهة التحرير الفلسطينية والجبهة الثورية لتحرير فلسطين وبين قيادة فتح وخروج الجبهتين اتخذ حزب البعث في سوريا في مؤتمره القومي التاسع في أكتوبر ١٩٦٦ قراراً بتشكيل منظمته الخاصة للعمل الفدائي حيث أعلن عن تشكيل منظمة «طلائع حرب التحرير الشعبية» (قوات الصاعقة) بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تنفيذاً لشعاره الذي رفعه بممارسة الكفاح المسلح وحرب الشعب.

لقد توافر لـ «فتح» لكي تبرز وتتسيد ساحة العمل الوطني الفلسطيني عدة عوامل: ساحة التأسيس (الخليجية) التي اتسمت بالمهادنة رغم خضوعها لسلطات الحماية البريطانية حينذاك، والتي لم تجد في تحرك مجموعة ينتمي معظم أفرادها إلى جماعة الإخوان المسلمين ما يشكل تهديداً آنياً لها، والدعم والتمويل اللذان حظيت بهما الحركة وقاعدة التدريب والانطلاق السورية التي وفرها لهم حكم حزب البعث بعد ثورة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣ الذي وجد أن العديد من قيادات وكوادر الحركة الوليدة هم بعثيون (سابقون) مثل خالد اليشرطي، فاروق القدومي، محمد أبو ميزر وآخرين. وإضافة إلى هذه العوامل استخدامها النشط لإبراز أنشطتها سواء السياسية والعسكرية.

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س، ص ٧٧.

(٢) م.ن.، ص ٨٠.

غير أن فرصة «فتح» لقيادة الساحة الفلسطينية بعد عامين ونصف العام من انطلاق العمل الفدائي المسلح، قد وفرتها هزيمة الأنظمة العربية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي أسفرت عن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء والجولان. وفي ظل أجواء تلك الهزيمة عقدت «فتح» اجتماعاً لقياداتها وكوادرها في بيت خليل الوزير (أبو جهاد) في دمشق في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٦٧ حضره ٣٥ منهم، دعا لمواصلة العمليات العسكرية وحرب العصابات باستثناء قلة من أعضاء اللجنة المركزية العليا التي تواجدت حينذاك بين الكويت ودمشق إلى جانب سليم الزعنون (أبو الأديب) الذي لم يكن عضواً في اللجنة المركزية. وشهد الاجتماع تفجر خلاف قاده محمود رباح مسودة (أبو عبيدة) من تنظيم الكويت بأخذه موقفا يطالب بالتريث في استئناف العمل العسكري ضد الاحتلال الصهيوني لمزيد من التحضير، كما أعيد طرح المسألة الخلافية المتعلقة بمسلكية عرفات التي كانت قيادة فتح العليا في الكويت قد جمدت عضويته في الحركة بسببها وتم إعفاؤه من مسؤولية القيادة العسكرية ونقله إلى الجزائر، وقدم أبو عبيدة قائمة من ١٨ نقطة تضمنت الأخطاء المسلكية لعرفات. غير أن القرار ضد عرفات لم ينفذ وهو لم يستجب له معتمداً على الدعم الذي تعهدت به أنظمة عربية له كالسعودية التي طالبته بالإسراع في العمل المسلح على عكس ما اتفقت عليه «فتح» مع سوريا من تأجيل انطلاق العمل العسكري مقابل استمرار دعمها، ويبدو أن الدعم السعودي المالي والسياسي كان أكثر إغراء من شروط سوريا ودعمها اللوجستي، إلى جانب الدعم الذي كان يتلقاه من زملائه في اللجنة المركزية ذوي الانتماءات السابقة لجماعة الإخوان المسلمين.

وظهرت انتقادات لتصرفات بعض أعضاء القيادة وعلاقاتهم بالمخابرات الأردنية والمصرية. كما وضعت في اللقاء خطة تهدف إلى: تحضير العمل العسكري والمقاومة المدنية، ولكسب الحكومات العربية والدعم المادي، وإنشاء إذاعة، وتم تأليف اللجان لإدارة الشؤون العسكرية والتنظيمية، وشكلت اللجنة المركزية الجديدة التي كلف فيها ياسر عرفات وآخرين ببناء قواعد عسكرية سرية في الأراضي المحتلة. وقد اتخذت معارضة أبو عبيدة شكلاً عسكرياً وتنظيمياً حيث التفّت حوله مجموعات من تنظيمات الحركة وخصوصاً إقليمي الكويت ومصر. وقامت قيادة الحركة في دمشق بفصل تنظيم الكويت بمجمله.

في شهر حزيران / يونيو ١٩٦٧ قررت اللجنة المركزية أن يتفرغ ثلاثة من أعضائها للعمل في سوريا والأردن: صلاح خلف الذي تولى مسؤولية جهاز الأمن الذي سمي جهاز الرصد الثوري، محمد يوسف النجار (أبو يوسف) الذي تولى منصب المفوض المالي وسبق أن أسندت إليه القيادة العامة لقوات العاصفة، وعبد الفتاح عيسى حمود مسؤولاً عن العمل التنظيمي في الأردن حيث ساهم بدور فاعل في عمل فتح العسكري بنقل الأسلحة من العراق ومن سوريا إلى الأردن والتخطيط والقيادة للعمل المسلح انطلاقاً من الأردن حتى وفاته في ٢٨ شباط/ فبراير ١٩٦٨ ولم يتجاوز الخامسة والثلاثين من العمر، حيث أصيب بحادث سير وهو في طريقه إلى العراق لنقل أسلحة إلى الأردن، وقال صلاح خلف وعرفات إنه كان على موعد معهما في مكان قرب الحدود السورية الأردنية عندما وقع الحادث فيما ذكر فاروق القدومي أن الموعد مع عرفات كان عند نقطة الحمراء على الحدود الأردنية السورية لنقل عرفات إلى بلدة الكرامة في غور الأردن، وأثناء ذهابه إلى الموعد وقع الحادث حيث اصطدمت سيارته بشاحنة كبيرة، الأمر الذي أثار علامات استفهام حول حقيقة الحادث، وقيل إنه كان معارضاً لعرفات مثلما كان كمال عدوان. وكان عبد الفتاح حمود أول شهيد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح[1].

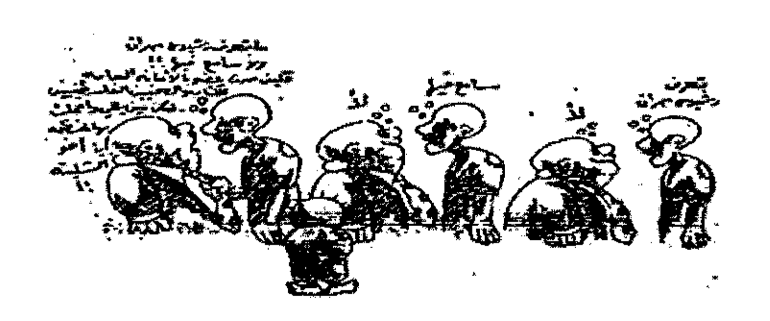
امتدت أزمة «أبو عبيدة» إلى ما بعد معركة الكرامة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ التي أسفرت إلى جانب الانتصار الذي دفع بآلاف الشباب الفلسطيني والعربي للالتحاق بمنظمات المقاومة الفلسطينية وخصوصاً «فتح»، عن بروز دور البطل والزعيم الذي احتله عرفات حيث جسد أملاً من أجل التغيير. فقد أعلن بعد نحو أسبوعين من معركة الكرامة (١٤ نيسان/ إبريل ١٩٦٨) عن تسمية ياسر عرفات ناطقاً رسمياً باسم الحركة من وراء ظهر اللجنة المركزية حيث قام أبو إياد من دمشق بإصدار بيان بهذا الشأن لوسائل الإعلام التي كانت تبحث عمن تتحدث معه بعد انتصار الكرامة التي لم يخضها عرفات شخصياً، يفيد بأنه تم تسمية ياسر عرفات (أبو عمار) ناطقاً رسمياً باسم فتح وقوات العاصفة، وممثلاً رسمياً لها على المستويات الرسمية والشعبية والتنظيمية والإعلامية والمالية كافة. وقد اشار أبو إياد

---

(١) عصام محمد علي عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني... م.س.، ص ٧٥.

في مذكراته (فلسطيني بلا هوية) إلى أن عضواً في قيادة الحركة كان يستعد لإعلان نفسه في الساعات التالية من ذلك اليوم قائداً لقوات العاصفة. وهو بذلك يشير إلى أن القيادي المعني هو محمود رباح مسودة (أبو عبيدة) الذي لم يكن من مجموعة مصر-غزة (كان من مجموعة الكويت).

وبعد نحو ١٩ عاماً أعرب أبو إياد عن ندمه على قراره ذاك، حيث عقب اغتيال رسام الكريكاتور الفلسطيني البارز، ناجي العلي في لندن في صيف ١٩٨٧ والذي كان أبو إياد حذره من أن قراراً اتخذ باغتياله إذا لم يعتذر لعرفات عن رسم نشره لرشيدة مهران التي قيل إن علاقة تربطه بها، وقد صاح أبو إياد في وجه عرفات في اجتماع في تونس قائلاً: «يا ابن الشر... جريمتي التاريخية أنني أعلنتك ناطقاً باسم فتح وجعلت منك زعيماً». ولم يكن ذلك الكاريكاتور الوحيد الذي أثار عرفات وأنصاره، فقد دأب ناجي العلي على رسم صورة مناقضة تماماً لادعاءات عرفات وجماعته بالزهد ونظافة اليد إذ كان يصورهم كعصابة فاسدة من الأثرياء الذين يعيشون حياة مترفة يعقدون اجتماعاتهم في الفنادق الراقية ويفرغون جيوب اللاجئين الفقراء بقيادة عرفات.



كاريكاتور ناجي العلي الذي كان سبباً في اغتياله

وبذلك تم فرض عرفات زعيماً بقوة الإعلام، وتعززت زعامته فيما بعد بتدخل المال. وقد استغل عرفات موقعه القيادي العسكري مستنداً إلى دعم اليمين في اللجنة العليا ببث إشاعات ضد المجموعة المعارضة والوشاية بها لدى السلطات السورية والأردنية بأنها تسعى إلى توريط «فتح» في صدام مع الحكم في الأردن، تمهيداً للفتك بها بالزعم أنها

تنتمي إلى حزب التحرير الإسلامي وأنها تحاول إجراء تغيير في قيادة الحركة بنشر بيان في الكويت بتسمية أبو عبيدة قائداً عاماً لقوات العاصفة وناطقاً رسمياً باسمها يترافق مع اغتيال عدد من قادة فتح منهم عرفات وأبو علي إياد وأبو صبري واعتقال أبو جهاد وأبو يوسف ومختار صبري بعباع في سوريا. وزعمت قيادة عرفات أن مجموعة أبو عبيدة احتجزت أموال التبرعات التي تعود إلى الحركة وأنها تلقت أموالاً أخرى لاستخدامها في ما سمته الانقلاب داخل الحركة. وشارك مؤيدو عرفات اليمينيون داخل قيادة الحركة في الكويت مثل خالد الحسن في التعبئة ضد أبو عبيدة لتبرير اتخاذ قرارات ضده بفصله واعتقاله مع كل من عبد السلام الحموري وغالب بركات ووليد أبو شعبان الموجودين في الأردن والتحقيق معهم، وهو ما لم يتحقق. وكان تم في الأردن تعيين أبو عبيدة قائداً لقوات العاصفة الذي تعزز موقفه بعد اكتشاف قبول اللجنة المركزية في دمشق في آب/ أغسطس ١٩٦٧ بمشروع المرحلية الذي يدعو إلى إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب الكيان الصهيوني. وقد اعتبر معظم قيادة فتح في الكويت أن هذا يشكل انحرافاً في الحركة وأخذوا قراراً بحجب المال عن قيادة ياسر عرفات وإرساله إلى أبو عبيدة بوصفه القائد العسكري لـ«فتح» في الأراضي المحتلة، وأنه الأخلص والأقدر على القيادة، والطريف في الأمر أن فتحي شقيق ياسر عرفات كان من بين مؤيدي أبو عبيدة وهو ما دفع عرفات إلى تهديده بمسدسه لدى لقائهم في الكويت للنظر في حل ما سمي بالتمرد الأول داخل الحركة. وقام أبو إياد بتقديم حل للمشكلة وذلك بتجميدها إلى حين انعقاد مؤتمر الحركة في الزبداني في صيف ١٩٦٨.

وقد اتخذت محاولة تنفيذ تلك القرارات طابع المناورة المحسوبة، فقد جرى الإعلان أولاً عن تسمية عرفات ناطقاً رسمياً باسم فتح قبل أن تعلن مجموعة أبو عبيدة المعارضة قراراً باعتبار نفسها القيادة الشرعية للحركة. وقام عرفات وأبو إياد (في إطار المناورة المحسوبة) بمفاوضة المجموعة المعارضة في الكويت لتسوية الخلافات حيث أمكن التوصل إلى حل موقت لتهدئة الوضع داخل الحركة باتفاق في شهر نيسان/ إبريل ١٩٦٨ يقضي: إلغاء قرارات الفصل بحق أبو عبيدة وآخرين. الموافقة على دعوة المجلس الثوري

للحركة للنظر في مواضيع الخلاف، وأن تتم الدعوة لعقد مؤتمر عام للحركة في تموز/ يوليو ١٩٦٨ بحيث تنبثق عنه بالانتخاب القيادة العليا للحركة.

وقد أسفر الاتفاق عن تعزيز نفوذ عرفات وإحكام سيطرته على الحركة، ولم يمنع ذلك الاتفاق من الإبقاء على ملاحقة واعتقال بعض مناوئي عرفات في الأردن والتي قام بتنفيذها صبري البنا بطلب من عرفات. فيما تقرر نقل أبو عبيدة إلى السودان ثم إرساله إلى القاهرة مع توصية من عرفات للمخابرات المصرية باعتقاله حيث أخضع لتعذيب شديد ليعلن عن إصابته بانهيار عصبي ويدخل إلى مستشفى الأمراض العصبية في مصر.[1]

تسبب التركيب الفكري المختلط لقيادة فتح وخصوصاً لجنتها المركزية آنذاك إلى استقطاب تنظيمي مختلط؛ فكل عضو في اللجنة المركزية كان يستقطب للتنظيم ممن يعتقد أنه سيشكل دعماً له من خلال معارفه وشبكة علاقاته السياسية والشخصية، لذلك تداخل في تنظيم فتح ومستوياتها القيادية ذوو الميول والانتماءات القومية والتقدمية والاتجاهات الوطنية العامة والدينية ومن الذين لا يعرف لهم انتماء سياسي وفكري واضح، وكان محمود عباس واحداً من هؤلاء الذين يتميزون بغموض الانتماء.

وعقدت الحركة مؤتمرها الثاني في الزبداني قرب دمشق في ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ (يقال في تموز/ يوليو) ١٩٦٨، الذي برزت فيه الدعوة لإحياء إطار المجلس الثوري المنصوص عليه في (هيكل البناء الثوري) لمراقبة عمل اللجنة المركزية العليا، وتم تسمية محمد علي الأعرج (أبو الرائد) أمين سر المجلس، وتم في هذا المؤتمر انتخاب لجنة مركزية جديدة من ١٠ أعضاء من بينهم محمود عباس (أبو مازن) الذي دخل بصفته هذه في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني لأول مرة في عام ١٩٦٨ على قائمة «فتح» ولا يزال. وبدلاً من انتخاب عشرة أعضاء تم انتخاب تسعة. والأعضاء الثمانية الباقون هم: ياسر عرفات، خليل الوزير، صلاح خلف، فاروق القدومي، وليد أحمد نمر (أبو علي إياد)، محمد يوسف النجار، ممدوح صيدم.

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س ص، ١٠٣-١٥.

وقد عمل عرفات على اختيار أبو مازن عضواً في اللجنة المركزية، وقد بقي منذ ذلك الحين ملتصقاً بعرفات حيث لم يعرف بسبب غموض انتمائه أن له قواعد داخل التنظيم، فهو لم يكن عضواً في القيادة العامة لقوات العاصفة ولا مسؤولاً عسكرياً في الميليشيا، ولا يقوم بزيارات منتظمة إلى القواعد وليس لديه جهاز مؤثر مثل غيره.

وطرح في ذلك الاجتماع مجدداً مشروع إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى جانب الكيان الصهيوني، كهدف للحركة وقيل وقتذاك إنّ المشروع كان من إعداد خالد الحسن وتم توزيعه داخلياً على أعضاء اللجنة المركزية للحركة، غير أن عاصفة الاحتجاج التي أثارها طرح المشروع داخل الاجتماع فرض على قيادة اليمين في الحركة التظاهر بالتراجع مرة أخرى إضافة إلى عدم تهيؤ قواعد الحركة لذلك الطرح وعدم هيمنة «فتح» على العمل الفلسطيني بعد ولمعارضة الشارع الفلسطيني والعربي آنذاك لذلك التوجه[1]، لذلك وضع المشروع على الرف إلى أن يحين الوقت لتبنيه وهو ما جرى رسمياً في الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني بتبني البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر).

في عام ١٩٦٩ حدثت إشكالات بين عرفات وقيادة إقليم الأردن وتركز الخلاف التنظيمي آنذاك مع كل من أمين سر قيادة الإقليم سميح أبو كويك (قدري) وعضو لجنة الإقليم صبري البنا (أبو نضال) إضافة إلى نمر صالح (أبو صالح) الذي كان عضواً في القيادة العامة لقوات العاصفة، وعمدت قيادة عرفات إلى نقل أبو نضال إلى السودان قبل نقله إلى العراق ونقل أبو صالح إلى المغرب لكنه رفض ذلك القرار وعاد ثانية إلى الأردن بعد أيام قليلة.

---

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س، ص ٩٥.

الفصل الخامس

«فتح» في الأردن

حملات التصفية

حملة التصفية الأولى- تطويق قواعد الأغوار

حملة التصفية الثانية-طاهر دبلان

حملة التصفية الثالثة-حزب التحرير

حملة التصفية الرابعة-فرض قوانين النظام

حملة التصفية الخامسة-الانتصار الخادع

حملة التصفية السادسة-خسارة القاعدة الآمنة



«فتح» في الأردن

أتاح النفوذ المتزايد الذي تمتعت به حركة «فتح» والفصائل الفلسطينية الأخرى والدعم الذي كانت تتلقاه من مصر وسوريا والعراق أن تمارس نشاطها بحرية كبيرة في الأردن ولبنان بعد عقود من المعاناة التي عاشها الفلسطينيون الطامحون إلى تحرير فلسطين والعودة، وحيث كان مناضلو وفدائيو فتح عانوا سياسة التقييد والملاحقة الشديدة لهم قبل حرب ١٩٦٧ التي ساهم نشوبها في إطلاق السلطات الأردنية العشرات من أعضاء حركة فتح والقوميين العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية وأحزاب أردنية أخرى لكي يستأنفوا نشاطهم ضد الكيان الصهيوني بعد احتلاله لبقية فلسطين وسيناء ومرتفعات الجولان.

وعملت «فتح» إثر هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى إقامة ما أسمته القواعد الارتكازية في الضفة الغربية والتي لم تستطع الصمود أمام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لأسباب عديدة؛ فإضافة إلى قدرات قوات الاحتلال العسكرية والاستخبارية لم تستطع تلك القواعد أن تحمي نفسها بسبب الطبيعة غير المؤهلة لإخفاء وتموين قطاع من المقاتلين داخلها، وقد جرت تصفيتها تدريجاً ليبدأ مقاتلو الحركة في التراجع من داخل الضفة الغربية المحتلة إلى الأغوار في الضفة الشرقية للأردن، وبدأت الحركة عقب النصر الذي تحقق في معركة الكرامة في آذار/ مارس ١٩٦٨ في التمدد إلى داخل المدن الأردنية الرئيسة لتركز وجودها العسكري والسياسي. فقد عملت الحركة على بناء قواعدها العسكرية في منطقة الأغوار شرقي نهر الأردن وفي شمال الأردن وجنوبه وفي جبال السلط لإسناد العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة، فيما انتشرت مكاتبها في المدن الأردنية وأخذت فتح تدخل السلاح من

سوريا إلى الأردن دونما خوف، وكان بعض هذه الأسلحة يتم نقله بحراسة القوات العراقية التي تواجدت في الأردن. ورغم الشعار الذي رفعته «فتح» بعدم التدخل في شؤون الدول العربية إلا أن بروز «فتح» بوصفها التنظيم الأكبر وصاحب الدور القيادي الأول في ساحة العمل الوطني الفلسطيني وسيطرتها فيما بعد على منظمة التحرير الفلسطينية أدخلها في صراع خفي تارة ومكشوف تارة أخرى مع النظام الأردني، وتمحور التباين بين الجانبين حول مسألتين رئيستين: العمل الفدائي وتمثيل الشعب الفلسطيني، الذي لم يكن بالإمكان، أقلّه من الجانب الأردني، حسمه إلا عسكرياً، حيث شن النظام الأردني حملات تطويق وتصفية ضد العمل الفدائي أسفرت في العام ١٩٧١ عن تصفية الوجود الفدائي العلني في الأردن فيما خسر سياسياً بعد ذلك بأربع سنوات مسألة تمثيل الشعب الفلسطيني.

حملات التصفية

حملة التصفية الأولى- تطويق قواعد الأغوار

استشعر الملك حسين عقب استئناف فتح وغيرها من فصائل العمل الفدائي الفلسطيني لعملياتها داخل الأراضي المحتلة انطلاقاً من قواعدها في الأردن وخصوصاً في منطقة الأغوار، استشعر خطر تنامي نفوذ فتح والفصائل الأخرى بفعل التأييد الشعبي المتنامي للعمل الفدائي على نظامه، فأعلن في خطاب له يوم ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ عن معارضته أي نشاط عسكري لا يكون جزءًا من خطة عربية شاملة، وقال في ذلك الخطاب «إن أية أعمال كهذه لا تؤدي إلا إلى تمكين العدو من إنجاح مخططاته في ضرب روح المقاومة التي ظهرت للعالم أجمع في وجه الاحتلال المؤقت... وإذا كنت أقف ضد هذا الأسلوب فإن من واجبي وواجب كل مواطن وكل عربي أن يقاومه بكل قوة ما لم يجيء اتّباع ذلك الأسلوب في وقت مناسب ونتيجة لمخطط عربي شامل متفق عليه»[1].

وترافق خطاب الملك حسين مع اعتقالات قامت بها سلطات الأمن الأردنية، إلا أن

(١) الوثائق الأردنية لعام ١٩٦٧، ص ٢٢.

الأثر الدائم لتلك الإجراءات كان ضئيلاً. فقد كثفت فصائل المقاومة نشاطاتها في الأردن وبدأت تقيم الندوات بدون خوف أو وجل مستغلة ضعف قبضة النظام آنذاك، وشنت حركة «فتح» هجوماً إعلامياً شديداً على السلطات الأردنية واتهمت إدارة المخابرات العامة ومديرها محمد رسول الكيلاني بالتآمر على المقاومة.

تمدد «فتح» في الأردن كان يتم في وقت كانت ترفع فيه «شعار كل البنادق نحو العدو وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية»، فيما التجربة العملية أثبتت فشل «فتح» في مواصلة إطلاق النار على العدو كما لم تستطع تجسيد شعارها في عدم التدخل في الشؤون الداخلية، لأن الوجود المسلح والسياسي للحركة في الأردن لم يكن يعني سوى عكس الشعار، لكنها أيضاً لم تحسن التدخل في الشؤون الداخلية للأردن الذي كان قرار إنشائه في عام ١٩٢١ يهدف إلى أن يكون منطقة عازلة تحول دون تهديد «الوطن القومي لليهود» الذي سيقام في فلسطين واستيعاب نتائج إقامته وهو تهجير الفلسطينيين. وبعد الخروج من بيروت قال أبو إياد في مقابلة مع صحيفة الوطن الكويتية في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٨٣ إنه يشعر أن مبدأ عدم التدخل في شؤون الدول العربية كان سياسة خاطئة اتبعتها حركة «فتح».

مع ارتفاع وتيرة النضال المسلح ضد الاحتلال الإسرائيلي تمكنت حركة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب منظمات المقاومة الأخرى من بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأصبح النضال المسلح يسير جنباً إلى جنب مع بناء مؤسسات دولة تعضد كل منها الأخرى، وتمتعت المنظمات الفدائية داخل قواعدها باستقلالية إدارية كبيرة وكانت لها إدارتها المالية وتدير الخدمات الخاصة بها إلى جانب تمتعها بحرية حركة وحقوق خاصة فضلاً عن تمتعها بنفوذ متزايد في أوساط السكان وخصوصاً من ذوي الأصول الفلسطينية، الذين أصبحوا يتعاملون معها بوصفها بديلاً عن مؤسسات رسمية أردنية.

وكانت قيادة «فتح» تعتقد بإمكانية أن يكون الأردن القاعدة الآمنة للعمل الفدائي على غرار فيتنام الشمالية لثوار «الفيتكونغ»، وأنه يمكن شل قدرة النظام على ضرب العمل الفدائي، حيث كانت «فتح» ترى في النظام الأردني في بداية وجودها في الأردن استناداً

إلى شعارها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، أن النظام الأردني لا يشكل التناقض الرئيس للثورة رغم أن تحليلها النهائي أن الصدام مع النظام الأردني هو حتمي لكنها سعت على الدوام إلى تأجيله بأي ثمن وذلك كما ذكر كمال عدوان بإقامة توازن بين الثورة الفلسطينية والنظام «لأنه حينما تقوم حالة توازن للقوى نستطيع أن نضع حداً لتحرك النظام المعادي لنا أو وضع النظام في موضع المتردد بحيث لا يستطيع أن يتخذ قرار الصدام»[1].

غير أن قيادة «فتح» تجاهلت طبيعة نظام الحكم الأردني ودوره الوظيفي الذي لم يتغير بالرغم مما تسببت به هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ بإضعاف أجهزة أمنه القمعية والتفاف الجماهير في الأردن والدول العربية حول المقاومة الفلسطينية وخصوصاً بعد معركة الكرامة في آذار/ مارس ١٩٦٨ التي ساهمت في تعزيز وضع المقاومة الفلسطينية وتحديداً حركة فتح في المدن الأردنية، وبخاصة عمان التي أنشئت فيها ما يسمى «القواعد الثورية» التي ارتكبت أخطاء مسلكية وبشكل خاص في ما كان يقال عن إساءتها لجنود وضباط الجيش الأردني، ويعتقد أن بعض عناصر تلك القواعد كانت مدسوسة من المخابرات الأردنية، حيث أصبح النظام في الأردن الذي لا يمكن أن يحتمل استمرار حالة التوازن، يتصيد الممارسات الخاطئة ويهولها، بحثاً عن أنجع السبل للتخلص من المقاومة التي وجد في أخطائها المتكررة النافذة التي يدخل منها لضربها، إلى جانب تكتيكات أجهزة أمنه في تشويه صورتها. وفي هذا الشأن قال محمد سعيد المسحال بأن «دعوة قد تمت لعقد اجتماع في درعا في شتاء ١٩٦٨ لبحث المسلكيات الخاطئة، وحضر الاجتماع فاروق قدومي (أبو اللطف) مندوباً عن قيادة «فتح»، وقد ظهر في الاجتماع عدم جدية القيادة في منع التصرفات الخاطئة واستهتارهم بالبعد الاستراتيجي والزمني والتفكير على المدى الطويل... لقد أهملوا كل ذلك في الأردن وأهملوها فيما بعد في لبنان، وفي كل مكان إلى أن وصلنا إلى ما نحن عليه... وللأسف الشديد إن الثورة التي أسسناها وتعبنا فيها وصارعنا وحملنا كل الأعباء والسرية قاموا بإضاعتها بسرعة»[2].

وما قاله المسحال يدل على أن الملك حسين الذي أثار تمدد منظمات العمل الفدائي

---

(١) كمال عدوان، فتح الميلاد والمسيرة، م.س.، ص ٥١.

(٢) محمد سعيد المسحال، مقابلة مسجلة في برنامج التاريخ الشفوي.

في الأردن مخاوفه من محاولات الاستيلاء على الحكم كان يفكر جدياً في القضاء على المنظمات الفلسطينية إلا أن هذه المنظمات بسلوكيات عناصرها (السلبية) التي كان يجري تضخيمها، وفرت للملك العوامل الذاتية والموضوعية التي ساعدته لإطاحتها. وفي هذا الصدد ذكر صلاح خلف في كتابه «فلسطيني بلا هوية» حول دور المنظمات الفلسطينية في التسريع بإنهاء وجودها في الأردن «صحيح ولا ريب أن العاهل الأردني لم يكن شغوفاً بنا، وأنه برغم جميل كلماته، لم ينفك عن الدسيسة لإيرادنا مورد التهلكة، إلا أننا ساعدناه مساعدة عظيمة على بلوغ هدفه حين تعاظمت أخطاؤنا في التقدير، وكبواتنا، بل -ولمّ لا نقر ونقولها بصراحة- واستفزازاتنا. غير أنه يظل أن الصدام كان أمراً مقضياً بحكم الأشياء ولا مفر منه»[1].

قام النظام في الأردن بحملات متتالية لتصفية المقاومة بدأت في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٦٨ (قبيل معركة الكرامة) حيث عبر النظام الأردني رداً على الاعتداءات الصهيونية على المدن والقرى الأردنية بالطيران والمدفعية ملحقة خسائر فادحة بشرياً ومادياً، عن عدم رضاه على وجود المقاومة المسلحة في الأغوار ووجه الملك حسين يوم ١٥ شباط/ فبراير ١٩٦٨ رسالة إلى الشعب الأردني ورد فيها إصرار الأردن على ضبط مجريات الأمور حتى لا يكون للكيان الصهيوني أي مبرر للاعتداء عليه. وقام الجيش الأردني بتطويق مواقع الفدائيين في بلدة الكرامة وغيرها من المواقع القريبة منها، حيث أقيمت قاعدة التموين والتدريب والانطلاق الرئيسة للفدائيين. غير أن الرغبة بتجنب السخط الشعبي وكذلك تدخل بعض ضباط الجيش الأردني في المراكز القيادية الميدانية والأركان ممن عارضوا المجابهة وطالبوا بنوع من التعاون مع الفدائيين أديا إلى منع حدوث أي صدام مفتوح إذ لم يصل الأمر إلى حد المواجهة المسلحة وتم إنهاء الموضوع، لكن التوتر استمر في التصاعد، وليوكل الأمر فيما بعد لقوات الاحتلال الصهيوني القيام به والذي جاءت نتائجه عكس ما كان خطط له بتصفية الوجود الفدائي في الأغوار على طريق تصفيته في الأردن. واعتبرت تلك حملة التصفية الأولى.

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ١٢٧.

حملة التصفية الثانية-طاهر دبلان

كانت قيادة حركة «فتح» حريصة على عدم التصعيد في كل مواجهة إلى حد أنها نسقت معه في حملة التصفية الثانية في ضرب مجموعات صغيرة والتخلص منها وأبرزها كتائب النصر بزعامة طاهر دبلان الذي وافق عرفات وأبو إياد على أن تقوم قوات الأمن الأردنية باعتقاله في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨، وقد سبق ذلك تدخل قوات الأمن الأردنية لمنع المتظاهرين يوم ٢ تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٦٨ من اقتحام السفارة الأميركية في عمان خلال التظاهر في الذكرى السنوية لوعد بلفور. كما أعلنت الحكومة الأردنية منع التظاهرات والتجمعات في جميع أنحاء الأردن اعتباراً من ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر وهو اليوم الذي شهدت فيه عمان أول مواجهة مسلحة بين المنظمات الفدائية والنظام الأردني. وقد ثبت فيما بعد أن كتائب النصر كانت مخترقة بعملاء لجهاز المخابرات الأردنية للقيام بأعمال مسيئة في المدن الأردنية استغلها النظام لضرب المقاومة بدعوى الفدائي الشريف وغير الشريف، وقد نزلت قوات الجيش الأردني إلى شوارع عمان وجرى إطلاق النار واستخدام المدفعية ضد مخيم الوحدات مما استفز مقاتلي المخيم بالرد وسقط قتلى وجرحى من حركة فتح، غير أن الأمور جرت لفلفتها واعتقل دبلان ليزج به في معتقل الجفر ويموت فيه بعد سنوات. وكانت تلك الحادثة أولى المواجهات الفعلية التي واصل النظام على التخطيط لها لإنهاء ما كان يسميه «ازدواجية السلطة». وحقيقة الأمر أن طاهر دبلان وهو ضابط سابق في جيش التحرير الفلسطيني برتبة عقيد، أسس في عام ١٩٦٧ جبهة التحرير الشعبية الفلسطينية وانضم فيما بعد إلى منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) في مؤتمر القاهرة للقوى الفلسطينية عام ١٩٦٨ لكنه خرج منها في آذار/ مارس من العام ذاته ليؤسس كتائب النصر في عمان ومعه العقيد عبد الكريم عمر وآخرون. اعتقلته شرطة الكفاح المسلح الفلسطيني التي كان يقودها عبد الرزاق اليحيى، ليتم تسليمه إلى السلطات الأردنية التي اتهمته بإطلاق النار على موكب الملك حسين وقيام مجموعته بممارسات مخلة بالأمن في شوارع عمان وإربد، واعتقل معه نحو مئة عضوٍ من مجموعته غالبيتهم من مخيم اليرموك، وقدم دبلان للمحكمة العسكرية في عمان وثبت بطلان التهم الموجهة إليه، فقد شهد عليه

«شاهد مزور». وفي هذا الصدد يقول محمد داود عودة (أبو داود) عضو المجلس الثوري لحركة «فتح» في الحلقة الثانية من حواره المطول مع أحمد منصور ضمن برنامج «شاهد على العصر» التي بثتها قناة الجزيرة الفضائية مساء ٢٣ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥، بأن التضحية بطاهر دبلان كان لا بد منها لوأد محاولات النظام الأردني تفكيك الوحدة الوطنية في الأردن وجر المقاومة إلى معركة كبيرة. ويضيف بأن طاهر دبلان رجل شريف ووطني. وهنا نشير بأن الغالبية من الذين يعرفون طاهر دبلان من أصحاب المرحلة ومن الذين عرفوه، يشيدون بوطنيته وإخلاصه، رغم حملات التشويه التي تعرض لها». ويذكر أن طاهر دبلان كان أحد أعضاء الأمانة التنفيذية التي انبثقت من اجتماع المنظمات الفدائية (ما عدا الجبهة الشعبية) في القاهرة في الفترة من ١٧-١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨. وقد أطلقت السلطات الأردنية سراح معظم المعتقلين بعد عام ١٩٧٣، فيما تم الإبقاء على دبلان في السجن حتى وفاته في أواسط سبعينيات القرن العشرين.

ودعماً لما ذكره أبو داود فإن شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ الذي شهد عملية تصفية طاهر دبلان وكتائب النصر، كان شهد أيضاً انضمام «منظمة أحرار فلسطين» وهي منظمة قيل إن وراء تشكيلها غازي عربيات من المخابرات الأردنية إلى حركة فتح، لتكون عيناً للمخابرات الأردنية داخل الحركة وداخل حركة المقاومة الفلسطينية بشكل عام. وقبلها قبلت قيادة اليمين في فتح انضمام عدد كبير من الضباط المسرحين من الجيش الأردني المعروفين بارتباطاتهم بالسلطات الأردنية وحصلوا على مواقع مهيمنة على قواعد الحركة من بينهم بادي عواد وعطا الله عطا الله (أبو الزعيم) وشقيقه غازي عطا الله (أبو هاجم).

وذكر بيان لـ«فتح» -كما جاء في الكتاب السنوي لفتح عام ١٩٦٨ صفحة ١٦١- أنه تم استدعاء بعض قادة «فتح» إلى مقر قيادة الأركان العامة للجيش الأردني الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ وكان اللقاء مع رئيس الأركان عامر خماش ونائبه مشهور حديثة، وتركز الحديث حول اعتقال طاهر دبلان ورغبة الحكومة الأردنية في استتباب الأمن.

وفي الساعة الثالثة والنصف صباح اليوم التالي: الاثنين ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر دعي بعض قادة «فتح» إلى قيادة الأركان العامة الأردنية وقيل لهم إن جماعة من الفدائيين التابعين لطاهر دبلان أطلقت الرصاص على سيارة عسكرية واحتجزت من فيها، ثم نزلت قوات الحرس الملكي إلى الشوارع واحتلت مفارق الطرق. قامت على إثر ذلك مظاهرات صاخبة بهتافات متعددة، لوحظ أن كثيراً من رجال المخابرات قد اندسوا فيها، وبدأ جنود الحرس الملكي بإطلاق النار لإرهاب الشعب وخلق جو من الذعر والرعب، ووقع عدد كبير من الشهداء كما أطلقت صفارات الإنذار لإيهام الشعب أن هناك غارة جوية. وقامت عشرات الدبابات والمصفحات الأردنية بتطويق مخيمات الوحدات والحسين وشنلر للاجئين الفلسطينيين.

كما قامت قوات الحرس الملكي بقيادة زيد بن شاكر بضرب مخزن التموين والفرن التابع لحركة «فتح». ودعا مجلس الحرب الأردني في رسالة تهديد حملها مشهور حديثة إلى قيادة «فتح» إلى سحب الأسلحة التي وزعت على الشعب وتسليمها للجيش. وقد ردت «فتح» باستنفار جميع الفدائيين ومغادرة قادتها إلى الأغوار حيث جاءهم مشهور حديثة يحمل رسالة خطية من الملك حسين يؤكد على أن القضية هي إعادة هيبة الحكم وتخفيف الإجراءات العسكرية لقاء ضمان عدم تكرار الحوادث وتقديره للمنظمات الفدائية لموقفها وتعاونها وحرصها على المصلحة المشتركة وأنه لا صحة لمحاولات التشكيك في نية الحكم تجاه التعاون مع الفدائيين وضرورة أن تتعاون المنظمات مع السلطات الأردنية في تنظيم توزيع الأسلحة، وبدء التنسيق الفوري والتعاون الكامل بين المنظمات الفدائية والجيش للقيام بالواجب الأساسي. كما سيجري اعتقال أصحاب الفتنة الذين وصفهم برؤوس الشر اعتباراً من رفع منع التجوال بالتعاون مع المنظمات الفدائية. وفي اليوم التالي اعتقلت سلطات الأمن الأردنية طاهر دبلان وعشرات من أعضاء منظمته.

حملة التصفية الثالثة-حزب التحرير

في مطلع نيسان/ ابريل ١٩٦٩ عرض الملك حسين خلال زيارته لواشنطن على

الرئيس ريتشارد نيكسون مشروعه ذا النقاط الست لتسوية الصراع العربي الصهيوني[1] كمبادرة أردنية-مصرية مشتركة، وقال في نادي الصحافة القومي بواشنطن إن المبادرة المشتركة تستند إلى القرار ٢٤٢ . وقد رفضت تل أبيب المشروع، كما رفضته المنظمات الفلسطينية يوم ٤ نيسان/ إبريل ١٩٦٩ مؤكدة رفضها المطلق لكل مشاريع التصفية والحلول المطروحة. غير أن هذه المنظمات لم تقم بأي إجراءات مادية للإعراب عن معارضتها للمشروع. ويذكر افي شلايم في كتابه «أسد الأردن» أن الملك حسين كشف في الفترة من ١٩٦٨-١٩٦٩ اتصالاته السرية المباشرة مع القادة الإسرائيليين بحثاً عن تسوية للصراع العربي الإسرائيلي الأمر الذي سيضعه في مواجهة مع المنظمات الفدائية. كما بدأ الملك في التوجه نحو سياسة الأردنة في الجيش والإدارة والانكفاء نحو كيانية «عبر الأردن» (TransJordan).

وفي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٩ وقعت حملة التصفية الثالثة، وكان طرفها حزب التحرير الإسلامي الذي ناشد ضباط الجيش الأردني طالباً منهم النصرة لإقامة دولة الخلافة. ودخلت «فتح» إلى جانب النظام لإنهاء حركة حزب التحرير، حيث جرى اعتقال أحد أبرز قياداته، الشيخ أحمد الداعور وحكم عليه بالإعدام ليلغى هذا الحكم بعد ذلك.

حملة التصفية الرابعة-فرض قوانين النظام

شهد عام ١٩٧٠ زيادة المشاكل والتصرفات غير المسؤولة بين المقاومة الفلسطينية والنظام الأردني، إذ خلال منتصف العام نفسه تعاقبت الاضطرابات والتظاهرات والقوى

---

(١) مشروع النقاط الست:
أ-إنهاء جميع الأعمال العدائية.
ب-الاحترام والاعتراف المتبادل بالسيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع دول المنطقة.
جـ-الاعتراف بحق الجميع بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
د-ضمان حرية الملاحة في خليج العقبة وقناة السويس.
هـ-ضمان حرية الجميع في المنطقة عن طريق أية إجراءات بما في ذلك قيام مناطق منزوعة السلاح.
و-القبول بتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

المنددة بالتآمر والتخريب المعادية للنظام الأردني، وشارك في تضخيم تلك الأعمال عناصر المخابرات الأردنية إلى أن تطلب الأمر ضرورة التدخل. وكانت عملية التضخيم هذه جزءًا من مخطط واسع بدأ مع منتصف عام ١٩٦٩ بتشكيل السلطات الأردنية «قوات الأمن الخاصة» أو «الشعبة الخاصة» ووضعت تحت تصرفها إمكانيات مالية وعسكرية كبيرة وأوكلت إليها مهمة خلق الأجواء السياسية والنفسية والعسكرية التي تمكن من ضرب حركة المقاومة الفلسطينية. وقد وضعت مدة ستة أشهر لتنفيذ تلك الخطة ابتداءً من شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩ وحتى شباط/ فبراير ١٩٧٠. وقد أجرت السلطة الأردنية «مناورة» ١٠ شباط/ فبراير لتعمل على تقدير القوى وردود الفعل الداخلية والإقليمية والدولية استعداداً للانقضاض الكامل خلال ثلاثة أشهر[١].

في ذلك اليوم، غداة عودة الملك حسين من زيارة له إلى القاهرة التي كان يسعى من خلال لقائه الرئيس جمال عبد الناصر الحصول على تأييده أو أقلّه موافقته في اتخاذ سياسة أكثر حزماً في التعامل مع الفدائيين، أصدرت الحكومة الأردنية ممثلة بوزير الداخلية محمد رسول الكيلاني بياناً تضمن ١٢ بنداً تمثل عدداً من الإجراءات التي ينبغي على المنظمات الفدائية التقيد بها بهدف تحجيمها بما يتفق ووظيفتها السياسية المتفق عليها ضمناً مع الأنظمة العربية المهتمة بالتسوية السياسية. ومن بين تلك النقاط حمل الفدائيين لبطاقات هوية وترخيص سياراتهم شأنهم شأن غيرهم، وحظر حمل السلاح في الأماكن العامة وعقد الاجتماعات وتسيير التظاهرات غير القانونية. وقد استهدفت تلك الإجراءات ضرورة التزام المنظمات الفدائية وعناصرها بالقوانين الأردنية بما يقيد حرية تحركها والحد من تنامي أنشطتها جماهيرياً.

وجرى في إثر صدور البيان احتجاز المقاومة لوزير الإعلام الأردني صلاح أبو زيد. وقد هدفت السلطات الأردنية من تلك التعليمات إحكام السيطرة على الفدائيين وتضييق الخناق عليهم، واعتبرت منظمات العمل الفدائي الفلسطيني آنذاك أنها عمل استفزازي

(١) بلال الحسن، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني، شؤون فلسطينية عدد ١ آذار/ مارس ١٩٧١، ص ٤٨.

ودعت عشر منظمات فدائية إلى تضافر جهودها وتكثيف تعاونها، واستنفار عناصرها لمواجهة قرارات السلطات الأردنية، وقامت هذه المنظمات على الفور بتشكيل القيادة الموحدة لحركة المقاومة الفلسطينية برئاسة عرفات والتي أعلنت التزامها بضوابط العمل في الأردن وتجنب أية مواجهة، وأعلن متحدث باسمها يوم ١١ شباط/ فبراير من العام ذاته إن هذه «القيادة الموحدة» التي تتخذ من المقر الرئيسي لقيادة لكفاح المسلح الفلسطيني مركزاً ترابط فيه سوف تتولى الإشراف عليه، وإدارة العمليات إذا ما تحرّكت قوات عدوة ضد الفدائيين، وسوف تصدر أوامر لجميع وحدات الفدائيين العسكرية «ليضعوا أنفسهم تحت تصرف قيادة الفدائيين الموحدة لقيادة الكفاح المسلح الفلسطيني» وبعدها بيومين أعلنت إذاعة صوت فتح أن للقيادة الموحدة الحق في إصدار تعليمات لجميع المنظمات الأعضاء، وأن تتخذ الاجراءات الضرورية كافة للحفاظ على الأمن وللحيلولة دون وقوع الاحتكاكات التي تفضي إلى النزاع. وفي ١٧ شباط/ فبراير أعلنت القيادة الموحدة أن جميع فصائل المقاومة ينبغي ان تراعي إلى الحد الأقصى التعليمات السياسية والعسكرية وقواعد الضبط والربط، وأنه ينبغي أن تحاط علماً بجميع الخروقات والانتهاكات بحيث تتمكن من فضّ النزاعات وإنهاء الخلافات. وفي اليوم التالي أصدرت القيادة الموحدة المنظومة الخاصة بها من تعليمات «القانون والنظام»، التي كانت مشابهة لتلك التي كانت الحكومة الأردنية أصدرتها في ١٠ شباط/ فبراير ١٩٧٠، وكان الاختلاف الرئيسي هو أن الفدائيين وليس السلطات الأردنية هم من سيفرض القانون والنظام. وأوكلت القيادة الموحدة إلى قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني مهمة تنفيذ هذه التعليمات. وقد اضطر الملك حسين تجاه رد الفعل الحاد والعنيف للمنظمات الفدائية إلى التراجع وتجميد ما جاء في بيان حكومته من لوائح الانضباط[1]. كما استجاب إلى ضغط المنظمات الفدائية حيث قام في ٢٤ من الشهر ذاته بإقالة وزير داخليته محمد رسول الكيلاني الذي يحظى بسمعة سيئة في أوساط الوطنيين الفلسطينيين والأردنيين كمدير للمخابرات الأردنية. بدأ النظام الأردني في الاستعداد لجولة

(1) Avi Shlaim, Lion of Jordan: *The Life of King Hussein in War and Peace,* Alfred A. Lnopf, New York 2008 P 322.

أخرى مع المنظمات الفدائية، إذ اعتبر التنازلات التي قدمها للمنظمات الفدائية خطوة تكتيكية بغرض كسب الوقت وليس الاعتراف بالهزيمة. وأخذ يسعى إلى كسب الدعم الخارجي وخصوصاً من الولايات المتحدة والكيان الصهيوني رغم خشيته من تسرب معلومات بهذا الشأن لأنها ستضعف موقفه داخلياً وعربياً. وفي ١٧ شباط/ فبراير من العام نفسه تلقى نائب رئيس البعثة الدبلوماسية الأميركية في تل أبيب، اوين زورهيلين، رسالة من الملك حسين إلى وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان طرح فيها ثلاثة أسئلة: ١. هل توافق إسرائيل على تحاشي الاستفادة من فرصة خفض القوات الأردنية في مناطق الحدود للتعامل مع العناصر المخربة في الداخل؟ ٢. هل يمكن أن توافق إسرائيل على تحاشي الرد على استفزازات الإرهابيين الذين سيحاولون شن هجمات خلال عمليات خفض حجم القوات الأردنية، بغرض جر إسرائيل إلى عمليات انتقامية؟ ٣. هل يمكن أن يعتمد الملك حسين على القوات الإسرائيلية في مساعدته في حال اتجاه قوات دول عربية مجاورة إلى مساعدة الإرهابيين الفلسطينيين خلال محاولة الملك حسين إخراجهم من البلاد؟ لم يكن إيبان مندهشاً إزاء اختيار الملك حسين واشنطن لإيصال هذه الأسئلة إلى الكيان الصهيوني، على الرغم من أن لديه وسيلة لطرح الأسئلة وتلقي إجابات عليها بصورة مباشرة. أدرك أبا إيبان أيضاً أن الملك حسين لم يكن يسعى إلى الحصول على وعد من الكيان الصهيوني فحسب، وإنما أيضاً إلى ضمانة أميركية. وفي مناقشة حكومة الكيان الصهيوني حول الأردن كان لدى وزير الحرب موشي دايان أكبر تحفظات تجاه مساعدة الملك حسين. لم يكن دايان يريد المساعدة ولم يكن مقتنعاً في الوقت نفسه بأن الملك حسين قادر على حسم الوضع الذي يواجهه. إلا أن هناك غالبية في الحكومة الإسرائيلية كانت تقف إلى جانب اتخاذ خطوة إيجابية. تبعاً لذلك، كانت الرسالة التي طُلب من الأميركيين إيصالها إلى الملك كما يلي: ١. لن تحاول إسرائيل استغلال عمليات خفض القوات الأردنية على الحدود بغرض مهاجمة الأردن. ٢. في حال حدوث استفزازات من جانب الإرهابيين عبر حدود الأردن فإن إسرائيل سترد بقوة. ٣. إسرائيل على استعداد لمناقشة مسألة مساعدة الأردن، إذا دعت الحاجة[1].

---

(1) Ibid., p 317-318.

حملة شباط/ فبراير مهدت لتطورات ومسار أحداث الشهور السبعة التي سبقت حملة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. فقد تعرضت مدينة إربد شمال الأردن حيث الوجود المكثف للمنظمات الفدائية في ٣ حزيران/ يونيو إلى عدوان جوي وبري مدفعي إسرائيلي رداً على هجوم شنه الفدائيون على مستعمرة بيت شين في الغور الشمالي، وأسفر العدوان عن مقتل سبعة مدنيين وجندي واحد وجرح ٢٦ آخرين. وفي اليوم نفسه قصف الجيش الأردني طبرية لأول مرة منذ عام ١٩٤٨، وأدرك الملك حسين، الذي أصدر تعليمات القصف، أن ما يحدث عبارة عن دوامة جديدة من العنف يجب أن تتوقف. لذا فقد اتصل بالإسرائيليين عبر سفارة الولايات المتحدة في عمان بغرض طرح اقتراح فحواه أنه إذا توقفت إسرائيل عن الضربات الانتقامية لفترة فإن ذلك سيمكن الأردن من اتخاذ إجراءات صارمة ضد الفدائيين. وجاء في الرسالة: «تفعل حكومة الأردن كل ما في وسعها لمنع الهجمات الصاروخية على إسرائيل. الملك حسين يشعر بأسف عميق للهجمات الصاروخية. الجيش الأردني تلقى تعليمات لإطلاق النار بغرض قتل أي فدائيين يحاولون إطلاق صواريخ، كما تم إبلاغ قادة الفدائيين مساء ٣ حزيران/ يونيو أن كل من يخالف الأوامر سيتعرض لإطلاق الرصاص فوراً»[1].

وكان سبق ذلك إعلان الرئيس جمال عبد الناصر في الأول من أيار/ مايو ١٩٧٠ في خطابه بمناسبة عيد العمال عن توجيهه رسالة إلى الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون للتدخل والضغط على الكيان الصهيوني مقابل استعداد العرب للسلام معه شريطة تنفيذ قرار ٢٤٢، وقد أيده في ذلك الملك حسين الذي سعى لاستغلال ذلك بأن حاولت حكومته العمل في الشهر نفسه منع العمل الفدائي في شمال الأردن بسبب قيام الكيان الصهيوني بشن غارات على المدن والقرى الأردنية إلى حد قصف مشروع قناة الغور المهم للزراعة في منطقة الأغوار. وأسفرت تلك الغارات عن سقوط قتلى وجرحى مدنيين. وفي السادس من الشهر ذاته توصلت قيادة فتح والأمناء العامون للمنظمات الفلسطينية الأخرى في الأردن إلى تشكيل إطار قيادي جبهوي بديل للقيادة الموحدة، حيث تضمن البيان الخطوط

---

(1) Ibid., p 318-319.

العريضة التي ترشد إلى تشكيل اللجنة المركزية لحركة المقاومة برئاسة عرفات تحل محل القيادة الموحدة وتكون مسؤولة أمام المجلس الوطني الفلسطيني. وتألفت اللجنة المقترحة بالشكل والطريقة التي طالب بها جيش التحرير الفلسطيني، لتضم ٢٧ شخصية قيادية، كما دعا البيان إلى إقامة لجنة عسكرية موحدة للقوات الفلسطينية تكون ملتزمة بتعليمات وتوجيهات اللجنة التنفيذية.. وأكد الاتفاق أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإطار العريض للوحدة الوطنية. واشترط كذلك أن تكون القضايا التي يتم الاتفاق بشأنها جماعية ملزمة، إلا أنه في حال تعذر الوصول إلى اتفاق «تحتكم كل جماعة إلى منطقها واجتهادها في تلك المسألة»، كي تكون هذه ضمانات لهذه المنظمات، واعتبر ذلك إشارة إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي خشيت محاولة فتح فرض إرادتها. كما ناقش الحضور موضوع الدولة الديمقراطية التي ستقوم على الأرض الفلسطينية كاملة، كما تم التركيز على ضرورة الكفاح المسلح وتوحيد قوى الثورة المقاتلة.

في الفترة من ٣٠ أيار/ مايو-٤ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته السادسة في القاهرة قاطعتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لرفضها حصة المقاعد الثمانية التي خصصت لها في المجلس، لكنها شاركت رمزياً بمندوب واحد هو أحمد اليماني (أبو ماهر) فيما منح جيش التحرير الفلسطيني ستة مقاعد، لكن عبدالرزاق اليحيى برز بصفته الممثل الوحيد لجيش التحرير. وحضرت المؤتمر لأول مرة كل من جبهة التحرير العربية والهيئة العاملة لتحرير فلسطين، والمنظمة الشعبية لتحرير فلسطين، حيث أرسلت كل منها مندوباً واحداً. وشكل المجلس لجنتين، تعمل إحداهما على مسألة اللجنة المركزية المقترحة، في حين تناقش الأخرى، وهي لجنة عسكرية، قضية توحيد القوى العسكرية. وأعلن المجلس رفضه للقرار ٢٤٢ مقرراً أن الحل العسكري هو الوحيد لحل الصراع مع العدو الصهيوني.

وقبل المجلس الوطني الفلسطيني التوصية باعتبار اللجنة المركزية للمنظمة هي القيادة العليا للكفاح الفلسطيني، وأن تكون قراراتها ملزمة للمنظمات الفدائية، وستكون مهامها: متابعة قرارات المجلس، وتبني إجراءات ترمي إلى تعزيز العمل الفدائي، وتبت في كل

القضايا التي يحيلها إليها المجلس الوطني الفلسطيني أو اللجنة التنفيذية. وهكذا، وكما جرى تعريفه وتبيانه هنا، فإن اللجنة المركزية كانت لجنة قيادية عليا، إلا أنها مع ذلك، وإلى حد ما تأخذ بتوجيهات المجلس واللجنة التنفيذية وتستجيب لنهجهما، وهو موقف ملتبس يكتنفه الغموض ترك مسألة التسلسل القيادي الحقيقي تتسربل بضبابية كثيفة لا تتيح على الإطلاق حسم الأمور.

وأوصت اللجنة العسكرية برئاسة عبدالرزاق اليحيى بتشكيل قيادة عليا عسكرية موحدة للثورة لتحل محل قيادة الكفاح المسلح الفلسطيني، وأن تخوّل صلاحية تدريب وتوجيه وإدارة وتحريك قوات الفدائيين والتنسيق مع نشاطاتهم، وقبل المجلس هذه التوصية. وتتألف هذه القيادة من مجلس عسكري مكون من كبار قادة الفدائيين، ورئاسة أركان عامة يعينها المجلس. والوحدات المشتركة ستكون رسمية في القطاعات الجغرافية، على أن تتولى الأركان العامة اختيار قادة القطاع. وهي توصيات لم تخرج عن الاقتراحات التي قدمتها حركة «فتح» إلى المجلس اللهم باستثناء تلك الرغبة التي أبدتها «فتح» بأن توكل قيادة القطاع إلى المنظمة الفدائية التي تتمتع بأكبر قوة في القطاع، وهو ما يعني في حال تنفيذه تولي حركة «فتح» القيادة في القطاعات كافة، لأنها كانت هي الأكبر. كما سوف تصدر الأركان العامة مذكرات.

ورغم أن عرفات جرت تسميته ليترأس كلاً من اللجنة المركزية والقيادة العسكرية العليا، فإن إقامة هذه التنظيمات الجديدة أضعفت هيمنة «فتح» على جهاز العمل الفدائي وسلبتها الكثير من عوامل القوة، ويكمن السبب ببساطة في أن العضوية في الهيئتين كانت أوسع بكثير من العضوية في اللجنة التنفيذية، لذا كان هذا الاتجاه لا ينسجم ورغبات «فتح» وتطلعاتها المباشرة، وأوردت التقارير أن عرفات وقيادة «فتح» وافقا على هذه الخطوة على مضض تحت وطأة الضغوط الهائلة التي مارستها الدول العربية: الجمهورية العربية المتحدة وليبيا والجزائر والعراق والسودان والأردن وسوريا، التي كانت جميعاً تريد أن تمنح منظمة التحرير الفلسطينية، بهيئاتها الرسمية الحرية في إدارة شؤون الفلسطينيين المدنية والعسكرية، وفي الوقت نفسه يريدون الحفاظ على عرفات بصفته قائداً، وذكرت التقارير أن السوفيات

أيضاً كانوا يدعمون هذه الأهداف. وقد هددت ليبيا بقطع الدعم المالي عن «فتح» إن لم تكن هناك خطوة رسمية لتوحيد حركة المقاومة، وحتى بعد أن اتخذ هذا القرار، بيّن الليبيون بوضوح أنهم لن يستأنفوا مدّ يد العون للفدائيين، ما لم يتم اتخاذ المزيد من الخطوات باتجاه توحيد حركة المقاومة.

إلا أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تغتبط كثيراً بهذه التطورات، ولم تسر بهذا الوضع، وحاول الممثل «الرمزي» للجبهة الشعبية أحمد اليماني، الذي انتدب لحضور جلسات المجلس الوطني الفلسطيني الاحتفاظ بحق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالقيام بعمليات مستقلة، إلا أن هذا جوبه بمعارضة من قبل الأغلبية. وفي أعقاب الاجتماعات قال ناطق باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير إن القيادة العسكرية الجديدة سوف تخول سلطة فرض انضباط الأعضاء الذين يقومون بأعمال غير مرخص بها، وتعتبر ضارة بالقضية، وعلى النقيض من ذلك، عرَّف أحمد اليماني، في مؤتمر صحافي، المهمة التي تضطلع بها القيادة العسكرية بأنها ذات طبيعة «تقنية» مقللاً بذلك من أهميتها إلى حد كبير، وهكذا تمخض الأمر عن أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كانت على حق؛ فالجبهة التي جمدت عضويتها في اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ لأنها تجاهلت أمراً أصدرته اللجنة بالامتناع عن تدمير الطائرات التي اختطفتها، وأعيد النظر بشأنها وألغي قرار التجميد بعد عدة أيام.

حملة التصفية الخامسة-الانتصار الخادع

لم تكن حملة ١٠ شباط/ فبراير سوى مناورة اختبارية بالنسبة إلى السلطة الأردنية، وما يؤكد ذلك هو مرونة الملك حسين في المفاوضات التي جرت بينه وبين عرفات ووفد القيادة الموحدة لحركة المقاومة إذ لم يحتج الأمر لغير جلسات محدودة وافق فيها الملك على التراجع عن مطالبه كلها، كما أن خطة «الشعبة الخاصة» كشفت عن «استعداد للانقضاض الكامل خلال ثلاثة أشهر بعد مناورة شباط» إذ بعد أربعة أشهر شن النظام الأردني حملته الخامسة لتصفية المقاومة في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ باندلاع الاشتباكات المسلحة في

مدينة الزرقاء وامتدت إلى عمان لتتسع الاشتباكات بين الفدائيين والجيش الأردني يومي ٩ و١٠حزيران/ يونيو، حيث تعرض مخيما الوحدات والحسين لقصف من الجيش الأردني، فيما جرى إطلاق النار على المقر الرئيسي للمخابرات الأردنية. وقد اعتبرت تلك المواجهات المسلحة حملة التصفية الخامسة، التي كان الملك حسين مهد لها بتعيين خاله ناصر بن جميل قائداً عاماً للجيش الأردني ودعا في بيان التكليف إلى أن تكون المقاومة في داخل الأراضي المحتلة وليس على الأراضي الأردنية.

وقد أبلغ زيد الرفاعي رئيس الديوان الملكي، السفارة الأميركية في عمان بأن الملك حسين نجا من محاولة اغتيال تعرض لها موكبه قرب منطقة صويلح، وأن الوضع بات خطيراً للغاية وأن الملك حسين قد يضطر لسحب بعض قواته من الحدود، وطلب الملك حسين من الأميركيين إبلاغ «إسرائيل» بذلك وحثها على التحلي بأكبر قدر من ضبط النفس في حال وقوع هجمات عبر الحدود[1].

بعد ثلاثة ايام من الاشتباكات توصل الملك حسين وعرفات إلى اتفاق بوقف إطلاق النار، وقد أسفرت المواجهات عن سقوط نحو ٣٠٠ قتيل وجرح نحو ٧٠٠ بعضهم من المدنيين. وقد ساهم التدخل الرسمي العربي بدور مهم في وقفها بإيفاد اللجنة الرباعية التي تشكلت خلال وجود بعض الزعماء العرب في ليبيا لحضور احتفالات عيد الجلاء من الجزائر والسودان ومصر وليبيا بناءً على دعوة من الملك حسين للتباحث واستطلاع الوضع في الأردن. وبناءً على ذلك تم توقيع الاتفاقية في ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ ووقع الاتفاق نيابة عن الحكومة الأردنية زيد الرفاعي وعن المقاومة ياسر عرفات إضافة إلى توقيع الأطراف العربية الخمسة، وشكلت هذه الاتفاقية اعترافاً أردنياً رسمياً بالمقاومة الفلسطينية وشرعنة تواجد الفدائيين في الأردن[2].

كانت الشعرة التي قصمت ظهر البعير قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بمحاصرة

(1) Ibid., p 320.

(2) Ibid., p 321.

أهم فندقين في العاصمة واحتجزت ثمانية وخمسين من الأجانب كرهائن لديها وأعلنت أنها ستقتلهم وتدمر الفندقين إذا لم يفك الحصار عنهم ويوقف إطلاق النار الذي تم بالفعل يوم ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ ولكن لفترة قصيرة.

في اليوم التالي طالبت منظمات المقاومة الملك حسين بإقالة أربعة من أقرب مستشاريه من بينهم خاله ناصر بن جميل القائد العام للقوات الأردنية المسلحة، وابن عمه، زيد بن شاكر قائد اللواء المدرع الملكي، وهو ما قام بتنفيذه. وجرى تعيين اللواء مشهور حديثة رئيساً لهيئة أركان الجيش الأردني خلفاً لناصر بن جميل. كما جرت إقالة بهجت التلهوني كرئيس للحكومة وتعيين عبد المنعم الرفاعي خلفاً له[١].

وبموجب الاتفاقية التي تضمنت ١٦ نقطة، اعترف الأردن بوجود لجنة مركزية للمقاومة على الأراضي الأردنية لها حرية المناورة والتنقل والتأكيد على أن المقاومة الفلسطينية هي قوة نضالية وطنية وضرورة دعم العمل الفدائي وحمايته، مقابل أن تتخلى المنظمات الفدائية عن قواعدها ومستودعات ذخائرها الموجودة بين التجمعات السكانية (في المدن والبلدات الكبرى) وإلزام منظمة التحرير المسؤولية عن جميع أعمال المنظمات الفدائية، وأن يكفوا عن حمل السلاح في المدن وهذا ما كان يخطط إليه من قبل قادة الجيش الأردني للانفراد بأفراد المقاومة الفلسطينية، ولم يدم هذا الاتفاق أكثر من شهر بعدها كان الانفجار نتيجة إحساس المقاومة الفلسطينية بأن قضيتهم قد أغلقت[٢].

وأسفرت مواجهة حزيران/ يونيو ١٩٧٠عن انتشار إحساس في أوساط حركة «فتح» والمنظمات الأخرى بأنها خرجت منتصرة، وعقد إقليم الأردن في حركة «فتح» مؤتمراً عاماً للتنظيم في أواخر شهر آب/ أغسطس ١٩٧٠ دعا إلى حسم ازدواجية السلطة في الأردن بإطاحة النظام، لكن عرفات رفض هذا الطرح وقال للمؤتمرين إنه لا يقبل أن يكون مسؤولاً عن توزيع اللحم والرز. كما سبق لعرفات اللقاء مع عدد واسع من كوادر «فتح» في أواخر

---

(1) Ibid., p 321.

(٢) محسن الخزندار، حركة فتح، دنيا الوطن، ١٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩.

شهر حزيران/ يونيو ١٩٧٠ في مكتب الإعلام المركزي في جبل الحسين في عمان بحضور عدد من قادة الحركة من بينهم أبو صالح وأبو إياد وأبو داود وقال إن فتح خرجت منتصرة من المواجهة التي دامت يومين وأن لديها القدرة على إطاحة النظام لكن هذا سيبعدها عن هدف التحرير ويدخلها في صراعات محلية في الأردن بين شمال وجنوب وبدو وحضر ومسؤوليات أمنية واجتماعية وأن المصلحة تقضي بالإبقاء على الوضع كما هو: شل النظام حتى لا يكون قادراً على ضرب المقاومة وتصفيتها[١]. وأورد أبو إياد في ذلك الاجتماع ما وصفه بأنه دليل على قوة وضع «فتح» والمقاومة في الأردن بأن «الملك حسين عندما يستقبل الأخ أبو عمار في قصر الحمر يقوم ويجلسه في مكانه على كرسي العرش»!!!

كان الأردن أول ساحة واجه فيها عرفات مشكلة اتخاذ قرار في شأن مسار ومصير الثورة الفلسطينية وعلاقاتها العربية في ضوء المبادئ التي أرستها «فتح» لدى تشكيلها. ففي عام ١٩٧٠، كان عرفات يقول بأنه ضد حدوث أية مواجهة مع النظام الأردني، وضد العمل على إسقاط النظام على النحو الذي كانت تنادي به بعض المنظمات الفلسطينية. وكان يقول بأن إطاحة النظام سوف تؤدي إلى تحول الأردن إلى دولة فلسطينية وهو «ما يسقط حقنا في فلسطين»[٢].

وذكر القاضي الأردني عبد الرزاق أبو العثم (كان من الإخوان المسلمين) أنه كان متعاطفاً مع حركة «فتح» لكن موقفه تغير عندما بدأت الخلافات تظهر بين المنظمات الفدائية والسلطات الأردنية، وأنه «في أحد اللقاءات التي جرت في منزل حسن خريس (رئيس بلدية إربد) وبحضور ياسر عرفات انتقد بشدة ممارسات المنظمات الفدائية تجاه المواطنين والجنود الأردنيين. وذكرت أمثلة من هذه التجاوزات كالاعتداء على الجنود والضباط واعتقال مواطنين وحبسهم في قواعد الفدائيين. (دون التطرق إلى دور أجهزة السلطة المشتبه فيها في حملة تشويه صورة العمل الفدائي في الأردن) ورد أبو عمار بغضب

---

(١) المؤلف.

(2) Wallach, John & Janet, *Arafat in the Eyes of the Beholder*, Heinemann, London, 1991, P 312.

أن هناك تجاوزات كثيرة تقوم بها الحكومة (الأردنية). وقال إنه قادر على إسقاط نظام الحكم في ٢٤ ساعة»[1].

كان الملك حسين غير قادر باستخدام القوة وحدها على قمع المقاومة التي كانت تحظى بتأييد كبير داخل الأردن وأيضاً تأييد شعبي عربي وحتى رسمي، فبدأ العمل على كسب تأييد الشعب الأردني والدول العربية وتهيئة الرأي العام العربي والعالمي وتعبئة صفوف الجيش الأردني وإثارة النعرة البدوية الأردنية بينهم. فإلى جانب تنظيم الشعبة الخاصة عمل النظام الأردني على تنظيم مؤتمرات العشائر الأردنية للتحريض ضد العمل الفدائي ونشر الشائعات حول هتك الأعراض وهدر الكرامات والاعتداء على أفراد الجيش الأردني، وقام بتسليح المؤيدين، حيث بدأ مسؤولو النظام الأردني في منتصف عام ١٩٧٠ يجولون المدن والأرياف الأردنية يوزعون السلاح قائلين: دافعوا عن أحسابكم وأنسابكم... فالفلسطينيون يريدون الاستيلاء على أرضكم. وترافق مع ذلك تنظيم التحركات العسكرية للتمركز في المناطق الحساسة التي تمكن من محاصرة الفدائيين وقطع طرق إمدادهم وأبرز التحركات العسكرية تمت في شهر آب/ أغسطس ١٩٧٠ [2].

وكان هنري كيسنجر، مستشار الأمن القومي للرئيس الأميركي آنذاك ريتشارد نيكسون قد شجع الملك حسين على شن حملة مشددة ضد الفدائيين. وحول هذا السياق، كتب كيسنجر في مذكراته: «بنهاية صيف عام ١٩٧٠ كان الملك الشاب والمقتدر والشجاع في ورطة بالغة. فمنظمات حرب العصابات، التي كانت تشعر بالاستياء إزاء مساعيه للتوصل إلى تسوية سياسية مع إسرائيل، شكلت تحدياً لجيشه». وأطرى كيسنجر في مذكراته بالملك حسين، إذ كتب «ظل الملك حسين مؤيداً باستمرار لنهج الاعتدال وقاوم المد المتطرف وتجنب الشعارات الرائجة المناوئة للغرب. الصعوبات التي واجهت الملك حسين كانت نابعة من إحجامه عن إطلاق يد مجموعات حرب العصابات. سقوطه سيؤدي إلى انتشار التطرف في منطقة الشرق الأوسط بكاملها. إسرائيل لن تذعن لتأسيس قواعد لمجموعات

(١) غسان محمد دوعر، قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني ١٩٦٨-١٩٧٠، ص ١٢٦، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان.

(٢) بلال الحسن، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني... م.س.، ص ٥١-٥٣.

حرب العصابات على طول حدودها مع الأردن، واندلاع حرب أخرى في منطقة الشرق الأوسط أمر وارد الحدوث. لذا، فإن الأردن من وجهة نظري يمثل اختباراً لقدرتها على السيطرة على الأحداث في المنطقة، والرئيس نيكسون يتفق وهذا الرأي»[1].

وقد واجهت اللجنة المركزية الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية أزمتها التالية في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٧٠ عندما وافقت الجمهورية العربية المتحدة رسمياً على مبادرة وزير الخارجية الأميركي ويليام روجرز لوقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني. وهو ما أشاع جواً من البلبلة وحالة ارتباك وحيرة في أوساط منظمات المقاومة الفلسطينية التي باغتتها موافقة عبد الناصر على مبادرة روجرز، فلم تعرف قياداتها كيف تتصرف حيالها وما السياسة التي ينبغي عليهم انتهاجها في هذا الوضع المربك لأن الانقسامات والانشقاقات في صفوف الحركة من جهة والخشية من المواجهة الضارية مع القوى الموالية للرئيس عبدالناصر من جهة أخرى جعلت الوضع ملتبساً بعد أن تلبدت آفاق المشهد بسحب كثيفة.

كان موقف عرفات في البداية يختلف عن موقف العديد من زملائه في قيادة فتح وبقية فصائل المقاومة الفلسطينية، إذ فضل ياسر عرفات في أواخر عام ١٩٦٩، التعامل مع مبادرة وزير خارجية الولايات المتحدة ويليام روجرز الذي كان تقدم بها لأول مرة في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٩ وقبلها جمال عبد الناصر فيما بعد، وكان في مقدمة الأسباب وراء قبول عرفات مشروع روجرز خوفه من تمكن الملك حسين من استرداد الضفة وبقائها جزءًا من الأردن، ثم حصوله على تعهد من جمال عبد الناصر، بعد تعديل مشروع روجرز في أوائل عام ١٩٧٠، بأنه سيعمل من أجل موافقة الملك حسين على تسليم الضفة الغربية للمنظمة بشرط التعهد بالنضال سياسياً فقط، غير أن الفصائل الفلسطينية اليسارية ويسار «فتح» وبعض قياداتها رفضوا المشروع، واضطر عرفات إلى الإعلان بنفسه عن رفض المنظمة للمشروع، وبأن المنظمة ستواصل الكفاح المسلح. وعلى الرغم من رجاء جمال عبد الناصر الوحيد له

(1) Avi Shlaim, Lion of Jordan: *The Life of King Hussein in War and Peace*, op.cit. P 322.

بأن لا تتم مهاجمته في حالة رفض المشروع، لم يتمكن عرفات من منع التظاهرة الحاشدة التي قامت بها القوى اليسارية ضد جمال عبد الناصر, والتي وصفته فيها بالخائن[1].

وقبل أيام من انعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني في مخيم الوحدات في عمان يوم ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠، قام عرفات مع وفد فلسطيني من «فتح» والصاعقة بزيارة خاطفة إلى القاهرة في محاولة لرأب الصدع مع مصر وأجرى الوفد محادثات مع عبدالناصر الذي أكد لهم أن «قبول مصر مبادرة روجرز لن يؤثر على نهجها الرئيسي في مجابهة الكيان الصهيوني ودعم المطالب الوطنية الفلسطينية»، وهو ما ساعد عرفات في توجيه قرارات الدورة الاستثنائية للمجلس ضد سياسة الولايات المتحدة وضد بنود مبادرة روجرز من غير أن تتضمن شيئاً ضد عبد الناصر أو ضد مصر. وبذلك أصدر المجلس لدى اختتام دورته في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٧٠ قراراً بشجب مبادرة روجرز وأكد أن حركة المقاومة الفلسطينية، ممثلة في المجلس الوطني الفلسطيني واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد لشعب فلسطين استناداً إلى حقها الطبيعي في كونها الثورة المعبرة عن أماني شعبنا وتطلعاته الأصيلة في تحرير كامل تراب الوطن. وأن أي شخص أو طرف يحاول التحدث باسم الفلسطينيين خارج هذا الإطار سوف يعتبر خائناً. وشجب القرار الدعوات الزائفة التي انطلقت مؤخراً والمنادية بالحكم الذاتي، ورفض الخطط الرامية إلى بث الفرقة وشق الصفوف وتقويض وحدة الشعب الفلسطيني وتجزئة البلاد إلى دويلات فلسطينية وأردنية ضئيلة مهينة. وقرر المجلس الوطني الفلسطيني كذلك أنه يجب تدعيم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية وتقويتها، وأنه ينبغي أن تتخذ هذه اللجنة كل الإجراءات الضرورية للحيلولة دون استمرار المفاوضات الجارية حالياً. وناشد القرار أيضاً اللجنة المركزية بأن تتبنى كل خطوة في الأردن تهدف إلى «ضمان حماية المقاومة ضد العدوان الإسرائيلي وضد الخطط التي تحاك حالياً، والتي ترمي إلى تصفية المقاومة». ودعا المجلس في قرار عام إلى تحويل الأردن إلى «معقل للثورة»، وطلب

(١) مدونة سلافة حجاوي، عرفات والحسيني، ٢٠١٠.

المجلس الوطني الفلسطيني إلى الدول العربية والتمس من حكوماتها أن تحرّر جيش التحرير الفلسطيني وأن تضعه تحت تصرف منظمة التحرير الفلسطينية[1].

حملة التصفية السادسة–خسارة القاعدة الآمنة

وبدا أن النظام الأردني قد حسم أمره مع قبول الرئيس جمال عبد الناصر لمشروع روجرز في تموز/ يوليو ١٩٧٠، إذ أدت موافقة مصر على وقف إطلاق النار (حرب الاستنزاف) إلى صراعات حادة داخل الجبهة العربية كان من نتائجها اتجاه النظام في الأردن إلى سحق المقاومة الفلسطينية. وإذا كان النظام الأردني قد وجد في قبول عبد الناصر لمشروع روجرز وما أعقبه من حالة التعارض والانقسام في الساحة الوطنية الفرصة الذهبية لكي يستثمرها لتحجيم المقاومة في الأردن بما يضعفها، إلا أنه في الوقت نفسه استجاب للضغط الإسرائيلي المتمثل بتهديد تل أبيب باحتلال الأردن[2].

وقال عرفات في ١٥ آب/ أغسطس «قررنا أن نجعل من الأردن مقبرة لكل المتآمرين، وستكون عمان هانوي الثورة». غير أن عرفات في حقيقة الأمر كان يسعى ليس إلى تجنب الدخول في معركة شرسة مع النظام الأردني فقط، بل أيضاً إلى تثبيت اسس للتعايش مع النظام إذ منحت اتفاقية ١٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٠ لوقف إطلاق النار التي وقعها عرفات والملك حسين اعتراف الأردن باللجنة المركزية لمنظمة التحرير وأضفى شرعية على الوجود الفدائي في الأردن وإلغاء الإجراءات التي كانت تسعى لفرضها بغية التضييق على حركة المنظمات الفدائية فيما تلتزم المنظمات الفدائية بالسيطرة وضبط أعضائها[3].

في ٣١ آب/أغسطس من العام نفسه منحت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عرفات صلاحية كاملة وسلطات واسعة النطاق للإشراف على جميع عناصر

---

(١) موقع صحفي إلكتروني، من وثائق أل سي أي إيه المخابرات الأميركية، الجزء الثالث المنظمة العاملة لتحرير فلسطين ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.

(٢) يزيد يوسف صايغ، الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للنشر، لندن ١٩٨٧، ص ٥٨.

(3) Avi Shlaim, Ibid., P 325.

المنظمات الفدائية وإدارة دفة المقاومة واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية العمل الفدائي في الأردن.

عمد النظام إلى ترتيب أوضاع البلد أمنياً حيث جرى تقسيم الأردن إلى ثلاث مناطق: مناطق يحظى فيها النظام بنفوذ ساحق في جنوب الأردن. ومناطق يتساوى فيها النفوذ بين سلطة النظام وسلطة المقاومة مثل مدينتي عمان والزرقاء. ومناطق تميل فيها كفة النفوذ لمصلحة المقاومة في شمال الأردن مثل إربد وجرش وعجلون. وبادرت السلطة الأردنية للقيام بسلسلة من العمليات العسكرية التمهيدية تتناسب مع توازن القوى القائم فيها. ففي جنوب الأردن: الشوبك والكرك ومعان والطفيلة، هاجم عملاء السلطة مكاتب المنظمات الفدائية وعياداتها الطبية الشعبية ومنازل ومحلات أردنيين من أصل فلسطيني من بينهم مدرسون وقتل وجرح العديد منهم. وقد ساد جو من الإرهاب في تلك المناطق. وقد أدى ذلك إلى مغادرة الفدائيين بمن فيهم قوات جيش التحرير الفلسطيني في الطفيلة والكرك، جنوب الأردن إلى عمان مع حلول يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر. أما في عمان والزرقاء فقد لجأ النظام إلى أسلوب العمليات العسكرية الصغيرة واليومية بغرض إنهاك المنظمات الفدائية عسكرياً ونفسياً ودفع المواطنين نحو حالة تجعلهم يطالبون فيها بتوفير الاستقرار حتى يتمكنوا من مباشرة أعمالهم وكسب رزقهم. وفي شمال الأردن شن اللواء الأربعون المدرع في الجيش الأردني يوم ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ هجوماً على قواعد الفدائيين في المناطق المحيطة بمدينة إربد وإغلاق الطرق المؤدية إليها ومناطق الأغوار وقصفت قواعد الفدائيين المتقدمة في تلك المنطقة. وقد سقط عشرات الشهداء والجرحى[1].

لقد سبق بدء تنفيذ حملة التصفية قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ باختطاف مجموعة من الطائرات المدنية حيث سيطر مقاتلوها في الأجواء الأوروبية على طائرة من طراز «بوينغ ٧٠٧»، تابعة لشركة تي دبليو أي وعلى أخرى بوينغ جامبو ٧٤٧ تابعة لشركة بان أميركان وثالثة من طراز دي سي ٨ تابعة للخطوط السويسرية وأجبروا طائرة بان أميركان على التوجه إلى القاهرة بعد هبوطها في مطار بيروت، وتم في القاهرة الإفراج عن الركاب ونسف الطائرة، في حين أجبروا طائرتي سويس اير وتي دبليو

(١) بلال الحسن، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني، م.س.، ص ٣٩.

أي على الهبوط الاضطراري في مطار داوسن خلف معسكر شويعر الأردني في منطقة الأزرق شمال شرق مدينة الزرقاء الذي أطلق عليه «مطار الثورة». وبينما كان العالم مشغولاً بحوادث خطف تلك الطائرات تعرضت طائرة رابعة تابعة لشركة طيران «العال» الإسرائيلية لمحاولة خطف فوق الأجواء البريطانية، لكن حراس الطائرة قتلوا أحد الخاطفين وسيطروا على زميلته ليلى خالد وهبطت الطائرة في مطار هيثرو بلندن، حيث تم تسليم ليلى خالد إلى الشرطة البريطانية، وبهدف الإفراج عن ليلى خالد وجثة الخاطف سيطرت مجموعة أخرى تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يوم التاسع من الشهر ذاته على طائرة من طراز (بي. أو. إيه. سي) وقادتها هي وركابها البريطانيين إلى مطار الثورة.

وكان مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ أضاف إلى عضوية اللجنة الرباعية عضواً خامساً هو ممثل عن جامعة الدول العربية، لتصبح لجنة خماسية، ووصلت اللجنة إلى عمان برئاسة أمين طاهر شبلي ممثل السودان وأبرمت اتفاقاً جديداً لوقف إطلاق النار في ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وطالبت الجبهة الشعبية بإطلاق سراح سبعة من الفلسطينيين المعتقلين في سجون أوروبية (سويسرية وألمانية وبريطانية) وعدد آخر من الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية.

ودعت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الإفراج عن ركاب الطائرات المحتجزة ما عدا الإسرائيليين منهم لدى صدور تصريح رسمي من الدول المعنية بالتعهد بإطلاق سراح الفدائيين الفلسطينيين المسجونين والموقوفين في ألمانيا الغربية وسويسرا وبريطانيا، وليصار إلى الإفراج عن الطائرات فور وصول الفدائيين المذكورين إلى الأردن أو أي قطر عربي. وأيضاً الإفراج عن الفدائيين المعتقلين لدى الكيان الصهيوني. غير أن الولايات المتحدة سدت الطرق أمام تنفيذ مطالب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ردت بتفجير الطائرات.

مع كل بوادر أزمة تلوح في الأفق بين المقاومة والنظام الأردني كان عرفات في مسعى لتجنب مواجهة مسلحة مع النظام الأردني، يلجأ إلى الملك حسين لعقد اتفاق تهدئة. غير أن الأمر بدا مختلفاً مع تصاعد حدة الأزمة بعد تأييد الملك حسين لمصر في قبول مبادرة روجرز، لذلك لم يعمد عرفات إلى ضبط المنظمات الفلسطينية الراغبة على غرار فتح في

تحويل الأردن إلى قاعدة آمنة للثورة ولكن خلافاً لما تؤمن به «فتح»، إذ إن منظمات اليسار الفلسطيني كانت تدعو إلى إسقاط النظام في عمان. وقد رفض عرفات -رغم قرار اللجنة المركزية للمنظمة بتجميد عضوية الجبهة الشعبية بسبب تفجيرها للطائرات- عزل الجبهة الشعبية أو اتخاذ أية إجراءات ضدها، بعد قيامها بخطف وتفجير الطائرات في «مطار الثورة» في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وكان يقول بأنه لن يسمح بحرب بين الفلسطينيين على غرار ما حدث في فلسطين خلال ثورة ١٩٣٦-١٩٣٩. وحين تأزم الوضع باجتياح الجيش الأردني عمان في ١٧ من الشهر نفسه وأصبحت المواجهة حتمية، تخلى عرفات عن محاولات التهدئة وشارك شخصياً في قيادة معركة الدفاع عن وجود المقاومة في مواجهة النظام الأردني[1].

«ولكن هذا لم يعنِ قطّ أن قيادة «فتح» كانت تستهدف إطاحة النظام الأردني حيث أكد فاروق القدومي (أبو اللطف) بحضور عرفات وأبو إياد في لقاء مع قيادة منظمة الصاعقة قبيل انفجار حملة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، بأنه ليس في استراتيجية فتح تغيير النظام في الأردن»[2].

تعقيدات الوضع الأردني وتركيبة جيشه من فلسطينيين وأردنيين بما فيه من تداخل قبلي واجتماعي والدعم العربي للعمل الفدائي وخصوصاً من سوريا والعراق والجزائر وليبيا فيما مصر رغم الهجوم الذي تعرض له عبد الناصر بسبب مشروع روجرز، لن توافق على تصفية المقاومة، الأمر الذي وضع الكثير من الاحتمالات بأن المواجهة المسلحة مع منظمات المقاومة قد تكون لمصلحة النظام الأردني استناداً إلى امتلاكه قوة عسكرية تمكنه من سحق المقاومة، إلا أن مخاوف الملك حسين من تدخل عربي لمصلحة المقاومة دفعه إلى السعي للحصول على دعم أميركي-صهيوني.

---

(1) Hart, Alan, Arafat: *A political Biography, Sidgwick& Jackson limited,* London, 1994, p387.

(٢) ضافي الجمعاني: من الحزب إلى السجن: ١٩٤٨-١٩٩٤، مذكرات، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط١، شباط/ فبراير ٢٠٠٧، ص ٢٤٨.

وقد ظهر ذلك واضحاً مع بدء اشتباكات متفرقة في أيلول/ سبتمبر، إذ تعهدت الحكومة العراقية بالوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية في الأردن، وقد أرسلت الحكومة العراقية إشارة إلى الأردن أوضحت فيها أنه إذا لم يتوقف القصف الأردني فإنها «لن تتمكن من وقف أفراد القوات العراقية من التدخل لمصلحة الفدائيين». وكانت القوات العراقية المؤلفة من ١٧٠٠٠ جندي وضابط و٢٠٠ دبابة مرابطة في الأردن منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وإثر بدء الاشتباكات قامت القوات العراقية بتطويق قاعدة المفرق الجوية الأردنية، ومع دخول القوات السورية إلى شمال الأردن تعززت المخاوف لدى الملك حسين من أن العراقيين والسوريين قد انضموا معاً لمساعدة المقاومة لإطاحة نظامه، وفي وقت لاحق من اليوم نفسه، توجه زيد الرفاعي، إلى السفارة الأميركية في عمان، وأبلغ مسؤوليها بالتحذير العراقي وأعرب عن أمله في تلقي الأردن دعما أميركياً. طلب الرفاعي أيضاً معرفة ما إذا كان لدى السفارة الأميركية أي فكرة حول رد «إسرائيل» المحتمل في حال تحرك العراق. إلا أن الجانب الأميركي واجه صعوبة في الإجابة عن تساؤلات الرفاعي بسبب خلاف جدي في الرأي بين وزارة الخارجية الأميركية من جهة ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) والبيت الأبيض من جهة أخرى. فوجهة نظر وزارة الخارجية الأميركية كانت تتلخص في أن النظام الملكي الأردني لن يصمد وأن الفدائيين سيفرضون سيطرتهم، وبالتالي فإن أفضل سياسة هي عدم المراهنة عليه بصورة كاملة وأنه من الأفضل فتح خطوط اتصال بالمعارضة. كانت تلك في واقع الأمر وجهة نظر السفير الأميركي لدى الأردن، هاري سيمز، الذي قيل إنه كان متعاطفاً مع الفلسطينيين. وبتنصت أجهزة الأمن على هاتفه تبيّن انه كان على اتصال ببعض قادة الفدائيين، واعتبرته السلطات الأردنية شخصاً غير مرغوب فيه وجرى استدعاؤه إلى الولايات المتحدة. افترض كيسينجر أن الكيان الصهيوني لن يقف متفرجاً في حال تحرك القوات العراقية المرابطة في الأردن باتجاه الحدود الأردنية-مع فلسطين المحتلة في حال احتلال الفدائيين منطقة وادي الأردن، كما أنه أدرك أن انضمام قوات صهيونية إلى جانب الملك حسين في هذا الصراع ليس بالأمر العادي، وكتب في هذا السياق: «في إطار دفاعه عن استقلاله السياسي، ليس للملك حسين دافع في نسف موقفه

الأخلاقي في العالم العربي». كما جاء رد القائم بالأعمال الأميركي في سفارة الولايات المتحدة في عمان على استفسارات الاردن المتكررة حول النيات الصهيونية بأنه لا يستطيع أن يتخيل قبول الأردن مساعدة من عدوه، «إسرائيل»[1].

غير أن الحكومة العراقية التي كانت تخشى أن يكون سقوط النظام الأردني لمصلحة النظام السوري الذي تعتبره منافسها في النفوذ في المنطقة وخصوصاً على الأردن، وخشيتها من مؤامرة تستهدف جرها إلى مواجهة مع القوات الأميركية التي ستتدخل لحماية النظام الأردني، لم تلتزم بتعهداتها للدفاع عن المقاومة في الأردن حيث اتخذت موقفاً محايداً في الصراع إلى حد أنها سمحت للقوات الأردنية بالمرور من الطرق التي تسيطر عليها إلى مدينة الزرقاء التي سيطرت عليها مع حلول يوم ١٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وقد تم فيما بعد تحميل حردان التكريتي مسؤولية خذلان المقاومة وبعد عام جرى اغتياله في الكويت[2].

وفي هذا الشأن أشار المدير السابق لمحطة وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) في عمان، جاك أوكونيل في كتابه «مستشار الملك» إلى أن قصة التهديد الأميركي بالتدخل كانت خدعة فبركها الشريف زيد بن شاكر وكان يعمل مساعداً لرئيس سلاح الجو الأردني باستدعاء الملحق العسكري العراقي في عمان وقال له: لدينا معلومات بأنكم ستشاركون إلى جانب فدائيي منظمة التحرير الفلسطينية وإذا فعلتم ذلك «سنذبحكم» ودخل أحد الضباط بترتيب مسبق إلى مكتب بن شاكر قائلاً له لقد وصل الوفد، فرد عليه الشريف ليس الآن، وانطلت التمثيلية على الملحق العسكري العراقي، فأرسل تقريراً مفصلاً إلى بغداد عن الثقة الكبيرة لدى الأردنيين من وقوف الولايات المتحدة إلى جانبهم ونقل تهديد ابن شاكر له وتحدث أيضاً عن زيارة الوفد العسكري الأميركي المزعومة، وفي وجود الخطة المفبركة التي وصلتهم، أصبحوا متأكدين من صحة تهديد الأردن لهم وأن القوات الأميركية ستشارك إن هم شاركوا، فعادت القوات العسكرية العراقية إلى ثكناتها[3].

---

(1) Avi Shlaim, op.cit, P 336.

(2) Ibid, P 338.

(3) Jack O'Connell, King's Counsel: *A Memoir of War, Espionage, and Diplomacy in the Middle East.* 2011. by W. W. Norton Company page 106-107.

أبو إياد يؤكد أنه تلقى تحذيراً يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر من رئيس الحكومة الأردنية عبدالمنعم الرفاعي بضرورة توقيع اتفاق التسوية مع الملك حسين (مهما بلغت الكلفة) وإلا فإنه سيشن على المقاومة حرباً عامة «فذهبت إلى القصر ووقعت بروتوكول الاتفاق كما قدم لي ثم أبلغت الرفاعي بذلك في الحال فأذاع النص مباشرة من إذاعة عمان وحسبنا عند ذلك أننا تلافينا الأسوأ، لكننا كنا مخطئين»[1].

الموقف الأميركي بدا منقسماً إزاء من سيحسم الوضع في الأردن، وتضاربت تقارير مندوبي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) في المنطقة بهذا الشأن، إذ كانت تقارير محطتها في بيروت استناداً إلى ما كان يرسله روبرت إيمز تؤكد أن الأمر سيحسم لمصلحة المقاومة الفلسطينية فيما كانت تقارير مدير محطة عمان، جاك أوكونيل يؤكد أن الوضع سيكون لمصلحة النظام الأردني؛ فحسب اعتقاده فإن الفدائيين يسيطرون على مناطق في عمان والجيش قابع في معسكراته حولهم منتظراً فرصة للانقضاض عليهم، كما أن كيسنجر كان مع الرأي القائل أن الغلبة ستكون للجيش الأردني، فالملك يمتلك جيشاً قوامه ستين ألف جندي و١٥٠ دبابة وكثيراً من المدافع، وأنه رغم أن نصف الجيش هم من أصل فلسطيني فيمكن للملك الاعتماد على النصف الآخر. وكان أحد مصادر معلومات إيمز كما ذكر أوكونيل هو مسؤول الأمن في «فتح» علي حسن سلامة الذي كان مقيماً في بيروت، وطبقاً لما ذكره بيرد في كتابه، «الجاسوس النبيل» فإن موضوع وجود النظام الهاشمي كان مطروحاً للنقاش داخل المؤسستين العسكرية والسياسية في الكيان الصهيوني، حيث كانت الشخصيات السياسية العليا الإسرائيلية منقسمة فيما بينها إن كان من مصلحة الكيان الصهيوني بقاء الملك حسين على رأس الحكم أم لا. إذ اعتقد قادة مثل غولدا مائير وإيغال ألون وأبا إيبان وإسحق رابين أن الملك سيعقد يوماً ما صفقة سلام منفردة مع الكيان الصهيوني، أما المجموعة الأخرى التي لخص موقفها مردخاي غور القائد العسكري للجبهة السورية-اللبنانية على النحو التالي: إن الرأي المعارض يؤيد تغيير الوضع في الأردن ليصبح دولة فلسطينية. لقد اقترحوا السماح للفدائيين بأن يحققوا أهدافهم وأن

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية،م.س.، ص ١٢٧.

يسيطروا على كامل الأردن. لقد رأوا أن في ذلك حلاً نموذجياً للقضية الفلسطينية». وكانت هذه المجموعة تضم قادة مثل عزرا وايزمن وموشيه دايان وشمعون بيريز والجنرال إرييل شارون. ويشير بيرد إلى أن كيسنجر كان اطلع على مذكرة رسمية عن حديث لوزير خارجية الكيان الصهيوني في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ مع السفير الأميركي لدى الأمم المتحدة تشارلس يوست أن الكيان الصهيوني يرجح بقاء الملك حسين على عرشه «لكن العالم لن ينتهي لو غادر الملك المشهد السياسي... وأن الفلسطينيين سيكونون أكثر مسؤولية لو وضعت على كاهلهم إدارة شؤون الدولة اليومية. وعلى المدى البعيد هناك ميل للاعتراف بأن الفلسطينيين أصلاً يمثلون ٧٠ في المئة من سكان البلاد». وأضاف السفير يوست إن إيبان يرى «أنه يتوجب على إسرائيل عاجلاً أم آجلاً أن تجد ترتيباً لأوضاع الفلسطينيين، ولربما على المدى البعيد يكون من الأفضل أن يستولي الفلسطينيون على الدولة الأردنية»[١].

وحتى في أوساط المسؤولين الأردنيين كان هنالك تضارب أيضاً فيمن سينتصر، فيذكر أوكونيل أن مدير دائرة المخابرات العامة الأردنية آنذاك مضر بدران الذي حل محل محمد رسول الكيلاني، قام كإجراء احترازي بنقل ملفات دائرته إلى مكان آخر، حيث كان يعتقد بإمكانية فوز الفدائيين وحتى لا يبقى أي دليل على ارتباط دائرته بالـ سي أي إيه، فيما كان الشريف ناصر بن جميل متأكداً من حماسة جيشه وقدرته على طرد الفدائيين وقد ضمن أوكونيل تحليلات ناصر بن جميل في تقريره إلى رئاسة الـ سي أي إيه[٢].

في ١٤ أيلول/ سبتمبر عقدت مباحثات بين رئيس الوزراء الأردني عبد المنعم الرفاعي وياسر عرفات لإرساء قواعد تكفل حقوق الفدائيين، وإنشاء معسكرات خارج المدن الكبرى، حيث أعلن رئيس اللجنة الخماسية العربية طاهر شبلي يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر عن تفاصيل الاتفاق بين حكومة الرفاعي واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل، حياة روبرت إيمز وموته، ترجمة محمد جياد الأزرقي، الدار العربية للعلوم ناشرين، بيروت ط ١، ٢٠١٥، ص ١١-١٢.

(2) Jack O'Connell, King's Counsel: *A Memoir of War, Espionage, and Diplomacy in the Middle East.* 2011 by W. W. Norton Company page 99,101.

يقضي بإنهاء المظاهر المسلحة ورفع الحواجز في عمان وعدم تعرض الجيش والأمن للفدائيين. وعرض هذا الاتفاق على الملك حسين ورفضه.

وبدا أن الملك قد حسم قراره في ظل ما اعتبر تزايد نفوذ وضغط العناصر المتطرفة في النظام والجيش الأردني (المستندة إلى دعم الملك) والتي تدعو إلى الدخول في مواجهة مسلحة مع المنظمات الفدائية لإخراجها من المدن الأردنية الرئيسة، حيث عقد يوم ١٥ أيلول/ سبتمبر اجتماعاً طارئاً في قصر الحمر مع مستشاريه المقربين: وصفي التل وزيد الرفاعي وزيد بن شاكر وحابس المجالي واثنان من الضباط الكبار هم مازن العجلوني وقاسم المعايطة، تم خلاله الاتفاق على اتخاذ إجراءات حازمة ضد الفدائيين.. وفي وقت متأخر من اليوم نفسه أقال الملك حسين حكومة عبد المنعم الرفاعي. وقد سبقه في ذلك مشهور حديثة الجازي الذي قام يوم ٩ أيلول/ سبتمبر بتقديم استقالته من منصب رئيس أركان الجيش وعين الملك بدلاً منه المشير حابس المجالي الذي عين أيضاً حاكماً عسكرياً عاماً، وتعيين زيد بن شاكر نائباً له. كما أصدر مرسوماً بشكيل حكومة عسكرية برئاسة الزعيم (العميد) محمد داود، تدار من قصر الحمر. (وقد تعمد الملك أن يكون رئيس الحكومة العسكرية من أصل فلسطيني رغم أن لا دور له)[1]. لكنه نقل إلى عرفات في مكالمة هاتفية بينهما يوم ١٦ من الشهر ذاته مطلباً ملكياً بصيغة إنذار وهو خروج المقاومة الفلسطينية من عمان قبل أي مفاوضات بين الجانبين وهو ما دفع عرفات إلى إنهاء المكالمة[2].

وكان الملك حسين قد عين قبل ذلك بشهر واحد نذير رشيد مديراً للمخابرات العامة. ويُعرف عن عبد المنعم الرفاعي ومشهور حديثة تعاطفهما مع المقاومة ورفض الصدام معها. وفي إربد شمال الأردن أعلنت المنظمات الفدائية أن المدينة منطقة محررة تحت إدارة شعبية.

وقد أبلغ هنري كيسنجر، مستشار الرئيس الأميركي لشؤون الأمن القومي آنذاك، الرئيس نيكسون في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ أن الملك حسين أبلغ السفارة الأميركية في

---

(1) Avi Shlaim, op.cit., P 328, 339.

(٢) محمود الناطور، أبو الطيب، حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات، الدار الأهلية، عمان، ص ٢١٣.

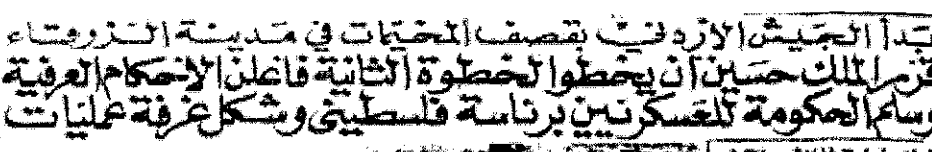
عمان بقراره الدخول في «مواجهة حاسمة مع الفدائيين لإرساء القانون والنظام وبأن الجيش سيستولي على الاتصالات، ويعلن حظر تجوال إن كان هناك ضرورة»[1].

يوم ١٦ أيلول/ سبتمبر ناشدت صحيفة «فتح» التي كانت تصدرها حركة فتح بالدخول في إضراب عام في الأردن وإقامة سلطة وطنية في البلاد تعزل «العناصر الحاقدة والعملاء من الدولة والجيش وأجهزة الأمن»[2].

اعتبرت المنظمات الفدائية الفلسطينية ذلك بمثابة إعلان حرب ضدها. وعقد عرفات اجتماعاً للجنة المركزية لمنظمة التحرير واتخذت قرارات أهمها: رفض التفاوض مع الحكومة العسكرية الأردنية، توحيد منظمات حركة المقاومة جميعاً على الفور بجميع قواتها النظامية والفدائية والميليشيا تحت قيادة عرفات وإلغاء قرار تجميد عضوية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. دعوة الجماهير في الأردن للخروج بتظاهرات في ١٧ أيلول حتى إسقاط الحكومة العسكرية. تعيين العميد عبد الرزاق اليحيى قائد جيش التحرير الفلسطيني رئيساً لأركان المنظمات الفدائية، وتقسيم عمان إلى ثماني مناطق عسكرية. واعتبر عرفات تشكيل الحكومة العسكرية وتنصيب حكام عسكريين من ضباط الجيش لجميع مناطق الأردن بمثابة مخطط لإفشال الاتفاق الذي وقعته اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية مع حكومة عبد المنعم الرفاعي بإشراف اللجنة العربية الخماسية لإعادة الحياة الطبيعية إلى البلاد.

(1) Cable 246. Memorandum From «the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon1, Foreign Relations, 1969–1976, Volume XXIV, Page 683. USA Department of State.

(٢) صحيفة فتح، الناطقة بلسان اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، العدد ٨٥ ص ١، ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠.



بدأ الجيش الأردني بقصف المخيمات في مدينة الزرقاء
قرر الملك حسين أن يخطوا الخطوة الثانية فأعلن الأحكام العرفية
وسلم الحكومة للعسكريين برئاسة فلسطيني وشكل غرفة عمليات



وبدأ الجيش الأردني بشن هجماته على مواقع المقاومة في ساعة مبكرة من صباح اليوم التالي. تقدمت القوات الأردنية المؤلفة من ثلاثة أرتال من الجنوب باتجاه مخيم الوحدات ومن الغرب باتجاه جبل عمان ومن الشمال باتجاه جبل الحسين والشميساني واللوبيده، ولم يحقق الجيش تقدماً كبيراً في اليوم الأول، وفي اليوم التالي تقدم جنود المشاة أمام الدبابات باتجاه مدينة عمان والرد على مصدر النار وتطويق المدينة لمنع دخول أسلحة وفدائيين لتعزيز منظمة التحرير، وأصدر الملك حسين أوامره بسحب القطعات العسكرية من المدينة مما أتاح فرصة للفدائيين بتعقب القوات المسلحة الأردنية، وارتفاع معنوياتهم جرائها[1].

بعد يومين من بدء حملة التصفية للمقاومة الفلسطينية وإثر التدخل العسكري السوري في شمال الأردن تحت الراية الرسمية لجيش التحرير الفلسطيني إلى جانب المقاومة الفلسطينية عقد الملك حسين اجتماعاً لحكومته العسكرية في قصر الحمر يوم ١٩ أيلول/ سبتمبر، حيث يروي وزير الإعلام في تلك الحكومة عدنان أبو عودة في يومياته أن الملك حسين في ذلك الاجتماع طلب من وزرائه تفويضاً باستدعاء قوات أجنبية[2].

لم ينتظر الملك حسين الحصول على جواب قطعي من حلفائه الأميركيين والصهاينة في تل أبيب بتوفير الدعم وحمايته لكي يبدأ حملة عسكرية ضد المقاومة التي بدأها فعلياً على نطاق واسع يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ والتي كان أعد لها جيداً تحت

---

(1) Avi Shlaim, Lion of Jordan... op.cit.,, P 329.

(٢) عدنان أبو عودة، يوميات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ـ قطر ص ٣٥.

سمع وبصر قيادة عرفات حيث كانت الوحدات العسكرية الأردنية تنتشر بشكل ظاهر حول عمان والزرقاء.

سعى الملك حسين من خلال الاتصال بالسفارة البريطانية في عمان إلى الحصول على تدخل جوي من إسرائيل أو غيرها ضد القوات السورية وطلب من الحكومة البريطانية النظر في هذا الطلب وإيصاله إلى الكيان الصهيوني. قوبل الطلب بمعارضة بالإجماع من جانب بريطانيا، ذلك أن «خبراء الخارجية البريطانية كانوا يعتقدون أن الفلسطينيين سيكسبون الصراع في نهاية المطاف، وأن أي تدخل من جانب بريطانيا لإنقاذ عرش الملك حسين سيلحق ضرراً بمصالحها في العالم العربي، وسيقابل باستياء واسع من جانب الدول العربية، فضلاً عن وجهة نظر طرحت بصورة واضحة ومباشرة، تلخصت في أن الأردن دولة غير قابلة للبقاء والاستمرار». رفضت الحكومة البريطانية فكرة التدخل العسكري في الأردن واكتفت بإبلاغ الرسالة إلى الجانب الأميركي، وتركت أمر إبلاغ الرسالة إلى إسرائيل لتقدير الجانب الأميركي. عقب الاتصال بالسفير البريطاني أجرى الملك حسين مباشرة اتصالاً بالسفير الأميركي، دين براون، الذي كان قد وصل إلى الأردن إبان أزمة الرهائن ووصل إلى القصر الملكي على متن مركبة مصفحة لتقديم أوراق اعتماده. وتقدم الملك حسين من السفير الأميركي بطلب لتنفيذ ضربات جوية وغطاء جوي «من أي طرف»، لكنه لم يذكر اسم إسرائيل على وجه التحديد، غير أن مضمون طلبه أرسل إلى سفير الكيان الصهيوني في واشنطن[1].

صباح يوم الاثنين ٢١ سبتمبر ١٩٧٠ اجتمعت حكومة الكيان الصهيوني برئاسة القائم بأعمال رئيس الحكومة، إيغال ألون للنظر في طلب الملك حسين غير العادي. وانقسم الرأي فيها، حيث فضلت مجموعة من الوزراء الحفاظ على نظام الملك حسين وتقويته، باعتبار أن العائلة الهاشمية الحاكمة هي الوحيدة التي تحتفظ بأفضل العلاقات عربياً مع الكيان الصهيوني. وأشارت هذه المجموعة إلى أن مشاركة الأردن في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ كانت خطأً تكتيكياً من جانب الملك حسين ولا ينبغي أن تلحق الضرر بالعلاقة

(1) Avi Shlaim, Ibid., P 332-333.

الجيدة الأساسية بين الجانبين. وتعتقد تلك المجموعة أن الملك حسين سيكون عربياً هو المرشح للدخول في تسوية مع الكيان الصهيوني. أما المجموعة الثانية فكانت تفضل تحويل الأردن إلى دولة فلسطينية وأوصوا بالسماح لمنظمة التحرير الفلسطينية السيطرة على كامل الأردن لأن ذلك هو الحل لمشكلة الاستقلال الفلسطيني. وفيما كانت المجموعة الأولى تضم غولدا مئير وآلون وأبا إيبان وإسحق رابين فإن المجموعة الثانية تضم سياسيي الجناح اليميني والمتطرف مثل عزرا وايزمن رحبعام زئيفي والجنرال أرييل شارون فيما أعلن موشيه دايان وشمعون وبيريز، الوزيران في حكومة حزب العمل، أنهما لن يذرفا الدموع إذا ما حل الفلسطينيون بدلاً من الملك حسين.

يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر بعثت حكومة الكيان الصهيوني ردها إلى الأميركيين قائلة إن عمليات جوية لوحدها قد تكون غير كافية فيما يتعلق بالوضع في الأردن وأن هناك ضرورة لقوات أرضية، إذ إن القوات الجوية قد لا تزيل ٣٠٠ دبابة سورية من ميدان المعركة. ونظراً لخطر المشاركة في الحرب فإن حكومة الكيان الصهيوني سعت للحصول على ضمانات وقدمت قائمة بثمانية أسئلة حول السياسة الأميركية في حال تصاعد الوضع في الأردن مثل: هل يستطيع الملك حسين التوجه مباشرة إلى الكيان الصهيوني بطلب التدخل وعمل ترتيبات لتنسيق تحركاتهم.؟ ما هي الضمانات التي يمكن للولايات المتحدة أن تقدمها للكيان الصهيوني ضد تدخل عسكري سوفياتي؟[1]

أمضت وزارة الخارجية الأميركية معظم سحابة نهارها في إعداد رد مكتوب لحكومة الكيان الصهيوني على أسئلتها والضمانات التي استفسرت عنها، وقد أبلغ كيسنجر سفير الكيان الصهيوني في واشنطن، إسحق رابين بأن الرئيس نيكسون ووزير خارجيته يؤيدان شن الكيان الصهيوني غارات جوية مضيفاً نصيحته «لا تحاول استخراج الكثير من الشروط قبل التحرك. الشروط لا تعني بعد أكثر من ذلك. إذا ضربت السوريين فإن ذلك سيحسب». واستناداً إلى تلك النصيحة بدأ الصهاينة في الإعداد لهجوم جوي ووضع خطط لحركة تطويق ضد القوات السورية في الأردن من الشمال والشرق، وتعبئة كبيرة لقواتهم البرية على

(1) Ibid., p 336.

طول الحدود السورية والأردنية. وأعدت قيادة أركان القوات الصهيونية خطة متكاملة في حال لو جرى تفكيك الأردن والاستيلاء على أراض بانخراط الجوار السوري-العراقي-السعودي. واعتقدت القيادة العسكرية الصهيونية أنه بموافقة أميركية أو عدمها ينبغي على القوات الصهيونية التحرك لضمان أمن مرتفعات الجولان والكرك والعقبة[1].

وفي مساء اليوم ذاته تلقى الملك حسين رسالة من إيغال آلون، عبر السفير الأميركي في تل أبيب، تحمل عبارات التعاطف والصداقة، سعى من خلالها إلى طمأنة الملك حسين إلى أن الكيان الصهيوني لن يستغل الصعوبات التي يعانيها على الصعيد الداخلي، وأن الكيان الصهيوني على استعداد لمساعدته ضد أي واحد من أعدائه العرب. وبعد حوالى ساعة تقريباً رد الملك حسين على آلون شاكراً له اهتمامه كصديق قديم، ومؤكداً له أن الوضع لا يزال خطراً للغاية في الشمال وأنهم يحاولون إعادة تنظيم الوضع بما يمكن من احتواء التهديد، مؤكداً حدوث تطورات أمر وارد، كما أبلغه أيضاً أن ذلك سيتطلب إجراءً فورياً. أبلغ الملك حسين آلون في الرسالة نفسها أنه كان يود أن يكون اللقاء شخصياً إلا أن ذلك غير ممكن في تلك الظروف، لكنه أعرب عن أمله في ترتيب لقاء قريب. ودعاه إلى إبقاء الاتصال عبر القناة الأميركية[2].

كان نيكسون وكيسينجر ينظران إلى دخول القوات السورية الأردن كونه تحدياً سوفياتياً وأن السوفيات يدفعون السوريين، الذين بدورهم يدفعون الفلسطينيين. كان نيكسون يعتقد أيضاً أن الكرملين هو الذي دبر الأزمة الأردنية بغرض تشكيل تحد أمام مصداقية الولايات المتحدة في العالم الثالث. مضى نيكسون وكيسينجر قدماً في الاستجابة بقوة لطلب الملك حسين المساعدة، وصادق نيسكون على كل توصيات كيسينجر بشأن إعادة نشر قوات أميركية، وصدرت بالفعل التعليمات بوضع الفرقة ٨٢ الأميركية المحمولة جواً على أهبة الاستعداد، كما صدرت تعليمات أيضاً بتوجه الأسطول السادس باتجاه منطقة النزاع شرق

(1) Ibid., p 334, 336.

(2) Ibid., p 336.

البحر المتوسط. وكان كيسنجر يفضل تدخلاً عسكرياً صهيونياً ضد القوات السورية مع تأهب الولايات المتحدة لمنع أي تدخل سوفياتي ضد العمليات الصهيونية، إلا أن نيكسون لم يكن ميالاً إلى الاعتماد على القوات الصهيونية وكان يريد أن تستخدم القوات الأميركية فقط إذا باتت المواجهة خياراً لا بد منه. في مساء اليوم نفسه تلقى نيكسون رسالة عاجلة من الملك حسين عكست قلقاً بالغاً من جانب الملك حسين وحملت نيكسون على العدول عن رأيه فيما يتعلق بتدخل القوات الصهيونية. فقد أبلغ الملك حسين نيكسون في تلك الرسالة بأن القوات السورية احتلت مدينة إربد وأن قلقاً وانزعاجاً قد بدأ وسط القوات الأردنية في العاصمة عمان. جاء في الرسالة أيضاً أن توجيه ضربات جوية للقوات السورية بات أمراً لا بد منه بهدف إنقاذ البلاد وأنه ربما يطلب عاجلاً قوات أرضية أيضاً. كما طلب أيضاً من الأميركيين إبلاغ بريطانيا بمحنته. ويمكن القول إن رد الملك حسين إلى آلون عكس ارتياحه لعودة الاتصال المباشر بين الجانبين ورغبته في الإبقاء على كل الاحتمالات مفتوحة[1].

جزء من المشكلة كما يعتقد شلايم، كان يكمن في أن الملك حسين ظل يعدل عن رأيه باستمرار خلال ذلك اليوم بشأن المساعدة التي كان يحتاجها الجيش الأردني. ففي الصباح طلب تنفيذ ضربات جوية عاجلة لوقف تقدم المدرعات السورية، وفي رسالة ثانية بدا يائساً أكثر وأشار إلى أنه ربما يطلب مساعدة في شكل قوات أرضية أيضاً. بيد أنه في مساء اليوم ذاته فقد ضمن طلبه الموافقة على عمليات عسكرية صهيونية برية طالما أنها تجري داخل الأراضي السورية ولكن ليس عبر الأراضي الأردنية[2].

شهد يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر تحولاً كاملاً في الوضع. استناداً إلى الدعم الأميركي-الصهيوني، أصدر الملك حسين تعليمات لقواته الجوية بشن غارات على مواقع القوات السورية شمال الأردن التي كانت تفتقد لغطاء جوي حيث رفض وزير الدفاع آنذاك حافظ الأسد توفير ذلك الغطاء من القوات الجوية السورية في وقت كان الصراع على أشده داخل حزب البعث الحاكم بينه وبين الأمين العام المساعد للحزب، صلاح جديد الذي كان أمر

(1) Ibid., p 334.

(2) Ibid., p 334.

بتدخل القوات السورية لنصرة المقاومة في الأردن. وقد انسحبت القوات السورية في اليوم التالي بعد أن ساعدت منظمات المقاومة على السيطرة على شمال الأردن[1].

كان الكيان الصهيوني على استعداد لتنفيذ عمليات أرضية في الأردن واشترط دخول قواته إلى الأردن للقيام بعمليات عسكرية وهو ما رفضه الملك... وانتهى الأمر بالتخويف بطلعات الطيران الصهيوني على علو منخفض فوق الوحدات العسكرية السورية وفوق الجنوب السوري، دون قصفه، وهو ما ساعد على ردع القوات السورية والحيلولة دون تقدمها داخل الأراضي الأردنية[2].

في مساء يوم ٢٤ أيلول وصلت البعثة العربية برئاسة الرئيس السوداني جعفر النميري إلى عمان لوقف القتال وعقد اجتماعات مع الملك ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية كلاً على انفراد، وتم الاتفاق أخيراً على شروط وقف إطلاق النار في ٢٥ أيلول/ سبتمبر وتضمن الاتفاق ما يلي:

- تكون منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للمنظمات الفلسطينية.
- إخراج الفدائيين والجيش من المدن.
- حصر تواجد الفدائيين في المناطق المحاذية للكيان الصهيوني.
- تقيد المنظمات الفلسطينية بالقوانين الأردنية واحترامها.

غادر الرئيس النميري الأردن مصطحباً معه عرفات وتوجه إلى القاهرة واجتمع بالرئيس جمال عبد الناصر، واستمع إلى تفاصيل الأوضاع من عرفات، واتصل بالملك حسين وتحدث معه عن المجازر التي اقترفها الجيش الأردني ضد الفلسطينيين وأبلغه بتدخل الجيش المصري في حالة عدم توقفه عن استمرار المذابح في صفوف الفلسطينيين في الأردن[3].

قدم العميد محمد داود استقالته يوم ٢٦ أيلول/ سبتمبر وكلف الملك حسين أحمد

(1) Ibid., p 334.

(2) Ibid., p 338.

(٣) جيمس لنت، الحسين سيرة حياة، ترجمة سليمان موسى ويوسف أبو الليل، الدار العربية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٠، ص ٢٣٣.

طوقان بتشكيل حكومة جديدة برئاسته، وفي اليوم التالي وبناءً على دعوة من عبد الناصر، غادر الملك حسين إلى القاهرة للمشاركة في القمة العربية وسط استقبال عدائي من رؤساء وقادة الدول العربية ولقاء بارد مع عرفات، إلا أنهما وقّعا اتفاقاً في اليوم الثاني بحضور عبد الناصر الذي لعب دور الوسيط، ولكن من الناحية الأخرى، أثارت شجاعة وحسم الملك حسين في الدفاع عن حكمه في مواجهة التحدي الفلسطيني-السوري إعجاب القوى الغربية والكيان الصهيوني[1].

وقد انتهت اشتباكات المقاومة مع قوات الجيش والأمن الأردنية في عمان والزرقاء بوقف لإطلاق النار بعد تدخل جمال عبد الناصر بالتوقيع على اتفاقية القاهرة يوم ٢٧ أيلول/ سبتمبر بين الملك حسين وياسر عرفات الذي كان جرى تهريبه بعلم السلطات الأردنية إلى القاهرة. وكانت سلطات الجيش الأردني قد اعتقلت ستة من قادة المقاومة الفلسطينية في عمان هم صلاح خلف، فاروق قدومي، بهجت أبو غربية، إبراهيم بكر، عبد الرحمن العرموطي ومحمود المعايطة. وقد جرى نقل خلف والقدومي وأبو غربية وإبراهيم بكر إلى قصر الحمر حيث التقاهم الملك حسين ودعا خلف والقدومي عبر بيان من إذاعة عمان في صورة رسالة كانا وجهاها من مكان احتجازهما في قصر الحمر إلى الملك حسين، قوات الفدائيين والميليشيا بوقف القتال واقترحا: انسحاب الجيش الأردني إلى أماكن مناسبة حول العاصمة عمان، وانسحاب الفدائيين من المدينة وإلغاء جميع القواعد منها، وبعدها يمكن التوصل إلى صيغة تضمن التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة للشعب الفلسطيني وإنهاء التشرذم في العمل الفدائي وعدم تواجد الفدائيين في المدن الأردنية وإنما على الحدود وتقيدهم بالأنظمة والقوانين الأردنية. غير أن عرفات أعلن من إذاعة الثورة أن أبا إياد وأبا اللطف هما أسيران لا يملكان حرية القرار. ثم جرى نقلهما إلى القاهرة قبل وصول عرفات.

---

(1) Avi Shlaim, Lion of Jordan... op.cit., P339.



عبد الناصر يتوسط عرفات والملك حسين... التوقيع على اتفاق القاهرة لوقف إطلاق النار في عمان

ونص اتفاق القاهرة على وقف فوري لإطلاق النار في كل أنحاء الأردن وسحب الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية من كل المدن في مساء اليوم نفسه، وإطلاق سراح كل المعتقلين وتشكيل لجنة متابعة عربية عليا برئاسة رئيس وزراء تونس آنذاك، الباهي الأدغم، لمراقبة تنفيذ الاتفاق الذي جرى التوصل إليه وإبرام اتفاق ملزم للطرفين يضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة الأردن في حدود القانون في ما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي، وقرارات اللجنة نهائية وملزمة للطرفين. ووقع الاتفاق إلى جانب عرفات والملك حسين كل من الرئيس جمال عبد الناصر، الشيخ صباح السالم، الملك فيصل بن عبد العزيز، العقيد معمر القذافي، الرئيس جعفر نميري، الرئيس سليمان فرنجية، والباهي الأدغم وأحمد الشامي.

عقب توقيع اتفاق القاهرة واصل الملك حسين اتصالاته بالإسرائيليين حيث وافق مبدئياً على مشروع إيغال آلون لإقامة كيان فلسطيني في الضفة الغربية يكون مرتبطاً بالأردن بشرط أن يكون موقتًا. في هذه الأثناء وقع عرفات في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠ مع الحكومة الأردنية على اتفاقية عمان لتنظيم شؤون وأسس التعايش بين الأردن

ومنظمة التحرير الفلسطينية تطالب الفدائيين باحترام القوانين الأردنية وتفكيك قواعدهم وعدم ارتداء الزي الفدائي أو حمل السلاح في الأماكن العامة. ونصت الاتفاقية على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثل الشعب الفلسطيني، الأمر الذي اعتبره عرفات بمثابة انتصار سياسي يعوض الخسارة العسكرية في الأردن. وقد لقيت هذه الفقرة معارضة قوية من وصفي التل لكن الملك حسين أبلغه أنه سيتم إيجاد طريقة للالتفاف عليها فيما بعد. كما رفضت الجبهتان الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين اتفاق عمان وأعلنتا أن الحل هو في إسقاط النظام الأردني وهو ضروري لتحرير فلسطين[1].

وبعد شهر واحد من توقيع اتفاق القاهرة أقال الملك حسين حكومة طوقان وعين وصفي التل رئيساً للحكومة (٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٠) ليبدأ تنفيذ مخططه بإخراج الفدائيين كلياً ونهائياً من الأردن. ولجأ النظام الأردني لتنفيذ سياسته إلى قضم مواقع المقاومة باستخدام الاتفاقيات الموقعة مع اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسة عرفات تحت تهديد الضغط العسكري وموافقة من عرفات بتسليم العديد من المواقع التي كانت تحت سيطرة المقاومة إلى قوات النظام. استهدف الملك من تشكيل حكومة وصفي التل تهيئة الأوضاع والظروف باتجاه التسوية السياسية مع الكيان الصهيوني، وإحكام الطوق حول الحركة الوطنية الأردنية والمقاومة الفلسطينية. وكان وصفي التل حاسماً في مواقفه السياسية ولا يؤمن بأنصاف الحلول، ومعارضته التامة للوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن تحت حجة خطره على النظام الأردني، لذلك كان يسعى إلى إنهاء أي وجود عسكري أو سياسي لمنظمات حركة المقاومة الفلسطينية في الأردن. وكان التل في ذلك يحظى بتأييد كبار ضباط الجيش الأردني والمؤسسة الأمنية، لذلك سعى إلى إنهاء دور اللجنة العربية العليا برئاسة رئيس الوزراء التونسي، الباهي الأدغم المشرفة على متابعة تنفيذ اتفاقية عمان ووقف إطلاق النار. عمدت حكومة وصفي التل فوراً إلى إحكام الطوق على الفصائل الفلسطينية لإجبارها على احترام القوانين الأردنية، في الوقت الذي كان فيه أعضاء اللجنة العربية العليا للمتابعة مع أعضاء اللجان الأخرى يبذلون جهودهم لتحقيق بنود اتفاقية عمان وتنفيذها،

---

(1) Ibid., p 342.

تلك الاتفاقية التي كانت تواجه العديد من الصعوبات والعراقيل التي اتهمت منظمة التحرير الفلسطينية حكومة التل بفرضها في مذكرة بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر شارحة فيها تلك العراقيل والصعوبات واستمرار حالة وضعية الحكم العسكري العرفي في الأردن[١].

وقد أعلن وصفي التل في مقابلة مع إذاعة لندن في ٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٧١ أنه لن يسمح في المستقبل للفدائيين بالقيام بأعمالهم ضد «إسرائيل» إلا من داخل الأراضي المحتلة. وفي نهاية الشهر ذاته بدأت اللجنة العربية الخماسية تعد لإنهاء عملها بعد أن تبين لها عجزها عن إلزام النظام الأردني باحترام بنود اتفاقية وقف إطلاق النار مع المقاومة[٢].

اعتمدت حكومة وصفي التل في خطتها لإجبار حركة المقاومة على احترام القوانين وسيادة الدولة على مرحلتين: الأولى تمتد من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٠ وحتى شهر نيسان/ إبريل ١٩٧١، الهادفة إلى إخراج الفدائيين من مدن عمان وإربد وجرش وعجلون. ورغم الاستفزازات والاتهامات الأردنية الموجهة للمقاومة بعدم التقيد بالاتفاقيات إلا أن عرفات وقع يوم ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٠ على اتفاقية يخلي بموجبها جرش وذلك لتجنب الدخول في دوامة العنف مرة أخرى إلا أنه كان واضحاً أن حكومة التل ماضية بشكل حازم لإنهاء الوجود الفدائي في الأردن. أما المرحلة الثانية لخطة التصفية فقد امتدت من شهر أيار/ مايو وحتى شهر تموز/ يوليو ١٩٧١ الهادفة إلى إخراج قوات حركة المقاومة من المناطق المرتفعة الممتدة بين جرش وعجلون، التي تعتبر مناطق حصينة وقلاعاً لها. وكان الاتفاق الخاص بإخراج الفدائيين من عمان إلى أحراش جرش وقعه أبو إياد بموافقة من عرفات رغم معارضة العديد من قيادات وكوادر «فتح» العسكرية[٣].

خلال تلك الفترة، تأزم الوضع من جديد بين الحكومة الأردنية واللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تعاني أزمات داخلية، خصوصاً حول مسألة خروج

---

(١) شهريات، المقاومة الفلسطينية، شؤون فلسطينية عدد ٢ أيار/ مايو ١٩٧١.

(٢) م.ن..

(٣) العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)، أمين سر حركة فتح الانتفاضة، مقابلة الحلقة ١٢ من برنامج مراجعات، قناة الحوار.

منظمات المقاومة من مدينة عمان مما دعا الملك حسين يوم ٦ نيسان/ إبريل ١٩٧١ لإصدار أوامره بخروج الفدائيين من عمان، وبأن أماكن نشاطهم العسكري وتخزين أسلحتهم ليس في عمان، بل في الأراضي المحتلة، وإعطائهم مهلة يومين فقط، فلم يكن أمام فصائل ومنظمات المقاومة لتجنب وقوع المجابهة العسكرية مرة أخرى مع قوات الجيش الأردني التي كانت في أوج سيطرتها، إلا الخروج من عمان وتوجههم إلى مناطق جرش. وفي تلك الفترة تخلى الباهي الأدغم عن مهمته كرئيس للجنة العربية العليا وعاد إلى تونس، خصوصاً وأن الأوضاع العربية التي استجدت في تلك الفترة، لا تستطيع عمل أي شيء لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية التي فقدت الكثير من وزنها السياسي والعسكري وتحالفاتها العربية، وبفعل سياسة التوازنات العربية وسعي دول عربية إلى انتهاج طرق الحلول السلمية، بدليل أن مؤتمر القمة العربي الذي دعت إليه ليبيا وعقد في طرابلس، لم يحضره إلى جانب ليبيا سوى مصر وسوريا واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد انتقد بشدة وأدان مواقف الحكومة الأردنية، مع دعوة ونداء الرئيس الليبي معمر القذافي إلى قوات الجيش الأردني بالعمل على إطاحة حكم الملك حسين في الأردن.

لقد أسفرت عمليات استنزاف المقاومة التي قام بها النظام الأردني بشنه هجمات منتظمة على مواقع المقاومة داخل عمان وشمال الأردن، أسفرت عن إضعاف قدرتها على المواجهة، فقد خسرت عدداً كبيراً من مقاتليها وكوادرها ومعظم قواعد الانطلاق والإمداد في منطقة الغور وخرج معظم قياديي الصف الأول من الأردن وانسحب جزء من المقاتلين إلى سورية ولبنان وابتعدت قواعد الثورة عن جماهيرها التي ترفدها بالرجال وتمنحها الدعم المعنوي واضطرت للعيش في منطقة تندر فيها مصادر المياه والغذاء ولا تشكل امتداداً لأرض صديقة مجاورة ومأهولة بسكان غير موالين للمقاومة ويعملون ضدها، لذلك تمكن النظام الأردني بهجومه (١٣-١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١) الذي شنته قوات جيشه المتفوق عدداً وعدة من إخراج المقاومة المسلحة نهائياً من الأردن. وسمح النظام الأردني بتنسيق مع نظام الحكم في سوريا الذي كان يترأسه حافظ الأسد على انتقال نحو ألفين من مقاتلي

المقاومة إلى سوريا ولبنان. واستشهد في معركة عجلون عضو اللجنة المركزية للحركة أبو علي إياد الذي استقدمه عرفات من سوريا ليقود معركة الأحراش وهو شبه عاجز بدلاً من أبو جهاد. فيما أسفر هجوم الجيش الأردني إلى دفع نحو مئتي مقاتل إلى دخول الأراضي الفلسطينية المحتلة تجنباً لقتلهم حيث وقعوا في أيدي قوات الاحتلال الصهيوني.

مجزرة أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وجرش ١٩٧١ أسفرت ليس عن هزيمة للمقاومة الفلسطينية وخسارتها للساحة المركزية التي راهنت أن تكون قاعدتها الآمنة كمنطلق لتحرير فلسطين فقط، بل أسفرت عن مقتل ما بين ٨٠٠-٣٠٠٠ من المواطنين والمقاتلين الفلسطينيين وأسر واعتقال نحو ٧٠ ألفاً، حيث دكت المدفعية والدبابات الأردنية المخيمات الموجودة في عمان والمناطق التي تتواجد فيها مكاتب منظمات المقاومة في عمان، والزرقاء وجرش، وقد خرج الناس في عمان في الليلة الخامسة من القصف الذي تسبب في إشعال الحرائق ليهتفوا في صيحة ونداء واحد... الله أكبر.. الله أكبر تردد صداها في أنحاء عمان[١].

وترتب على المجزرة عواقب وأفرزت دروساً أيضاً: فمن ناحية، سلطت الأزمة الضوء على عزلة الأردن في الوطن العربي واعتماده على الدعم الغربي والصهيوني. وقطعت الدول العربية المنتجة للنفط دعمها للأردن (ما عدا الكويت والسعودية) عقب قمع الفدائيين[٢].

وقد تعرض الأردنيون من أصل فلسطيني وأنصارهم في الأردن إلى حملة قمع عشوائية تحولت فيما بعد إلى حملة منظمة حيث إلى جانب الاعتقالات جرى منع سفر الآلاف وتشديد إجراءات تجديد جوازات السفر أمنياً وملاحقة كل من اشتبه بعلاقته بمنظمات المقاومة. كما أسفرت المواجهة العسكرية بين النظام الأردني والمقاومة عن انقسام داخل الجيش الأردني حيث غادره الآلاف الذين التحقوا بشكل أساسي بحركة «فتح» لتشكل قوات نظامية عرفت باسم قوات اليرموك ضمت نحو خمسة آلاف من الجنود والضباط

---

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات: من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ١٢٠. وقد خلّد شاعر فلسطين توفيق زياد مجازر أيلول/ سبتمبر في قصيدته «تهليلة الموت والشهادة».

(2) Avi Shlaim, Lion of Jordan... op.cit., P 340.

ممن انشقوا عن الجيش الأردني وتم تعيين سعد صايل (أبو الوليد) قائداً لها. وقام النظام الأردني بتسهيل انتقال المنشقين عن جيشه إلى سوريا حيث كان يريد التخلص من العنصر الفلسطيني في الجيش في حركة تطهير اختياري[1].

وحاولت السعودية ومصر أن تعيدا العلاقات بين الأردن والمقاومة من خلال محادثات جدة، في خريف ١٩٧١ لكن الأردن لم يقبل صيغة مسودة الاتفاق حيث كان يرفض من حيث المبدأ وجود أي تنظيم مقاوم مهما كان شكله وحجمه للعمل في الأردن بشكل مستقل ويمثل قوة سياسية مختلفة عنه قد تشكل تهديداً له في المستقبل ولو في تمثيل الفلسطينيين فقط. وبقي النظام الأردني يراوغ في محادثات جدة بغرض إيجاد مخرج لإنهاء عزلته عربياً واستعادة الدعم المالي الذي أوقفته دول عربية، غير أن اغتيال وصفي التل في القاهرة يوم ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ أنهى حوار جدة وأية حوارات أخرى ممكنة مع حركة المقاومة الفلسطينية.

ورغم فداحة الهزيمة في الأردن فإنه لم يتم تحديد المسؤولية عنها أو إجراء مناقشات جادة حول السياسات والممارسات التي أوصلت إليها وكيفية العمل لمنع تكرارها في لبنان، وقد وصل الأمر بصلاح خلف في مقابلة أجرتها معه مجلة شؤون فلسطينية إلى تقديم تفسير لأسباب هزيمة الأردن بالقول إن قيادة فتح الأساسية لم تكن جزءًا من الأردن ولم تعش فيه من قبل ولا تعرف طبيعة النظام!! وهو في رده وكأنه يخضع حاضر ومستقبل شعب بأكمله إلى تجربة أعضاء القيادة الشخصية وليس إلى القوانين العامة والخاصة التي تحكم الثورة والصراع والحرب الثورية ونضالات الشعوب ضد الاستعمار والاستبداد.

ليس من قبيل المبالغة أن توصف سلسلة المواجهات بين المقاومة والنظام الأردني منذ مجازر أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلاها وصولاً إلى مجازر أحراج جرش وعجلون في تموز/ يوليو ١٩٧١ بأنها هزيمة على المستوى الاستراتيجي لأنها أصابت «الثورة» في معقلها العسكري والبشري وزعزعت العلاقات الداخلية فيها، كما أثرت تأثيراً سلبياً جداً

---

(١) العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)...، م.س.

في علاقتها مع الجماهير الفلسطينية والعربية وهي العدة الأساسية للثورة والمعين الذي لا تكون بدونه ثورة[1].

فتحت هزيمة فتح ومعها منظمات المقاومة الفلسطينية في الأردن الباب أمام مرحلة جديدة تماماً من العنف الفلسطيني ليضرب في كل الاتجاهات. ورغم أنه لم يعرف عن «فتح» أنها قد مارسته من قبل إلا أن حجم الهزيمة التي تسبب فيها النظام الأردني دفعت بعض قياداتها وكوادرها إلى تبني فكرة الانتقام ممن تسببوا في ذلك. وكان في مقدمتهم وصفي التل للدور المركزي الذي قام به في القضاء على المقاومة في ساحة عملها الرئيسة -الأردن- فاتخذت «فتح» قراراً باغتياله تحت اسم أيلول الأسود، وهو الذراع الذي أنشأه صلاح خلف من داخل جهاز الأمن أو الرصد الثوري الذي يترأسه داخل فتح. ففي ٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ لقي التل مصرعه على يد أربعة من فدائيي فتح (جواد أحمد أبو عزيزة، زياد محمد الحلو، خيري سليم خشان، وقائد المجموعة محمد نبيل سلامة (أبو العز) في مدخل فندق شيراتون في القاهرة حيث كان يحضر مؤتمراً لوزراء الدفاع العرب في جامعة الدول العربية. ولم تخف الجماهير الفلسطينية مشاعرها المؤيدة للاغتيال، فقد دعا الاتحاد العام لطلبة فلسطين والمنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية الرئيس أنور السادات لإطلاق سراح الشباب الأربعة «لأنهم قاموا بواجبهم القومي» وبعد ثلاثة أيام قالت نشرة «حصاد العاصفة» الناطقة باسم حركة «فتح» «إن الأبطال الأربعة الذين نفذوا حكم الشعب الفلسطيني في وصفي التل هم أبناء الشعب الفلسطيني ويمثلون إرادة الثورة الفلسطينية»[2].

وشارك عرب كثيرون الفلسطينيين مشاعرهم وتطوع عشرات المحامين مصريين وعرباً من بينهم أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد الشقيري، للدفاع عن الشباب الأربعة عندما بدأت محاكمتهم، ليطلق سراحهم بالكفالة بأمر من محكمة أمن الدولة في

---

(١) حسام الخطيب، الثورة الفلسطينية إلى أين؟ مجلة شؤون فلسطينية العدد الرابع أيلول/ سبتمبر ١٩٧١، ص ١٨.

(٢) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، ص ٤٨٥.

القاهرة. وقال محام بارز إن الفحوصات التي أجريت على المسدسات أثبتت وجود شخص خامس تمكن من الفرار وكان هو من أطلق الرصاصة القاتلة، (في إشارة إلى دور للمخابرات المصرية في عملية الاغتيال). وأضاف المحامي أنهم «لو كانوا مسؤولين» فليس عملهم جريمة، بل عملية فدائيين، فقد كان الأربعة في حالة الدفاع المشروع عن أنفسهم وأرضهم. وما لبثوا أن غادروا مصر أحراراً[1].

وقامت أيلول الأسود في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧١ بمحاولة اغتيال سفير الأردن في لندن زيد الرفاعي لكنه نجا منها بعد إصابته بيده.

لم تكن أيلول الأسود سوى محاولة من قبل قيادة «فتح» لامتصاص النقمة والغضب الشعبي والتنظيمي على أخطائها وسلطتها المعنوية المتراجعة، كانت تعويضاً عن التراجع الكبير في عدد العمليات التقليدية للمقاتلين من ٣٠٠ عملية فدائية شهرياً قبل مجازر أيلول إلى نحو ٥٠ عملية بعدها، وكانت قبل كل شيء نتاجاً للإحباط واليأس الشديدين والشعور بأن صدم العالم كان الطريقة الوحيدة التي يستطيع الفلسطينيون من خلالها إجباره على أن يرفع الظلم الذي ارتكبه أو حتى أن يعتبره ظلماً[2].

---

(١) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، ص ٤٨٥ نقلًا عن:
Arab Report and Record, London. Issue No. 4, 1972, page 104.

(٢) م.ن.، ص ٤٨٦.

الفصل السادس

الخروج من الأردن يعمق أزمات فتح الداخلية

المؤتمر الثالث-تثبيت قيادة الهزيمة
انشقاقات الحركة
نهج التسوية ونهج القتال والتحرير
المؤتمر الرابع-خلاف على البرنامج المرحلي
فتح-الانتفاضة
المؤتمر الخامس-عرفات فوق التصويت

الخروج من الأردن يعمق أزمات فتح الداخلية

الخسارة الأساسية التي منيت بها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وعلى رأسها حركة «فتح» تمثلت في فقدانها قاعدة ارتكازها الآمنة في الأردن مما منح الكيان الصهيوني حالة من الانفراج. فقد خسرت «فتح» ومعها بقية الفصائل قاعدة خلفية وساحة تؤهلها عوامل كثيرة لأن تكون ساحة صدام رئيسة وأهم هذه العوامل: امتداد الجبهة الأردنية مع فلسطين المحتلة على طول ٣٦٠ كلم وضعف الحواجز الطبيعية بين الأردن وفلسطين المحتلة، ووجود مجال حيوي للمقاومة في النقب وإيلات وضعف الكثافة السكانية الإسرائيلية على الجانب الآخر لنهر الأردن ومنطقة الأغوار، والاتصال البشري بين ضفتي الأردن والعمق الاستراتيجي للجبهة الأردنية جغرافياً وبشرياً واتصال الأردن بالأقطار العربية المجاورة[١].

انعكست هزيمة المقاومة في الأردن على مواقف قادة «فتح» وفصائل المقاومة حيث اعتبر قسم منهم مواجهات أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلاها هزيمة نهائية لحركة المقاومة وبالتالي بدأوا أمام صعوبة الظروف الجديدة بالتفكير في قبول الاستسلام لتصبح المسألة جزءًا من مشاريع التسوية المطروحة للمنطقة مثل مشروع الدولة الفلسطينية[٢]، فيما أصابت صدمة أيلول قسماً آخر من قيادات المقاومة بالذهول ولم يكن قادراً على التفكير إلا بالتراجع والرضوخ أمام مخططات السلطة الأردنية وضرباتها بعد أيلول/ سبتمبر. أما القسم

---

(١) زكريا إبراهيم السنوار، العمل الفدائي في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٧٣، ص ٣٦٣.

(٢) حسين حجازي، سياسات دول الطوق تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٣٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٣، ص ٥٨.

الثالث فأصبح مذهولاً وضائعاً ولا يعرف ماذا يريد وتراوح مواقفه بين التوترات الانفعالية في مواجهة النظام الأردني وبين التراجعات المذلة. وأصبحت صورة المقاومة كما يلي: فريق بدا لديه استعداد للانحراف، وفريق متخاذل متراجع، وفريق لا يعرف ماذا يريد، وفريق يبرر كل التراجعات، والجبهة الشعبية التي وقفت وقفة علمية بعد أحداث أيلول/ سبتمبر لم تكن قادرة على تغيير الصورة[1].

وما زاد في قتامة الصورة أن السلطة الأردنية تمكنت من أخذ زمام المبادرة ومواصلة هجماتها ضد مواقع المقاومة لتقضمها عبر اتفاقات صغيرة مع ياسر عرفات بعد توقيع اتفاق القاهرة برعاية الرئيس جمال عبد الناصر، فتم التنازل عن ثغرة عصفور على طريق جرش إربد وتسليمها إلى الجيش الأردني، ومن ثم تسليم إربد وشمال الأردن الذي كان بكامله تحت سيطرة المقاومة بمساعدة من الجيش السوري الذي تدخل لمصلحة المقاومة محققاً هزيمة للواء الأربعين المدرع التابع للجيش الأردني، الذي أُعيد تجميع قواه ليحكم في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧١ السيطرة على مداخل مدينة إربد ويقوم بالسيطرة على المدينة بعد معركة غير متكافئة مع قوات الميليشيا، ثم استكمل النظام مهمة إنهاء المقاومة بعقد اتفاقات مع عرفات بحصر وجود الفدائيين في أحراج جرش وعجلون ليشن عليهم هجوماً في تموز/ يوليو ١٩٧١. وفي ٢٦ من الشهر ذاته تكاملت عمليات الجيش الأردني لتصفية المقاومة في مناطق إربد لتسفر عن إنهاء الوجود العلني السياسي والعسكري للمقاومة الفلسطينية في الأردن بعد معارك عنيفة جرت في جبال ووديان ومرتفعات وأحراش عجلون وجرش شمال الأردن، لترحل المقاومة عبر سوريا إلى لبنان. وقد أدّت تصفية المقاومة في الأردن إلى استنكار وإدانة عربية خصوصاً على المستوى الشعبي وإلى تأزم العلاقات بين الأردن وكل من سوريا والعراق اللتين أغلقتا حدودهما البرية مع الأردن فيما أغلقت سوريا مجالها الجوي أمام الطائرات الأردنية، ولكن لم تمض أسابيع قليلة حتى انتهت حدة التوتر بين الأردن وسوريا إثر زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى دمشق في آب/ أغسطس ١٩٧١

(١) حسين حجازي، سياسات دول الطوق...، م.س.، ص ٥٩ .

في مسعى لتهدئة الموقف السوري تجاه الأردن ضمن خطته لتوحيد جهود دول الطوق العربية للتوصل إلى تسوية سياسية مع الكيان الصهيوني.

اعتقدت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية أن لبنان التي انتقلت قواتها إليه كونه الأضعف عسكرياً وسياسياً في المنطقة إضافة إلى وجود مخيمات اللاجئين الفلسطينيين سيعوضها خسارتها في الأردن ليصبح ساحتها المركزية وإذا بها تغرق في دوامة الشؤون الداخلية المسيسة بوجود المقاومة الفلسطينية، وكان لتناقضات الساحة اللبنانية آثارها على المقاومة الفلسطينية، فقد شغلتها إلى حد كبير عن تصعيد الكفاح المسلح ضد الكيان الصهيوني، ولجأت في ظل ضعف الحكومة اللبنانية وارتخاء قبضتها إلى جانب توقيع اتفاق القاهرة في نيسان/ إبريل ١٩٦٩ بين السلطة اللبنانية ممثلة بقائد الجيش العماد إميل البستاني، وياسر عرفات ممثلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي شرعن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وأمّن حماية وحرية تنقل وعمل الفلسطينيين في لبنان، إلى إنشاء ما يشبه الدولة «دولة داخل الدولة اللبنانية»، عرفت باسم «دولة الفاكهاني» نسبة إلى الحي الذي يقع في بيروت الغربية الذي تركزت فيه مؤسسات منظمة التحرير، وقد اضطرت فتح للاستبسال في التمسك بوجودها وحريتها في الساحة اللبنانية بوصفها الساحة الأخيرة التي يمكن لها الانطلاق منها ضد الكيان الصهيوني[١].

المؤتمر الثالث-تثبيت قيادة الهزيمة

في مثل تلك الظروف عقدت حركة فتح مؤتمرها العام الثالث في مطلع شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ في حمورية بغوطة دمشق بمشاركة ١٤٢ عضواً تحت شعار «إسقاط النظام في الأردن». وعقد المؤتمر الذي اختتم في السادس من الشهر ذاته في وضع كان ينذر بتمرد على القيادة التي جلبت هزيمة للمقاومة في الأردن، والذي التهبت فيه النقاشات حول أسباب الأحداث الدامية في الأردن والخروج منها، واتهم فيها جهاز الرصد الثوري الذي

---

(١) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان ١٩٧٨-١٩٨٢، ص ٤٢، بحث لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠٠٧.

كان يقوده صلاح خلف (أبو إياد) بالتقصير وأثيرت اتهامات بتعامل بعض قيادات «فتح» وبخاصة الأمنية (علي حسن سلامة-أبو حسن) مع وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه)، عبر رئيس طاقم محللي الشرق الأوسط في محطتها في بيروت روبرت إيمز، غير أن عرفات وقف مدافعاً عن أبي حسن بالقول إنه من أعطى الموافقة له لفتح قنوات اتصال خلفية مع الولايات المتحدة عبر الـ سي أي إيه بعد اقتناعه بجدوى ذلك. كما أدان المؤتمر بيروقراطية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح»، وتمت الدعوة لتكريس القيادة الجماعية.

وكشف التقرير المقدم إلى المؤتمر الثالث مدى الخلل الذي أصاب الحركة والعلاقات التنظيمية. فقد حدد التقرير عدداً من الظواهر الخاطئة التي برزت في الحركة والتي كانت تحتاج إلى معالجة سريعة منها:

- ظاهرة نمو الأجهزة على حساب التنظيم مما خلق فئة من المرتزقة والوصوليين.
- ظاهرة فقدان الانضباط السياسي والعسكري وبروز عناصر التمرد والتمحور ومراكز القوى.
- ظاهرة فقدان القيادة لمدلولها ومعناها في مختلف المواقع.
- ظاهرة الفردية وانتفاء القيادة الجماعية.
- ظاهرة فقدان حصانة العضوية وبروز القهر والتسلط والاستزلام.
- ظاهرة التسيب والانفلاش وشراء الذمم[١].

وقد ناقش المؤتمر هذه الظواهر واتخذ القرارات التنظيمية لمعالجتها والقضاء عليها. وتم إقرار النظام الداخلي لحركة فتح، الذي توضحت فيه بصورة أكبر مهمات المجلس الثوري، كما اعتمدت المركزية الديمقراطية كأسلوب حياة في التنظيم، وأقرت عضوية العرب في التنظيم لأول مرة. وقد أثار أعضاء المؤتمر مسألة الهزيمة في الأردن ومن يتحمل مسؤوليتها وما هي السياسات والممارسات التي أوصلت إليها. كما جرى طرح الكيفية التي

---

(١) محمد أبو ميزر (أبو حاتم) مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح، الأزمة والحل، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، ص ١٧.

يمكن فيها استعادة الأردن كقاعدة أساسية للثورة، والموقف من إعادة الحوار مع النظام الأردني.

عملت قيادة «فتح» على توزيع الأدوار في المؤتمر بالترويج إلى وجود ثلاث كتل داخلها: محافظة تقليدية وتضم عرفات وأبو جهاد وابو ماهر وتتمسك بالوضع الراهن، وكتلة يسارية تضم أبو إياد، أبو اللطف، هايل عبد الحميد وكتلة يمينية تضم خالد الحسن وأبو يوسف النجار. وقد جرى استغلال هذا التوزيع الذي انطلى على الكثير من أعضاء الحركة في عملية استقطاب جميع القوى والأعضاء في حركة «فتح» وتوزيع الأدوار بين أعضاء قيادتها لإمرار مخططاتها وتسويق مواقفها وقرارتها وتعزيز مكانة عرفات.

وقد شهد المؤتمر بروز معارضة واضحة لقيادة «فتح» التي حملت مسؤولية الهزيمة في الأردن، ومن بين المواجهات في هذا الشأن أن صلاح خلف برر نداءه للمقاتلين من إذاعة عمان في أيلول/ سبتمبر بوقف القتال بأن عمان كانت مطوقة بفرقتين ميكانيكية ومشاة، غير أن كمال عدوان قاطعه قائلاً «إن صوتك من إذاعة عمان كان بمثابة الفرقة الثالثة. لكن عرفات نجح بتنفيس المعارضة داخل المؤتمر بالترهيب والترغيب والحركات المسرحية فذكر الأخطاء والسلبيات ومارس النقد الذاتي لينتهي المؤتمر بتكريس القيادة نفسها، إذ تغلبت اللجنة المركزية (التي قادت الحركة طوال الفترة الماضية) على التحديات والصعاب في المؤتمر ولعب ياسر عرفات دوراً بارزاً في تجديد الثقة باللجنة المركزية حيث أعيد انتخابها، وإضافة ثلاثة أعضاء ليصبح عدد أعضاء اللجنة المركزية ١٣ عضواً. وقد أخضع عرفات المؤتمر بكامله للابتزاز مشترطاً التصويت على اللجنة المركزية السابقة ككل مع مسعى لإرضاء أجنحة الحركة من خلال إحلال عضوين جديدين، محمد راتب غنيم (أبو ماهر) وكمال عدوان وهما من اليمين داخل فتح خلفاً للشهيدين وليد نمر (أبو علي إياد) وممدوح صيدم (أبو صبري) وانتخاب نمر صالح (أبو صالح) المحسوب على اليسار داخل الحركة، فيما أغرى عرفات فيما بعد العديد من الكوادر بالامتيازات والمناصب وإغداق الأموال. وبذلك احتفظ محمود عباس بعضوية اللجنة المركزية. واختتم المؤتمر دون إضافة الأعضاء الثلاثة حيث جرى بعد اغتيال كمال عدوان وأبو يوسف النجار في نيسان/ إبريل ١٩٧٣، إضافة هايل عبد الحميد وسليم الزعنون لعضوية اللجنة المركزية.



اللجنة المركزية لحركة «فتح»

الصف الأول: من اليسار ياسر عرفات، خليل الوزير، سليم الزعنون، محمد راتب غنيم، فاروق القدومي

الصف الثاني: من اليسار صلاح خلف، نمر صالح، محمد يوسف النجار، محمود عباس، خالد الحسن

وقد برزت في المؤتمر طروحات تدعو إلى إعادة بناء الحركة بالتخلي عن فكرة التنظيم الجماهيري الواسع والميليشيا المسلحة والكم الكبير من المقاتلين، وقدم خالد الحسن ورقة حول ذلك دعا فيها إلى اعتماد أسلوب التفجير المتسلسل الذي يعتمد على تنظيم نخبوي وعمليات نوعية، غير أن ذلك ووجه برفض واسع في المؤتمر. وقد ألزم المؤتمر اللجنة المركزية بتكييف أوضاع الحركة بما ينسجم وقراراته حتى تاريخ ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧١ أي في غضون شهرين من اختتام المؤتمر. لكن اللجنة المركزية للحركة بدلاً أن تنفذ قرارات المؤتمر قامت بنسخ تجربة الأردن في لبنان والساحات الأخرى.

وقد سبق عقد المؤتمر نقاشات حول برنامج المرحلية في العمل السياسي أبرزها ما جرى في بيت محمد أبو ميزر (أبو حاتم) في دمشق، وكانت تلك النقاشات وليد هزيمة «فتح» والمقاومة في الأردن، وقاد اتجاه برنامج التسوية المرحلية داخل الحركة أبو صالح وماجد أبو شرار في أعقاب مداولات أجرياها مع شخصيات فلسطينية من بينهم إبراهيم بكر

الذي شارك في اجتماع دمشق حيث يدعو التصور الذي عرضه ماجد وأبو صالح إلى ضرورة أن يتبنى الحضور كتيار وطني ديمقراطي البرنامج المرحلي كبرنامج لمواجهة النتائج التي أعقبت الحرب التي شنها النظام الأردني على المقاومة في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. ويقوم جوهر فكرة البرنامج على أن هزيمة أيلول/ سبتمبر أسفرت عن إضعاف الحركة لذلك يجب الاستقواء بطرف دولي كبير هو الاتحاد السوفياتي، فإذا جرى طرح هذا البرنامج الذي تتقاطع فيه «فتح» مع البرنامج السوفياتي للتسوية المستند إلى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ فسوف يسند التيار الوطني الديمقراطي ظهره إلى حائط قوي.

لقي هذا الطرح معارضة في الاجتماع تقول بأن «البرنامج المرحلي سيجعلنا ندفع ثمن هزيمة أيلول/ سبتمبر العسكرية سياسياً وطرح هذا البرنامج بالتقاطع مع السوفيات سيعني حكماً أنك تبحث عن التفاوض مع العدو بديلاً للكفاح المسلح، الذي سيصبح مجرد هيكل أو أسلوباً للضغط، ومن هنا تنبع الحكمة التي لخصها ماوتسي تونغ من تجربة الثورة الصينية: في أيام الهزائم تمسكوا ببرنامجكم الاستراتيجي وعند الانتصارات تستطيعون تقديم تنازلات تكتيكية. ولم يثمر اللقاء مع أبو صالح وماجد عن أي نتيجة حتى أن أصحابه تجنبوا طرحه في المؤتمر الثالث للحركة باستثناء مداخلة هزيلة قدمها أحمد عبد الرحمن تم الرد عليها وكشف أبعادها فوئدت في مهدها[1].

ورغم الرفض الذي قوبل به برنامج المرحلية إلا أن أصحاب هذا الطرح والذي أعطوه أيضاً مسمى الدولة المستقلة خرجوا من المؤتمر في موقع المتنفذ في قيادة الحركة، حيث عملوا بهدوء على إمرار هذا النهج، فبدأوا بتقريب العناصر والقوى وترتيب القوات الفدائية، بما يضمن السيطرة على الحركة ومنع ردود الفعل العسكرية على التوجهات القادمة[2].

وعقب المؤتمر وزعت قيادة «فتح» المسؤوليات في ساحات العمل الرئيسة الثلاث على الكتلة اليمينية التقليدية: عرفات يتولى قيادة ساحة لبنان، وأبو جهاد يتولى ساحة سوريا، وأبو ماهر ساحة الأردن. وبالتالي أحكم عرفات سيطرته على اتخاذ القرارات السياسية والعسكرية والمالية.

---

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ١٤١.

(٢) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح...، م.س. ص ٤٩.

انشقاقات الحركة

كان عام ١٩٧٢ بحق بداية الأزمات التي بدأت تعصف بحركة «فتح» بعد الهزيمة التي لحقت بها في الأردن، فقد شهد أزمة تنظيم الحركة في لبنان بعد أن أصبح الساحة المركزية للحركة بعد الخروج من الأردن، إذ تعددت الولاءات وتشعبت المصالح المرتبطة بالقيادات المركزية في الحركة وصراع التكتلات التنظيمية المرتبطة بهذا وذاك من القيادات الأساسية للحركة التي سعت إلى تعزيز نفوذها وسيطرتها داخلها. وقد تسبب الخروج من الأردن إلى إعادة توزيع المسؤوليات بين قيادات «فتح» المركزية حيث يصبح ياسر عرفات هو المسؤول المباشر للساحة اللبنانية فيما يتولى خليل الوزير مسؤولية الساحة السورية في حين أوكلت مسؤولية ساحة الأردن إلى صلاح خلف الذي وضع مكتب شؤون الأردن في دمشق تحت إشرافه. وقد اعتبر معتمد إقليم لبنان يحي عاشور (حمدان) سعي عرفات إلى تشديد سيطرته في لبنان بأنه يمس بشكل مباشر وضعه ومسؤولياته، الأمر الذي تسبب في حدوث أزمة تنظيمية حادة أخذت شكل تمرد مباشر واعتصام في مخيم تل الزعتر وعمليات اعتقال وخطف وتصفية. وأصدر عرفات منفرداً دون موافقة اللجنة المركزية قراراً بإعفاء حمدان من مهامه، فيما قام أعضاء آخرون في اللجنة بتحريض حمدان على التمرد على قرار عرفات، الأمر الذي أظهر أن الحركة في وضعية شبه منقسمة وأنها تفتقد إلى الانسجام، ومن أجل إنهاء الأزمة وحتى يستقر الوضع وإحكام سيطرة عرفات على الساحة تم التوصل إلى قرار يقضي بنقل حمدان وتعيين يحيى حبش (صخر أبو نزار) بدلاً منه.

كما شهد العام نفسه أزمة إقليم فتح في سوريا حين أقدمت قيادة عرفات على إحداث تغييرات شاملة في مكاتب الحركة والتنظيم في سوريا، واستهدف القرار ضرب القوى والاتجاهات الديمقراطية والتقدمية في الإقليم مما فجر أزمة تنظيمية حادة، حين رفض هؤلاء تنفيذ القرار بسبب طابعه السياسي الواضح، مما أوجد تنظيمين وإقليمين لـ«فتح» في سوريا عرف أحدهما تنظيم (أ) والآخر تنظيم (ب)، ونتيجة ذلك وبسبب وقوف كافة القوى

والاتجاهات الديمقراطية في الحركة ضد قرار قيادتها أمكن إلغاء القرارات والتوصّل إلى حل وسط لتسوية الأزمة التنظيمية[1].

ومن النتائج الأخرى التي أسفرت عنها هزيمة الأردن أن ضعفت قبضة قيادة عرفات على قوات «فتح» العسكرية والبدء في عملية تجييش لها بسبب انضمام آلاف الجنود والضباط من الجيش الأردني إلى الفدائيين وجرى تنظيمهم تحت اسم قوات اليرموك حيث تمّت المحافظة على التشكيلات والرتب نفسها، المعمول بها في الجيش الأردني. وقد برزت مجموعة من القوات تدعى قيادة الوحدات الخاصة في حركة فتح قادها النقيب محمود السهلة، اتهمت قادة الحركة «بالسير جدياً في طريق الحلول النهائية» للقضية الفلسطينية، والتحول عن هدف التحرير، وأصدر السهلة بياناً في السابع من آذار/ مارس ١٩٧٢ أعلن فيه انشقاق (الوحدات الخاصة) بجهازها التنظيمي والعسكري والسياسي في حركة «فتح» وانضمامها إلى جبهة التحرير الوطني الفلسطيني(ج.ت.ف) التي يرأسها حسن الصباريني (أبو حلمي الصباريني).

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه وقعت حركة تمرد للقوات التي كان يقودها مصطفى يوسف الكايد جبارة (أبو يوسف الكايد) في قاعدة «فتح» في منطقة الصرفند بجنوب لبنان رداً على قرار عرفات بوضع أبو يوسف الكايد وقواته (الوحدة ٣٠٢) بإمرة عطا الله عطا الله (أبو الزعيم). وقام أبو يوسف الكايد باعتقال عضوي اللجنة المركزية للحركة خليل الوزير (أبو جهاد) وفاروق القدومي (أبو اللطف)، ووقعت اشتباكات بين قوات أبو يوسف الكايد وكتائب من قوات اليرموك التابعة لفتح سقط فيها تسعة شهداء من بينهم الملازم كمال نمر الذي كان ضمن كتائب لواء اليرموك وانضم إلى أبو يوسف الكايد الذي ربط الإفراج عن أبو جهاد وابو اللطف بالاستجابة إلى مطالبه: تنحية بعض القيادات العسكرية ومحاكمة المسؤولين عن مقتل كمال نمر، وملء المراكز القيادية في القوات على أساس الكفاءة والتوزع الجغرافي للفلسطينيين.

---

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح...، م.س. ص ٥٢.

وانتهى التمرد من خلال الوساطات. وتدخل سفير الجزائر في لبنان محمد يزيد الذي اصطحب أبو يوسف الكايد ومعاونيه لنقلهم إلى الجزائر. ونقل أبو الزعيم إلى خارج لبنان (إلى الكويت)، وقال أبو الزعيم معلقاً على القرار إنه سيعود إلى لبنان «فاتحاً أو ناكحاً»، وقد تبين أن قرار النقل لم يكن سوى إرضاء لعرفات حيث لم ينفذ فعلياً وجرى تجميده بفعل تصاعد حدة التوتر مع العدو الصهيوني على حدود لبنان مع فلسطين المحتلة.

وتقرر عقد مؤتمر استثنائي في نهاية عام ١٩٧٢ لمعالجة أزمات «فتح» غير أن هذا المؤتمر لم يعقد إلا في شهر أيار/ مايو ١٩٨٠ بوصفه المؤتمر العام الرابع.

ما إن انتهت اشغال المؤتمر الثالث للحركة حتى عادت حليمة إلى عادتها القديمة، فالدعوات والتوصيات التي تبناها المؤتمر حول المحاسبة والقيادة الجماعية وعدم التفرد باتخاذ القرارات قد تم تجاهلها من قبل عرفات واليمين المهيمن على قيادة «فتح»، الأمر الذي دفع ما اصطلح عليه بـ التيارات الديمقراطية داخل الحركة إلى التجمع للعمل على تصويب الحركة باتجاه خط تحرر وطني بعيداً عن تصورات القيادة اليمينية وضد ممارسات عرفات الفردية، وبدأت الاصطفافات داخل الحركة تأخذ وضعها. إذ بينما اصطف رموز من التيار الوطني الديمقراطي مثل ماجد أبو شرار وأبو صالح إلى جانب عرفات دعماً لبرنامج المرحلية فقد بدأ آخرون من التيار نفسه التحرك ضد ذلك البرنامج وصولاً إلى الانشقاق. إذ لم يساهم انعقاد المؤتمر الثالث في أيلول/ سبتمبر ١٩٧١ في إحداث تغيير جوهري في بنية القيادة اليمينية للحركة، الأمر الذي دفع بعض الكوادر القيادية ذات التوجهات القومية اليسارية إلى تشكيل أول تكتل منظم داخل الحركة في عام ١٩٧١ يعارض توجهات القيادة اليمينية للحركة في مسعى لإنشاء تنظيم قومي يساري، وكانت هيئته القيادية الأولى برئاسة منير شفيق (أميناً عاماً) وعضوية ناجي علوش (أبو ابراهيم) وصبري البنا (أبو نضال) ومحمد داود عودة (أبو داود) وعماد لطفي ملحس (عمر فهمي) وأصبحت الكتيبة الطلابية التي تكونت فيما بعد والمرتبطة بمنير شفيق إحدى فعاليات هذا التنظيم الذي تفرقت هيئته القيادية بعد انفراد أبو داود بعملية الأردن مع أبو اياد في شباط/ فبراير ١٩٧٣، وبعد الخلاف السياسي مع منير شفيق إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ واطروحاته التي نفت

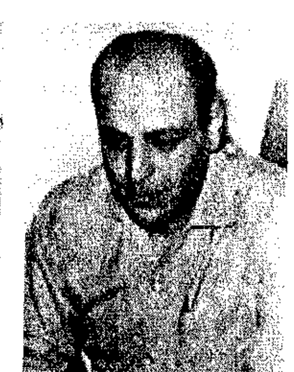
وجود أنظمة رجعية وأخرى تقدمية وتبنيه للخط الصيني المناوئ في ذلك الوقت للاتحاد السوفياتي متهماً إياه بالإمبريالية الاشتراكية.

غير أن خروج منير شفيق واعتقال أبو داود في الأردن لَم يحل دون مواصلة عمل هذا التنظيم القومي اليساري السري بقيادة الثلاثي: ناجي علوش كأمين عام للتنظيم، وأبو نضال وعماد لطفي ملحس.

مع تزايد إرهاصات الانشقاق داخل فتح بتبلور اتجاهات وتيارات فكرية وتنظيمية داخل الحركة، التي اتسعت بعد طرح برنامج التسوية المرحلي (برنامج النقاط العشر) في حزيران/ يونيو ١٩٧٤، أعلن أمين سر إقليم الحركة في العراق صبري البنا (أبو نضال) انشقاق تنظيم فتح في العراق تحت اسم «فتح-الخط الصحيح» وإلى جانبه قيادة إقليم العراق بمن فيهم عماد لطفي ملحس ومجموعة أخرى من كوادر فتح متهمين عرفات وقيادته بالانحراف عن خط القتال والتحرير الذي تمثله الحركة ليتحول «الخط الصحيح» إلى العمل تحت اسم حركة فتح-المجلس الثوري وأعلنوا التزامهم بمبادئ ومنطلقات الحركة ودعوا إلى خوض الصراع لإنقاذ الحركة، ولم يكن ناجي علوش حينذاك عضواً في «فتح-المجلس الثوري».

وكان أبو نضال قبل تعيينه ممثلاً لـ «فتح» في العراق (في تموز/ يوليو ١٩٧٠)، جرى تعيينه من قبل عرفات ممثلاً لـ«فتح» في السودان في عام ١٩٦٩ وقد أضيف إلى موقعه كمسؤول لـ«فتح» في العراق منصب مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بغداد وهو ما عنى تعزيز موقعه حيث كان يحظى بعلاقة قوية مع ياسر عرفات وأبو إياد، وأبو مازن. وكان يقصر انتقاداته فقط على خالد الحسن (أبو السعيد). وذكر مسؤول الإعلام (السابق) في «فتح-المجلس الثوري» عاطف أبو بكر أن أبو نضال أرسل في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، برقيات إلى عرفات تطالبه بإعدام أبو إياد وأبو اللطف بعد تصريحاتهما المسجلة عبر إذاعة عمان إثر اعتقالهما حيث طالبا فيها الفدائيين والميليشيا بوقف إطلاق النار وإلقاء السلاح. كما أن أبو نضال في مؤتمر إقليم العراق، «كان يردّد أنه مع أبو عمار حتى لو باع فلسطين لأنه أعلم بمصلحة شعبنا، مما دفعني للتصادم مع نفاقه وابتذاله، ولو لم يكن في العراق، لما استطاع تشكيل مجموعة باسمه، ولولا خلاف النظام في بغداد مع قيادة فتح إثر خذلانهم لنا

في أيلول/ سبتمبر، وانحيازه إلى موقفه وتوظيفه من طرفهم وتبنّيه لما استطاع أن ينبس ببنت شفة، فهم من صنعوه وموّلوه وقدموا له الحماية»[1].





صبري البنا (أبو نضال)   محمد داود عودة (أبو داود)   ناجي علوش (أبو إبراهيم)

وجهت إلى «فتح – المجلس الثوري» المسؤولية عن عمليات الاغتيال التي طالت عدداً من ممثلي الحركة في البلدان الأوروبية الذين يجرون اتصالات مع جهات يهودية وصهيونية، مثل سعيد حمامي (لندن ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨)، وعز الدين القلق (باريس ٢ آب/ أغسطس ١٩٧٨)، ونعيم خضر (بلجيكا ١ حزيران/ يونيو ١٩٨١)، وعصام سرطاوي (لشبونة ١٠ نيسان/ إبريل ١٩٨٣). وخلافاً للسرطاوي الذي تبنى تنظيم «فتح- المجلس الثوري» عملية اغتياله إلا أنه لم يصدر أي بيان بشأن اغتيال نعيم خضر أو القلق أو حمامي، فيما لم تثبت مسؤولية «فتح-المجلس الثوري» عن مقتل مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الكويت، علي ناصر ياسين (أبو ناصر) في صيف ١٩٧٨، إذ قيل وقتذاك إنه كما يبدو راح ضحية الصراع بين الأخوين الحسن خالد (أبو السعيد) وعلي (أبو أيمن) وبين سليم الزعنون للسيطرة على إقليم الكويت ورفضه الانصياع لرغباتهما في ضبط تحركه وإدارته لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية بالتنسيق معهما. ويذكر أن علي

(١) حديث مع عاطف أبو بكر ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ كما روى ذلك إلى غسان شربل في صحيفة الحياة اللندنية ٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٢.

ياسين كان يقطن في الفيلا المجاورة تماماً لفيلا علي الحسن وهي شبيهة بها بالكامل. وقد استغل مكتب فتح في الكويت مقتل أبو ناصر ليشن حملة تخويف وتحريض قوية استهدفت العناصر المعارضة داخل فتح في الكويت والتي يزعم أن لها عُلاقة مع أبو نضال، حيث قامت سلطات الأمن الكويتية بناء على طلب من سليم الزعنون باعتقال عدد من تلك العناصر من بينهم رئيس اتحاد المهندسين الفلسطينيين فرع الكويت جاسر إبراهيم العموري، وعضو المجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين رشدي عودة ورئيس الهيئة الإدارية للاتحاد فرع الكويت، محمد أبو جبارة فيما توفي حمزة إبراهيم في السجن يوم ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨، وقامت سلطات الأمن بعد ذلك بإبعادهم من الكويت. وقد نفى أبو نضال خلال لقائه مع أبو إياد في الجزائر عشية انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٧ علاقة تنظيمه بمقتل علي ياسين لكنه غير مستعد لأن يقول من الذي قتله[1].

وقد أوضح أبو نضال موقفه من موضوع التصفيات الداخلية بقوله «لم نقدم كتنظيم على أي تصفيات لأسباب تنظيمية أو سياسية. إنما أقدمنا على ذلك باتجاه من مدوا أيديهم إلى العدو الصهيوني، وهذا يحرمه الميثاق الوطني ومبادئ فتح وتقاليد أمتنا».

في عام ١٩٧٨، وبعد أن اتضح دور أبو نضال الفردي في الاغتيالات بدون قرار من التنظيم السري، ونتيجة عدم إمكانية اجتماع اللجنة القيادية لهذا التنظيم بسبب ملاحقة عرفات لناجي علوش واضطراره للاختفاء في بيروت، قام عماد ملحس بتجميد عمله في «فتح- المجلس الثوري»، لكنه واصل عمله كمسؤول عن لجنة القطاع الغربي في العراق، بانتظار حضور ناجي علوش إلى بغداد لحسم الموقف مع أبو نضال. وقد تمكن ناجي الذي كان مطارداً من أجهزة أمن عرفات من مغادرة بيروت إلى بغداد في عام ١٩٧٨ للعمل مع أبو نضال إلا أن الأمر لم يطل كثيراً حيث تم الحسم في عام ١٩٧٩ بإنهاء العلاقة مع أبو نضال، وقام ناجي علوش رفقة عماد ملحس إلى جانب مجموعة كبيرة من كوادر التنظيم في ساحات عربية وأجنبية عديدة بتشكيل «حركة التحرير الشعبية العربية» التي أصبح ناجي أمينها العام، وعماد ملحس نائباً له، بينما استمر أبو نضال بقيادة تنظيم «فتح - المجلس

---

(١) سليم الزعنون، مذكرات السيرة والمسيرة، م.س، ص ١٥٦.

الثوري». وقام بعمليات اغتيال طالت بعض من انضموا إلى ناجي علوش. وفي عام ١٩٩٢ تم رسمياً حل تنظيم حركة التحرير الشعبية العربية[1].

لم تمنع خلافات أبو نضال مع معارضي نهجه في الاغتيالات: التيار الوطنيّ الديمقراطي في «فتح» من أن يشارك في المواجهات ضد القوى الانعزالية في لبنان التي كانت تستهدف تصفية المقاومة، حيث أرسل في عام ١٩٧٦، ٢٠٠ مقاتل من جماعته بأمرة أبو داود، وقد شاركوا في معارك بيروت، فيما سُمّي معارك الأسواق والفنادق إلى جانب رفاقهم في حركة فتح والفصائل الفلسطينية الأخرى. وأيضاً شاركوا كعناصر قليلة في معارك الدفاع عن المخيمات الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٥.

نهج التسوية ونهج القتال والتحرير

اتخذ الصراع بين نهج التسوية وخطّها وبين نهج القتال والتحرير وخطّه أشكالاً حادة سياسية وتنظيمية، وأقدمت قيادة عرفات من أجل ترسيخ نهجها على إحداث تغييرات ومناقلات كبيرة في مؤسسات الحركة وأجهزتها والقوات والتنظيم والأقاليم. وقد بدأ الصراع بشكل مكشوف في الإعلام الذي كان يقوده محمد أبو ميزر (أبو حاتم) والمحاولة الفاشلة من عرفات لفرض عبد الله الحوراني كمسؤول مكانه، وأقيمت التحالفات داخل الحركة وعلى امتداد الساحة الفلسطينية على أساس الموقف من برنامج النقاط العشر وانتقل إلى مختلف المجالات وخصوصاً على صعيد الاتحادات والمنظمات الشعبية، ونتج من ذلك كله أن تفجرت العديد من الأزمات والحوادث والصراعات سواء على مستوى «فتح» أو على المستوى الفلسطيني بشكل عام، وقد أصبح لـ«فتح» منذ ذلك الوقت برنامجان سياسيان على أرض الواقع على الرغم من البرنامج الذي أقره المؤتمر الثالث للحركة في عام ١٩٧١. وحتى برنامج التسوية (البرنامج المرحلي-النقاط العشر) نفسه لم يسلم من الانقسام. فقد انقسم الموقف منه داخل حركة «فتح» بين تيار القيادة اليمينية حول الرهان على التوصل إلى أي تسوية ممكنة من خلال الولايات المتحدة وأنظمة التبعية العربية، وبين

(١) حديث مع عماد ملحس ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨.

رموز يسارية وتقدمية داخل فتح تعتقد بإمكانية التوصل إلى تسوية وطنية بدعم الاتحاد السوفياتي وأنظمة عربية وطنية، ومثّل هذا التيار أبو صالح وماجد أبو شرار[1].

وبشكل موازٍ لتحرك صبري البنا (أبو نضال)، تكونت مجموعة يسارية عرفت باسم التيار الوطني الديمقراطي، أو «تنظيم المئة» بدأ التحرك في أوساط حركة «فتح» بشكل ملحوظ في أوائل عام ١٩٧٤ ضمن جهاز القطاع الغربي، ضم كوادر عسكرية وسياسية العديد منهم يحمل توجهات وأفكاراً يسارية، شكلوا فيما بينهم لجنة تأسيسية كان أبرز أعضائها: حنا ميخائيل (أبو عمر) ومرعي عبد الرحمن (أبو فارس)، راجي مصلح وإلياس شوفاني. وكان عدد من عناصر التيار أعضاء في المجلس الثوري لحركة فتح. وكان يجري في ملاعب هذا التيار كثيرون غيرهم. ولم يتبلور هذا التيار على خلفية المضمون الاجتماعي للحركة أو على قضايا فكرية وأيديولوجية بل على أساس سياسي وتنظيمي، فأصحاب هذا التيار سعوا للحفاظ على الخط العام للحركة الذي تجسّده المفاهيم والمنطلقات والمبادئ التي كرستها الحركة في أدبياتها الأولى بالتمسك بنهج التحرير والكفاح المسلح وليس برنامج التسوية الذي بدأت قيادة الحركة بتبنيه بناء على التمنيات بتوافر موازين قوى تسمح بفرض تسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني توفر إمكانية قيام دولة فلسطينية. لهذا كان تحركهم يأتي في سياق إسقاط خط التسوية الذي كان يمثله غالبية أعضاء اللجنة المركزية للحركة. أما في المسألة التنظيمية فكان الهدف هو تكريس الديمقراطية داخل الحركة بوقف تفرد قيادة «فتح» باتخاذ القرارات بمعزل عن الأطر القيادية الأخرى للحركة ووقف سلوكيات الفساد والمحسوبية والاستزلام داخلها. غير أن هذا لم يمنع بعضهم من تبني مشروع إقامة حزب شيوعي عربي على غرار إلياس شوفاني وهو مشروع لم يكتب له النجاح.

كان التيار الديمقراطي غير متجانس، بل أحياناً متصارع طبقاً لاختلاف الأفكار والرؤى والأيديولوجيات التي يتبناها عناصر التيار الذي ضم أقلّه سبعين من كوادر فتح المتقدمين بمن فيهم أعضاء في المجلس الثوري، وكان بعضهم وبخاصّة حنا ميخائيل (أبو عمر) قد تأثر بالتجربة الفييتنامية، حيث أوفد في دورة تدريب إلى فيتنام في عام ١٩٧٥ لمدة ستة أشهر

---

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح...م.س.، ص ٥٤.

عاد بعدها ليعد مواد تثقيفية لا سيما حول التنظيم بما يضمن تعزيز البعد النظري لدى كوادر الحركة، وكان أبو عمر يعتقد أن البرنامج المرحلي لا يقود إلى التحرير على مراحل بل إلى الاستسلام على مراحل[1]. وقد تولى أبو عمر صياغة الجذور التاريخية للثورة الفلسطينيُة ومنطلقات الثورة الوطنية الديمقراطية بشكل نظري. وقد لعبت تجربته في فيتنام دوراً في رؤيته لأسس الثورة الديمقراطية في الساحة العربية، وصاغ وثائق كثيرة لكن الجزء الأكبر منها غير منشور.

وفي العام الذي تلاه (١٩٧٦) وإبان الحرب الأهلية في لبنان توجه حنا ميخائيل (أبو عمر) الذي كان آنذاك عضواً في المجلس الثوري لفتح، رفقة تسعة من الكوادر العسكرية الذين أرسلهم ياسر عرفات في ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٦ بحراً من بيروت إلى شكا في شمال لبنان لدعم قوات الثورة الفلسطينية بقيادة غازي عطا الله (أبو هاجم) والذي أظهرت التقارير فشله في إدارة المعركة وفك الحصار عن طرابلس الذي كانت القوى الانعزالية تفرضه عليها من خلال سيطرتها على شكا وعلى الطريق البرية الموصلة إلى طرابلس والحلول محل لجنة التنظيم في تلك المنطقة التي فقدت أهليتها للاستمرار في عملها لسوء سلوك أعضائها، فقررت قيادة فتح تغييرها على مضض وتحت ضغط شديد من «يسار فتح». وكانت المجموعة بقيادة عبد الحميد محمود الوشاحي (نعيم) عضو المجلس الثوري للحركة وقائد كتيبة نسور العرقوب الذي اتصل به عرفات مباشرة دون إبلاغ قائده أبو موسى الذي أكد فيما بعد أنه لو تمت استشارته في إرسال تلك المجموعة بحراً لرفض، لأن المخاطرة بأرواحهم كانت عالية إذ إن الطريق البحرية لم تكن آمنة بوجود سيطرة القوى الانعزالية اللبنانية على جزء كبير منها وأيضاً وجود دوريات للبحرية الصهيونية. وأكد أبو موسى أنه تلقى معلومات تثبت أن زورق المجموعة وقع بأيدي القوات الكتائبية الانعزالية التي قامت بقتلهم. وبذلك خسر «التيار الوطني الديمقراطي» داخل «فتح» عدداً من كوادره[2].

ومن بين الرموز التي كانت محسوبة على التيار الوطني الديمقراطي داخل فتح لكنها

---

(١) أحمد جميل عزم، المثقف والثورة: حنا ميخائيل (أبو عمر) ورفاقه، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢٩، العدد ١١٤ ربيع ٢٠١٨، ص ١٩٦.

(٢) العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)...م.س.

لم تكن من ضمن تنظيم المئة: محمد أبو ميزر (أبو حاتم) سميح أبو كويك (قدري)، ناجي علوش، أبو خالد الصين، محمد داود عودة (أبو داود) أبو صالح وماجد أبو شرار. وقد ضم التيار الوطني الديمقراطي عديد الكوادر العسكرية من بينهم العقيد موسى محمود العملة (أبو خالد العملة) والعقيد سعيد مراغة (أبو موسى) والرائد محمود عيسى (أبو عيسى) وهؤلاء كانوا ضمن التشكيل القيادي والذين استهدفهم عرفات في أيار/ مايو ١٩٨٣ لإبعادهم من مواقعهم في البقاع وسوريا وأدى إلى حدوث الانتفاضة داخل فتح في ذلك العام.

لم يكتب للتيار الوطني الديمقراطي النجاح في تشكيل تكتل تنظيمي متماسك داخل فتح، حيث انفرط عقده بطريقة غير طبيعية بسبب الخلافات بين بعض رموزه وسيطرة نزعات انقلابية لدى شخصيات أخرى داخل هذا التيار لينتهي بكتابة مرعي عبد الرحمن (أبو فارس) تقريراً مفصلاً إلى عرفات يعلن فيه اعتذاره وتوبته وولاءه. وقام عرفات بمكافأته بإرساله إلى موسكو لاستكمال دراسته والالتحاق به بعد سنوات كمستشار له في تونس ورام الله[1].

وقد بدأت خريطة التحالفات داخل الحركة على أرضية الخلاف بين نهجي التسوية والتحرير تأخذ شكلها الواضح؛ ففي مواجهة نهج قيادة اليمين داخل «فتح» بتحالفاته العربية برز التيار الوطني الديمقراطي، غير أن الخلافات السياسية والفكرية داخله لم تمكنه من لعب دور يطيح نهج التسوية. فيما اختار منير شفيق عسل (أبو فادي) بعد احتجازه والتحقيق معه من قبل قائد قوات الـ١٧ آنذاك، علي حسن سلامة في عام ١٩٧٤، الانسحاب من هذا التيار ملتحقاً بصيغة تحالف مع عرفات وأبو جهاد ليشكل ما سمي الكتيبة الطلابية التي ضمت كوادر طلابية من بينهم عبد القادر جرادات (سعد) وعلي أبو طوق ومعين الطاهر وجورج شفيق عسل (أبو خالد). وقام عرفات بتعيينه مديراً لمركز التخطيط الفلسطيني[2].

إثر الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في عام ١٩٧٨ وتوقيع عرفات اتفاق وقف القتال دون استشارة القيادة العسكرية للحركة، رفض العديد من الكوادر السياسية والعسكرية

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ٢٠٤.

(٢) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح ١٩٦٩-١٩٨٣»، مكتبة مدبولي، القاهرة، ص ٣٣٩.

في «فتح» ذلك، إذ اتخذت مجموعة من خمسة عشر من تلك الكوادر القيادية قراراً بمنع تمركز القوات الدولية في جنوبي لبنان والعمل على تخريب وقف إطلاق النار، إذ قام ناجي علوش عضو المجلس الثوري لفتح، ومعه أبو داود، بجمع نحو مئة متطوع، بعضهم مقاتلون أرسلهم أبو نضال من العراق وانطلقوا نحو الجنوب اللبناني حاملين بطاقات عضوية جهاز أمن فتح الذي يترأسه أبو إياد، ولقوا دعماً من أبو موسى وأبو خالد العملة، غير أن عرفات كان على علم بأمر التحرك من خلال عيونه داخل ذلك التحرك حيث أرسل قوات شهداء أيلول/ سبتمبر الموالية له لتقوم بمهاجمة ناجي علوش وابو داود وأسفر الهجوم عن مقتل أحد عناصر المجموعة واعتقال مجموعة المقاتلين الذين اعترفوا بأن اتصالهم كان مع محمد داود عودة (أبو داود)، عضو المجلس الثوري، وكان يقف وراءه، نمر صالح (أبو صالح)، عضو اللجنة المركزية الذي لم يتقبل مساءلة أبو عمار له، ولذلك سارع عرفات لطلب المصالحة مع أبي صالح بوساطة أبو إياد، وتم التصالح. غير أن أبو صالح اعتزل اللجنة المركزية، وبدأ يعمل من منزله على تشكيل تيار يساري داخل فتح، فالتف حوله عدد من أعضاء المجلس الثوري، مثل: ماجد أبو شرار، وموسى عوض (أبو أكرم)، وسميح أبو كويك (قدري)، وأبو خالد العملة، ومجموعته، وحاولوا استمالة صلاح خلف إلى هذا التكتل اليساري، وقد أفسد عليهم أبو إياد تحركهم حيث قام بإبلاغ عرفات بذلك.

ثم قامت القوة ١٧ بالقبض على اثنين من المقاتلين المرتبطين بناجي علوش، هما علي أحمد سالم (أبو أحمد) ومحمود عيسى دعيبس (أبو عماد) وهما من الكوادر المقاتلة في مخيم تل الزعتر. وجرت لهما محاكمة عسكرية برئاسة العقيد نمر حجاج قامت بتبرئتهما إلا أن عرفات رفض قرار المحكمة وأعاد المحاكمة بتهمة تقديم المأوى والسلاح إلى مجموعاتٍ معادية تابعة لأبو نضال، وكان رئيس لجنة التحقيق الرائد عبد الفتاح أبو عمشة (أبو صلاح) الذي نفذ تعليمات عرفات، لتصدر حكماً بإعدامهما وتم تنفيذه على الفور في الدامور يوم ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٧٨. وهكذا تم بأمر من عرفات اغتيال اثنين من أهم أبطال الدفاع عن تل الزعتر حيث فقد أبو أحمد في تل الزعتر سبعة أخوة فضلاً عن والده الذي شقته سيارة كتائبية نصفين بسبب رفضه الإدلاء على مكان وجود أبو أحمد. كما قامت

القوة ١٧ بملاحقة أبو داود وناجي علوش اللذين جرى اعتقالهما الأمر الذي دفع صلاح خلف مسايرة لأبي صالح بالاحتجاج على الاعتقال في اجتماع للجنة المركزية لـ«فتح» غير أن التنديد الشديد بقرار الاعتقال جاء على لسان ماجد أبو شرار أمين سر المجلس الثوري لـ«فتح» وأبو حاتم الذي هدد بعقد مؤتمر صحفي في مكتب العلاقات الخارجية ببيروت لتلاوة بيان حول ما يجري داخل الحركة يفضح فيه سلوكيات عرفات والموالين له تجاه الرافضين وقف إطلاق النار في الجنوب، مما سيعني عملياً دخول الصراع مرحلة الحسم العلني سياسياً وعسكرياً. وقد دفعت حالة الغليان الشديدة التي كانت تسود الحركة والقوات بعد إعلان أبو خالد العملة وأبو موسى عن شجبهما القوي لقرار الاعتقال، دفع قيادة عرفات إلى ابتلاع تهديداتها لمداهمة مكتب العلاقات الخارجية والتراجع والاستجابة لعدد من شروط تيار المعارضة ومن بينها الإفراج الفوري عن ناجي علوش وهو ما تم[1].

كما جرت محاولة من قوات عرفات لاغتيال عضو الأمانة العامة لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين حنا مقبل في ٢٥ تموز/ يوليو١٩٧٨ إثر ترويجه الإعلامي لعملية ملاحقة ناجي علوش واعتقاله، لكنه نجا من الاغتيال. ومع أن عرفات ندد بهذه الجريمة، إلا أنه وبعد خمسين يوماً، قامت قوة من أمن الرئاسة (القوة ١٧) باعتقال حنا مقبل. وكان وراء حادثة مقبل أحد مساعدي أبو الزعيم الذي نفذ عملية الاغتيال الفاشلة محل غضب عرفات لعدة سنوات. أما ناجي علوش، فقد غادر لبنان سراً إلى العراق وأعلن عن انسحابه من فتح، والتحق بتنظيم فتح-المجلس الثوري، وفي العام التالي فك تحالفه مع أبو نضال ليشكل مع رفاق له من بينهم كوادر قيادية في تنظيم فتح-المجلس الثوري حركة جديدة باسم (حركة التحرير الشعبية العربية). وقدم ناجي علوش في كتابه نحو ثورة فلسطينية جديدة وصفاً للأوضاع داخل حركة فتح آنذاك جاء فيه «إن الروح السائدة في الحركة تبغض النقد وترفض التقييم وتجعل من الرقابة والمحاسبة مهزلة. وقد تملكت قيادات الحركة النظرة الأبوية والنظرة العشائرية... وتجسدت النظرة العشائرية في عدم إعطاء الزمن الأهمية

---

(١) نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح، ص ٥٦، وأيضاً إلياس شوفاني: سيرة ذاتية، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط ١، ٢٠٠٩، ص ٢١٢.

التي يستحقها، والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، وبالتفاصيل والانشغال بها عن القضايا الأساسية. وتغليب الاهتمام بالكم على الكيف وتحكم الأمزجة بدل العقول، وتحويل العلاقات التنظيمية إلى علاقات شخصية والحساسية من النقد والاتجاه نحو العمل الفردي واحتقار اللجان والعمل الجماعي»[1].

وفي أول كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨، أعلن معتمد «فتح» في السعودية، وعضو المجلس الثوري، سعيد المزين (أبو هشام)، «هجرته» من فتح بعد ١٣ عاماً من المعاناة، وكان يعتقد بأحقيته في عضوية اللجنة المركزية إلى حد أنه خلال الإعداد للمؤتمر الثالث للحركة كان يشيع بأن عرفات يتعامل مع الـ سي أي إيه. ولم يجد أبو هشام سوى مسؤول مالية مكتب فتح في الرياض مبايعاً له. لكن عرفات تمكن بزيارة واحدة له من إجباره على العدول عن خطوته تلك، بعد أن انهال عليه ضرباً وطرده من موقعه، كممثل لـ«فتح» في السعودية، وملاحقته مالياً. حيث أظهرت لجنة الجرد في تقرير رفعته إلى اللجنة المركزية إدانتها لأبي هشام بتبديد بضعة ملايين من الريالات السعودية وقررت خصمها من مخصص أبو هشام الشهري بالتقسيط وحولت اللجنة المركزية لـ«فتح» أبو هشام ليعمل في لجنة الجباية المالية التابعة للحركة في السعودية!![2].

المؤتمر الرابع-خلاف على البرنامج المرحلي

الصراعات والمواجهات الداخلية إلى جانب المواجهات العسكرية والسياسية داخل الساحة اللبنانية مع القوى الانعزالية وتأزم العلاقات مع سوريا كان ذريعة استخدمتها القيادة اليمينية للحركة للامتناع عن عقد المؤتمر الرابع، وهو ما تم في أيار/ مايو ١٩٨٠ بعد مضي نحو تسع سنوات على انعقاد المؤتمر الثالث. وقد عقد المؤتمر الرابع في مدارس أبناء الشهداء في عذرا شمال العاصمة السورية، دمشق، في الفترة من ٢٢ أيار/ مايو - ١ حزيران/ يونيو ١٩٨٠ في ظل ظروف داخلية وإقليمية متأزمة بعد تصاعد التهديدات الصهيونية

(١) ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة بيروت ١٩٧٧، ص ١٨.

(٢) عبد القادر ياسين، أزمة فتح جذورها. أبعادها. مستقبلها. دار الجرمق، دمشق ط٣، ص ٣٧.

بضرب البنية الأساسية لمنظمة التحرير في لبنان. وشارك في المؤتمر نحو ٣٥٠ عضواً قامت اللجنة المركزية للحركة بتنسيب أعضاء المؤتمر وقد لعب عرفات وأبو جهاد الدور الأكبر في ذلك. وبالرغم من ذلك لم يستطع عرفات وأبو جهاد من استبعاد أعضاء آخرين من غير المحسوبين عليهم ممن لهم مواقعهم داخل الحركة والقوات. وقد رشح عرفات، نبيل شعث رئيساً للمؤتمر وجرت الموافقة عليه بالتصفيق.

وظهر واضحاً داخل قاعات المؤتمر أنه ستكون هناك تصفية حسابات بين «يسار» الحركة ويمينها. وقد وجه رفيق النتشة اتهامات وانتقادات إلى اللجنة المركزية وبخاصة عرفات لأدائها في السنوات العشر التي أعقبت المؤتمر الثالث الأمر الذي دفع عرفات إلى الحرد ومغادرة قاعة المؤتمر، ليتم بعد ذلك استرضاءه وإعادته إلى القاعة بعد ساعات حيث سعى إلى تكريس زعامته موجهاً خطاباً عاطفياً تحدث فيه عن نفسه وأنه الوحيد من بين المشاركين الذي لا زوجة له ولا أطفال ولا ملابس سوى سترته التي يرتديها ولا يوجد لديه بيت يقيم فيه وقال «أنا أعيش وحيداً بكل معنى الكلمة... أنتم أهلي». مما جعل القاعة تضج بالتصفيق. ليتحدث لنحو ست ساعات شارحاً الوضع السياسي العربي والمحاور العربية وتجاذباتها مما يترك المقاومة وحيدة في مواجهة الكيان الصهيوني، واختتم كلمته بالبكاء. غير أن حديث عرفات لم يمنع أبو صالح من التلميح في مداخلته في اليوم الثاني للمؤتمر بوجود جهات داخل الحركة تقوم بالاتصال بالنظام المصري. وقد اندفع هايل عبد الحميد (أبو الهول) ليدافع عن الاتصال مع مسؤولين أمنيين مصريين بحكم موقعه.

وأظهر التقرير المقدم إلى المؤتمر أن الظواهر الخاطئة التي ناقشها المؤتمر الثالث هي نفسها التي عرضت على المؤتمر الرابع ولكن بعد أن تحولت إلى حقائق ومنهج عام له قوانينه المتعارف عليها والمعمول بها والمنسجمة تماماً مع التراجعات السياسية. وحدد التقرير أسباب ذلك بغياب القيادة الجماعية على المستويات كافة وغياب النظام الأساسي واللوائح والقوانين وغياب الأجهزة والمؤسسات وغياب الديمقراطية وفقدان الوحدة الفكرية.

ناقش المؤتمر مطولاً تلك الأوضاع ولكن دون وضع الحلول المناسبة إذ إن المؤتمر

الذي أغرقت عضويته بالموالين لعرفات وغيره من أعضاء اللجنة المركزية ساده الهرج والمرج، حتى البرنامج السياسي قد جرى الاختلاف بشأنه حتى اليوم الأخير من المؤتمر الذي كرس القيادة نفسها بناء على اقتراح عرفات ولكن مع توسيعها بإضافة أعضاء جدد إلى اللجنة المركزية هم سميح أبو كويك (قدري)، ماجد أبو شرار، رفيق النتشة (أبو شاكر)، سعد صايل (أبو الوليد) وهاني الحسن. وبذلك حصل الجناح التقدمي في الحركة على عضوين جديدين في اللجنة المركزية (ماجد وقدري) واليمين المتنفذ على اثنين (هاني ورفيق) فيما اعتبر سعد صايل كفاءة عسكرية وطنية. وقال عرفات معقباً على تلك الانتخابات «اثنان على يساري واثنان على يميني وواحد في الوسط».

وكان ياسر عرفات يستهدف من المؤتمر أسقاط نمر صالح (أبو صالح) من عضوية اللجنة المركزية، لكنه فشل في ذلك وقد تعزز موقع أبو صالح بانتخاب المؤتمر حليفين له هما ماجد أبو شرار وسميح أبو كويك.

أدخل المؤتمر الرابع تغييراً على البرنامج التنظيمي للحركة ليصبح اسمه: النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» ويتضمن إلى جانب المقدمة، ثمانية أبواب تتناول المبادئ والأهداف والأسلوب، القواعد والأسس التنظيمية، العضوية، المنظمات القيادية في الحركة، مؤتمرات الحركة، منظمات القاعدة، العقوبات وأحكام عامة. وكان من أبرز التعديلات النظامية تخصيص ما لا يقل عن ٥٠ في المئة من المقاعد للعسكريين وتوسيع المجلس الثوري[1].

غير أن أبرز حدث كان محاولة اللجنة المركزية لحركة «فتح» (المشكّلة منذ المؤتمر الثالث) أن تضمّن البرنامج السياسي في ختام اشغال المؤتمر فقرة في المادة السابعة من مسودة البرنامج السياسي تبيح التعامل مع برنامج التسوية السياسية للصراع العربي-الصهيوني ذي النقاط العشر، وذلك بإضافة فقرة تقول «انسجاماً مع الموقع القيادي لحركتنا في منظمة التحرير الفلسطينية، وما ورد في البرنامج السياسي حول هذا الموضوع وشرعية منظمة التحرير على الساحة العربية والدولية، واعتبار القرارات السارية للمجالس الوطنية

(١) زياد عبد الفتاح، المؤتمر الرابع لحركة فتح، شؤون فلسطينية عدد ١٠٤ تموز/ يوليو ١٩٨٠.

الفلسطينية (بالطبع بما فيها برنامج النقاط العشر) جزءًا مكملاً للبرنامج السياسي للحركة كونها لا تتعارض مع مبادئ وأهداف حركتنا وبرامجنا السياسية».

وكان واضحاً من محاولة قيادة عرفات المحمومة، فرُض هذه الفقرة أنها استهدفت إمرار برنامج النقاط العشر كي يتبناه المؤتمر، وكاد الصراع بشأن هذه الفقرة أن يفجر المؤتمر. وقد أظهرت الدعوة إلى التصويت العلني على مسودة المادة السابعة كما طرحتها اللجنة المركزية إلى انسحاب العشرات من أعضاء المؤتمر (المعروفون بمعارضتهم لخط التسوية) من قاعة المؤتمر حفاظاً على علاقاتهم المصلحية المادية مع عرفات وغيره من أعضاء اللجنة المركزية المتنفذين مالياً إلى حد أن من بقي للتصويت لم يزد عن نصف أعضاء المؤتمر وجرى إمرار النص بأغلبية هزيلة، الأمر االذي لم يكن عرفات وجماعته يريدونه إذ إن حجم المعارضة الكبير الذي ظهر في المؤتمر ضد خط التسوية بما يحمل إمكانية تفجر الحركة وهو أمر دفع ياسر عرفات إلى تدارك ذلك بطرح صيغة توفيقية حظيت بموافقة الجميع حيث منحت جماعة خط التسوية ما يستندون إليه وفي الوقت نفسه أرضت مناهضي برنامج التسوية. وجاءت فقرة عرفات التي سميت بالمادة السابعة في البرنامج السياسي للمؤتمر على النحو التالي: «انسجاماً مع الموقع القيادي لحركتنا في منظمة التحرير الفلسطينية، وما ورد في البرنامج السياسي حول هذا الموضوع وشرعية منظمة التحرير على الساحة العربية والدولية، اعتبار القرارات السارية للمجالس الوطنية الفلسطينية لمنظمة التحرير الفلسطينية جزءًا مكملاً للبرنامج السياسي للحركة بما لا يتعارض مع مبادئ وأهداف حركتنا وبرامجنا السياسية»[1].

ونص البرنامج السياسي على أن «فتح حركة وطنية ثورية مستقلة وهدفها هو تحرير فلسطين تحريراً كاملاً وتصفية الكيان الصهيوني اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً وثقافياً وفكرياً وإقامة دولة ديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني ونعتبر أن المشاريع والاتفاقات والقرارات التي صدرت أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو مجموعة من الدول أو

---

(١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر العام الرابع أيار/ مايو ١٩٨٠.

دولة منفردة بشأن فلسطين والتي تهدر حق الشعب الفلسطيني بكامل ترابه الوطني باطلة ومرفوضة». كما أقر المؤتمر الرابع في برنامجه السياسي أن الولايات المتحدة العدو الرئيسي لفلسطين، ودعا إلى إقامة تحالف وثيق مع الاتحاد السوفياتي[1].

غير أن إعادة انتخاب اللجنة المركزية نفسها بالرغم من إضافة آخرين إليها من خارج الخط اليميني المهيمن أدى إلى النتيجة نفسها؛ فلم يتم الالتزام لا بالنظام الداخلي ولا بالبرنامج السياسي بل تم الخروج عليهما باستمرار واتخذت الديمقراطية داخل الحركة شكلاً ليس له مثيل في أي تنظيم أو أي مجتمع وهو «قل ما تشاء وافعل ما أشاء» ليتطور بعد ذلك إلى «أقول ما تشاء وأفعل ما أشاء»، إلى حد أن أبو ماهر غنيم كان يقول عن اجتماعات قيادة «فتح» «اجتمعت اللجنة المركزية وقرر الأخ أبو عمار بالإجماع...»..

وفي ظل هذه الأوضاع فشلت جميع محاولات الإصلاح الديمقراطية، بل وجهت تهم التآمر والعمالة لكل من حاول ذلك، وقمعت مراكز القوى وأجهزتها القمعية جميع محاولات الإصلاح الديمقراطية بعد ان سيطرت على المال والسلاح وأصبحت صاحبة القرار الوحيد في الحركة[2]. وفي مثل هذا الوضع ترعرع خط أبو مازن السياسي وريثاً لياسر عرفات.

وفي الجلسة الأولى للجنة المركزية الجديدة طرح موضوع الفساد في الحركة وقام رفيق النتشة بالحديث عن فساد مؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني التي يترأسها فتحي شقيق ياسر عرفات الأمر الذي أثار عرفات مخاطباً النتشة بالقول «أنت تتهم أخي فتحي بالفساد وأنت أبرز فاسد لدينا يا صاحب الملايين». وقد اشتدت الملاسنة بينهما ليغادر عرفات الاجتماع ولتبقى اجتماعات اللجنة المركزية معلقة لعدة أشهر فيما استمرت الأموال تأتي فقط إلى عرفات وأبو مازن، حيث يأمر عرفات بالصرف بإطلاع محمود عباس وموافقته بوصفه المفوض المالي للحركة فيما يقوم فؤاد الشوبكي بصرف المبلغ. وإمعاناً في السيطرة

---

(١) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، البرنامج السياسي...، م.س.

(٢) محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الأزمة والحل...، م.س.، ص ١٩.

على اللجنة المركزية والحركة بشكل عام قرر عرفات تقليص ميزانيات أعضاء اللجنة المركزية، بأن لا تزيد ميزانية أي من أعضائها على عشرة آلاف ليرة لبنانية فقط[1].

الوحيد الذي لم يتأثر بقرار عرفات، هو أبو جهاد والقطاع الغربي الذي كان يتولى مسؤوليته، فيما كان أبو إياد يحصل على تمويلات خاصة من محمد بن راشد ولي عهد دبي ومن الكويت أيضاً. وتم تشكيل لجنة القطاع الغربي من خليل الوزير وماجد أبو شرار وهاني الحسن وسعد صايل فيما انتخب صخر حبش أمين سر المجلس الثوري على أن يحضر اجتماعات اللجنة المركزية بدون حق التصويت.

فتح- الانتفاضة

مثلما كان الحال عقب هزيمة المقاومة في الأردن حيث تصاعدت الاتهامات بالتقصير والمسؤولية عن الهزيمة لترتفع مطالب كوادر حركة فتح بالمحاسبة وإنهاء التفرد في اتخاذ القرارات وهشاشة التنظيم وسياسة المساومات التي طبعت سلوكيات ياسر عرفات وغيره من قادة حركة «فتح»، فقد انفجرت المطالبات نفسها إزاء ما حدث في لبنان من هزيمة ومن يتحمل مسؤوليتها رغم الصمود والتضحيات التي قدمها المقاتلون وجماهير الثورة والمقاومة من فلسطينيين ولبنانيين. وتجمعت لدى قادة التيار (الذي عرف باسم التيار الوطني الديمقراطي في فتح) الذي قاد الانتفاضة في «فتح» عام ١٩٨٣ الكثير من الملاحظات السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي كانت قيادة عرفات ترفض الاستجابة لها لتصحيح الوضع داخل الحركة.

بداية الأزمة ظهرت في إدارة مقاومة الاجتياح الصهيوني للبنان في عام ١٩٨٢ وحصار بيروت حيث برز خياران:

الرحيل عن بيروت الذي تبناه ياسر عرفات وعدد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة «فتح».

البقاء في بيروت والمزيد من الصمود لتكبيد الجيش الصهيوني مزيداً من الخسائر،

(١) محمد عبد اللطيف، سنوات القهر، دار الفارابي، بيروت أيار/ مايو ٢٠١٨.

وكان عضو اللجنة المركزية لفتح والقيادة العامة لقوات العاصفة، نمر صالح (أبو صالح) يدعم هذا الخيار.

تعهدات القيادة الفلسطينية، ممثلة بياسر عرفات ومجموعته للمبعوث الأميركي فيليب حبيب قبل الخروج من بيروت حددت مصير وإمكانات التعايش بين تياري «فتح» المتصارعين لتأخذ التجاذبات شكلاً دراماتيكياً بعد الخروج من بيروت، وتوجه أبو صالح إلى دمشق فيما توجه عرفات إلى تونس تحضيراً للذهاب إلى القاهرة للتصالح مع النظام المصري المعزول عربياً بعد معاهدة كامب ديفيد.

شرع عرفات ومجموعته باتخاذ إجراءات لإنهاء مظاهر «الثورة المسلحة» والاتجاه نحو خيار التسوية السلمية للصراع العربي-الصهيوني، حيث حاول نقل ضباط مناوئين لنهجه إلى مناطق بعيدة مثل اليمن حيث تواجدت فيها قوات فلسطينية إثر الخروج من بيروت. وفي هذا السياق جاء اغتيال عضو اللجنة المركزية لحركة فتح سعد صايل «أبو الوليد» لمخالفته التعهدات الممنوحة لفيليب حبيب وذهابه إلى البقاع، وكان عرفات قد أصدر أمراً يمنع أياً من أعضاء اللجنة المركزية لفتح بالعودة إلى لبنان، كما سبق أن وافقت اللجنة المركزية في اجتماع لها في تونس في شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢ على نقل قوات فتح التي بقيت في لبنان إلى العراق، لكن القرار لم يلق طريقه إلى التنفيذ بسبب معارضة تلك القوات. سعد صايل من أبرز هؤلاء المعارضين، الذين أصروا على الذهاب إلى دمشق بعد أن أدى دوره بكفاءة في بيروت في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان. وفي جولة له على ما تبقى من قوات فتح في سهل البقاع الشمالي تناول الطعام مع أبو هاجم في مقر قيادته، ولدى عودته مع حلول الظلام منفرداً من دون حراسة يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ الذي صادف عيد الأضحى المبارك، أطلقت عليه النار من كمين قاده أحد كوادر فتح العسكرية المعروف باسم العقيد القاق، وترك ينزف حتى الموت. وقد تمت لفلفة قضية التحقيق التي شكل لجنتها خليل الوزير من دون أن تسفر عن كشف هوية الفاعلين، حيث كانت الشكوك تحوم حول ابو هاجم الذي لم يوفر طاقم حماية لأبي الوليد إلى جانب أحمد عفانة (أبو المعتصم) وأبو خالد ياسين. وكان أحد أعضاء لجنة التحقيق المقدم، محمد

يعقوب مصلح (أبو إسلام) وهو أحد مساعدي رئيس الاستخبارات العسكرية في فتح، ابو الزعيم، شقيق أبو هاجم. وقد اختفى القاق منذ ذلك الحين كما أن أبا إسلام استولى على ملف التحقيق واختفى هو الآخر[١]. وعلى الجانب الآخر كان أبو صالح ورفاقه يستعدون لإعلان انتفاضتهم على القيادة ونهجها التصفوي في حال رفضها تنفيذ مطالب الإصلاح والمحاسبة، والعودة إلى لبنان لهدم ما بنته تفاهمات عرفات مع فيليب حبيب[٢].

لقد أدى فشل حملة عرفات الدبلوماسية الهادفة إلى تحقيق انسحاب إسرائيلي من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعدم قدرته على تحويل التعاطف الدولي إلى فعل ملموس لمصلحة الفلسطينيين إلى تحرر المعارضين له داخل الحركة من الوهم ومواظبتهم على شن الهجمات ضد الاحتلال الصهيوني الجديد في لبنان في وادي البقاع وجنوب لبنان، شاركهم في ذلك مقاتلون من حركة أمل والمقاومة الوطنية اللبنانية التي تضم أحزاباً يسارية وقومية لبنانية (بمن فيهم الحزب الشيوعي والقومي السوري). وقد نجحت هذه القوى بصد اليمين اللبناني الانعزالي ممثلاً بحزب الكتائب وحلفائه في خريف ١٩٨٣ عقب الانسحاب الإسرائيلي من جبل لبنان، وطفت على السطح مجدداً أيديولوجية الكفاح المسلح.

وتزامن مع هذا الوضع تجريد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني عرفات من غصن الزيتون الذي بقي يلوح به منذ خطابه في الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ إلى جانب البندقية، لكن عدم رغبته بسلوك الخيار العسكري ضد الكيان الصهيوني بعد سنوات من العمل الدبلوماسي، منح معارضيه ذخيرة إضافية ضده وضد نهجه. إذ قام في السابع من أيار/ مايو ١٩٨٣ بإصدار قرارات عسكرية بتعيين العقيد غازي عطالله (أبو هاجم) شقيق المتهم بالفساد أبو الزعيم قائداً لجيش التحرير الفلسطيني وقوات فتح في البقاع، وتعيين العقيد الحاج إسماعيل جبر قائداً عسكرياً لشمال لبنان، وهذان العقيدان متهمان بالانهزام من جنوب لبنان والتقصير والانحراف. كما تضمن القرار نقل العقيد سعيد مراغة (أبو موسى)

---

(١) الحوار الثاني مع أبو موسى: أعرف قاتل سعد صايل.. خسرنا معركة القدس.. المدينة تهودت، صحيفة أمجاد العرب الإلكترونية، ٢٨/ ٥/ ٢٠١٠.

(٢) جهاد الرنتيسي، ناشط سابق في فتح الانتفاضة، بدايات ومآلات انتفاضة فتح، مقال غير منشور.

من لبنان إلى اليمن الشمالي وإقصاء ٥٠ كادراً عسكرياً عن مواقعهم، وإرسالهم إلى المنافي خارج لبنان وسوريا. كما شملت القرارات التنظيمية تنحية عضو اللجنة المركزية للحركة سميح أبو كويك (قدري) من موقعه كنائب لمسؤول التعبئة والتنظيم محمد راتب غنيم (أبو ماهر) فيما كان عرفات قد اتخذ قراراً بعد الخروج من بيروت بإبعاد نمر صالح (أبو صالح) عن حضور جلسات اللجنة المركزية، وهو ما يعتبر مخالفة تنظيمية حيث لا يوجد ضمن العقوبات شيء يسمى التجميد عن حضور الجلسات. وطالبوا بإعادة توزيع الاختصاصات داخل اللجنة المركزية والمجلس الثوري وإعادة تنظيم مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج، وقد اعتبر المحتجون أن قرارات عرفات تعني عدم الاحترام وعدم الامتثال لقرارات المؤتمر العام وتطبيقها، وتجاوزاً لنصوص النظام الأساسي للحركة، مؤكدين أن تحركهم «يستهدف أن تكون حركتنا هي التنظيم القائد لا أن تكون تنظيم القائد».

وقد مهد عرفات لتلك القرارات باللقاء -المصالحة- مع الرئيس حافظ الأسد بعد ١١ شهراً من القطيعة اعتقاداً منه أنه بذلك سيقطع الطريق على أي تحرك يقوم به المحتجون ضده إلا أن ظنه خاب حيث حدد قادة التيار الوطني الديمقراطي في فتح في بيانهم الأول الذي صدر باسم القيادة العامة لقوات العاصفة في التاسع من أيار/ مايو ١٩٨٣، والموجه إلى أبناء حركة فتح تلك الملاحظات التي شملت على سبيل المثال لا الحصر قبول قيادة «فتح» برنامج القمة العربية في فاس الثانية التي تبنت مبادرة ولي العهد السعودي بالاعتراف بالكيان الصهيوني، والتعاطي مع مبادرة الرئيس الأميركي رونالد ريغان، ومشروع الملك حسين وتطوير العلاقة مع نظام كامب ديفيد، وعدم انقطاع القنوات السرية معه، والاتصال بالقوى الصهيونية بذريعة أنها من دعاة السلام. مؤكدين في بيانهم أن أياً من هذه المواقف التي اتخذتها قيادة الحركة لم تصدر عن أطر شرعية داخل «فتح» أو منظمة التحرير، كما لمس قادة هذا التيار توجهات لدى قيادة «فتح» للاعتراف بالكيان الصهيوني ومنحه الشرعية[1].

وكان إصدار هذا البيان رداً على القرارات التي كان أصدرها عرفات قبل ذلك البيان بثلاثة أيام (٥٤ قراراً) التي بدلاً من محاسبة المقصرين عمدت إلى معاقبة المحتجين

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة، التعميم الأول للانتفاضة، ص ٨٨.

والمطالبين بالإصلاح ومكافأة الهاربين من جنوب لبنان لحظة بدء الغزو الإسرائيلي للبنان.

كان أعضاء تجمع المحتجين داخل «فتح» ينتمون إلى التيار الوطني الديمقراطي داخل الحركة أو على هوامشه والذي تبلور واتسع إثر تبني قيادة فتح برنامج التسوية المرحلي المعروف باسم برنامج النقاط العشر، وقد ضم هذا التيار قادة وكوادر من أنظف مناضلي وعسكريي حركة «فتح» الذين حسموا أمرهم لمواجهة تغول نهج عرفات وقيادة اليمين المتنفذة داخل «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية سعياً منهم للحفاظ على الثوابت التي كرستها منطلقات «فتح» التي أكدت على أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وأن لا مساومة على حق الشعب الفلسطيني الكامل في وطنه واستعادة حقوقه الوطنية كافة، وهدف النضال الفلسطيني في تصفية الكيان الصهيوني.

واتهم بيان المحتجين عرفات بأنه يعمل على إخراج معظم قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، وتوزيعها على المنافي في عدد من البلاد العربية، لإخلاء الساحة اللبنانية، استجابة لمطالب أميركية. وقال البيان إن «هذه القرارات شكلت إقصاء واضحاً وصريحاً لعدد كبير من خيرة الضباط والكوادر من مواقعهم النضالية تمهيداً لمنع تأثيرهم المعرقل للتسوية الأميركية وإرسالهم إلى المنافي الجديدة التي قررت القيادة إلقاءهم فيها وذلك إضافة إلى إقصاءات سابقة أخرى تعرض لها العديد من الكوادر الطليعية المناضلة... ولن يغير من هذه الحقيقة إسناد بعض المهمات السياسية لضباط وطنيين». كما أشار المحتجون إلى أن قرارات عرفات تمنع أي مقاتل من العودة إلى الساحة اللبنانية حتى لو كان أفراد عائلته في سوريا أو لبنان بذريعة أن سوريا ترفض ذلك، ولما عاد المئات منهم فرادى مستخدمين جوازات سفرهم فُصلوا وقطعت مخصصاتهم.

وطالب المحتجون قيادة عرفات بعزل أبو هاجم وجميع الذين تخاذلوا وتواطؤا في الاجتياح الصهيوني للبنان من مناصبهم كافة ومحاكمتهم أمام محكمة الثورة ومن بينهم الحاج اسماعيل جبر، وإلغاء القرارات العسكرية والتنظيمية التي أصدرها عرفات التي استهدفت «إقصاء فريق معين من مواقعه النضالية. كما طالبوا بإصدار قرار يقضي بالتصدي

الصريح والواضح للمشروع الأميركي-الصهيوني-الرجعي الرامي إلى ضرب الثورة الفلسطينية وتصفية القضية الفلسطينية والمتمثل في مشروع ريغان وقرارات فاس ومشروع الكونفدرالية مع الأردن»[١].

كما دعوا في بيان ثالث إلى استدعاء قوات الثورة الموجودة في المنافي للعودة فوراً إلى ساحة الثورة وفوق ساحة المواجهة، وتشكيل لجنة ذات صلاحيات تشرف على أموال الحركة ووقف عمليات الإفساد والتخريب المبرمجة في جسم الحركة عن طريق المال والتحقيق مع الذين أثروا على حساب الثورة والمقاتلين والشهداء، ومن بين من طالبوا بمحاسبته بتهم تتعلق بتجاوزات مالية المسؤول المالي في الحركة فؤاد الشوبكي الذي كان ينفذ فقط تعليمات عرفات فيما يتعلق بالصرف المالي[٢].

وكان قبول عرفات بهذه المطالب يعني نكوصه عن تعهداته الخطية بالانسحاب من بيروت وعدم العودة إلى لبنان، لذلك كان رده تصعيداً شديداً ضد سوريا لدرجة اتهامها بأنها وراء حركة الاحتجاج مضيفاً لها ليبيا والجبهة الشعبية-القيادة العامة، لدرجة أجبرت الحكومة السورية في حزيران/ يونيو ١٩٨٣ إلى إبعاده ومنعه من العودة إليها مما حرره من الإحراج الكبير الذي سببته له الانتفاضة. وترافق مع هذه الإجراءات توجيه إنذار إلى ثوار العاصفة بوضعهم تحت طائلة المسؤولية إذا أقدم أحدهم على الاتصال بأحد المتنفضين. رفض المتنفضون قرارات الاستيداع وقرروا استمرار تحركهم حتى إفشال مشروع ريغان، ومنع النظام الأردني وقيادة منظمة التحرير من الانضمام إلى «مفاوضات الخيانة» مع العدو، ودعوا إلى تشكيل جبهة وطنية فلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية تشترك مع القوى الوطنية اللبنانية في تحويل البقاع وشمال لبنان إلى قاعدة نضالية لدحر الاحتلال الصهيوني عن لبنان، وإحباط الاتفاق اللبناني- الصهيوني المعروف باتفاق ١٧ أيار. كما رفضوا دعوة البيان للمجلس الثوري بالتحضير لعقد المؤتمر العام الخامس للحركة، حيث دعوا إلى عقد مؤتمر عام طارئ وليس عادياً للحركة لإيجاد الحلول المناسبة لجميع قضايا الحركة وعلى

---

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س.، ص ٩٢.

(٢) م.ن.، ص ١٠٩.

مختلف الصعد. حيث ينعقد المؤتمر الطارئ بحضور الأعضاء القدامى أنفسهم، ويتسم انعقاده بالسرعة، ويخصص لدراسة الإشكال القائم[١].

وقد اتهم المحتجون اللجنة المركزية لفتح بالعجز عن لعب أي دور يمليه عليها النظام الأساسي ومبادئ الحركة وبرنامجها السياسي. وكانت اللجنة المركزية لـ«فتح» أصدرت من دمشق بياناً يوم ٢٢ أيار/ مايو ١٩٨٣ أظهر اصطفاف أعضاء اللجنة المركزية للحركة من أصحاب التوجهات اليمينية إلى جانب عرفات في قراراته معلنة فيه عن وضع خمسة من الضباط المشتركين في حركة الاحتجاج بإمرة القائد العام (عرفات)، أي إحالتهم إلى الاستيداع وعزلهم من مواقعهم، وهم العقيد أبو موسى، العقيد محمود البدر (أبو مجدي)، المقدم واصف عريقات (أبو رعد)، المقدم زياد الصغير (أبو حازم) والرائد محمود عيسى (أبو عيسى)[٢].

عزا المحتجون عجز اللجنة المركزية لحركة «فتح» إلى «هيمنة القائد العام عليها وسلبها صلاحياتها، واعتبروا في تعميمهم الرابع يوم ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٣ أن اللجنة المركزية مجرد عدد من الأعضاء يشاركون القائد العام موقفه وخطوته المتمثلة بالقرارات الصادرة بحقهم والتي اعتبروها عملاً انشقاقياً وانقلاباً عسكرياً[٣]. والغريب في الأمر أن أحد أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح والذي قيل إنه فاروق القدومي (أبو اللطف) كان قد شجع المحتجين على مواصلة موقفهم زاعماً أن العديد من أعضاء اللجنة المركزية للحركة سيصطفون إلى جانبهم في حال اتخاذ قرار بـ«الانشقاق».

وكانت مطالب المنتفضين تضمنت ضرورة أن تقوم قيادة الحركة بضرورة مراجعة شاملة للأداء السياسي والتنظيمي للحركة ومحاسبة كل مظاهر الفساد المستشري المالي والأمني والسياسي والبيروقراطية والبرجوازية في صفوف الثورة الفلسطينية، وهي مطالب عادلة ومحقة كان قد طالب بها العقيد سعيد مراغة (أبو موسى) في احتفال انطلاقة فتح

---

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س.، ص ١١٦.
(٢) عدلي الهواري، الحقيقة وأخواتها، عود الند، لندن ط١، ٢٠١٧، ص ١٠٣-١٠٤.
(٣) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س.، ص ١١٦.

في عدن في مطلع شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ بحضور عرفات، داعيا قيادة فتح إتاحة الفرصة لمبدأ المحاسبة والتقييم واختتم قوله «اللهم قد بلغت فاشهد.. اللهم قد بلغت فاشهد». واتهم أبو موسى، عرفات بالخيانة «قلت له إنني أفتش في القاموس لأوجد كلمة أو جملة توصف لقاءك مع رجل السلام الإسرائيلي (يوري أفنيري) الذي زارك في تونس سوى كلمة الخيانة؟»[1]. وقد تضمنت مذكرة أبو موسى التي قدمها إلى المجلس الثوري في اجتماعه في عدن في ٢٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ انتقادات واتهامات قاسية لقيادة الحركة مطالباً بعقد مؤتمر عام للحركة في مدة لا تتجاوز أسبوعين، وتم توزيع المذكرة على وسائل الإعلام وفي صفوف قوات فتح في سوريا ولبنان.

ما تضمنته المذكرة كان يمثل المطالب التي التف حولها معظم أبناء الحركة. واستشعر أبو عمار خطرهم فعمل على تهميش قيادات هذا التوجه داخل الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في ١٤-٢٢ شباط/ فبراير ١٩٨٣، الذي رفع فيه عرفات شعار «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، وبدلاً أن تكون تلك الدورة منصة للنقد والمحاسبة للأداء أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان وإخراج قوات الثورة فقد حول عرفات المجلس إلى مهرجان بإغراقه بنحو خمسة آلاف عضو ومشارك إلى مكان ساده حالة من التهريج والزعيق ضد كل متحدث يعرف بمعارضته لتوجهات عرفات الذي لم يبخل عليه الموالون له بكيل المديح والتأييد. وكان هدف عرفات من ذلك هو العمل بكل الوسائل على قطع الطريق على أية عملية مراجعة وأيضاً العمل على رفع وتيرة المساومات وتنشيط المناورات السياسية وتعطيل الصيغ التي تفسح مجالاً لتوسيع قاعدة اتخاذ القرار في منظمة التحرير الفلسطينية. وقد ذكر محمد أبو ميزر (أبو حاتم) مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح في مداخلته أمام الدورة الاستثنائية للمجلس المركزي الفلسطيني في تونس في منتصف آب/ أغسطس ١٩٨٣ أن «المجلس الذي عوّم ليصل عدد أعضائه إلى أكثر من ٣٦٠ عضواً (٤٣٥ عضواً) والذين عوموا بدورهم بأكثر من خمسة آلاف مراقب لا تستطيع تمييزهم من الأعضاء، وبعد أن أسقطت عضوية البعض وأبعد عن جلسات المجلس من

(١) العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)....، م.س.

أُبعد ومُنع عن الكلام من مُنع، فإن جميع المناقشات والآراء التي طرحت كانت ضد مشروع فاس وضد مشروع ريغان وضد الكونفدرالية والعلاقات مع النظام المصري والاتصالات مع العناصر الصهيونية، ولكن البيان السياسي الذي صدر باسم المجلس ترك الباب مفتوحاً على جميع هذه القضايا»[1].

عمل عرفات في غياب دور فاعل للمنظمات الفلسطينية الأخرى بعد أن ضمن موقف الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين سواء في اتفاق عدن في أواخر عام ١٩٨٢ الذي مثلت صيغته غطاء يحمي حرية التحرك والمناورة لعرفات حول القضايا المطروحة بعد الخروج من لبنان، وتنصل الجبهتين من بيان طرابلس ذي النقاط الثلاثين الذي صدر عن اجتماع ضمهما مع ثلاث منظمات فلسطينية أخرى في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٣ الذي تضمن مواقف صريحة وحاسمة حول القضايا المطروحة التي أكدت على لاءات قمة الخرطوم العربية. ولإمساكه بعصب المال، عمل على تحويل تلك الدورة إلى مهرجان يحظى فيه أنصاره ومؤيدوه بالأغلبية المطلقة إلى جانب حشوه بعناصر أمن فتح والمتفرغين في أجهزتها المختلفة لاستغلالهم في التصفيق والهتاف وممارسة الضغط وتخويف المعارضين لنهج عرفات لإثبات أنه «صاحب القرار الفلسطيني».

وقد تحدث عرفات مراراً وتكراراً وصال وجال في المؤتمر مهاجماً تارة ومادحاً تارة أخرى ومتحدثاً عن صمود المقاتلين في بيروت. وحسماً للخلاف الذي دار حول مجمل القضايا المطروحة طالب عرفات بشطب كلمة الرفض من القاموس السياسي الفلسطيني واستبدالها بكلمة «لعم» (نعم، لا) فصفق له الحاضرون. ومنح المجلس الوطني الفلسطيني براءة ذمة لقيادات «فتح» التي خرجت عن ثوابت النضال الوطني الفلسطيني خلال حصار بيروت وبعد مغادرتها حيث تم تثبيت عضوية الأخوين عطالله (أبو الزعيم وأبو هاجم)، فيما قام عرفات بمنع دخول أبو صالح وحمدان عاشور إلى الجزائر وشطب اسم قدري من قائمة المتحدثين في المجلس.

وأعلن أبو موسى رفضه لقرارات عرفات، مطلقاً مع اثنين من زملائه ممن شملتهم

---

(١) محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الأزمة والحل...، م.س.

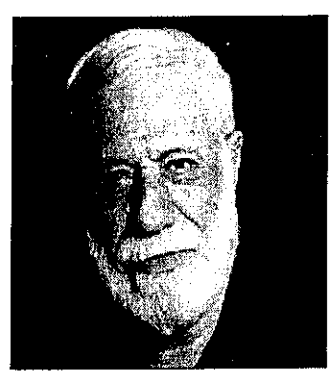
قرارات عرفات شرارة الانتفاضة في صفوف فتح وقوات العاصفة من منطقة الحمّارة في البقاع صباح يوم ٩ أيار/ مايو بالسيطرة على مقرّي قيادة الكتيبتين الأولى والثانية التابعتين لقوات اليرموك معلناً بدء (حركة تصحيحية) لتمتد وتنتشر في عدد من المواقع العسكرية في البقاع اللبناني وبعض مكاتب الحركة ومراكزها في سوريا. كما امتدت شرارة الانتفاضة إلى الأقاليم البعيدة والاتحادات الشعبية وتفاعلت أصداؤها بين فصائل المقاومة وفي الشارع الفلسطيني وكانت تقودها لجنة عليا واجهتها السياسية عضوا اللجنة المركزية للحركة: نمر صالح (أبو صالح) وسميح أبو كويك (قدري) وإلى جانبهما أعضاء المجلس الثوري: العقيد سعيد موسى مراغة (أبو موسى)، العقيد موسى محمود العملة (أبو خالد العملة)، العقيد محمود البدر (أبو مجدي)، موسى عوض (أبو أكرم) ومهدي بسيسو (أبو علي مهدي). وإلى جانبهم تشكلت عدة لجان من قادة الكتائب والقوات وكوادر قيادات التنظيم في سوريا ولبنان منهم قائد المدفعية العقيد واصف عريقات (أبو رعد)، العقيد محمد أبو زهرة ونائب قائد قوات الكرامة المقدم زياد الصغير (أبو حازم)، قائد الكتيبة السادسة الرائد محمود عيسي (أبو عيسى)، حسن أبو شنار، عدلي الخطيب (أبو فاخر) وعادل مغاري ويوسف شديد وإلياس شوفاني وراجي مصلح[1].



نمر صالح (أبو صالح)



سعيد موسى مراغة (أبو موسى)



موسى محمود العملة (أبو خالد)

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ٢٠٤.

اتهم أبو عمار كلاً من سوريا وليبيا بدعم المنتفضين الذين لم ينشغلوا في الرد بل لجأت قواتهم إلى الاستيلاء على ستة مكاتب إدارية لحركة «فتح» بدمشق يوم ٢٩ أيار/ مايو ١٩٨٣، فقامت القوات الموالية لعرفات بمحاصرة قوات المنتفضين في البقاع وحالت دون وصول الماء والغذاء إليهم، ثم أمر أبو جهاد، قائد قوات فتح في البقاع العقيد أبو هاجم بقصفهم بالمدفعية والصواريخ يومي الرابع والثامن عشر من حزيران/ يونيو ١٩٨٣، ثم اتهمت المنتفضين بالبدء بالهجوم العسكري، بحيث غدا الاتهام بالهجوم العسكري متبادلاً.

الرواية التي يقدمها مؤيدو عرفات -رغم اعترافهم بعدالة مطالب المنتفضين ووجاهتها- تعتبر أن القصة بدأت بخلاف سوري مع عرفات بدا واضحاً منذ ما بعد حرب تشرين الأول/ أوكتوبر ١٩٧٣ وسعي عرفات لحجز مقعد له في قطار التسوية المرتقبة التي بشرت بها الولايات المتحدة آنذاك. وكثيراً ما كانت العلاقات بين عرفات ونظام الحكم في سوريا في عهد الرئيس حافظ الأسد تسير بين مد وجزر ليس أقلها الصدام مع الجيش السوري إبان دخوله إلى لبنان في منتصف عام ١٩٧٦ الذي اعتبرته حركة المقاومة والحركة الوطنية اللبنانية لمصلحة القوى الانعزالية في لبنان. وسادت العلاقة أجواء من التوتر والحذر وعدم الثقة التي تعززت خلال العدوان والغزو الإسرائيلي وحصار بيروت في صيف ١٩٨٢. واتسعت شقة الخلاف بين عرفات والنظام السوري مع انعقاد قمة فاس العربية في ٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ إذ تخلف الرئيس الأسد عن الاستقبال الجماعي الذي نظمه الملوك والرؤساء العرب لعرفات في المطار كما أن الأسد كان الزعيم العربي الوحيد في المؤتمر الذي لم يلتق عرفات.

احتج عضو اللجنة المركزية لفتح، نمر صالح (أبوصالح) على قرارات قمة فاس، وأصدر مع أحمد اليماني (أبو ماهر اليماني) عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وطلال ناجي، نائب الأمين العام للجبهة الشعبية-القيادة العامة تصريحاً صحافياً ضدها. وغادروا فاس في طائرة الرئيس السوري حافظ الأسد المتجهة إلى دمشق. وكان أبو صالح قد اجتمع بالرئيس الأسد ٧ ساعات في دمشق قبل القمة. واعتبر أبو صالح نفسه الحليف الرئيسي لسوريا، معلناً أنه أمضى ١٨ ساعة من المباحثات مع الرئيس الأسد في

الأسابيع التي سبقت إعلان الانتفاضة، توجت بلقاء تحدثت عنه وسائل الإعلام بإسهاب في بداية أيار/ مايو ١٩٨٣ [١].

فشلت محاولات عرفات في انتزاع قرار من اللجنة المركزية لـ«فتح» أو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية أو حتى المجلس الثوري لـ«فتح» بضرب المنتفضين وتصفيتهم، وقرر أن يتصرف منفرداً وليخرج بعد فشله في الحصول على قرار من المجلس الثوري لـ«فتح» في دمشق ويصيح بأعلى صوته: أنا رئيس منظمة التحرير الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وسأدافع عن القرار الفلسطيني. وهو بذلك أدخل منظمة التحرير الفلسطينية طرفاً في الصراع دون أن يكون لديه موافقة من اللجنة التنفيذية أو أي من فصائلها بما فيها فتح مما اعتبر إشارة إلى الدول العربية التي تدعمه شخصياً وترى فيه إحدى ركائز التسوية التي تسعى إليها كما كان يوجه صرخته إلى قطاع من الشعب الفلسطيني لديه حساسية تجاه دول عربية بعينها دأب عرفات إلى الغمز من قناتها وليتهم فيما بعد سوريا وليبيا بأنهما وراء حركة المنتفضين.

لم يكن المنتفضون في بداية تحركهم يعتزمون الانشقاق عن «فتح» بل كانوا يصرون على البقاء فيها مع إحداث إصلاحات جوهرية داخلها. وطرح المنتفضون فكرة استقالة قيادة «فتح» الحالية وتشكيل لجنة رباعية من: أبو إياد وأبو جهاد وأبو صالح وقدري، للإعداد للمؤتمر العام للحركة، ورُفض اقتراحهم، واعتبرت قيادة الانتفاضة في بيان سياسي وزع في ٢١ حزيران/ يونيو١٩٨٣ أن عرفات وقيادته نفذوا هجوماً متسلسلاً ومبرمجاً ضد مواقع المنتفضين في البقاع والشمال اللبناني وقرروا مواجهة هذا التصعيد، فقاموا ليلة ٢١ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ بعملية «تطهير لبؤر الفساد التي بناها أبو هاجم»، وتم الاستيلاء على جميع مواقعهم في تعلبايا وتعنايل في البقاع ولو ببعض الخسائر البشرية.

اتهمت قيادة «فتح» المنتفضين بمحاولة السيطرة على قيادة كتيبة شهداء أيلول/ سبتمبر في البقاع، والسيطرة على معسكر تدريب «فتح» في حمورية قرب دمشق. وتطور القتال بين

---

(١) معين الطاهر: ياسر عرفات: الانشقاق وطرابلس، موقع أمد الإلكتروني ١١تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤.

الطرفين في البقاع وأسفر عن سقوط ١٥ مقاتلاً وعشرين جريحاً في صفوف قوات «فتح»، واشتركت الجبهة الشعبية القيادة العامة ومنظمة الصاعقة في القتال ضد قوات قيادة «فتح»، التي قامت بالرد باعتراض سيارة للمنتفضين واعتقلت منها ١١ عنصراً من منظمة الصاعقة، وسقط في القتال مسؤول مكتب حركات التحرر الوطني في «فتح»، واعتقل المقدم نصر يوسف قائد قوات اليرموك.

عمد عرفات إلى استفزاز النظام السوري بتكرار اتهامه لدمشق أثناء تواجده فيها بأنها وراء الانتفاضة وندد بتدخل القوات السورية، وزعم تعرضه لمحاولة اغتيال على الطريق ما بين دمشق وحمص، مما دفع الحكومة السورية إلى طرده حيث وجه إليه رئيس الأركان السوري حكمت الشهابي رسالة في ٢٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٣ يطلب منه مغادرة سوريا وعدم العودة إليها مستقبلاً. وهكذا أفسد عرفات اجتماعاً مقرراً لقادة المقاومة الفلسطينية بمن فيهم حلفاء له مثل الجبهة الديمقراطية في دمشق كان متوقعاً أن يصدر عنهم بيان سيكون لغير مصلحته وقيادة فتح، وليخرج قادة الفصائل الفلسطينية بدلاً من إصدار البيان إلى مطار دمشق لتوديع عرفات، وبذلك نجح عرفات في خطته بتحويل الوضع إلى مصلحته.

وتدخلت وساطة سعودية وجزائرية، وتعقَّد الموقف أكثر مع مطالبة الرئيس الأسد عرفات بالاعتذار ومطالب تنظيمية وسياسية أخرى. ولذلك أعلنت القوات السورية في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٣ بدء تدخلها المباشر إلى جانب تحالف (المنتفضين- القيادة العامة - الصاعقة)، حيث حاصرت قوات اليرموك في البقاع، وطلبت منها إخلاء المنطقة، بعد أن فشلت قوى المنتفضين في طردها طوال سبعة أيام سابقة من المعارك. وفي منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ وصل عرفات إلى مدينة طرابلس اللبنانية، على ظهر قارب انطلق من لارنكا بقبرص التي وصلها من تونس على متن طائرة جزائرية حيث كان مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في قبرص فؤاد البيطار في انتظاره في مطار لارنكا. وبدأت التوترات تعود مجدداً بينه وبين السوريين. وكان عرفات يعتقد بقوة أن القبول بخسارته في سوريا والبقاع يعني إضعاف زعامته سياسياً على الصعيد العربي والدولي، لذلك قرر العودة إلى طرابلس بهدف جر حركة الانتفاضة وأنصارها إلى مواجهة عسكرية وشن حملة إعلامية ترتكز على اتهامه

لهم بأنهم أدوات للنظام السوري. لذلك عمد إلى حشد القوات الموالية له وأنصاره من حركة التوحيد الإسلامي بزعامة الشيخ سعيد شعبان باتجاه مدينة طرابلس شمال لبنان.

والمعروف أن حركة التوحيد الإسلامي تكونت من ائتلاف ثلاث قوى رئيسة يتزعمها خليل عكاوي، ناجي كنعان والدكتور عصمت مراد الماركسي اللبنيني الذي قاتل مع «فتح» وأسس حركة لبنان العربي قبل أن يعتنق التوجه الإسلامي ويساهم في تأسيس حركة التوحيد. وأغلبية مجموعات التوحيد كان لها علاقات سابقة مع المقاومة وقاتلت معها في معظم معاركها. لكن فضلاً عن هذه المجموعات كان هنالك العشرات من المجموعات الصغيرة ذات الاتجاه السلفي أو الصوفي والمرتبطة بمشايخ أو زعامات في الأحياء. ولم تكن الحركة قد انصهرت بعد في بوتقة واحدة بقدر ما كان يجمعها مبايعة الشيخ سعيد شعبان أميراً لها، وتأييد شعبي كبير مترافق مع المد الإسلامي الذي ساد في تلك الحقبة.

كان الإسلاميون حليفاً جديداً لياسر عرفات بمواصفات مختلفة عن تلك التي تعوّد عليها في مقر قيادته في بيروت مع فصائل الحركة الوطنية اللبنانية. فالمفاهيم والمصطلحات والأفكار والآراء كانت مختلفة تماماً عن تلك المتداولة في صفوف منظمة التحرير وفصائلها، لكنها ربما كانت تذكر ياسر عرفات بأيام صباه يوم كان عضواً في حركة الإخوان المسلمين أو نصيراً مقرباً منها[1].

وقد بدأ حشد القوات الموالية لعرفات وحركة التوحيد منذ ٢٠ أيلول/ سبتمبر وحتى ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر١٩٨٣ عندما دعا رئيس أركان جيش التحرير الفلسطيني في سوريا، محمد طارق الخضرا، باستبدال ياسر عرفات كرئيس لمنظمة التحرير، وأيدته منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (قوات الصاعقة). وبالتالي تغيرت لهجة المنتفضين تجاه عرفات؛ فاتهموه بالخيانة، ونادوا بضرورة اعتقاله ومحاسبته، حيث قال أبو صالح في ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه «لا بد من محاكمة أبو عمار على الوضع الذي أوصل إليه منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، وأن موضوع إقالته لم يعد كافياً»، وانتقد قادة الانتفاضة برنامج الإصلاح المقدم من الجبهتين الشعبية والديمقراطية معتبرينه «موقفاً وسطياً يخدم اليمين».

(١) معين الطاهر: ياسر عرفات: الانشقاق وطرابلس...، م.س.

وذكر محمود الناطور (أبو الطيب) قائد قوات الـ ١٧ في «فتح» أن عرفات أصدر قراراً بنقل قوات «فتح» الموجودة في المنافي البعيدة عن لبنان وفلسطين وخصوصاً تلك الموجودة في تونس إلى طرابلس حيث تم تحريك قوات وادي الزرقة - تونس، وكان تعداد الكتيبة ٢٠٠ مقاتل، حيث بدأت بالتحرك على دفعات إلى قبرص ومن ثم إلى طرابلس، وكان على رأس هذه الكتيبة العقيد عبد الفتاح أبو عمشة (أبو صلاح) التي أوكلت مهمة توزيعها لدى وصولها إلى طرابلس عبر قبرص إلى غازي عطا الله (أبو هاجم) الذي قام بتوزيعها على ثلاثة مواقع، الموقع الأول- بالقرب من جبل تربل والموقع الثاني كان شرق نهر البارد والموقع الثالث حول مخيم نهر البارد.

كما تم نقل قوات «فتح» التي كانت موجودة في حمام الشط بتونس إلى طرابلس، وكانت تلك القوات تعمل على حراسة السجن في حمام الشط وتقوم بحراسة بعض المقارّ وبعض القيادات، وكان تعدادها حوالى ٧٦ مقاتلاً، وصلت هي الأخرى إلى طرابلس ووضعت تحت إمرة عبد المعطي السبعاوي. كما وصلت بقية قوات فتح التي كانت موجودة في اليمن وكان على رأس هذه القوات كل من الرائد أبو عبد الله وأبو حسن الكمالي وأبو علي حسن.

كذلك وصلت آخر مجموعة من تونس وكانت بقيادة محمد درويش قنن (أبو النور) وكان يوجد معه مجموعة من الضباط على رأسهم النقيب رضوان الجاجة والنقيب أمين بسيسو والملازم أبو صالح الطوباسي والنقيب أبو حديد. كذلك أقام أبو الطيب محطتين لاستقبال المقاتلين والذين يتم تجنيدهم للقتال إلى جانب عرفات: محطة في قبرص وكانت مهمة هذه المحطة استقبال القادمين من البحر والتأكد من سلامة الطريق، كذلك محطة ثانية في مطار بيروت، وكانت الإمدادات البشرية تصل إلى قوات عرفات عن هذين الطريقين[١]، وقد أضيف إلى هذه القوات مئات من مقاتلي كتيبة الجرمق.

لكن القتال بين مقاتلي الانتفاضة وحلفائهم، وبين قوات قيادة «فتح» وحلفائها قد

---

(١) محمود الناطور، تفاصيل تنشر لأول مرة عن رحيل أبو عمار من طرابلس، دنيا الوطن ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.

استمر، حتى خلال المساعي السلمية الجارية بينهما، وتركز منذ أواخر سبتمبر ١٩٨٣ في مدينة طرابلس حيث قامت قوات حركة التوحيد مدعومة بقوات تابعة لعرفات بالإغارة على مقاتلي الحزب الشيوعي اللبناني وارتكاب مجزرة بحقهم راح ضحيتها نحو خمسين مقاتلاً كما شنت تلك القوات هجوماً على مكاتب الجبهة الشعبية – القيادة العامة أسفرت عن مقتل نحو ثلاثين مقاتلاً.

وبعد أن استكمل عرفات حشد قواته بدأ هجومه على قوات الانتفاضة وحلفائها في جبل تربل بقصف من راجمات الصواريخ من موقع قيادته في مخيم البداوي في عملية استفزاز للمنتفضين وحلفائهم للرد على مصادر النيران. واستخدم عرفات ذلك إعلامياً متهماً الانتفاضة بقصف المخيم. وإلى جانب مخيم البداوي فقد امتد القتال أيضاً إلى مخيم نهر البارد، وسقط عدد محدود من القتلى والجرحى من الطرفين، أدانته جميع الفصائل الفلسطينية واللبنانية. وأعلن عرفات صباح يوم ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ في مؤتمر صحفي أن من سماهم المنشقين باتوا يسيطرون على معظم أنحاء مخيم البداوي وأن هذا المخيم لن يكون قلعته الأخيرة وأنه لا أحد يستطيع تصفية منظمة التحرير الفلسطينية مدعياً مشاركة لواءين سوريين وكتيبة ليبية في دعم وإسناد الهجوم على مخيم البداوي.

وإثر اجتماع مؤتمر الأقاليم لحركة فتح، من ٧–٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ في تونس، قررت اللجنة المركزية الطرد من «فتح» والحرمان من العضوية لقادة الانتفاضة: نمر صالح، سميح أبو كويك، سعيد موسى، موسى العملة، إلياس شوفاني، موسى عوض، مهدي بسيسو، محمد البدر، زياد الصغير وواصف عريقات.

واستؤنف القتال في الشمال اللبناني حتى جرت محادثات لترحيل مقاتلي «فتح» بضمانات من سوريا والسعودية التي تدخلت حفاظاً على عرفات الذي كانت قواته تفقد سيطرتها في المخيمات وطرابلس حيث أجرى وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في دمشق مباحثات مع وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام، واتضحت ملامح هذا الحل يوم ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ حين أشار عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» وممثلها في السعودية رفيق النتشة (أبو شاكر) إلى أن اللجنة المركزية لـ«فتح» وافقت في

اجتماع عقدته في تونس على: الحفاظ على طرابلس بإنهاء المعارك وخروج المقاتلين من المدينة وضواحيها والحفاظ على وحدة منظمة التحرير الفلسطينية بإنهاء النزاع المسلح داخلها وبدء حوار سياسي[1].

وجرى ترتيب انسحاب عرفات وقواته من طرابلس مع فرنسا وبريطانيا، غير أن فرنسا هي من أرسلت سفنها لنقل قوات عرفات عبر البحر، حيث غادر عرفات طرابلس في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ بحماية البحرية الفرنسية وأشاد الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بعملية إخراج عرفات وحمايته في البحر باعتبارها عملية تخدم السلام، فقال «إن إنقاذ عرفات يخدم السلام مع إسرائيل»[2].

تمكن عرفات من تحقيق نجاحات كبيرة في المواجهة مع الانتفاضة وحلفائها، إذ رغم أن التأييد كان عارماً داخل قواعد «فتح» لأصحاب التحرك التصحيحي في بدايته، إلا أن معسكر المترددين كان كبيراً لاعتبارات كثيرة. إذ إن نشوب القتال، وسقوط قتلى وجرحى، وتدخل سوريا بشكل علني ومباشر، وممارسة القيادة التقليدية لـ«فتح» كل ما باستطاعتها من تحريض لقواعدها واتهامات لا حصر لها وإعلام واسع النطاق والطعن في مصداقية الأخبار التي ترد من الطرف الآخر؛ فضلاً عن استغلال المال والرواتب بشكل حاسم في كثير من الأحيان بالترغيب والترهيب بقطع المخصصات، كل ذلك أثر سلباً في التأييد الحاصل داخل قواعد الحركة تجاه المنتفضين، وأدى إلى حسم موقف معظم المترددين إلى جانب القيادة التقليدية المتنفذة، فضلاً عن سوء التصرف الحاصل داخل صفوف المنتفضين؛ إلى جانب حرص النظام الرسمي العربي على محاصرة الانتفاضة مستنداً إلى موقف المنتفضين الرافض لتعهدات عرفات لفيليب حبيب وقربهم السياسي من دمشق التي حرصت بدورها على تحجيم الانتفاضة ومشروعها لتتمكن من استيعابها، وبذلك اجتمع النظام الرسمي العربي بشكل أو بآخر على ضرورة إجهاض الفعل الانتفاضي في حركة «فتح». وكانت أولى إفرازات هذه التحولات النزاع على القيادة داخل الانتفاضة، فتمت إطاحة أبو صالح، وجُرِّد

---

(١) محمود الناطور، تفاصيل تنشر لأول مرة عن رحيل أبو عمار من طرابلس...، م.س.

(٢) عصام محمد عدوان، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، م.س.، ص ٣٥٨.

من صلاحياته، إذ تم إيقافه في المصنع على الحدود اللبنانية - السورية إثر عودته من لبنان، وإدلائه بتصريح يعلن فيه عودة المقاومة الفلسطينية إلى بيروت وجنوب لبنان لاستئناف المواجهة مع العدو الصهيوني وعقد تحالفات مع أحزاب وقوى لبنانية حيث التقى إبراهيم قليلات، زعيم حركة المرابطون، إلى جانب محاولته استرضاء ليبيا وتشكيل محور موال لها في لبنان، الأمر الذي يتعارض مع طبيعة الوجود والحسابات السورية في لبنان، وطلب من أبو صالح التزام بيته في دمشق، بعد أن طلب منه عبد الحليم خدام، وزير الخارجية السوري آنذاك، التنحي. وكان ذلك بناء على مشاورة تمت بينه وبين قدري، الذي ظن أن الحركة ستكون أكثر فاعلية بدون أبو صالح، لكنه لحق به. وللحقيقة كان ينظر إلى أبو صالح بوصفه مناضلاً وطنياً كبيراً وقائداً مشهوداً له ولمواقفه داخل حركة فتح في مواجهة عرفات ونهج المساومة، فيما كانت مسألة البقاء في لبنان مطلباً قاعدياً واسعاً داخل حركة «فتح» لكن موقف أبو صالح كان الأبرز نظراً إلى موقعه القيادي البارز في الحركة، كما أن المجموعة التي شاركته الانتفاضة داخل «فتح» لم تكن تتفق كلها مع أسلوبه وطروحاته السياسية وإن التقت معه على أهداف الانتفاضة وضرورتها الأمر الذي سهل عملية إطاحته. غير أن هذا السبب كان ثانوياً قياساً إلى الأسباب التي سبق ذكرها.

لقد ساهمت فتح-الانتفاضة في حماية منطقة الجبل في لبنان حيث معقل الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط الذي كان اتصل مع أبو صالح في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣ ليطلب منه توفير قوة حماية للجبل حيث تستعد قوات الكتائب وحلفاؤها الانعزاليون بتغطية من الجيش والرئيس اللبناني أمين الجميل للسيطرة على الجبل عقب قرار قوات الاحتلال الصهيوني المفاجىء بالانسحاب إلى الجنوب، حيث تحرك نحو ٣٥٠ مقاتلاً من فتح الانتفاضة يوم الثاني والعشرين من الشهر ذاته ليحققوا هزيمة للقوات الانعزالية في معركة لم تدم أكثر من يوم واحد الأمر الذي أذهل خدام نفسه الذي قال لأبي صالح: لولا أن أوقفناكم لكنتم أخذتم بيروت. كما قام مقاتلو فتح-الانتفاضة بعد حماية الجبل بحماية منطقة حمانا ذات الغالبية السكانية من اللبنانيين المسيحيين. وفي شباط/ فبراير ١٩٨٤ شاركت قوات فتح-الانتفاضة إلى جانب القوى الوطنية اللبنانية واللواء السادس في الجيش اللبناني بقيادة العميد مصطفى حمدان بالانحياز إلى جانب القوى

الوطنية في تصديها لهجمات الجيش اللبناني آنذاك على الضاحية الجنوبية وبيروت الغربية الأمر الذي دفع أمين الجميل إلى الإسراع إلى دمشق لمقابلة الرئيس حافظ الأسد طالباً تدخله لوقف هجمات القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية مُعرباً عن خشيته من سقوط قصر بعبدا. وكان رد الأسد واضحاً وهو إلغاء اتفاق ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٣ وهو ما تم حيث قام أعضاء مجلس النواب اللبناني برئاسة كامل الأسعد، الذين وافقوا على الاتفاق بإلغائه في الشهر نفسه. كما قام مقاتلو «فتح الانتفاضة» بدور بارز في العمليات العسكرية التي أسفرت عن هزيمة القوات الأميركية ومتعددة الجنسيات من فرنسيين وإيطاليين ولتخرج من بيروت بسرعة لم تكن متوقعة في أواخر شهر شباط/ فبراير ١٩٨٤.

وتبع إطاحة أبي صالح ومعه موسى عوض (أبو أكرم) بعد فترة قصيرة خروج قدري الذي كان يتولى مسؤولية لجنة شؤون الأردن، إثر خلافات مع رفاقه في قيادة فتح-الانتفاضة وقام بتوزيع بيان هاجم فيه تلك القيادة[١]. ويذكر أن عضوين في لجنة شؤون الأردن هما جمعة الناجي وموسى عامر (كفاح) التحقا لفترة وجيزة بـ فتح-الانتفاضة إلا أنهما سرعان ما غادراها والتحقا بعرفات بدعوى عدم ثقتهما بصلاحية قدري للقيادة.

بعد إطاحة أبي صالح دخلت فتح-الانتفاضة طوراً آخر من الترهل الذي أخفته حدة المواجهة مع الموالين لعرفات وكان لهذه الترهلات أسبابها المتمثلة بـ:

أمراض حركة «فتح» المزمنة التي حملتها ذهنيات رموز الانتفاضة ومن بينها الانفلات التنظيمي والزعامة الفردية، وثانيها عدم التجانس الفكري وغياب الانسجام التنظيمي بين الذين قاموا وقادوا الانتفاضة وقلة التصورات النهائية حول ما ستصل إليه الأمور. بكلمة أخرى يمكن تلخيص طبيعة التركيبة التنظيمية في فتح-الانتفاضة أنها إعادة إنتاج فتح الأم بعجرها وبجرها، ولم يكن بمقدور مزايا الأفراد أن تحول دون الخلاف الداخلي والصراع السياسي والتنظيمي داخلها.[٢] وكان واضحاً أن أبو صالح حتى مغادرته الانتفاضة لم يغادر

---

(١) عصام محمد عدوان، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، م.س.ص ٣٥٩-٣٦٠.

(٢) إلياس شوفاني، بوح في المتاح، حاوره مصطفى الولي وعبده الأسدي، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ط١، ٢٠٠١، ص١٢٠.

موقفه المؤيد للبرنامج المرحلي فيما كان التوجه العام لكوادر فتح الانتفاضة ضد مشاريع التسوية بما فيها البرنامج المرحلي وهو ما كشفته الرسالة التي كان كتبها عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني نديم عبد الصمد بتكليف من أبو صالح إلى القيادة السوفياتية يتعهد فيها بقبول الحل المرحلي والتسوية مع الكيان الصهيوني نزولاً عند مواقف موسكو[1].

وقد شهدت فتح-الانتفاضة حالة من الرفض لممارسات بعض قياداتها التي أخذ عليها نزوعها نحو التسلط والتفرد باتخاذ القرارات، حيث أصدر نحو ٦٠ من الكوادر مذكرة حملت انتقادات واسعة لمسار «فتح الانتفاضة» وسلوكيات قيادتها وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة في الحرب الفلسطينية داخل المخيمات في لبنان في عام ١٩٨٦، بعد أن كانت شاركت إلى جانب الفصائل الفلسطينية كافة بمن فيهم أنصار عرفات في الدفاع عن المخيمات ضد الهجمات التي كانت حركة أمل قد شنتها على المخيمات في عام ١٩٨٥. وقد كان لدور مدفعية فتح الانتفاضة في منطقة عاليه التي تتبع نفوذ وليد جنبلاط الأثر الأكبر في تشكيل حزام ناري حول المخيمات في برج البراجنة وشاتيلا للحؤول دون تمكين قوات أمل بقيادة عقل حمية من اقتحامها. وقد توقفت تلك الحرب فعلياً في أواخر شهر آب/ أغسطس ١٩٨٧ إلا أنها استمرت مع قوات وأنصار عرفات التي بناها لأغراض صراعه مع سوريا.

وعقب الحرب التي شنتها الولايات المتحدة على العراق في عام ١٩٩١ وعقد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي الصهيوني ترك إلياس شوفاني في عام ١٩٩٢ موقعه القيادي في «فتح-الانتفاضة» مغادراً الحركة نهائياً. وقد تسببت المغادرات اللاحقة للأطر القيادية في إضعاف «فتح الانتفاضة» كحالة قادرة على وقف الانهيار في الساحة الفلسطينية وإعاقة الاندفاع نحو مشاريع تصفية القضية الفلسطينية وحولتها إلى تنظيم هامشي تعمد سوريا إلى ضبط حركته بما لا يؤثر في توجهاتها السياسية.

(١) إلياس شوفاني، مرثية الصفاء: سيرة ذاتية، دار الحصار للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط١، ٢٠٠٩، ص ٢٥٦.

بدأت انتفاضة حركة فتح محاولة لتصويب المسار السياسي الفلسطيني وانتهت إلى صرخة في برية اختار أصحابها النهايات الشجاعة بدلاً من التورط في مآلات حولت الوطنيين المفترضين إلى وكلاء يوفرون أفضل الظروف لاحتلال بلا ثمن، وقهر قوات الاحتلال لشعبهم مما يعيد إلى الأذهان الدور الخدمي الذي كان يقوم به أنطوان لحد في جنوب لبنان قبل تحريره[1].

أما حركة الانشقاق الأخيرة في «فتح» فقد تزعمها عطا الله عطا الله (أبو الزعيم) في عام ١٩٨٦ تحت اسم الحركة التصحيحية بدعم من النظام الأردني ومخابراته إثر إلغاء الاتفاق الأردني-الفلسطيني المعروف باسم «اتفاق عمان»، وتذرعت جماعة أبو الزعيم القيام بحركتهم بمحاربة الفساد والانحراف داخل «فتح»، علماً أن أبو الزعيم وفساده كان أحد أسباب انتفاضة «فتح» في عام ١٩٨٣. وقد تلاشت حركة أبو الزعيم سريعاً ولم يعد لها وجود. وقد استعاد عرفات بعضهم ليدخلهم إلى الضفة الغربية بعد توقيع اتفاقات أوسلو وقام محمود عباس في عام ٢٠٠٨ بتعيين ابن أبو الزعيم حازم عطالله مديراً للشرطة في السلطة الفلسطينية في خطوة فهمت أنها إرضاء للأردن.

كانت الأزمات داخل «فتح» بما كان يتبعها من انشقاقات تصب في مصلحة عرفات وتعزز من سيطرته على قرار الحركة، فقد كان يعتبر الانشقاقات التي كانت تضم المعارضين لنهج التسوية والتفريط المحسوبين على ما سمى اليسار والتيار الوطني الديمقراطي داخل فتح بمثابة عملية تطهير ذاتي للحركة ممن كانت قيادة عرفات تصفهم بـ الدخلاء، والتخلص من معارضيه وتصفية الظواهر الفكرية والعسكرية التي كانوا يمثلونها، وقد أتاحت له إحكام سيطرته على الحركة والاندفاع نحو الانخراط في مشاريع تصفية القضية الفلسطينية التي لم يكن اتفاق أوسلو سوى إحدى محطاتها الأكثر كارثية. فقد أثنى عرفات على الانشقاق الأكبر والأبرز داخل الحركة في أيار/ مايو ١٩٨٣ معتبراً أنه خلص فتح من كل اليسار المعارض لنهجه ولو أدى إلى خروج ثلث «فتح»، فقد كان يعرف أن الوضع العربي الرسمي الذي تتحرك على أرضيته حركات المعارضة والانشقاق ملتزم بنهج التسوية السلمية

(١) جهاد الرنتيسي، ناشط سابق في حركة فتح-الانتفاضة، بدايات...، م.س.

للصراع العربي الصهيوني فضلاً عن اعتراف الأنظمة الرسمية العربية بقيادة عرفات كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني وهو ما يعني أن الانشقاقات لا مستقبل لها لتكون منافساً له. وهو ما أثبتته التجربة العملية سواء في العراق (فتح-المجلس الثوري) وسوريا (فتح-الانتفاضة). ولتصبح حركة «فتح» بعد انتهاء وجود التيار الديمقراطي فيها بمثابة قبيلة تمشي وراء شيخ مشايخها، وليتأكد ما سبق قوله إن «فتح هي تنظيم القائد وليس التنظيم القائد» وأن «فتح ليست حركة لها رئيس بل رئيس له حركة» حيث بدأت فعلياً تميل حيث يميل عرفات والموالون يهتفون «أنا ابن فتح ما هتفت لغيرها» و«غلابة يا فتح غلابة» ولكن باتجاه ما يريده الزعيم سواء كان عرفات أو خلفه محمود عباس، وإذا ما قيض لها البقاء فستميل مع من سيخلف عباس الذي يملك صندوق «ذهب المعز».

غير أن أكثر ما رسخ انفراد عرفات بالأمور داخل «فتح» والمنظمة هو غياب اثنين من كبار قادة الحركة هما: أبو جهاد وأبو إياد اللذان كانا يمسكان بالعمل العسكري في الأراضي المحتلة والأمن والاستخبارات، حيث اغتال الكيان الصهيوني أبو جهاد فيما اغتيل أبو إياد على يد أحد أفراد حراسة منزل هايل عبد الحميد، قيل إنه مدفوع من قبل أبو نضال. والمعروف أن القاتل حمزة أبو زيد هو ابن عمة عدنان ياسين المسؤول السابق في مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وكان مكلفاً بتأمين الاستقبال والضيافة للوفود اليهودية والإسرائيلية التي كانت تزور عرفات وقيادات فتح، والذي أدين بالتجسس لمصلحة الموساد الإسرائيلي الذي قام بزرع أجهزة تجسس في مكتب أبو مازن في تونس الذي ادعى أن ذلك جرى عقب التوقيع على اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣[1]. غير أن عدنان ياسين اعترف في التحقيق معه أن علاقته بالموساد تعود إلى عام ١٩٩١، وهو ما يتناقض مع ادعاء أبو مازن. وعلى هامش التحقيق مع عدنان ياسين جرى فتح ملف مسؤوله، مدير مكتب المنظمة حكم بلعاوي حيث أظهرته التحقيقات متعاوناً مع الإسرائيليين، وقد تفاخر في جلسة معه بحضور صخر حبش بأنه أول من أقام علاقة مع الإسرائيليين.

(١) محمود عباس (أبو مازن)، عملية تجسس في مكتبي، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١١ العدد ٤٣ صيف ٢٠٠٠، ص ١٥٧.

غياب أبو جهاد وأبو إياد إلى جانب هيمنة عرفات على المال والاعتراف الذي يحظى به من دول عربية وأجنبية جعله زعيماً أوحد لـ«فتح» والمنظمة لا ينازعه في زعامته أحد. وشدد قبضته على السلطة وأصبح دكتاتوراً استبدادياً مطْلقاً يتجاهل مؤسسات منظمة التحرير الاستشارية والتشريعية والتنفيذية وينحو إلى اتخاذ القرارات بمفرده أو مجموعة صغيرة من حلفائه وتابعيه الذين قاد ثلاثة منهم تحت إشرافه محادثات أوسلو السرية. هذا السلوك والسيطرة على المال أديا إلى إنهاء دور المؤسسة سواء كانت منظمة التحرير وهيئاتها أو حركة «فتح» وهيئاتها. حتى أن سقوط طائرته في الصحراء الليبية لم يغير من سلوكه بل ازدادت نزعته إلى التفرد واستبداده في اتخاذ القرارات[1].

المؤتمر الخامس-عرفات فوق التصويت

وفي شهر آب/ أغسطس ١٩٨٩ عقد المؤتمر العام الخامس لحركة «فتح» في العاصمة التونسية، تونس بحضور أكثر من ١٠٠٠ عضو، وفيه وسعت عضوية اللجنة المركزية وأنشئ مكتب سياسي (لم يعمل به) وكونغرس، وكرس منصب القائد العام الذي احتله ياسر عرفات، وأكد المؤتمر على تصعيد الكفاح المسلح، وعلى تواصل العمل السياسي. لكن ما ميز المؤتمر هو غياب التيار الوطني الديمقراطي (اليساري) في الحركة بعد خروجهم من الحركة في عام ١٩٨٣.

وكرر عرفات بصورة مشابهة تقريباً في مؤتمر «فتح» العام الخامس ما عمله في المؤتمر الثالث حيث قام فاروق القدومي (أبو اللطف) بلهجة عاطفية مسرحية دعوة الأعضاء إلى عدم طرح اسم ياسر عرفات باعتباره رئيساً لدولة فلسطين للتصويت، فيما قام عرفات بدفع نبيل شعث الذي كان يتولى الإشراف على الانتخابات التي تمت لأول مرة باستخدام أجهزة الكمبيوتر إلى ما وصفه أعضاء في ذلك الوقت بتزوير نتائج الانتخابات حتى يمكن إنجاح أبو مازن الذي لم يكن له أي حظ في الفوز بعضوية اللجنة المركزية في المؤتمر الخامس

---

(١) أحمد خليفة، مقابلة مع شفيق الحوت، عرفات كقائد، فتح كتنظيم، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٥ عدد ٦٠-٦١ المجلد، شتاء ٢٠٠٤.

فيما حصل أبو اللطف على المركز الأول في تلك الانتخابات. وقد أشرف عرفات فيما بعد على تشكيل المجلس الثوري حيث قام بتعيين نصف أعضائه. وتشكلت اللجنة المركزية من: ياسر عرفات، صلاح خلف، فاروق القدومي، خالد الحسن، محمود عباس، هايل عبد الحميد، سليم الزعنون، هاني الحسن، صخر حبش، محمد راتب غنيم، محمد جهاد العموري، مصطفى البشتاوي (نصر يوسف)، الطيب عبد الرحيم، عباس زكي، أحمد قريع، صبحي أبو كرش. وعين عرفات اثنين آخرين هما نبيل شعث (الذي كان سقط بجدارة في انتخابات المؤتمر الخامس حيث لم يحصل سوى على أربعة أصوات) وعبد الله الإفرنجي. وبعد اغتيال صلاح خلف وهايل عبد الحميد عام ١٩٩١ تمّت إضافة فيصل الحسيني وزكريا الآغا.

وبعد عشرين عاماً بالتمام والكمال على انعقاد المؤتمر الخامس، وفي ظل عدد كبير من التحولات الإقليمية والدولية إلى جانب التحولات داخل «فتح» نفسها، شهدت خلاله صراعات داخل أطرها وهياكلها سواء ما يتعلق بالبناء التنظيمي الذي أصابه الضعف والترهل أو صراع المصالح والامتيازات داخل الحركة وأزمة المفاوضات والانقسام الفلسطيني بعد هزيمة «فتح» في قطاع غزة، فيما ساهم غياب عرفات بتعميق الصراعات بين مراكز القوى داخل الحركة في ظل غياب مؤسسة فتحاوية متماسكة وعدم القدرة على إيجاد قيادة تحل محل عرفات، في مثل هذه الأجواء عقدت «فتح» مؤتمرها السادس في ٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٩ في بيت لحم بموافقة من سلطات الاحتلال الصهيوني التي سمحت لأعضاء المؤتمر من الخارج بالدخول إلى الضفة الغربية والمشاركة في المؤتمر الذي كرس قيادة محمود عباس. وبلغ عدد أعضاء المؤتمر ممن يحق لهم الاقتراع ٢٣٥٥ عضواً، فيما تنافس ٦٥ مرشحاً على عضوية اللجنة المركزية للحركة البالغ عدد أعضائها ممن ينتخبون انتخاباً مباشراً ١٨ عضواً، فيما تنافس ٦١٦ مرشحاً على عضوية المجلس الثوري البالغ عدد أعضائه ممن ينتخبون انتخاباً ٨٠ عضواً. كاد إصرار محمود عباس على عقد المؤتمر داخل الضفة الغربية المحتلة أن يؤدي إلى انشقاق داخل الحركة نظراً لرفض أمين سر اللجنة المركزية آنذاك فاروق القدومي عقد المؤتمر تحت حراب الاحتلال الصهيوني الذي سيفقد

الحركة سمتها كحركة تحرر وطني، لكن لم يكن هناك أرضية عربية تحتضن هذا الانشقاق على غرار الانشقاقات السابقة. وقد قاطع المؤتمر الكثير من قيادات الحركة في الخارج وغياب معظم كوادر قطاع غزة، وقد تميز المؤتمر بسيطرة محمود عباس التامة ليأخذ المؤتمر الطابع الاحتفالي ولم يكن هناك تقييم جدي لمسيرة الحركة. وانتخب المؤتمر لجنة مركزية ضمت: محمود عباس، محمد راتب غنيم، محمود العالول، مروان البرغوثي، ناصر القدوة، سليم الزعنون، جبريل الرجوب، محمد دحلان، توفيق الطيراوي، صائب عريقات، عثمان أبو غربية، محمد المدني، جمال محيسن، حسين الشيخ، عزام الأحمد، سلطان أبو العينين، عباس زكي، نبيل شعث، محمد شتية، وإضافة نبيل أبو ردينة، زكريا الأغا، صخر بسيسو. فيما تم ضم آمال حمد بدلاً من دحلان الذي فصل من الحركة في شباط/ فبراير ٢٠١٢. ولوحظ غلبة قيادات الصفّين الثاني والثالث على عضوية اللجنة المركزية والتي تدين بالولاء إلى أبو مازن ولتنتقل حركة فتح بعد انتهاء المرحلة العرفاتية، إلى المرحلة العباسية (نسبة إلى محمود عباس الذي خلف عرفات في تولي مناصبه القيادية كافة وتبني الخيار السياسي التفاوضي كخيار استراتيجي ملغيا خيار الكفاح المسلح). وبدلاً من تقديم برنامج سياسي للحركة تجري مناقشته ويقره المؤتمر في ختام أعماله فقد تمّت الاستعاضة عنه بالخطاب السياسي المطول الذي ألقاه محمود عباس الذي تضمن مواقف متناقضة مع مبادئ وأهداف الحركة ليصبح مرتكزاً للبرنامج السياسي الذي استكملت صياغته بعد أيام من انتهاء المؤتمر. لكن أبرز ما أسفر عنه المؤتمر السادس هو أن عقده في بيت لحم أنهى سرية الحركة وعملها التنظيمي لتنكشف بالكامل قيادة الحركة وكوادرها ونشطائها أمام أجهزة أمن الاحتلال الصهيوني واستخباراته ويحول مفهوم الكفاح المسلح الذي تمّت الإشارة إليه هامشياً إلى حالة رمزية شعاراتية استعراضية[1].

وخلال أزمته وانسداد أفق أوسلو بالكامل دعا محمود عباس إلى عقد المؤتمر السابع مرة أخرى تحت حراب الاحتلال الإسرائيلي وبموافقته في صيف ٢٠١٨. وقام عباس بترتيب المؤتمر على مقاس برنامجه وبما يتلاءم مع توجهاته حيث أنتج لجنة مركزية

(١) صقر أبو فخر، حركة فتح من الثورة إلى السلطة، برنامج في العمق/ قناة الجزيرة ٢٧/ ١/ ٢٠١٠.

استُبعدت عنها على غرار المؤتمر السادس القيادات التاريخية المؤسسة للحركة. وضمت اللجنة المركزية كوادر قيادية من الصفّين الثاني والثالث للحركة التي تلتزم بتعليماته.

وحتى تكتمل الصورة لا بد من الإشارة إلى أن «فتح» عقدت ما يوصف في أدبياتها بأنه اللقاء التأسيسي الأول، وهو بمثابة الاجتماع التحضيري الذي شكل الحاضنة لإطلاقها في الكويت عام ١٩٦٢ وتم خلاله رسم أهداف العمل وخططه، وثبت فيه الهيكل التنظيمي ووزعت فيه مهمات القيادة.

الفصل السابع

من شعار ثورة حتى النصر إلى شعار الدولة على الضفة والقطاع فالحكم الذاتي المحدود

برنامج التسوية والتخلي عن الثوابت
مشروع المملكة المتحدة: قبول...رفض
الدور الأميركي-سي أي إيه قناة الاتصال
التنسيق مع الأردن
قنوات اتصال إسرائيلية
عودة الاتصالات الفلسطينية-الأميركية

برنامج التسوية والتخلي عن الثوابت

أعلنت حركة «فتح» في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٦٧ انطلاقتها الثانية. وقد أقرت اللجنة المركزية برنامجاً سياسياً مرحلياً تلاه أمين سر اللجنة المركزية للحركة فاروق القدومي أكد فيه على أن هدف «فتح» هو إقامة دولة فلسطينية إلى جانب «إسرائيل» وهو أمر اعترف به العديد من قادة الحركة في لقاءات خاصة معهم من بينهم صلاح خلف (أبو إياد) الذي زعم أن ذلك كان اقتراحاً قدمه القدومي ناقشته اللجنة المركزية لكنه خوفاً من تبعات الردود الشعبية قررت قيادة «فتح» وضعه على الرف بانتظار مجيء أيام أفضل، حسب قول أبو إياد في كتاب «فلسطيني بلا هوية»، وإنه خلافاً «لرؤية الحاج أمين الحسيني وصحابته الاستراتيجية للمستقبل الفلسطيني التي كانت تفتقد بشكل طاغ الصفات الضرورية من أجل القيام بتنازلات تكتيكية، وهذه بالضبط هي الثغرة التي حاولت «فتح» أن تسدها. وخلافاً للمظاهر والقناعة العامة، فإننا لم نقرر إقامة دولتنا على جزء وحسب من فلسطين، غداة حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. فمنذ شهر تموز/ يوليو عام ١٩٦٧، أي بعد نحو شهرين من الهزيمة العربية، تقدم فاروق القدومي عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» بتقرير سياسي يعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك اللذين يجب أن تتبناهما حركة «فتح». وفي هذه الوثيقة نجده يقترح علينا أن نعلن تأييدنا لقيام دويلة في الضفة الغربية وغزة في حال أعادت إسرائيل هذه الأراضي التي كانت احتلتها لتوها، وأكد أن هذا الهدف ليس مطابقاً على المدى القصير والمتوسط لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك أية قطعة من وطنه وحسب وإنما يستجيب

كذلك لتحليل موضوعي للظروف»[1]. وقد ووجه الاقتراح بمعارضة قوية تسببت في وضعه على الرف.

وقد أعاد القدومي طرح مشروع الدولة في الضفة الغربية وغزة في المؤتمر الثاني في الزبداني (١٢/ ٦/ ١٩٦٨) في إطار الدعوة لتبني الكيانية الفلسطينية الأمر الذي أثار ردود فعل عاصفة أدت إلى طيه ووضعه مجدداً على الرف إلى أن أعاد ماجد أبو شرار وأبو صالح طرحه مجدداً عقب خروج المقاومة من الأردن في يوليو ١٩٧١ الذي شهد نهاية الوجود المسلح لمنظمات المقاومة الفلسطينية المنضوية داخل منظمة التحرير الفلسطينية التي فقدت الكثير من وزنها السياسي والعسكري وتحالفاتها العربية، وبفعل سياسة التوازنات العربية التي انتهجتها نحو طريق «الحلول السلمية».

تراجع القيادة اليمينية للحركة في مؤتمرها الثاني عن إمرار مشروع الدولة في الضفة الغربية وغزة لم يمنعها من الالتفاف على المعارضة الداخلية والشعبية لذلك المشروع حيث بدأت تروج لفكرة التفرقة بين ما هو يهودي وما هو صهيوني، وأنها ليست ضد وجود اليهود في فلسطين ولكنها ضد الكيان الصهيوني. وقد مهدت لهذا الطرح في التعديلات التي ادخلتها على الميثاق القومي الفلسطيني الذي حولته إلى الميثاق الوطني الفلسطيني، حيث اعتبرت المادة السادسة فيه أن اليهود الفلسطينيين هم الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها، دون أن تحدد تاريخ الغزو الصهيوني المقصود ودون التطرق لما جاء في مثيلتها من الميثاق القومي التي اشترطت أن يكون اليهود من أصل فلسطيني وأن يكونوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين. وجاء هذا التعديل انسجاماً وخدمة للهدف الثاني الذي وضعته «فتح» والقاضي بإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين تقوم على قدم المساواة والعدل دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة، تضم المسلمين والمسيحيين واليهود. وفي ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨ دعت «فتح» (في مؤتمر صحفي عقده أبو إياد) إلى بناء فلسطين مفتوحة يتحرر فيها اليهود من صهيونيتهم دون أن توضح طبيعة هذا المجتمع المفتوح[2].

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية،م.س.، ص ٢٢٠.

(٢) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني... م.س.، ص ٢٤١، ٢٥٥.

وقد تعمد أبو إياد في مؤتمره الصحفي حول من هم اليهود الإسرائيليون الذين يعتزمون التعايش معهم في فلسطين بتقديم إجابات تتسم بالغموض، وقد فسر أبو إياد ذلك فيما بعد بأنه يعود إلى سببين: «فمن جهة أولى كنا نعتقد أنه ينبغي لنا أن ننتظر رد فعل جانب الخصم قبل أن ندخل في التفاصيل ونتفاوض على تسوية. والحال هو أنه لا إسرائيل ولا أية دولة أخرى صغرى أو عظمى أبدت حتى هذا اليوم أدنى اهتمام بمشروعنا بأن طلبت إلينا على سبيل المثال أن نوضحه. ومن جهة أخرى فإن الاقتراح الذي عرضته أثار، على الرغم من غموض تعابيره، معارضة عامة إن في صفوف الحركة الفلسطينية بما في ذلك «فتح» وإن بين الحكام العرب. ففكرة مكان الصراعات الدامية، كانت فكرة أكثر جدة من أن يطيقها كثيرون. فقد كان لا بد من كثير من الشجاعة بل من التهور لنغطي على الجراح والإحباطات المتراكمة، وكذلك على ذهنية سياسة تكونت عبر عدة عقود من السنين. ولكننا تغلبنا على عبء الماضي حين جعلنا المجلس الوطني الفلسطيني الخامس (١-٤ شباط/ فبراير ١٩٦٩) بعد مرور أربعة أشهر على مؤتمري الصحفي يتبنى قراراً يؤكد هدفنا الاستراتيجي. على أن ذلك لم يجعل قيادة «فتح» تستبعد من اهتماماتها سياسة المراحل التي تعتزم جعل المقاومة تقبل بها»[1].

وقد أدرك الإسرائيليون أن تعنت «فتح» في رفض الحلول السياسية إنما يهدف إلى زيادة شعبيتها وبناء قوة تمكنها من إجراء محادثات مع الكيان الصهيوني بشأن تسوية القضية الفلسطينية عن طريق «التقسيم الجديد» بما يرضي تطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين مستشهدين بقول أحد قادة «فتح» «نحن نطلب الكل لنحصل على الجزء»[2].

ويبدو أن الظروف التي كان أبو إياد وعرفات ينتظرانها قد تحققت بعد حرب أكتوبر. كانت قيادة «فتح» -دون أن تعلن رسمياً- تتبنى تسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني بإقامة دويلة في الضفة الغربية وغزة ووقف الحرب ضد الكيان الصهيوني. إذ كان أبو إياد

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٢٢١.

(٢) عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» ١٩٥٨-١٩٦٨، ص ٢٥٦ نقلًا عن إيهود يعاري، «فتح» الخاتمة ترجمة مختصرة من مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، ص ٢١.

أول من دعا علناً في شباط/ فبراير ١٩٧٤ إلى إيجاد «فلسطين مصغرة» عربية تقوم إلى جانب الكيان الصهيوني..»[1].

وذكر زياد منى في كتابه مذكرات نزيه أبو نضال: من أوراق ثورة مغدورة، أنه قام بدور المترجم لحوار أبو إياد مع مندوب مجلة الإيكونوميست الإنكليزية (كما يبدو أنها تمت في عام ١٩٧٤) ودامت نحو ثلاث ساعات حيث قال أبو إياد رداً على أسئلة الصحفي حول موقف القيادة الفلسطينية من محاولة أي تنظيم، مسمياً الجبهة الشعبية تحديداً القيام بعمليات عسكرية، إن الدولة التي ينشدون إقامتها ستعترف بإسرائيل وستمنع أي جهة فلسطينية من القيام بعمليات عسكرية ضدها، مؤكداً أنهم «سيلتزمون، اطمئن سيلتزمون. نؤكد ذلك. لكن في حالة عدم التزامهم سنلزمهم حتى لو اضطررنا لاستخدام السلاح». وحول حق العودة قال أبو إياد لمراسل الإيكونوميست «لن نتمكن من التخلي عن حق العودة لكننا نعلم استحالة تنفيذه. سنقبل بعودة أعداد محدودة لكن أغلبية الفلسطينيين لن ترغب في العودة أصلاً»[2]. وكرر أبو إياد ذلك في مقال نشره في مجلة فورين بوليسي الأميركية بعد ١٦ عاماً بالقول إن الدولة الفلسطينية لن تكون قاعدة لأي عمليات إرهابية فلسطينية أو غير فلسطينية ضد إسرائيل، وبما أن منظمة التحرير تتوقع عدم ثقة إسرائيل بكلامها حول هذه النقطة، فإن المنظمة ترى ضرورة النص على ترتيبات أمنية وتوقيع اتفاقات أمنية حول التعامل مع أي حالات اعتداء إرهابي على إسرائيل[3].

أما عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» هاني الحسن أحد أبرز منظري السياسة الواقعية في الحركة فكان أعلن في محاضرة له في العاصمة البريطانية، لندن في عام ١٩٨٧ أن قيادة الحركة بذلت جهوداً مضنية طوال عشرين عاماً استهدفت ترويض الشعب الفلسطيني لإقناعه بالتسوية السلمية مع الكيان الصهيوني على أساس قراري ٢٤٢، ٣٣٨. ومثل هذه التصريحات بات من الممكن البوح بها، أما شقيقه الأكبر خالد الحسن (أبو السعيد) فقد

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٧.

(٢) نزيه أبو نضال، من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ٢٠٧.

(٣) صلاح خلف، فورين بوليسي عدد ٧٨ ربيع ١٩٩٠ (نقلها عبد الرحيم جاموس بعنوان إعادة السيف إلى غمده، ١٨/ ١/ ٢٠١٥)، وكالة سما الإخبارية.

أخذت مواقفه تتغير منذ منتصف الثمانينيات. وقبيل وفاته بأسابيع في أحد مستشفيات العاصمة الأردنية، عمان زارته أسرة تحرير مجلة «فلسطين المسلمة» وكان من بين الذين زاروه واحد من القيادات التاريخية لحركة «فتح» وهو رفيق شاكر النتشة (أبو شاكر) الذي تنهد وقال بوجود الأستاذ منير شفيق: «والله يا أبو السعيد إننا نحتاج لمثل أعمارنا من السنين لنقضيها في استغفار الله عما فعلناه من تضليل لشعبنا خلال المسيرة الماضية». وتقول (المجلة): لم يكن رد خالد الحسن لحظة ذاك إلا أن أكد على ذلك وقال: «وسوف تكون نعمة كبيرة بعد ذلك إذا غفر الله لنا ذلك»[1]. ونقل عن خالد الحسن قوله لبعض مريديه «ضحكنا عليكم وصدقتونا».

وعلى الرغم من أن فكرة الدولة في الضفة الغربية وغزة التي لم تكن بالفكرة الجديدة إذ نص عليها قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وطالبت بها حركة «فتح» في عام ١٩٦٠ حين وجهت رسالة مفتوحة إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية دعت فيها إلى إقامة الكيان الثوري على الأراضي الفلسطينية التي ظلت بيد مصر والأردن بعد نكبة ١٩٤٨ [2].

لذلك بقيت فكرة الدولة حاضرة في أذهان قادة «فتح» منذ اللحظة الأولى لانطلاقتهم إلا أنهم كانوا يعلنون عقب حرب ١٩٦٧ ليس رفضهم لها بل تخوين من يدعو لها وبخاصة من داخل الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. إذ تناوب عدد من الشخصيات الفلسطينية في الضفة الغربية المحتلة على طرح مشروع الدولة الذي يستند إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، لكنّ أياً منها لم يكتب له النجاح. ويمكن رد ذلك كونها جاءت من قبل تيارات سياسية هامشية، وعديمة التأثير في مجريات الأحداث الأساسية. كما يمكن إرجاع عدم تحقيقها إلى موقف الكيان الصهيوني الرافض لأي تعبير سياسي فلسطيني مستقل، وإلى موقف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المناهض لأي حركة سياسية فلسطينية تقبل بأي حل يضمن بقاء الحركة الصهيونية متجسدة أو تنادي بهدف يقل عن هدف التحرير الشامل للأراضي الفلسطينية.

(١) مجلة «فلسطين المسلمة»- شهرية - لندن، المملكة المتحدة - تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٩٤، ص٣٠.

(٢) مجلة فلسطيننا، السنة الثانية العدد ٨ أيار/ مايو ١٩٦٠ أوردها ماهر الشريف في كتابه: البحث عن الكيان، ص ٩٠.

وكانت حركة فتح في معارضتها لمشاريع الشخصيات المحلية إنما تنطلق من خوفها من بروز قيادات محلية تنافسها على قيادة الشعب الفلسطيني وتشكل بديلاً لها وتتخطاها إذا ما اتخذت خطوات إجرائية بصدد التوصل إلى كيان منفصل. وقد وصل الأمر إلى تهديد أي شخصيَّة تقبل التعامل مع الاحتلال من خلال تلك المشاريع بالقتل، وقد جرى قصف منزل أحدهم بالصواريخ (حمدي التاجي الفاروقي في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٧)[١].

وذكر رئيس وزراء روسيا الراحل يفغيني بريماكوف في مقابلة بثتها قناة روسيا اليوم في برنامج «رحلة في الذاكرة السياسية» أنه التقى ياسر عرفات بعيد الخروج من الأردن عام ١٩٧١. وأن عرفات خلال اللقاء «رسم على ورقة خارطة إسرائيل وبجوارها دولة فلسطينية وعندما سألته: هل الدولة الفلسطينية هذه ستكون بدلاً من إسرائيل أم إلى جوارها فأجاب إلى جوارها. عندئذ قلت له هل بإمكانك أن توقع على هذه الخريطة، فأجاب بالطبع ووضع توقيعه عليها. وقد احتفظنا بهذه الخريطة، ولما حملتها إلى موسكو، لم تكن خريطة بمعنى الكلمة بل رسماً بيد عرفات، فإن أحداً في موسكو لم يصدق ذلك»[٢].

اعتبر الملك حسين أن مجرد التفكير في طرح إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية، يشكل تهديداً للوجود الأردني ولسيادته على أراضي الضفة الغربية من فلسطين المحتلة، لذا بدأ العمل والمبادرة لمواجهة هذا المفهوم الجديد، من خلال التأكيد بأن أراضي الضفة الغربية المحتلة تعتبر دستورياً وقانونياً جزءًا من أراضي المملكة الأردنية الهاشمية، ومن خلال وضع «البديل الفلسطيني» من زعماء الضفة الغربية وقطاع غزة الموالين له ولسياسته والمعارضين لسياسات ومواقف قيادات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة المقاومة، بعد أن تقلص دورها ومعاناتها من أزمات ذاتية وموضوعية وسياسية داخل صفوفها عقب مواجهات أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ وما تلاها نتيجة حملة تصفية وجود فتح وحركة المقاومة في الأردن.

وكشف جلال صادق العظم أن إحدى البعثات الأميركية قدمت إلى الأردن ولبنان

---

(١) عزمي الشعيبي، الكيانية الفلسطينية، م.س، ص ١٤٤.

(٢) مقابلة مع يفغيني بريماكوف في برنامج «رحلة في الذاكرة السياسية»، قناة روسيا اليوم عربي، ٩ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩.

والتقت فلسطينيين للترويج لفكرة إقامة دولة في الضفة الغربية وقطاع غزة مع تعديلات في الحدود وإبقاء القدس موحدة على أن يجري تحديد وضعها النهائي في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، فيما يتم حل قضية اللاجئين بدفع تعويضات لهم وإبقائهم حيث هم في دول اللجوء. وكانت تلك البعثة عرفت باسم «بعثة فيشر» التي جاءت إلى بيروت في شباط/ فبراير ١٩٧١ برئاسة أستاذ القانون الدولي بجامعة هارفارد روجر فيشر المختص في النزاعات الدولية وهو ينتمي إلى جماعة الكويكرز وهي طائفة دينية في الولايات المتحدة ترتكز رسالتها على إحلال السلام في العالم. قدم فيشر نفسه على أنه صديق لهنري كيسنجر.

وقد نشر طلال سلمان تفاصيل المقترحات والاتصالات في صحيفة الأنوار اللبنانية في ١٨ شباط/ فبراير ١٩٧١ وهو ما أدى إلى عقد اجتماع عاصف للجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية في دمشق يوم ٢٥ من الشهر ذاته لتصدر بياناً تعلن فيه رفضها فكرة الدولة الفلسطينية وتعلن تمسكها بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي ينص على تحرير كامل التراب الفلسطيني[1].

بعثة فيشر كانت تضم إلى جانب رئيسها كلاً من لاندروم بولينغ رئيس كلية أرلهام في رتشموند بولاية إنديانا الأميركية وأحد المساهمين الرئيسيين في تأليف كتاب البحث عن السلام في الشرق الأوسط، الذي يعتبر بمثابة الأرضية الفكرية والسياسية لمهمة البعثة، بول جونسون وزوجته جين ممثلي جماعة الكويكرز في الشرق الأوسط وقبرص، جورج فرايتون الابن وهو محام ومساعد لفيشر، وجو تليب يهودي أميركي يدعي أنه غير صهيوني.

وقد حرصت بعثة فيشر في اتصالاتها بالعديد من الشخصيات الفلسطينية بما فيها عرفات على التأكيد بأن هدفها هو إشراك الصوت الفلسطيني، بصورة من الصور في الحوار الدولي حول أزمة الشرق الأوسط، وأنها تريد أن تعرف ما هو الحد الأدنى الذي تقبل به الثورة الفلسطينية بديلاً من الكفاح المسلح.

وقد توصلت بعثة فيشر إلى الاعتقاد أن الحد الأدنى يتمثل في إقامة دولة فلسطينية في

---

(١) صقر أبو فخر، الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٣، ص ١٢.

الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن وقطاع غزة، وأن من الضروري العثور على وسيلة تتمكن معها الثورة من المشاركة كممثلة للشعب الفلسطيني في المباحثات الدولية الجارية حول هذا الموضوع[1].

وقد واجهت طروحات بعثة فيشر رفضاً قوياً بالدرجة الأولى من عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» كمال عدوان الذي اعتبر أن «فيشر يحاول أن يخرج بالعقل الفلسطيني من إطار الثورة إلى إطار البدائل ويومها ستتعدد البدائل وسيكون لكل مجموعة فلسطينية طموح وتصور ورأي، وعندها يتفتت الموقف الفلسطيني ويتحقق للذين خلف فيشر طموحهم في الخروج بالإنسان الفلسطيني من إطار الثورة... ومشاريع فيشر هي استمرار لمشاريع الدولة التي بدأت في القنصلية الأميركية بالقدس»[2].

واعتبر عدوان أن طروحات فيشر التي جاءت في أعقاب حملة التصفية التي تعرضت لها المقاومة في الأردن في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠/ ١٩٧١ هي أمر خطير وأنها ليست سوى «جزء من الفعل الأميركي للخروج بالشعب الفلسطيني من إطار الثورة وبعدها ليس مهماً إلى أين». لقد جاء فيشر يقول: «أنتم أيها الفلسطينيون تحيرون، في خياراتكم الحدية. لماذا تحشرون أنفسكم بين خيارين فقط الثورة الشاملة أو الاستسلام الكامل، هناك بالتأكيد خيارات أخرى كثيرة غير هذين الخيارين، يمكنكم بينهما أن تجدوا بدائل متعددة، لا تجعلكم تستسلمون ولا تجعلكم تنتحرون بالثورة»، واعتبر عدوان أن هدف أصحاب مشاريع التسوية ليس الحرص على الشعب الفلسطيني بل هدفهم هو الخروج به من عقل الثورة إلى عقل التسوية الذي هو عاجز عن الفعل، ويظل في انتظار أن يفعل الآخرون له وعندها ينتهي الوجود الفلسطيني بشكل حقيقي... وفي أية لحظة يفرّط الإنسان الفلسطيني بإرادة القتال ينتهي الوجود الفلسطيني بشكل حقيقي[3].

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س.، ص ١٣٩-١٤٠ نقلًا عن مجلة الصياد اللبنانية ١٨-٢٥ شباط/ فبراير ١٩٧١.

(٢) كمال عدوان، تحليل للموقف السياسي، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١١ تموز/ يوليو ١٩٧٢، ص ٢٧٤.

(٣) م.ن.

مشروع المملكة المتحدة: قبول... رفض

إثر ظهور الدلائل والمؤشرات السياسية العربية والعالمية المتجهة نحو «تسوية الصراع العربي-الصهيوني» بالطرق السلمية، ووضع في الحسابات والمعادلات السياسية ضرورة إيجاد «طرف فلسطيني» مستعد للعمل والسير في هذا الاتجاه، طرح ملك الأردن حسين بن طلال في ١٥ آذار/ مارس ١٩٧٢ مشروع المملكة العربية المتحدة الذي يقضي بتوحيد الضفتين الغربية والشرقية (الأردن) بإقامة كيان إداري فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتمتع بالإدارة الذاتية الفلسطينية، يدخل في اتحاد - بعد الانسحاب الصهيوني - مع الضفة الشرقية، وفي حالة التوصل إلى اتفاق مع الكيان الصهيوني على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ليصبح الاسم الجديد للأردن والضفة الغربية وقطاع غزة معاً «المملكة العربية المتحدة». وكانت أهم مضامين هذا المشروع هي أن يكون لكل ضفة من الضفتين عاصمتها ومؤسساتها ومحاكمها واستقلالها الذاتي، ويكون الملك رئيساً للدولة يساعده مجلس وزراء اتحادي، وتكون مدينة عمان العاصمة الاتحادية، ومدينة القدس عاصمة الضفة الغربية، ويجرى تجنيد القوات المسلحة بالتساوي من الضفتين ويتم إقرار هذا المشروع المستقبلي عن طريق الاستفتاء العام متى سمحت الظروف لتطبيقه.

كما أبدى الملك حسين استعداده للدخول في مفاوضات ثنائية مع الكيان الصهيوني في حالة موافقته على تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢، والعمل لتحقيق مشروعه الذي يلتقي في الوقت نفسه مع مشروع إيغال آلون الإسرائيلي في خطوطه العامة.

وبدأ النظام الأردني بجملة من الخطوات تمهيداً للتسوية المرتقبة ولتوجيهاته السياسية في تلك المرحلة، وذلك من خلال سياسة «الجسور المفتوحة» بين الأردن والضفة الغربية المحتلة، ودعمه للموالين له في انتخابات البلديات في الضفة الغربية وتقوية التنظيم السياسي الذي شكله باسم «الاتحاد الوطني الأردني» في مدنها، واتصالات المؤسسات الأردنية مع وجهاء الضفة الغربية وقطاع غزة وزعمائها التقليديين، وتسهيل الزيارات بين سكان المناطق مع أهاليهم في الخارج، وذلك بهدف خلق وإيجاد «قيادات فلسطينية» من الموالين المؤيدين لمشروع المملكة العربية المتحدة لتمثيل الفلسطينيين في محادثات

التسوية المرتقبة، ولقطع الطريق على منظمة التحرير الفلسطينية عن تمثيلهم وحصرها عربياً وعالمياً بعد أن ظهرت بعض البوادر المؤيدة للتسوية السياسية وإقامة «كيان فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة» من بعض عناصرها وقياداتها، بالرغم من موقفها العلني الرسمي الرافض للتسوية ومعارضتها لمشروع المملكة المتحدة.

وعلى الرغم مما راج من أن مشروع المملكة العربية المتحدة لقي قبولاً لدى عرفات وبعض رفاقه إلا أن أياً من المصادر التي تناولت ذلك المشروع لم يشر إلى مثل ذلك القبول على الرغم من أن عرفات كان يأمل في مرحلة سابقة بتقاسم السلطة مع الملك حسين استناداً إلى تقرير استخباراتي بريطاني قدم في اجتماع لمجلس الأمن القومي في البيت الأبيض في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٧٠ بين الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون ورئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون تناول مناقشة التحديات السياسية التي تواجه الملك حسين، حيث قدم البريطانيون تقريراً استخباراتياً يشير إلى أن عرفات نقل إلى أحد مساعدي الملك حسين عرضاً بأن يصبح رئيس وزراء في الحكومة الأردنية القادمة»[1].

وذكر فاروق القدومي في لقاء مع برنامج رحلة في الذاكرة السياسية لقناة روسيا اليوم (٢١/ ١٢/ ٢٠١٣) «كان هناك اتفاق بيننا وبين أشقائنا الأردنيين أنه عندما نستقل ونستعيد الضفة الغربية يمكن أن نشكل اتفاقاً أو اتحاداً كونفدرالياً أو فدرالياً مع الأردن، وكان هذا موجوداً في إطار المملكة الهاشمية المتحدة».

لقي مشروع المملكة العربية المتحدة رفضاً من سوريا والجزائر واليمن الديمقراطي (الجنوبي) والكويت وتأييداً من السودان. غير أن الرئيس المصري أنور السادات كان الأكثر تشدداً في رفض المشروع حيث وقف بقوة ضده وحذر عرفات من السير فيه. إذ كان السادات يخشى من خسارته للورقة الفلسطينية في مسار التسوية الذي كان بدأه، كما أنه كان مسكوناً بهواجس الخلاف المصري الهاشمي منذ عهد الملك فاروق. ويمكن القول إن مصر كانت ترى أن مشروع المملكة المتحدة يستهدف عزلها دولياً وإضعافها في مواجهة الكيان

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص١٠٦.

Kai Bird, *The good spy*, published by Thorndike Press 2014 P167.

الصهيوني آنذاك وتقسيم الدول العربية إلى مؤيد لمصر ومؤيد للنظام الأردني بعد أن كانت موحدة وراء قرارات مؤتمر القمة العربية الرابع الذي عقد في الخرطوم عام ١٩٦٧. كما أن السادات الذي ووجه مشروعه لتسوية موقتة مع الكيان الصهيوني وفق مبادرته يوم ٤ شباط/ فبراير ١٩٧١ بإعادة فتح قناة السويس لقاء انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني إلى الممرات في سيناء، ووجه برفض وهجوم من منظمة التحرير الفلسطينية، أراد من هجومه على مشروع المملكة المتحدة أن يحول الهجوم الفلسطيني الذي تعرض له إلى الملك حسين.

ودعا السادات عرفات إلى عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة وهي الدورة العاشرة الاستثنائية في الفترة من ٦-١٠ نيسان/ إبريل ١٩٧٢ سبقها عقد مؤتمر شعبي فلسطيني دعي إليه نحو ٥٠٠ شخص يمثلون أوسع تمثيل للطيف الفلسطيني وتكرس لإعلان الرفض الفلسطيني الشامل لمشروع المملكة العربية المتحدة. وقد خاطب السادات في الجلسة الافتتاحية أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني مؤكداً على ضرورة التمسك بخيار المقاومة المسلحة لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والسياسية وجاء في الخطاب «بالنسبة إلى هذا الوطن (مصر) فإن التمثيل الشرعي الوحيد الذي يعترف به لشعب فلسطين هو المقاومة المشروعة هو أنتم. إن شعب فلسطين لن يمثله أي من كان في أسواق الرقيق السياسي، ولكن شعب فلسطين يمثله اليوم وسوف يمثله غداً حملة السلاح دفاعاً عن وجوده وحريته وعن حياته وعن إرادته... إن مجرد استمراركم في حمل البندقية تجسيد صحيح وسليم لشعب فلسطين، وليس لكم أن تعبأوا بالذين يحاولون من تقليل قيمة مجرد التواجد المسلح لشعب فلسطين. إن هذا التواجد المسلح في حد ذاته بصرف النظر عن أية أعمال تقومون بها وهو رمز يجب أن تحرصوا عليه وأن نحرص عليه جميعاً».

ووصف السادات مشروع المملكة العربية المتحدة بأنه في الأصل مشروع صهيوني «إننا واجهنا جميعاً في الفترة الأخيرة ذلك المشروع الذي يحمل اسم الملك حسين وهو في الحقيقة من وضع الجنرال آلون. إن ذلك المشروع قصد به أن تنسف القضية الفلسطينية من أساسها، ولكن ذلك السهم سوف يطيش كما طاشت سهام أخرى وجهت إلى الأمة العربية من أعدائها». معتبراً المشروع «إفراغاً للقضية الفلسطينية من مضمونها وخروجاً عن

الخط العربي لا يمكن قبوله». وأعلن السادات في خطابه عن قطع العلاقات مع الأردن: «إن جمهورية مصر العربية قررت قطع علاقاتها مع النظام الأردني»، معتبراً أن ذلك مجرد خطوة لحين إجراء مشاورات عربية لاتخاذ موقف موحد[1].

وأعلن عرفات في افتتاح المؤتمر تمسكه بالجبهة الأردنية بوصفها «ليست ملكاً للعائلة الهاشمية، وسنظل نناضل بمختلف الأشكال لعودة المقاتلين إلى الأردن الوطني.. الأردن الثورة». كما أعلن المجلس في ختام اجتماعاته، رفضه الكامل لمشروع إقامة ما دعي بالمملكة العربية المتحدة والذي أعلنه الملك حسين امتداداً للرفض الفلسطيني القاطع والمستمر لكل مشروع يرمي إلى تصفية القضية الفلسطينية والتخلي عن أي جزء من الأرض الفلسطينية، أو أي حق من حقوق الشعب الفلسطيني، والاستسلام للاغتصاب الصهيوني. وأكد المجلس أنه «لا يحق لأي كان أن يقرر بشأن فلسطين، أرضاً وشعباً، غير ما يقرره الشعب الفلسطيني نفسه ممثَّلاً بـ منظمة التحرير الفلسطينية، ووفقاً لميثاقها، والتزاماً بتحرير كامل التراب الفلسطيني». وندد المجلس في بيانه الختامي بالملك حسين لأنه «نصب نفسه وصياً على الشعب الفلسطيني يصدر قراراته باسمه متجاهلاً بل ومنكراً حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه... وحصر قضية فلسطين في الضفة الغربية وغزة ولأنه يريد للشعب الفلسطيني الاعتراف نهائياً للعدو بأن ما اغتصبه من وطننا قد أصبح له حقاً غير منازع فيه... أما الكيان الذي يعرضه فهو كيان زائف وهزيل... السيادة الاسمية فيه للملك وللمتعاونين معه، والسيادة الفعلية إدارياً واقتصادياً وحضارياً للمحتلين الصهاينة».

وللمفارقة أنه بعد أكثر من ٢١ عاماً وافق عرفات على كيان الحكم الذاتي المحدود الذي يحمل الأوصاف نفسها التي أطلقت على مشروع المملكة العربية المتحدة.

بدورها رفضت رئيسة حكومة الكيان الصهيوني آنذاك غولدا مائير مشروع المملكة المتحدة ولكن من منظور أنه يتجاهل حقائق الاحتلال على الأرض ويمثل مسّاً بحدود الكيان الصهيوني الذي كرسه احتلال الضفة الغربية.

---

(١) خطاب السادات في الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة.
http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Khotob/Khotub8/AKhotub43_3-1.htm_cvt.htm

وعلى الرغم من أن حركة فتح في مؤتمرها الثالث دعت إلى إسقاط ما أسمته «النظام العميل في الأردن» فإن منظمة التحرير الفلسطينية في دورة المجلس الوطني العاشرة الاستثنائية تبنت لأول مرة برنامجاً سياسياً وتنظيمياً، تضع في مهامها المركزية هدف إسقاط نظام الحكم الأردني. وفي الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تضمن البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية الدعوة إلى «إسقاط الحكم العميل» وهو من شأنه أن «يلعب دوراً حاسماً في كسر طوق الأزمة ويشكل ضرورة استراتيجية في تحرير فلسطين»[1].

بعد انقطاع دام أقل من عامين عاود رئيس طاقم محللي وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في بيروت، روبرت إيمز اتصالاته مع علي حسن سلامة في الأسبوع الثاني من شهر آذار/ مارس ١٩٧٣، وقد سبق إعادة الاتصال بنحو أسبوعين قيام مجموعة من خمسة أعضاء من منظمة أيلول الأسود في الأول من آذار/ مارس باقتحام حفل في السفارة السعودية في العاصمة السودانية، الخرطوم لتوديع الملحق الأميركي في سفارة الولايات المتحدة جورج كيرتس مور، حيث أصيب السفير الأميركي لدى السودان كليو نويل بجراح، وقد احتجز الفدائيون الخمسة الجميع رهائن مطالبين بإطلاق سراح القائد الفلسطيني محمد داود عودة (أبو داود) من السجون الأردنية حيث تعرض للتعذيب. وطلب عرفات من السلطات الأردنية إطلاق سراحه لكنه قوبل بالرفض. وفي اليوم التالي لاقتحام مبنى السفارة السعودية في الخرطوم تم اقتياد السفير الأميركي والملحق مور ودبلوماسي بلجيكي إلى قبو السفارة حيث جرى إعدامهم رمياً بالرصاص.

وطبقاً لما يقوله كاي بيرد في كتابه «الجاسوس النبيل» فإنّ علي سلامة أخبر إيمز حسبما جاء في مذكرة كتبها هذا الأخير فيما بعد حول ذلك اللقاء «لقد أثبتت عملية الخرطوم أن على الحكومة الأميركية أن تأخذ عمليات الفدائيين (الإرهابية) على محمل الجد..». وقد دافع علي سلامة عن عملية الخرطوم ووصفها بأنها «شر لا بد منه.. فلم تكن هناك محاولة

(١) البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٣، ص ٢١٩.

للابتزاز، لأن الرهائن كانوا سيقتلون على أية حال» غير أنه أكد لإيمز أن عملية الخرطوم سوف لن تتكرر «لا يخطط الفدائيون لملاحقة الأميركيين، ولا مصالحهم»[1].

شهد النصف الأول من عام ١٩٧٣ بداية التعامل الرسمي بنهج التسوية والتخلّي التدريجي عن أنّ مبدأ الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين، وقد بدأ عرفات في الترويج منذ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٢ بأن العمل الفدائي ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه حركة المقاومة الفلسطينية، وعمل على تضمين البرنامج السياسي للدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في كانون الأول/ يناير ١٩٧٣ أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد وجرى استخدام تعابير وأوصاف عديدة للكفاح المسلح بأنه «الطريق الصحيح والحتمي، والرئيسي والأساسي، لتحرير فلسطين» وعزا البرنامج السياسي ذلك إلى أن «تناقضنا مع العدو الصهيوني لا يمكن أن يعالج إلا بالعنف الثوري المسلح»[2]. كما شهد النصف الثاني من عام ١٩٧٣ حالة حوار سياسي بادرت إليها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برعاية من قيادة فتح طرحت فيه علناً لأول مرة شعار إنشاء كيان فلسطيني مستقل كهدف مرحلي للثورة الفلسطينية على أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وطرحت أيضاً ما سمي برنامج الحد الأدنى الفلسطيني المتمثل في النقاط التالية: حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أساس إنشاء دولته المستقلة في حدود عام ١٩٦٧، وحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم. وقد أثار هذا الطرح جدلاً داخلياً فلسطينياً حاداً، كان عملياً بمثابة تمهيد لبرنامج النقاط العشر الذي بادرت حركة فتح بالتفاهم مع الجبهة الديمقراطية ومنظمة طلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) إلى طرحه في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة عقب الاتفاق عليه في اجتماع لقادة الفصائل الفلسطينية السبعة التي ضمت إلى جانب تلك الفصائل الثلاثة كلاً من الجبهة الشعبية، جبهة النضال الشعبي، جبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية-القيادة العامة، حيث جرى اعتماده لكنه لم

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص ١٥٤.

(٢) البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية...، م.س.، ص ٢١٨.

يتضمن صراحة القبول بقرار ٢٤٢ الذي كانت مصر تصر على تضمينه في البرنامج[1]. لكن عرفات وتيار خط التسوية تمكنوا من زرع أول بذور فكرة حل الدولتين.

وكان أبرز نقاطه:

- تناضل منظمة التحرير بجميع الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. ومثل ذلك تراجعاً عن اعتبار الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين والمنصوص عليه في المادة التاسعة من الميثاق الوطني الفلسطيني.
- تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني. وجاءت جملة الحق الوطني مطلقة دون تحديده بتحرير فلسطين كلها والتي تم استبدالها بجملة تحرير الأرض الفلسطينية.

لقد استخدمت قيادة فتح من يمتلك القدرة على وضع صياغات حمالة أوجه لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وهيئات منظمة التحرير الفلسطينية ومن بين هؤلاء نبيل علي شعث.

لم تكن الجمل والكلمات التي تضمنتها صيغة البرنامج المرحلي والتي شددت على إضفاء صفات ثورية على تلك السلطة-المشروع، تعني في الحقيقة شيئاً سوى أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي تهيمن عليها فتح موافقة ضمنياً على فكرة الدولة في الضفة الغربية وقطاع غزة التي كانت رفضتها في دورة المجلس الوطني الـ١١ التي عقدت قبل عام ونصف العام. وأن إقامة مثل تلك الدولة ستتم في حال انسحاب الكيان الصهيوني من أجزاء من الضفة الغربية وغزة في إطار تسوية سياسية كان السادات وعرفات يبشران بها بعد حرب ١٩٧٣ وقد سايرتهما في ذلك فصائل منظمة التحرير الفلسطينية رغم علمها أن موازين القوى في ذلك الوقت لم تكن في وضع يسمح لها بتحرير الأرض، كما أن حرب

(١) بلال الحسن، عرفات قبل مدريد: القوانين التي حكمت مسيرته السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد ١٥، العدد ٦٠-٦١ شتاء ٢٠٠٤، ص٢٥.

تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ لم تحرر أرضاً ليقام عليها سلطة وطنية، بل إنها مهدت الطريق لتسوية سياسية على حساب القضية الفسطينية. وقد تراجعت الفصائل الأربعة عن موافقتها على البرنامج المرحلي لخشيتها من استغلال موافقتها كغطاء للسير في طريق التسوية ومخالفة الميثاق الوطني الفلسطيني والالتفاف على مقررات المجالس الوطنية السابقة. وشكلت تلك الفصائل في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ «جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية» التي عرفت اختصاراً باسم «جبهة الرفض».

رغم عدم واقعية توفير سلطة وطنية مقاتلة، فلم يكلف أي من المنظمات الفلسطينية المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية التي وافقت وقتذاك على البرنامج أن يتحقق من إمكانية تحقيقها بدون هزيمة كبرى للكيان الصهيوني تجبره على الانسحاب بدون قيد أو شرط من الضفة الغربية وقطاع غزة، وأين ستكون هذه السلطة التي يحيط بها الكيان الصهيوني غرباً وجنوباً والمملكة الأردنية شرقاً، وكيف سيكون عليه الرابط الذي سيصل قطاع غزة بالضفة الغربية... فوق الأرض أم تحت الأرض؟ وكيف ستكون مقاتلة... ضد من ومع من؟ لم يسأل أي من الذين وافقوا على ذلك الطرح عن الثمن الذي سيدفع إلى أن جاء عرفات بعد ١٩ عاماً ليكبل الشعب الفلسطيني بالثمن الذي دفعه طواعية في اتفاق أوسلو. لم يكن البرنامج المرحلي في حقيقته سوى تعبير عن انتقال منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة فتح من حيز الصراع على وجود الكيان الصهيوني إلى حيز التعايش مع هذا الوجود، ومن حيز تحرير الوطن-فلسطين إلى مشروع إقامة دولة على جزء من أرض فلسطين لجزء من شعب فلسطين[1]. لقد استهدف البرنامج المرحلي التضحية بالكل من أجل الحصول على الجزء.

بعد ثلاث سنوات وغياب جبهة الرفض عقد المجلس الوطني الفلسطيني دورته الثالثة عشرة في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٧٧ لإمرار قيادة عرفات برنامجها للتسوية بالتحول من هدف «سلطة الشعب الوطنية المقاتلة على كل جزء من الأرض التي يتم تحريرها» إلى

(١) ماجد كيالي، «فتح» وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها. مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد ٢٣، عدد ٩٢ خريف ٢٠١٢، ص ٤٤.

هدف «السلطة الوطنية المستقلة فوق التراب الوطني». وفي الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عام ١٩٧٩ التي شاركت فيها فصائل جبهة الرفض سابقاً التي حلت بعد توقيع الميثاق القومي العراقي-السوري، تحول الهدف إلى إقامة «الدولة الوطنية» ومن أجل إمراره جرى تفسيره على أن ذلك الكيان سيكون موقتاً على طريق إقامة الدولة الناجزة المستقلة، لكن فهم أنه يعني استبعاداً لخيار الكفاح المسلح وترجيح خيار التسوية والحل السلمي لتحقيق ذلك الهدف. وبعد نحو عقدين من الاجتماعات والحوارات في الساحة الفلسطينية والهزائم التي منيت بها المقاومة الفلسطينية، تمخض جبل القرارات والرهانات عن فأر أوسلو بحكم ذاتي محدود تحت الاحتلال الصهيوني مثل انتهاكاً للحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب الفلسطيني سماه عرفات «السلطة الوطنية الفلسطينية»، لكن مراسلاته مع سلطات الاحتلال الصهيوني كانت تخلو من كلمة «الوطنية».

الدور الأميركي-سي أي إيه قناة الاتصال

كان عرفات مقتنعاً على غرار السادات بأهمية الدور الأميركي في أي تسوية يسعى إلى أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها طرفاً فيها إلى جانب أطراف عربية أخرى، لهذا كان حريصاً على فتح قنوات اتصال مع الولايات المتحدة من خلال مسؤولين أميركيين أو رجالات سياسة. وكانت قناة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) إحدى هذه القنوات المتاحة له من خلال العلاقة بين علي سلامة وإيمز. وفي اللقاء الذي جمعهما يومي ٩، ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٣ أبلغ سلامة صديقه إيمز أن تغييرات كبيرة حدثت على صعيد منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح منذ لقائهما قبل أربعة اشهر، كان عرفات يريد إبلاغ الأميركيين بأنه «وضع حداً» لأي عمليات فدائية تستهدف أميركيين، وأن هذا الحظر سيظل ساري المفعول ما دام الجانبان يواصلان حوارهما بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر الرئيسة. وقال سلامة إن هذا لا يعتبر تهديداً بمعنى إما أن تتحدثوا معنا وإلا، بل هو اعتراف بأن «التحدث ضروري» ولا يقدم عرفات إلى الأميركيين حصانة كاملة من أعمال إرهابية.... لأنه لا أحد يمكنه وقف تصميم رجل مسلح، «غير أن منظمة التحرير الفلسطينية تلتزم بعدم القيام بأي عمليات ضد أميركيين».

وذكر بيرد في كتابه أن الحلقة الضيقة لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (وتحديداً فتح) قد توصلت إلى وضع استراتيجية جديدة بعد عملية ميونيخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ التي ربما أثارت في وسائل الإعلام قضية الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني، لكن عرفاتٌ قرر أن استهداف الأوروبيين والأميركيين عمل ذو نتائج عكسية على القضية الفلسطينية. وقد سعى عرفات إلى تحويل تركيزه إلى جهة أخرى. وفي هذا الشأن أبلغ علي سلامة صديقه إيمز بأن عمليات الفدائيين ستقتصر ضد الأردن والكيان الصهيوني فقط. وأن الأردن يحتل المركز الأول في تلك الأولوية. وعزا سلامة ذلك إلى أن عرفات قد أقنع رفاقه بإجراء تغيير على التوجه الأساسي لحركة فتح، ويعترفون بأن «إسرائيل وجدت لتبقى» لذلك فإن «إقامة دولة ديمقراطية تضم المسلمين والمسيحيين واليهود فيما يدعى الآن إسرائيل ليس أمراً عملياً». وأنه يتوجب أن يكون للفلسطينيين وطن «وهذا الوطن سوف يكون الأردن».



علي حسن سلامة (أبو حسن)

وقد أرسل إيمز مذكرة بما سمعه من سلامة إلى المدير السابق لـ سي أي إيه ريتشارد هيلمز الذي أصبح سفيراً للولايات المتحدة لدى إيران مؤرخة في ١٨ تموز/ يوليو قال فيها إن «عرفات يدعي أنه يحظى بموافقة مبدئية من جميع الدول العربية بما فيها السعودية

لإحلال جمهورية فلسطينية محل المملكة الهاشمية، وعليه فإن الأردن سيكون الهدف الرئيسي للفدائيين، على أن يتم القيام بعمليات إرهابية ضد إسرائيل للمحافظة على استدامة صدقية الحركة... إن عرفات يريد دولة حقيقية أو لا شيء».

وقد طلب سلامة من إيمز الحصول على رد من واشنطن على الأسئلة التالية:

- ماذا تقصد حكومة الولايات المتحدة عندما تقول «المصالح الفلسطينية»؟
- هل هناك اعتبار للفلسطينيين في خطط الحل السلمي الجزئي أو الانتقالي؟ إذا كان الأمر كذلك، فما هو؟ كيف يمكن لأي حل أن يكون ذا معنى إذا استمر وجود الأردن؟

وقد رد إيمز أنه لا يستطيع التنبؤ برد واشنطن على مثل هذه «الأسئلة الاستفزازية» لكنه قام بإرسالها[1].

وكشف بيرد أنه في يوم ما كان هناك نقاش في الدوائر السياسية الأميركية والإسرائيلية إن كان في مصلحة الجميع أن يسمح للفلسطينيين إطاحة الملك حسين وتسليم الأردن لإقامة دولة لهم. إذ في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٧٣ عاد هيلمز إلى واشنطن من طهران ليخبر وزير الخارجية هنري كيسنجر بلقاء إيمز مع سلامة الذي نقل رغبة عرفات في الحوار مع واشنطن وأن هذا الحوار يقوم على أساس أن «إسرائيل وجدت لتبقى» والثاني «وجوب إقامة دولة فلسطينية لتحل محل المملكة الهاشمية».

وكان هيلمز وإيمز يعتقدان أن الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية هو أمر جدير بالاهتمام وأن حقيقة اعتراف عرفات «بوجود إسرائيل» هو تنازل كبير في ضوء الواقع، وهو اختراق حقيقي وأن الأساس الثاني بإقامة دولة فلسطينية محل المملكة الهاشمية كان استفزازياً. غير أن مستقبل النظام الهاشمي في الأردن وطبيعته يمكن أن يخضعا للنقاش خصوصاً وأن الأردن واقعياً دولة فلسطينية بحكم أن أكثرية سكانه من الفلسطينيين. وأبلغ هيلمز كيسنجر بوضوح أن «القضية هي إما أن يكون لك رغبة في إجراء محادثات سياسية مع الفدائيين وإما لا».

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل ...، م.س.، ص ١٦٣.

وقد وافق كيسنجر بأن ذلك هو السؤال. واستناداً إلى مذكراته فإن كيسنجر أبلغ هيلمز بأنه «سيفكر في الموضوع» وكتب فيما بعد «لم تكن انطباعاتي إيجابية... فأنا أعتبر الملك حسين صديقاً قيماً للولايات المتحدة وهو يمثل أملاً رئيسياً للتقدم الدبلوماسي في المنطقة». كما كتب أيضاً «أنا أعتقد أن أي دولة تقودها منظمة التحرير الفلسطينية ستصبح وحدوية، وأن أي كيان فلسطيني في الضفة الغربية سيكون قاعدة لشن هجمات ضد الأردن وإسرائيل». وكان كيسنجر يعتقد ان الفلسطينيين لن يتخلوا عن رغبتهم في العودة إلى كل أرض فلسطين. وكتب في مذكراته «بالنسبة إليهم تعتبر الضفة الغربية دولة مصغرة قد تكون خطوة انتقالية على طريق تحقيق أهدافهم النهائية. إنهم لن يقنعوا حتى لو انسحبت إسرائيل إلى حدود عام ١٩٦٧ وتخلت عن القدس الشرقية». وإلى جانب ذلك كتب كيسنجر في مذكراته التي نشرها في عام ١٩٨٢ «هناك قلة يعتقدون أن هذا الانسحاب الإسرائيلي أمر ممكن في ضوء حقيقة ما يجري على الأرض». أساساً لم يعتقد كيسنجر أن إسرائيل ستتخلى عن الأراضي المحتلة، وأنه لم يثق برئيس منظمة التحرير الفلسطينية، عرفات عندما قال «إن إسرائيل وجدت لتبقى»[1].

وفي ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٣ أبلغ كيسنجر هيلمز أن ليس لديه أي رسالة حيث قال في مذكراته «لا شيء» في الأمر. غير أن من بين وثائق الـ «سي أي إيه» الخاصة بأوراق مديرها السابق هيلمز التي رفعت عنها السرية في نيسان/ إبريل ٢٠٠٨ وجدت وثيقة غير موقعة ولا تحمل عنواناً تجيب على أسئلة عرفات. وكانت تلك المذكرة تمثل أول اتصال دبلوماسي رسمي بين عرفات وأي إدارة أميركية. ويحتمل أنها أرسلت إلى عرفات عبر قناة إيمز-سلامة الخلفية، ولم تكن «لا شيء» مثلما زعم كيسنجر. وجاء في المذكرة «عندما تقول الحكومة الأميركية إن التسوية العربية-الإسرائيلية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح الفلسطينية فإن في ذهنها مسألتين: أولاً: يجب أن يكون هناك حل بعيد المدى لمشكلة اللاجئين وأن تكون الولايات المتحدة مستعدة للمساهمة بشكل فعال في برنامج رئيسي لمساعدة هؤلاء الناس لإعادة بناء حياتهم الطبيعية. وثانياً: من الواضح أنه لدى بعض الفلسطينيين مصلحة في التعبير عن الذات السياسية من نوع ما».

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل ...، م.س.، ص١٦٣-١٦٤.

ويختتم كيسنجر رده بالقول «من الأفضل التوصل إلى تلك المصالح مع الآخرين في المنطقة عن طريق المفاوضات. إذا كان الفلسطينيون راغبين في المشاركة للتوصل إلى حل عن طريق المفاوضات، فإن الحكومة الأميركية يسعدها أن تستمع لأفكارهم. لكن العمل على قلب أنظمة حكم قائمة بالقوة، لا يبدو طريقة ناجعة».

كان كيسنجر في الحقيقة يدعو منظمة التحرير الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات، ويعطي إشارة بأن واشنطن ستمول مشروعاً كبيراً لتوطين اللاجئين، لكنه يعترف في الوقت نفسه أن للفلسطينيين حقاً في نوع من «التعبير الذاتي السياسي». ومع ذلك فهو يحذرهم بألا يتوقعوا تحقيق أهدافهم بإطاحة الملك حسين بالقوة.

وتكشف تلك المذكرة طبيعة مناورة كيسنجر الكلاسيكية. في عام ١٩٧٣ كان يصرح بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي منظمة إرهابية لا يستطيع أي مسؤول أميركي أن يتحدث مع ممثليها. وفي السر كان يرسل تلك المذكرات عبر القنوات الاستخبارية على مستوى أدنى لاستكشاف إمكانية جلب منظمة التحرير الفلسطينية (الإرهابية) من موقعها السري إلى الضوء. لربما كانت تلك الطريقة ذكية ومخادعة في الوقت نفسه[1].

لم يتوقف عرفات عن مسعاه عرض نفسه ومنظمة التحرير الفلسطينية للدخول في استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة التي تسعى إلى تسوية الصراع العربي الصهيوني لمصلحة الكيان الصهيوني ولتوسيع النفوذ الأميركي في المنطقة واستدامته. فقد تلقى كيسنجر في ١٣ آب/ أغسطس ١٩٧٣ رسالة جس نبض من عرفات الذي يبدو أنه لم يصبر حتى يصله رد كيسنجر الذي وضع يوم ٣ آب/ أغسطس على الأسئلة الثلاثة التي كان علي سلامة قدمها إلى إيمز. كانت رسالة جس النبض إلى كيسنجر هذه المرة عن طريق ملك المغرب الحسن الثاني التي حملت الأسئلة الثلاثة نفسها التي أرسلت سابقاً. واعتبر أنّ طرق عرفات باباً آخر دليل على أنه جاد في الموضوع. وقد سلم الحسن الثاني الرسالة إلى نائب مدير الـ سي أي إيه الجنرال فيرنون وولترز الذي كان في زيارة للملك الحسن الثاني في الدار البيضاء. أخبر كيسنجر وولترز بأن يترك الباب مفتوحاً لاجتماع محتمل.

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل ...، م.س.، ص ١٦٤-١٦٥.

وفي مطلع أيلول/ سبتمبر ١٩٧٣ أرسل إيمز رسالة مشجعة تقول «إن شركتنا (ويعني فيها الـ سي أي إيه) لا تزال ترغب في عقد لقاء مع شركة علي (يعني فيها منظمة التحرير الفلسطينية)، علماً أن الشركة الجنوبية (يعني إسرائيل) قد بدأت تحقيقاتها. لقد اطلعت على الكثير من ملفاتهم، وهم على علم باتصالاتنا»[1].

أرسل كيسنجر وولترز إلى الرباط مع تعليمات بأن يستمع إلى ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية وفي الوقت نفسه يحذرهم من أن أي هجمات أخرى تستهدف أميركيين لن يجري التسامح بشأنها.

وقد اجتمع وولترز إلى جانب مدير محطة الـ سي أي إيه في المغرب يوم ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ في الرباط مع مبعوثين كبيرين لياسر عرفات هما الأخوان: خالد وهاني الحسن اللذان أكدا لوولترز أن المنظمة لا تستهدف الأميركيين، لكن الملك حسين لا يزال يعتبر عقبة في وجه التطلعات الفلسطينية. وقد رد وولترز تنفيذاً لتعليمات كيسنجر بالقول «نحن نعتبر ملك الأردن صديقاً» لكن في إطار تسوية شاملة فإن واشنطن تتوقع أن تعمل الحركة الفلسطينية والنظام الهاشمي بالتطور باتجاه مصالحة». وأبلغ وولترز الأخوين الحسن أنه «لا توجد أسباب موضوعية للتعارض بين الولايات المتحدة والفلسطينيين».

ولم يزد رد الأخوين الحسن عن استعادة الخطاب حول مأساة الشعب الفلسطيني. وفي تبريرهم لمسالة إطاحة النظام الهاشمي وتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، أصرا على أن الضفة الغربية مقطوعة وصغيرة جداً لتكون دولة فلسطينية وأنه يتوجب على الملك حسين أن يتخلى عن الحكم لإفساح الطريق لإقامة جمهورية فلسطينية. والأثر الهام في كل هذه المناورات هو إقرار منظمة التحرير الفلسطينية أن «إسرائيل وجدت لتبقى» إلا أن كيسنجر لم يعر ذلك اهتماماً، فهو ما زال يعتقد أن الفلسطينيين غير جادين. فقد ذكر أن «ديناميكية الحركة الفلسطينية تجعل من هذا الاعتدال أمراً لا يمكن الوثوق به في المستقبل». غير أن كيسنجر الذي قلل من أهمية لقاء الرباط في مذكراته اعترف أن منظمة التحرير الفلسطينية وضعت في يد واشنطن «شيئاً ملموساً». إذ بعد لقاء الرباط توقفت الهجمات ضد الأميركيين

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل ...، م.س.، ص ١٦٥.

من قبل جماعات عرفات وهو تعهد قدمه سلامة إلى إيمز. وقادت قناة إيمز-سلامة إلى عقد اتفاقية عدم اعتداء بين الحكومة الأميركية وحركة «فتح»[1].

ونظراً للموقف الرسمي المعلن لإدارة الرئيس نيكسون الذي يصف منظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها بالإرهاب وعدم التفاوض معها، فقد خشي كيسنجر من أن «شيئاً قد ينفجر وهناك مخاطرة إذا تسربت أخبار المفاوضات السرية»، وبغية حماية نفسه ورئيسه أبلغ كيسنجر ملك المغرب والرئيس المصري أنور السادات وقادة عرباً آخرين عن بدء مفاوضات أولية، كما أنه تأكد أن السفير الإسرائيلي في واشنطن سمحا دينز قد علم بمحاولات عرفات، الأمر الذي دفع الإسرائيليين إلى بذل كل ما بوسعهم لوقف الولايات المتحدة من إجراء أية محادثات مع المنظمة. وقد احتج رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي في ذلك الوقت إسحق هوفي مباشرة لدى وولترز على اللقاء مع علي حسن سلامة وطلب وقف اتفاق عدم الاعتداء بين الـ سي أي إيه ومنظمة التحرير الفلسطينية، غير أن وولترز رد بإبلاغ هوفي أن طلبه غير ممكن وحذره من أن واشنطن ستعتبر نشر معلومات عن الموضوع عملاً عدوانياً»[2].

ورغم الاحتجاجات الإسرائيلية سمح كيسنجر للجنرال وولترز بالاجتماع ثانية مع مبعوث فلسطيني في ٧ آذار/ مارس ١٩٧٤ الذي أبلغ وولترز أن علي حسن سلامة هو من أحبط محاولة لاغتيال كيسنجر في بيروت في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ كانت منظمة أبو نضال تنوي القيام بها. ولم يظهر كيسنجر امتنانه لكن الحقيقة هي أن علي سلامة ومقاتلي فتح كانوا يوفرون الحماية الأمنية لدبلوماسيي السفارة الأميركية في بيروت[3]، غير أن ذلك كان ادعاءً كاذباً لأن تنظيم أبو نضال المسمى فتح-المجلس الثوري لم يظهر إلا بعد منتصف عام ١٩٧٤ أي بعد صدور برنامج النقاط العشر.

وفي الفترة التي شهدت الاتصالات السرية بين مبعوثي عرفات والولايات المتحدة أعيد طرح مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فيما سمي باقتراح بعثة

---

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل ...، م.س.، ص ١٦٦.

(٢) م.ن.، ص١٦٦، نقلًا عن كتاب غوردون ثوماس: جواسيس جدعون.

(٣) م.ن.، ص ١٦٧.

فيشر للتسوية وطروحات الجبهة الديمقراطية في مايو ١٩٧٣ ليجد طريقه في البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٤ بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر.

وكان عرفات قد سعى إلى احتواء المعارضة لمشروع التسوية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ داخل حركة فتح، حيث كان يدخل في حوارات مع المعارضين كي يطرح إشكالية حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وأن ثمة تسوية قادمة بعد الحرب، فهل نكون جزءًا من هذه التسوية أو لا نكون؟ وكان رأيه أنه يجب أن يكون الفلسطينيون جزءًا من هذه التسوية، ويجب القبول بدولة فلسطينية ولو في مدينة أريحا فقط. وكان رأي المعارضين أن موقف عرفات غير صحيح ويستهدف حرف الثورة الفلسطينية عن أهدافها الكبرى، «وأننا لا نستطيع أن نقيم دولة فلسطينية إلا على مناطق نحررها بقوة الكفاح المسلح، وأن منظمة التحرير وجدت لتحرير فلسطين، أما الأراضي الفلسطينية التي احتلت في سنة ١٩٦٧، فإن واجب استعادتها يقع أيضاً على الدول العربية التي احتلت هذه الأراضي وهي تحت وصايتها، مثل غزة بالنسبة إلى مصر والضفة الغربية بالنسبة إلى الأردن، وإذا تمكنت هذه الدول من استعادتها من دون منظمة التحرير التي تمثل الشعب الفلسطيني في مخيمات العودة وفي الشتات يصبح حق تقرير مصيرها للفلسطينيين، وكانت هذه المسألة هي قمة الخلاف الشديد مع أبو عمار»، لدرجة أنه كان يردد «يعني الضفة الغربية تريدون أن تتركوها للملك حسين، وغزة للشوا» ويقوم بعصبية بإطلاق وصف واتهام لمعارضي التسوية بالقول «أنتم الهاشميون الجدد»[1].

كان عرفات يستغل لقاءاته مع العناصر الشابة في حركة «فتح» لتسويق المشاركة في مشروع التسوية الذي اعتقد أن حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ قد أفرزته؛ففي لقاء له مع نحو ٢٠٠ من طلبة الجامعات الملتحقين بدورة تثقيفية في أحد معسكرات فتح في سوريا

(١) معين الطاهر، مقابلة أجراها إلياس خوري وميشال نوفل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩٤ ربيع ٢٠١٣، ص ٩٠.

في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ الذين كانوا مشدوهين لما يقوله «أنا على استعداد لإرسال وحدات من جيش التحرير الفلسطيني لتسلم مهماتها بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الضفة الغربية وغزة.... أنا مستعد لإقامة دولة في أريحا، فكل قطعة أرض هي جزء من فلسطين ويجب تحمل مسؤوليتها». وقد شعر عرفات من تمتمات الشبان ووجومهم ولغة أجسادهم بأنهم غير متقبلين لما يقول ليضيف «هناك تسوية مقبلة نتيجة حرب ١٩٧٣، ولا يمكن أن تمر هذه التسوية ونحن ننظر إليها، هذه هي الطريقة الوحيدة لحماية حقوقنا، ولمنع تكرار ما وقع لنا في سنة ١٩٤٨ عندما ضم الملك عبدالله الضفة الغربية والقدس الشرقية إلى الأردن، وعندما أصبحت غزة تحت الحكم المصري بعد أن احتلت إسرائيل ٧٧ في المئة من فلسطين. يجب أن نكون موجودين على الأرض كي لا يحدث شيء على حسابنا، يجب أن نشارك لنحسن فرصنا»[(١)].

عقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ اجتماع للمجلس الثوري لحركة «فتح» في منزل عضو اللجنة المركزية محمد راتب غنيم (أبو ماهر) في دمشق طرح فيه عرفات وأعضاء اللجنة المركزية مسألة المشاركة في محادثات التسوية في إطار مؤتمر جنيف الذي ستحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن إلى جانب الدول العربية المعنية والكيان الصهيوني، وأن «هناك أرضاً في الضفة الغربية سوف ينسحب منها الاحتلال لمن ستعطى لنا أو للأردن؟» هكذا ببساطة انسحاب بدون ثمن وسيتم بضغط من الاتحاد السوفياتي والمجموعة الأوروبية.

اعتبر صلاح خلف في سياق الترويج لمشروع الدولة في إطار الحل المرحلي كما كان يسميه، أن المرحلية هي في انتزاع منظمة التحرير الفلسطينية من النظام الأردني، الضفة والقطاع من غير تنازلات، واصفاً ذلك بأنه الخطوة الأولى لكي تشكل قاعدة «سموها قاعدة ثورية، سموها قاعدة وطنية، إنني أعتقد أنها خطوة أولية بشرط ألا يكون ثمن هذه القاعدة

---

(١) شفيق ناظم الغبرا، أسطورة ياسر عرفات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت مجلد ٢٥، العدد ١٠٠ خريف ٢٠١٤، ص ١٨٩-١٩٠.

التنازل عن الحق التاريخي في تحرير كامل التراب الفلسطيني، ومن أشياء أخرى. هذا هو عملنا السياسي وتحركنا السياسي»[1].

وكان إيمز أقنع علي سلامة بالتخلي عن الكفاح المسلح وتحويله إلى كفاح دبلوماسي، القبول بوجود الكيان الصهيوني، القبول بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢، القبول بتأسيس «كيان» فلسطيني في الضّفة الغربيّة يعيش جنباً إلى جنب مع الكيان الصهيوني، والتّفاوض المباشر معه. وقد نقل سلامة ذلك إلى عرفات الذي بدأ يعمل تدريجاً على تنفيذه، حيث بدأ ذلك في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشرة بفرض البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) حيث أعلن يوم الثامن من حزيران/ يونيو ١٩٧٤ بأن المجلس الوطني صوت بالإجماع على تبني برنامج النقاط العشر الذي تمت صياغته بلغة معقدة ومبهمة مقصودة ليتم تفسيرها على هوى المشاركين في دورة المجلس الوطني، فبدلاً من ذكر أن الهدف هو إقامة دولة فلسطينية وهو أمر كان مرفوضاً في ذلك الوقت جاء في البرنامج أن منظمة التحرير الفلسطينية تسعى إلى إقامة «سلطة وطنية» على أي جزء من الأراضي الفلسطينية يمكن تحريره، في إشارة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ عام ١٩٦٧ [2]. ولإمرار البرنامج طلب عرفات إضافة كلمة مقاتلة إلى السلطة الفلسطينية والتحرير بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح. ولأول مرة يتم فيها إدخال جملة بكل الوسائل في برامج منظمة التحرير الفلسطينية.

وللحقيقة فإن برنامج النقاط العشر لم يلق خلال التصويت عليه سوى معارضة اثنين فقط من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وكانا من كتلة حركة فتح، هما ناجي علوش (أبو إبراهيم) ومحمد داود عودة (أبو داود).

وقد مثل برنامج النقاط العشر تتويجاً لمسار رسمته قيادة حركة «فتح» يتم بموجبه ابتعاد الحركة ومنظمة التحرير الفلسطينية بشكل متسارع عن استراتيجية الكفاح المسلح وتتحول إلى حركة سياسية تنشد اعتراف العالم بها وبشرعيتها. كانت تلك هي الخطوة

---

(١) صلاح خلف، أفكار واضحة أمام مرحلة غامضة، شؤون فلسطينية العدد ٢٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤.

(٢) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص ١٦٨.

الأولى لمشروع حل الدولتين الذي لم ير النور بعد وبقي حلماً طوباوياً لدى عرفات حتى وفاته وقد ورثه من بعده خلفه محمود عباس. لقد كان برنامج النقاط العشر اعترافاً رسمياً وتنفيذاً لما أبلغه علي سلامة إلى إيمز بأن «إسرائيل وجدت لتبقى».

قرأت دول العالم المعنية برنامج النقاط العشر جيداً لتخلص إلى نتيجة أن عرفات وضع منظمة التحرير الفلسطينية فعلاً على سكة القبول بالحل السلمي والتسوية السياسية للصراع العربي-الصهيوني.

وفي الوقت نفسه فإن برنامج النقاط العشر هو اعتراف صريح بأن «النظام الأردني وجد ليبقى» أيضاً. لقد تخلت منظمة التحرير الفلسطينية وفتح عن خطة إطاحة الملك حسين وتحويل الأردن إلى جمهورية فلسطينية. لقد فتح ذلك باب المصالحة بين الملك حسين وبين عرفات وحركة فتح المسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية. وفي مؤتمر القمة العربية في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ في الرباط حصل عرفات وبدعم من مصر على قرار يؤكد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني» وتبع ذلك بسرعة دعوة الأمم المتحدة لعرفات إلى نيويورك وإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٤ عرف بخطاب غصن الزيتون الذي دعا عرفات المجتمع الدولي إلى عدم إسقاطه من يده[1].

أثناء وجود عرفات والوفد المرافق له في نيويورك، وبترتيب من إيمز وحضور مصطفى زين، اجتمع علي حسن سلامة مع جالس وافرلي، المدير الجديد لمحطة الـ سي أي إيه في بيروت حيث أبلغهم سلامة طبقاً لما ذكره مسؤول في الـ سي أي إيه أن «منظمة التحرير الفلسطينية ستتوقف عن استهداف الأميركيين وبخاصة المسؤولين منهم في أية عمليات إرهابية، ونقوم نحن من جانبنا بمراعاة القضايا الأمنية للمنظمة». وقد أمضى زين وسلامة ووافرلي أربع ساعات لمناقشة تفاصيل الاتفاقية الأمنية. وقد طلب إيمز التأكيد على أن المنظمة تريد قبولها كدولة وأنها ستتصرف كدولة تود الانضمام إلى المجتمع الدولي، كما

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص ١٦٨-١٦٩.

أنهم اتفقوا على تعاون منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الاستخبارات المركزية الأميركية لمحاربة العدو المشترك مثل تنظيم أبو نضال[1].

وفي هذا الشأن قال محمود الناطور (أبو الطيب) الذي تولى قيادة قوة ١٧ بعد اغتيال علي حسن سلامة «لقد تمكنا من إحباط عدد من الهجمات الدموية في أوروبا، لم نسمح إطلاقاً بوصول أي إرهابي إلى الشواطئ الأميركية، أضف إلى ذلك أن جميع الأميركيين والمواطنين الغربيين في لبنان كانوا تحت حماية القوة ١٧»[2].

بعد اغتيال السفير الأميركي في بيروت فرانس ملوي والملحق التجاري في السفارة روبرت ووررينغ في ١٦ حزيران/ يونيو ١٩٧٦ جرى نقل جثمانهما في ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٧٦ من بيروت إلى دمشق بحماية قوات فتح، وعقب ذلك جرى ترتيب عمليتين لإجلاء الرعايا الأميركيين بمن فيهم منتسبو السفارة الأميركية بحراً من بيروت. حيث جرى نقل ٣٠٠ أميركي فيما اختار أكثر من ١٧٠٠ مواطن أميركي معظمهم من أصول لبنانية البقاء في لبنان. وقد أبدى الرئيس الأميركي جيرالد فورد علناً امتنانه لمنظمة التحرير إذ قال «إن منظمة التحرير الفلسطينية وسائر الأطراف في لبنان قد تعاونت تعاوناً تاماً لتمكيننا من إجلاء الأميركيين وذوي الجنسيات الأخرى من دون وقوع أي حادث». وقد أدى ذلك إلى بلبلة لدى إسرائيل وأنصارها في واشنطن الذين تخوفوا من أن تكون الولايات المتحدة قد خففت من حدة معارضتها لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما دفع بوزارة الخارجية الأميركية إلى الإعلان أن ملاحظات الرئيس فورد لا تمثل تغييراً في الموقف. كما كتب كيسنجر رسالة رسمية إلى عرفات شكره فيها على حسن التعاون في ذلك. وفي مجال تفسير كيسنجر لدور المنظمة في عملية الإجلاء قال «كان على الولايات المتحدة أن تتعامل بالضرورة مع منظمة التحرير من خلال بعض الوسطاء. وبكلام آخر، فإن البعض من الدول التي تقيم علاقات

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص ١٧٠

(٢) م.ن.، ص ١٧١

بمنظمة التحرير الفلسطينية قد اتصل بالمنظمة للبحث في الترتيبات الفعلية في منطقة كانت تحت سيطرة الفلسطينيين»[1].

وبعد ست سنوات من إقرار المجلس الوطني الفلسطيني برنامج النقاط العشر اعتمدت لجنة «فتح» المركزية في مؤتمر الحركة الرابع عام ١٩٨٠ ذلك البرنامج بشكل موارب. وكان من الواضح أن عرفات كان وراء كل طروحات برنامج التسوية المرحلي والتخلي عن الثوابت.

وكان واضحاً داخل «فتح» في أعقاب حرب ١٩٧٣ وقبيل برنامج النقاط العشر أن عرفات وقيادته ماضون باتجاه ترويض الوضع الفتحاوي للقبول ببرنامج التسوية الذي يقوم على إقامة دولة فلسطينية لقاء الاعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود في حدود الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وأبلغ عرفات اجتماعاً لكوادر فتح عقد في مخيم شاتيلا ببيروت بأنه تلقى رسالة من السوفيات تتضمن دعوة للمشاركة في مؤتمر جنيف للسلام. وعندما طالبه محمد أبو ميزر (أبو حاتم) الاطلاع على نص الرسالة والدعوة رد عرفات بالقول إن الرسالة شفوية أبلغه بها السفير السوفياتي في بيروت. وتشير جميع المصادر والتصريحات التي تناولت عقد مؤتمر جنيف الأول الذي حضره من الجانب العربي فقط مصر أن الكيان الصهيوني ومعه الولايات المتحدة كانا يرفضان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات مباشرة. وهو رفض امتد حتى عشية مؤتمر مدريد للسلام في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ حين أصرت حكومة إسحق شامير على عدم مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ووافقت على مشاركة وفد فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة ضمن وفد أردني.

لم يكن عرفات يترك أي فرصة ومناسبة تلوح في الأفق لكي يعرب فيها عن تلهفه للتقرب من الأميركيين حيث أعرب عن شعور بـ«الامتنان» لما ورد في البيان الأميركي- السوفياتي المشترك الصادر عن اجتماع نيكسون-بريجينيف في مارس ١٩٧٣ الذي تطرق إلى «مصالح

---

(١) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٦، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص ٣٥٦- ٣٥٧.

الفلسطينيين في الشرق الأوسط». كما استغل الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي جيمي كارتر في ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٧ وذكر فيه «وطناً قومياً للاجئين الفلسطينيين» ليقوم علي سلامة بإبلاغ إيمز عن «امتنان» عرفات، بل قام علي سلامة بتقديم إيمز إلى عرفات يوم ٢ نيسان/ إبريل ١٩٧٧. كما تلقف عرفات بحرارة البيان السوفياتي-الأميركي الذي صدر في مطلع شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٧ عن اجتماع وزيري خارجية الاتحاد السوفياتي أندريه غروميكو والأميركي سايروس فانس في نيويورك الذي جاء فيه أن الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة متفقان بأنه في إطار التسوية الشاملة لمشكلة الشرق الأوسط يجب حل كل المسائل الخاصة بالتسوية ومن بينها المشكلات الأساسية وانسحاب القوات الإسرائيلية من «أراضٍ عربية» احتلت خلال حرب ١٩٦٧، وحل المشكلة الفلسطينية، بما في ذلك ضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وإنهاء حالة الحرب وإنشاء علاقات سلام طبيعية على أساس الاعتراف المتبادل بمبادئ السيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي. ودعا البيان إلى عقد مؤتمر جنيف قبل نهاية العام نفسه لبحث ذلك[1].

وبعد مضي أربعة ايام فقط وفي الخامس من الشهر ذاته في أعقاب اجتماع كارتر وفانس مع وزير خارجية الكيان الصهيوني موشيه دايان تراجعت حكومة كارتر عن هذا البيان.

غير أن عرفات لم يتوقف عن السير وراء فكرة الدولة الفلسطينية على جزء من فلسطين التي لاقت قبولاً عربياً رسمياً باعتبارها حلاً دائماً ونهائياً للصراع العربي-الصهيوني. وخلال زيارته للطائف في السعودية في ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٧ وعد عرفات ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز أنه سيقنع زملاءه بحق الكيان الصهيوني في الوجود، وأنه مستعد للاعتراف بالكيان الصهيوني مقابل دولة. وقد أبلغ الأمير فهد الرئيس كارتر عزم عرفات التوصل إلى تسوية خصوصاً بعد موافقة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة الذي انعقد في القاهرة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٧٧ على صيغة دولة في الضفة الغربية وغزة من حيث المبدأ، غير أن شرط إقامتها من وجهة نظر عربية أن لا تكون ثورية وهو أيضاً شرط صهيوني. وكان عرفات أكد في ٢ أيار/ مايو ١٩٧٦ أن الدولة المقترحة «لن تشكل خطراً

(١) كاي بيرد، الجاسوس النبيل...، م.س.، ص ١٦٢.

على الكيان الصهيوني ولن تكون قادرة على شن حرب تقليدية ولا حرب عصابات لأنها ستكون ضعيفة ومشغولة ببحث مشاكلها الخاصة»[١].

وقد واصل عرفات إطلاق تصريحاته بشأن استعداده قبول قرار ٢٤٢ ويقرن أحياناً قبوله بإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزة. كما واصل إرسال مبعوثيه لإبلاغ الصهاينة والأميركيين والأوروبيين سراً بما لا يمكن قوله علناً حول التزامه الكامل بتسوية عبر التفاوض على أساس دولة صغيرة[٢].

كما تلقى مستشار النمسا برونو كرايسكي في فبراير ١٩٧٧ مذكرة من عرفات تبدي استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لإقامة دولة في الضفة الغربية وغزة تتعهد بعدم اللجوء إلى الحرب في الأراضي التي تنسحب منها قوات الاحتلال الصهيوني[٣].

ودعا سعيد حمامي وزهدي الترزي (مراقب منظمة التحرير الفلسطينية لدى الأمم المتحدة) في شباط/ فبراير ١٩٧٧ إلى اتحاد فدرالي بين الدولة الفلسطينية والكيان الصهيوني[٤]. وقد فهم من ذلك أن عرفات ومعه حركة فتح يسعى إلى دولة بأي ثمن كان.

وإلى جانب تلك التصريحات شهدت العلاقات الأمنية بين أجهزة أمن فتح وأجهزة الأمن الأميركية والغربية تطوراً بعقد العديد من الاتفاقيات مهّد لها في البداية علي حسن سلامة وصلاح خلف. وقامت منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات التوسط لدى إيران لإطلاق سراح رهائن السفارة الأميركية في طهران مقابل اعتراف أميركي بالمنظمة.

وأظهر سيل التصريحات والاتصالات في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين أن

---

(١) عصام محمد عدوان، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، ص ١٢ نقلًا عن إبراهيم محمد السعيد، الدولة الفلسطينية في الفكر السياسي العربي، كتاب الدولة الفلسطينية رؤية مستقبلية، بإشراف السيد ياسين/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة ١٩٨٠ ص ٤٢.

(2) Alan Hart, Arafat: *A political Biography, Sidgwick& Jackson limited*, London, 1994 page 368.

(٣) عصام محمد عدوان، الدولة الفلسطينية ... م.س.، ص ٤١.

(٤) عصام محمد عدوان، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، ص ١٣ نقلًا عن يزيد يوسف صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة- الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٢، ص ٥٩٠.

قيادة فتح وعلى رأسها عرفات تحث الخطى نحو دولة فلسطينية بغض النظر عن الثمن المطلوب. وقد بلغت جرأة تصريحاتهم حداً دفعت يوري أفنيري إلى وصف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «واقعية جداً» وأن موافقتها على الاكتفاء بدولة على جزء صغير من فلسطين والاعتراف بالكيان الصهيوني «بمثابة ثورة نفسية تاريخية»[1].

وأوضحت الحكومة الأميركية رأيها في تصريحات عرفات ورسائله المتكررة في مذكرة من مكتب وزير الخارجية الأميركية في ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ أنه «يحاول التقرب من الولايات المتحدة وهو يبعث إلينا بإيماءات صريحة بأنه على استعداد للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود إذا جرى اعتراف أميركي بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم»[2].

لقد خالف عرفات وانتهك متعمداً بنود الميثاق الوطني الفلسطيني وقرار الإجماع الوطني الفلسطيني في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ١١ في القاهرة في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٣ الذي دعا إلى النضال ضد فكرة تلك الدولة «واعتبار كل متعاون مع العدو أو متهاون في حقوق الشعب الفلسطيني الطبيعية التاريخية في ترابه الوطني هدفاً بشخصه وممتلكاته من أهداف الثورة وكذلك كل متآمر على أي حق من الحقوق الراهنة لشعبنا، وفي مقدمتها حقه في مقاومة الاحتلال وحقه في الاستقلال الوطني». وبعد ثلاثة أشهر فقط اغتال القتلة الصهاينة في بيروت ثلاثة من أبرز القادة الفلسطينيين الذين وقفوا بقوة ضد مشروع الدولة.

في كانون الثاني/ يناير١٩٨١ تولى رونالد ريغان الرئاسة الأميركية، ليشهد الكيان الصهيوني إدارة أميركية جديدة تنظر إليه بأن له أهمية استراتيجية يعول عليها في الصراع الإقليمي خصوصاً وأن الحرب الباردة كانت على أشدها، وعادت النظرة إلى الفلسطينيين على أنهم لاجئون ولا بد من توطينهم أو تعويضهم دون النظر سياسياً إلى صميم المشكلة.

---

(١) عصام محمد عدوان، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، ص ١٣ نقلًا عن يوري أفنيري، فلسطين الثورة عدد ٢٢٩، ١٠/ ٤/ ١٩٧٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام، أوسلو ما قبلها وما بعدها. طبعة ٣ دار الشروق ٢٠٠٠ ، ص ١١١.

وخلال السنوات الثماني لإدارة ريغان، نظرت واشنطن إلى الصراع العربي-الصهيوني من منظار الحرب الباردة. فقد جرى تعزيز الشراكة الأميركية الإسرائيلية على أن يكون الكيان الصهيوني بمثابة خط الدفاع الأول ضد الوجود السوفياتي في المنطقة.

وفي ١٠ تموز/ يوليو ١٩٨١ شنت قوات الاحتلال الصهيوني عدواناً واسعاً ضد المقاومة الفلسطينية في لبنان من جنوب البلاد إلى شمالها، وسعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الاستفادة من صمود المقاومة بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني بالدخول على خط التحركات الدبلوماسية العربية باتجاه الولايات المتحدة ومجلس الأمن وجهود الوساطة لوقف إطلاق النار في بداية عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي كان أرسل فيليب حبيب للتوسط في تحقيق وقف إطلاق النار. وقد رفضت حكومة الكيان الصهيوني وقف إطلاق النار، وقامت القوات الفلسطينية المشتركة بحشد قوة نيران قوية استخدمتها لقصف واسع للمستعمرات الصهيونية في شمال فلسطين المحتلة ذات الأغلبية السكانية من اليهود الأشكناز، مما أحدث هزة داخل الكيان الصهيوني حيث حدثت حالة تهجير واسعة من تلك المستعمرات إلى جانب الخسائر المادية والبشرية مما ساعد فيليب حبيب في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٨١ من ترتيب اتفاق ضمني غير مكتوب مع ياسر عرفات بشأن وقف إطلاق النار بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني ساهم فيه الرئيس اللبناني إلياس سركيس والسفير السعودي لدى لبنان علي الشاعر حيث كانا صلة الوصل في المفاوضات غير المباشرة بين عرفات وفيليب حبيب(١).

وقد اعتبر عرفات الاتفاق بأنه أول اتفاق بينه وبين الولايات المتحدة، وقد ألزم جميع القوات الفلسطينية والمشتركة بوقف إطلاق النار، لإثبات قدرته على ضبط الأمور. كما أنه عمل على الانتفاع من الهدنة، بتنشيط المساعي السياسية للحصول على الاعتراف الأميركي بتمثيل المنظمة للفلسطينيين، ولبدء جولة جديدة من النشاط الدبلوماسي. إن صمود المنظمة العسكري حولها على الفور لجني ثمار صمودها سياسياً داخل الساحة الدولية

(١) العقيد سعيد مراغة (أبو موسى)،... م.س.

حيث أظهرت كطرف محب للسلام وحريصة على احترام الأعراف الدولية فيما ظهرت إسرائيل في الجانب المناقض تماماً[1].

وقد فسر دعاة استمرار الكفاح المسلح في «فتح» والفصائل الأخرى قرار وقف إطلاق النار أنه وقف للمقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني. وقد خرقت الجبهة الشعبية-القيادة العامة قرار عرفات بوقف العمل العسكري ضد العدو وقام مقاتلوها بإطلاق صواريخ من منطقة العرقوب في جنوب لبنان على المستعمرات الشمالية في فلسطين المحتلة. وقد طلب عرفات من قائد قوات الكرامة في منطقة العرقوب غازي عطالله (أبو هاجم) مهاجمة قواعد الجبهة الشعبية-القيادة العامة في المنطقة واعتقال منفذي العملية غير أنه جوبه برفض تنفيذ أوامر عرفات التي حملها أبو هاجم. وقد عكس هذا الرفض رفضاً عاماً لدى الفصائل كافة بالالتزام بقرار وقف إطلاق النار[2].

لكن اتفاقية وقف إطلاق النار والوضع المتفجر في جنوب لبنان والحدود الشمالية كشف في الوقت نفسه أن القوة العسكرية الفعالة في المنطقة هي القوة الأميركية وهي التي منعت أي تدخل عسكري لأية دولة عربية لمصلحة منظمة التحرير الفلسطينية[3].

وبالفعل، كلّف وزير الخارجية الأميركي آنذاك، ألكسندر هيغ، مدير دراسات الشرق الأوسط في الأكاديمية الدولية للسلام، جون إدوين مروز (Mroz)، وله صلات مع الإدارة الأميركية ووزارة الخارجية، واللوبي اليهودي-الصهيوني في الولايات المتحدة، بمتابعة الحوار مع منظمة التحرير على أساس الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وترك العمل المسلح (الإرهاب). وقد التقى مروز سراً مع عرفات في بيروت في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٨١، وكرر تلك اللقاءات على فترات طوال تسعة شهور، أمضى مروز خلالها أربعمئة ساعة مع عرفات خلال خمسين اجتماعاً، ناقشا خلالها كل شيء يتعلق بمنظمة التحرير ومستقبلها في المنطقة، حتى أنهما تباحثا في نصوص العبارات التي يمكن لواشنطن أن

(١) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية ...، م.س.، ص ١٠٥.
(٢) العقيد سعيد مراغة (أبو موسى)، ... م.س..
(٣) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية ...، م.س.، ص ١٠٣.

تقبلها لبدء حوار رسمي. وقد شارك في ترتيب الحوار كوسيط وزير الخارجية السعودي آنذاك سعود الفيصل الذي كان نقل إلى هيغ رغبة عرفات في فتح حوار مع إدارة ريغان. وفي حزيران/ يونيو ١٩٨١ قدم عرفات إلى مروز وثيقة من خمسة بنود جرى فيما بعد توسيعها إلى سبعة بنود قدمها في تموز/ يوليو من العام نفسه إلى مسؤولين بوزارة الخارجية الأميركية الذين أبلغوه بأنها تبدو مهمة تذكر إسرائيل وحق الدول في العيش بسلام. وشارك في الاجتماعات مع مروز إلى جانب عرفات، فاروق القدومي رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية آنذاك وقال عرفات إن النقاط السبع قد تكون الأساس للمحادثات وإن السعودية ستكون منخرطة في المحادثات كقناة بديلة لمروز. وخلال المحادثات بين مروز وعرفات طرح ولي العهد السعودي فهد بن عبد العزيز مبادرته ذات النقاط الثماني للسلام في المنطقة والتي كانت أقل قبولاً لدى واشنطن من نقاط عرفات السبع السرية التي ذكرت صراحة اسم «إسرائيل»[1].

في ٢٩ آب/ أغسطس من العام نفسه قدم مروز إلى عرفات وثيقة مكتوبة غير موقعة من مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط آنذاك نيكولاس فليوتيس تقول بأن واشنطن رحبت بمتابعة المحادثات استناداً إلى النقاط السبع. كما أبلغه بأن وزارة الخارجية الأميركية مستعدة لمنح تأشيرات دخول إلى اثنين من مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية للقاء مع بعض الأميركيين وأن هذه كانت «إجراءات لبناء الثقة» رداً على رسالة عرفات التي كان أرسلها إثر محادثات الرابع من آب / أغسطس ١٩٨١ [2].

التقى هيغ في أيلول/ سبتمبر ١٩٨١ الأمير فهد في إسبانيا وطلب إليه أن يسدي له «معروفاً» بالتثبت من النقاط السبع التي أرسلها عرفات عبر مروز. وقد وافق الأمير فهد على ذلك لكنه أجل رده لعدة أشهر لأسباب لم تعرف[3].

وفي أيار/ مايو ١٩٨٢ أبلغ عرفات بحضور خليل الوزير (أبو جهاد) وسعد صايل

(1) Reagan Administration Held 9-Month Talks With P.L.O. New York Times Archives. Feb 19, 1984.

(2) Ibid..

(3) Ibid.

(أبو الوليد)، مروز أن المنظمة ستتخذ في منتصف الشهر المقبل (حزيران/ يونيو) قرارها حول الخطة الأميركية المقترحة لاعتراف متبادل. ويوم ٤ حزيران/ يونيو ١٩٨٢ شن الكيان الصهيوني عدوانه الواسع على لبنان ليجتاحه من الجنوب إلى بيروت لإخراج منظمة التحرير ومقاتليها من لبنان. وفي وقت لاحق من العام نفسه طلب وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي خلف هيغ من مروز استئناف مهمته مع عرفات في تونس تنفيذاً لمبادرة ريغان التي طرحها في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، إلا أن عرفات رفض لقاءه[1].

أثناء زيارة قام بها الرئيس المصري أنور السادات للولايات المتحدة في أوائل شهر آب/ أغسطس ١٩٨١ للبحث مع إدارة ريغان الجديدة في تفعيل محادثات الحكم الذاتي طبقاً لاتفاقية كامب ديفيد، طرح ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز يوم السابع من الشهر نفسه مبادرة سلام عبر حديث صحفي نشرته وكالة الأنباء السعودية تضمنت العديد من النقاط حول ضرورة حل القضية الفلسطينية سلمياً والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس، غير أن النقطة الأساس فيها هي الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود حيث جاءت ضمن فقرة «تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام». وقد انقسم الموقف العربي تجاه المبادرة، إذ رحبت دول الخليج العربية بها فيما أعلنت دول عربية وفصائل المقاومة الفلسطينية رفضها للمبادرة لكنها في الوقت نفسه لم تستطع ترجمة هذا الرفض إلى بيان رسمي على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية، التي أعلن رئيس لجنتها التنفيذية ياسر عرفات ترحيبه بها دون إعطاء موافقة واضحة على المبادرة، إذ عكست تصريحاته رغبة بعدم التصادم مع السعودية برفض المبادرة بعكس الفصائل الفلسطينية الأخرى، وكشفت قدرة عرفات على التحكم بالقرار الرسمي للمنظمة فلم يصدر أي بيان رسمي بالرفض الذي كان سيد الموقف الفلسطيني.

غير أن حكومة الكيان الصهيوني برئاسة مناحيم بيغن قررت العمل على الحيلولة دون منح منظمة التحرير دوراً على الصعيد الدولي وخصوصاً أميركياً لذلك قررت القيام بعملية عسكرية حاسمة في لبنان للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية بما يفتح المجال للتفاهم

(1) Ibid.

مع سكان الأراضي المحتلة على تطبيق الإدارة المدنية والحكم الذاتي، حيث دفعت بقواتها من مختلف الأسلحة لاجتياح لبنان في صيف ١٩٨٢ تحت عنوان مضلل هو سلامة الجليل لكنه كان لضمان إخضاع الحركة الوطنية الصاعدة في الضفة الغربية وقطاع غزة وخارجها وتدمير إرادة المقاومة فيها وذلك بالقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان[١]. وقد تحقق للكيان الإسرائيلي القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان التي قاتلت لوحدها حيث لم تقدم الدول العربية يد العون إليها إلا بالنزر القليل من المال.

المثير في الأمر فيما يتعلق بالعدوان الإسرائيلي على المقاومة الفلسطينية في لبنان في صيف ١٩٨٢ أن عرفات كان أشار مراراً إلى احتمال قيام الإسرائيليين بغزو واسع النطاق، وكان السياسي اللبناني جان عزيز أبلغ صديقه مساعد مدير غرفة العمليات المركزية سعيد موسى مراغة (أبو موسى) بأن إسرائيل تعد لاجتياح لبنان حتى بيروت وستقوم بالإطباق على قوات المقاومة مثل الأكورديون[٢].

وعقد اجتماع للمجلس الثوري برئاسة عرفات ليلة ١٤/ ١٥ أيار/ مايو ١٩٨٢ في ملجأ كلية الهندسة بجامعة بيروت العربية، وأبلغهم عرفات بأن أحداثاً قادمة كبيرة ستخل كافة التحالفات وأن تحالفاتنا الحالية هي الحركة الوطنية وسوريا والاتحاد السوفياتي وستخل هذه التوازنات. وقاطعه أبو صالح قائلاً إن هذا يعني أن التحالف سيكون مع الأميركان. ورد عرفات بأن هناك سيكون تحالفات جديدة مضيفاً «هناك حل إداري ذاتي في الضفة الغربية، والقطار سيتحرك، واللي عاوز يتشعلق (يتعلق) يتشعلق، واللي عاوز يتشعلق يركب وأنا قررت». وقد تفجر الاجتماع الذي سادته الشتائم والسباب. وحذر عرفات في ختام الاجتماع، المجتمعين بأن «هذا الاجتماع سيكون آخر اجتماع لكم في بيروت»[٣].

وقد تبين فيما بعد أن عرفات كان تلقى تحذيراً من عضو الكنيست الإسرائيلي، رئيس الأركان الإسرائيلي الأسبق، مردخاي غور نقله وسيط هو الأكاديمي، اليهودي الكندي

(١) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية...، م.س.، ص ١٣٣.
(٢) العقيد سعيد مراغة (أبو موسى)...، م.س..
(٣) م.ن.

المقيم في الولايات المتحدة، المحاضر في كوينز كوليج بنيويورك، ستيفن كوهين (كان سبق له أن أوحى إلى الرئيس المصري أنور السادات أثناء لقائهما في القاهرة بفكرة زيارة القدس المحتلة في عام ١٩٧٧). فقد قام بترتيب اللقاء مع عرفات سعيد كمال، السفير الفلسطيني لدى مصر الذي تحرك بناء على تعليمات من الرئيس المصري حسني مبارك. وقد تم اللقاء مع عرفات في بيروت في شهر أيار/ مايو ١٩٨٢ قبل فترة وجيزة من الاجتياح الإسرائيلي للبنان ومضمون رسالة التحذير التي نقلها كوهين هو: توقفوا عن أنشطتكم في جنوب لبنان، أو سيكون هناك غزو لن يتوقف حتى بيروت. وقال عرفات لـ كوهين «إذن دعهم يأتوا». وقد التقى كوهين عرفات وكبار مساعديه بعد ذلك في تونس، حيث انتقلت منظمة التحرير الفلسطينية بعد الاجتياح الصهيوني للبنان[1].

كان تقدير عرفات للموقف -قبل لقائه كوهين- يعتمد على الافتراض بأن الولايات المتحدة ستمنع الهجوم الإسرائيلي تجاوباً مع الضغوط السعودية أو أن الهجوم يمكن حصر نطاقه على غرار ما حدث في عملية الليطاني في آذار/ مارس ١٩٧٨ [2]، وذكر عرفات في مقابلة صحفية بعد نحو ستة أشهر من خروجه من لبنان «شخصياً توقعت حجم الاجتياح بشكله الذي حصل لكنني لم أتوقع وصوله إلى تخوم بيروت التي يفترض أنها بحماية قوات الردع العربية. لم أتوقع بيروت غير أنني توقعت وصول الاجتياح حتى خلدة (جنوب بيروت)»[3]. كما أن أبا إياد قال في جلسة مغلقة «لدينا معلومات متقاطعة من الأصدقاء شرقاً وغرباً أن الاجتياح سيكون حتى الدامور وهناك البعض يقول إنه حتى نهر الليطاني بعد مدينة صور»[4]. غير أن عرفات كان يعرف منذ البداية أن الاجتياح الإسرائيلي سيكون بعمق أربعين كيلومتراً أي إنه لن يتجاوز نهر الزهراني جنوب صيدا، حيث تحدث هاتفياً أثناء الاجتياح مع

(1) The Go-Between: Memoir of a Mideast Intermediary, Stephen P. Cohen with Oren Rawls. Green Publishing House. P 26. Lary Yudelson, Stephen P. Cohen, 71.Jewish Standard Feb 2, 2017

(٢) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية...، م.س.، ص ١٣٥.

(٣) شهادة ياسر عرفات، شؤون فلسطينية العدد ١٣٦-١٣٧ آذار/ مارس-نيسان/ إبريل ١٩٨٣.

(٤) محمد عبد اللطيف (أبو الأمين)، سنوات القهر...، م.س.

وزير خارجية السعودية سعود الفيصل معاتباً إياه على «الخديعة» بقوله «أكدتم لنا أن الغزو سيكون لمسافة ٤٠ كيلومتراً فحسب، وها هي القوات الإسرائيلية في منطقة الجبل اللبناني وهي تحاصر بيروت»[١].

وإلى جانب عرفات التقى كوهين كلاً من نبيل شعث وأبو إياد وأبو جهاد الذي وصفه بأنه الأكثر واقعية في التفكير معرباً له عن اعتقاده بأن نهاية وجود قوات منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان قد اقتربت وأن هناك حاجة لتطوير نوع مختلف من العلاقة مع الملك حسين. وتعليقاً على ذلك قال كوهن: إنه بات يدرك أن أبا جهاد مستعد أكثر من عرفات للخطوات التالية بما فيها السياسية إذ إن عرفات كان حتى تلك اللحظة يبالغ في الثقة بالنفس[٢].

وكشف العقيد سعيد مراغة (أبو موسى) مساعد مدير غرفة العمليات المركزية لقوات فتح، أن عرفات كان فعلاً على معرفة مسبقة بالاجتياح الإسرائيلي للبنان، وفي ذلك قال «مع بدء الاجتياح وحوالى الساعة العاشرة صباحاً ذهبت إلى غرفة العمليات المركزية، فجلست في غرفة العمليات أتطلع في الخريطة فلفت انتباهي خطاً أزرق عليها يمتد من شمال الناقورة بعمق عشرة كيلومترات، بمحاذاة الحدود الدولية حتى جبل الشيخ في العرقوب. فاستغربت امتداد هذا الخط الأزرق على طول الحدود اللبنانية فتساءلت في معنى هذا الخط وإذا بالعقيد أبو الزعيم يجيب: إن الخطة الإسرائيلية سوف لا تتجاوز هذا الخط.... لأول وهلة لم أصدق ولكني بدأت أتيقن أن معلومات قد تسربت إليهم لكي يفسحوا المجال للإسرائيليين لبلوغ الخط المرسوم على الخارطة... ازدادت شكوكي ودخل الرعب في ذهني: لديهم معلومات مؤكدة إذن، مطلوب منهم تسهيل مهمة احتلال الإسرائيليين للشريط الحدودي، فرجعت في اليوم الرابع إلى صيدا والكآبة تطبع ملامحي... كنا نحن الثلاثة: أبو جهاد وأبو الوليد (سعد صايل) وأنا في موقع كتيبة المدفعية. وما إن بدأ الجهاز بنقل المعلومات عن التقدم

---

(١) إلياس شوفاني، مرثية الصفاء...، م.س.، ص ٢٣٦.

(2) Stephen P. Cohen with Oren Rawls. *The Go-Between...*, op.cit., P 26.

الإسرائيلي على المحاور الثلاثة، حتى صرخ أبو جهاد بشكل لاإرادي: مش معقول، ليست هذه هي خطتهم، تأكدوا من صحة معلوماتكم... وبدلاً من أن تتصاعد المقاومة أصدر أبو جهاد أوامره بإخلاء مدينة صور ومخيمي الرشيدية والبرج الشمالي والانسحاب إلى صيدا»[(١)].

في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٨٢ أعلن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي تشارلس بيرسي أن «مصدراً محايداً أبلغه أن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد للاعتراف بوجود إسرائيل وشدد على كون هذا المصدر موثوقاً به»[(٢)]. ولم يكن هذا المصدر سوى عضو مجلس النواب الأميركي بول ماكلوسكي الذي كشف وثيقة بخط يده ووقعها عرفات تتضمن اعتراف عرفات بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية. غير أن واشنطن رفضت مضمون الوثيقة بدعوى أنها لا تلبي شروط الولايات المتحدة التي تصر على أنها لن تعترف أو تتفاوض مع المنظمة قبل أن تعلن قبولها بشكل واضح بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وتعترف بحق إسرائيل في الوجود».

بدت ساحة المعركة في شهر حزيران/ يونيو ١٩٨٢ سياسياً ومعنوياً محدودة للغاية، فقيادة عرفات لم تتلق أي اتصال هاتفي خلال الأسبوعين الأولين من العدوان، عربياً أو دولياً، وبدا أن هناك قراراً عربياً غير معلن لترك المقاومة وحيدة أمام المؤامرة الإسرائيلية-الأميركية حتى تضطر إلى تقديم تنازل سياسي بخصوص القضية الفلسطينية ينسجم مع نهج كامب ديفيد الاستسلامي الداعي إلى الاعتراف بحق إسرائيل وشرعية وجودها على الأرض الفلسطينية واعتبار القضية الفلسطينية إنسانية وليس قضية سياسية. وقد شعرت القيادة الفلسطينية بأن الخطوط من حولها مقطوعة وأن المؤامرة الإسرائيلية-الأميركية تطبق حول عنق منظمة التحرير الفلسطينية دون رادع أو اهتمام عربي[(٣)].

---

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س.، ص ٤٤٦.

(٢) عدلي الهواري، بيروت ١٩٨٢: اليوم «ي»٢٠١٧ ص ١٩، نقلًا عن مقابلة مع الوزان نشرتها مجلة الوسط/ دار الحياة في ١٩/ ٧/ ١٩٩٩.

(٣) أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية...، م.س.، ص ١٩٢.

وقد تلقى عرفات يوم ١٣ حزيران/ يونيو عرضاً أميركياً إسرائيلياً بضرورة الاستسلام حيث سيمنح فرصة للمقاتلين للخروج من بيروت في قوافل الصليب الأحمر عبر الخطوط الإسرائيلية إلى البقاع بعد نزع أسلحتهم وتسليمها إلى الجيش اللبناني، مع تأمين خروج جميع القيادات الفلسطينية، وبما يسمح للجيش اللبناني بدخول بيروت الغربية، وعقب جدل صاخب حول الاستجابة للعرض خصوصاً إزاء مطالبة القيادات اللبنانية[1] استغلال الفرصة لإنقاذ المدينة، وانقسمت الساحة بين مؤيد ومعارض وكان عرفات أميل إلى القبول بالعرض وذهب إلى حد التفاوض حول شروط الانسحاب، حيث قام بتقديم رسالة خطية إلى رئيس الحكومة اللبنانية حينذاك شفيق الوزان في ٢ تموز/ يوليو ١٩٨٢ يلتزم فيها مبدأ الانسحاب من بيروت[2]. وأكد ذلك الوزان نفسه حيث قال إنه في أواخر حزيران/ يونيو ١٩٨٢ عرف من عرفات نفسه أن المقاومة الفلسطينية مستعدة لمغادرة بيروت، وأن القيادة الفلسطينية أدركت منذ الساعات الأولى لحصار بيروت حدود العمل العسكري الذي تستطيع القيام به وصار همها توظيف فترة الصمود الممكنة في تحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية... وقد أبلغت فيليب حبيب في ٣ تموز/ يوليو ١٩٨٢ أن منظمة التحرير وافقت على خروج قواتها»[3].

بذل عرفات محاولات يائسة من خلال المفاوضات الخاصة بالخروج من بيروت، للحصول على تعويض سياسي مناسب لقاء خسارته معقله العسكري-السياسي الأخير، إذ إن التعاطف الدولي الذي كسبته القضية الفلسطينية بفعل الصمود في مواجهة الغزو الصهيوني للبنان من دون الحصول على مكاسب ملموسة لم يكن كافياً، إذ إن ما كان يحتاجه

---

(١) هي القيادات اللبنانية التقليدية مثل صائب سلام ولكن الحركة الوطنية اللبنانية التي قاتلت إلى جانب المقاومة الفلسطينية ضد الغزو الصهيوني لم تطلب خروج المقاومة من بيروت وهو ما أكده رئيس حركة المرابطون إبراهيم قليلات في مقابلة مع مجلة الموقف العربي عدد ١١١ في ٢٩/ ١١/ ١٩٨٢ بأن الحركة الوطنية اللبنانية لم تطلب من المقاومة الخروج من بيروت، «أتحدى أي فصيل فلسطيني أن يعلن بأن الحركة الوطنية طلبت مثل هذا»..

(٢) إلياس شوفاني، مرثية الصفاء...، م.س.، ص ٢٤٢.

(٣) عدلي الهواري، بيروت ١٩٨٢: اليوم «ي»...، م.س.، ص ١١٠.

عرفات هو ضمانات فعلية بالحصول في نهاية المطاف على دولة فلسطينية من خلال إشراكه في أي مشروع أميركي لتحقيق تسوية سلمية للصراع العربي الصهيوني، غير أن ما طرحته واشنطن فور خروج المقاومة من بيروت كان لا يلبي طموح عرفات، إذ إن مشروع الرئيس الأميركي رونالد ريغان الذي طرح بعد يوم واحد من مغادرة آخر مقاتل فلسطيني من بيروت ينكر على الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير ويسعى إلى إعادة فرض الهيمنة الأردنية على الضفة الغربية إلى جانب قطاع غزة. فقد أضاف مشروع ريغان تنويعات أميركية على ما كان يعرف بـ«الخيار الأردني» الذي كان مضمراً في اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل. إذ رغم إقرار ريغان بأن الحرب في لبنان فتحت الباب أمام فرصة جديدة لتسوية أوسع في المنطقة إلا أنه قال إن الولايات المتحدة لن تدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة بيد أنها لن تؤيد ضم الأراضي والسيطرة الدائمة عليها من قبل إسرائيل التي يجب أن تجمد فوراً نشاطها الاستيطاني، واقترح كذلك حكماً ذاتياً فلسطينياً في الضفة الغربية وغزة بالارتباط مع الأردن»[1].

أدى خروج المقاومة من لبنان إلى تونس، إلى تعزيز خيار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية على حساب تراجع خيار الكفاح المسلح؛ فمعركة بيروت كانت بالنسبة إلى عرفات آخر المعارك كما كانت حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بالنسبة إلى السادات أخر الحروب. وفي هذا الشأن يقول فيليب حبيب في مذكراته «خضعت منظمة التحرير التي كانت تقودها «فتح» لثلاثة شروط قاسية مقابل خروجها آمنة من بيروت وهي: رحيل المقاومة الفلسطينية من لبنان إلى تونس لمدة عشر سنوات. ٢- أن تدفع الولايات المتحدة مئة مليون دولار للحكومة التونسية لقاء استضافتها لمنظمة التحرير ٣- الوصول التدريجي بمنظمة التحرير خلال السنوات العشر من إقامتها في تونس إلى وضع لا تقوى بعده على المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة[2].

(١) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، م.س، ص ٦٠١.

(٢) عمر رشاد سليم ناصر، حركة «فتح»: الإشكاليات والتحديات، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥، ص ٨٧.

التنسيق مع الأردن

وضع مشروع ريغان، عرفات في مأزق: في حال الموافقة رسمياً عليه فسيعني أن الأردن سيكون شريكه في التمثيل الفلسطيني وهذا يمثل بحد ذاته نسفاً لقرار وحدانية تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني كما أقرته قمة الرباط عام ١٩٧٤. لذلك لجأ إلى تشكيل لجنة التنسيق السياسية الفلسطينية-الأردنية لوضع المعادلة السحرية التي كان مشروع ريغان يتطلبها: نوع من التمثيل الفلسطيني-الأردني في مفاوضات سلام ترضي منظمة التحرير الفلسطينية من دون أن تثير رفض إسرائيل والولايات المتحدة القاطع وتحدد علاقة بين الأردن والضفة الغربية وغزة بعد التحرير تسوي بين مطالبة المنظمة بدولة مستقلة والإصرار الأميركي على خضوع تلك الدولة المنشودة للأردن[1].

غير أن الضغوط الداخلية التي تعرض لها عرفات من قبل المعارضين لمشروع ريغان وشراكة الأردن في القرار الفلسطيني إضافة إلى رفض إسرائيل تقديم أي تنازل يستجيب لمشروع ريغان أدى إلى فشل التنسيق الفلسطيني-الأردني. إذ أعلن الملك حسين في نيسان/إبريل ١٩٨٣ أنه قرر أن يترك الآن لمنظمة التحرير الفلسطينية والشعب الفلسطيني تقرير ما يريدان فعله لإنقاذ نفسيهما وأرضهما، وحمل الولايات المتحدة ورئيس الحكومة الإسرائيلية، مناحيم بيغن جزءاً من المسؤولية لرفضهما فتح حوار مباشر مع المنظمة، وفقدت أميركا مصداقيتها حين فشلت في ضمان انسحاب قوات الاحتلال الإسرائيلي من لبنان وتجميد الاستيطان ولم تقبل بأي دور سوفياتي في عملية السلام في المنطقة[2].

مثّل الخروج من بيروت في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٨٢ وتوزيع قوات «فتح» في المنافي البعيدة عن فلسطين هزيمة عسكرية وسياسية لحركة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية أضعفت إلى حد كبير المكانة القتالية لحركة المقاومة ضد الكيان الصهيوني والمكانة السياسية للحركة دولياً، ولكنها بالنسبة إلى عرفات مثلت الخروج من دائرة النفوذ السوري برفع شعار القرار الفلسطيني المستقل والذي لم يعنِ شيئاً منذ خروج قوات المقاومة

(١) ديفيد هيرست، البندقية وغصن الزيتون، م.س، ص ٦٠٢.
(٢) م.ن.، ص ٦٠٢ نقلاً عن صحيفة النهار اللبنانية ٣٠ نيسان/ إبريل ١٩٨٣.

الفلسطينية من الأردن في عام ١٩٧١، ولكن ما كان يعنيه عرفات من هذا الشعار هو أن يكون لديه حرية الحركة في التصرف بالقضية الفلسطينية بعيداً عن دمشق ليدخل في فك الحيتان الضخمة التي كانت لا ترى مانعاً من التوصل إلى تسوية الصراع العربي الصهيوني على حساب الفلسطينيين. لقد انتهج عرفات بشكل متعمد سلوكاً معادياً تجاه سوريا وهو في دمشق في أيار/ مايو ١٩٨٣ لدفع النظام السوري لاتخاذ قرار ضده وهو ما حصل بإبعاده من سوريا ليبرر به القطيعة معها بدعوى القرار المستقل عن الهيمنة العربية، ليلقي بهذا القرار في حجر نظام الرئيس المصري حسني مبارك المكبل بقيود كامب ديفيد والمقاطع عربياً.

لقد استخدمت قيادة «فتح» وبخاصة عرفات معزوفة «استقلالية القرار الفلسطيني» من أجل فرض التسوية والتفريط بالقضية الوطنية قسراً على الشعب الفلسطيني، إذ ما أهمية وجدوى القرار المستقل في غياب موقف عربي موحد وإيجابي من قضية التحرير؛ فقيادة «فتح» كانت تتحدث عن القرار المستقل فيما تقوم بمناشدة الدول العربية وشعوبها طلباً للمساندة والدعم. لقد استخدمه عرفات وقيادة «فتح» كشعار انتهازي وخصوصاً في الأزمة التي واجهتها حركة «فتح» في عام ١٩٨٣ بعد الخروج من لبنان للحفاظ على الذات، وللأسف فقد حققوا نجاحاً نسبياً في أوساط الشعب الفلسطيني حيث لاقى قبولاً لدى قطاعات شعبية أوهمتها قيادة «فتح» بأن ما يقوم به عرفات يعبر عن شخصيتها الوطنية ومصالحها، إذ إن القرار المستقل انتهى بالقضية الوطنية إلى أوسلو الكارثي.

عرفات الذي وافق على تشتيت قوات «فتح» في المنافي البعيدة عن فلسطين استجاب لرغبة الدول الغربية الراعية لاتفاق خروج منظمات المقاومة الفلسطينية من لبنان وبخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، باختيار تونس مقراً لقيادته لسبب مهم وهو أن تونس لا تنتمي إلى دول الطوق المحيطة بفلسطين المحتلة وتفصلها عنها مسافة كبيرة مما يجعل الوجود الفلسطيني فيها لا يشكل تهديداً مباشراً لكيان الاحتلال الصهيوني.

وقد استغل عرفات تراجع خيار الكفاح المسلح لتعزيز النشاط السياسي والدبلوماسي للانخراط في مشاريع التسوية، متجهاً لتطوير علاقاته مع مصر والأردن، وخصوصاً بعد الانشقاق الذي وقع داخل «فتح» في صيف ١٩٨٣ وامتد تأثيره ليشمل المنظمات الفلسطينية

كافة ما عدا الجبهة الديمقراطية التي اصطفت إلى جانب عرفات في عقده للمجلس الوطني الفلسطيني في العاصمة الأردنية، عمان في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ ولم تشارك فيه لاعتبارات تكتيكية محضة وبسبب تفرد عرفات في «تحديد المكان والزمان». فقد احتفظت بسياستها بل إنها أبدت استعداداً واضحاً للتعامل مع نتائج دورة المجلس بعد دراستها، كما أبدت استعداداً لمواصلة الحوار مع عرفات ولجنة «فتح» المركزية إضافة إلى أنها حملت الفصائل الوطنية الفلسطينية مسؤولية عقد مجلس عمان ولم تتوان عن تحميل شريكتها في القيادة المشتركة (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) المسؤولية نفسها[1].

وكانت الفصائل الأخرى وصفت مجلس عمان بمؤتمر الانشقاق. فيما أطلقت عليه قيادة «فتح» الدورة السابعة عشرة التي بثت جلستها الافتتاحية مباشرة على الهواء وتحدث فيها الملك حسين. وقد جاء في كلمته «إن الموقف الدولي بعامة يرى أن بالإمكان استرجاع الأراضي المحتلة من خلال صيغة أردنية-فلسطينية ترتب على الطرفين التزامات يعتبرها العالم ضرورية للوصل إلى تسوية عادلة ومتوازنة، وأهمها قبول الأرض مقابل السلام والتمسك بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس للتسوية». وقد مرر عرفات وفريق خط التسوية السلمية للقضية الفلسطينية سياستهم بالموافقة على قرارات القمة العربية في فاس التي تبنت برنامج الصلح والاعتراف بإسرائيل، إذ إن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني لم تتضمن رفضاً صريحاً معلناً للقرار ٢٤٢ خلافاً لدورات سابقة، وأكد المجلس على مواصلة السعي لتطوير العلاقة مع الأردن. وتمّت إعادة انتخاب عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية[2].

استهدف عرفات من عقد المجلس الوطني الفلسطيني في عمان التي كان أخرج منها متخفياً بوساطة عربية في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ تعزيز قيادته بعد انشقاق «فتح» وإخراجه للمرة

(١) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ١٩٨٧-١٩٨٨، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ٤٠ نقلاً عن بيان اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤.

(٢) الإعلان السياسي لدورة المجلس الوطني الفلسطيني الـ ١٧ عمان ٢٢/ ١١/ ١٩٨٤.

الثانية من لبنان في أواخر عام ١٩٨٣ إذ أصبح أحد الأهداف الأساسية الموجهة لتحركاته ينصب على ضرورة كسر الطوق وتأمين مستقبله السياسي وبالتحديد اشتراكه ليس فقط في عملية التسوية القائمة على المفاوضات وإنما في إدارة مرحلة الحل الذي يعقب المفاوضات، ولتحقيق هذا الغرض عمل عرفات في اتجاهات متعددة كان أهمها محاولة استباق المساعي سواء الداخلية الفلسطينية أو الخارجية للإحلال القيادي داخل الساحة الفلسطينية بعقد اتفاق نافذ حول الكونفدرالية المستقبلية مع الأردن، ليعمل كمدخل لتأمين مشاركته السياسية. وكان تحرك قيادة عرفات باتجاه الأردن في عام ١٩٨٣ في الوقت الذي كان يُعد فيه للتوقيع على اتفاق أيار/ مايو ١٩٨٣ بين لبنان وإسرائيل، لعقد اتفاق أردني-فلسطيني الذي يقوم على أساس مشروع ريغان الذي طرح في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، الذي دعا إلى أن يكون الفلسطينيون مرتبطين بالأردن، حيث بدأ الحوار بين قيادة عرفات والنظام الأردني الذي سعى إلى تشجيع المنظمة على القبول بمشروع ريغان، على مدخل هو الكونفدرالية الذي يعني كما قال الوزير الأردني السابق، عدنان أبو عودة تكتيكاً لتجاوز ثلاث عقبات: عقبة الدولة المستقلة، وعقبة حق تقرير المصير وعقبة الوفد المفاوض مع إسرائيل[1].

غير أن الأردن قبل فيما بعد اقتراحاً من الكيان الصهيوني قدمه شمعون بيريز إلى الملك حسين في لقاء سري عقد بينهما في لندن ويقضي الاقتراح بسيادة أردنية على سكان الضفة الغربية، وبذلك كما ذكر عدنان أبو عودة تكون الضفة الغربية مع الأردن. وسمى الإسرائيليون هذا الطرح كونفدرالية من دون أرض، أي إن سكان الضفة الغربية مواطنون أردنيون لكنهم يقيمون في إسرائيل ويدفعون ضرائبهم لحكومتها، بيد أن الانتفاضة التي اشتعلت في الأراضي المحتلة في نهاية عام ١٩٨٧ أنهت ذلك الاقتراح[2].

وفي ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ تم التوصل إلى اتفاق على استراتيجية دبلوماسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن سمي «اتفاق عمان»، كقاعدة للتحرك المشترك، ويبدو أن دوافع عرفات لتوقيع الاتفاق كانت الرغبة في تحريك القضية الفلسطينية سياسياً وتجاوز

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س. ص ١٣٤.
(٢) عدنان أبو عودة، يوميات، م.س.، ص ٦٠.

اللاءات الأميركية-الإسرائيلية الثلاث: لا لمنظمة التحرير الفلسطينية، لا للدولة الفلسطينية، لا للمؤتمر الدولي. وشكل الاتفاق استجابة كاملة للشروط الأميركية-الصهيونية لتسوية القضية الفلسطينية، إذ فتح الباب على مصراعيه أمام حلقة التسوية السياسية التي كان مستشار الرئيس الأميركي جيمي كارتر للأمن القومي زبيينغو بريجينسكي طرحها قبل سنوات، المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في عملية التسوية، إذ يتحدث اتفاق عمان عن «محادثات سلام في إطار مؤتمر دولي يشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك»[1].

سارعت مصر وبدون أي تنسيق مع الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة إلى استغلال اتفاق عمان بتقديم اقتراح بإجراء مفاوضات مسبقة بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية، بأن تقترح المنظمة قائمة أسماء من الفلسطينيين يحوزون موافقة واشنطن التي لا تقبل التعامل مع المنظمة التي عليها أن تقدم أسماء عبر الحكومة الأردنية لنقلها إلى واشنطن التي تبعث بقائمة الأسماء النهائية إلى الكيان الصهيوني». ويصاحب ذلك كله الضغط على المنظمة لقبول القرار ٢٤٢، الأمر الذي جعل وزير الخارجية الأميركي آنذاك سايروس فانس يقول لوزير الخارجية الصهيوني إيغال آلون بأن المعلومات التي بحوزتهم وبعض الحكومات العربية المعتدلة تفيد بأن المنظمة على وشك القبول بالقرار ٢٤٢، ورد آلون بأنه يعتقد بعدم صحة هذه المعلومات وبأن اعتراف المنظمة بالقرار مستحيل لأنه «لو اعترفت منظمة التحرير بهذا القرار فلن تعود منظمة للتحرير»[2].

أصدر عرفات إثر الضغوط التي مارستها مصر والأردن عقب قيام مجموعة تابعة لجبهة التحرير الفلسطينية-جناح أبو العباس باختطاف السفينة الإيطالية أكيلي لاورو في

(١) يزيد يوسف الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣: رحلة الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٢٠٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه: ماذا جرى في مصر ولها، دار الشروق ط ٣، ص ٢٢٥-٢٢٦.

٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ والتي قتل فيها مواطن أميركي، أصدر بعد شهر من تلك الحادثة (٧ تشرين الثاني/ نوفمبر) بياناً سمي «إعلان القاهرة» ألقاه شخصياً أكد فيه تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بقرارها الصادر في عام ١٩٧٤ بإدانة جميع العمليات العسكرية الخارجية وكل أشكال الإرهاب وأكد مجدداً التزام جميع فصائلها ومؤسساتها هذا القرار وأن المنظمة سوف تتخذ الإجراءات الرادعة كافة بحق المخالفين. ودعا عرفات في إعلان القاهرة المجتمع الدولي إلى أن يلزم الكيان الصهيوني بوقف جميع الأعمال الإرهابية في الداخل والخارج. كما أكد الإعلان تمسك المنظمة بحق الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه بجميع السبل المتاحة بهدف تحقيق الانسحاب من هذه الأراضي، ونبذ استخدام القوة أو التهديد بها لتسوية المنازعات[1]. وهو ما اعتبر تخلياً رسمياً عن البندقية.

وقد فشلت محاولات عرفات لتحصين موقعه بالعلاقة مع الأردن، نظراً للرفض الأردني الداعي إلى ضرورة التريث في اتخاذ القرار حول الكونفدرالية، إذ لم يدم الاتفاق سوى عام واحد حيث أعلن الملك حسين في خطابه يوم ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦ عن إلغاء الاتفاق محملاً منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية. وقال في نهاية خطابه «إنني وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية، وبعد تجربتين طويلتين، نعلن عن عدم تمكننا من مواصلة التنسيق، سياسياً مع قيام منظمة التحرير الفلسطينية، حتى تكون للكلمة معناها التزاماً ومصداقية وثباتاً». واعتبر الملك حسين أن السبب الأبرز لانهيار الاتفاق هو عدم موافقة المنظمة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ «تلك الموافقة التي كان سينجم عنها فتح باب الحوار الأميركي الفلسطيني والتي كنا على أساسها سنواصل العمل باتجاه عقد المؤتمر الدولي للسلام، وبناء عليها ستوجه الدعوة إلى منظمة التحرير للمشاركة في المؤتمر الدولي للسلام ممثلة عن الشعب الفلسطيني». وأعلن الملك حسين عن تجميد الاتصالات الدبلوماسية بين الطرفين.

---

(١) إعلان القاهرة ٧/ ١١/ ١٩٨٥، شؤون فلسطينية قبرص عدد ١٥٢-١٥٣ تشرين الثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٠٠-١٠١.

وكان يفترض عدم إعلان بنود الاتفاق كما ذكر عرفات منعاً لظهور معارضة فلسطينية وعربية إلا أن الحكومة الأردنية أعلنته في مؤتمر صحفي لوزير الثقافة والإعلام بالوكالة آنذاك طاهر حكمت، وهو ما أثار عرفات. وقد ردت المنظمة وحركة «فتح» على خطاب الملك حسين ببيان مشترك في ٨ آذار/ مارس ١٩٨٦ أبدت فيه أسفها لتوجيه الملك حسين اللوم لمنظمة التحرير الفلسطينية بدلاً من الولايات المتحدة التي أفشلت التحرك الأردني الفلسطيني المشترك. وأكد البيان مجدداً على رفض القرار ٢٤٢ لأن «قبول قرار ٢٤٢ دون اقترانه بحق تقرير المصير كأساس لمؤتمر دولي يعني أنها تكون قبلت بإلغاء القضية الفلسطينية من جدول أعمالها»[١].

كان الهدف الرئيس لاتفاق عمان، تذليل عقبة اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر دولي في حال انعقاده، وهي عقبة دأبت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على اعتبارها إحدى العقبات الرئيسة التي تعترض انعقاد مؤتمر دولي للسلام في المنطقة. إذ نص اتفاق عمان على تشكيل وفد أردني-فلسطيني مشترك، أما فكرة الدولة الفلسطينية والاتحاد الكونفدرالي فلم تكن سوى صيغة تجميلية هدفها جلب التأييد العربي والفلسطيني للاتفاق؛ فقد كان الهدف بالأساس الانخراط في التسويات السياسية. كما أن فكرة الاتحاد الكونفدرالي نبعت بشكل أساسي لإنهاء فكرة الدولة الفلسطينية المستقلة التي تشكل خطراً على مستقبل الكيان الأردني الذي يشكل الفلسطينيون غالبية سكانه، كما كان يعني إنهاء فكرة الوطن البديل التي يطرحها اليمين الصهيوني بين الحين والآخر لتحويل الأردن إلى دولة فلسطينية، فيما تبنت قيادة عرفات فكرة الاتحاد الكونفدرالي لتفادي المعارضة الصهيونية-الأميركية لفكرة إقامة دولة فلسطينية مستقلة وإزالة المخاوف الإسرائيلية من أنها ستكون قاعدة لمواصلة النضال ضده[٢].

---

(١) بيان القيادة الفلسطينية حول خطاب الملك حسين، شؤون فلسطينية عدد ١٥٦-١٥٧ آذار/ مارس- نيسان/ إبريل ١٩٨٦ ص ٥٦.

(٢) أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٩، الجامعة الإسلامية بغزة ٢٠١٤، ص ٢٦٢-٢٦٣.

قنوات اتصال إسرائيلية

على الرغم مما كان يروج من اتصالات سرية كانت قيادة عرفات تجريها مع الإسرائيليين قبل إقرار برنامج النقاط العشر إلا أن مثل تلك الاتصالات لم يوجد ما يؤكدها، وأن الاتصالات الفعلية بدأت عقب إقرار برنامج النقاط العشر في عام ١٩٧٤ حيث كان بدأ تلك الاتصالات ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لندن سعيد حمامي مع ناشر مجلة «إسرائيل وفلسطين»، مكسيم غيلان، وهو من المساهمين في عصابات الهاغانا وشتيرن الصهيونيتين، الذي اقترح على حمامي في ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٥ أن يرتب له لقاء مع وزير الإعلام الصهيوني أهارون ياريف الذي اشتهر عنه دعوته لمفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية. ثم اقترح غيلان على حمامي أن يجري اتصالاً مع ناحوم غولدمان، رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، الذي رد على حمامي بأنه على استعداد للقاء عرفات شخصياً «شريطة إيقاف العمليات الفدائية» غير أن مثل هذا اللقاء لم يتم. وفي أوائل عام ١٩٧٥ تشكل ما يسمى «مجلس السلام الفلسطيني الإسرائيلي» كصيغة صهيونية وسيطة تقوم على أساس التعايش والتطبيع. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٦ وقع الجنرال المتقاعد ماتياهو بيليد مع عصام السرطاوي على وثيقة مشتركة جاء فيها «إن منظمة التحرير الفلسطينية تعتبر الأفكار الواردة في البيان التأسيسي لمجلس السلام الإسرائيلي الفلسطيني أساساً ملائماً لحل الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني»[1].

وقد مثل قرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة في القاهرة في آذار/ مارس ١٩٧٧ بتبني فكرة محمود عباس بضرورة فتح الحوار مع ممثلي القوى الديمقراطية اليهودية داخل الكيان الصهيوني وخارجه الذين يعارضون الصهيونية فكراً وممارسة، مثل غطاء لتلك الاتصالات. وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني السابعة عشرة في عام ١٩٨٤ نجح عرفات في توسيع الاتصالات العلنية مع الإسرائيليين الصهاينة بشكل رسمي بإسقاط كلمة الديمقراطية عن القوى اليهودية التي نص عليها قرار الدورة الثالثة عشرة لتنص

(١) مجلة فلسطين الثورة، لسان حال «فتح» المجلس الثوري العدد ١٤٠، ١٥/ ١٢/ ١٩٨٤.

الفقرة الجديدة على فتح الحوار مع القوى اليهودية التي تؤمن بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وبعد اغتيال حمامي في مطلع عام ١٩٧٨ واصل عصام السرطاوي تلك الاتصالات وشاركه في ذلك ممثلون لمنظمة التحرير الفلسطينية في دول أوروبية أخرى من بينهم نعيم خضر وعز الدين القلق وإبراهيم الصوص وعبدالله الإفرنجي بتوجيه مباشر من أبو مازن وبطلب من عرفات شخصياً الذي حصر اتصالاته مع ممثلين لحزب راكاح الشيوعي وبخاصة الفلسطينيين منهم. وقد بدأت تلك الاتصالات في البداية في براغ وصوفيا وموسكو وبودابست مع جهات إسرائيلية توصف بـ«التقدمية» وغير صهيونية مثل حركة ماتسبين وناتوري كارتا ثم شملت شخصيات صهيونية مثل الجنرال المتقاعد ماتياهو بيليد وأريه لوفا ألياف ويوري أفنيري، يعقوب آرون، يوسي أمتياي، عاموس كينان وحنة زيمر رئيسة تحرير جريدة دافار الإسرائيلية التي اجتمع معها صلاح خلف في آذار/ مارس ١٩٨٣ في بودابست وعدد من أركان حزب العمل الصهيوني واستمر اللقاء أربع ساعات، وقد جرى الاتفاق على إبقاء الاجتماع سراً إلا أن زيمر نشرته كاملاً في صحيفتها[1]. وذكرت زيمر في تقريرها الذي نشرته في صحيفة دافار أن الوفد الفلسطيني كان يضم إلى جانب صلاح خلف كلاً من عبد الله حجازي، عاطف قاسم، أمين الهندي وعاطف بسيسو. وكان أبرز ما ورد في تقرير زيمر استماتة خلف في البحث عن التسوية، وعندما سئل حول إمكانية إلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني المتعلقة بالقضاء على الكيان الصهيوني أجاب خلف مقسماً «يمكن تمزيق الميثاق إرباً إرباً ولكن ماذا سنقبض مقابل هذا». وأضاف «لقد أبلغنا كرايسكي قبل ثلاثة أشهر في تونس أننا على استعداد للالتزام خطياً أمامه بإلغاء الميثاق وأننا مستعدون لتسليمه هذا التنازل بمجرد حصوله على اعتراف من طرف إسرائيل بنا». مؤكداً على أن معظم المشاريع المطروحة والتي تعاملت معها القيادة الفلسطينية لا تخلو من الإقرار والاعتراف بوجود «إسرائيل». وقد اجتمع عرفات في تونس في كانون الثاني/ يناير

(١) محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، شركة المطبوعات، بيروت ط ١، ١٩٩٤، ص ١٥.

١٩٨٣ مع وفد إسرائيلي ضم ماتياهو بيليد والعضو السابق في الحكومة الإسرائيلية يعقوب أدنون ويوري أفنيري.

ولم يبق أحد من الأعضاء الرئيسيين في قيادة فتح إلا واجتمع مع الإسرائيليين أو اليهود الأميركيين. ولعب مستشار النمسا، برونو كرايسكي ومعه الاشتراكية الدولية ومنديس فرانس، رئيس وزراء فرنسا الأسبق (١٩٥٤-١٩٥٥) دوراً في ترتيب ورعاية بعض تلك الاتصالات. وقال أفنيري إنهم كانوا يبلغون الجهات السياسية الإسرائيلية المعنية بفحوى ما كان يدور في الاجتماعات. كما أبلغ بيليد السرطاوي أنه يتشاور مع إيغال آلون الذي شجعه على الاتصال مع ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية التي تجري بتوجيه من عرفات شخصياً (صحيفة معاريف ٨/ ٢/ ١٩٧٧). وكشف محمود عباس مفتخراً في كتابه طريق أوسلو، بعقد تلك الاجتماعات واللقاءات مع الإسرائيليين التي ازدادت منذ عام ١٩٧٧، وأنه كان المبادر فيها[١].

وفي واشنطن اجتمع خالد الحسن وصبري جريس وعصام السرطاوي مع يهود أميركيين من بينهم هيرمان أولسبيرغ أحد الرؤساء السابقين لمنظمة بناي بريث الصهيونية. وكانت اللقاءات مع الإسرائيليين الصهاينة تجري في وقت لا تزال الجمعية العامة للأمم المتحدة ملتزمة بقرارها رقم ٣٣٧٩ الذي اتخذته عام ١٩٧٥، ويعتبر أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية، فيما استغلتها القوى الانعزالية في لبنان بقيادة حزب الكتائب لتبرير اتصالاتها مع الكيان الصهيوني.

إن تكثيف الاتصالات بين قيادة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية مع الإسرائيليين استهدفت نشر ثقافة النشاط الدبلوماسي بديلاً من الكفاح المسلح وهو الأمر الذي يعتمده ويروج له رئيس سلطة الحكم الذاتي ورئيس حزبها حركة فتح، محمود عباس.

على الجانب الرسمي الصهيوني واصل ستيفن كوهين اتصالاته مع قيادة فتح في تونس عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، وفي عام ١٩٨٥ رتب لقاءات بين الرجل الثالث في جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الداخلية، شين بيت، يوسي غينوسار وسعيد كمال، حيث عقد

---

(١) محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو...، م.س.، ص ٣٠.

اللقاء الأول في نيويورك في حزيران/يونيو ١٩٨٥ وتناول موضوع الجنود الصهاينة المفقودين في لبنان فيما تم اللقاء الثاني في لندن في آب/ اغسطس من العام نفسه[1].

قبيل العدوان الصهيوني على مواقع فتح ومكتب عرفات في حمام الشط قرب العاصمة التونسية، تونس في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ كان ستيفن كوهين قد حصل على موافقة رئيس حكومة الكيان الصهيوني، شمعون بيريز ووزير الحرب إسحق رابين للذهاب إلى تونس لوضع الترتيبات النهائية لعقد محادثات مباشرة بين مسؤولين إسرائيليين وفلسطينيين، غير أن ذلك العدوان الذي كان بيريز ورابين أمرا به، تسبب في إلغاء الزيارة. ولكن بعد أربعة أشهر جدد بيريز ورابين الموافقة للقيام بمهمته حيث التقى في تونس في اليوم الأول عرفات، أبو جهاد، أبو إياد وخالد الحسن، وانضم إليهم في اليوم التالي هاني الحسن. وأبلغهم كوهين بناء على تعليمات يوسي غينوسار الذي التقاه في نيويورك ونقل إليه موافقة بيريز-رابين، أن الاجتماع سيكون مقتصراً على مسألة أسرى الحرب والمفقودين الإسرائيليين أثناء الاجتياح الصهيوني للبنان في صيف ١٩٨٢، وأن الاجتماع سيعقد في باريس. ورغم اعتراض بعض المشاركين وبخاصّة أبو إياد على ذلك إلا أن عرفات وافق معتبراً أن الاجتماع مع المسؤولين الإسرائيليين بحد ذاته هام[2].

ورتب كوهين عقد الاجتماع الأول في ٢١ شباط/ فبراير ١٩٨٦ في شقة تستخدم كمخبأ آمن للموساد الإسرائيلي في باريس بين هاني الحسن (عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» ومستشار عرفات السياسي) وسعيد كمال (سفير فلسطين لدى مصر) وبين مدير الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية شلومو غازيت وغينوسار. ولدى تقديم سعيد كمال نفسه كسفير لمنظمة التحرير الفلسطينية لدى مصر تبادر على الفور إلى ذهن يوسي وشلومو أنه رجل المخابرات المصرية وسيقدم تقريراً عن الاجتماع. لذلك حاولا إقناع هاني الحسن بأن تجري المحادثات بدون حضور سعيد كمال إلا أن الحسن رفض ذلك. وقد أبلغ هاني

---

(1) Stephen P. Cohen with Oren Rawls. *The Go-Between: Memoir of a Mideast Intermdiary*, Green Publishing House. P 31.

(2) Ibid., p 32-35,

الحسن شلومو ويوسي أن الجنود الإسرائيليين الثلاثة المفقودين كانوا في عهدة أبو جهاد ولا بد من الرجوع إليه لمعرفة مصيرهم. وأنهم سيقدمون تلك المعلومات في الاجتماع التالي.

وكان ذلك الاجتماع هو الأول الذي تجري فيه مباحثات مباشرة وجهاً لوجه بين مسؤولين إسرائيليين ومن حركة فتح. وفي ١٢ آذار/ مارس من العام نفسه عقدت جولة ثانية من المحادثات في بروكسل / بلجيكا وجولة ثالثة في باريس في ٣ نيسان/ إبريل ١٩٨٦ أي قبل سبع سنوات من بدء محادثات أوسلو السرية. غير أن تلك الاجتماعات لم تسفر عن اتفاق نهائي، ورغم أن جدول الأعمال الأولي كان يقتصر على موضوع المفقودين الإسرائيليين إلا أنه جرى تناول قضايا سياسية تتعلق بعملية السلام والمؤتمر الدولي بشأنها. وفيما شدد الحسن على أهمية حضور الاتحاد السوفياتي المؤتمر الدولي للسلام بالنسبة إلى الفلسطينيين إلا أن شلومو بين بوضوح رفض الكيان الصهيوني لأن يكون الاتحاد السوفياتي على قدم المساواة مع الولايات المتحدة. ووعد الجانب الإسرائيلي عدم إبلاغ الولايات المتحدة حتى يكون هناك اتفاق بين الجانبين حول ما الذي يجب إبلاغهم به.

تطرق الاجتماع الثاني في بروكسل إلى قضايا الصراع العربي-الصهيوني وكيفية حل العديد من المشاكل المتعلقة به على مر السنين الماضية وتبادلا المعلومات حول المفاهيم العامة للقيادتين الفلسطينية والإسرائيلية حول الصراع. وفي الاجتماع الثالث بات واضحاً أن الأمور بين الجانبين باتت أكثر يسراً في تناول القضايا السياسية.

وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه انتهت فترة بيريز في رئاسة حكومة الراسين ليتولاها بعده إسحق شامير الذي أمر بوقف تلك المحادثات.[1]

الطريف في قصة غينوسار أنه بعد فوز حزب العمل الصهيوني وتولي رابين رئاسة الحكومة في تموز/ يوليو ١٩٩٢ التقى غينوسار عرفات في تونس، وبعد التوقيع على اتفاق أوسلو عرض على عرفات العمل لمصلحة السلطة الفلسطينية في التنمية الاقتصادية، وقد

---

(1) Ibid, P 36-45 & How 1986 Meetings I Set Up Between Top Israelis and Palestinians Still offer Hop, Forward January 25, 2017.

لاقى ذلك قبولاً لدى عرفات الذي أحاله للعمل مع مستشاره الاقتصادي آنذاك محمد رشيد (خالد سلام) الذي تولى بعد إقامة السلطة الفلسطينية العلاقة مع رجال الأعمال المستثمرين في الضفة الغربية وغزة وتحصيل الأموال منهم لميزانية عرفات الشخصية[1].

في نيسان/ إبريل ١٩٨٧ عقدت في الجزائر الدورة الثامنة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني الذي وصف بالمجلس التوحيدي، بمشاركة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين معلنة بذلك انسحابها من جبهة الإنقاذ التي كانت تشكلت في دمشق عقب توقيع اتفاق عمان وبعده إعلان القاهرة الذي تعهد عرفات بموجبه التخلي عن الكفاح المسلح، وبذلك تكون الجبهة الشعبية قررت الاصطفاف مجدداً إلى جانب عرفات بالرغم من عدم تخليه عن نهج التسوية والعلاقة مع النظام المصري التي كانت الجبهة الشعبية اعتبرت قطع العلاقة معه شرطاً للمشاركة.

وكان سبق عقد الدورة الثامنة عشرة في الجزائر انعقاد جلسات حوار في ليبيا في ١٥ آذار/ مارس ١٩٨٧ شارك فيها الأمناء العامون للمنظمات الفلسطينية: جورج حبش، نايف حواتمة، سمير غوشة وطلعت يعقوب قرروا في إثرها العودة إلى المشاركة في المجلس الوطني الفلسطيني إلى جانب حركة فتح[2].

كما عُقدت في الجزائر اجتماعات بين ياسر عرفات وأبو نضال بوساطة جزائرية شارك فيها إلى جانب أبو نضال كلّ من عضوي قيادة فتح-المجلس الثوري: عاطف أبو بكر، ومصطفى مراد (أبو نزار)، وقد طرح عرفات اسم أبو نضال عضواً متغيباً في المجلس الوطني التوحيدي، لكنه لم يعمل به، كما وافق عرفات على عضوية عاطف أبو بكر وهو أيضاً لم يعمل به.

أسفر تعدد اللقاءات الفلسطينية-الإسرائيلية عن تشكيل الإسرائيليين لجنة حوار إسرائيلي-فلسطيني في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦ شاركت فيها شخصيات حزبية إسرائيلية وغير حزبية يلتقون على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني

---

(1) Ibid, P 79.

(٢) حديث مع عاطف أبو بكر.

وعلى ضرورة الحل السلمي القائم على التعايش. وقد ردت الحكومة الإسرائيلية في حينه بأن قدمت إلى الكنيست مشروع قانون يقضي بتجريم اللقاء مع أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية تحت طائلة المساءلة القانونية. وقد تم إقراره كقانون في ٦ آب/ أغسطس ١٩٨٦ لكن ذلك القانون لم يمنع لجنة الحوار الإسرائيلية من عقد لقاءات مع مسؤولين فلسطينيين كان أبرزها لقاء بين محمود عباس وبين أكثر من ٤٠ شخصية إسرائيلية معروفة في ٥ تموز/ يوليو ١٩٨٩، تلاه إصدار تلك الشخصيات بياناً تتضمن تحية لمنظمة التحرير الفلسطينية على اعترافها بالقرارات الدولية ذات العلاقة وطالب البيان بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل. كما سبق ذلك في الأسبوع الأخير من شهر حزيران/ يونيو من العام ذاته أن نظمت اللجنة السياسية في البرلمان الأوروبي لقاء شارك فيه وفد فلسطيني برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة فتح خالد الحسن وثلاثة نواب في الكنيست الإسرائيلي من بينهم اثنان من تكتل الليكود لتقريب وجهات النظر بين الجانبين حول مبادئ التسوية الشاملة للصراع العربي-الصهيوني»[1].

في ظل انسداد أفق التسوية وإصرار حكومة اسحق شامير الإسرائيلية على رفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، انفجرت الانتفاضة الفلسطينية في التاسع من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ التي نجحت في تعميق المحتوى السياسي والمعنوي لشعار «برنامج الدولة الفلسطينية المستقلة» وإعادة القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي-الصهيوني إلى صدارة الأحداث بعد محاولات التهميش التي ظهرت بعد فشل الاتفاق الأردني الفلسطيني.

كرست الانتفاضة انتقال النضال الفلسطيني من الخارج إلى الداخل وأعادت القضية الفلسطينية لتحتل المرتبة الأولى في الاهتمامات العربية. كما كشفت الإجراءات الصارمة التي اتخذتها إسرائيل لمواجهة الانتفاضة عن نشرالآلاف من جنود احتلالها في الضفة الغربية وقطاع غزة، وممارسات القتل والضرب والتعذيب، وهدم المنازل وغيرها من

---

(١) عبد الله صلاح، الإسرائيليون والاتصالات الإسرائيلية الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية/ مركز الأبحاث الفلسطيني عدد ١٩٩ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٩، ص ٨٠.

إجراءات القمع بشاعة الاحتلال مما أكسب الانتفاضة الفلسطينية تعاطف العالم الذي ظهر جلياً في قرار مجلس الأمن ٦٠٥ في ٢٢ كانون الثاني/ يناير بعد أقل من أسبوعين من اندلاع الانتفاضة والذي أدان ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، وأكد على أن اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧ بما فيها القدس مما وضع إسرائيل في مأزق سياسي عالمياً، فبادرت الولايات المتحدة لتقديم مبادرة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي فتحت الطريق أمام مبادرات أخرى، بدأها وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز في أواخر شباط/ فبراير ١٩٨٨.

وقد أحس عرفات أن الانتفاضة تمثل له خشبة الخلاص التي ستفك عنه طوق العزلة فسعى إلى استثمارها سياسياً، وذلك بتشكيل القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة ليضبط إيقاع الانتفاضة مع إيقاع تحرك قيادة منظمة التحرير السياسي وتوظيف الانتفاضة سياسياً بما يتفق مع ما هو ممكن وواقعي في ظل فهم الأطراف المعنية المقررة للتسوية، أي الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. وكنتيجة منطقية لهذه الرؤية يصبح المطلوب تقديم كل التنازلات التي من شأنها دفع الموقف إلى مستوى من التطابق أو الاتفاق على قواسم مشتركة على أقل تقدير، ومن هنا جاءت جملة السياسات اللاحقة المساومة في طابعها العام: حكومة المنفى، الموافقة على قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وثيقة بسام أبو شريف- المحسوب على عرفات- التي جاءت على شكل رسالة نشرها في حزيران/ يونيو ١٩٨٨ تتضمن إشارة إلى الاستعداد للتسوية والتنازل داعياً إلى السلام والتعايش مع الكيان الصهيوني، وليرتفع هذا المنسوب في إعلان الاستقلال في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ الذي كان المدخل لاعتراف منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً بحق الكيان الصهيوني في الوجود على أرض فلسطين. اغتيال أبو جهاد في نيسان/ إبريل ١٩٨٨ منح عرفات التحرك منفرداً في تقرير مستقبل الانتفاضة في الأراضي المحتلة حيث رتب ستيفن كوهين اجتماعاً في باريس يوم ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ بين هاني الحسن وسعيد كمال وبين أفرايم سنيه من حزب العمل الصهيوني الذي كان يتولى منصب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية المحتلة، وجرى

اختياره بناء على توصية من يوسي بيلين المقرب من بيريز ورابين اللذين حددا لـسنيه قصر المحادثات مع الفلسطينيين للتوصل إلى اتفاق بوقف الانتفاضة بما يسمح لحزب العمل من الفوز في الانتخابات الإسرائيلية التي ستجرى بعد نحو شهرين، وأن أي محادثات سياسية بشأن التسوية يمكن إجراؤها بعد الانتخابات. وكان عرفات يعتقد أنه لا يكفي تشجيع الأقلية العربية الفلسطينية في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بالمشاركة بكثافة في الانتخابات لمصلحة حزب العمل بل كان يعول على النتائج التي قد تسفر عنها تلك الانتخابات لتأثيرها في مستقبل منظمة التحرير الفلسطينية خصوصاً بعد قرار الملك حسين فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية.

كان أفرايم سنيه واضحاً في الاقتراح الذي قدمه في الاجتماع: التزام فلسطيني بوقف العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى نهاية العام لقاء وقف سلطات الاحتلال وقف إجراءاتها العقابية والسماح بعودة الأمور نوعاً ما إلى طبيعتها، والإفراج عن الكثير من الفلسطينيين الذين اعتقلوا إبان الانتفاضة. وفي حال فوز حزب العمل سيسمح بانخراط إسرائيلي مباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية على مسارين منفصلين: المسار الأول لمحاولة حل المشاكل الآنية التي نتجت من إنهاء الانتفاضة فيما المسار الثاني سيتعامل مع قضايا الوضع الدائم[1].

بعد أسبوع واحد وفي ٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ عقد الاجتماع الثاني في باريس بين الجانبين وقد حمل سنيه معه اقتراحاً بوقف العنف في الأراضي المحتلة لعدة أشهر وأن يقوم عرفات أقلّه بإصدار بيان علني يلتزم فيه بوقف فوري لإطلاق النار. وقد وافق عرفات على ذلك بعد التشاور مع أبو إياد وهاني الحسن، غير أن عرفات استغل زيارته إلى مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر حيث استقبل رسمياً لأول مرة هناك، ليدلي ببيان يتضمن تهنئته لليهود والإسرائيليين بحلول السنة العبرية، ويعلن أن إسرائيل في حاجة إلى ديغول إسرائيلي لصنع السلام.

في الاجتماع الثالث والأخير في باريس حث أفرايم سنيه هاني الحسن وسعيد كمال

(1) Stephen P. Cohen with Oren Rawls. *The Go-Between...*, *op.cit.*, P 50.

بضرورة أن يصدر عرفات بيان وقف العنف، وبدلاً من ذلك فقد لاحظ الإسرائيليون أن شهر تشرين الأول/ أكتوبر شهد انخفاضاً ملموساً في أعمال العنف وأنشطة الانتفاضة. وفي ٣٠ من الشهر نفسه وقبل يومين فقط من موعد الانتخابات الإسرائيلية تعرضت سيارة تقل إسرائيليين في أريحا إلى هجوم لم يعرف مصدره أسفر عن مقتل أم وأطفالها حرقاً مما أثار غضب المستوطنين اليهود في فلسطين المحتلة وتسبب في رد فعل عكسي ضد حزب العمل ليخسر الانتخابات لمصلحة تكتل الليكود بزعامة اسحق شامير. وأصدر عرفات بناء على طلب سنيه بيانا أدان فيه الهجوم مؤكداً عدم علاقة منظمة التحرير الفلسطينية به[1].

في هذه الأثناء خرجت عبر وسائل الإعلام تصريحات تتناول حكومة المنفى حيث ذكر عرفات في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط السعودية في ١٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ أي بعد شهر من اندلاع الانتفاضة، أنها «تعتبر موضوعاً قديماً جديداً، فقد طرحه عليَّ عدد من القادة العرب والقيادات الصديقة سواء من دول عدم الانحياز أو الكتلة الشرقية، وقد تحدث معي حولها كثيرون، وفي هذه الفترة طرح بعض الإخوة في اللجنة التنفيذية فكرة حكومة المنفى، وبالطبع نحن ساحة ديمقراطية من واجبي أن أضعها على جدول الأعمال، وقد حولتها إلى لجنتين لدراستها (اللجنة القانونية واللجنة السياسية)». وقد أعلن عرفات في خطابه في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في آذار/ مارس ١٩٧٧ أن الرجل الثاني في القيادة الليبية آنذاك عبدالسلام جلود دعاه في مهرجان أقيم في طرابلس عام ١٩٧٥ إلى إعلان حكومة المنفى «الثورية» لكنه رفض ذلك بدعوى أنه لا يستطيع أن يأخذ قراراً منفرداً بهذا الشأن وقال: «حصلت ضجة على الحكومة الموقتة وقلت كلمة فيها دائماً يا إخواني الحكومة إذا كان فيها مصلحة لشعبنا والله نعملها غداً، أنا حتى الآن لم أر فيها مصلحة... لو فيها مصلحة لكنت ما تركتكم تخرجون من هذا الاجتماع إلا وأخذ فيها قرار»[2].

حكومة المنفى التي ذكرها عرفات كانت تطرح لأسباب عديدة وخدمة لأهداف

---

(1) Ibid, P 52.

(٢) خطاب الأخ أبو عمار في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة-دورة الشهيد كمال جنبلاط، منشورات فلسطين الحرة، واشنطن، ط١، ١٩٧٧، ص ٥١.

سياسية محددة. فقد ظهرت فكرتها إلى العلن إثر طرح الملك حسين مشروع المملكة العربية المتحدة حيث تداولتها اللجنة المركزية لحركة فتح ومجلسها الثوري في اجتماعات في بيروت في آذار/ مارس ١٩٧٢، غير أنه بعد تلمس ردة الفعل الرافضة للمشروع تم نفي طرحه وهو ما ذكره محمد عزة دروزة في مذكراته أن خليل الوزير قد استمزج رايه في هذا الشأن وكان رده هو رفض تلك الفكرة وقد ضمنها في رسالة بعث بها إلى عرفات حذر فيها من تلك الخطوة لما قد تسببه من إشكالات على اعتبار أن منظمة التحرير الفلسطينية تتمتع باعتراف واسع يغنيها عن تشكيل مثل تلك الحكومة[١].

كما اقترح السادات حكومة المنفى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢ وكرر اقتراحه عشية انعقاد المؤتمر الدولي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ بغية تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية للمشاركة كطرف في المفاوضات، وفي هذا الشان ذكر صلاح خلف (أبو إياد) في مقابلة مع صحيفة القبس الكويتية في ١٦ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٨ أن الرئيس المصري أنور السادات في لقاء معه رفقة فاروق القدومي (أبو اللطف) في عام ١٩٧٤ «فاجأنا جداً بقوله... أنتم في فتح حركة ثورية، لماذا تريدون أن تتلوثوا بالتسوية وتفتحوا معارك مع سوريا ومنظمات حبش وحواتمة؟ دعوني أنهي حالة الحرب وأصل لتسوية، ودعوا الملك حسين يفعل الشيء نفسه، لقد أعددت وثيقة ألزم فيها نفسي باسم مصر أن تكون غزة لمنظمة التحرير بعد استعادتها، والملك حسين ينتظر مني اتصالاً الآن، وهو مستعد للحضور فوراً لتوقيع التزام مماثل بإعادة الضفة لكم بعد استعادتها، أجبت الرئيس السادات بالقول يا سيادة الرئيس نحن مستعدون لنتلوث إذا كانت مصلحة قضيتنا تتطلب ذلك». ويخلص أبو إياد للقول «كانت تلك حادثة مهمة ساهمت في تغيير تفكيري وتفكير إخوتي الذين حضروا المقابلة، لقد أدركنا أن المطلوب من الفلسطينيين أن يقولوا لا حتى يشطبوا من المعادلة. بعدها اندفعنا للقتال السياسي لإقرار البرنامج المرحلي»[٢].

كانت حكومة المنفى من وجهة نظر أبو إياد هي الإنجاز الملموس الذي يحققه

---

(١) محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها تاريخ ومذكرات وتعليقات، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٦٠، ص ٣١٤.

(٢) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى...، م.س.، ص ٤٥.

الطرف الراهن ممثلاً في الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي كان يراها ورقة سياسية ينبغي توظيفها في سياق وفي خدمة الانخراط بمشاريع التسوية المطروحة. وفي هذا الشأن قال في المقابلة نفسها مع صحيفة القبس الكويتية «الانتفاضة مبادرة من الجانب الفلسطيني ويجب استثمارها تماماً ودون تحميلها ما لا تستطيع من الأعباء. العرب تخلوا عن الخيار العسكري وليس في الأفق شيء ينم عن تغيير في ذلك، أمامنا أكوام من اللحم الفلسطيني في الداخل، نصنع نصراً، ما واجب القيادة المسؤولة؟ هو أن تتقدم الصفوف وتكسر الشروط الأميركية-الإسرائيلية وتقدم ذلك لأصدقائنا السوفيات، تقول لهم إننا نوافق على القرار ٢٤٢ مع حق تقرير المصير ونصوغ برنامجاً سياسياً واقعياً مقبولاً..... في هذه المرحلة وضمن موازين القوى لا يمكن الحديث عن أكثر من دولة فلسطينية... لا بد أن نصدر قراراً شجاعاً وببرنامج واقعي»[1].

غير أن اتخاذ خط التراجع عن الأهداف مَنحى تصاعدياً، والقبول بالمشاريع المطروحة، كان انحدارياً بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية، وقد أدى إلى اعتراف عرفات بعد أقل من عامين على إلغاء اتفاق عمان بقراري ٢٤٢ و٣٣٨ لقاء فتح الولايات المتحدة الحوار مع منظمة التحرير في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨. وكان عرفات عزا انهيار اتفاق عمان إلى عدم قدرته على الموافقة على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

غير أن مماطلة عرفات وتسويفه في الموافقة على القرار ٢٤٢ تنفيذاً لتعهده في اتفاق عمان وتنصله منه، سببه الوحيد هو خشيته حينذاك من مصادرة الدور الفلسطيني في مباحثات التسوية المقترحة لحل القضية الفسطينية، سيما وأن الولايات المتحدة وإسرائيل كانا يرفضان بشكل قاطع مشاركة منظمة التحرير في أية مباحثات بوفد مستقل، وبالتالي فإن موافقة عرفات على القرار سوف تفضي فقط إلى تفويض النظام الأردني بالتحرك السياسي نيابة عن الفلسطينيين[2].

مثلت الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة ليس خشبة الخلاص بالنسبة إلى عرفات

---

(١) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى...، م.سص ٤٦-٤٧.

(٢) م.ن، ص ٤٩.

لإنهاء حالة الانكفاء والعزلة التي وجد نفسه فيها في تونس وتراجع آماله في قبوله شريكاً في مشاريع التسوية فقط، بل مثلت أيضاً انتصاراً للمقاومة ضد الاحتلال وانتصاراً لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وليمتد تأثيرها إلى الساحتين العربية والدولية، إذ بدأت الولايات المتحدة تناقش مع إسرائيل أنها فشلت في السيطرة على الأراضي المحتلة وأنها يجب أن تبادر إلى خطوة ما في اتجاه عمل سياسي ينطوي على إرضاء الفلسطينيين. كما بدأت واشنطن إرسال إشارات إلى منظمة التحرير الفلسطينية عبر عواصم عربية ووسطاء فلسطينيين أنها لن تتمكن من جني أي حصاد سياسي إلا إذا اعترفت بشكل واضح بالقرار ٢٤٢ بما يتضمنه من اعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود، وعدم اللجوء إلى الحرب[١].

خشي عرفات من إمكانية أن تسحب الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، الشرعية من يد منظمة التحرير الفلسطينية لحساب قيادات الداخل، لذلك سارعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة «فتح» في تونس بعد أن كانت متلكئة في إصدار بيانات الدعم والتأييد والتوجيه للانتفاضة إلى صرف مبالغ مالية كبيرة لإيجاد ولاءات جديدة من قيادات الانتفاضة للحفاظ على شرعيتها عبر ربط هذه العناصر بها، فقامت بتشكيل «القيادة الوطنية الموحدة» للانتفاضة التي أعلنت تأييدها لمنظمة التحرير الفلسطينية وهاجمت مفهوم وفكرة الوحدة بين ضفتي نهر الأردن، واتهمت النظام الأردني بالتعاون مع الحكومة الإسرائيلية في استمرار الاحتلال. وكانت القيادة الموحدة تصدر من حين إلى آخر بيانات تتضمن إرشادات وتعليمات لأتباعها. ففي ١١ آذار/ مارس ١٩٨٨ أصدرت بيانها العاشر الذي ناشدت فيه الفلسطينيين بـ«تصعيد الضغط الشعبي ضد جيش الاحتلال والمستوطنين وضد المتعاونين وأفراد النظام الأردني»، وناشد البيان أيضاً ممثلي الضفة الغربية في البرلمان الأردني بـ«الاستقالة والوقوف إلى جانب الشعب»[٢].

وفي اليوم ذاته جرى طرح فكرة فك الارتباط الأردني القانوني والإداري مع الضفة

---

(١) بلال الحسن، عرفات قبل مدريد: القوانين...، م.س، ص ٢٥.

(2) Avi Shlaim, Lion of Jordan..., op.cit., P 464.

الغربية المحتلة. وفي هذا الشأن ذكر عدنان أبو عودة أن فك الارتباط كانت فكرته، وأنه تقدم بها إلى الملك حسين في ١١ آذار/ مارس ١٩٨٨ أي في اليوم نفسه، الذي أصدرت فيه القيادة الموحدة للانتفاضة بيانها. وقال أبو عودة إنه كتب خطاب فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية المحتلة، الذي ألقاه الملك حسين في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٨٨، دون إجراء أي مشاورة مع منظمة التحرير الفلسطينية، لأن الأمر يتعلق فقط بقدرة الأردن على مواصلة دوره لاسترداد الضفة الغربية وهو ما لن يحصل لأن «إسرائيل» لا تريد التخلي عن الضفة الغربية، لذلك أحيل الموضوع إلى عرفات مثلما قال أبو عودة «ليدبرها أبو عمار، وهو من يمكنه التنازل إذا أراد التنازل»[1].

أعقب قرار الملك حسين فك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية المحتلة إعلان السلطات الأردنية في ٢٠ آب/ أغسطس ١٩٨٨ أن مليوني إنسان يعيشون في الضفة الغربية قد تم تجريدهم في ليلة واحدة وبدون مقدمات من جنسياتهم الأردنية وأنهم أصبحوا فلسطينيين تحت الاحتلال فاقدين لأي حماية كانت الدولة الأردنية توفرها لهم، وهو ما اعتبرته دراسة قانونية بمثابة جريمة ارتكبتها السلطات الأردنية بحق سكان الضفة الغربية[2].

وقد بدد قرار الأردن فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية المحتلة مخاوف قيادة عرفات فيما يتعلق بتمثيل النظام الأردني للفلسطينيين في مباحثات التسوية المحتملة، لذلك رأت قيادة منظمة التحرير أن الانتفاضة تمثل فرصة ينبغي استثمارها للاعتراف بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وأن الوضع كما ذكر أبو إياد «يتطلب اتخاذ مبادرة حاسمة بالنظر لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية ولقرار الأردن قطع علاقاته مع الضفة الغربية». ولم يقف استثمار الانتفاضة فقط عند حدود إبداء الاستعداد للاعتراف بالقرار ٢٤٢ بل امتد لقبول شروط الولايات المتحدة باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة وضمن حدود آمنة. وهو ما تم فيما بعد في إعلان الاستقلال الصادر عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في الجزائر «كما تعلن دولة فلسطين أنها تؤمن بتسوية

---

(١) عدنان أبو عودة، يوميات، م.س.، ص ٩٧٩ -٩٨٠.

(٢) موقع فلسطين اليوم، أسرار تنشر لأول مرة عن فك الارتباط، ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٢.

المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى»[1].

ولم يكن اتفاق أوسلو الذي وقّع بعد نحو خمس سنوات إلا حصيلة لتراكمات ما بعد الخروج من بيروت، حيث كانت بدايته التطمينات الأميركية والفرنسية والمصرية بوجود أفق سياسي لحل القضية الفلسطينية وحصول الفلسطينيين على شيء ما لقاء موافقة عرفات على الخروج من لبنان الذي أقفل بوابة العمل العسكري ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي كان يرمز إليه في البيانات الإسرائيلية بالإرهاب، فيما تصفه البيانات الأميركية والفرنسية وحلفاء الكيان الصهيوني بالعنف.

عودة الاتصالات الفلسطينية-الأميركية

في ٥ أيار/ مايو ١٩٧٧ عقد لقاء تحضيري في براغ بين وفد من فتح ووفد يهودي، كما عقد سعيد كمال لقاءً تحضيرياً في الإسكندرية في العام نفسه مع الأكاديمي اليهودي الكندي ستيفن كوهين، المحاضر في كوينز كوليج في نيويورك. وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٧٩ اجتمع عرفات مع برانكوا وويلي براندت، وفي العام نفسه أيضاً اجتمع عصام السرطاوي مع عضو الكنيست الإسرائيلي آنذاك لوبا الياف، وفي عام ١٩٨٠ اجتمع السرطاوي في صوفيا مع وفد من حزب راكاح الإسرائيلي، وفي عام ١٩٨١ اجتمع عرفات مع شارل بيتون ومائير فلنر وتمحورت تلك الاجتماعات حول كيفية وقف الكفاح المسلح والعمليات الفدائية على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة والاعتراف بالكيان الصهيوني وإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وفي أوائل عام ١٩٨٢ عقد لقاء في واشنطن بعلم عرفات بين سعيد كمال وستيفن كوهين الذي التقى فيما بعد عرفات في بيروت في أيار/ مايو، وبعد نحو شهر من ذلك اللقاء وقع الاجتياح الصهيوني للبنان وهزيمة المقاومة الفلسطينية لتبدأ رحلة الشتات ولكن بحثاً

---

(١) عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى...، م.س.، ص ٤٩.

عن تسوية مع العدو حيث عقدت لقاءات بين قيادة فتح مع إسرائيليين في مصر وتونس وعواصم أوروبية غربية وشرقية شارك في بعضها ياسر عرفات شخصياً، والذي كان أوعز إلى مقربين منه نسج علاقات ولقاءات مع المنشقين ودعاة السلام الإسرائيليين، واجتمع مع العديد منهم كمؤسس حركة السلام الآن الجنرال ماثيتياهو ليبيد وعضو الكنيست الإسرائيلي أوري أفنيري وأبي ناتان وجميعهم سافروا سراً إلى تونس من أجل لقائه.

وفي اللقاءات كافة كان الموقف الأميركي في صلب اهتمام قيادة عرفات، إذ إنّ الحكومات الأميركية المتعاقبة كانت مقيدة في اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية بالتعهد الذي قدمه هنري كيسنجر رسمياً باسم الولايات المتحدة لإسرائيل في أيلول/ سبتمبر عام ١٩٧٥ بأن الولايات المتحدة لن تعترف بالمنظمة أو تتفاوض معها إلا إذا اعترفت بحق إسرائيل في الوجود وقبلت بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وقامت إسرائيل وأنصارها في واشنطن بتفسيره على أنه لا يعني التفاوض فقط بل وأيضاً الاتصال مع المنظمة والتحاور معها، الأمر الذي تسبب في إرغام المندوب الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩، أندرو يونغ على الاستقالة من منصبه بسبب لقائه مراقب منظمة التحرير لدى الأمم المتحدة زهدي الترزي في منزل مندوب الكويت لدى الأمم المتحدة في نيويورك. وقد أضاف الكونغرس الأميركي في آب/ أغسطس ١٩٨٨ شرطاً آخر لرفع الحظر وهو ضرورة أن تعلن منظمة التحرير الفلسطينية نبذها للإرهاب، أي المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي.

أجبرت الانتفاضة الفلسطينية الأولى إدارة ريغان على إعادة تقييم موقفها تجاه القضية الفلسطينية حيث قام وزير الخارجية الأميركية جورج شولتز في شباط/ فبراير ١٩٨٨ بزيارة المنطقة أربع مرات متتالية قدم خلالها -في سياق السعي لوقف الانتفاضة-، خطة منفصلة تضمنت ما وصف آنذاك عناصر جوهرية: عقد مؤتمر دولي في أواسط نيسان/ إبريل ١٩٨٨ لفتح باب المفاوضات تشترك فيه إسرائيل ومصر وسوريا ووفد أردني مشترك وأعضاء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن. في الأول من أيار/ مايو تبدأ مفاوضات أمدها ستة أشهر للوصول إلى مرحلة انتقالية من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تشمل إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لإقامة مجلس إداري. وفي

كانون الأول/ ديسمبر تبدأ محادثات بين إسرائيل والوفد الأردني الفلسطيني حول الوضع النهائي.

ولم يشر شولتز في خطته إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ولم يذكر إن كان الوفد المشترك سيضم فلسطينيين من خارج الضفة الغربية وقطاع غزة. وبالرغم من ذلك رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحق شامير الخطة ليتم وأدها قبل أن تبصر النور.

وبدأ عرفات الإعداد لانعطافة سياسية كبيرة استجابة للشروط الأميركية والقبول بقرار ٢٤٢ فدعا إلى عقد دورة طارئة للمجلس الوطني في الجزائر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ حيث سجل الموقف الفلسطيني تراجعاً أكثر وضوحاً مما سبق حيث نجح عرفات في إمرار برنامجه السياسي من خلال ما سمي إعلان الاستقلال وقيام دولة فلسطين برئاسته حيث تم الاعتراف بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وكذلك الاعتراف بشرعية وجود إسرائيل بصورة ضمنية من خلال صيغة حق كل دول المنطقة العيش بسلام.

وقد التقطت مجموعة من الشخصيات الأميركية اليهودية بيان المجلس الوطني الفلسطيني وإعلان الاستقلال لتنفيذ ما كانت بدأته منذ نيسان/ إبريل ١٩٨٨ في استقصاء فكرة عقد اجتماع مع منظمة التحرير الفلسطينية لصوغ بيان تلتزم فيه المنظمة بتسوية سلمية مع إسرائيل وأن تقوم الحكومة السويدية بترتيب اجتماع تمهيدي يشارك فيه شخصيات أميركية يهودية وقادة من منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي الجانب الآخر فإن الاعتقاد السائد لدى أوساط فلسطينية وعربية رسمية وشعبية بقدرة اللوبي اليهودي-الإسرائيلي المانوية المطلقة في الولايات المتحدة قد عزز الموقف الذي تم تبنيه تجاه حتى الجماعات اليهودية والشخصيات العامة الأقل أهمية، وذلك إيماناً بأنه من خلال وساطتهم يمكن التأثير في صانعي السياسة الأميركية وربما في القيادة الإسرائيلية أيضاً. وهكذا جرى إيلاء أهمية كبرى للظهور الفلسطيني أمام الجمهور اليهودي الأميركي إذ أن مقداراً كبيراً من النشاط الفلسطيني والعربي في الولايات المتحدة موجه نحو الأميركيين اليهود لإقناعهم باعتدال منظمة التحرير الفلسطينية[١].

---

(١) موسى البديري، الحوار الفلسطيني الإسرائيلي: من الانتفاضة إلى المفاوضات، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٣ العدد ١٢ خريف ١٩٩٢. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١٠١.

وقام وزير خارجية السويد آنذاك ستين أندرسون برعاية اجتماع سري في استكهولم بعلم الحكومة الأميركية التي لم تعترض عليه. وشارك في الاجتماع الذي عقد من ٢١-٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨ وفد من الأميركيين اليهود برئاسة ريتا هاوزر، محامية من نيويورك وعضوية كل من دورا كاس، المدير التنفيذي للمعهد الأميركي الدولي للسلام في الشرق الأوسط/ نيويورك وستانلي شاينباوم، صاحب دار نشر في لوس أنجلوس فيما كان وفد المنظمة برئاسة خالد الحسن وعضوية كل من هشام مصطفى (من مكتب محمود عباس) وعفيف صافية (ممثل منظمة التحرير في هولندا) ويوجين مخلوف (ممثل منظمة التحرير في السويد). ونشرت وزارة الخارجية السويدية نص البيان الذي جاء بعنوان «ملاحظات سويدية حول نتيجة الاجتماع المشترك بين الوفد الفلسطيني والمجموعة الأميركية اليهودية» الذي تضمن رغبة منظمة التحرير الفلسطينية في الاعتراف بحق إسرائيل في العيش في المنطقة العربية ضمن حدود آمنة ونبذ الإرهاب بكل أشكاله والقبول بقرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية على أن يكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ أساساً للمفاوضات مع إسرائيل حول السلام الشامل[١].

وفي ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ غادر يوجين مخلوف ستوكهولم إلى تونس حاملاً رسالة دعوة من ستين أندرسون إلى عرفات لزيارة السويد. فيما قام سفير السويد لدى واشنطن بالاجتماع مع شولتز لإطلاعه على ما تقوم به السويد من جهود لدفع عملية التسوية في المنطقة وسدّ الفجوة التي تحول دون بدء حوار أميركي-فلسطيني. عاد مخلوف من تونس في اليوم الرابع من الشهر ذاته حاملاً موافقة عرفات على زيارة ستوكهولم ولقاء اليهود الأميركيين حيث وصل في اليوم السادس من الشهر ذاته يرافقه ياسر عبد ربه ومحمود درويش وبسام أبو شريف. وقام أندرسون بتسليمه فوراً رسالة شولتز. وقبل أن يلتقي المجموعة الأميركية-اليهودية التي كانت بانتظاره والتي انضم إليها اثنان آخران هما ميناحيم روزنزافت وأبراهام يودوفيتش. وقد تناول الاجتماع ورقة عمل كانت مقدمة سابقاً بعنوان

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني-الأميركي...، م.س.، ص ١١٧-١١٨.

وثيقة مبادرة الحوار وطلب عرفات إدخال تعديلات طفيفة عليها بصفتها تأويلاً صحيحاً لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، لتصبح مقبولة من جانبه وتتضمن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على الأراضي التي احتلها الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧، والتزام منظمة التحرير الفلسطينية بالعيش في سلام معه. وقد أبلغ رئيس وزراء السويد عرفات بأن البيان الذي سيصدر عن الاجتماع ستدرسه الحكومة الأميركية لتقرر فيما إذا كان البيان سيمهد الطريق أمام اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وبدء حوار جدي معها أم لا.

وقامت وزارة الخارجية السويدية بعرض نص البيان على وزير الخارجية الأميركي جورج شولتز الذي أعرب عن ارتياحه للبيان إلا أنه استمر في موقفه المتشدد حول مسألة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية رافضاً اعتبار البيان كأساس لبدء حوار مع المنظمة.

وعقب إرسال أندرسون بيان ستكهولم إلى الحكومة الأميركية تقدم عرفات إلى السفارة الأميركية في تونس بطلب الحصول على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة من أجل إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عند مناقشة القضية الفلسطينية إلا أن شولتز تحت زعم أن المنظمة ليست سوى «جماعة إرهابية» رفض منح عرفات تأشيرة الدخول المطلوبة، مؤكداً على أن الاتصالات مع السويد «لا تعني إطلاقاً اعتراف الولايات المتحدة أو قبولها بدولة فلسطينية مستقلة».

وكانت الرسالة التي بعث به شولتز يوم ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ إلى أندرسون التي أرفقت بها الشروط الأربعة تضمنت قوله إن الولايات المتحدة لا تمانع في قيام المنظمة بإضافة أشياء جديدة إلى البيان تعبر عن مواقف يشعرون بأنهم ملتزمون بها وتؤكد أن بيانهم يستند إليها شريطة ألّا تتناقض تلك المواقف مع قبول المنظمة بشروط الولايات المتحدة للحوار أو تخضعها لشروط معينة. كما أكد شولتز في رسالته إلى أندرسون أنه لن يقبل مشروع بيانات بديلة. وتضمنت الرسالة ما يلي:

«مساهمة منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت إصدار البيان الرسمي التالي:

- إنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي على أساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
- تتعهد بالعيش في سلام مع إسرائيل وجيرانها الآخرين واحترام حقوقهم بالوجود بسلام ضمن حدود معترف بها دولياً، مثلما ستفعل الدولة الديمقراطية الفلسطينية التي تسعى إلى إقامتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- إنها تندد بالإرهاب الفردي والجماعي وإرهاب الدولة بجميع أشكاله ولن تلجأ إليه.
- إنها مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل بمجرد بدء المفاوضات[1].

رسالة شولتز جاءت في سياق زيادة الضغط على عرفات للموافقة على الشروط الأميركية كافة وإدخال نص الشروط الأميركية في خطابه الذي ألقاه فيما بعد أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قررت يوم ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ نقل اجتماعها من نيويورك إلى جنيف حتى يتسنى لعرفات إلقاء خطابه يوم الثالث عشر من الشهر ذاته.

وافق ياسر عرفات على الصياغة الأميركية للبيان المطلوب الذي بعثه شولتز بعد إدخال بعض التعديلات التي لا تخل بمضمون النص الأميركي حتى تقبل الحكومة الأميركية فتح حوار مع المنظمة حيث تضمن ما يلي:

«مساهمة منها في البحث عن سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وقررت إصدار البيان الرسمي التالي:

- إنها مستعدة للتفاوض مع إسرائيل على تسوية سلمية شاملة للصراع العربي-الإسرائيلي على اساس قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨.
- تعتبر اللجنة التنفيذية عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة إطاراً ملائماً للتفاوض على تسوية سياسية وفي نهاية المطاف تحقيق السلام في الشرق الأوسط.

---

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي...، م.س.، ص ١٢٢-١٢٣.

- تسعى المنظمة إلى إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية في الضفة الغربية وقطاع غزة والعيش بسلام مع جيرانها واحترام حقهم في العيش بسلام.
- تندد المنظمة بالإرهاب بجميع أشكاله وهي مستعدة لوقف جميع أشكال العنف على أساس متبادل بمجرد بدء المفاوضات.

ونظراً لصعوبة إمرار الشروط التي وضعها شولتز كما هي دونما تعديل فقد حث عرفات أندرسون على التدخل لإقناع شولتز بتعديل شروطه حيث شملت التعديلات حذف البند الذي يطالب المنظمة بالالتزام بوقف كل أشكال العنف حيث كانت إسرائيل والولايات المتحدة تعتبران الانتفاضة أحد أشكال العنف. كما طلب عرفات بالحصول على إجابات من شولتز يعلنها صراحة بشأن أمرين اثنين بعد إصدار بيانه بإعلان قبول المنظمة لشروط الحوار مع الولايات المتحدة: الأول يتعلق برأي شولتز فيما إذا كان من حق المنظمة طرح مطلبها بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة أثناء المفاوضات، وقد تم الاتفاق على أن يكون الجواب «نعم، يتمتع الفلسطينيون من وجهة نظرنا بحق التعبير عن رغبتهم في إقامة دولة مستقلة خلال المفاوضات». فيما كان الثاني يتعلق باستعداد الولايات المتحدة لقبول فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام كإطار للمفاوضات. وقد تم الاتفاق على قيام شولتز بتذكير الصحفيين والمستمعين عموماً بأن مبادرته السابقة كانت قد دعت إلى عقد مثل ذلك المؤتمر شريطة أن لا يكون بديلاً للمفاوضات المباشرة»[1].

في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف أعلن عرفات أنه يتقدم بمبادرة السلام الفلسطينية بصفته رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحاول الالتفاف على بعض المعارضة التي واجهها داخل اللجنة التنفيذية لاستخدام الصياغة اللغوية لشروط شولتز بالترتيب نفسه، فقد عمل على توزيعها في خطابه، والتوسع في شرح قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ومعانيها وأبعادها بشكل يجعل القبول بالشروط الأميركية وكأنه استجابة لتلك القرارات وإحدى نتائجها الإيجابية، وهو أمر لم يلق قبولاً لدى واشنطن واعتبره شولتز غير مستوف للشروط الأميركية وطالب عرفات بالاعتراف بتلك الشروط بوضوح.

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي...، م.س.، ص ١٢٤.

وكان عرفات استخدم في خطابه فيما يتعلق بالإرهاب كلمتي «نرفض وندين» بينما أصر شولتز على استخدام كلمة (Renounce) التي تعني نبذ الإرهاب.

وكعادته، سعى عرفات في معرض تبرير موافقته على شروط شولتز، إلى استخدام الضغوط التي مارسها بعض الزعماء العرب ومنهم الملك الحسن الثاني والملك حسين والرئيس حسني مبارك وكذلك المسؤولون السويديون إلى جانب دعوة بعض أعضاء الوفد المرافق لعرفات في جنيف إلى قبول شروط شولتز وهم: جويد الغصين عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة وعفيف صافية ويوجين مخلوف وبسام أبو شريف وأيضاً وقفت مجموعة كبار المتمولين الفلسطينيين بقيادة حسيب صباغ ومنيب المصري في الصف الداعي إلى قبول شروط شولتز الذي تلقى اتصالاً هاتفياً من مبارك يخبره بأن عرفات مستعد لإصدار بيان واضح وصريح يقبل بموجبه الشروط الأميركية. واتصل حسيب صباغ هاتفياً بمساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ريتشارد ميرفي تناول الصيغة المقبولة للطرفين وبخاصة الأميركي والتي تركزت على ضرورة أن يعلن عرفات شخصياً نبذ الإرهاب. وعقد عرفات يوم ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨ مؤتمراً صحفياً في جنيف ألقى فيه بياناً باللغة الإنكليزية حتى لا يكون هناك احتمال لسوء الفهم عند الترجمة قرأ فيه النص الذي طلبه شولتز لفتح الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية. إذ جاء في بيانه «أشرت يوم أمس إلى قبولنا القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ كأساس للمفاوضات مع إسرائيل... وحق جميع الأطراف المعنية بصراع الشرق الأوسط في الوجود بسلام وأمن بما في ذلك دولة فلسطين وإسرائيل والجيران الآخرون تبعاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.... أما بالنسبة إلى الإرهاب فقد نبذته يوم أمس بوضوح لا لبس فيه، ومع هذا فأنا أكرر رسمياً وبصورة مطلقة، نبذ كل أشكال الإرهاب بما في ذلك الذي يقوم به الأفراد والجماعات وإرهاب الدولة»[١].
وناشد عرفات في مؤتمره الصحفي أن لا يجري تجريده من ورقة التوت التي تستر العورة مستخدماً كلمة «ستربتيز».

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي...، م.س.، ص ٢٥٩.

وفي مساء اليوم ذاته أصدر شولتز والبيت الأبيض كل على حدة بياناً يتضمن الموافقة على فتح الحوار مع المنظمة وتعيين السفير الأميركي لدى تونس آنذاك (روبرت بلترو) لقيادة الحوار. وبعد أربع وعشرين ساعة من قرار شولتز تلقى الدبلوماسيون الأميركيون في عواصم عربية وأجنبية برقية من وزارة الخارجية الأميركية برفع الحظر عن الاتصال والحوار المباشر مع ممثلي ومسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، فيما أعلن عرفات أن الولايات المتحدة غيرت موقفها من المنظمة، لكن الحقيقة هي عكس ما قاله عرفات حيث وافق هو نفسه على الشروط الأميركية. وقد انطلق الحوار رسمياً يوم ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ في تونس بين السفير بلترو ووفد منظمة التحرير الفلسطينية الذي يضم عضوي اللجنة التنفيذية للمنظمة، ياسر عبد ربه وعبد الله حوراني ومدير عام الدائرة السياسية للمنظمة عبد اللطيف أبو حجلة وسفير فلسطين لدى تونس حكم بلعاوي.

الحوار الرسمي مع الولايات المتحدة لم يمنع من اللقاء مع الإسرائيليين، إذ اعترف أبو إياد أنه التقى في شهر شباط/ فبراير ١٩٨٩ في المغرب بترتيب من الملك المغربي الحسن الثاني مبعوثاً لرئيس حكومة الرأسين الإسرائيلية (الليكود والعمل) إسحق شامير وأن اللقاء كان مفيداً واتفقا على الاجتماع ثانية في شهر نيسان/ إبريل ١٩٨٩، ورغم سرية ذلك الاجتماع فإن الحكومة المغربية سربت خبراً بدا وأنه استهدف إعداد الرأي العام لقبول التطورات المتوقعة، حيث نشرت مجلة المجلة يوم ٨ شباط/ فبراير من العام ذاته أن الملك الحسن الثاني أطلق مبادرة جديدة للسلام نتيجة للمعلومات المشجعة التي سمعها من الليكود والعمل في إسرائيل، وقد نشر الخبر في الوقت الذي كان أبو إياد يجتمع مع مبعوث شامير. وفي أيار/ مايو من العام نفسه أجرى أبو إياد مقابلة مع التلفزيون الإسرائيلي أظهر فيها استعداده للتخلي عن العمل المسلح والتمسك بخيار التسوية السلمية للقضية الفلسطينية[1]. وكان سبق لـ أبو إياد اللقاء في آذار/ مارس ١٩٨٣ مع وفود إسرائيلية من «حركة السلام الآن» في بودابست/ هنغاريا لكنه دأب على نفيها، غير أنه جرى الكشف عنها في الصحافة الإسرائيلية من قبل المشاركين في اللقاءات. وقد سبق لأبي داود عقب صدور

(١) محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي...، م.س.، ص ١٧٦.

كتابه عن عملية ميونيخ الكشف في مقابلة مع صحيفة الخليج الإماراتية أن أبو إياد أبلغ شخصية يهودية التقاها في منزل إبراهيم الصوص ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس أنه لا يمانع في لقاء إرييل شارون غير أن شارون رفض العرض[1].

وقد تحرك اللوبي اليهودي-الصهيوني في الكونغرس لتعطيل الحوار الأميركي مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث بعث ٦٨ عضواً في مجلس الشيوخ الأميركي في ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ رسالة إلى وزير الخارجية الأميركي، جيمس بيكر، يظهرون فيها معارضتهم قيام الولايات المتحدة بخطوات يمكن أن تبدو مكافأة لمنظمة التحرير الفلسطينية. ويؤكدون أنه ليس الوقت الملائم لتقديم تنازلات أو مكافآت غير مستحقة، مثل إصدار تأشيرة لياسر عرفات من أجل دخول الولايات المتحدة، أو رفع مستوى الحوار مع منظمة التحرير إلى مستويات أعلى.

لكن رغم أن الحوار جاء متأخراً وباهتاً وتافه المحتوى وقدمت قيادة عرفات من أجله تنازلات مبدئية حقيقية وملموسة مقابل وعود ضبابية فلم يدم طويلاً إذ قطعته الولايات المتحدة قبل أن يسفر عن أي نتيجة متذرعة بقيام مجموعة فدائية تنتمي إلى جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة أبو العباس بعملية إنزال باستخدام زورق بحري على شاطئ يافا يوم ٣٠ أيار/ مايو ١٩٩٠. ورغم فشل العملية حيث اعتقلت قوات الاحتلال الاسرائيلي أفراد المجموعة قبل تنفيذ العملية، وهو ما دعا الولايات المتحدة إلى الطلب من منظمة التحرير الفلسطينية إدانة العملية ومعاقبة أبو العباس الذي كان آنذاك عضواً في اللجنة التنفيذية للمنظمة، فاستجاب عرفات جزئياً للطلب الأميركي إلا أن الحكومة الأميركية أصرت على موقفها بالكامل وأعلنت يوم ٢٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٠ قرارها بتعليق الحوار مع المنظمة الذي استغرق فقط أربع جولات رسمية كان آخرها يوم ١٤ آب/ أغسطس ١٩٨٩ حين أبلغ بلترو الوفد الفلسطيني التزام الولايات المتحدة بدعم المقترحات التي أعلنها رئيس الحكومة الإسرائيلية إسحق شامير بإجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة، وطالب

---

(١) أسامة العيسة، كم طلقة في مسدس الموساد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ط ١، ٢٠٠٤؛ المركز الفلسطيني للإعلام، الجزء الأول، ص ٤٥.

بلترو بتعاون المنظمة وقيامها بالسماح للفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي بالتفاوض مع إسرائيل بشأن الانتخابات وتحسين العلاقة بين الطرفين، وأن الولايات المتحدة لن تتدخل في عملية السلام إلا على أساس الخطة الإسرائيلية، وأن إسرائيل لا تريد التعامل مع المنظمة وأن الولايات المتحدة لا تستطيع ولا تنوي إرغامها على ذلك. وللدلالة على الموقف الحقيقي للولايات المتحدة من فتح الحوار ما قاله السفير بلترو للوفد الفلسطيني في نهاية الجلسة الأولى للحوار بأنه سيقول للصحافة بأن الولايات المتحدة لم تغير موقفها تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي ولكن المنظمة غيرت مواقفها من ذلك الصراع وأن الحوار مع المنظمة ليس إلا مؤشراً على حدوث ذلك التغير[1]. وكعادة عرفات فإنه لم يكن يعول على جلسات الحوار الرسمية بل على جلسات الحوار الأخرى التي يشارك فيها أعوانه المباشرون مع بلترو الذي قال «لقد حققنا تقدماً خلال ثلاثة لقاءات منفردة مع أبو إياد وأبو مازن أكثر بكثير مما حققناه خلال اجتماعات الحوار الأربعة وأكثر من ثلاثين لقاء مع حكم بلعاوي»[2] حيث قدم أبو إياد معلومات أمنية قيمة بالنسبة إلى الأميركيين.

وفي السياق نفسه بدأ عرفات يميل إلى استخدام قناة اتصال دولية (الاتحاد السوفياتي) وإقليمية (مصر) مع الولايات المتحدة بديلاً لقناة تونس، وكان ذلك ينسجم مع أسلوبه في العمل والتعامل مع زملائه وأعوانه والنهج الفردي في العمل واتخاذ القرارات، ورفض منح كامل الثقة وحرية التصرف للآخرين مهما كانوا قريبين منه... وعندما تكون حاجته ماسة إلى الاستفادة من أي من القنوات الدولية والإقليمية التي كان يراهن عليها بدلاً من المراهنة على القدرات الذاتية للشعب كان يذهب إلى تقديم التنازلات التي أوصلته إلى اختيار أوسلو واتفاقيتها بقبول ترتيبات في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تزيد عن إقامة إدارة فلسطينية لاحتلال إسرائيلي[3].

مع تولي جورج بوش الأب الرئاسة الأميركية في عام ١٩٨٩ واصلت إدارته ما

---

(١) أسامة العيسة، كم طلقة في مسدس الموساد...، م.س.، ص ١٥٣.

(٢) م.ن.، ص١٦١.

(٣) م.ن.، ص١٦٣.

كانت إدارة سلفه قد بدأته من حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، والذي جرى تعليقه في حزيران/ يونيو ١٩٩٠، لتشهد الساحة العالمية بعد أشهر من ذلك انهيار الاتحاد السوفياتي وبدأ الترويج لنظام عالمي جديد يكون أحادي القطب، وتلعب الولايات المتحدة الدور القيادي فيه، وعمدت واشنطن إلى ممارسة هذا الدور بوتيرة عالية، فنصبت نفسها «شرطياً عالمياً» وباشرت بإثبات أهليتها لذلك في حربها على العراق، حيث انتهزت فرصة الاجتياح العراقي للكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ لتعمل على تحقيق هدف استراتيجي بالهيمنة على منطقة الخليج العربي ومصادر الطاقة الرئيسة من منابع وطرق إمداد، لتتمكن من خلال ذلك التحكم بمستويات فائض القيمة في الناتج القومي للقوى المنافسة والتي تعتمد على النفط كأساس للطاقة التي تستخدمها.

وقد تقدمت إدارة بوش بعد الحرب المدمرة التي شنتها على العراق محطمة قوته العسكرية بمبادرة تسووية تستند إلى نتائج حربها على العراق لاستكمال عملية التطويع السياسي، وذلك في إطار استراتيجية تهدف إلى إخضاع الصراع العربي الصهيوني لإملاءات منظورها في تأمين مصالحها النفطية في المنطقة، واعتبرت أن الوقت مناسب لتسوية الصراع العربي الصهيوني، حيث قال بوش في خطاب له حول حالة الاتحاد أمام الكونغرس الأميركي في ٦ آذار/ مارس ١٩٩١ «لا بد أن نفعل ما نستطيع لسد الفجوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الإسرائيليين والفلسطينيين وأن السلام الشامل يجب أن يعتمد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام، ويجب توسيع نطاق هذا المبدأ لكي يتضمن أمن إسرائيل والاعتراف بها، وينص في الوقت نفسه على الحقوق السياسية الفلسطينية المشروعة، ولقد حان الوقت لنضع حداً للصراع العربي الإسرائيلي». وأعلن بوش أنه سيرسل وزير خارجيته جيمس بيكر إلى المنطقة لوضع خطوط التسوية وتهيئة الأجواء لجمع العرب والإسرائيليين حول طاولة مفاوضات تفضي إلى معاهدات سلام نهائية بين العرب و«إسرائيل»[1].

وكان هناك حرص على صياغة مشروع بوش بعبارات مختصرة وغامضة تستطيع

---

(١) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام...، م.س.، ص ٢٣٤.

واشنطن من خلالها كسب تأييد الجميع وإرجاء تفاصيله لجولات بيكر لوضع التفسير الأميركي للمشروع موضع التنفيذ.

واندفع بوش وبيكر بقوة للعمل على عقد مؤتمر مدريد في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١، وإلى جانب الظروف الدولية الملائمة، توافرت أوضاع إقليمية مناسبة لعقد ذلك المؤتمر حيث نتائج الحرب الأميركية على العراق وما انتهت إليه أوضاع حركة المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية من أزمة خانقة، وما وصل إليه النظام الرسمي العربي من تفكك وشلل جعلت عقد ذلك المؤتمر ممكناً، حيث هيأت جولات بيكر في المنطقة الظروف لعقده، إذ استطاع بيكر في جولاته الثماني جمع الأطراف المعنية في تقديره على قاسم مشترك بحده الأدنى هو التصور الأميركي للخطوط العريضة لأسس مفاوضات التسوية شكلاً ومضموناً[١].

لكن التصور الأميركي كان يلبي تماماً الطموحات الإسرائيلية في عقد مؤتمر يقتصر دوره على واجهة دعائية لبدء المفاوضات العربية الإسرائيلية والفصل بين المسارات التفاوضية وتحديد سقف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية على إجراءات الحكم الذاتي، وفي المقابل تحديد سقف المفاوضات العربية الإسرائيلية بمعاهدات سلام نهائية ركيزتها الأساسية التطبيع الكامل. ولم يغفل التصور الأميركي عن نسف الحق الفلسطيني في العودة والتعويض بناء على قرار الأمم المتحدة ١٩٤ بتحويل قضية اللاجئين الفلسطينيين إلى قضية إنسانية تبحث في إطار المفاوضات متعددة الأطراف[٢].

وقد تشكل إجماع داخل منظمة التحرير الفلسطينية على أن الأسس التي يستند إليها التصور الأميركي مرفوضة فلسطينياً. لكن رغم هذا الفهم المشترك إلا أنه لم يتم ترجمته إلى موقف واحد، وانفرد عرفات بالدعوة إلى قبوله بدون وضع أية شروط على المشاركة حيث

(١) إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: المشروع الصهيوني من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث ص ٣٠٩. دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٢.

(٢) حاتم خليل السطري، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية ١٩٧١-١٩٩٣. الجامعة الإسلامية-غزة ٢٠١٦، ص ٢٠٢.

رأى أن لا خيار أمامهم سوى قبول التسوية الأميركية وليس أمامهم إلا القليل من المناورات لتحسين شروط تلك التسوية[1].

وربطت الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر ما بين ٢٣-٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام بالشروط التالية:

- الالتزام بتطبيق قرارات الشرعية الدولية على قاعدة الأرض مقابل السلام والحقوق الوطنية والسياسية للشعب الفلسطيني.

- ضمان حق منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في تشكيل وفدها من داخل الوطن وخارجه بما في ذلك القدس ومشاركته على قدم المساواة والتكافؤ مع سائر الأطراف.

- وقف الاستيطان كشرط لا غنى عنه لبدء عملية السلام.

- ضمان حضور القدس موضوعاً وتمثيلاً في جميع مراحل المفاوضات بوصفها جزءًا من الأراضي المحتلة.

- استبعاد الحلول الجزئية والمنفردة وضمان التنسيق العربي على هذه الأسس.

- ضمان الترابط بين مسارات الحل ومراحله وصولاً إلى الحل الشامل طبقاً لقرارات الشرعية الدولية[2].

كان بيكر يردد أثناء جولاته الثماني عن استعصاءات إسرائيلية وسورية أمام هندسة عملية المفاوضات ولم يتحدث ولو مرة واحدة عن استعصاءات فلسطينية بالرغم من أن القضية الفلسطينية هي الأكثر تعقيداً في الصراع العربي الصهيوني[3].

إن مدلول ذلك لدى صانع القرار الأميركي أن ياسر عرفات بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يمسك زمام القرار في المنظمة إلى الحد الذي يسمح

---

(١) نايف حواتمة، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، طبعة أولى ١٩٩٨، ص ٥٥.

(٢) م.ن.، ص٦٣.

(٣) نايف حواتمة، مسار السلام وانعكاساته على التمثيل الفلسطيني، شؤون فلسطينية العدد ٢٣١-٢٣٢ حزيران/ يونيو-تموز/ يوليو ١٩٩٢.

له بتجاوز كل القرارات المخالفة له. وظهر ذلك واضحاً في مخالفة قرارات دورة المجلس الوطني الفلسطيني العشرين بالموافقة على المشاركة في مؤتمر مدريد متجاهلاً الأسس التي وضعها المجلس لقبول المشاركة.

وقد حدد خطاب الدعوة الذي وجهه بوش والرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشيوف في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ إلى الأطراف المعنية للمشاركة في مؤتمر مدريد هدف المؤتمر: تحقيق تسوية سلمية شاملة ودائمة وعادلة تحت رعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من خلال مفاوضات مباشرة تأخذ مسارين بين «إسرائيل» والدول العربية ما عدا مصر، و«إسرائيل» والفلسطينيين، ومسار متعدد الأطراف. وتبدأ المفاوضات الثنائية بعد أربعة أيام من افتتاح المؤتمر فيما تجتمع الأطراف الراغبة في حضور المفاوضات متعددة الأطراف بعد أسبوعين من مؤتمر مدريد لتنظيم هذه المفاوضات والتي تتناول قضايا متنوعة مثل البيئة والتنمية الاقتصادية وضبط الأسلحة وغيرها من المواضيع المشتركة. وستدور المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيبات الحكم الذاتي الموقت أقصاها سنة لحكم ذاتي يمتد خمس سنوات على أن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي في السنة الثالثة من الحكم الذاتي على أساس القرارين ٢٤٢ و٣٣٨.

واستجابة لرفض إسحق شامير التعامل المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية فقد تم التوصل إلى صيغة بديلة مقبولة لشكل فريق التفاوض بأن تقدم منظمة التحرير الفلسطينية قائمة أسماء من الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة تكون جزءًا من وفد أردني فلسطيني مشترك.

وقبيل انعقاد مؤتمر مدريد طلب البيت الأبيض من الملك حسين إرسال موفد عنه إلى واشنطن للقاء جيمس بيكر، وقد بعث الملك حسين مستشاره عدنان أبو عودة الذي أدرك من خلال اللقاء أن نتيجة لقاء مدريد والمفاوضات اللاحقة قد حسمت مسبقاً. فقد أبلغه بيكر صراحة أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية[1].

وحدد الوفد الفلسطيني المفاوض موقفه وغرض المفاوضات في مدريد في ١٢ آذار/

(١) حديث عدنان أبو عودة مع المؤلف في واشنطن.

مارس ١٩٩١ والمبادئ التي تستند إليها المشاركة في المفاوضات ومنها: الاعتراف بمنظمة التحرير بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمتها، وأن قرارات الأمم المتحدة هي أساس عملية السلام، وكذلك عقد مؤتمر دولي كآلية لدفع عملية السلام إلى الأمام.

وقد اصطدمت هذه المطالب بالموقف الإسرائيلي المتصلب الذي يرفض التجاوب معها، وطوال عشر جولات من المفاوضات في واشنطن لم تسفر عن حدوث تقدم فيما اندفع ياسر عرفات من خلال قناة اتصال سرية مع حكومة إسحق رابين في العاصمة النرويجية، أوسلو للتفاوض حول اتفاق حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأثمرت عن التوقيع في البيت الأبيض على اتفاق أوسلو برعاية الرئيس الأميركي بيل كلينتون الذي استشعر أهمية حل القضية الفلسطينية بوصفها مصدر توتر في المنطقة. وواصلت إدارة كلينتون رعايتها لمفاوضات ثنائية مباشرة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل لتطبيق اتفاق أوسلو المتعثر حسب التصريحات الفلسطينية، إذ أرادت إسرائيل من الاتفاق أن يخدم مصالحها فقط فيما يواصل الطرف الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية تقديم التنازلات، وفي مقدمتها التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الصهيوني ومنع المقاومة المسلحة ضده.

وهنا يجب التأكيد على أن الدعم الأميركي للكيان الصهيوني قد تصاعد في عهد الرئيس كلينتون وارتقى إلى مرتبة التطابق الاستراتيجي. وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تبنت الولايات المتحدة الخط الاستراتيجي الإسرائيلي الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي. فقد عقدت اللجان المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف العديد من الجولات وفي أماكن مختلفة حتى عام ١٩٩٥. وقد نتج منها أن أقامت «إسرائيل» مكتبي مصالح دبلوماسية في المغرب وتونس وتوصلت إلى تبادل بعثات تجارية مع سلطنة عمان، كما صدر إعلان رسمي من مجلس التعاون الخليجي بشأن وقف المقاطعة ضد إسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة وأقامت قطر علاقات وتبادل تمثيل تجاري، إلى جانب عقد المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمشاركة «إسرائيل» التي عقدت

سنوياً منذ عام ١٩٩٤ على التوالي في المغرب (الرباط ١٩٩٤) والأردن (عمان ١٩٩٥) ومصر (القاهرة ١٩٩٦) وقطر (الدوحة ١٩٩٧)، والإسراع فيها، مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية. كان الهدف من تلك المؤتمرات تحرير التطبيع مع الكيان الصهيوني من موانع وقيود السياسة وتأكيد الفصل عند التطبيق بين نوعين من السلام: السياسي والاقتصادي بصرف النظر عن موقع القرار، وكان وراء فكرة تلك المؤتمرات شمعون بيريز الذي نقل عنه قوله «إن رابين مختص في المسائل السياسية وهي معلقات من التاريخ وأما أنا فاختصاصي هو التطبيع الاقتصادي وهو أمل المستقبل»[1].

وقد استغل الصهاينة مؤتمرات التطبيع الاقتصادي لكي يجري إمرار قرار الكونغرس الأميركي بنقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس الذي صدر قبل ساعات من مؤتمر عمان الاقتصادي، ولم يعترض العرب المؤيدون للتطبيع كثيراً على ذلك القرار الذي صدر بتنسيق مع البيت الأبيض حيث اكتفى الرئيس بيل كلينتون الحريص على عدم تعرية أصدقائه من الزعماء العرب، بالطلب من الكونغرس عدم تقييده بموقف يسد أمامه طرق المناورة بأن يترك للرئيس خيار تأجيل تنفيذ القرار ستة أشهر قابلة للتجديد إذا وجد أن ذلك في مصلحة الأمن القومي الأميركي. وقد أصبح القرار نافذ المفعول بعد أن تجنب كلينتون الاعتراض عليه في ظرف ثلاثين يوماً وهو ما حدث. وبقي الأمر كذلك إلى أن جاء دونالد ترامب لينفذ القرار في ٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.

كان اتفاق أوسلو الذي عقده ياسر عرفات أسوأ من الكتاب الأبيض الذي رفضه الحاج أمين الحسيني في العام ١٩٣٩، المعروف باسم مشروع ماكدونالد[2]، وذلك بفعل

---

(١) محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه...، م.س.، ص ٣١٢.

(٢) الكتاب الأبيض هو الوثيقة التي أصدرتها الحكومة البريطانية بشكل رسمي في ٢٧/ ٥/ ١٩٣٩، بعد فشل مؤتمر سنت جيمس الذي دعت إليه الأطراف الفلسطينية والصهيونية والعربية لمناقشة مسوداته، والذي تعهدت بتنفيذه من جانبها حيث جاء فيه: «وسيتم السير في هذه العملية سواء اغتنم كلا الطرفين (العربي واليهودي) هذه الفرصة أم لا». ويتلخص المبدأ الأساسي الذي يحكم سياسة هذا الكتاب في إقامة دولة فلسطينية ديمقراطية تشمل كل فلسطين الانتدابية غربي نهر الأردن، ويتمثل فيها جميع سكانها من عرب ويهود على قاعدة التمثيل النسبي.

اعتراف الكتاب الأبيض بالسيادة العربية الفلسطينية على فلسطين كلها، والحفاظ الدائم على الأغلبية السكانية العربية فيها. غير أن الفارق بين الاثنين يكمن في رفض الحاج أمين للكتاب الأبيض، وقبول ياسر عرفات باتفاق أوسلو[1].

إن استعراض الوقائع على الأرض يظهر أن كل مشاريع التسوية والمبادرات الأميركية تجاه حل الصراع العربي الصهيوني منذ عهد الرئيس الأميركي هاري ترومان (١٩٤٥-١٩٥٢) استهدفت التأكيد على الحضور الدائم للسياسة الأميركية في المنطقة وعدم السماح للاتحاد السوفياتي بالتواجد ومنافستها. إلا أنه ورغم التغير الذي طرأ على الموقف الأميركي من اعتبار الفلسطينيين مجرد لاجئين إلى الاعتراف بمصالح فلسطينية، وصولاً إلى الاعتراف بحقوق فلسطينية مشروعة، لكنها تركت تحديد تعريف مفهوم المشروعية إلى المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، الأمر الذي في ظل اختلال ميزان القوى وتهافت موقف قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وفقدان موقف عربي ضاغط بل تبعية رسمية عربية للولايات المتحدة التي لم تتخل عن دعمها اللامحدود للكيان الصهيوني، فإن المبادرات والمشاريع الأميركية شكلت الأساس السياسي للحكم الذاتي الفلسطيني المحدود في الضفة الغربية وقطاع غزة استناداً إلى اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و«إسرائيل»، ولم تخرج المبادرات الأميركية كافة التي طرحت بعد عام ١٩٧٨ عن هذا الخط.

---

(١) مدونة سلافة الحجاوي، عرفات والحسيني، ٢٠١٠.



الفصل الثامن

مصر قاطرة عرفات الاختيارية

العلاقة مع مصر: رؤية عرفات للدور المصري
مرحلة الرئيس عبد الناصر
مرحلة الرئيس السادات
زيارة السادات إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد
مرحلة الرئيس مبارك

العلاقة مع مصر: رؤية عرفات للدور المصري

ارتبط ياسر عرفات تاريخياً بمصر بغض النظر عمن يتولى رئاستها حيث عاصر الرؤساء جمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك. وقد اشتهر عن عرفات قوله إنه «مصري الهوى» وهذه حقيقة تؤكدها نشأة عرفات من حيث الولادة والدراسة والثقافة وحتى التربية السياسية.

وقد بقيت رؤية عرفات لمصر التي لم تفارقه حتى وفاته إيجابية لدور مصر في حال وجود تقارب أو تطابق في إدراك وسلوك القيادة المصرية لأهمية القضية الفلسطينية، والعكس صحيح. ومن بين العوامل التي كان لها أثر فاعل في جعل مكانة مصر ودورها ذا قيمة أساسية في نظامه العقائدي وبيئته النفسية أنه منذ طفولته عاش في القاهرة وتنقل كثيراً مع والده ما بين فلسطين ومصر حيث تعلم في مدارسها وتأثر بنمط الحياة المعيشية والثقافية فيها والتحق بجامعتها الرئيسة (جامعة الملك فؤاد التي تحول اسمها بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ إلى جامعة القاهرة). وشارك في تأسيس اللبنة الأولى للاتحاد العام لطلاب فلسطين تحت اسم رابطة الطلبة الفلسطينيين في مصر في عام ١٩٥٢ والتي كان لها دور هام في توفير الكوادر المؤسسة لحركة فتح وشكلت التجربة الأولى للكيانية الفلسطينية وأول تجربة سياسية مكنت عرفات من الانخراط في الحياة السياسية المباشرة وساعدته على تطوير نفسه إلى سياسي محترف. وفي مصر تعرف عرفات في وقت مبكر من حياته إلى جماعة الإخوان المسلمين وارتبط بحركتهم[١].

---

(١) عبد الناصر سرور، **رؤية عرفات للدور المصري تجاه القضية الفلسطينية**، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول، ص ٩٢-٩٣.

لم تخضع رؤية ياسر عرفات لدور مصر ومكانتها تجاه القضية الفلسطينية لقوالب نظرية أو فكرية جامدة وإنما تطورت تدريجاً وفقاً لتطور خبرته الشخصية المستمدة من طريقته في التعامل مع المستجدات والمعطيات المختلفة وللمراحل التي تعرضت لها مصر والإقليم وبتغير القيادة السياسية في مصر، وانعكاس ذلك على طبيعة هذا الدور.

وإذا كان المشروع الصهيوني المتمثل بإقامة كيان يهودي يشكل خطراً على فلسطين وشعبها وعلى مصر كما هو الحال على المنطقة العربية بمجملها فقد أسهم ذلك في إقامة أرضية مشتركة التقت فيها الأهداف والمصالح المصرية والعربية والفلسطينية، فهو بالنسبة إلى مصر يشكل خطراً على أمنها واستقلالها الوطني، لكنه في الوقت نفسه فيما يتعلق بفلسطين فهو شكل خطراً عليها من حيث الوجود ذاته والمصير والأرض والهوية. أي إن الصراع الفلسطيني مع المشروع الصهيوني شكل «مباراة صفرية» تقوم على أساس نظرية النفي المتبادل: أحد الطرفين زائد يجب أن يزول، إذ إن أي مكسب لأحد الطرفين يعتبر خسارة صافية بالنسبة إلى الطرف الآخر. أما بالنسبة إلى مصر فلم يكن الصراع مع المشروع الصهيوني بالضرورة من نوع المباراة الصفرية، إذ كان من الممكن (نظرياً) تصور إمكانية التوصل إلى تسوية ما[1].

إذ في الوقت الذي كانت فيه الأهداف والمصالح المصرية حتى حرب ١٩٤٨ ولاسيما بعد اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى في عام ١٩٣٦ تتجه نحو التلاقي إلى حد التطابق الكامل من أجل تحقيق هذا الهدف المشترك بمنع قيام كيان يهودي على أرض فلسطين، فإن هذا التطابق بدأ يتراجع تدريجاً إلى أن وصل الحال بمصر إلى توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٩ لتخرج من دائرة الصراع المسلح مع «إسرائيل».

مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر

بعد انطلاقة «فتح» العسكرية في عام ١٩٦٥ سعى عرفات إلى التقرب من نظام عبدالناصر لكنه لم يوفق بسبب التقارير الاستخبارية التي كانت تربط حركة فتح ومؤسسيها

(١) حسن نافعة، **العلاقة المصرية-الفلسطينية-رؤية تحليلية**، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ٨، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ٣٦-٥٣.

بجماعة الإخوان المسلمين. وقد لجأت «فتح» بسبب فشلها في إقامة اتصال مباشر مع المسؤولين المصريين، إلى توسيط قيادة حركة القوميين العرب كما وسطت شخصيات صحفية مصرية نافذة التي نقلت إلى «فتح» أن معلومات المخابرات المصرية تفتقد للصحة ومتناقضة. ولم تنجح الوساطات سوى في ترتيب لقاء بين قادة فتح ورئيس المخابرات المصرية صلاح نصر. غير أن الفرصة واتت عرفات بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ حين قرر عبد الناصر إعادة بناء الجيش المصري، ورفع شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة»، وتقرب من حركات المقاومة الفلسطينية لكي يستند إليها، كقوة تناكف الجيش الإسرائيلي. وكان أول لقاء لقادة «فتح» مع وزير الخارجية المصري آنذاك محمود رياض الذي أبدى تعاطفاً كبيراً معهم وحثهم على تصعيد العمل المسلح في الأراضي المحتلة.

وبغرض تخفيف الضغط على الجبهة المصرية، قام عبد الناصر بتقديم الدعم للمقاومة الفلسطينية بهدف رفع كفاءتها العسكرية، كما قام بمدها بصواريخ الكاتيوشا وتقديم الخطط للفدائيين الفلسطينيين لتنفيذ عمليات نوعية في عمق الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨، وتم الاتفاق مع حركة «فتح»، على أن تقوم الحركة بتبني العمليات العسكرية، وكان من أبرزها، المشاركة في نسف سفينة إسرائيلية حربية كانت راسية في ميناء (إيلات) على خليج العقبة. ولرفع معنوية المقاومة الفلسطينية من جانب، وتدعيم الشرعية الثورية لنظامه السياسي من جانب آخر، أطلق عبد الناصر شعار أن حركة المقاومة الفلسطينية بعد ١٩٦٧ هي أنبل ظاهرة عربية، وقد جرى أول لقاء بين الرئيس عبد الناصر وعرفات قام بترتيبه محمد حسنين هيكل في شهر تموز/ يوليو ١٩٦٧ رفقة صلاح خلف وفاروق القدومي حيث استقبلهم عبد الناصر في منزله في منشية البكري بالقاهرة وهو يقول: «أهلاً ياسر أهلاً ياسر، لقد فهمتكم، ألا تستطيعون إشعال حرائق في الداخل إلى أن نعيد ترتيب وضع القوات على قناة السويس وفي الجولان»، فرد عليه عرفات: «إنني سأدخل شخصياً إلى الداخل وسأشعل ثورة الحرائق ولكنني أريد منكم الاعتراف بحركة «فتح» ومدنا بالسلاح وتدريب مقاتلينا[1]».

---

(١) هاني الحسن، حركة «فتح» المسيرة والجذور في كتاب خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، الثورة الفكرية السياسية، المركز القومي للدراسات والتوثيق عام ٢٠٠٠، ص ٣٠٢.

وفي هذا اللقاء تمت مناقشة القضايا كافة التي تتعلق بالعلاقات الثنائية والاهتمامات المشتركة ووضعت أسس التعاون السياسي والعسكري والأمني وصار مفهوماً لدى «فتح» أن مصر حريصة على إقامة علاقة خاصة حميمة معها، وفي الوقت نفسه نصحت مصر «فتح» بأن تدعم المنظمات الفلسطينية الأخرى التي تحرص مصر على العلاقة معها.

أحدثت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ تحولاً كاملاً في السياسة التي كانت مصر تتبعها تجاه العمل الفدائي الفلسطيني، فبحسب قول القائد العام للقوات المسلحة المصرية في ذلك الحين الفريق محمد فوزي: الذي كان قد عين في منصبه حديثاً، كان العمل الفدائي هاماً جداً لنا لأننا كنا عند نقطة الصفر وخصوصاً في سلاح الجو وكنا في حاجة إلى تسخين الجبهات الأخرى بحيث نتمكن من إعادة بناء قوتنا. وكان لأمين هويدي بوصفه وزيراً جديداً للدفاع في مصر هدف مماثل وهو فتح جبهات خلف خطوط العدو الصهيوني وفي قلب فلسطين، وقد أوضح مدير المخابرات الحربية اللواء محمد صادق فيما بعد تفكير المصريين لوفد من قادة حركة «فتح» فقال: نريدكم أن توجهوا ضربات إلى إسرائيل لتقوية موقف المفاوضين العرب.

عندما تولى أمين هويدي منصباً إضافياً هو منصب مدير المخابرات العامة سعى كذلك للحصول على مساعدة الفدائيين الفلسطينيين في جمع المعلومات الاستخبارية، وكان هذا من الأسباب التي دعت المصريين في نهاية الأمر إلى حل الكتيبة ١٤١ الفدائية القديمة التي كانت قد استمرت في مهمات الاستطلاع لحساب المصريين انطلاقاً من قطاع غزة منذ عام ١٩٥٦ والسماح لأفراد الكتيبة بالتطوع في صفوف حركة «فتح» في الأردن والأراضي المحتلة حيث كان يمكنهم أن يأتوا بنتائج أفضل، وهكذا كانت الضرورة قد حملت مصر على أن تتبنى تجاه حركة «فتح» سياسة مناقضة تماماً لسياسة ما قبل الحرب.

اكتسبت حركة «فتح» التأييد المصري بفضل استئنافها من طرف واحد العمليات القتالية في الضفة الغربية وقطاع غزة في شهر آب/ أغسطس/ ١٩٦٧ وأصبح مبعوثو حركة «فتح» يستقبلون بحرارة في القاهرة مثلهم مثل حلفاء الرئيس جمال عبد الناصر القدامى كحركة

القوميين العرب وممثلي المنظمات الفدائية الأخرى الناشئة مثل الدكتور عصام السرطاوي الذي كان قد أنشأ الهيئة العاملة لتحرير فلسطين.

كانت المخابرات الحربية المصرية مصيبة في توقع ازدياد أهمية الفدائيين الفلسطينيين فعينت ضابط اتصال دائماً بهم في عمان كما أنها أرسلت إلى الفدائيين في الأردن حمولة طائرتين من الإمدادات العسكرية علماً بأن الزيادة الحقيقية في المساعدة المادية لحركة «فتح» لم تبدأ إلا منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر/ ١٩٦٧ فصاعداً.

في تموز/ يوليو ١٩٦٨ اصطحب عبد الناصر في زيارته إلى موسكو ياسر عرفات ضمن الوفد المصري وهو يحمل جواز سفر مصرياً باسم محسن أمين، وفتحت تلك الزيارة باب العلاقات الفلسطينية السوفياتية بعد أن كانت موسكو تستهين وتشكك بحركة «فتح». وحصلت «فتح» على أول مساعدة عسكرية سوفياتية مباشرة بقيمة نصف مليون دولار.

غير أن العرض الذي كان عرفات ورفاقه في «فتح» انتظروه طويلاً وهو السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية قدمه عبد الناصر لهم في منتصف عام ١٩٦٨ بأن تتولى حركة فتح قيادة المنظمة من أجل إكساب «فتح» الشرعية العربية.. كان هذا التحول يتلخص عربياً ومصرياً بشعار «إزالة آثار العدوان» فيما كان شعار «فتح» في ذلك الوقت هو «التحرير».

وفي تطور آخر لمسيرة العلاقات المصرية الفلسطينية تمثل في قبول عبدالناصر قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ طارحاً في الوقت نفسه منهجاً تبريرياً بقوله «من حق الدول العربية أن تقبل القرار ٢٤٢ ومن حق الثورة الفلسطينية أن ترفضه». لذا، كان القبول بالقرار ٢٤٢ بداية التوتر العلني بين مصر ومنظمة التحرير، غير أن استمرار الرئيس عبد الناصر في رفع شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» وشنه لحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، وازدياد عمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة، كان ذلك من العوامل التي أسهمت في تحجيم الخلاف، والالتفاتف نحو متطلبات النضال المسلح ضد الخطر المشترك[1].

قبول عبد الناصر بمبادرة وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز وقف إطلاق النار

---

(١) حسن نافعة، العلاقة المصرية–الفلسطينية–رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٨، العدد ٢٩، شتاء ١٩٩٧، ص ٣٦.

على الجبهة المصرية في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٧٠ تبعه الأردن بالموافقة على المبادرة في ٢٦ من الشهر ذاته وموافقة إسرائيل في ٣١ من الشهر نفسه، ودخولها حيز التنفيذ في ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٠ أدى مجدداً إلى نشوب الخلاف بين القيادة المصرية وقيادة منظمة التحرير وبروز تباين واضح حول آلية إدارة الصراع وليس حول الأهداف نفسها. بمعنى آخر، كان هدف عبد الناصر من قبوله وقف إطلاق النار إتاحة الفرصة لبناء حائط الصواريخ الضروري لصد الغارات الإسرائيلية على العمق المصري، إلا أن فصائل منظمة التحرير لم تكن قادرة على تفهم طبيعة المصالح في تلك المرحلة، فصعدت هجومها العلني على عبدالناصر، وحدث ذلك عندما اعتقدت منظمة التحرير أنها تمثل طليعة الثورة العربية، وأن في استطاعتها تحريك الشارع العربي حتى لو أدى ذلك إلى تجاوز زعامة عبد الناصر نفسه، فلم تتردد بالتالي، في دخول صراع علني معه وقامت بتنظيم تظاهرة كبرى في العاصمة الأردنية، عمان شارك فيها أكثر من مئة ألف شخص رفضاً لمبادرة روجرز وحمل البعض شعارات وهتافات ضد عبد الناصر شخصياً – مما أدى إلى حدوث أزمة حادة في العلاقات الفلسطينية نجم عنها قيام مصر بإغلاق إذاعة فلسطين من القاهرة.

ولم يتوقف رفض ياسر عرفات لمبادرة روجرز عند حدود التصريحات فقط، إنما قام بجهد ديبلوماسي ونشاط سياسي مكثف لبلورة موقف عربي جماعي رافض، ومن أجل هذا الغرض أرسل الوفود إلى الدول العربية لشرح الموقف الفلسطيني[1].

اعتقد العديد من قيادات فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ومن بينهم عرفات نفسه أن باستطاعتهم تزعم القيادة بدلاً من مصر وعبد الناصر في الوطن العربي مستغلة مكانة القضية الفلسطينية وقدرتها التعبوية عند الشعوب العربية ومتجاهلة بذلك واقع موازين القوى في النظام العربي. وقد بدأ ذلك واضحاً لحظة إذاعة نبأ وفاة عبد الناصر حيث رفع المقاتلون الفلسطينيون في مواقعهم في عمان حيث كانت المعارك تدور بينهم وبين قوات النظام الأردني الأعلام السوداء وهو ما اعتبر اعترافاً بزعامة عبد الناصر وأن المقاومة الفلسطينة لا يمكن أن تزاحمه على تلك المكانة.

---

(١) عبد الناصر سرور، م.س نقلًا عن الكتاب السنوي ١٩٧١، ص ١٨.

لقد تدخل عبد الناصر لحماية المقاومة في لبنان بإرغام نظام الحكم في لبنان في ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٩ بتوقيع اتفاق القاهرة بين الجيش اللبناني ومنظمة التحرير الفلسطينية الذي منح فصائل المقاومة حرية الحركة ورفع القيود عن المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما لم يمنع مهاجمة بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية لعبدالناصر بعد قبوله مبادرة روجرز من أن يتدخل لمصلحة المقاومة بوقف الاشتباكات المسلحة الدموية بين قوات الثورة الفلسطينية والجيش الأردني في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وبفضل جهوده أقر الملوك والرؤساء العرب وبحضور الملك حسين وياسر عرفات اتفاقية القاهرة في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠ والتي نصت على إنهاء العمليات العسكرية كافة بين الطرفين، وكان هذا آخر عمل قام به عبد الناصر قبل وفاته في ٢٨ أيلول/ سبتمبر من العام نفسه.

مرحلة الرئيس السادات: زيارة السادات إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد

مع تولي أنور السادات مقاليد الحكم في مصر توثقت العلاقات بين عرفات والرئيس أنور السادات وبخاصة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ التي استخدمها السادات لتحريك عملية التسوية مع «إسرائيل» وهو ما كان يلقى هوى لدى عرفات الذي كان ينظر إلى دعم مصر لإشراكه في عملية التسوية. وكان تولي السادات الحكم في مصر خلفاً لعبدالناصر يمثل بداية تحول هام في السياسة المصرية لقضية الصراع العربي-الصهيوني نحو العمل وتوفير عوامل وأسس لتسوية سياسية مع «إسرائيل» تعيد الأراضي المصرية المحتلة في حرب ١٩٦٧ إلى السيادة المصرية.

وقد أعلن السادات في خطاب له يوم ٤ شباط/ فبراير١٩٧١ أمام مجلس الشعب المصري عن استعداده لتوقيع اتفاقية سلام مع «إسرائيل». فكان هذا الإعلان الرسمي مفاجأة مذهلة لجميع الدول العربية وللعالم، لكونه أذهل وفاجأ الشعب المصري بما فيه مجلس الشعب نفسه والقيادات السياسية المصرية، الذي تم وأعلن عنه دون التحضير المسبق، ودون الرجوع إلى المؤسسات الدستورية كونه كان قراراً فردياً لرئيس الدولة. وقد اعتبر ذلك تحولاً دراماتيكياً مفاجئاً في الموقف السياسي المصري. ولأن هذا الإعلان يعتبر

المرة الأولى منذ قيام الكيان الصهيوني التي يبادر فيها رئيس دولة عربية أو مسؤول عربي منذ حرب عام ١٩٤٨ بالإعلان الرسمي والعلني عن استعداده لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل».

غير أن السادات بدأ بعد ذلك يربط أي تسوية مع «إسرائيل» بضرورة حل القضية الفلسطينية بإطلاق تلميحات وتصريحات يفهم منها وجوب إقامة دولة للفلسطينيين على الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . وكان السادات من المتحمسين لهذا التوجه الجديد، كما بدأت محاولة استمالة قوى فلسطينية نحو هذا الطرح وهذا التوجه، تبعتها محاولات لاستكشاف مواقف أطراف حركة المقاومة الفلسطينية من طرح قيام «دويلة» كهذه، ومدى استعداد بعضهم لقبولها ضمن هذا التوجه من خلال سياسة «الاعتراف بالأمر الواقع».

وخلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر قام رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي إليكسي كوسيغن بزيارة إلى القاهرة والتقى السادات. وقد أطلع محمد حسنين هيكل، صلاح خلف (أبو إياد) الذي كان موجوداً في القاهرة لمتابعة مسار الحرب على فحوى لقاء السادات- كوسيغن وهو ما نقله أبو إياد في رسالة بخط يده (من بين ثلاث رسائل في الفترة من ٢٤-٢٨ تشرين الثاني/ أكتوبر ١٩٧٣ أي قبل أن تضع الحرب أوزارها) إلى ياسر عرفات واللجنة المركزية لحركة «فتح» وجاء في الرسالة « يبدو أن الدولتين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) اتفقتا على مؤتمر للسلام... وأن الطرف الأميركي أصر أن تكون حقوق الشعب الفلسطيني من ضمن مشروع المملكة المتحدة بحيث يضمن الأردن إضفاء الشرعية الشعبية من طرف الفلسطينيين على مشروعه وتتعهد الأطراف العربية بإنهاء المقاومة وجميع أشكال النضال واحتوائها ضمن مشروع الملك حسين ولو أدى الأمر إلى تطويره ليلائم احتواء المقاومة من داخله». ويشير أبو إياد إلى أن الاتحاد السوفياتي موافق على هذا الطرح وإن كان يميل إلى أن يترك للمقاومة أن تكون هي الطرف في معاهدة السلام إذا قبلت ذلك، وهو لا يعتبر أن ذلك موقف نهائي للسوفيات لأن الأمور تتطور بشكل سريع وبحاجة إلى تحرك سريع من المنظمة. وأشار إلى أن الاقتراح يتضمن وضع غزة تحت الوصاية [المصرية]، وتعود الضفة [الغربية] إلى الملك [حسين] ضمن مشروعه؛ المملكة العربية المتحدة،

ويحدث استفتاءٌ عليه يكون بمنزلة تقرير المصير، وتُهيأ أوضاع غزة لشيء مماثل بعد فترة. ثمّ يكون الجولان إمّا منطقة منزوعة السلاح تحت السيادة السورية، وإما دولية بعد الانسحاب. أمّا شرم الشيخ والقدس فهما دوليان، ولا يشمل الاتفاق كل القدس، إنّما القدس العربية فقط». هذه ملامح الاتفاق، ويكون ممثلو الشعب الفلسطيني ضمن الوفد الأردني. وطبعًا «هذه ليست معلومات دقيقة، إنّما هي حصيلة اتصالات سياسية واسعة، ولكن بصفة رسمية لم نُبلغ بشيء إلى هذه اللحظة». ويرى أبو إياد أنّ أخطر ما في الموضوع وجود «همس مصري خافت يقول: لماذا لا تتفاهم منظمة التحرير مع الملك حسين ضمن مصالحة وطنية على حكم الضفة الغربية والقطاع، ضمن الحكم الذاتي الفلسطيني في مشروع المملكة المتحدة؟»[1].

وذكر أبو إياد في رسالته أن الرئيس السادات يريد طرفاً فلسطينياً معه في التسوية لاعتبارات عربية ومصرية ودولية عدة ولكن إذا وجد أن الأردن وبعض مسؤولي الأطراف العربية والدولية سيخلقون له مشكلة فإنه سيؤثر أن مشروع المملكة المتحدة هو الساري ويضعه في اتجاه مصالحة المنظمة مع الأردن أو افتعال معركة معها، ويخشى أبو إياد أن تحدث التسوية وفق المشروع الأميركي السوفياتي عبر تبني مشروع الملك حسين في غياب المنظمة ومن خلاله تسوى حقوق الشعب الفلسطيني ومشكلة اللاجئين. ويرى أبو إياد أن ذلك سيكون مقبولاً عربياً، وفي هذه الحالة ستواجه المقاومة مشكلة استمرار الثورة بوجودها العلني الكبير وستكون منظمة التحرير موضع إعادة النظر باعتبار أن الكيان الفلسطيني قد قام. وقال أبو إياد في رسالته إنه إزاء هذا الاحتمال سيكون أمامهم خياران لا ثالث لهما: إما الانحناء للمعارضة العربية والدولية والتفاهم مع الأردن وهذا ما أرى رفضه بأي صورة كانت وإما القتال دون وجودنا العلني حتى آخر فدائي، ويكون القتال من أجل حقنا في تمثيل الشعب الفلسطيني، ليخلص إلى أنه يجب أن نركز على المحاور الخاصة

---

(١) معين الطاهر، رسالتان من صلاح خلف إلى عرفات في حرب أكتوبر... المعارك والتسوية، صحيفة العربي الجديد، ٢٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٧.

بالملك حسين لأنه عدونا الأول في المنطقة العربية داعياً زملاءه في اللجنة المركزية إلى التفكير جدياً في المشاركة في مؤتمر السلام وترتيباته القادمة[1].

وقد تمكن السادات من إقناع قيادة «فتح» أن الضفة الغربية يمكن أن تتسلمها منظمة التحرير إذا وافقت على حضور مؤتمر السلام المفترض عقده أو أنها ستعود إلى الملك حسين في حال رفض المنظمة. وقد شكل ذلك أول توجه فلسطيني باتجاه ذلك المسار. وأصبح هاجس المنظمة أنها الممثل الشرعي الوحيد ولا أحد سواها يمثل الشعب الفلسطيني.

وقد كرس البيان المشترك الذي صدر في أعقاب لقاء السادات مع الملك حسين في الاسكندرية في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٧٤ ما جاء في رسالة أبو إياد حيث تضمن البيان اعتراف وإقرار السادات بأحقية الملك حسين التحدث باسم الفلسطينيين المقيمين في الأردن، أي الإقرار بتقاسم التمثيل الفلسطيني بين الملك حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو مغاير لما وافقت عليه مصر في القمة العربية السادسة في الجزائر في الفترة من ٢٦-٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٣ حيث دعم السادات مشروع عرفات للحصول على وحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية التي يتزعمها للشعب الفلسطيني إلا أن القرار لم تعتمده قمة الجزائر بسبب رفض الملك حسين الذي تغيب عن الحضور، لمشروع القرار، حيث أعلن المؤتمر التزام استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني. وقد تحفظ الوفد الأردني على ذلك مما دعا عرفات إلى القول «نناشد الملوك والرؤساء أن يخلصوا الفلسطينيين من الملك حسين ووصايته علينا»[2].

وكان الملك حسين أعلن بعد ثلاثة أيام من قمة الجزائر أن من حق الأردن أن يحصل على انسحاب إسرائيلي من كامل الأراضي المحتلة قبل إجراء استفتاء يتيح للشعب

---

(١) معين الطاهر، رسالتان من صلاح خلف إلى عرفات في حرب أكتوبر...، م.س.

(٢) عدنان أبو عودة، يوميات، م.س.، ص ١١٣.

الفلسطيني أن يختار مستقبله. وهو ما فسره أبو إياد بأن الملك حسين يطالب بحق تمثيل الشعب الفلسطيني في مؤتمر جنيف[1].

غير أن مشروع قرار وحدانية تمثيل المنظمة جرى طرحه مجدداً في مؤتمر القمة العربية السابع في العاصمة المغربية، الرباط الذي انعقد من ٢٦-٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ ولم يتمكن الملك حسين هذه المرة سوى الموافقة عليه على مضض. وذكر الوزير الأردني السابق عدنان أبو عودة (استناداً إلى ما سمعه من وكيل وزارة الخارجية المصرية ومستشار السادات أسامة الباز) أن وزير خارجية الولايات المتحدة هنري كيسنجر لعب دوراً في إمرار مشروع القرار عبر اتصال مع ملك المغرب الحسن الثاني، وأنه همس في ذلك إلى وزير خارجية مصر إسماعيل فهمي الذي نقله إلى السادات بعدم تقسيم التمثيل الفلسطيني وإلقائه على عاتق منظمة التحرير الفلسطينية وهو ما سيخفف عن الدول العربية أعباء القضية وتحميل مسؤوليتها للفلسطينيين أنفسهم، حيث كان كيسنجر يرى أن القرار يجعل من الضفة الغربية وقطاع غزة منطقة متنازعاً عليها (No man's land) ويحوله إلى صراع داخلي بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ألمح أبو عودة في يومياته إلى أن كيسنجر كان وراء قرار قمة الرباط لكي يستخدمه مبرراً لتنصل «إسرائيل» من فك الارتباط مع الأردن باعتبار أن الضفة الغربية أصبحت أرضاً متنازعاً عليها. وقال إنه كلما مر الزمن ازداد اقتناعاً وغضباً على ذلك القرار الذي سر به عرفات حيث طلب من شبان المخيمات الفلسطينية بتوزيع الحلويات ابتهاجاً بصدور ذلك القرار «من دون أن يعلموا أنهم يوزعون حلويات على موتهم... بعد ذلك القرار بدأت ترتيبات الأمم المتحدة من أجل أن تعطى المنظمة صفة مراقب من أجل الكلام. أرض متنازع عليها يصبح لها معنى»[2].

أما الملك الحسن الثاني الذي استضاف القمة العربية وترأسها فقد كان يهدف من إمرار القرار إلغاء مسؤولية الدول العربية عن استعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتبارها

---

(١) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، م.س.، ص ٢٢٧.

(٢) عدنان أبو عودة، يوميات، م.س.، ص٤٦، ٥٠.

مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية فقط. وهذا يتضح من كلامه كما ورد في مذكراته بعنوان «ذاكرة ملك» وأعدها الصحفي الفرنسي إريك لوران حيث قال «لقد تم الاعتراف خلال مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الرباط عام ١٩٧٤ بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. لقد كان عليّ أن أواجه بهذه المناسبة الكثير من سوء التفاهم الذي ليس له مبرر أو أساس، مما شوش علاقاتي بالملك حسين».

ويضيف الملك الحسن الثاني القول «لم تمر الأيام الثلاثة الأولى التي استغرقها المؤتمر دون متاعب. لقد اعتقد الملك حسين أنني كنت منحازاً إلى الفلسطينيين ضد الوحدة الترابية للمملكة الأردنية الهاشمية وضد سلطتها، وكان يشعر في واقع الأمر أنني انتزعت منه ما لم يكن يود التخلي عنه، لذلك خاطبته قائلاً: اعتبر أن عليك أن تفهم الواقع... إنهم يتناولون المشكلة بصورة تكتسي أحياناً نوعاً من الخطورة، ومن منطلق نضالي ربما يكون غير واقعي وخطير ليس على إسرائيل فحسب ولكن على أولئك الذين يساندونها أيضاً». وختم الحسن الثاني نصائحه للملك حسين بقوله «لذلك لا أفهم لماذا ستتكفل بتسديد ديون ليست مستحقة عليك»[1].

استهدفت موافقة القمة العربية في الرباط على منح منظمة التحرير الفلسطينية صفة الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني «فلسطنة القضية» وحصر مصيرها بالمنظمة ما سمح لقيادتها المتنفذة بأن توقع فيما بعد على اتفاق أوسلو دون العودة إلى ميثاقها الذي يعدّ قضية فلسطين قضية عربية وليست قضية فلسطينية فقط كما أعفى الدول العربية والإسلامية من مسؤولياتها بوصف القضية الفلسطينية قضيتها وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وكأن الضفة الغربية وقطاع غزة وكأن فلسطين بشقيها الذي احتل عام ١٩٤٨ و١٩٦٧ كانت تحت سيطرة حكومة فلسطينية ومن ثم تحت سيطرة منظمة التحرير الفلسطينية لتكون مسؤولة عن ضياعها، وهو ما يعني إعفاء الأردن من مسؤوليته القانونية المباشرة عن الضفة الغربية والقدس، وإعفاء مصر من مسؤوليتها المباشرة عن قطاع غزة، وبذلك وضعت العرب والمسلمين على قدام المساواة مع أي دولة أجنبية تعلن دعمها وتأييدها للقضية الفلسطينية.

---

(١) إريك لوران، ذاكرة ملك، الشركة السعودية للأبحاث والنشر.

وقد رأينا كيف تعاملت الدول العربية فيما بعد مع قرار قمة الرباط بعقد مصر معاهدة كامب ديفيد والأردن معاهدة وادي عربة ومن ثم اتفاقيات أوسلو والهرولة اللامحدودة لعدد من الحكام العرب باتجاه الكيان الصهيوني.

قرار قمة الرباط جاء في أعقاب إقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة في القاهرة في حزيران/ يونيو ١٩٧٤ البرنامج المرحلي (برنامج النقاط العشر) الذي فتح الطريق رسمياً لقيادة عرفات بالمشاركة في مشاريع تسوية القضية الفلسطينية. وليتم بعد ذلك دعوته إلى الأمم المتحدة لإلقاء خطاب «لا تسقطوا غصن الزيتون من يدي». ومنذ ذلك الوقت وحتى توقيع اتفاق أوسلو دار العمل السياسي الفلسطيني حول شروط تأهيل منظمة التحرير للانضمام إلى التسوية المتخيلة ومحاولات المنظمة لانتزاع شرعية تمثيلها للشعب الفلسطيني والحفاظ عليه وليس حول كيفية نيل الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، أي إن النضال الفلسطيني كان حول التمثيل وليس الحقوق[1].

في سياق لعبة المحاور والحفاظ على الذات التي برع فيها ياسر عرفات اتجه صوب السادات أثناء تصاعد الحرب الأهلية في لبنان وإمكانية تدخل الجيش السوري مما قد يقلب المعادلة في لبنان حيث كانت المقاومة ومعها الحركة الوطنية اللبنانية على وشك إعلان الهزيمة الكاملة للقوى الانعزالية، فقد لوحظ استقدام عرفات إمدادات من مصر وهو ما كان يشير إلى أن السادات كما هو الحال مع صدام حسين، متورط في تلك الحرب وليس فقط يشجع عرفات، كل منهما له أسبابه، إذ وصل الأمره به إرسال فوج مغاوير عراقياً إلى لبنان. ولكن السبب الذي كان يجمعهما من وراء الدعم لعرفات ولكمال جنبلاط هو محاصرة سوريا بهدف إضعاف نفوذها وتمددها في لبنان. فقد أرادا قتال الأسد بالواسطة منعاً له من السيطرة على لبنان.

وقد سبق للسادات أن دعا في خطاب له في نيسان/ إبريل ١٩٧٥، والذي أعلن فيه تعيين حسني مبارك نائبا له إلى «أن ارفعوا أيديكم عن لبنان» في إشارة إلى نظام حكم الرئيس

---

(١) معين الطاهر، ورقة مقدمة إلى ندوة من السلاح إلى السلام، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات/ الدوحة ٤ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.

حافظ الأسد الذي يعتبر أن لبنان هو خاصرة سوريا الرخوة وأن أي تقدم إسرائيلي باتجاه البقاع يعني محاصرة سوريا عسكرياً في وقت كانت «إسرائيل» تقوم بتمويل وتموين وتسليح الجماعات الانعزالية في بيروت الشرقية.

إذن كان الصدام بين قيادة عرفات ونظام الرئيس حافظ الأسد في لبنان انعكاساً للصراع المصري-السوري على النفوذ في المنطقة. وقد توقف الصدام فور توقيع القيادتين المصرية والسورية لاتفاق جدة برعاية القيادة السعودية الذي تضمن إقرار القاهرة بأن لبنان هو منطقة حيوية واستراتيجية لسورية. وعادت العلاقات بين حركة «فتح» وسوريا إلى طبيعتها[1].

وقد تسبب الموقف السوري في مزيد من الإرباك لعرفات خصوصاً بعد سقوط مخيم الضبية شرقي بيروت وقيام القوات المشتركة بمهاجمة الدامور والسيطرة عليها نتيجة وجودها كحاجز بشري وعسكري يفصل بيروت عن صيدا. ولم يعد الخلاف بين عرفات والرئيس الأسد سراً كما لم تعد العلاقات بين عرفات والسادات سراً. وكان عرفات يكرر القول أمام زملائه في تفسيره لطبيعة علاقاته مع مصر وسوريا أن «مصر بالنسبة له «حماية» وأن سوريا «وصاية».

زيارة السادات إلى القدس المحتلة وكامب ديفيد

كان عرفات حاضراً في مجلس الأمة المصري عندما ألقى السادات خطابه الشهير في عام ١٩٧٧ الذي أعلن فيه استعداده للذهاب إلى القدس إذا كان هذا سيسمح له بتحرير الأراضي المحتلة. وصفق عرفات مع بقية الحضور، وبدا واضحاً أن هناك خطوطاً خفية بين السادات وعرفات الأمر الذي ساهم في إعلان فجائي عن استعداد الأسد مقابلة وفد من حركة «فتح» لطي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة باستراتيجية جديدة. وقد ظهر نتيجة لهذه الأنباء من استبشر وتحمس للقاء (التيار اليساري في فتح مدعوماً بعضوي اللجنة المركزية، أبو صالح وأبو إياد) فيما اتخذ يمين «فتح» ممثلاً بخالد الحسن وخليل الوزير وهايل عبد الحميد موقفاً معارضاً للتقارب مع سوريا بحجة أنها تطمح إلى امتلاك الورقة

(١) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ١٨٨.

الفلسطينية لتعزيز وضعها في أية مفاوضات مع إسرائيل. أما عرفات فعمل على إمساك العصا من الوسط ظاهرياً لكنه عملياً بدأ يتجه نحو الانحياز إلى قيام معارضة التقارب. وقد بدأ بشير الجميل الذي لم تعد علاقته بإسرائيل سراً، وبعد أن تمكن من السيطرة على كامل المنطقة الشرقية وتعزيز نفوذه بالمطالبة برحيل القوات السورية إلى حد محاصرة إحدى كتائب الجيش السوري قرب نهر بيروت عند مدخل بيروت الشرقية.

وجاءت زيارة السادات إلى القدس المحتلة وخطابه أمام الكنيست الإسرائيلي لتتسبب في تباعد السبل بين عرفات والسادات. غير أن الوقائع تشير إلى أن عرفات لم يكن معارضاً لزيارة السادات إلى القدس المحتلة في نوفمبر ١٩٧٧ التي كان أعلن في خطاب أمام مجلس الشعب المصري بحضور عرفات بأنه على استعداد إلى الذهاب إلى آخر الدنيا وحتى إلى الكنيست الإسرائيلي نفسه بحثاً عن السلام. وقد صرح عرفات في لقاء مع صحفيين «لو أن السادات تمسك بالدولة الفلسطينية في خطابه في الكنيست لكان الموقف العربي اختلف.... لقد قال (موشيه) دايان في مذكراته إنه أقنع السادات بأن يشطب من خطابه الفقرة الخاصة بالدولة الفلسطينية»؛ فالسادات لم يتطرق في خطابه إلى منظمة التحرير الفلسطينية واكتفى بالقول «إن الفلسطينيين يتعطشون لوطن خاص بهم»، وهو ما رأت فيه حينذاك قيادة منظمة التحرير أنها فقدت حليفها وحاميها الأكبر في الأزمات، لذلك توجه عرفات ممتثلاً لغضب الفصائل الفلسطينية وخضوعاً لموقف عربي رسمي وشعبي رافض للزيارة إلى سوريا ليصدر بياناً مشتركاً مع الرئيس حافظ الأسد تضمن رفضا لخطوة السادات التي وصفت بـ«الطعنة الخيانية»[1].

وتوجه وفد من اللجنة المركزية لـ«فتح» برئاسة عرفات إلى دمشق للقاء الرئيس الأسد لتنسيق الموقف السياسي على ضوء زيارة السادات إلى القدس المحتلة، وإعادة النظر في السياسة السورية المكلفة بضبط العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان. ولم يغادر عرفات سياسته الزئبقية واللعب على حبال الاختلاف داخل تياري الحركة، وبدأ يشدد قبضته على

(1) Andrew Gowers and Walker, Jony: 1991, *Behind the Myth: Yasser Arfat and the Palestinian Revolution Bulter and Tanner*. London. P 178.

الحركة تدريجاً مع عدم قطع خطوط اتصالاته مع مصر. فقام بزيادة عدد الأجهزة الأمنية إذ عين أبا الزعيم على رأس الاستخبارات العسكرية، وهايل عبد الحميد مسؤولاً للأمن المركزي، وأبا إياد على رأس الأمن الموحد وهو ما زاد من حدة الانقسام داخل الحركة. غير أن عرفات واصل السيطرة على المال والإنفاق. ولم يصل الحوار مع سوريا إلى نتيجة، رغم انسحاب القوات السورية من المنطقة الشرقية. وفي ١١ آذار/ مارس ١٩٧٨ نفذت حركة «فتح» عملية الشهيد كمال عدوان على شواطئ تل أبيب في محاولة لإثبات وجودها. وقد تسببت تلك العملية في إلغاء زيارة رئيس حكومة الكيان الصهيوني مناحيم بيغن إلى واشنطن لإصلاح حال مسار المفاوضات المتعثرة مع النظام المصري، ولتتركز الأنظار على لبنان إذ أسفرت العملية عن هزة كبيرة أصابت الكيان الصهيوني ترتب عليها غزو إسرائيل واجتياحها لجنوب لبنان حتى الليطاني.

وعلى الرغم من بيان دمشق لم يقطع عرفات قنواته السرية مع السادات؛ وقبل توقيع اتفاق كامب ديفيد بعث في حزيران/ يونيو ١٩٧٨ رسالة إلى السادات يرجوه فيها بأن لا يتسرع في عقد اتفاق ثنائي مع إسرائيل قائلاً له: «لا تنسَ القدس، لا تنسَ شعبي الذي يضحي بحياته كل يوم، أنت ما زلت قادراً على الإصرار للحصول على ضمانات أقوى»[1]. كما حاول عرفات إقناع السادات بالتمهل قائلاً «إن الثورة الإيرانية على الأبواب ويمكن بعد حدوثها زيادة المطالب السياسية»[2].

وقد اضطر عرفات تحت ضغط ردود الفعل الفلسطينية والعربية التي أثارها عقد السادات صلحاً منفرداً مع إسرائيل في كامب ديفيد في آذار/ مارس ١٩٧٩ إلى جانب أن الحل الذي تضمنته الاتفاقية للقضية الفلسطينية تمثل في حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الانضمام إلى «جبهة الصمود والتصدي» ومقاطعة مصر رسمياً والمشاركة في محاولات فرض العزلة عليها عربياً وإسلامياً ودولياً. غير أن ما أثار عرفات تجاه السادات

---

(1) Ibid., p 178.

(٢) هاني الحسن، حركة فتح المسيرة والجذور في كتاب خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، الثورة الفكرية السياسية المركز القومي للدراسات والتوثيق، عام ٢٠٠٠، ص ٣٠٠.

فيما بعد هو المبادرة التي طرحها السادات في نيسان/ إبريل ١٩٨١ لتشكيل حكومة فلسطينية في المنفى حيث علق عليها عرفات بقوله «إن الرئيس السادات يدرك الآن أنه في طريق مسدود، وعليه ألا يملي علينا ما يجب أن نفعله... سوف نتخذ قراراً في شأن تشكيل مثل هذه الحكومة حين يكون ذلك في مصلحة الشعب الفلسطيني»[١].

ولكن خروج مصر من جبهة الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي بتوقيعها اتفاقية كامب ديفيد رسخ القناعة لدى عرفات -كما ذكر شفيق الحوت- بأن النضال المسلح أصبح مستحيلاً في ظل الغياب المصري وأن تحرير أي جزء من فلسطين ليقيم عليه دولته أصبح موضع شك كبير، أو أقلّه أصبح مشروع أجيال مؤجلاً[٢].

ومع ذلك بقي عرفات حريصاً على عدم قطع شعرة معاوية مع النظام المصري بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، ولكنها انحصرت في قنوات سرية ما لبثت أن أصبحت علنية بزيارة عرفات القاهرة بعد رحيله من طرابلس/ لبنان في أواخر عام ١٩٨٣. فقد أبقى عرفات على ممثله سعيد كمال (وثيق الصلة بالمخابرات المصرية التي تمسك بالملف الفلسطيني) في القاهرة (كما أبقى على محمد صبيح لينضم إليهما فيما بعد نبيل شعث) ليكون حلقة الوصل بينه وبين مصر على الرغم من قطع العلاقات بينهما تطبيقاً لقرارات قمة بغداد العربية عام ١٩٧٨.

مرحلة الرئيس مبارك

بعد اغتيال السادات التزم حسني مبارك الذي تولى مقاليد رئاسة مصر باستمرار عملية الصلح مع إسرائيل لكنه واصل الدعوة إلى إقامة دولة فلسطينية في الأراضي التي يمكن أن تنسحب منها إسرائيل في الضفة الغربية وغزة عن طريق المفاوضات فقط. وساهمت الحرب العراقية الإيرانية التي أخذ نظام مبارك إزاءها موقفاً مؤيداً للعراق وتضعضع جبهة

---

(١) سمير عويضة، المقاومة الفلسطينية -سياسياً، مجلة شؤون فلسطينية العدد ١١٣ نيسان/ إبريل ١٩٨١ ص ١٦٧ نقلاً عن صحيفة النهار ١/ ٢/ ١٩٨١.

(٢) أحمد خليفة، عرفات كقائد...، م.س. ص ٧-٢٤.

الصمود والتصدي بسبب الموقف الذي اتخذته سوريا وليبيا إلى جانب إيران، وما تلاها من اجتياح إسرائيلي للبنان وإخراج المقاومة الفلسطينية وتشتيت مقاتليها في المنافي في محاولة عرفات القفز عن القرار العربي بمقاطعة مصر بدعوى تغير قيادتها السياسية وانهيار جبهة الصمود والتصدي وخصوصاً بعد خروج المقاومة من لبنان، حيث قام في سياق سعيه لاستعادة العلاقات مع مصر بالترويج إلى أن ما حدث أدى إلى نشوء أرضية جديدة لتقارب مصري-فلسطيني. فقد «أبقى عرفات على خيوط اتصال مع مصر بمرور الوقت، مدركاً أن أي علاقة لا تعوض مع مصر. وغداة خروجه من بيروت في صيف ١٩٨٢ راودته فكرة التعامل بقوة مع القاهرة باعتبار أنها تخلت عن ورقة كامب ديفيد الفلسطينية، وأوقفت مباحثات الحكم الذاتي»[1].

استخدم عرفات خروج المقاومة من لبنان ورفع شعار «يا وحدنا» لتبرير سيره في نهج التسوية السلمية بعد أن خسرت منظمة التحرير بزعامته إلى حد كبير الكثير من أوراق الضغط ومنها «الأرض» التي كانت تقف عليها (لبنان) والتي كانت تتيح لقيادة المنظمة التحرك بشيء من الاستقلالية في القرار، كما خسرت «الكفاح المسلح» الذي استخدمته لتثبيت دورها كطرف أساسي فاعل في المنطقة، لذا أبدى عرفات انفتاحاً سياسياً، فوافق على المشروع الفرنسي-المصري الذي تقدمت به حكومتا البلدين في مجلس الأمن في تموز/ يوليو ١٩٨٢ والقاضي بدعوة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني إلى الاعتراف المتبادل، وإلى إجراء مفاوضات على أساس القرار الدولي ٢٤٢. وأتبعت مصر مشروع القرار بسحب سفيرها من تل أبيب في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٨٢ مشترطة لإعادته انسحاب قوات الغزو الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية كافة. وقد ساد لدى بعض قادة «فتح» رأي مفاده أن نظام حسني مبارك يختلف عن نظام السادات على الرغم من تمسكه باتفاقية كامب ديفيد وبدأوا يرددون أن مبارك يعمل جاهداً للتخلص من الشق الثاني من اتفاقية كامب ديفيد ومن كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وأن عهد مبارك رغم عزلته العربية اتخذ موقفاً إيجابياً إزاء منظمة التحرير الفلسطينية وذلك عندما رفض بشكل قاطع عقد قمة مصرية إسرائيلية متمسكاً

(١) بلال الحسن، عرفات قبل مدريد... م.س.، ص ٢٥-٣٧.

بشروطه في أثناء حصار بيروت وهي: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من لبنان والانسحاب من طابا وتحسين الأوضاع المعيشية لسكان الأراضي المحتلة... إلخ وقال عرفات «إن من يطلب من مصر التخلي عن اتفاقيتي كامب ديفيد فإنه يريد نكبة أخرى للأمة العربية (الأهرام الاقتصادي، القاهرة ١٨/ ١/ ١٩٨٣)»[١].

كما ساهم في تعزيز توجه قيادة «فتح» نحو مصر، دعم سوريا لانشقاق «فتح» الذي عرف باسم «فتح الانتفاضة» في أيار/ مايو ١٩٨٣ والمواجهة التي افتعلها عرفات بعد ذلك في طرابلس (أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣) مع فتح الانتفاضة والجبهة الشعبية/ القيادة العامة التي استخدمها عرفات أيضاً كمبرر لاستعادة العلاقة مع مصر احتماء بها بعد إخراجه من لبنان للمرة الثانية حيث قرر أثناء رحيله إلى اليمن على متن السفينة اليونانية «أوديسيس إيليتس» بحماية البحرية الفرنسية إلى التوقف في الإسماعيلية يوم ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣ حيث نقلته طائرة هليوكوبتر إلى القاهرة للقاء الرئيس حسني مبارك الذي كان يومئذ مقاطعاً عربياً وكانت مصر حينذاك خارج جامعة الدول العربية. وكان مبارك أكد خلال وجود عرفات في طرابلس على ضرورة بقائه بقوله «يجب أن لا يسقط عرفات لأن سقوطه يعني سقوط أي حل في الشرق الأوسط»، كما قامت مصر بشحن معدات عسكرية بحراً إلى ميناء طرابلس لدعم عرفات.

وكان عرفات يسعى من خلال زيارته تلك للقاهرة إلى إعادة مصر إلى جامعة الدول العربية وإعادة مقرها من تونس إلى القاهرة وأيضاً طمأنة المحور الأميركي بأنه متمسك بنهج التفاوض والتسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي كخيار استراتيجي. وقد رحبت الولايات المتحدة بالمحادثات بين مبارك وعرفات ووصفتها بأنها تطور مشجع، في حين إشارت مصادر أميركية إلى أن تلك المباحثات قد تؤدي إلى إحياء مبادرة ريغان للتسوية[٢].

---

(١) سميح شبيب، العلاقات الفلسطينية المصرية الرسمية منذ زيارة عرفات لمصر في ٢٢| ١٢| ١٩٨٢ لغاية إعلان القاهرة ٧| ١١| ١٩٨٥. شؤون فلسطينية عدد ١٦٣ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٦ ص ٨٣-٩٤.

(٢) م.ن.، نقلاً عن صحيفة السفير اللبنانية، ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣.

وكشف وزير الدولة المصري للشؤون الخارجية آنذاك بطرس غالي طبيعة تلك المحادثات في حديث إلى الإذاعة الإسرائيلية قال فيها «إن مصر على استعداد لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي مع إسرائيل شرط أن يشارك فيها الأردن والفلسطينيون»[1].

وكانت تلك الزيارة تتعارض مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذت بالإجماع في دوراته الـ١٤، ١٥ والـ ١٦ برفض إقامة علاقات أو اتصالات مع النظام المصري إلا بعد إلغاء اتفاقيتي كامب ديفيد. غير أن البراغماتية والواقعية هي ما يحكم أفعال وأقوال وتصرفات عرفات الذي رغم إلمامه بقواعد اللعبة السياسية التي يخوضها مع خصومه، إلا أنه لا يتردد إذا شعر أن بقاءه مهدد من كسر قواعد هذه اللعبة وأن يتكيف مع المستجدات وأن يطوّع الفكر السياسي الفلسطيني نحو الواقعية السياسية التي ينتهجها.

وتركزت الجهود الدبلوماسية المصرية غداة محادثات مبارك مع عرفات على إيجاد صيغة تحرك مشترك أردني-فلسطيني بغية التوصل إلى تشكيل وفد مشترك للتفاوض لتسوية القضية الفلسطينية على أساس قرارات الأمم المتحدة وبخاصة القرار ٢٤٢. وفيما فشلت تلك الجهود بتغيير موقف الولايات المتحدة إزاء منظمة التحرير الفلسطينية إلى أن تقبل القرار ٢٤٢، فقد نجحت تلك الجهود في التقريب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية بعقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني في عمان في ٢٢-٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ التي تعهدت فيها دراسة مقترحات الملك حسين الخاصة بالتحرك المشترك ليصار إلى عقد اتفاق عمان في ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥ والذي رأته مصر قبولاً فلسطينياً (ضمنياً) بمبدأ التعايش مع الكيان الصهيوني[2].

في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ شن الكيان الصهيوني عدواناً جوياً على حمام الشط في تونس حيث كان مقراً عقد اجتماع لكوادر «فتح» العسكرية لمناقشة الوضع الداخلي والسياسي بحضور عرفات، الذي تأخر عن الحضور للذهاب إلى منزل خليل الوزير في سيدي بوسعيد، حيث راح ضحية القصف استشهاد ٥٠ من كوادر «فتح» العسكريين

(١) سميح شبيب، العلاقات الفلسطينية المصرية...، م.س.
(٢) م.ن.، ص ٩٠.

والسياسيين و١٨ تونسياً وجرح نحو مئة آخرين. وكعادته قدم عرفات رواية مغايرة عن سبب نجاته وهو ما ذكرته كاتبة سيرته «ياسر عرفات الرقم الصعب» رشيدة مهران نقلاً عنه أن نجاته من موت محقق في حمام الشط سببها «مجرد حدس هو الذي جعلني أخرج من حمام الشط في هذا الصباح للرياضة، وكان مفروضاً أن أبيت ليلتي هذه في مقري هناك وبالفعل وأنا في طريقي سمعت صوت الانفجارات».

وبعد العدوان الصهيوني على حمام الشط بنحو شهر (٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥) قام عرفات رفقة وفد من قيادة «فتح» من بينهم صلاح خلف بزيارة الرئيس مبارك في القاهرة لإجراء مباحثات تتناول العلاقات الثنائية وسبل حل الصراع العربي الصهيوني وتأثير تطورات الأحداث العنفية والسياسية على عملية السلام، وخصوصاً بعد عملية خطف السفينة الإيطالية إكيل لاورو فيما قال أبو إياد إن الزيارة تهدف إلى مساعدة مصر في التخلص من اتفاقية كامب ديفيد. وقد حمل إعلان القاهرة التأكيد على أن اتفاق عمان هو أساس الانطلاق نحو التسوية، وقد نص على أن تكون العلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين علاقة كونفدرالية فيما إذا قامت الدولة الفلسطينية، كما نص الإعلان على تمسك المنظمة بصيغة المؤتمر الدولي للسلام في المنطقة ومشاركة المنظمة فيه[1].

انعقدت يوم ٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧ في العاصمة الأردنية، عمان القمة العربية الطارئة، في أجواء من الفتور المستجد في علاقات المنظمة ليس مع مصر، بل مع الأردن. فبالإضافة إلى المحاولة الأردنية لحذف إحدى الفقرات من مقررات القمة التي تتحدث عن تمثيل منظمة التحرير للفلسطينيين بوفد مستقل في أي مؤتمر سلام دولي، فإن عرفات كان الزعيم العربي الوحيد الذي لم يجد الملك حسين في استقباله لدى وصوله إلى مطار عمان لحضور القمة، الأمر الذي دفع عرفات لأن يقول عبارته الشهيرة في عمان والتي سبقت الانتفاضة بشهر واحد: لا تهمشونا.

(١) إعلان القاهرة ٧/ ١١/ ١٩٨٥، شؤون فلسطينية، قبرص عدد ١٥٢-١٥٣ تشرين ثاني/ نوفمبر- كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٥، ص ١٠٠-١٠١.

ولعب عرفات والعراق دوراً فاعلاً في تلك القمة لإنهاء المقاطعة العربية الرسمية لمصر، ولكن مع مطلع عام ١٩٨٨ أعادت ١٤ دولة عربية علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع مصر، وسعى عرفات إلى إقناع بقية الدول العربية باستئناف علاقاتها مع مصر التي عادت إلى الصف العربي مكبلة بقيود كامب ديفيد. وقدم الرئيس مبارك في إطار التحرك المصري لتطوير مشروع إسحق شامير للانتخابات في الأراضي المحتلة، مبادرة في أوائل شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ تتضمن عشر نقاط كأساس لانطلاق عملية تفاوض متكاملة تقود إلى سلام شامل، والتي تضمنت ضرورة حل القضية الفلسطينية طبقاً لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وإقرار الحقوق السياسية للفلسطينيين مع وقف جميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وإجراء الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بمشاركة فلسطينيي القدس، بإشراف دولي ويتعهد الكيان الصهيوني بقبول نتائجها.

وأوضح مبارك أن مبادرته تهدف إلى بدء حوار فلسطيني إسرائيلي حتى يتمكن الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي من بدء النقاش حول الانتخابات كخطوة أولى نحو إقرار السلام. بمعنى أن المبادرة المصرية تعاملت مع القضية الفلسطينية كمشكلة إسرائيلية فلسطينية وعملت على تحييد الدور العربي فيها، كما استهدفت تثبيت مشروع شامير كأساس للمفاوضات رغم أن هذا المشروع يستهدف في الأساس تصفية القضية الفلسطينية. وقد برزت فكرة الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي عقب محادثات مبارك مع وزير الحرب الصهيوني إسحق رابين في القاهرة يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ للبحث في مقترحات مبارك، وأيدت الولايات المتحدة بدورها فكرة الحوار الفلسطيني-الإسرائيلي[١].

وقد ردت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عقب اجتماعها في ١٢ أيلول/ سبتمبر حيث اعتبرت أن مشروع مبارك ناقص لعدم احتوائه على ثلاث نقاط جوهرية: أنه لا يشير إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ويتجاهل دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ولا يحدد المؤتمر الدولي إطاراً للمفاوضات

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٩٩ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٩، ص ١٢٠.

وبالتالي فالمشروع المصري على شكله الحالي غير مقبول. غير أن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية لم تغلق الباب أمام قبولها حيث أعلنت أنها منفتحة على أية أفكار تعالج ملاحظاتها على المشروع(١).

ونظراً لصعوبة التوفيق بين المبادرة الإسرائيلية المتعلقة بإجراء انتخابات فلسطينية وخطة النقاط العشر المصرية، ركزت الولايات المتحدة، في النصف الثاني من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩، على موضوع تشكيل وفد فلسطيني يكون بإمكانه لقاء الجانب الإسرائيلي في القاهرة من أجل التحضير للانتخابات. حيث اجتمع في نيويورك على هامش دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ وزراء خارجية الولايات المتحدة جيمس بيكر، ومصر عصمت عبد المجيد، ووزير الخارجية الإسرائيلي موشيه آرينز لوضع ما بات يعرف بعد ذلك بخطة بيكر ذات النقاط الخمس التي طرحها في ١٠ تشرين الأول/ أكتوبر من العام ذاته، على الإسرائيليين والمصريين والفلسطينيين وشملت ما يلي:

- عقد حوار فلسطيني إسرائيلي في مصر بهدف التوصل إلى تسوية شاملة عبر المفاوضات المباشرة وفقاً للقرارين ٢٤٢ و٣٣٨.
- دور مصر في المفاوضات هو دور الوسيط ولا تتحدث نيابة عن الفلسطينيين.
- لإسرائيل الحق في الموافقة على تشكيل الوفد الفلسطيني على أن يكون معلوماً أن مشاركتها في الاجتماع الثلاثي في القاهرة يعني قبولها بتشكيل ذلك الوفد.
- يجري الحوار على أساس مقترحات شامير في ١٤ أيار/ مايو ١٩٨٩ والخاصة بالانتخابات في الأراضي المحتلة على أن يكون للفلسطينيين الحق في طرح قضايا أخرى.
- في حال تعثرت المفاوضات يمكن تنسيق الجهود عبر لقاء ثلاثي في واشنطن بحضور وزراء الخارجية عصمت عبد المجيد وموشيه آرينز وجيمس بيكر.

اقترح بيكر قيام وزراء الخارجية الثلاثة بعقد اجتماع مشترك خلال أسبوعين في واشنطن، الأمر الذي فسر على أنه يعني تشكيل وصاية ثلاثية على الفلسطينيين من ناحية

---

(١) مجلة شؤون فلسطينية...، م.س.، ص ١٢٠.

ومنح الحكومة الإسرائيلية حق النقض (فيتو) بما يخص أعضاء الوفد الفلسطيني. ومع ذلك قبلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولكن بشكل مشروط مبادرة بيكر[1]. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر من العام ذاته أبدت مصر ترحيبها بمبادرة جيمس بيكر. بيد أن شامير أعلن رفضه لها حين أصر على حق إسرائيل في التحكم في عملية اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني المحاور. واستمرت النقاشات حول مبادرة بيكر لفترة أبدت خلالها الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاوباً مع الجهود الأميركية فيما حمّل بيكر إسرائيل في شهادة له أمام الكونغرس في حزيران/يونيو ١٩٩٠ إسرائيل مسؤولية فشل جهوده معلناً أن الولايات المتحدة ستبقى بمعزل عن الصراع العربي الإسرائيلي إلى أن يطالب الأطراف الأساسيون في الصراع بتجديد الاهتمام به، وفي تلك الجلسة أعرب عن نفاد صبره من إسرائيل، موجهاً حديثه إلى شامير بعد تقديم رقم هاتف البيت الأبيض ٢٠٢٤٥٦١٤١٤ قائلاً: «اتـصلوا بنـا عنـدما تكونون جادين تجاه السلام».

وفيما كان الموقف الإسرائيلي يتميز على الدوام بالتصلب والرفض لأي مشروع لا يتناسب بشكل واضح مع برنامجها وأهدافها فإن المواقف العربية كانت تظهر استعداداً كاملاً للانسياق وراء أي مشروع للتسوية انسجاماً مع رفضها الدخول في حرب أو مواجهة عسكرية مع إسرائيل. أما فلسطينياً فقد تميزت مواقف عرفات وقيادته بسرعة الاستجابة للشروط الأميركية وعدم الرفض لأي مشروع تقدمه واشنطن رغم التحفظ الذي تبديه ورغم أن أياً من المشاريع الأميركية لم يكن يلبي حتى الحد الأدنى مما كان متفقاً عليه داخل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لقرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في عام ١٩٨٨ وهو ما أظهر مدى قدرة عرفات ونفوذه الذي يظهره حجم التغيير المتسارع ما بين ١٩٨٣-١٩٨٩ في الموقف الفلسطيني. حيث شهدت تلك الفترة تصاعداً في إلغاء وكسر ما كان في عداد المحرمات الفلسطينية من اعتراف بـ«إسرائيل» وقرار مجلس الأمن ٢٤٢ والسعي إلى مفاوضات مباشرة معها.

---

(١) محمد عبد العزيز ربيع، م.س، ص ٢٢٢.

ولكن مع انعقاد مؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي- الصهيوني في نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ عادت قوة الدفع في علاقة عرفات بالقيادة المصرية إلى سابق عهدها، حيث جرى التنسيق المصري-الفلسطيني في مرحلة ما بعد مدريد بوضع مصر خبراتها التفاوضية مع الكيان الصهيوني وما تملكه من وثائق تحت تصرف الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن. وكان عرفات أحاط الرئيس مبارك علماً بمفاوضات أوسلو التي تعاملت مصر معها بطريقة براغماتية بحتة واعتبرتها خطوة مهمة يتعين استثمارها، حيث ألقت بكل ثقلها لدعم قيادة منظمة التحرير وإنجاح الاتفاق. وشهد التنسيق الفلسطيني منذ توقيع اتفاق أوسلو ذروته للتغلب على العقبات التي اعترضت تحويل اتفاق المبادئ إلى اتفاق قابل للتنفيذ على الأرض، ثم لإزالة العقبات التي اعترضت عملية التنفيذ نفسها، إلى درجة أن مصر أصبحت تبدو أيضاً طرفاً مسؤولاً بصورة مباشرة عن تنفيذ الاتفاق لا مجرد شاهد عليه، كما حرص الرئيس مبارك على أن يرافق بنفسه ياسر عرفات في الطائرة إلى العريش، وهناك قام رئيس الوزراء المصري بمرافقة عرفات إلى مدخل رفح حيث دخل عرفات إلى قطاع غزة في الأول من تموز/ يوليو ١٩٩٤.

وخلال المفاوضات السرية في أوسلو، كان عرفات في اتصال مستمر ودائم مع القيادة المصرية، واطلاعها أولاً بأول عن فحوى المفاوضات، هذا ما أفصح عنه محمود عباس في لقاء معه على قناة «أوربت» المصرية، وما أكده نايف حواتمه قائلاً: «منذ البداية كانت واشنطن على معرفة بمفاوضات أوسلو عن طريق القاهرة حيث كانت هذه على اتصال بكل من عرفات ومحمود عباس»[1].

لعبت مصر في عهد مبارك بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادئ» دور الوسيط والراعي للمحادثات الفلسطينية-الإسرائيلية واتفاقيات أوسلو الأخرى. وكان أول هذه الاتفاقيات ما عرف بـ«اتفاق القاهرة» الخاص بتحديد مساحة منطقة الحكم الذاتي والترتيبات الأمنية على المعابر التي وقعها عرفات وشمعون بيريز في التاسع من شباط/ فبراير ١٩٩٤ ثم تلاها في الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٤ توقيع عرفات ورابين على اتفاق القاهرة «الاتفاق بشأن قطاع

(١) نايف حواتمة، أوسلو والسلام الآخر المتوازن...، م.س.، ص ٨٥.

غزة ومنطقة أريحا» الذي تضمن تفاصيل آليات وترتيبات الحكم الذاتي وحدوده بحسب إطار «غزة- أريحا أولاً» وملاحقها بحضور مبارك ووزيري خارجية الولايات المتحدة وارن كريستوفر وروسيا أندريه كوزيريف. وعندما جلس عرفات لتوقيع الاتفاقية أبدى امتناعه التوقيع على الخرائط المرفقة بالاتفاق الأمر الذي دفع رابين بعد أن أعلمه بيريز برفض عرفات، إلى رفضه هو الآخر التوقيع، علماً أن عرفات وفق ما ذكره فريح أبو مدين (الذي أصبح وزير العدل في سلطة الحكم الذاتي برئاسة عرفات) كان قد اطلع على الخرائط ليلة التوقيع وكان موافقاً عليها، لكنه ضمن حركاته المعهودة أراد أن يظهر مدى رفضه للتنازل عن المصالح الفلسطينية، ورغبته في زيادة مساحة منطقة الحكم الذاتي إلى خارج منطقتي قطاع غزة وأريحا، غير أن تلك الحركة لم تنطلِ على مبارك الذي صرخ أمام الجميع قائلاً «وقع يا كلب» فما كان من عرفات سوى الانصياع ومخاطباً مبارك بالقول «إنه سيوقع الاتفاق من أجل خاطر مصر، ورئيس مصر وليس لأجل خاطر أحد غيره» لكنه أضاف إلى جانب توقيعه على الخرائط عبارة «قيد البحث طبقاً للخطاب المرفق»[1].

وفي ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٩٤ تم التوقيع على اتفاق القاهرة-٣ للنقل المبكر للصلاحيات المدنية في الضفة الغربية المحتلة. وبعد أربعة أيام من توقيعها بالأحرف الأولى في طابا المصرية تم في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ في مراسم احتفالية بالبيت الأبيض في واشنطن التوقيع على الاتفاقية المعروفة باسم «اتفاق طابا» أو أوسلو-٢ فيما اسمها الرسمي «الاتفاقية الإسرائيلية-الفلسطينية الانتقالية بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة». والتي جرى بموجبها تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ، ب، ج) إلى جانب احتوائها على سبعة بروتوكلات وتسع خرائط. وتشير ديباجة الاتفاق أنه يبطل ويحل محل الاتفاقيات التي سبقته وتلت اتفاق أوسلو وهي اتفاق غزة-أريحا واتفاق نقل الصلاحيات المبكر واتفاق النقل الإضافي للصلاحيات الموقع في القاهرة في ٢٧ آب/ أغسطس ١٩٩٥.

(١) جعفر البكلي، يوم زمجر مبارك: وقع...، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.
https://www.youtube.com/watch?v=e2FvRzU080

كان من بين النصائح المصرية التي تلقاها عرفات عشية مؤتمر القمة العربية في بيروت في آذار/ مارس ٢٠٠٢ التي تبنت مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك عبدالله بن عبد العزيز بالصلح والاعتراف بالكيان الصهيوني بضرورة بقائه في رام الله لأن الخروج لحضور القمة سيعني الخروج إلى الشتات وهدم السلطة والبدء من نقطة الصفر.

كما سبق لمصر أن نصحت عرفات بعدم الدخول إلى قطاع غزة وإقامة مقره في سيناء وبناء مطار خاص وهذا ما ذكره أسامة الباز وكيل وزارة الخارجية المصرية ومستشار مبارك من أنه حاول ثني عرفات عن الذهاب إلى غزة ووضع نفسه تحت رحمة الاحتلال وأبلغه أن مصر على استعداد لإقامة مطار في العريش وبناء مكاتب وبيوت سكن له ولمن يريد على أن يقوم بإدارة الأمور من العريش، وسوف تقدم له مصر كل ما يرغب فيه من تسهيلات، بل إنه يستطيع إحضار من يريد، ولهم حرية السفر جميعاً من وإلى مطار العريش. غير أن عرفات أصر في سياق تحقيق مشروعه أن يمارس زعامته على الأرض الفلسطينية بشكل مباشر رافضاً العرض والنصيحة المصرية... وتوجه إلى غزة وسط تغطية إعلامية مبالغ فيها، إذ بدا وكأنه عائد على ظهر دبابة منتصراً، خصوصاً وهو يركب سيارة مكشوفة ويرفع بيديه الاثنتين شارة النصر، وتم استقباله في قطاع غزة تماماً على غرار الاستقبال الذي حظي به جمال عبد الناصر قبل نحو ثلاثين عاماً[1].

في اجتماع كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ طلب الرئيس الأميركي بيل كلينتون من الرئيس مبارك الاتصال بعرفات لإقناعه بالتخلي عن موضوع القدس، وقد استجاب مبارك لطلب كلينتون إلا أنه لم يتطرق قط إلى موضوع القدس في اتصاله الهاتفي مع عرفات في كامب ديفيد، وعلل مبارك رفضه بأن القدس بالنسبة إلى الشعب الفلسطيني والعالمين العربي والإسلامي خط أحمر لا يمكن لأحد التنازل عنها أو المسّ بها، وأنه كان يخشى في حال تناوله للقدس مع عرفات أن يخرج هذا الأخير ويقول إنه وافق على التنازل عن القدس بطلب من مبارك[2].

---

(١) محمد عبد اللطيف (أبو الأمين)، سنوات القهر...، م.س.

(2) https://www.facebook.com/AseF.Yarayes/videos/1924847260919511/

ولم تتجاوز مصر في عهد مبارك دور الناصح والوسيط حيث اقترح مبارك في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أن يتم إعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام ٢٠٠٣ ومناقشة قضايا المرحلة النهائية مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والحدود والمياه مع مراعاة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٣٩٧ ووضعه موضع التنفيذ والذي يدعو للمرة الأولى إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية بجانب «إسرائيل».

وساهمت مصر في المشاورات التي أدت إلى إقرار خطة اللجنة الرباعية لخارطة الطريق في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢ والتي تنص مقدمتها على أن «تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي-الفلسطيني لن يتم إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم ضد الإرهاب وراغبة لا بل قادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز على التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على نحو ما نصت عليه بنود الخطة التي ركزت على الالتزامات الأمنية التي ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية وسلطتها في رام الله تنفيذها لحماية أمن الاحتلال الإسرائيلي فيما يخضع التثبت من تنفيذ تلك الالتزامات الأمنية إلى الولايات المتحدة التي ستعمل على إعادة بناء وتدريب قوات أمن السلطة الفلسطينية واستئناف التنسيق الأمني بين السلطة و«إسرائيل» فيما تساهم مصر إلى جانب الأردن والولايات المتحدة في الإشراف على تنفيذ الالتزامات الأمنية. وفي حال تقصير السلطة في ذلك تقوم الدول العربية بقطع التمويل العام والخاص وكل أشكال الدعم الأخرى للجماعات التي تدعم وتشارك بالعنف ومقاومة الاحتلال.

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣ أيدت مصر وثيقة جنيف المعروفة باسم وثيقة يوسي بيلين-ياسر عبد ربه لإنهاء الصراع العربي-الصهيوني وضمان استقرار المنطقة، والتي زعم موقعوها أنها لا تتعارض مع خارطة الطريق.



عرفات مع عبد الناصر وفي الصورة خالد الحسن، هايل عبد الحميد وفاروق القدومي



عرفات والسادات



عرفات ومبارك

الفصل التاسع

مشروع الزعيم، والشخصية الفهلوية

احتل ياسر عرفات منذ أن ظهر على ساحة العمل السياسي والوطني الفلسطيني موقعاً قيادياً بارزاً تدرج فيه إلى أن أصبح في الموقع الأول في قيادة العمل الوطني الفلسطيني بدون منازع على الرغم من أن الكثيرين من حوله لم يسلموا له يوما بأحقيته لتولي موقع القيادة وقدموا العديد من التفسيرات بهذا الشأن، من بينها اعتباره «فلتة الشوط» أو حصيلة الخلافات والمساومات داخل حركة «فتح» أو أنه كان يحظى برضى الأنظمة العربية، أو أنه «رجل الفهلوة» الذي استخدم سيطرته على المال لفرض زعامته، محيطاً نفسه بأشخاص هم طوع بنانه. بعضهم يعتبرونه ضعيف الفكر، لا يجيد الشرح والتحليل ولا الإقناع وسط غابة من الفصائل التي يتبارى قادتها بقدراتهم الفكرية والتحليلية. عارضه الكثيرون من قادة فلسطينيين كانوا قامات في الساحة الفلسطينية لكن لا أحد منهم استطاع إزاحته من موقع الرقم واحد[1].

وذكر أحمد محمود السعدي الذي زامل عرفات في الكويت ورافقه في مرحلة تأسيس «فتح» أنه كان محل ارتياب وشكوك الكثير ممن عرفوه والذين كانوا يضعون علامة استفهام حول أساليبه وعلاقاته، إلى حد أن السعدي عندما كان يتساءل في أحاديث مع رفيقه خليل الوزير (أبو جهاد) حول ذلك الأمر لم يكن ينفي أو يوضح خطأ هذه الانطباعات عن عرفات وكان يذكر أن لعرفات تصرفات غير مقبولة ولكنه طاقة كبيرة وله علاقات واسعة مهمة وضرورية يستفاد منها... أي لا غنى عنه. وقال أبو جهاد «إذا تركنا الحركة لن يصدق عرفات

(١) بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني، عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ١، ٢٠٠٨.

ذلك وسيعرف أننا نعمل بمعزل عنه وبإمكانه إيذاءنا... وهنا صحت يا خليل هل تعرف كل هذا عن عرفات وتستمر في العمل معه»[١].

لقد تناول العديد من الكتاب الأجانب قبل العرب سيرة حياة ياسر عرفات فهو قد مثل بالنسبة إليهم ظاهرة تستحق الدراسة في وقت كانت القضية الفلسطينية وكفاح الشعب الفلسطيني يحتلان صدارة الأخبار. وقد مثل عرفات بالنسبة إلى بعضهم لغزًا إلى حد أن الصحفي الإسرائيلي داني روبنشتاين أصدر كتاباً عن عرفات بعنوان «لغز عرفات» (The Mystery of Arafat) خلص فيه إلى القول إن من يتصور طوال سنين حياة عرفات ونشاطاته ومرافقته أنه عرف عرفات فإن من المشكوك فيه أن يقول بمثل هذا الادعاء. «في اجتماعات مع الفلسطينيين، وعندما كان اسم عرفات يبرز في باستمرار، كنت أسمع مرة تلو الأخرى أنهم (جماعته أنفسهم) محتارون في محاولاتهم تحليل شخصيته وتفسير أعماله والتنبؤ بمسلكه، والبعض يظهر إعجاباً به لا حدود له، وآخرون مندهشون، وكنت أستمع إلى الناس يتقولون الأقاويل حوله ويطلقون النكات حول نفقاته ويقومون بتشويهه، وبالطبع يمتدحون ويعظمون اسمه. وفي الكثير من اجتماعاتي مع الإسرائيليين والعرب والأميركيين وغيرهم كانت تبذل جهود جادة لفهم الرجل وشخصيته. وبينما يتحدث البعض عنه بكراهية وآخرون بتقدير فإن معظمهم، قبل كل شيء محتارون بهذه الظاهرة الغريبة التي تدعى ياسر عرفات»[٢].

وفي إطار «لغز عرفات» فقد تضاربت المعلومات حول مكان ولادته ففي الوقت الذي تقول شهادة ميلاده أن اسمه الحقيقي هو محمد ياسر بن عبد الرؤوف داود بن عرفات القدوة. ولد بتاريخ ٤ آب/ أغسطس ١٩٢٩ في حي السكاكيني في القاهرة الذي كان يسكنه خليط من العرب واليهود، وهو السادس في أسرة الأب عبد الرؤوف داود عرفات القدوة. وولد في الحي نفسه شقيقه فتحي وتوفيت والدته في الحي المذكور عام ١٩٣٣ تاركة سبعة أطفال، أربعة أولاد هم جمال، مصطفى، ياسر وفتحي وثلاث بنات هن انعام (تزوجت فيما

---

(١) أحمد محمود السعدي، م.س.

(2) Danny Rubinstein, *The Mystery of Arafat*, op.cit.

بعد من ضابط مصري استشهد في حرب فلسطين عام ١٩٤٨)، يسرى (التي تزوجت فيما بعد من جرير القدوة والد ناصر) وخديجة، فإن عرفات ذكر في إحدى مقابلاته أنه ولد في القدس ولكن والده سجل ميلاده في القاهرة من أجل ما سماه «البرستيج». وقد توفي والده عبد الرؤوف في خان يونس في عام ١٩٥٣.

وذكر روبنشتاين أن هناك حقائق ثابتة لدى كثير من الباحثين إلا أنها غير مريحة لياسر عرفات، فمن يتصل بديوان ياسر عرفات من الصحفيين أو الباحثين مطالباً بالحصول على معلومات حول سيرة حياته يقولون له إنه ولد في القدس، على اعتبار أن القدس هي أفضل الأماكن التي تجسد القضية الفلسطينية والتي تؤكد أن الرجل الذي (كان) يجلس على رأس السلطة الفلسطينية نشأ وترعرع على أرض وترابها، وهذا تضارب في المعلومات حول سيرة عرفات وجذوره.

ويقال إن جده عرفات القدوة قدم من المغرب إلى القدس في أواخر القرن التاسع عشر وكان الأمين القائم على المسجد الأقصى هو الشيخ عصام أبو السعود - وتعتبر عائلة أبو السعود فرعاً من عائلة الحسيني وتتصاهر معها - وقد لازم عرفات القدوة الشيخ أبا السعود في المسجد الأقصى يعينه في كل ما يطلب منه، ثم تزوج امرأة مصرية من عائلة رضوان، فأنجبا ولداً واحداً أسمياه عبدالرؤوف الذي نشأ في القدس وعمل في خدمة عائلة أبو السعود وعائلة الحسيني وتزوج زهوة أبو السعود[1].

وكان عبدالرؤوف القدوة يدير محلاً في القدس لبيع الأقمشة والقبعات الدينية للمستوطنين اليهود ولم تنجح تجارته فغادر إلى غزة وافتتح مرة أخرى محلاً لبيع الأقمشة فلم يلق نجاحاً فغادر إلى القاهرة مدعياً أنه يبحث عن أملاك لهم وضعت الحكومة المصرية يدها عليها تعود إلى أهل والدته في حديقة الأزبكية بوسط القاهرة (وكان عرفات قد تحدث عن هذه الممتلكات في مناسبات عديدة قائلاً إنها الآن ملك لجامعة عين شمس)[2].

غير أن عبد الرؤوف الذي أمضى ٢٥ عاماً من حياته في مصر من أجل صراع قانوني لا

(١) عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث...، م.س.، ص ٢٢.

(2) Ibid,

أمل منه لكسب هذا الإرث، لم يربح القضية التي رفعها على الحكومة المصرية، وأقام في حارة في حي السكاكيني وافتتح حانوتاً لتجارة الأجبان.



الفتى ياسر عرفات



عبد الروف عرفات القدوة والد ياسر عرفات

نشر الكثير من المعلومات حول عرفات: نشاطاته السرية والعسكرية والسياسية التي خلقت وضعاً ينطوي على مظاهر متناقضة، فمن جهة فإن قدراً كبيراً من المعلومات حوله وضعت للاستهلاك العام، ومن جهة أخرى يؤكد هو وزملاؤه اللغز والسرية اللذين أحاطا بعرفات إلى حد أن عرفات طوال سنوات أكد ذلك بوضعه نظارة سوداء على عينيه حتى أثناء الاجتماعات التي تعقد داخل الغرف المغلقة، وجعلته يبدو بأنه رجل مهم إلى حد بعيد، ومع ذلك فإنه عندما سئل حول وضعه نظارة سوداء رد ببساطة: حتى لا يعرف أي شخص فيما إذا كان يقظاً أو غافياً[1].

ورغم ما يقال عن نشاطاته وفهلوته عندما كان طالباً في جامعة الملك فؤاد في القاهرة في أواخر أربعينيات القرن الماضي وأوائل خمسينياته وقيادته لرابطة الطلبة الفلسطينيين

(1) Ibid.

إلا أن نشاطه السياسي الفعلي كان مع تأسيس حركة «فتح» في أواخر خمسينيات القرن العشرين.

إن النسخة الأصلية من كتاب «البدايات.. حركة «فتح» النشوء، الارتقاء، التطور، الممثل الشرعي» لـ خليل الوزير (أبو جهاد) كانت قد أشارت إلى أن حركة المقاومة الفلسطينية الميدانية المسلحة لإسرائيل انطلقت بقيادة القائد خليل الوزير من غزة في عام ١٩٥٤ غير أن عرفات فور علمه بوجود الوثيقة منع نشرها إلى أن وافق أبو جهاد على تعديلها لتصدر عن حركة «فتح» عام ١٩٨٦ وقد تضمنت إشادة بدور عرفات.

سيطر عرفات على مسرح السياسة الفلسطينية لما يزيد على جيلين. وإذا كان يعزى إليه الكثير من الفضل في إعادة شعب بدا أنه اختفى موقتاً عن مسرح المنطقة بعد عام ١٩٤٨ فإنه يتحمل قدراً كبيراً من اللوم عن المشاكل التي ناء بها شعبه في حياته وبعد وفاته؛ فالبنية السياسية التي تطورت في عهد عرفات كانت تنخرها العيوب. فعرفات الذي كان من السهل تصوير شخصيته بشكل ساخر والذي لم يحظ بأي قدر من التعاطف في الغرب ولدى العديد من العرب والمراقبين أيضاً استسلم لشخصنة كل ما يتعلق بفلسطين. وهو من ساهم بذلك إلى حد ما، فقد كان أنانياً متمحوراً على ذاته، محبّاً للظهور وكان يغار من المنافسين، ويعمل بلا كلل للحفاظ على جميع خيوط السيطرة على السياسة الفلسطينية في يده[1].

كان عرفات في نهجه، يريد الإمساك بكل الخيوط لتحقيق مشروعه الخاص والوحيد الذي كان يكافح من أجله مستخدماً كل شيء لتحقيق مشروع الزعيم؛ وفي هذا الشأن ذكر عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومدير مكتبها لسنوات طويلة في بيروت، شفيق الحوت أن «عرفات كان يتعامل مع الراهن وهي في رأيي كانت فعلاً سيئاً... كان أبو عمار يعطي زاداً يومياً، كان حريصاً على أن يكون هناك كل يوم على مائدته زعتر وزيتون وجبنة إلخ. ما فكر في أن يزرع زيتوناً، ما فكر في أن يقيم مزرعة ألبان، ما فكر في أن يضع مشاريع بعيدة المدى. لكن النقطة الأساسية السلبية في ياسر عرفات، التي يجمع كثيرون

---

(١) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص ١٨٤.

تقريباً عليها، هي أنه كان منذ البداية عن وعي أو عن غريزة حريصاً على أن يكون ممسكاً بالخيوط كلها في يده، ومنذ البداية عندما كان ينام كل رفاقه التاريخيين في حركة «فتح» كان أبو عمار يبقى مستيقظاً، إن كان نسي شيئاً أو فيما يجب أن يفعل غداً أو بعد غد، أو في كيف يجب أن يترتب هذا الموضوع أو ذاك، كان محترفاً منذ البداية وكان يسعى ليصبح الرقم واحد؛ وهذا صار تحصيل حاصل فيما بعد. في البداية كنت أستغرب بعض اهتماماته، مثلاً، يكون هناك انتخابات اتحاد طلاب فأجده معنياً بها كأنه طالب، لكن أدركت فيما بعد أنه قد يحتاج إلى هذا الاتحاد. فأجده معنياً بـ الاتحاد، ويريد أن يكون ضامناً واحداً وخمسين في المئة من الأصوات من أجل لحظة من اللحظات، في ميدان من الميادين، حيث التباينات والخصومات داخل «فتح» أو مع الفصائل الأخرى. مختصر الكلام أنه تمكن في النهاية أن يجمع كل الخيوط في يده، فأصبح هو القائد السياسي، وأصبح هو القائد العسكري، وأصبح هو أمين الصندوق[1].

عاش عرفات مكرساً وقته لعمله السياسي وكان يعمل بلا انقطاع... يعمل ساعات أطول من زملائه في القيادة الفلسطينية. ويجمع العديد ممن رافق عرفات وزامله خلال نشاطه الطلابي وأثناء نشاطه التنظيمي في الكويت أنه كان نشطاً في العمل يسبق غيره. وفي هذا الشأن قال سليم الزعنون (أبو الأديب) إن عرفات كان ينجز أعماله بنشاط كبير فيتولى إنجاز وتنفيذ ما يزيد على ثلاثة أرباع جدول أعمال رابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة فضلاً عن أنه كان يقوم بإنجاز ما نعجز عن إنجازه في الربع الباقي. ويذكر الزعنون أنهم في أحد الاجتماعات اعترضوا على طريقة عرفات في إدارة الأمور فغضب وقال لهم «اذهبوا فنفذوا جدول الأعمال..»، وفعلاً ذهب الزعنون رفقة عضوين آخرين إلى جامعة الدول العربية للمراجعة في دفع الرسوم الإضافية للطلبة فكان أن أوقفهم حراس الباب ورفضوا السماح لهم بالدخول قائلين: نحن لا نعرفكم نحن نعرف ياسر عرفات»، وهكذا عادوا إليه فضحك شامتاً وقال لهم «أنتم لا تعرفون سر الصنعة، أنا لا أذهب مثلكم ماشياً إلى الجامعة العربية وأنا أعرف كيف أعد العدة ولزوم الشغل، لا بد أن يراني الحرس وأنا أنزل من سيارة، وذلك

(١) أحمد خليفة، عرفات كقائد...م.س.، ص ٧،

دليل على أن القادم شخصية مهمة، كما أنني عندما أمر عليهم يضربون لي تحية سلام لأنني أعطي كل واحد منهم بين الحين والآخر خمسة قروش وبذلك تنفتح الأبواب أمامي»[1].

منذ بدايات نشاطه كان عرفات يسعى دائماً إلى الزعامة، وحتى عندما تخرج في جامعة القاهرة عام ١٩٥٦ ليغادر بسببها موقعه كرئيس لرابطة الطلبة الفلسطينيين ليحل محله صلاح خلف فإن عرفات لم يستسلم. وكي يبقى له حضور أنشأ رابطة الخريجيين ليصبح رئيساً لهيئتها الإدارية التي تضم إلى جانبه أمين الآغا والشيخ شراب، وأصبح يعمل بموازاة زميله صلاح خلف الذي نقل عنه سليم الزعنون قوله «رابطة الخريجين لم يبق فيها غير الرئيس والفراش، الذي قدم استقالته فقال له الرئيس انتظر حتى نبحث الموضوع فقال الفراش ليس في الرابطة سوى أنت وأنا، فقال الرئيس يجب أن تنتظر حتى ينعقد الاجتماع وأقرر»[2].

الكاتب والسياسي الفلسطيني، عزمي بشارة الذي التقى عرفات عديد المرات قال إن «سياسة عرفات الحقيقية كانت سياسة «المغامر» التي تنطلق من موقع الحركة، لا من موقع الثبات. ثقافته محدودة، ولغته العربية مكسّرة، وليس من الواضح من أين نبعت الكاريزما. فلم يكن خطيبًا مفوّهًا ولا جذّابًا. ربما من حاجة الشعب الفلسطيني إلى الرموز في غياب إنجازاتٍ حقيقية على الأرض. فبدلًا من رئيس مثلًا هناك رئيس رمز. ورموز لدولة بدلًا من دولة، وعرفات نفسه كان شغوفاً بالرموز كما يوحي مظهره نفسه. يتجول بمظهر خارجي كأنه مجموعة رموز متجولة. وتعلمت من التجربة أن بعض الناس تنجذب للقوة والسطوة بذاتهما، وكانت في يدي أبي عمار سطوة غير محدودة في أوساط منظمة التحرير. كانت ثقافته محدودة»[3]. أما أنيس صايغ المدير السابق لمركز الأبحاث الفلسطيني فقال في سياق حديثه عن تجربته مع عرفات إنه «كان لا يقرأ ولكن يستمع إلى ما يرغب في سماعه من انتقادات ويتخذ موقفاً بناء على السمع ولو كان ناقل الخبر مغرضاً»[4].

---

(١) سليم الزعنون، مذكرات: السيرة والمسيرة، م.س، ص ٤٤.

(٢) م.ن.، ص٤٥.

(٣) صقر أبو فخر، حوار مع عزمي بشارة، صحيفة العربي الجديد، ٢٧ شباط/ فبراير ٢٠١٧.

(٤) أنيس صايغ عن أنيس صايغ، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت ٢٠٠٦، ص ٢٩٤.

عرفات الذي كان ينظر إليه بوصفه الشخص الذي جسد طوال عقود القضية الفلسطينية وحلها، كان في نظر الكثيرين شخصية غريبة استخدمت فيها كثير من النعوت مثل شخص لا يمكن الاعتماد عليه ومتقلب ولا يمكن الوثوق به. وعلى الرغم من كل ذلك فإن زعامته، كما يقول روبنشتاين استمرت بصورة أشبه بالأعجوبة. إذ رغم أنه طوال حياته افتقر إلى «آلية» سيادة الدولة التي تراكم القوة بواسطتها ويمارس السلطة، فإنه كان الزعيم الوحيد للشعب الفلسطيني طوال أكثر من أربعين عاماً. كان يتصرف بأسلوب مسرحي ويتحدث لغة عربية ركيكة لدرجة أن أحدهم أطلق نكتة ذات يوم بأن «إنجليزية عرفات أفضل من عربيته»[1].

وطوال العقود التي قاد فيها عرفات الساحة الفلسطينية لم ينجح قط في التخلي عن لهجته المصرية الثقيلة (القوية) التي كانت تثير عدم الرضا لكثير من مستمعيه الفلسطينيين، إذ أن زعيمهم يتحدث بغير اللهجة الفلسطينية إلى حد أن صلاح خلف يتذكر أنه في اجتماعه الأول مع عرفات في القاهرة استاء من تلك اللهجة المصرية الثقيلة في الشخص الذي يفترض أن يكون رئيس الطلبة الفلسطينيين. إذ إن اللهجات الخاصة وأداء الأصوات في المناطق المختلفة من فلسطين تعتبر عنصراً هاماً في الضمير الوطني للعرب الفلسطينيين. وكان عرفات أحياناً يشعر بعدم الارتياح من لهجته التي تثير استغراب مستمعيه الفلسطينيين[2].

عرفات كان الوحيد من بين زملائه قادة الحركة الوطنية الفلسطينية من ليس له ذكريات مريرة حقيقية والتي شكلت عالمهم السياسي، فقد وصف صلاح خلف ذكرياته في كتابه فلسطيني بلا هوية، كما أن جورج حبش روى ذكرياته عن معارك اللد وهزيمة عام ١٩٤٨ وخليل الوزير سجل حالات الرعب التي مر بها كطفل مع عائلته أثناء طرد العصابات الصهيونية المسلحة لعائلته من مدينته الرملة، كما وصف بهجت أبو غربية حياة النضال التي عاشها ضد العصابات الصهيونية والاحتلال البريطاني لفلسطين، وسليم الزعنون تناول في مذكراته: السيرة والمسيرة، حياته الاجتماعية من طفولته وعمله ونشاطه السياسي، ووصف

(1) Danny Rubiniśtein, *The Myśtery of Arafat Steerforth.* Press 1995

(2) Ibid.

غسان كنفاني في رواياته معاناة مئات الفلسطينيين الشخصية بسبب فقدانهم وطنهم. عرفات كان الشخص الوحيد من القادة الفلسطينيين البارزين الذي لم يكتب مذكرات قط أو أوصافاً من هذا النوع. لذلك في بعض الحالات عندما كان يتعرض لضغط ممن يسألونه لمعرفة أين ولد بالضبط كان يجيب ببساطة «إنني لم أولد إلا عندما أصبحت أبو عمار»، ولعل هذا كان أكثر أجوبته صدقاً[١].

لم يكن عرفات يقبل لأحد أن يأخذ مكانه، حتى وصل الأمر به إلى دعوة أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن برئاسة حيدر عبد الشافي إلى التشدد في جلسات المفاوضات مع الوفد الإسرائيلي برئاسة إلياكيم روبنشتاين، في الوقت الذي كان فيه وفده الآخر برئاسة أحمد قريع يقدم التنازلات المجانية لإسرائيل في أوسلو[٢].

وحقيقة الأمر أن الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن بقيادة حيدر عبد الشافي تمسك بمسألة قانونية مهمة وهي إذا لم تعترف إسرائيل بكونها دولة احتلال، حسب القانون الدولي، فإنها ستحيل أية اتفاقية بشأن الانسحاب والأمن والسيادة وحقوق الإنسان إلى ورقة بدون معنى، وهذا ما حدا بالوفد الفلسطيني إلى الحزم والثبات خلال عشر جولات من المفاوضات. وإذا لم تعترف إسرائيل بكونها دولة احتلال، فيصبح بإمكانها عدم الاكتراث بمسؤوليتها تجاه الناس بينما هي تحتل أرضهم وستقدر، كما فعلت خلال ٢٦ سنة على إهدار معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، التي تحمي المدنيين في أوقات الحرب[٣].

وقد أصيب الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن بالإحباط واليأس عقب انتهاء الجولة العاشرة من المفاوضات إذ إنه تلقى قبيل انتهاء تلك الجولة مسودة خطية باسم وزير الخارجية الأميركية وارن كريستوفر في ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ قدمها الوفد الأميركي الوسيط الذي كان يقوده مدير التخطيط السياسي بوزارة الخارجية الأميركية دينيس روس[٤].

---

(1) Ibid.

(٢) حديث مع حنان عشراوي في واشنطن في تموز/ يوليو ١٩٩٢.

(٣) نصير عازوري، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي والإدارة الأميركية، مجلة قراءات سياسية، العدد الأول شتاء ١٩٩٤، ص ١٢.

(٤) دينيس روس، سياسي ودبلوماسي أميركي محسوب تاريخياً على جماعة اللوبي اليهودي-الإسرائيلي =

وقد تبنت المسودة التي وضعها روس شخصياً الموقف الرسمي لرئيس الوفد الإسرائيلي إلياكيم روبنشتاين الليكودي الانتماء والمعارض لأي تنازل يقدم للفلسطينيين أو اللقاء بأي مسؤول من منظمة التحرير الفلسطينية مثلما كان رابين قد اقترح بأن يجري اللقاء مع نبيل شعث الموجود في واشنطن[1].

وتضمنت المسودة التي وصفت بأنها غير رسمية كأساس لوثيقة إعلان مبادئ مشتركة إسرائيلية - فلسطينية تضع الخطوط العريضة لحكم ذاتي في (بعض) الأراضي المحتلة وتتحدث عن مرحلتين انتقالية ونهائية وعن مرجعية قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، وتضمنت ثلاثة عوامل لكسر الجمود الذي استمر ٢٢ شهراً لمصلحة إسرائيل: أولاً الإشارة إلى أن الضفة الغربية وغزة أراض متنازع عليها وليست أراضي محتلة. ثانياً: الغياب الملحوظ لأي إشارة إلى مبدأ الأرض مقابل السلام أو انسحاب إسرائيلي، أو حتى إلى إعادة انتشار القوات الإسرائيلية. وهذا يوحي بأن لإسرائيل حقاً مساوياً في ادعاء ملكية الأرض. ثالثاً، ألزمت الوثيقة الأميركية الفلسطينيين بالموافقة على أن كل الأمور المتعلقة بالسيادة هي خارج إطار المفاوضات حول المرحلة الانتقالية، ومن ثم فإن الحديث عن القدس والمستوطنات الآخذة في التوسع وقضية الأراضي، كلها تؤجل لسنوات. وبما أن قضايا الأرض وطبيعة السلطة في تلك الأرض قد تمت معالجتها بشكل منفصل في الوثيقة الأميركية فإن تركيز المفاوضات سينحصر في السلطة المفروضة على الناس، وليس على الأرض، وبذلك ستتضاءل صفة الشعب إلى سكان أو أقلية بدلاً من شعب له حقوق طبيعية[2].

= في واشنطن الذي تحول دوره بعد أن ارتقى الصهاينة إلى مناصب السياسة الخارجية وتحول دور اللوبي من جماعة ضغط على الكونغرس والإدارة الأميركية إلى هيئة تنظر وتوجه سياسة واشنطن في منطقة الحوض العربي-الإسلامي، إذ أصبح الجدل حول سياسة بيل كليتون في المنطقة شأناً من شؤون الجالية اليهودية الأميركية بطرفيها منظمة «إيباك» اللوبي الرئيسي الداعم إسرائيل و«حركة السلام الآن» اللتين تمثلان طرفي الحوار اليهودي المتجانس.

(1) Stephen P. Cohen with Oren Rawls. *The Go-Between...*, op.cit., P 70.

(٢) نصير عازوري، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي والإدارة الأميركية، مجلة قراءات سياسية، العدد الأول، شتاء ١٩٩٤، ص ١٤.

وقد رفض الوفد الفلسطيني تلك الوثيقة بعد التشاور مع قيادة عرفات لأنها تتجاهل القدس، وتم إبلاغ الوفد الأميركي أنها لا تصلح أساساً للعمل على سد الفجوات في الموقف مع الوفد الإسرائيلي. وقدم بدلاً من ذلك مذكرة يوضح فيها أسباب الاعتراض على المسودة الأميركية وخصوصاً بالنسبة إلى القدس والولاية الجغرافية ووحدة الأرض. وقد فوجئ الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن أن قيادة عرفات قدمت لوزير الخارجية الأميركي وارين كريستوفر عبر الرئيس المصري مبارك رداً مختلفاً على المسودة الأميركية كان أعدها نبيل شعث مستشار عرفات والذي كان يشرف على الوفد المفاوض في واشنطن. وقد احتج رئيس الوفد حيدر عبد الشافي وأعضاء الوفد على هذا التصرف دون استشارة الوفد الذي رفض الاستجابة لتعليمات قيادة عرفات بتقديم نسخة من ردها إلى كريستوفر لدى لقائهم إيّاه في القدس المحتلة. كما دعا عبد الشافي إلى الحد من تفرد عرفات باتخاذ القرارات بتشكيل قيادة جماعية للمنظمة تتولى صنع القرار بصورة ديمقراطية.

تبنت الحكومة الأميركية في مذكرتها غير الرسمية بشأن المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي اقتراحاً إسرائيلياً بأن يبدأ تطبيق الحكم الذاتي أولاً في قطاع غزة فقط مع ترك وضع الضفة الغربية معلقاً لفترة أخرى. وبينما رفضها الوفد الفلسطيني المفاوض فإن الرد الذي قدمه عرفات إلى الأميركيين عبر الرئيس مبارك يتضمن الموافقة على الاقتراح إذا شمل كيان الحكم الذاتي المقترح جزءًا من الضفة الغربية، ووقع الخيار على أريحا أولاً فيما كان الوفد الفلسطيني المفاوض يصر على إعادة كل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية متزامناً مع تسلم قطاع غزة معتبراً أن ورقة عرفات تتضمن تنازلات فلسطينية بدون مبرر. وكان الوفد الفلسطيني المفاوض يرى ضرورة الانتظار لمعرفة رد الأميركيين على مذكرتهم قبل التفكير في الخطوة التالية[1].

ما الذي دفع عرفات إلى تجاوز موقف الوفد المفاوض في واشنطن؟ مع انتخاب كلينتون بدأت احتمالات تسوية تسفر عنها مفاوضات صيغة مدريد تخبو بالنسبة إلى عرفات ودائرة ضيقة من معاونيه، إذ إن النضال الفلسطيني من أجل حقوق وطنية سينقلب

---

(١) سعيد خليل المسحال، ضياع شعب أو ضياع أمة، ص ٢٢٣-٢٢٦.

في عهد كلينتون إلى حقوق بلدية، وسرعان ما بدأت مصالح عرفات ورابين تلتقي. لم يسبق لإسرائيل أن كان لها صديق أكثر وداً من كلينتون في البيت الأبيض. كانت حكومة رابين ملتزمة بشعارها الانتخابي: التسوية خلال تسعة أشهر، فيما غزة أصبحت عبئاً ثقيلاً لا يطاق، وتصاعد المقاومة الإسلامية أصبح يهدد كلاً من عرفات ورابين. وبدأ تهميش عرفات وحركة فتح أكثر من أي وقت مضى. لقد كانت الانتفاضة سنداً موقتاً له بعد الخروج من لبنان وهو الآن يسعى لتمديد هذا السند. زد على ذلك أن اندفاع عرفات إلى الاستجابة للاقتراح الأميركي فيما كان يشرف على مفاوضات سرية يجريها مندوبوه في أوسلو مع الإسرائيليين، قد أجّج الأزمة التي كانت تواجهها قيادته: أزمة في الحكم وأزمة في المال وفساد شامل.

أزمة المال بالنسبة إلى عرفات كانت الأكثر أهمية في اتخاذ قرار الذهاب إلى مفاوضات سرية مع إسرائيل بعد أن باءت بالفشل محاولاته لاستعادة التمويل والدعم الخليجي الذي انقطع بعد أزمة الكويت في عام ١٩٩٠، كما باءت بالفشل جميع محاولات المصالحة أو رأب الصدع وإعادة فتح قنوات الدعم ولو بشكل جزئي، ولم يكن الحال أفضل مع الأوروبيين الذين قدموا وعوداً بالدعم الاقتصادي لقيادة عرفات ولكنهم اشترطوا لتنفيذها تغيير الموقف السياسي الفلسطيني - وهو أمر لم تكن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية مهيأة له بعد -.

لقد وجدت قيادة عرفات أن موارد المنظمة المالية تتناقص بسرعة وأنها أصبحت - طبقاً لادعاءاته- على حافة الإفلاس. فهي، كما ذكر محمد حسنين هيكل، تحتاج شهرياً إلى ما بين ٥٠-٦٠ مليون دولار للصرف على أوجه نشاطها داخل الأراضي المحتلة وخارجها. وفي صيف ١٩٩٣ لم يكن قد بقي في خزائن المنظمة أكثر من ١٥٠-١٨٠ مليون دولار تكفيها لثلاثة أشهر أو أربعة على أكثر تقدير[١]. غير أن ما ذكره هيكل لم يكن سوى

(١) محمد حسنين هيكل، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الخلفيات والإشكاليات والنتائج، محاضرة في الجامعة الأميركية بالقاهرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ نشرت في مجلة قراءات سياسية، العدد الأول، شتاء ١٩٩٤، ص ٥٤.

تسريب من سعيد كمال بغرض تضخيم الأزمة المالية لتبرير الاستجابة للشروط الأميركية-الإسرائيلية للمشاركة في مدريد وبعدها في أوسلو. إذ إن النفقات الشهرية لفتح ومنظمة التحرير الفلسطينية كانت لا تقل عن ١٥٠ مليون دولار وهو ما لا ينسجم مع ما ذكره هيكل. كما أن لا أحد غير عرفات يعرف حقيقة الوضع المالي لفتح التي كانت تسيطر على الصندوق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية والذي يعتمد على ما يقدمه عرفات من أموال.

ومع شح الموارد المالية التي استخدمت لإلهاء الناس وتبرير التوجه السياسي، بدأت قيادة عرفات في تونس، وهي قيادة مهجرة وبعيدة عن مواقع الشعب الفلسطيني تثير موضوع إمكانية فقدان الحركة والمنظمة للدعم السياسي الداخلي من قبل قطاعات ومواقع فلسطينية مختلفة وجديرة بالانتباه. إن دور قيادة عرفات كقناة توريد وتخصيص للدعم المادي الخارجي للشعب الفلسطيني شكل أهم الآليات للمحافظة على الارتباط بينها وبين تجمعات الشعب الفلسطيني المختلفة خصوصاً داخل الأراضي المحتلة وتحديداً بعد الخروج من لبنان الذي أزال هالة الكفاح المسلح عن منظمة التحرير الفلسطينية. وبفقدان هذا الدور والإمكانية بدأت شبكة المؤسسات المساندة في المواقع المختلفة تعاني صعوبات جمة، إن لم يكن من الانهيار التام، خصوصاً داخل الأراضي المحتلة التي أعلن العديد من مؤسساتها الإفلاس. ومع هذا الانهيار بدأت مصداقية قيادة عرفات بالنسبة إلى عدد متزايد من «المستهلكين» تعاني تراجعات سلبية. وبالطبع ككل قيادة سياسية تريد لذاتها الاستمرار، كان هذا عاملاً هاماً وجديراً بالاعتبار لدى قيادة عرفات عند القيام بالحسابات والقرارات السياسية. يضاف إلى ذلك خشية عرفات من نجاح المحاولات متعددة الأطراف، الإسرائيلية والأميركية والأوروبية وحتى العربية لإيجاد قيادة فلسطينية بديلة ذات مصداقية وشرعية في الداخل[1].

في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ تم عقد مؤتمر مدريد للسلام على أساس القرارين

(١) علي الجرباوي، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي تحليل وتقويم، مجلة قراءات سياسية، العدد الأول، شتاء ١٩٩٤.

٢٤٢ و٣٣٨، دون أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة رسمياً في المؤتمر، إذ شارك في المؤتمر وفد فلسطيني من داخل الأراضي المحتلة ضمن الوفد الأردني، وقد علق عرفات على الحضور الفلسطيني بقوله «ها هو أحد أحلامنا يتحقق»[1].

وقد عبر عرفات بذلك عن حقيقة وحجم الطموح والأمل الذي كان يرجوه وقيادة فتح في تلك الفترة، ويؤشر إلى المستوى الذي وصل إليه تفكير عرفات وقيادة فتح والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في تلك الفترة... الاعتراف بهم طرفاً في مشروع تسوية الصراع العربي-الصهيوني الذي يهدف طبقاً لموازين القوى في تلك الفترة وما تبعها إلى القبول العربي الرسمي الكامل بحق الكيان الصهيوني في الوجود على حساب الحق الفلسطيني في كامل أرضه.

إن ذهاب منظمة التحرير الفلسطينية إلى مدريد بلا قيد ولا شرط تقريباً شكل لعرفات طوق النجاة من تناقص المال الذي إذا طالت مدته قد يؤدي إلى الإفلاس المالي، والذي قد يؤدي إلى فقدان زعامته التي تستند في جزء كبير منها إلى المال فيما تعززت إمكانية استئناف الدعم المالي مع دخوله المفاوضات السرية في أوسلو. وهنا كما يقول هيكل «ظهرت الهمة، فإذا شمعون بيريز يقوم بدور جامع التبرعات للفلسطينيين، وإذا الولايات المتحدة وأوروبا تلين وتتعطف، وإذا بعض دول الخليج تدفع وهي تستعيذ بالله»[2].

وبدخول منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات مدريد وما بعدها كانت إسرائيل والولايات المتحدة على استعداد لسحب تحفظاتهما واعتراضاتهما، ولم يعد الإرهاب قضية تذكر فنبذه مجدداً سيثمر مردوداً واضحاً، وسيعني التخلي عن حقوق معترف بها دولياً للشعب الفلسطيني أو أقلّه تأجيل النظر في هذه الحقوق.

كان عرفات يعرف ما لا يعرفه الوفد المفاوض، إذ كان منغمساً في ذلك الوقت مع محمود عباس وأحمد قريع في مفاوضات سرية في أوسلو. لذلك استطاعت سياسة حكومة

---

(١) أمنون كابليوك، عرفات الذي لا يقهر، ترجمة عصام البطران، الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، ص ٢٥٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي...، م.س.

كلينتون إقناعه فيما لم تتمكن من إقناع رئيس وفده المفاوض في واشنطن ولا الشارع الفلسطيني بأن مأزق الدبلوماسية المتعثرة سيزداد سوءًا إن لم يستسلم، فكانت أوسلو.

وخلال أشهر من المحادثات التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو ٢ في القاهرة في ٤ أيار/ مايو ١٩٩٤، على سبيل المثال، رفض عرفات مناقشة التفاصيل العملية مع وفده المفاوض (ناهيك عن الإسرائيليين). لأنه لم يكن مهتماً بالتفاصيل بقدر ما كان همّه الوحيد هو ضمان موافقة الكيان الصهيوني على وضع شرطي فلسطيني ورفع علم فلسطيني عند نقطة العبور مع الأردن على نهر الأردن التي تؤدي إلى أريحا، وهو الأمر الذي كان بالنسبة إلى عرفات يرمز إلى «السيادة» التي كان على يقين من أنها ستتحقق قريباً وبصورة كاملة، وهو ما لم يتحقق حتى بعد وفاته، ولن يتحقق بدون تغيير موازين القوى على الأرض.

بعد توقيع اتفاق «إعلان المبادئ» في البيت الأبيض بواشنطن لم يقم المسؤولون الإسرائيليون بإخفاء الدوافع التي قادتهم إلى إجراء مفاوضات سرية مع قيادة عرفات أو التوصل معها إلى الاتفاق الذي وقعوه. ففي مقابلة مع رابين جرت بعد توقيع إعلان المبادئ اعترف إسحق رابين أنه كانت لديه «... أوهام تقول بأن عنصراً محلياً (من داخل الأراضي المحتلة) سيساهم أكثر مما ساهم به في إضفاء اعتدال على المطالب (الفلسطينية) المتطرفة» ولكنه وجد الأمور تسير «... بصورة معاكسة» أما السبب الذي قدمه رابين لتفسير ذلك فيتلخص بقوله «لقد وضع عرفات شروطاً صعبة جداً أمام الوفد الفلسطيني للمفاوضات في واشنطن، ويظهر أنه عمل كما يبدو من خلال الإدراك بأن هناك اتصالات سرية موازية. وعلى سبيل المثال عرض (عرفات) قضية القدس على الوفد كقضية مركزية. وللحقيقة، فقد وافق في الاتصالات السرية على إخراج القدس والمستوطنات من مجال المجلس الفلسطيني (حكومة السلطة الفلسطينية) وبقائها تحت السيطرة الإسرائيلية»[1].

إذن كان وراء حماسة رابين للمشاركة الرسمية في أوسلو هو ما تلقاه من معلومات بأن عرفات لم يعد يصر على عودة القدس، وأنها لم تعد على جدول مطالبه. وقد أصيب رابين

(١) صحيفة القدس المقدسية، ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ نقلًا عن صحيفة يديعوت أحرونوت.

بالذهول لدى اطلاعه على ذلك. وكان لهذه المعلومة أثر بالغ على تفكيره بشأن القضية الفلسطينية لأنه كان مستعداً للتخلي عن أجزاء كبيرة من الضفة الغربية ولكنه لن يتخلى بأي حال من الأحوال عن القدس. كما أن عرفات أدرك أن غربي القدس (القدس الغربية) لا يمكن تحت أي ظرف أن تكون تحت السيطرة الفلسطينية ناهيك عن استعداده للتفاوض حول مربع الأماكن المقدسة وكم من القدس الشرقية يمكن أن تكون تحت السيطرة الفلسطينية وأن القدس الغربية ستبقى جزءًا من الكيان الصهيوني. وهذا كان له بالغ الأثر على رابين واستعداده بالموافقة على إجراء مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية[1].

وأتذكر أنني رفقة أخوة فلسطينيين ناشدت حيدر عبد الشافي في أواخر شهر تموز/ يوليو ١٩٩٣ عقب دعوته في شهر أيار/ مايو إلى مقاطعة المفاوضات في واشنطن أن يقدم استقالته حفاظاً على القضية الوطنية من أن يتلاعب بها عرفات حيث أكدت له أن عرفات «لا يمكن أن يسلم ذقنه لأي كان، وهو لا يقبل أن يتنازل عن تفرده باتخاذ القرار خطأ كان أو صواباً»، متكهناً أن «عرفات يفاوض الإسرائيليين الآن في مكان ما لا أدري أين». وكان رد عبد الشافي أن لا مفاوضات تحت الطاولة أو سرية خارج المفاوضات التي يجريها الوفد في واشنطن. وفي يوم التوقيع على اتفاق أوسلو المسمى إعلان المبادئ في البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ اتصلت مع عبد الشافي وكان بالفعل محبطاً بفعل الشعور بالخديعة العرفاتية وقال لي إنه رفض دعوة عرفات لحضور حفل التوقيع مضيفاً «نحن بالفعل لا نعرف عرفات ولكنكم في الخارج من يعرفه»، وغادر عبد الشافي واشنطن متجهاً إلى شيكاغو لزيارة ابنته هند.

جاء توقيع عرفات على إعلان المبادئ من دون إجراء مناقشات علنية أو حتى مصادقة عامة وبلا تصديق رسمي وشرعي ومؤسسي من منظمة التحرير الفلسطينية. وبتوقيعه إعلان المبادئ بدد جهود قرن كامل من كفاح الشعب الفلسطيني وإهدار تضحياته التي بذلها ليس من أجل تحرير فلسطين فقط بل أيضاً من أجل الحقوق السياسية والوطنية التي يؤكدها

---

(1) Stephen P. Cohen with Oren Rawls...op.cit., P 68-69.

القانون الدولي وجرى تثبيتها مراراً في قرارات متعددة للأمم المتحدة وغيرها من المنابر الدولية. وكان عرفات لحظة التوقيع في البيت الأبيض مبهوراً بوجوده إلى جانب الرئيس الأميركي بيل كلينتون، وكما قال إدوارد سعيد «عرفات فاه بكلمات.... لم يذكر شيئاً قط عن مدى ما عاناه شعبه ومقدار خسارته. إن الفلسطينيين رأوا أنفسهم وهم يوصفون أمام العالم وكأنهم النادمون الآن على ما اقترفه هذا العالم بحقهم (إشارة إلى كلمة إسحق رابين في حفل التوقيع)، كأن الآلاف الذين قتلوا بقصف إسرائيل لمخيمات اللاجئين والمستشفيات والمدارس في لبنان، وكأن طردها لـ٨٠٠ ألف فلسطيني في عام ١٩٤٨ (وصاروا يعدون الآن بالملايين، وكثير منهم من اللاجئين الذين لا جنسية لهم)، وكأن اجتياحها لأرضهم واكتساحها لممتلكاتهم... وكأن تدميرها لأكثر من ٤٠٠ قرية فلسطينية... وكأن غزوها للبنان، ناهيك عن الخراب الذي أوقعه الاحتلال العسكري الوحشي على مدى ٢٦ عاماً، كأن ذلك قد آل إلى مرتبة الإرهاب والعنف الذي يتعين شجبها بأثر رجعي، وأن ذلك كله ينبغي إسقاطه من الحساب فلا يشار إليه على الإطلاق، ولقاء ماذا بالضبط؟»[1].

كان ذلك من حيث الأساس لقاء الاعتراف بمنظمة التحرير وبعرفات شخصياً ممثلاً للفلسطينيين ولكن ليس للحقوق الفلسطينية الجوهرية. فهو بتنازله عن الكثير وبتأجيله الكثير لم يقم بدفع قضية الشعب الفلسطيني إلى الأمام ولا بإنهاء المأزق الذي يواجه حركة التحرير الفلسطينية التي كان يزعم قيادتها. بل كان يدفع بقضيته الشخصية إلى الأمام. كان يدفع إلى أن يحقق مشروعه الخاص.... مشروع الزعيم.

ففي سياق عصر زال فيه الاتحاد السوفياتي من الوجود، فانتهت بذلك الحرب الباردة لمصلحة الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، يعتبر عرفات أنه قد حل مشكلة زعامته المتضائلة ومشكلة منظمة التحرير المتهاوية مالياً. عرفات لم يكن معنياً بتكريس الكيانية والشخصية الوطنية للشعب الفلسطيني إلا بقدر ما كانت تخدم مشروع الزعيم، فقد قايض عرفات في أوسلو الحقوق الفلسطينية الأساسية باعتراف من إسرائيل بزعامته الشخصية وبالدور الشرعي للمنظمة التي يسيطر فصيله (فتح) عليها، وإمساكه من خلال نهج التسوية

---

(١) سميح فرسون، فلسطين والفلسطينيون...، م.س.، ص ٤٧٢-٤٧٣.

بالقرار الفلسطيني بمعزل عن دوافع الأنظمة العربية التي اندفعت إلى تأييده كمخرج لها للتنصل من العبء القومي للقضية الفلسطينية والصراع العربي الصهيوني وتحويله إلى صراع فلسطيني إسرائيلي[1].

عرفات الذي كان يعيّر من ساسة الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي ووسائل إعلامهما بأنه إرهابي شرير، انقلب فجأة إلى رجل يحتل الصدارة على المسرح الدولي وينعته منتقدوه القدامى بأنه «صانع السلام» وتفتح له الصفحات الرئيسة لوسائل الإعلام ويستقبل بحماسة في البيت الأبيض والكونغرس الأميركي، وهو الذي كان إلى بضع سنين قد حرم من دخول الولايات المتحدة بدعوة رسمية من الأمم المتحدة لإلقاء خطاب أمام جمعيتها العامة. مع ذلك فإن موجة الجذل التي قادتها حكومة كلينتون «لم تحجب إلا موقتاً المدى المثير للدهشة للاستسلام الفلسطيني المفاجئ»[2].

كان عرفات يفتقد إلى المناعة الوطنية الثورية التي ميزت العديد من القادة الثوريين الذين تزعموا حركات الكفاح الوطني في بلدان إفريقية وآسيوية وأميركية لاتينية، وهذا ما أوصله إلى أوسلو، فهو كان تسووياً منذ بداية انخراطه في العمل الوطني العام... فهلوياً، يستخدم الظروف الموضوعية التي يغلب عليها طابع المد والجزر والتراجع أمام العدو القومي كمسوغ لنهج التسوية والتفريط بالقضية الوطنية، والتي وصفها إدوارد سعيد بأنها «كانت خيانة لتاريخنا وشعبنا»[3].

كان عرفات يعتقد بأن الزعماء العرب الذي كان يلتقيهم وزعامته كاسحة في بيروت، وبعد خروجه من لبنان بفعل الاجتياح الإسرائيلي كانوا يتهربون منه لأنهم ليسوا أفضل منه ولكن الفرق أنه ارتضى أن يحلق مشروعه في الهواء إلى أن يجد الظرف المناسب لتنفيذه على الأرض.

---

(١) م.ن.، ص ٤٧٣.
(٢) م.ن.، ص ٢٧٣.
(٣) م.ن.

لقد جمع عرفات كل مفاتيح القضية بيده، ولعب المال الدور الأساسي في ذلك، حيث عزز سيطرته وتفرده باتخاذ القرار إلى حد أن إسحق رابين قال إنه يتوجب على إسرائيل التحدث مع عرفات لأنه بالنسبة إلى الفلسطينيين كل شيء يعود إليه وأنه الوحيد الذي يستطيع أن يقرر.

كان عرفات يكرر علناً رفضه كل أشكال الحكم الذاتي تحت الرعاية الإسرائيلية، لكنه لم يرفض الكونفدرالية مع الأردن التي سعى إليها مراراً، أو دولة فلسطينية مرتبطة بالكيان الصهيوني، ولكنه تحقيقاً لمشروع الزعيم الذي كان يراه يتهاوى في منفاه التونسي، وخوفاً من بروز قيادة بديلة في الداخل أسرع تحت جنح الظلام للاتفاق مع حكومة رابين بعقد اتفاق أوسلو للحكم الذاتي المحدود مستخدماً مصطلح أنور السادات في وصفه بـ «سلام الشجعان».

كانت سياسة عرفات للمحافظة على صفة الزعيم تعمل على تقريب الناس بيد ورفضهم باليد الأخرى؛ فهو بعد أن يجعل الشخص ينتظر لساعات ويذله فإنه قد يحتضنه ويمتدحه ثم يعينه في منصب رفيع. وقد وجد مساعدوه أن من الصعب التنبؤ بمسلكه ويجعلهم في حالة من التوتر الدائم تجاه ردود فعله، ومن ناحية أخرى أدركوا من خلال العمل معه أن هذا أحد أساليبه لتأمين قوته وسيطرته.

العديد ممن تمكن اللقاء والاجتماع إلى عرفات وصفوه بالودود والكثير الأدب، فهو يبدي شخصياً عناية كبيرة بضيوفه إلا أنه في الوقت نفسه أظهر مقدرة على إهانة وإيذاء الأشخاص وحتى شتمهم بألفاظ نابية. وبدلاً من أن يكون هذا المسلك مجرد انفجارات كلامية كان استراتيجية متعمدة؛ فعلى سبيل المثال كان عرفات في اجتماعات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية (في حال حضور الأمناء العامين للفصائل الفلسطينية) حريصاً جداً على تجنب مهاجمة جورج حبش أو نايف حواتمة بصورة مباشرة، لكنه بدلاً من ذلك يهين ويذل ممثليهما في الاجتماع وبخاصة تيسير خالد ممثل الجبهة الديمقراطية في اللجنة التنفيذية. ولم يخلق عرفات نوعاً من الجو المخيف حوله

بمنع الناس من توجيه النقد له بل إنه أظهر قدرة على معاقبة الناس وتجاهلهم حتى أنه يدوس قادة تحت قدميه(1).

وعلى سبيل المثال سمع عرفات إن عضو الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن، صائب عريقات يقول في مقابلة تلفزيونية إنه يفكر بالاستقالة من عمله للتفرغ لكتابة مذكراته. وبحضور عشرات من القيادات والكوادر الفلسطينية في عمان أدار عرفات وجهه إلى عريقات وسأله بازدراء «كم من الوقت ستستغرق في كتابة مذكراتك؟ خمس دقائق... ثم ماذا ستفعل بعد ذلك؟». أما حنان عشراوي التي كانت نجمة في مدريد وعضو الوفد المفاوض وقامت بعد إنشاء سلطة الحكم الذاتي بتشكيل جمعية مفتاح لحقوق الإنسان، وإثر إصدارها تقريراً حول حالة حقوق الإنسان في مناطق السلطة استدعاها عرفات الذي كان غاضباً إزاء ذلك التقرير، قام بتأنيبها أمام عشرات الحاضرين في مكتبه مستخدماً ألفاظاً نابية وقال: «لقد عينتك على الهاتف وأستطيع أن أعزلك على الهاتف»(2).

إن المفتاح الحقيقي لسر سيطرة عرفات على الساحة الفلسطينية يكمن في احتفاظه بسيطرة وحيدة على الجهاز المالي لحركة فتح ومن ثم منظمة التحرير الفلسطينية التي لم تكن في أوائل السبعينيات من القرن العشرين منظمة فقيرة، كما يستند إلى دعم الأنظمة العربية. فقد تلقت حركة «فتح» منذ أن عزز عرفات قيادته مليارات الدولارات، ونظراً لأن المنظمة بمختلف مؤسساتها لا تنشر ميزانيتها إطلاقاً، فقد بقيت أموالها في نطاق السرية، وتخضع لإشراف مباشر من عرفات الذي نسب إليه قوله إن الذي يسيطر على المال يحتفظ بالقوة. لقد امتلك عرفات وحده سلطة الإنفاق في أموال حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية ومن ثم السلطة الفلسطينية، ولم يكن يسمح لأي مسؤول سواء رئيس الصندوق القومي الفلسطيني أو المفوض المالي في حركة فتح، أو وزير المالية في السلطة الفلسطينية التصرف في الأموال لا سيما النفقات الاعتيادية كرواتب الموظفين وكذلك المخصصات

---

(1) Danny Rubinistein, *The Mystery of Arafat Steerforth* Press , 1995.

(2) Ibid.

المالية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، ولكي يحصل الفصيل على حصته كان لا بد من وضع ترتيبات محددة وعلاقات شخصية مع عرفات مما جعل العامل المادي عنصر ضغط في يد عرفات ضد الفصائل الفلسطينية، كما كان وحده المفوض بتقديم الهبات والهدايا لاستقطاب الولاءات وتجنيد الأتباع وتحييد الخصوم[1].

وكانت سيطرة عرفات على القرار المالي في منظمة التحرير الفلسطينية بدأت منذ تمكنه في الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة (١-٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩) من وضع الصندوق القومي الفلسطيني تحت إشراف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي يترأسها، بعد أن كان الصندوق مستقلاً عنها، كذلك وضع قيادة الكفاح المسلح تحت إمرة رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة وبالتالي أصبح لعرفات قوة مركزية كبيرة داخل منظمة التحرير الفلسطينية كما هو الأمر داخل فتح وبات موقعه أكثر سيطرة.

وكانت حسابات منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح وموجوداتها مسجلة باسم عرفات أو تحت أسماء لمقربين له ويخضعون له، ولم يكن هناك تمييز بين الحسابات الخاصة وتلك المتعلقة بالحركة، وكانت لدى البنوك تعليمات بأن تحترم فقط الشيكات الممهورة بتوقيعه، وأوامر صرف كل النفقات من تذاكر سفر وفواتير الهاتف والإقامة في الفنادق والسيارات إلخ... توقع من عنده، ولم يتغير الوضع بعد إنشاء السلطة الفلسطينية.

الموضوع المالي في حركة فتح يعتبر قدس الأقداس بل وسر الأسرار. غير أن عرفات أبقاه محصوراً بينه وبين محمود عباس وأحمد قريع، وهو أمر لم يكن مصادفة أو عفوية، إذ أن الثلاثة هم من تسبب في كارثة أوسلو.

كان صندوق عرفات المالي وسيلته لتعزيز زعامته، فمن كان يريد حاجة شخصية كان لا يجد غير عرفات. وكان واضحاً أن عرفات لن يتنازل مطلقاً عن حقه في أن يوقع على أي قرار

---

(١) علاء أبو رضوان، محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام السلطة الفلسطينية، مجلة الجامعة العربية الأميركية، مجلد ٤، العدد ١، ٢٠١٨، ص١١٧.

بالصرف، وربط كل المساعدات والهبات لجماهير الشعب بشخصه، وأصبح كل إنسان محتاج لا يلجأ طلباً للمساعدة إلا إلى أبو عمار، واتسعت دائرة طالبي المساعدة لتشمل أثرياء وانتهازيين ومتسلقين كثيرين. إذ رغم أن من يريد حاجة شخصية كان قادراً على أن يذهب إلى الهيئة الفلانية لفتح، لكن لا بد من توقيع ياسر عرفات، فصار الناس يعرفون أنه حتى أيضاً فيما يتعلق باليومي لا بد من الحصول على موافقة ياسر عرفات. الذي بقي حتى وافاه الأجل يمسك آلاف القضايا الرئيسة التي يعتبرها من مقومات السلطة... لا يسمح لأحد أن يتدخل فيها ولا يتساهل ولا يتنازل، المسألة الأولى هي: المال.. كان يتضايق إذا أراد أحد أن يأخذ قرشاً واحداً من أي جهة كانت، لكنه كان مستعداً أن يصرف الملايين والآلاف للشخص نفسه، المسألة الثانية التي أمسك بها ياسر عرفات هي الإعلام، المسألة الثالثة التي أمسك بها ياسر عرفات ولا يسمح لأحد بالتدخل فيها هي القوات والعسكر والأمن[١].

كذلك أدركت الفصائل والقيادات الأخرى أن التعامل كي يتم يجب أن يكون مع عرفات. كثيرون حاولوا أن يقيموا محاور مع أبو إياد، أو مع أبو صالح أو مع أي من الأبوات في فتح على أمل أن يأخذوا من فتح المساعدات عن طريق هذه القناة أو تلك لكنها كلها فشلت ولم تنجح إلا القناة المفتوحة مباشرة مع أبو عمار[٢].

مع غياب أبو جهاد وأبو إياد بفعل الاغتيال لم يبق عملياً في قيادة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية من يستطيع الوقوف في مواجهة عرفات. ورغم أنه كان دائماً الأول بين متساوين، فقد كان عرفات يجبر على الإذعان لزملائه خصوصاً في المناسبات القليلة التي كانوا ينجحون فيها في التضامن لمعارضته. علاوة على ذلك كان للعديد من زعماء فتح

---

(١) ممدوح نوفل- مستشار عرفات العسكري: عرفات، الرحلة الأخيرة، جـ ٢ برنامج تحت المجهر، الجزيرة.
نت/ www.aljazeera.net/programs/palestineunderthemicroscope/2005/12/11/عرفات-الرحلة-الأخيرة-ج٢.

(٢) أحمد خليفة، عرفات كقائد...، م.س.، ص ٧.

المؤسسين قواعدهم ومصادر دعمهم، وكان في وسعهم تحدي عرفات، ولكن بالنظر إلى مزاجه وميله للاستفراد بالسلطة فقد كانوا يحجمون عن القيام بذلك[1].

وتأكيداً لأهمية دور المال في تعزيز سلطة عرفات حتى على رفاقه في قيادة فتح حسبما روى عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» رفيق النتشة (أبو شاكر) للمؤلف في لقاء معه في الكويت في عام ١٩٨٦ أنهم في اللجنة المركزية أرادو معرفة الوضع المالي للحركة خصوصاً وأن كل إنسان معرض للموت ولا أحد من القيادات الفلسطينية، ولا سيّما أعضاء اللجنة المركزية لـ«فتح»، يعرف باسم من سجّلت الأموال، أموال الشعب الفلسطيني؟ ومن يضمن أن يقرّ أي ممن سجّلت ملايين الدولارات باسمهم، بتلك الأموال ولا يستأثر بها ذووهم بعد موتهم. وخشية اصطدامهم بعرفات بشكل مباشر في حال طلبهم ذلك فقد طلب بعضهم من زميلهم سليم الزعنون (أبو الأديب) لما له من دالة على عرفات أن يطرح في اجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في تونس في صيف العام نفسه الوضعية المالية للحركة، وكان رد عرفات على ذلك موجهاً إلى الجميع قائلاً بلهجته المصرية المعتادة «دا أنا أقولها لقحبة وما أقولهاش ليكو» أي أقولها لقحبة ولا أقولها لكم.

وقد صدقت نبوءة أبو شاكر فقد حاول محمد رشيد (خالد سلام) مستشار عرفات الاقتصادي الذي كان عينه رئيساً لصندوق الاستثمار الفلسطيني الاستئثار بأموال الصندوق واستثماراته المسجلة باسمه بعد وفاة عرفات. غير أن أبا مازن واللجنة المركزية تمكنوا، كما ذكر فاروق القدومي للمؤلف من الدخول في مساومات معه لاسترجاع ٦٠٠ مليون دولار فيما احتفظ محمد رشيد بمئات الملايين من الدولارات والأصول الأخرى من بينها طائرة خاصة من طراز بوينغ ٧٣٧ وبعد ذلك سعى أبو مازن إلى مطاردته وتقديمه إلى المحاكمة (غيابياً) بتهمة الفساد والاستيلاء على المال العام.

في الليلة التي تحطمت فيها طائرة عرفات في الصحراء الليبية في نيسان/ إبريل ١٩٩٢ وبعد أن خرج من الطائرة مصاباً بجروح ورضوض كان مهتماً في إيجاد الحقيبة (السرية) التي دائماً ما كان يحملها معه وفيها دفتر الملاحظات الصغير (النوتة) الذي يحتوي على

(١) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، م.س، ص ١٨٩.

تفاصيل حسابات البنوك. وقد جرى البحث بين أنقاض الطائرة، وصعد ونزل على كثبان الرمل المحيطة به. وقال أحد مساعديه: إذا ما قتل عرفات أو احترق دفتر الملاحظات فإن أحداً لن يكون لديه أي فكرة عن المكان الذي سنبحث فيه عن الأموال. وأخيراً وجدت الحقيبة(1).

عندما كان عرفات يُسأل عن الأموال يجيب بأنها مسجلة في «هذه النوتة» (دفتر الملاحظات الصغير)) لكن هذه المذكرة اختفت لدى ركوبه طائرة الهليوكوبتر التي أقلته إلى عمان لنقله إلى فرنسا للعلاج قبيل وفاته. وإذ كان محمد رشيد هو التعبير الأبرز بين الأسماء المرتبطة بالفساد، ممن أحاط عرفات نفسه بهم فهناك أيضاً الذين سجلت أموال (الثورة الفلسطينية) باسمهم وقاموا بوضعها بأسماء أبنائهم، وأسسوا لهم الشركات في باريس وغيرها، وداخل مناطق السلطة الفلسطينية(2). وذكر في حينه أن من أبرز الشركات التي كان عرفات يستثمر فيها أموال الحركة هي شركة (سي سي سي CCC) التي كان أسسها في أوائل ستينيات القرن العشرين، الثلاثي: سعيد توفيق خوري وحسيب صباغ وكامل عبدالرحمن وقد توفي الثلاثة ويدير الشركة سامر خوري من مقرها في أثينا. كما تردد اسم باسل عقل ورمزي خوري بوصفهما يعلمان عن استثمارات فتح.

فيما يتعلق بالفساد المنتشر داخل سلطة عرفات سواء قبل أوسلو أو بعده، كان يجري التندر بأن عرفات لم يكن فاسداً بل كان مفسداً كبيراً. فقد قام بالتغطية على المفسدين والفاسدين وعدم محاسبتهم حتى وإن تمت إدانتهم، وهو ما يظهر بشكل واضح في تعامله مع تقرير هيئة الرقابة الفلسطينية في عام ١٩٩٧، التي كشفت ظاهرة تفشي الفساد وأسماء مسؤولين متورطين بالفساد من أبرزهم نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي في السلطة الفلسطينية وجميل الطريفي وزير الشؤون المدنية وضابط الارتباط مع الاحتلال

---

(1) Danny Rubiništein, *The Myštery of Arafat Steerforth* Press , 1995.

(٢) رشاد أبو شاور، خالد سلام، أو محمد رشيد، أو محمد برهان رشيد من هو ؟ ٣/ ٦/ ٢٠٠٢.
http://amgadalarab.com/?todo=view&cat=9&id=00011877.

الإسرائيلي، ويخلص إلى استنتاجات محاسبية بإهدار نحو ٣٥٠ مليون دولار من المال العام، مما أحدث في حينه ضجة كبيرة داخل المجتمع الفلسطيني، بل أكثر من ذلك قام عرفات بإغلاق ملف الفساد، إلى جانب الاستعانة بالمفسدين في تولي المناصب العامة وعند ضبطها يسارع إلى إنقاذها فتغدو أكثر ولاءً له. وعندما قام عشرون من الشخصيات الفلسطينية العامة وأعضاء في المجلس التشريعي بنشر بيانهم في تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تضمن انتقاداً لاذعاً لفساد السلطة تعرض معظم موقعيه إلى الاعتقال من أجهزة أمن السلطة بأمر من عرفات شخصياً[١].

كان عرفات أكثر المتحمسين والداعين بقوة من بين رفاقه في قيادة «فتح» إلى الدخول في منظمة التحرير الفلسطينية، وعندما تم ذلك فقد استفاد وتقدم على رفاقه كافة، إذ أصبح قائداً للمنظمة إضافة إلى موقعه الأول في «فتح» وصار إذا انزعج من «فتح» فلديه المنظمة وإمكاناتها مالياً وسياسياً وإعلامياً، والعكس بالعكس. وكانت فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية في متناوله، يستعين بهذه على تلك وبالعكس. بل حتى إنه خلط المال وأصبح هناك حساب ثالث لا هو حساب «فتح» ولا هو حساب منظمة التحرير، من دون أن يعرف أحد كيف كان ياسر عرفات يتصرف فيه[٢].

وفي جلسة ضمت (المؤلف) مع محمد راتب غنيم (أبو ماهر) عضو اللجنة المركزية لـ«فتح» ورئيس مكتب التعبئة والتنظيم فيها إلى جانب أعضاء قياديين آخرين بمن فيهم عضو اللجنة المركزية آنذاك محمد جهاد العموري في مكتبه بتونس في مطلع الألفية الحالية، قال إن «أبو عمار يحكم الساحة بالمال والمال يجند الموالين والزعران، ولذا يمكن لأي شخص يحظى بالمال والرضا الأميركي-الإسرائيلي أن يصبح زعيماً بدلاً من عرفات حتى لو كان جبريل رجوب أو دحلان أو أي شرطي». وكان الحديث وقتذاك يتناول محاولات إرغام عرفات على الفصل بين رئاسة السلطة ورئاسة حكومتها.

---

(١) علي الجرباوي، حول الأجندة الخارجية للإصلاح: الحالة الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي- مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٣٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، ص ٦٧.

(٢) أحمد خليفة، عرفات كقائد...، م.س.، ص ٧.

ورغم مساوئ مسلكياته الفردية ونزوعه نحو السيطرة وعدم السماح بوجود زعيم فلسطيني آخر إلى جانبه، وهو ما ظهر عندما أرغم على التخلي عن منصب رئيس الحكومة وتعيين محمود عباس، فقد شن حملة على عباس الذي كان تابعاً له، ووصفه بأنه قرضاي فلسطين(في إشارة إلى حميد قرضاوي، الرئيس الأفغاني السابق الذي كان دمية بيد الاحتلال)، ودفعه إلى الاستقالة من مناصبه.

كان عرفات يحلم في إطار تحقيق مشروع الزعيم بإقامة دولة في فلسطين التاريخية كان يؤكد على وصفها بالديمقراطية، لذلك حاول بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أن يظهر بأن تلك الحرب ونتائجها لم تؤثر سلباً عليه, وقال لاحقاً بأنه اعتبرها «نعمة» وبأنه شعر بأنها تشكل «البداية وليس النهاية»، وذلك لأن الدول العربية المجاورة التي أصبحت محتلة الأراضي مثل فلسطين، «سوف تضطر للقتال لاستعادة أراضيها، وإلا فإن شعوبها ستثور عليها، وسوف يبلغ النضال الفلسطيني ذروته في هذا المجال»، وواصل عمله وباندفاع أكبر[١].

وتوجه فور انتهاء حرب ١٩٦٧ سراً إلى الضفة الغربية في محاولة لتحويلها إلى «البحر الذي سيسبح فيه سمك المقاومة»، وفق لغة ماوتسي تونغ، ولكنه لم ينجح في مهمته إذ سرعان ما جرى اعتقال العديد من العناصر التي ادعى تجنيدها لمصلحة «فتح» لإقامة القواعد الارتكازية في الضفة الغربية.

واعترف عرفات في سنوات ما بعد هزيمة المقاومة في الأردن بخسارة القاعدة الآمنة، «وإنّ هذا هدف صعب، وحتى إقامة دولة طبقاً لقرار التقسيم لعام ١٩٤٧ قد لا يكون ممكناً، ولكن إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة ممكن بالتأكيد». كانت إحدى خصال عرفات في السياسة أنه «فهلوي» وفق التعبير الشعبي لدى المصريين. كان يقول «أعطني موطئ قدم وسترى ما يمكنني فعله»[٢].

---

(١) مدونة سلافة حجاوي الإلكترونية، عرفات والحسيني، ٢٠١٠.

(٢) أحمد خليفة، عرفات كقائد...، م.س. ، ص ٧.

يقول صادق جلال العظم في معرض وصفه للشخصية الفهلوية «عندما تجد هذه الشخصية نفسها في مأزق سيفضح حتماً عجزها وتقصيرها تبرع في إزاحة المسؤولية عن نفسها وإسقاطها على قوى خارجية يمكن عن طريقها تبرير النتائج السلبية التي جاءت على يدها»[١].

وإلى جانب المال فقد شكلت العقلية البراغماتية مصدراً لقوة عرفات في الساحة الفلسطينية، وتشكل معركة تزعمه لرابطة الطلبة الفلسطينيين في القاهرة في عام ١٩٥٢ الذي شكل النواة الأولى لحركة فتح أول تمرين عملي له في هذا المجال. وهو تمرين سخّر فيه ياسر عرفات كل ديناميكيته الفكرية، وما تبلور لديه من عقلية براغماتية فوق إيديولوجية، للفوز برئاسته، وذلك بإقناع كل فئة أو جماعة سواء كانت إسلامية، قومية، شيوعية أم ليبرالية، بجدوى انتخابه، لأنه الوحيد الذي يستطيع أن يقيم الوحدة بين كل هؤلاء، ويصونها داخل الاتحاد[٢].

ومنذ أن أصبح رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٩، تمسك بمبدأ ضم أي فصيل فلسطيني مهما كان ثقله أو حجمه الحقيقي في الساحة الفلسطينية إلى المنظمة، وكان من شأن ذلك أن يفسح له مجالاً أكبر للمناورة ويحول دون تشكل قوى منافسة له[٣].

ولم يقتصر سعيه للسيطرة على الوضع الفلسطيني بإخضاع المنظمات الفلسطينية مستخدماً قوة «فتح» ومال المعز بل إخضاع المنظمات الشعبية والاتحادات النقابية الفلسطينية لتبقى تحت عباءته وخصوصاً أنها ممثلة في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني ولها حضور في الملتقيات العربية والدولية. وكان يضعها أمام خيارين إما أن تدين له

---

(١) صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق، طبعة جديدة نيسان/ إبريل ٢٠٠٧. ص ٥٧.

(2) Thomas Kiernan, Yasser Arafat: *The Man & the Myth*, Abacus Edition, Great Britain, 1976, p.96.

(3) Alan Hart, Arafat: *A political Biography, Sidgwick& Jackson limited*, London, 1994, p.294.

ولسياسته بالولاء وإما أن يقوم بشقها وإعادة تشكيلها بما يمكنه من وضع أتباعه على قيادتها.

ولعلّ أبرز الصراعات التي خاضها عرفات كانت مع الاتحاد العام للكتّاب والصحفيين الفلسطينيين الذي يضم خيرة المثقفين الفلسطينيين، لكنه تمكن من احتواء عدد من أبرز الكتّاب والصحفيين وجعلهم في خدمة خطه السياسي ويبررون مواقفه. وكان الأمين العام لاتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين ناجي علوش ومعه في الأمانة العامة للاتحاد عدد من المعادين لنهج التسوية، فقد قرر عرفات أن يطيح ناجي علوش وزملاءه في المؤتمر الثاني الذي عقد في تونس عام ١٩٧٧ وأدخل إلى قاعة المؤتمر مجموعة من الموالين له التي كانت تهتف ضد علوش. وعندما لم يتمكن من إسقاطه في الانتخابات أرسل قوات أمنه في بيروت لمطاردته واعتقاله ومحاولة اغتيال نائبه في الاتحاد حنا مقبل. وقد اضطر ناجي علوش إلى الاختباء ومغادرة بيروت. وقد نجح عرفات بعد ذلك في عقد المؤتمر الثالث للاتحاد في فندق البوريفاج في بيروت في عام ١٩٨٠ بحضور لافت لأفراد أمنه داخل قاعة المؤتمر وفي ردهات الفندق وخارجه كما أغرق المؤتمر بعدد كبير من أتباعه الذين لا يمتون بصلة إلى الكتابة والثقافة. وبعد الخروج من بيروت عقد عرفات المؤتمر الرابع في صنعاء في نيسان/ إبريل ١٩٨٤ مما أسفر عن شق الاتحاد ومن ثم عقد مؤتمره الخامس في الجزائر بالطريقة نفسها ليحول الاتحاد إلى ملحق له بأمانة عامة يعمل أفرادها كموظفين يتلقون رواتبهم منه. وما فعله عرفات في اتحاد الكتّاب والصحفيين الفلسطينيين بتحويله إلى نسخة للتشويه الذي جسده في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ومكاتبها والاتحاد والمنظمات الشعبية والنقابية الفلسطينية[1].

وهكذا كان عرفات يتصرف حين يجد نفسه في مأزق حرج، إذ كلما كان وضعه يتعقد كان موقفه يتغير دراماتيكياً تجاه الكيان الصهيوني، وبدأ يراكم رسمياً وعلناً عملية التغيير منذ عام ١٩٧٤ ببرنامج النقاط العشر (البرنامج المرحلي) الذي شكل أول تغيير رسمي في توجه الحركة الوطنية الفلسطينية من موقف «كامل التراب الفلسطيني» باستعادة فلسطين

(١) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني...، م.س.، ص ٤٢٦-٤٢٧.

وإزالة الكيان الصهيوني إلى «موقف نسبي» بالاستعداد لقبول حل وسط في الضفة والقطاع والتي تشكل نحو ٢٠ في المئة من فلسطين التاريخية.

لقد دمغ عرفات مرحلة زعامته في الساحة الفلسطينية التي امتدت نحو أربعين عاماً بطابعه الشخصي والسياسي، وهيمن طوالها على مقاليد القضية، وتحكم في كثير من مفاصلها الرئيسة. وقد عانت «فتح» من قيادته الفردية والتسلطية الأمر الذي دعا البعض إلى وصفه بأنه رئيس له حركة وليس حركة لها رئيس في إشارة إلى قوة الدور الذي لعبه عرفات في السيطرة على شؤون «فتح» الداخلية وتحكمه بخيوط القرار وفقاً لرؤيته وتحليله الشخصي، رغم أنه لم يكن يتمتع بإمكانيات فكرية وتنظيمية مرموقة، لكنه امتلك شخصية قيادية فطرية اتسمت بنرجسية فردانية عالية، منحته القدرة على تطويع الأطر القيادية والأنظمة والقوانين وانتزاع القرار منها الأمر الذي أظهرها وكأنها غير موجودة. فهو الزعيم الأوحد الذي لا خليفة له، وهو الأول في جميع المناصب والمواقع ولا ثاني له.. وهو البراغماتي المتلوّن الذي تعامل مع السياسة على أنها مناورات وتكتيكات ولعب على حبال التناقضات، وعلى أنها فن الممكن، وهو صاحب نظرية «اللعم» التي تعني الغموض والضبابية، والمراوحة بين النعم واللا[1].

كان عرفات يستخدم كل ما لديه من مواهب وقدرات تمثيلية للحصول على ما يريد حتى في التعامل مع الإسرائيليين، وقد تحدث البعض عن كيفية مشاهدتهم لعرفات وهو يستعطف من أجل المساعدة وينفجر بالدموع بالفعل. وقال مندوبون إسرائيليون ممن أجروا مفاوضات معه إنه لم يكن ليتردد في تقديم نفسه كبائس يرثى له، وملامحه تبدو تعيسة، وكل مظهره ينضح بالانهيار المخيف ويخرج بنداءات مثل «إنني أغرق، لقد انتهيت، عليكم مساعدتي»[2].

اقتنع كثير من المراقبين أن هذه كانت تصرفات متعمدة لغرض كسب ما يريد. وفي اجتماع عقده مع مندوبين عن بعض الأسرى الفلسطينيين الذين أطلقت سلطات الاحتلال

---

(١) عماد لطفي ملحس: جريدة «الغد» الأردنية عدد ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤.

(2) Danny Rubiniſtein, *The Myſtery of Arafat Steerforth* Press , 1995.

الصهيوني سراحهم قدم هؤلاء سلسلة من الطلبات كتابياً وبدأ أحدهم بقراءتها أمام عرفات الذي سريعاً ما أوقفه بغضب وقال: «من أنت حتى تتقدم بطلبات لي؟. تراجع هؤلاء ظناً منهم أن عرفات سيؤنبهم. وواصل باللهجة الغاضبة نفسها: يجب أن لا تطلب شيئاً مني، أنت عليك أن تعطيني أوامر، وأنا هنا فقط لأنك كافحت وسجنت وأنت الذي يجب أن تعطيني أوامر فيما يتعين عليّ أن أعمله»، ثم أعطى تعليمات لمساعديه «استمعوا إلى كل ما سيقوله هؤلاء الرجال ونفذوا كل شيء». واستمر عرفات في امتداح وتعظيم مساهمة الأسرى في الكفاح الفلسطيني وإعلان التزامه العميق تجاههم. ولكن أعضاء الوفد لم يعطوا فرصة لتقديم مطالبهم، وانتهى الاجتماع بدون أي نتائج عملية[1].

تحضرني في هذا المجال قصة تعامل عرفات مع نبيل شعث عندما كان مديراً لمركز التخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، حيث بدأ المركز الذي ضم مجموعة من الباحثين والخبراء بوضع تحليل سياسي أسبوعي وتقدير للموقف يوزع على القيادات والكوادر الفلسطينية السياسية والعسكرية العليا، وبدأ نبيل شعث يزور القواعد العسكرية في لبنان ويدعو قياداتها للحضور والمشاركة في ندوات يقيمها المركز، ولم يكن هذا التصرف يحظى بقبول عرفات الذي يعتبر أن كل ما يتصل بالقوات هو أمر يخصه هو، ولا يقبل لأي كان أن يشكل مركز قوة. واستغل عرفات تصريحاً لشعث انتقد فيه كفاءة السلاح السوفياتي الذي تتزود به المقاومة الفلسطينية، حيث استدعى شعث (الذي كان آنذاك عضواً في المجلس الثوري لحركة فتح) على عجل ليصرخ في وجهه أمام حشد من كوادر فتح البارزة قائلاً «يا شرموط.. من أنت حتى تنتقد السلاح السوفياتي؟ ألا ترى أن الحارس الذي يحرسك يحمل كلاشينكوف.» ومنذ ذلك الوقت لم يخرج شعث عن طوع عرفات..

كان عرفات يتمسك بنمط الإدارة قرب عرفات الناس بيد بينما رفضهم باليد الأخرى، وبعد أن يجعل الشخص ينتظر ساعات ويذله فإنه قد يحتضنه ويمتدحه، ثم يعينه في منصب رفيع. لقد وجد مساعدوه أن من الصعب التنبؤ بمسلكه، واشتكوا من أنه لا يمكن معرفة هذا

(1) Ibid.

المسلك. ودائماً ما كان مساعدوه يواجهون حالة من التوتر الدائم تجاه ردود فعله، ومن ناحية أخرى أدركوا من خلال العمل معه أن هذا هو أحد أساليبه لتأمين قوته وسلطته.

كان عرفات يتمسك بنمط الإدارة الفردية، فكان يملك على الدوام السيطرة في الحركة الوطنية الفلسطينية من خلال سيطرته على منظمة التحرير الفلسطينية، وكان يرفض الاستجابة لنداءات إصلاحها وتجديد عضوية أطرها المختلفة مما أدى إلى إضعافها، فهو لم يكن راغباً في إيجاد مؤسسات ذات فاعلية تعيق اتخاذه للقرارات، ويمكن الاستدلال على ذلك باستمرار نظام الحصص (الكوتة) لتحديد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني طوال فترة سيطرته وإبقاء نسبة كل حركة وفصيل ثابتة منذ توليه رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وحتى وفاته، على الرغم من ظهور حركات جديدة ذات ثقل في المجتمع الفلسطيني مقابل تلاشي شعبية واضمحلال وجود العديد من الفصائل الممثلة في منظمة التحرير الفلسطينية وأطرها. وكانت التعيينات في المجلس الوطني الفلسطيني من حركة «فتح» والمنظمات والاتحادات الشعبية الفلسطينية وما يسمى المستقلون تتم وفقاً لمدى ولاء العضو الجديد له. ويذكر أنه اختار أكثر من ٧٠ في المئة من أعضاء الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ [1].

وفي سلطة الحكم الذاتي واصل عرفات نمط الحكم الفردي وسياسته التي اتبعها في إدارته لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاج سياسة تفضيل ما هو شخصي على ما هو تنظيمي وميله لإقامة خطوط مزدوجة للسلطة وبخاصة في الأجهزة الأمنية، وتقويضه المنهجي للروتين الإداري وتفضيله بشكل عام للفوضى المسيطر عليها على النظام [2]. فلم يسمح ببناء مؤسسات عصرية ذات أجهزة رقابية خوفاً من أن تضعف سيطرته الشخصية ولم يكن معنياً كثيراً بالمؤسسات إلا بقدر ما تخدم سيطرته المطلقة. فكما تم التوسع البيروقراطي لمؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في بداية سبعينيات القرن العشرين، كذلك تم حينما

(١) علاء أبو رضوان، محددات القيادات...، م.س.، ص ١١٨.

(٢) رشيد الخالدي، القفص الحديدي، م.س، ص١٨٥.

شكل مؤسسات السلطة الفلسطينية من أعداد الموظفين ولا سيما الأجهزة الأمنية، وفي مسميات الوزارات والهيئات المدنية وفي التقسيمات الإدارية لمناطق الحكم الذاتي وتحكمه في الترقيات وفي تعيين أعداد المستشارين المبالغ فيه[1].

وللدلالة على أسلوب عرفات في هذا المجال قدم الدكتور باسم سرحان أحد مؤسسي مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية شهادة مكتوبة بهذا الشأن أشار فيها إلى أن المركز تأسس في عام ١٩٦٨ بقرار صادر عن المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٦٧ لمساعدة رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وغيرهم من القيادات الفلسطينية في مجال التخطيط للسياسات الفلسطينية وفي عمليات اتخاذ القرار. وتم تعيين الدكتور يوسف عبدالله صايغ مديراً عاماً للمركز وإبراهيم العابد نائباً للمدير العام وعضوية شريف الحسيني والدكتور سعيد حمود (كلاهما من الجبهة الشعبية) وانضم إليهم باسم سرحان في حزيران/ يونيو ١٩٦٩. وكان مقر المركز سرياً في شقة من عمارة سكنية في رأس بيروت. وجرى تكليف المركز بوضع خطة العمل الثوري الفلسطيني في مختلف قطاعات المواجهة السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. وشارك باسم سرحان إلى جانب عشرات من الكوادر العلمية الفلسطينية واللبنانية تطوعاً في وضع خطة العمل الفلسطيني الثوري من بينهم الدكتور حسن الشريف (عالم فيزياء نووية لبناني) والدكتور سميح البنّا. استكملت خطة العمل الثوري الفلسطيني وما تضمنته في عدة مجلدات في آب/ أغسطس ١٩٦٩ وطلب الدكتور يوسف صايغ عرض أبرز محاورها وخطوطها على القيادة الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات في اجتماع عقد في منزل الدكتور صايغ في بلدة عين عنوب في لبنان. وخرج الدكتور صايغ محبطاً من الاجتماع الذي استغرق وقتاً طويلاً لأن عرفات طلب تلخيص خطة العمل بعدد قليل من الصفحات ، كما طلب إحالتها الى اللجنة التنفيذية في عمان لمراجعتها وإقرارها. وعندما لم يتلق الدكتور صايغ أي رد أو تعليق من أي من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ذهب بنفسه إلى عمان بعد بضعة أشهر، ربما في أواخر عام ١٩٦٩ أو أوائل ١٩٧٠ (في فصل الشتاء) لاستطلاع الوضع،

---

(١) رشيد الخالدي، القفص الحديدي...، م.س، ص١١٨.

فوجد المجلدات ما زالت في الصناديق، وقد وضع أفراد من الحرس بعض تلك المجلدات تحت أقدامهم للتدفئة. عاد الدكتور صايغ إلى بيروت وقدم استقالته من مركز التخطيط قائلاً إن عرفات لا يريد مركزاً للتخطيط بل مركزاً للتبرير، ورشح الدكتور نبيل شعث خلفاً له ، كما استقال ابراهيم العابد وغادر إلى أبو ظبي للعمل مستشاراً إعلامياً. واعتمد الدكتور شعث نهجاً آخر لمركز التخطيط. وقد بقيت أنا وسعيد حمود في مركز التخطيط تحت إدارة نبيل شعث. وانضم الى المركز منير شفيق عسل رئيساً لقسم الأرض المحتلة والدكتور حسن الشريف رئيساً للقسم العلمي والتقني. وبذلك طوي ودفن موضوع خطة العمل الاستراتيجي الثوري الفلسطيني. وقد أوضحت هذه التجربة المهمة أن ياسر عرفات لا يريد من يضع له خطة العمل الفلسطيني ولا يحترم المؤسسات وإن كان لا مانع من أن يؤسسها وينفق عليها كديكور إضافة إلى استنزاف طاقات الكوادر الفلسطينية واللبنانية والعربية في عمل سيخنقه أو يلقي به في سلة المهملات بعد إنجازه. (شهادة باسم سرحان في مارس/ آذار ٢٠١٩).

وقد حرص على السيطرة على كل المعلومات التي تصل إلى مختلف المؤسسات الفلسطينية، ويجب على كل شخص أن يقدم تقريراً له بتفاصيل كاملة بينما هو نفسه لا يقدم لشعبه سوى معلومات مجتزأة ومنتقاة وعندما يعارض أحد أياً من أفكاره أو مقترحاته يخرج عرفات بمعلومة غير معروفة للشخص الذي عارضه، والتي قد تكون في الغالب محرفة ولكن ما من أحد يجرؤ على الاختلاف معه لأنه متأكد بأنه هو الوحيد الذي لديه المعلومات الكاملة[1].

يروي الوزير الأردني السابق عدنان أبو عودة نقلاً عن جميل الرمحي (أبو إسماعيل) القائم بالأعمال السابق لسفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في الأردن في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، والمقرب من قيادة «فتح» أن عضو اللجنة المركزية للحركة رفيق النتشة (أبو شاكر)، بُعيد انتخابه عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح» طرح على عرفات أنه إذا كان لا بد من إنقاذ شعبنا في الضفة الغربية من خلال المفاوضات فلنعط الضوء الأخضر للقادة

(1) Danny Rubinistein, *The Mystery of Arafat Steerforth* Press , 1995.

في الداخل لإجرائها ونبقى نحن في مأمن من ذلك، غير أن عرفات استشاط غضباً وقال «للفلسطينيين قيادة واحدة وليس قيادتين وكل شيء يجب أن يجري من خلالي»[1].

لقد اتسمت حركة عرفات ومسيرته بالتلاعب، إذ منذ البدايات الأولى وقبل الظهور العلني للحركة في عام ١٩٦٥ وبعدها كان يذهب إلى دمشق ليبلغ البعض أن إخوانه في الكويت يريدون هذا ولا يرغبون في ذلك، ثم يقول لمن هم في تنظيم «فتح» السري في الأردن (قبل حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧) إن إخوانهم في الشام يرغبون في كذا وكذا... مستغلاً طبيعة العمل السري إلى أبعد الحدود لمصلحته الشخصية. لقد كان ضد أي تنظيم حقيقي من الممكن أن يرفد حركة «فتح» بقيادات وكوادر تتقدم الصفوف.. لقد كان ضد أي نوع من التنظيم أو التسلسل الهرمي، إذ عبر مسيرته في «فتح» كان يسعى إلى الإمساك والاطلاع على الأمور كافة شخصياً، بل في بعض الحالات كان يعتبر الدعوة إلى التنظيم مؤامرة ضده شخصياً. كان يريد فقط تابعين له وليس قياديين. وتحقيقاً لذلك فقد استطاع ربط جميع أمور حركة «فتح» والتنظيمات الأخرى به شخصياً وهو على استعداد لاستقبال أي فرد منتهكاً بذلك الأصول البسيطة للعمل التنظيمي ضارباً بعرض الحائط كلّ شيء إلا بما يريده هو، إلى حد أن قراراته أصبحت هي القانون وما يطلبه هو وما يرغب فيه هو العرف، وقد تم ذلك بعد الخروج من بيروت في ١٩٨٢.

خلال الصراع داخل «فتح» بعد الخروج من بيروت وقرار عرفات بتشتيت المقاتلين في المنافي البعيدة عن جبهة المواجهة مع العدو كان عرفات يتولى بنفسه إدارة الصراع ضد المنتفضين على قراراته في مطلع أيار/ مايو ١٩٨٣، وبدا وكأن اللجنة المركزية والمجلس الثوري للحركة قررا عدم القيام بأي أمر ذي بال، ولم يتخذا أي إجراء بمستوى معالجة الأزمة وإنما كانا يوافقان على ما كان عرفات يبلغهما به ولذلك عجزا عن التصرف بمسؤولية، وسبب ذلك أن غالبية أعضاء الهيئتين القياديتين كانوا منسجمين مع السياسة المرسومة لاستبدال حل المقاومة المسلحة لقضية الصراع العربي الصهيوني بحل التسوية القائمة على أساس الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، وبفضل

(١) عدنان أبو عودة، يوميات، م.س.، ص٥٩٩.

هذا الانسجام تمتع عرفات بصلاحياته الواسعة التي شملت صلاحيات القيادة نفسها، وما كان يميز عرفات عنهم أنه كان أجرأ منهم في التعبير عن سياسة التسوية المرسومة. لذلك تنازلت قيادة «فتح» ممثلة بغالبية أعضائها عن صلاحياتها لرئيسها طواعية لأنها تجد في تعطيل القيادة عن ممارسة دورها على الوجه الأتم تعبيراً عن قناعتها بضرورة فسح المجال أمام رئيسها ليتابع تنفيذ سياسته المرسومة والمعبرة عن آمالها وطموحاتها وقناعتها بضرورة استبدال شعار ثورة حتى النصر بشعار التسوية السياسية حفاظاً على سلامتها، إذ إن شعار ثورة حتى النصر كما كان بعضهم يقول لا يعني غير الذهاب إلى القبر[١].

لقد مثل عرفات استثماراً للرجعية العربية الحليفة للولايات المتحدة والمعادية لحركة التحرر العربية بكل أشكالها وما بالك بحركة كفاح مسلح ضد الكيان الصهيوني الذي هو أحد أركان المثلث المعادي للأمة العربية: الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية. وفي ذلك يروي أحد مساعدي عرفات أن الأمير فهد بن عبد العزيز عندما كان ولياً للعهد في السعودية قال لعرفات: نحن نعطيك الأموال وتقوم بصرفها على الشيوعيين والناس الذين هم ضدنا، لا يا أبو عمار هذا ما يصير. نحن نريدك أن تكون ماسك الأمور أكثر وما تسمح لأحد يصرف فلس واحد بدون توقيعك[٢].

هذا الارتباط هو الذي كان يجعل «فتح» تتهيب الإعلان بوضوح عن موقفها من قضية تصنيف الرجعية العربية في عداد أعداء الثورة الفلسطينية بسبب انعكاسه على علاقاتها مع عدد من الأنظمة العربية المصنفة رجعية وبخاصة السعودية ودولاً خليجية أخرى، وهي الأكثر تمويلاً لحركة فتح. وكانت تكتفي بالتمسك بفهمها لمبدأ التعامل مع الدول على أساس موقفها من قضية فلسطين، فما دامت الدولة العربية هذه أو تلك تتعاون مع «فتح» وتقدم لها الدعم مهما كان مقدار هذا الدعم فهي غير معنية بأن تكون تلك الدول رجعية أو غير رجعية. وهذا ينسجم مع منطق قيادة «فتح» التي اعتادت أن تغييب المعايير الأخرى

(١) هاشم علي محسن، الانتفاضة...، م.س.، ص ٨٠.
(٢) محمد عبد اللطيف (أبو الأمين)، سنوات القهر...، م.س.

عند تحديد الموقف من أي دولة. ولهذا عملت «فتح» بعد أن سيطرت على منظمة التحرير الفلسطينية أن تستبدل مصطلح الرجعية العربية في بيانات المنظمة بمصطلح القوى العميلة المرتبطة بالاستعمار والإمبريالية بدون تحديد ماهية تلك الدول.

من أبرز العوامل الموضوعية التي أسهمت في زعامة عرفات والاحتفاظ بموقعه هو انتماؤه لحركة «فتح» التي كان من مؤسسيها ومثلت له الحاضنة الطبيعية لفكره وأسلوب عمله، لذلك سعى دوماً إلى الإبقاء عليها الفصيل الأكبر والأقوى والأكثر تمثيلاً في الساحة الفلسطينية، لذلك دعم عرفات الانشقاقات داخل صفوف الفصائل الفلسطينية الأخرى، وذلك إما بحماية المنشقين عن الفصيل الأم كما فعلها مع الجبهة الديمقراطية عندما قاد نايف حواتمة الانشقاق عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وإما دعم حركة الانشقاق ورعايتها داخل الجبهة الديمقراطية عندما انشق ياسر عبد ربه ومجموعته مشكلاً حزب الاتحاد الديمقراطي «فدا»، وأيضاً الانشقاقات الأخرى في جبهة التحرير الفلسطينية وجبهة التحرير العربية.

تركيبة عرفات وارتباطاته وفساد نهجه القائم على إفساد الآخرين بالمال والمناصب ونزعته إلى التفرد بالقرار، ورغم ما كان يشاع عن «ديمقراطيته» في غابة البنادق، لم تسمح له بأن يكون نداً لزعماء عرب يمتلكون الأرض والشعب والسوق لهذا اعتقد أن امتلاكه الزائف للأرض (رغم أنها أرض ووطن الشعب الفلسطيني) بفعل اتفاق أوسلو الذي لم يمنحه صك ملكية رسمية يمكن أن يحقق له مشروع الزعيم لكن المشروع بقي محاصراً من اتفاق الحكم الذاتي الذي أنهى مشروعه ربما بقتله بعد أن أصبح وجوده عبئاً فيما خليفته وهو من وقع اتفاق التفريط في أوسلو جاهز، ولكن بدون مشروع زعيم بل مشروع التصفية النهائية للقضية الوطنية التي تأبى الاندثار.

منذ تسلمه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، أخذ عرفات يشعر بثقل التحديات التي واجهها أو سيواجهها، وبضخامة المسؤولية التي سعى إلى حملها، مسؤولية أن «لا يخرج من المولد بلا حمص» كما خرج الحاج أمين الحسيني والشقيري، وأخذ يردد: «إذا كان

هناك ما لا أريد أن أكونه، فهو الحاج أمين. لقد كان على حق في كل شيء، غير أنه انتهى بدون أي شيء، أي شيء، لا أريد أن أكون هكذا»[1].

في سياق خوفه من قيادة بديلة من أهل الضفة الغربية وغزة، دخل عرفات في قناة أوسلو السرية، متجاوزاً أبجديات قضية بحجم العالم كله يمارس النفي بوجود تلك القناة، وليرتكب خطيئتين كبيرتين ولو في سياق مشاريع التسوية: الأولى أنه وقع اتفاقاً أصبح المرجعية الأولى والنهائية للقضية الفلسطينية بدلاً من الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والخطيئة الثانية: أنه تصرف وكأن القضية الفلسطينية عزبة أو أحد ممتلكاته الشخصية أو ممتلكات عائلته ليساوم عليها مقابل ثمن هو حل أزمته الشخصية، إذ بقي مع كل الكوارث التي تسببت فيها أوسلو والنهاية المريعة التي أوصله إليها اتفاق أوسلو سجيناً في المقاطعة في رام الله، يرفض الاعتراف بأنه أخطأ، مكرراً عدة مرات «كلا لم أخطئ وأنا على حق»[2].

لقد اشتهر عن عرفات قوله إن ما تريده أميركا والكيان الصهيوني هو «هذا القلم... أن أوقع... هم يريدونني مثل ذكر النحل أن يلقح الملكة ويموت»، وقد وقع عرفات في نهاية المطاف وجرت كل التنازلات التي أعقبت توقيع إعلان المبادئ في عهده... اتفاقية غزة أولاً عام ١٩٩٤، ثم اتفاقيتي القاهرة وأوسلو ٢ عام ١٩٩٥، ثم اتفاقية التقاسم الزماني والمكاني للحرم الإبراهيمي في الخليل عام ١٩٩٧، وبعدها اتفاقية واي ريفر عام ١٩٩٨، ثم اتفاقية شرم الشيخ عام ١٩٩٩، ومحادثات طابا في الفترة ما بين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ثم تقريري ميتشل عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ وتينيت عام ٢٠٠١، ثم خارطة الطريق المقترحة من الرئيس الأميركي بوش الابن عام ٢٠٠٣ وما تخلل كل ذلك من محادثات ثنائية غير رسمية بدءًا بـ (أبو مازن- بيلين ١٩٩٥) و(نسيبة - أيلون ٢٠٠٢) و(عبد ربه - أيلون - ما سمي اتفاق جنيف ٢٠٠٣).

وعلى الرغم مما قيل ويقال عن النواقص التي شابت شخصية عرفات وطبيعة الوسائل

---

(1) Gowers, Andrew & Walker, Tony, Behind the Myth: *Yasser Arafat & the Palestinian Revolution*, Buttler & Tanner Ltd., London, 1991, p. 30.

(٢) أحمد خليفة، عرفات كقائد...، م.س.، ص ٧.

التي استخدمها لفرض زعامته، فهي لم تكن مهمة كثيراً لدى قطاع واسع من الشعب الفلسطيني الذي رأى فيه رمزاً وأسطورة. فمغالاة عرفات وفبركاته واستخدام الحركات المسرحية والخيال الفارغ لم يؤخذ بعين الاعتبار طالما أنها خدمت القضية الفلسطينية من منظور البسطاء الذين استحوذت عليهم الأسطورة الجديدة لعرفات الذي كان في منظورهم يرسم صورة لميثولوجيا المعاناة الفلسطينية.

لقد قدم عرفات ورفاقه مؤسسو حركة «فتح» أنفسهم كضحايا للعالم المحيط بهم وأول هؤلاء الأعداء الكيان الصهيوني والغرب وأيضاً الأنظمة العربية التي خانت الشعب الفلسطيني.. لقد استخدموا عدالة القضية الفلسطينية لخلق إحساس لديهم بالتفوق الأخلاقي ضمن صفوفهم وعندما فرطوا بثوابت القضية الوطنية واعترفوا بحق مغتصب وطنهم في الوجود لم يجدوا في ذلك خيانة.

كان عرفات متأكداً بأنه باعتباره «ضمير الأمة العربية» يستطيع منع السادات من توقيع اتفاقية الصلح مع الكيان الصهيوني، لكنه فشل. وبعد ذلك بـ ١٥ عاماً قبل عرفات في أوسلو خطة حكم ذاتي فلسطيني جزئي كان أقل مما كان أن تعطيه له اتفاقية كامب ديفيد التي وقعها السادات.

لقد تحقق للفلسطينيين تحت قيادة عرفات دعماً دولياً باعتراف أكثر من ١٢٠ دولة في العالم بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وهو نجاح لا مثيل له بالنسبة إلى أي حركة وطنية تفتقر إلى الأرض غير أن هذا الدعم والتأييد كان أكثره معنوياً ولم يؤد إلى إرغام الكيان الصهيوني على الانسحاب من الضفة الغربية المحتلة وإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم لكنه يبقى مكسباً تحقق للفلسطينيين بفعل كفاحهم.

دخل عرفات إلى غزة مرفوقاً بهالة الأسطورة التي أسبغت عليه بوصفه رمز الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني، غير أن المرء لا يستطيع أن يحكم بالأسطورة وحدها، فالاحتلال الصهيوني ترك وراءه في الأراضي المحتلة وخصوصاً قطاع غزة بنى تحتية مدمرة وفقراً وتخلفاً. وللتغلب على هذا الوضع كان هناك حاجة إلى زعيم من نوع مختلف من أجل ترميم الوضع وإعادة البناء، إلى شخصية مختلفة عن عرفات الذي اعتاد الإمساك بكل شيء وتقرير ما يراه فقط.

وكنتيجة لسيطرة عرفات على حركة «فتح» والتي بدورها تسيطر على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أخذت أجهزة السلطة الإدارية والسياسية تعمل على أساس الإشراك مقابل الإقصاء والمكافأة مقابل العقاب وفقًا لمقياس الولاء في المقام الأول. فقد خضعت التعيينات والترقيات في المناصب العامة أو سحبها إلى درجة الولاء للقيادة وليس على أساس الأداء أو الجدارة المهنية والكفاءة. فقد استأثر عرفات بسلطة شبه مطلقة بصفته رأس السلطة التنفيذية وأرسى نظاماً أبوياً حافظ من خلاله على سلطته إبان رئاسته بالاحتواء والقمع السياسيين وبعد وفاته استخدم محمود عباس النظام نفسه.

الهالة الرمزية التي أسبغت على عرفات بدأت بالتلاشي التدريجي بعد إقامة السلطة الفلسطينية والكيفية التي كان عرفات يدير أمورها والرفض الذي عبر عنه الكثير من مؤيدي عرفات التقليديين الذي رأى بعضهم أن اتفاقيات أوسلو «استسلام» جعلت من عرفات متواطئاً يطبق استمرار سلطة الاحتلال الصهيوني فيما رفض آخرون قبول استمرار أسلوبه في القيادة... حكم الرجل الواحد، التلاعب بالأشخاص والمجموعات المرتبطة به وأساليب العمل بما لا يساهم في مأسسة الإدارة والعمل. وبدأت الأمور تزداد قتامة بسبب تردي الوضع الاقتصادي وتفشي البطالة والفساد وهو ما كان مغايراً لوعوده «سننفذ معجزة سنغافورة الاقتصادية هنا».

كتب محمود الناطور (أبو الطيب) في كتابه (حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات) أن الرئيس الأميركي جورج بوش الابن أبلغ شارون الذي كان يطالب بالقضاء على عرفات «سنقضي على عرفات بطريقتنا وليس بطريقتك وبعد أن يفعل ما نريده منه وبيد الفلسطينيين». ورد شارون، «أن عرفات لن يفعل ما تريده أميركا إلا بالتهديد وبالقتل وإشعاره حقيقة أن أميركا رفعت الحماية عنه، ومن أجل ذلك وافق بوش على ضرب طائرة عرفات وكل مقارّه وطلب من الزعماء العرب وزعماء العالم عدم التحدث إليه فوافق الزعماء العرب»[1].

لم يخطئ بوش في حكمه، إذ قرر هو وشارون أن وقت عرفات قد انتهى وينبغي استبداله. لقد طوى عرفات لحظة تبادل رسائل الاعتراف ومصافحته رابين في البيت الأبيض

(١) محمود الناطور، أبو الطيب، حركة فتح بين ....، م.س.، ص ٤٧٧.

صفحة النضال الوطني للشعب الفلسطيني الذي امتد لأكثر من سبعة عقود من أجل تحرير الوطن الفلسطيني كاملاً غير منقوص مقابل ماذا؟ أن يحقق عرفات مشروعه الخاص... مشروع الزعيم الذي تحقق تحت حراب الاحتلال. لقد قام عرفات بدور البلدوزر أو الكاسحة التي اكتسحت المحرمات التي وضعها الشعب الفلسطيني والأمة والتي لم يكن غيره يستطيع القيام بها، لذلك حافظ الجميع عليه، وعندما سقطت طائرته في صحراء ليبيا في السابع من نيسان/ إبريل ١٩٩٢ اهتزت هواتف العالم تبحث عنه... عرفات الذي كان مالئ الدنيا وشاغل الناس والذي قال عنه أنصاره ومريدوه وزعماء عالميون إنه الذي أعاد فلسطين إلى الخارطة انتهى محاصراً في غرفتين في مبنى المقاطعة في رام الله بدون كهرباء ولا ماء، محروماً حتى من النوم والعلاج والدعم، وبعد أن استنفد الكيان الصهيوني غرضه وأصبح عرفات عبئاً عليه قضت حكومة الاحتلال الصهيوني عليه وعلى مشروعه، وكان البديل جاهزاً... محمود رضا عباس ميرزا.



عرفات في رحلة العلاج إلى فرنسا حيث توفي

الفصل العاشر

محمود رضا عباس (أبو مازن): مشروع التصفية

أبو مازن... بداية المشوار

معاد للمقاومة المسلحة

اتساع الدور بعد كل اغتيال

دور يوسي بيلين في استحداث قناة أوسلو

يؤكد العديد من قادة حركة «فتح» وبخاصة المؤسسين أن محمود عباس (أبو مازن) لم يكن في يوم من الأيام واحداً منهم أو عضواً في أي من الحلقات الرئيسة التي شكلت فيما بعد حركة «فتح» في أواخر الخمسينيات. وحتى الاجتماع الأول الذي عقد في منطقة الخفجي على الحدود السعودية-الكويتية في مطلع الستينيات لتشكيل النواة القيادية للحركة لم يكن عباس واحداً منهم.

وأبو مازن كما يقول مسؤولون كبار رافقوا مسيرته في حركة «فتح»، اسمه الكامل محمود رضا عباس ميرزا من عائلة ذات أصول إيرانية من طائفة البهائيين هاجرت إلى فلسطين مع اضطهاد الحكومة الإيرانية لهم، وهو أمر ينفيه أبو مازن ويؤكد أنه مسلم سني. واستقرت عائلته في صفد التي ولد فيها في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٣٥ وهاجر منها مع عائلته بعد نكبة فلسطين في عام ١٩٤٨ ليستقروا في دمشق التي أكمل فيها دراسته في جامعتها وقد تقدم لدخول الكلية العسكرية السورية لكنه استبعد لعدم لياقته، ليغادر بعد ذلك إلى قطر للعمل لفترة قصيرة في شركة نفط ومن ثم حصل على وظيفة كبيرة في وزارة التربية والتعليم القطرية. وقد تزوج في قطر من السيدة أمينة حيث قاما بتنشئة أولادهما في الدوحة.

ويقول خصوم أبو مازن انه يتبنى منهجاً مطابقاً لمنهج البهائية في تأييد الكيان الصهيوني. فإلى جانب رفضه للانتفاضة لم يصدر عنه أي تصريح يدين انتهاك إرييل شارون للمسجد الأقصى في عام ٢٠٠٢، ولم يبد تعاطفاً مع الشهداء الذين يسقطون يومياً بفعل أعمال القمع والقتل والإرهاب الصهيوني.

ويذكر أن البهائية التي انتقلت إلى عكا في فلسطين انسلخت كلياً عن الإسلام، فهي دين وضعي فضلاً عن إسقاطها لفريضة الجهاد، وتحريم الحرب تحريماً تاماً، وتأييدها لدعوة

تجمع اليهود في فلسطين، وقد حظيت البهائية ولا تزال برعاية استعمارية وصهيونية: رعتها بريطانيا الاستعمارية في السابق وراهناً ترعاها الصهيونية، وأصدرت الحكومة المصرية في عام ١٩٦٠ القرار رقم ٦٢٣ بمصادرة مراكز ومحافل البهائية وتجريم الدعوة إليها وقالت إنه لا يمكن أن تكون هناك قنوات للنشاط الصهيوني في مصر[١].

وانعقد مؤتمر البهائية العالمي في القدس المحتلة في عام ١٩٦٨، إذ كشفت أبحاث المؤتمر عن ارتباط الصهيونية بالبهائية بشكل وثيق، وقيل في ختام المؤتمر إن «الحركتين الصهيونية والبهائية متممتان بعضهما لبعض، وتجتمعان في أكثر النقاط». ويعامل البهائيون في فلسطين المحتلة معاملة اليهود منذ قيام الكيان الصهيوني. والبهائية مدرجة على القائمة السوداء لمكتب المقاطعة العربية.

وخلال ترؤس محمود عباس حكومة السلطة الفلسطينية وخلافه مع رئيس السلطة ياسر عرفات حول الصلاحيات جرى في أيار/ مايو ٢٠٠٣ توزيع بيان في مساجد القدس والضفة الغربية تتهم عباس بأنه بهائي[٢]. كما أن شبطاي شافيت، رئيس جهاز الموساد الإسرائيلي السابق أعلن في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أحرونوت» الصهيونية في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ أن محمود عباس ينتمي إلى البهائية وقد احتج عباس لدى الصحيفة على ذلك طالباً نشر تصحيح واعتذار، لكن شافيت أصر على موقفه أن عباس بهائي مؤكدا أن لديه وثائق تثبت صحة ادعائه[٣].

وبالرغم من بعض الادعاءات (بما فيها ادعاءاته الشخصية) التي تقول إن أبو مازن كان شارك في العمل السياسي الفلسطيني في سوريا وقطر وتنظيم مجموعة من المقيمين الفلسطينيين هناك، فإن أياً من المصادر الفلسطينية لم يشر قطّ إلى مثل هذا الارتباط بل أن اسمه لم يرد في أي من وثائق المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي عقد في عام

---

(١) عبد المنعم أحمد النمر، النحلة اللقيطة، البابية والبهائية، تاريخ ووثائق، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة، ص ٤٩.

(٢) خالد أبو طعمة، جيروزاليم بوست ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٣.

(٣) عكيفا إلدار، لا تكفي كتابة مقال، صحيفة هآرتس ١/ ١٢/ ٢٠١٤.

١٩٦٤ الذي ضم ممثلين عن الجاليات الفلسطينية في الأقطار العربية كافة، حيث ضم وفد فلسطينيي قطر ثلاثة هم عبد الفتاح عيسى حمود وكمال عدوان ومحمد يوسف النجار.

ولم يعرف عن محمود عباس انتماؤه إلى أي من التنظيمات والأحزاب السياسية التي كانت سائدة في أواخر الخمسينيات ومطالع الستينيات رغم ادعائه بأنه كان عمل على تشكيل منظمة فلسطينية في سوريا، بل يؤكد العديد من قيادات «فتح» أنه كان غامض الانتماء، غير أن القيادي في جماعة الإخوان المسلمين الذي كان يقيم في قطر عبدالله أبو عزة أشار في مذكراته إلى أن محمود عباس الذي كان يعمل في إدارة التربية في قطر، ترك الإخوان المسلمين وانضم إلى «فتح»[1]. غير أن القيادي المؤسس في حركة «فتح» محمد سعيد المسحال وهو من كوادر جماعة الإخوان المسلمين المتقدمة في غزة قبل تأسيس «فتح»، يؤكد بأن لا صلة لعباس بالإخوان المسلمين إلا كعلاقة شخصية مع بعض الإخوان.

ويقول أمين سر اللجنة المركزية لحركة «فتح» فاروق قدومي في حوار معه في مكتبه في تونس في آذار/ مارس ٢٠٠٦ إن أول من قدم محمود عباس إليهم هو ياسر عرفات. ويشير القدومي إلى أن من أبرز أعضاء مجموعة قطر التي شكلت إلى جانب مجموعات أخرى حركة «فتح»، كمال عدوان وأبو يوسف النجار وعبد الفتاح عيسى حمود والثلاثة كانوا حتى استشهادهم أعضاء في اللجنة المركزية لحركة «فتح». وقال القدومي إن عرفات فرض تعيين محمود عباس عضواً في اللجنة المركزية للحركة بعد معركة الكرامة التي هزمت فيها المقاومة الفلسطينية الوليدة بدعم قوة من الجيش الأردني تمردت على أوامر قيادتها العليا في ٢١ مارس ١٩٦٨ الجيش الصهيوني وأجبرته على الانسحاب تحت جنح الظلام بعد معركة مواجهة دامت نهاراً كاملاً. وقد جرى فيما بعد تعيين عباس ممثلاً للحركة في الاتصال مع شيوخ إمارات الخليج العربية.

وجرى في ما اعتبر المؤتمر الثاني للحركة في الزبداني في صيف ١٩٦٨ انتخاب لجنة

(١) عبد الله أبو عزة: مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٢، دار القلم للنشر والتوزيع،الكويت، المواجهة بين تنظيم فتح وتنظيم الإخوان في قطر.

مركزية جديدة من ١٠ أعضاء من بينهم محمود عباس (أبو مازن) الذي دخل بصفته هذه في عضوية المجلس الوطني الفلسطيني لأول مرة في عام ١٩٦٨ على قائمة «فتح» ولا يزال.

أبو مازن... بداية المشوار

استخدم عرفات عضويته في اللجنة المركزية لحركة «فتح» وعدم انتمائه لأي من الكتل الأيديولوجية في «فتح» (بعثيون وقوميون وإسلاميون -إخوان مسلمون وتحريريون- ويساريون) في تنصيب محمود عباس وفرضه عضواً في اللجنة المركزية فور التحاقه كمتفرغ في أواسط عام ١٩٦٨ استناداً إلى ما كان سائداً في الوضع التنظيمي حيث كان يقتصر على انتخاب ثلاثة أعضاء فقط لعضوية اللجنة المركزية للحركة ثم يستكمل هؤلاء بقية أعضاء اللجنة المركزية بصورة تدريجية حيث يتم اختيار العضو الرابع ثم يختار الأربعة العضو الخامس وهكذا. ومنذ ذلك اليوم بدأ أبو مازن مشواره السياسي من فكرة «اختراق المجتمع الصهيوني» من أجل تصفيته إلى عقد اتفاقيات أوسلو والتنصل من المقاومة المسلحة التي يقول أبو اللطف إن أبو مازن لم يكن قطّ طرفاً فيها. ومنذ تعيينه في عضوية اللجنة المركزية لـ «فتح» بقي ملتصقاً بعرفات، وخلافاً لعرفات فإن أبا مازن يفتقد لأي كاريزما إذ ليس له شخصية المناضل والمقاتل التي تميز بها عرفات[1].

ويورد نزيه أبو نضال في مذكراته بعنوان من أوراق ثورة مغدورة أنه إبان الحرب الأهلية في لبنان وأزمة «فتح» مع سوريا تم استدعاؤه للذهاب إلى شقة (القائد العام) ياسر عرفات؛ «عندما دخلت إلى الشقة رأيت القائد العام واقفاً أمام شخصين جالسين قبالته على كرسيين مطأطئي الرأس وراحتاهما على ركبتيهما كتلاميذ المدارس المذنبين، كان أحدهما أبو ماهر غنيم الذي أعرفه من عمان حيث كان مسؤول الإدارة العامة أما الآخر فكان محمود عباس بعينه وعرفته من شعره الشائب.... كان القائد يصرخ فيهما أحياناً ويتحدث بهدوء أحياناً أخرى، مستخدماً الشتائم المعهودة (من الزنار فما تحته)»[2].

(1) Grant Romley and Amir Tibon, *The Last Palestinian: The Rise and Reign of Mahmoud Abbas*, Prometheus Books, 2017, Page 8.

(٢) نزيه أبو نضال، مذكرات من أوراق ثورة مغدورة...، م.س.، ص ٢٢٤.

معاد للمقاومة المسلحة

لم يعرف عن أبو مازن ولعه بالكفاح المسلح مفضلاً العمل السياسي (التسووي)، وقد بدأ ينشط في إطار تيار داخل «فتح» يدعو للتفاوض مع الكيان الصهيوني والدخول في تسوية سلمية على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ في أعقاب دعوة الرئيس المصرى آنذاك، أنور السادات إلى تسوية الصراع العربي الصهيوني بالوسائل السلمية، فيما عرف وقتذاك بـ«مبادرة السادات» والتي أطلقها في فبراير سنة ١٩٧١، وقد ساعدت دعوة السادات تيار التسوية داخل «فتح» بوضع آرائه موضع التطبيق العملي في البداية مع بدء الحديث عن إقامة حكومة فلسطينية في المنفى الذي كانت قيادة عرفات تدعمه ومن ثم طرح روجر فيشر وهو أكاديمي أميركي يهودي من جامعة هارفارد مشروعاً للتسوية بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل وهو ما لاقى هوى لدى عرفات ومعه أبو مازن وآخرون، محدثاً انقساماً داخل الحركة، وليطرح فيما بعد في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الحادية عشرة التي عقدت في القاهرة في الفترة من ٦-١٠ يناير ١٩٧٣ ليواجه بموقف التيار «الوطني المتشدد» المناهض للتسوية داخل «فتح» حيث اندفع عضو اللجنة المركزية للحركة آنذاك كمال عدوان ليقول في تلك الدورة إنه «في اللحظة التي يجري فيها الموافقة على مثل هذا المشروع سيكون نصفنا في القبر والنصف الآخر في المعتقل»، وقد أيده في الرفض آنذاك عضو اللجنة المركزية للحركة محمد يوسف النجار (أبو يوسف) (وكلاهما جاء من صفوف الإخوان المسلمين وعاشا في قطاع غزة بعد نكبة فلسطين الأولى عام ١٩٤٨ وهما من حلقة قطر التي شكلت مع غيرها من الحلقات نواة «فتح» الأولى).

ويذكر أن كمال عدوان سبق أن أكد موقفه الرافض للحلول السياسية الرامية لتصفية القضية الفلسطينية تحت شعار الدولة بقوله «إن مجرد دخول العقل الفلسطيني إطار البدائل عن العمل المسلح يكون قد دخل عالم المتاهة الذي تتعدد فيه المدارس الفكرية الفلسطينية ويضيع الإجماع وينقسم الموقف وتتلاشى قدرة الفعل وتنتهي إرادة القتال، عندها تصبح البدائل هي أقصى الطموح، ويتحول العمل السياسي إلى هدف بدلاً من أن يكون العمل السياسي هو استثمار للفعل في إطار التعامل لحساب الهدف تماماً كما ضاعت أو كما ضيعوا

إرادة الفعل الفلسطيني في أعقاب (حرب) ١٩٤٨ عندما تعددت المشاريع والقرارات الدولية التي تعلق بها العقل الفلسطيني يومذاك واحتار بها وضاعت إرادة الفعل عنده في انتظار أن يفعل له الآخرون... كثيرون هم الذين ينظرون بأمل إلى التسوية، ولضرورة خروج الشعب الفلسطيني بشيء من هذه التسوية، ليس هدفهم الحرص على الشعب الفلسطيني، ولكن الهدف هو الخروج به من عقل الثورة إلى عقل التسوية»[1].

اتساع الدور بعد كل اغتيال

ولأن الكيان الصهيوني لا يستطيع التدخل مباشرة في السياسة الفلسطينية، فقد تم اتخاذ قرار داخل جهاز الاستخبارات الإسرائيلية الخارجي (الموساد) بالتدخل غير المباشر وذلك باغتيال رموز التيار الوطني المتشدد، وهي السياسة التي اعتمدها الموساد في عمليات أخرى لاحقاً ضد عناصر فلسطينية عارضت خطط التسوية السلمية. وبعد ثلاثة أشهر من اختتام الدورة الـ ١١ للمجلس الوطني الفلسطيني قامت قوة كوماندوز إسرائيلية بقيادة إيهود باراك بمهاجمة البناية التي كان يقطنها كمال عدوان مسؤول القطاع الغربي (الأرض المحتلة) في «فتح» وأبو يوسف النجار (الذي كان آنذاك عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً لدائرتها السياسية) وكمال ناصر (عضو اللجنة التنفيذية والناطق باسمها) التي تقع في شارع فردان ببيروت الغربية، حيث دخل أفراد الكوماندوز الذين لم يجدوا سوى حارس فدائي واحد أمام مدخل البناية حيث كان بقية الحراس قد غادروا قبل يومين من العملية بناء على أمر من عرفات بحجة تزايد شكاوى سكان البناية من وجودهم. وقد اقتحم أفراد الكومنادوز الإسرائيليون شقق القادة الثلاثة ليتم اغتيالهم في العاشر من نيسان/ إبريل ١٩٧٣.

وقد ساهم استشهاد عدوان وأبو يوسف النجار في التخلص من اثنين من الوطنيين المتشددين في رفض مشاريع التسوية والتخلي عن الكفاح المسلح. إذ فتح اغتيال عدوان والنجار المجال لأبي مازن تطبيق مفاهيمه «التسووية» بموافقة من عرفات وتحت يافطة

---

(١) كمال عدوان، تحليل للموقف السياسي، م.س.، ص ٢٧٦.

إقناع الدول العربية قبول عودة اليهود الذين غادروها لاستعمار فلسطين إلى بلدانهم (الأصلية). ورغم ادعاء أبو مازن أن بعض اليهود المغاربة قد نزحوا وعادوا إلى المغرب إلا أن الحقيقة أكدت ان أحداً من هؤلاء اليهود المستعمرين الذين استهدفتهم خطة أبو مازن لم ينزح عن فلسطين المحتلة ليعود إلى أي من الدول العربية، غير أنه استغل ذلك لبدء حواراته واتصالاته مع الإسرائيليين ممن وصفهم بغير الصهاينة، لكنه في الحقيقة كان يجتمع مع الصهاينة الإسرائيليين، ومن بينهم الجنرال ماتيتياهو بيليد الذي أسفرت محادثات أبو مازن معه عن إعلان مبادئ السلام على أساس الحل بإقامة دولتين، المعلن في الأول من كانون الأول/ يناير ١٩٧٧. وفي مارس سنة ١٩٧٧ اتخذ المجلس الوطني الفلسطيني قراراً بإجراء اتصالات مع اليسار الإسرائيلي المؤمن بحق الشعب الفلسطيني والموافق على إقامة دولة فلسطينية مستقلة بجوار الكيان الصهيوني، حسب قرار المجلس الوطني واعتبرت بعض الفصائل الفلسطينية مثل هذا القرار خيانة للثورة الفلسطينية. وكان خط التسوية بمفهوم أبو مازن ينشط بعد كل عملية اغتيال لأحد رموز «التشدد» في «فتح».

كان أبو مازن قد أحاط نفسه في مساعيه «التسووية» بعدد ممن يتبنون آراءه مثل عصام السرطاوي وسعيد حمامي اللذين قتلا فيما بعد. وبينما قتل حمامي في لندن بعد أن تكررت تصريحاته الداعية إلى التفاوض مع إسرائيل والموافقة على إنشاء دولة فلسطينية حتى لو كانت «دويلة مشوهة» وألصق قتله بصبري البنا (أبو نضال) فقد جرى قتل السرطاوي في لشبونة بالبرتغال في ١٠ نيسان/ إبريل ١٩٨٣ أثناء مشاركته في مؤتمر الاشتراكية الدولية، وقد أصدر تنظيم «فتح-المجلس الثوري» بياناً تبنى فيه عملية اغتيال السرطاوي. وكانت مجلة فلسطين الثورة التي كان تنظيم «فتح-المجلس الثوري» يصدرها قد شنت حملة شديدة متهمة إياه بالخيانة والعمالة ووصفته بالجاسوس وأن اتصالاته مع الإسرائيليين كانت بطلب من عرفات وصلاح خلف وخليل الوزير ومحمود عباس[1]. وكان السرطاوي من الذين تهكموا على عرفات في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر في

---

(١) لماذا عصام السرطاوي؟ مجلة فلسطين الثورة، لسان حال فتح-المجلس الثوري العدد ٩٩ بتاريخ ١/ ٤/ ١٩٨٣، ص ٨-١١.

١٤ شباط/ فبراير ١٩٨٣ حيث اعتبر عرفات أن الخروج من بيروت في نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٢ هو بحد ذاته انتصار، الأمر الذي دفع السرطاوي للقول متهكماً «انتصار آخر مثل هذا فسنعقد دورة مجلسنا القادمة في فيجي» إذا ما وافقت سلطات الجزيرة على عقده فيها، وهو ما أثار انفعال عرفات الذي بادر بشتم السرطاوي وطرده من قاعة المجلس في قصر الصنوبر والطلب من سلطات الأمن الجزائريه طرده من الأراضي الجزائرية على الفور، وهو ما تم بالفعل. وقد خرج السرطاوي ليعلن للصحافة أن اتصالاته مع الإسرائيليين كانت تتم بطلب ومعرفة قيادات عليا في حركة فتح في إشارة إلى عرفات وأبو مازن. وتشير دراسة ملابسات اغتيال السرطاوي أن منفذ عملية الاغتيال لم يقم بأي محاولة لإطلاق الرصاص على شمعون بيريز الذي كان يقف قريباً من السرطاوي في ذلك اليوم.

بعد سبعة أعوام على اغتيال عدوان والنجار برز ماجد أبو شرار بعد انتخابه عضواً في اللجنة المركزية لحركة «فتح» في مؤتمرها الرابع في مايو ١٩٨٠ إلى جانب سميح كويك (قدري) كأبرز رموز مناهضة خط التسوية بمفهوم أبو مازن، بالرغم أن أبو شرار لم يكن ضد التسوية من أساسها حيث كان ينظّر إلى جانب زميله في اللجنة المركزية نمر صالح (أبو صالح) لتسوية وطنية تستند إلى التحالف الوثيق مع الاتحاد السوفياتي وسوريا، وتقطع مع برنامج النقاط العشر الذي تخلى هو وأبو صالح عن تأييده. وفي هذا الإطار عمل على تشكيل تيار معارض قوي ومتشدد تجاه توجهات تيار عرفات-أبو مازن، غير أن الأمر لم يطل حيث جرى اغتيال أبو شرار في العاصمة الإيطالية، روما في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨١. وكان ماجد أبو شرار قاد حملة سياسية ضد مبادرة ولي العهد السعودي آنذاك الأمير فهد بن عبد العزيز(٧ آب/ أغسطس ١٩٨١) التي لم تحظ بتأييد داخل القمة العربية في فاس بالمغرب في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨١ مما دفع السعودية إلى سحب المبادرة. بيد أن المبادرة كانت حظيت بدعم عرفات حيث نقل عنه جورج حاوي، الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني، قوله «استعدوا للضربة، ولقد أديتم بضغطكم هذا إلى موقف سيؤدي إلى رفع الغطاء العربي عنا، واللهم اشهد أني بلغت».

كشفت الطريقة التي تم بها اغتيال أبو شرار الذي كان أيضاً عضواً في لجنة القطاع

الغربي المسؤولة عن العمل الفدائي في فلسطين المحتلة، مدى الاخترق الصهيوني للحركة. وقد جاء اغتياله في أعقاب نقاش حاد شهده اجتماع اللجنة المركزية لـ «فتح» قبل اسبوع من اغتياله بينه وبين عرفات الذي نهض من مكانه وأمر بانهاء الجلسة وبدا وكأنه قد اتخذ قراراً ما، وبعد أسبوع تمّ اغتيال ماجد أبو شرار في أحد فنادق روما معروف بأن الإسرائيليين يترددون عليه ويقيمون (فندق فلورا في شارع فينيتو) وأن من قام بالحجز له في الفندق هو مدير مكتب منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك في روما نمر حماد (مستشار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في رام الله الذي توفي عام ٢٠١٨)، وكانت شبهات كثيرة تدور حول نمر حماد (أبلغ صلاح خلف (أبو إياد) عضو لجنة «فتح» المركزية المؤلف أنه علم من المخابرات السوفياتية أن حماد كان عميلاً لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه)، وأن الحكومة التشيكية كانت رفضت ترشيحه سفيراً لفلسطين لدى تشيكوسلوفاكيا) وأن له دوراً في تسهيل عملية الاغتيال حيث يعرف تماماً وضعيه ذلك الفندق وأنه كان مرتعاً لعملاء الموساد. وبالرغم من أن لعرفات مصلحة في غياب أحد معارضيه المتشددين إلا أن المستفيد الأبرز في ذلك هو «إسرائيل» التي كانت تريد تصفية أي تيار يعارض التسوية بشروطها. وقد اغتيل أبو شرار، بتفجير هاتف الغرفة عن طريق التحكم من بُعد وهى تقنية عالية لم يكن يمتلكها سوى أجهزة مخابرات متقدمة في ذلك الوقت.

وذكرت مصادر موثوقة داخل «فتح» آنذاك أن أبو شرار كان يصر قبيل اغتياله على إعادة تفعيل تنظيم «فتح» في الداخل، وخصوصاً في جانبه العسكري لجهة القيام بعمليات فدائية وهو ما قد يؤدي إلى تعزيز قيادة مناضلة في الداخل تضعها في تنافس مع قيادة عرفات. وقد عبر ماجد أبو شرار عن موقفه الداعي إلى تصعيد العمل العسكري داخل الأراضي المحتلة وإنشاء فصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة مكتب عمليات مشتركاً للداخل في ندوة حوار عقدتها مجلة شؤون فلسطينية في ٢ تموز/ يوليو ١٩٨١ حيث اعتبر أن «العمل العسكري هو من أكثر الوسائل تعبئة لطاقات الجماهير. لهذا لا بد من أن نلتفت إلى هذه النقطة بالتحديد، فإذا كنا قد تمكنا على صعيد العمل الوحدوي من تحقيق جملة إنجازات على غير صعيد، لكننا على صعيد العمل العسكري داخل الأرض المحتلة ما زلنا نفتقر

إلى عمل عسكري وحدوي». وحدد أبو شرار مهمات مكتب العمليات المشترك بـ: جمع المعلومات، تحديد الأهداف، اختيار الأسلحة المناسبة للعمليات. التدريب، تصنيع المواد المتفجرة وأنواع الأسلحة الأخرى والتدرّب عليها والتنسيق على صعيد تبادل الخبرة في الداخل وفق الشروط الأمنية المطلوبة[1]. ولم تمض أيام على صدور المجلة حتى جرى اغتيال أبو شرار في روما.

شهدت الحركة محاولات قادها خليل الوزير (أبو جهاد) لترميم ما أحدثه نهج التفرد القيادي لعرفات وسعيه المحموم للمشاركة في مشاريع التسوية بأي ثمن داخل الحركة وتنظيمها سواء داخل القوات أو خارجها مما مثل خطورة على مراكز قوى كثيرة في داخل الحركة وفي داخل القوات حيث أعطى أبو جهاد بوصفه نائب القائد العام، التعليمات بممارسة النشاطات التنظيمية لحركة فتح في داخل القوات وملاحقة العملاء والجواسيس في داخل القوات الذين تم الإفراج عنهم في اجتياح الجنوب اللبناني عام ١٩٨٢ في حين أن القائد العام ياسر عرفات أصدر أوامره بحظر النشاطات التنظيمية داخل القوات وكذلك عدم ملاحقة العملاء والجواسيس على اعتبار أن هناك جهات مختصة تتابع ذلك؛ كان هناك صراع بين منهجين أيضاً: منهج التسوية ومنهج المقاومة الذي كان يدفع به أبو جهاد، أما أبو أياد فلقد تعرض لعمليات غزو لأطره من مراكز قوى أخرى في داخل الحركة ومحاولة إحداث انسلاخات وولاءات تبتعد عن ولائها لأبو أياد أو هايل عبد الحميد (أبو الهول). وفي ١٦ نيسان/ إبريل ١٩٨٨ بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى بأربعة أشهر تقريباً تم اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في دارته بضاحية سيدي بوسعيد بتونس العاصمة، على يد مجموعة كوماندوز إسرائيلية بإشراف إيهود باراك، وكان أبو جهاد يتهيأ لمغادرة تونس في اليوم التالي إلى بغداد ليكون قريباً من فلسطين للعمل على تعزيز الانتفاضة الفلسطينية التي كانت اشتعلت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧. في الليلة التي تمت فيها عملية الاغتيال، كان جرى سحب أفراد الحراسة على منزل أبو جهاد وقطع الكهرباء عن المنطقة المحيطة بالمنزل والطريق المؤدية إليه مما يشير إلى ضلوع طرف داخلي في مؤامرة الاغتيال.

---

(١) ندوة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، شؤون فلسطينية، عدد ١١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١، ص ٢٢.

وكان المستوى السياسي والأمني في الكيان الصهيوني اتخذ قرار اغتيال أبو جهاد عقب نجاح العملية الفدائية باختطاف ثلاثة فدائيين لباص في بير السبع من بين ركابه خبراء في معمل ديمونا النووي في مارس ١٩٨٨، وانتهت العملية باقتحام قوات إسرائيلية للباص لتسفر عن استشهاد الفدائيين الثلاثة ومقتل ثلاثة خبراء في ديمونا، وقد أجمع قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية الثلاثة: ناحوم أدموني (الموساد)، يوسف هارملين (شين بيت) وأمنون ليبكين (آمان) إلى جانب وزير الحرب الصهيوني آنذاك اسحق رابين على اغتيال أبو جهاد في تونس. وأبلغ رابين المجلس الوزاري المصغر أن اغتيال أبو جهاد سيبعث برسالة واضحة إلى منظمة التحرير بعدم السماح لجناحها العسكري بالاستفادة من الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، وأن تصفية أبو جهاد سيثير الخوف داخل قلب ياسر عرفات حتى عندما يفكر بأن الإسرائيليين يعيشون حالة خوف بسبب الانتفاضة. وكانت «إسرائيل» بحاجة إلى تحقيق نصر مهما كان نوعه لرفع معنويات الرأي العام الإسرائيلي الذي تضرر بسبب عدم القدرة على قمع الانتفاضة ووقفها.

المؤتمر الثالث

كانت العلاقة بين أبو جهاد وعرفات وصلت قبيل اغتياله إلى حالة من القطيعة بسبب مساعي عرفات لإنهاء الانتفاضة تلبية لشروط أميركية حيث كان أبو جهاد أبلغ زميله في اللجنة المركزية للحركة فاروق قدومي (أبو اللطف) بأنه لم يعد هناك ما يجمعه مع عرفات الذي يبحث عن دور دبلوماسي. وكانت العلاقات بين عرفات وأبو جهاد تشهد حالات من المد والجزر فتنقطع أحياناً وتزدهر أحياناً أخرى، وسبب الخلاف كان دائماً يتعلق بالعمل العسكري في الأراضي المحتلة وحرص عرفات على إبقاء كل الخيوط في يده، وخصوصاً فيما يتعلق بترتيبات القطاع الغربي الذي يشرف على العمل في الأراضي المحتلة.

وأكد سليم الزعنون أن الأمور بين عرفات وأبو جهاد تتسم بالخلاف الشديد، كما كان يشاع، كانت بالفعل تتجه نحو القطيعة، إذ إن أبو جهاد كان متحمساً لعقد المؤتمر العام الخامس للحركة في تونس بدعم من أبو إياد وأبو اللطف وأن المؤتمر كان سيشهد تصفية

حسابات تنهي ثلاثين عاماً من العلاقة الرفاقية بينهما والتي بدأت عام ١٩٥٨ . وقد اغتيل أبو جهاد في نيسان/ أبريل ١٩٨٨ وعقد المؤتمر في آب/ أغسطس ١٩٨٩ [١].

وكان سعي عرفات إلى المشاركة في مشاريع التسوية السلمية قد تسبب في حدوث تلك الخلافات والتوتر في العلاقة بينه وبين نائبه أبو جهاد الذي كان ينظر إليه كأحد محركي الانتفاضة في الأراضي المحتلة ومن المخططين للعمليات الفدائية التي نفذت في الداخل الفلسطيني فيما كان عرفات يعمل لاستغلال هذه العمليات سياسياً، بينما كانت وجهة نظر أبو جهاد عدم استغلال الانتفاضة التي كانت لا تزال في بدايتها، فقد سبق لعرفات فصل القطاع الغربي إلى قطاعين أحدهما سماه القطاع الغربي لجيش التحرير. ولفرض وجهة نظره على أبو جهاد و«القطاع الغربي» الذي كان مسؤولاً عن العمل داخل فلسطين، خفّض عرفات في الكثير من الأحيان من ميزانية القطاع الغربي الذي يشرف عليه أبو جهاد.

وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩١ تم اغتيال صلاح خلف (أبو إياد) وزميله في اللجنة المركزية لـ «فتح» هايل عبد الحميد (أبو الهول) وفخري العمري (أبو محمد العمري) الذي تصادف وجوده معهما في بيت أبو الهول، ليزاح مزيد من العقبات من طريق نهج عرفات- أبو مازن الذي انخرط مع دول عربية آخرى في محادثات مدريد وما بعدها (٣٠ أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩١) وصولاً إلى محادثات سرية أجراها وفد من بضعة أشخاص من حركة «فتح» بقيادة أحمد قريع مع وفد حكومي صهيوني في صيف ١٩٩٣ في أوسلو وبطاقم في تونس بقيادة محمود عباس وبإشراف مباشر من ياسر عرفات انتهى بالتوقيع بالأحرف الأولى على ما سمي «إعلان المبادئ» الذي وقعه ياسر عرفات رسمياً مع رئيس حكومة الكيان الصهيوني إسحق رابين في البيت الأبيض في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، والذي أسفر عن إقامة «الحكم الذاتي المحدود» في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكان أبو مازن بدأ مفاوضاته مع مسؤولين في حكومة الكيان الصهيوني في أعقاب فتح الولايات المتحدة الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد اعتراف عرفات بالكيان

---

(١) سليم الزعنون، السيرة والمسيرة، م.س.، ص ١٣٥.

الصهيوني ونبذه للمقاومة في أواخر عام ١٩٨٨، حيث بدأ أبو مازن التفاوض الرسمي مع حكومة تل أبيب عبر وسطاء هولنديين عام ١٩٨٩.

كانت مواقع أبو مازن تتعزز عقب كل عملية اغتيال يروح ضحيتها أحد قادة فتح المعارضين لنهج التسوية بالشروط الصهيونية-الأميركية؛ ففي نيسان/ إبريل ١٩٨١ أصبح عضوا في اللجنة الاقتصادية لمنظمة التحرير وبعد اغتيال أبو جهاد أصبح مسؤولاً عن القطاع الغربي، خلافاً لما كان يعرف عنه عداءه للمقاومة وضرورة وقفها والتخلي عن أسلحتها والتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية على أرضية التخلي عن حق العودة والقدس، فيما كان تولى في أوائل السبعينيات مفوض التعبئة والتنظيم والمالية وبعد ذلك رئيساً للجنة الصداقة الفلسطينية-السوفياتية.

ومع انتقال مفاوضات تسوية الصراع العربي- الصهيوني من مدريد إلى واشنطن في مطلع عام ١٩٩٢ التي شارك فيها مع وفود حكومة الكيان الصهيوني: الوفد السوري واللبناني والأردني الفلسطيني المشترك الذي تم فصله إلى وفدين أردني وفلسطيني، ظهر أن المفاوضات على المسار الفلسطيني كما هو الحال على المسار السوري لم يحققا تقدماً. وكان الوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبد الشافي، رغم أنه مشكل بقرار من ياسر عرفات وله مرجعية تفاوضية في واشنطن يقودها نبيل شعث وفيصل الحسيني، فيما كان أكرم هنية يتولى الجانب الإداري والمالي. وفيما كان عرفات على اتصال مباشر بالوفد المفاوض، فإن الوفد كان يحظى بقدر ما باحترام الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، وهو ما كان مبعث ريبة وخشية لدى ياسر عرفات من بروز قيادة بديلة، لذلك كان يعمد إلى مطالبة الوفد بالتشدد في المفاوضات مع الوفد الصهيوني الذي كان يقوده إلياكيم روبنشتاين إلى أن يتمكن من ترتيب مفاوضات موازية لمسار واشنطن استناداً إلى التغير في نهج حكومة أسحق التي كان شمعون بيريز وزير خارجيتها، حيث توصلت بفعله إلى الاقتناع بأن التفاوض المباشر مع منظمة التحرير الفلسطينية بعد التعديلات التي أدخلتها عملياً على الميثاق الوطني الفلسطيني وبرامجها السياسية أفضل من الاستمرار في التفاوض مع الوفد الفلسطيني الرسمي من مدريد إلى واشنطن، الذي لا يملك الصلاحية أو الأهلية لإنجاز تسوية سياسية ولو مرحلية.

في المقابل كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تهيئ نفسها للاعتراف المتبادل مع إسرائيل، وتجري اتصالات غير مباشرة وعبر العديد من قنوات الاتصال المختلفة، وتُبدي عبر سلسلة من القرارات والبيانات السياسية استعداداً لتقديم تنازلات.

وفي هذا الشأن ذكر الملك المغربي الحسن الثاني في مذكراته «ذاكرة ملك» أنه سبق أن نصح عرفات استجابة إلى طلب من الصهاينة بإلغاء البند الذي ينص في الميثاق الوطني الفلسطيني على تدمير الكيان الصهيوني بشكل نهائي وليس اعتباره قد أصبح متجاوزاً، وكان جواب عرفات «واضحاً تمام الوضوح: بطبيعة الحال سنفعل ذلك في أول فرصة تتاح لنا»[1].

كان عرفات دائم التأكيد على أنه يمثل مرجعية الوفد المفاوض وقد ظهر ذلك منذ اليوم الأول لمؤتمر مدريد، فقد وصلت أثناء انعقاد المؤتمر تعليمات من عرفات برغبته بالاجتماع سراً وخارج إسبانيا مع الوفد المشترك في المؤتمر، حيث نقل نبيل شعث رسالة إلى أعضاء الوفد ذات مضمون غامض، بأن شخصية هامة ترغب لقاء الوفد الذي توجه مع نبيل شعث وأكرم هنية إلى مطار صغير في مدريد، ليستقلوا طائرة خاصة كانت بانتظارهم نقلتهم إلى الجزائر ليلاً، فاجتمعوا مع عرفات في قصر الصنوبر حيث كان يقيم واستمر الاجتماع نحو ثلاث ساعات بحضور بعض أعضاء قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وجرى نقاش طويل حول سير أعمال المؤتمر، وقبل الفجر كانت الطائرة تهبط في المطار الصغير في مدريد، ليعود أعضاء الوفد إلى استكمال اجتماعاتهم.

وبعد عقد مؤتمر مدريد كان هم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وخصوصاً ياسر عرفات الحلول محل وفد الداخل في المفاوضات الذي لم يكن بوسعه تحمل مسؤولية التنازلات المطلوبة، فيما عملت قيادة المنظمة على تعطيل مهمته لإثبات وحدانية جدارتها بتولي هذه المسألة. والتقطت حكومة رابين هذا التطور في مواقف المنظمة السياسية، وعمدت إلى فتح مسار تفاوضي سري مع قيادة المنظمة التي كانت تخشى العزلة والتهميش جراء استبعادها من المفاوضات، وبالتالي بروز بديل لها في الداخل. وبذلك تخلى رابين

(١) إريك رولان، ذاكرة ملك، م.س.

عن معارضته التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية كما تخلى في الوقت نفسه عن «الخيار الأردني» لحل القضية الفلسطينية الذي كان أحد دعاته.

عقدت الجولة الثامنة من المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية في واشنطن في الفترة من ٧-١٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢ خلال فترة رئاسة انتقالية في الولايات المتحدة، وقبيل انعقادها حدث تصعيد لافت في الانتفاضة الفلسطينية حيث قامت حركة حماس بخطف جندي إسرائيلي هو الرقيب أول نسيم توليدانو لمبادلته بأسرى فلسطينيين من بينهم الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة غير أن إسرائيل رفضت الاستجابة لهذا المطلب فقامت حماس بقتل توليدانو وقامت إسرائيل رداً على ذلك بإبعاد ٤١٥ فلسطينياً من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين إلى مرج الزهور في جنوب لبنان الأمر الذي فرض نفسه على جلسات الجولة الثامنة ووصل إلى حد المقاطعة العربية للجلسات الأخيرة منها استنكاراً لعملية الإبعاد. وقد عقدت الجولة التاسعة في ٢٧ نيسان/ إبريل ١٩٩٣ فقدم الوفد الفلسطيني مشروعاً مضاداً للمشروع الصهيوني لإعلان المبادئ حول الحكم الذاتي ركز على قضيتين هما الولاية الجغرافية بكامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس، ووقف الاستيطان، وهو ما رفضه وفد الكيان الصهيوني.

دور يوسي بيلين في استحداث قناة أوسلو

مع فوز حزب العمل في إسرائيل في انتخابات ١٩٩٢ وتشكيل رابين لحكومته فقد جرى إلغاء القانون الذي كان يحظر الاتصال بمنظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي وفر الظروف الملائمة للقيادي في الحزب، يوسي بيلين المقرب من وزير الخارجية شمعون بيريز لتنشيط العمل في قناة أوسلو التي كان بدأها كقناة خلفية سرية عندما كان حزب العمل في صفوف المعارضة قبيل انتخابات ١٩٩٢. وفي هذا السياق التقى بيلين مدير معهد الأبحاث النرويجي (فافو FAFO) راد-لارسن، حيث وجدا تقارباً في الأفكار حول إمكانية وضع حد للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني على قاعدة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. ويقول عوزي بنزيمان الكاتب الإسرائيلي في مقال له «ونظراً إلى أن

الانتخابات للكنسيت كانت على الأبواب، أعرب لارسن عن رأيه في أنه إذا حدث تغير في السلطة في إسرائيل، فسيقود ذلك إلى خلق إمكانية حقيقية للتخلص من الوضع الراهن في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية. وبين أمور أخرى، أرسى تقديره على بدء محادثات موازية مع زعماء فلسطينيين في المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين) ومع منظمة التحرير الفلسطينية في تونس»[1].

عقب انتهاء الجولة الثامنة من المفاوضات كان هناك فترة نحو أربعة أشهر إلى حين انعقدت الجولة التاسعة من المفاوضات في واشنطن، بدأت فيها يوم ٢٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ اتصالات عبر قناة سرية في مدينة ساريسبوغ التي تبعد عن أوسلو نحو مئة كيلومتر بين قيادة ياسر عرفات مثلها أحمد قريع (أبو علاء)، حسن عصفور وماهر الكرد (كانا شاهدَيْ زور حيث أن قريع وحده من كان يتحدث في الجلسات فيما كان الكرد يقوم بالترجمة لإتقانه اللغة الإنجليزية وقد تم استبعاده فيما بعد من الوفد لخلاف وقع بينه وبين أبو علاء واستبدل بشخص آخر هو محمد أبو كوش) وبين الجانب الإسرائيلي ومثله يائير هيرشفيلد**[2] المحاضر بجامعة حيفا ومساعده رون بونديك (وهما صديقان ليوسي بيلين) اللذان أعلنا أن مشاركتهما كباحثين وليسا مكلفين من أي جهة رسمية حكومية. فيما شارك في المفاوضات من تونس فريق قاده محمود عباس (أبو مازن) وضم ياسر عبد ربه

---

(١) عوزي بنزيمان، قصة الاتصالات السرية التي سبقت اتفاق أوسلو... مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد ٤، عدد ١٦، خريف ١٩٩٣، ص ١٣٧.

(٢) ** سبق له أن دعا إلى إقامة دولتين لشعبين في فلسطين تتضمن: ترسم الحدود بين الدولتين خلال مفاوضات مباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي. إبقاء معظم المستوطنات اليهودية في مكانها وإزالة المستوطنات التي تعيق قيام دولة فلسطينية. تعوض إسرائيل الفلسطينيين عن الأراضي التي ضمتها بأرض تضاف إلى الضفة الغربية مثل منطقة المثلث وإلى قطاع غزة مثل حالوتسا (منطقة صحراوية جرداء محاذية للقطاع) (شبيهة بما طرحه الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، الجنرال غيورا آيلاند في عام ٢٠٠٠)، عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية فقط وتقديم تعويض مالي إلى من لا يريد العودة. مدينة القدس مفتوحة، مع وضع الأحياء اليهودية تحت السيادة الإسرائيلية والأحياء العربية تحت السيادة الفلسطينية مع قيام بلدية مشتركة للمدينة، ووضع الحرم القدسي تحت إدارة دولية.

ويقال أيضاً محسن إبراهيم ومعهم من لندن حسين آغا. وأخذ هيرشفيلد وبونداك بالانتقال بين تل أبيب وأوسلو. وكان اللقاء الأول بين هيرشفيلد وأحمد قريع عقد في لندن في ٣ كانون الثاني/ ديسمبر ١٩٩٢ بمشاركة ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في بريطانيا عفيف صافية.

شرح قريع استعداد منظمة التحرير الفلسطينية البحث في الانسحاب من غزة كخطوة أولى نحو السلام الذي لاقى ترحيباً من جانب هيرشفيلد. ومع نهاية الجولة الأولى توصل هيرشفيلد وقريع إلى وضع مسودة أولى لاتفاق يقوم على فكرة «غزة أولاً». وكانت حكومة الكيان الصهيوني في ذلك الوقت تبحث عن مخرج للانسحاب من غزة وصل إلى أن أربعة من وزراء حكومة إسحق رابين تقدموا يوم ١١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣ باقتراح يقضي بأن تنسحب إسرائيل من قطاع غزة من طرف واحد وأن تتركه لمصيره وهو ما لاقى رفضاً من رابين الذي كان يبحث عن انسحاب مدروس وليس عفوياً[1].

وانتهت الجولة الأولى من مفاوضات ساريسبورغ بعد ثلاثة أيام، والتي كان يعطيها عرفات كل الاهتمام لذلك أصدر تعليمات إلى الوفد المفاوض في واشنطن بالتشدد ورفض أي مقترحات إسرائيلية تعكس رغبة عرفات تعطيل المفاوضات الرسمية لمصلحة المفاوضات السرية.

لقد حصل تقدم في محادثات أوسلو التي تولتها وزارة الخارجية النرويجية، والتي عهدت إلى نائب وزير الخارجية يان إغلاند القيام بدور الوسيط بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقد استغل بيلين المعطيات الجديدة ودفع مسار مفاوضات أوسلو إلى الأمام: أولاً بتشجيع من شمعون بيريز ولاحقاً بموافقة حذرة من رابين (آذار/ مارس ١٩٩٣). وتوصل المفاوضون في أوسلو في الجولة الخامسة في ٨ أيار/ مايو ١٩٩٣ إلى صياغة وثيقة تضمنت الخطوط العريضة لإعلان مبادئ التسوية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية لإقامة سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولم يرد في الوثيقة أية إشارة إلى أن الاتفاق سيؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية.

---

(١) محمد حسنين هيكل، سلام الأوهام...، م.س.، ص ٢٧٢.

وقد ساهمت موافقة عرفات على مسودة إعلان المبادئ إلى مشاركة إسرائيلية رسمية في مفاوضات أوسلو حيث انضم إلى هيرشفيلد وبونديك مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية أوري سافاير في جولة مفاوضات أوسلو السادسة التي بدأت يوم ٢١ أيار/ مايو. وفي الجولة السابعة (١٣ حزيران/ يونيو) انضم إلى الوفد الإسرائيلي يوئيل زينغر، المستشار القانوني في مكتب رابين[1].

لقد أحدث اعتراف حكومة رابين بمنظمة التحرير الفلسطينية شريكاً في المفاوضات -بعد سنوات طويلة من تشبث حكومات الكيان الصهيوني المتعاقبة بمبدأ استبعادها من مشاريع التسوية- نقلة نوعية في مسار المفاوضات التي ظلت تراوح مكانها مدة ١٥ شهراً. لقد توصلت حكومة رابين وبفعل تأثير بيريز إلى الاقتناع بأن التفاوض مع المنظمة على أساس المساومة على مضمونها وما تمثله أفضل من الاستمرار بالتفاوض مع وفد الداخل، على خلفية الانتفاضة الشعبية. فالمنظمة المهيأة والمؤهلة لتقديم التنازلات المطلوبة صهيونياً والتي تفرغها من مضمونها وتحولها إلى اسم بلا مسمى، كانت في الوقت نفسه قادرة على الحؤول دون تمكين وفد الداخل من التقدم في المفاوضات. ولعل الأهم تقدير حكومة رابين بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الأقدر بما لا يقاس على إنهاء الانتفاضة مقارنة بفعاليات الداخل. ويبدو أن بيريز توصل إلى استنتاج بأن التفاوض مع المنظمة على الفترة الانتقالية من الحكم الذاتي الإداري يمهد السبيل أمام توفير شروط أفضل لإنجاز التسوية النهائية، الأمر الذي بدا له مستحيلاً بدون إشراك المنظمة فيه.

وقام بيلين بعرضها على بيريز الذي لم يولها في البداية أهمية كبيرة إلا أنه إزاء مراوحة مفاوضات واشنطن في المكان بدأ يولي أوراق العمل المتبادلة بين قريع وهيرشفيلد مزيداً من الاهتمام. لكن كان على بيريز إقناع رابين الذي لم يكن متحمساً لقناة أوسلو السرية إلى جانب كراهيته لمنظمة التحرير الفلسطينية وقادتها إلا أنه بدأ يغير رأيه فيها مع تقدم محادثات أوسلو، ولعب بيريز دوراً في إقناع رابين بجدوى هذه المحادثات السرية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٣ شكل رابين وبيريز وبيلين ما يشبه غرفة قيادة متقدمة تشرف على محادثات هيرشفيلد-

(١) محمود عباس، طريق أوسلو، م.س، ص ٢٢٦، ٢٢٩.

قريع، وقامت بإعطاء التعليمات بشأنها. وساهم جمود مفاوضات واشنطن إلى توصل رابين إلى الاستنتاج نفسه الذي كان بيلين وبيريز قد توصلا إليه ومفاده أن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة غير مؤهلين للتوصل إلى اتفاق مع الكيان الصهيوني بشأن إجراء انتخابات لمجلس الحكم الذاتي وأن المفاوضات بشأن صلاحيات المجلس معقدة تقريباً على غرار المفاوضات المتوقعة بشأن التسوية الدائمة، إلى جانب إدراكه أن المقترحات البديلة التي تم فحصها بموافقة الأميركيين مثل المعالجة الفورية لقضايا التسوية الدائمة والإحلال الفوري لبعض مركبات الحكم الذاتي على الضفة الغربية وغزة لم تؤد إلى أية نتائج. لذلك فقد لائم المقترح الذي يبحث في أوسلو «غزة وأريحا أولاً» المصلحة الصهيونية (التخلص من غزة التي كان رابين يتمنى أن يبتلعها البحر) ومصلحة عرفات (موطئ قدم في أريحا). وكانت إضافة أريحا اقتراحاً من بيريز لطمأنة قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إزاء نيّات حكومة رابين عبر إعطاء المنظمة موطئ قدم في الضفة الغربية كمقدمة لتسوية هناك أيضاً.

حكومة رابين التي كانت تمثل يسار التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة حسمت أمرها في مسألة التعامل إزاء مستقبل الكيان الصهيوني وأدركت أن التسوية تتعلق أساساً بمسألة الأرض وسكانها من العرب الفلسطينيين، لذلك وصلت إلى قرار يقوم على التنازل عن بعض الأرض لقاء التخلص من الجزء الأكبر من العرب الفلسطينيين فيما كان اليمين الصهيوني يريد الاحتفاظ بالأرض اعتقاداً من قادته بأن إمكانية التخلص من السكان العرب قائمة في المستقبل القريب عبر سياسة «الترانسفير»[1].

لم تكن حكومة رابين مشكّلة من حزب العمل فقط بل كان لها شركاء من بينهم حركة ميرتس بزعامة يوسي سريد الذي كان من مؤيدي التوصل إلى تسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث التقى سريد في مصر نبيل شعث، مستشار عرفات السياسي في سياق الرسائل التي نقلتها حكومة رابين إلى عرفات في تونس، «وقد أوضح سريد لشعث أن من الأفضل لمنظمة التحرير الفلسطينية أن تحذف من جدول الأعمال مطالبها حول القدس

(١) إلياس شوفاني، بوح في المتاح حاوره مصطفى الولي وعبده الأسدي، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق ط١، ٢٠٠١، ص ١٥٠.

والولاية الجغرافية للحكم الذاتي والمستوطنات والمسّ بالسيطرة القاطعة للكيان الصهيوني على مناطق الأمن التي سيتم تحديدها في الضفة الغربية وغزة، وأن من الأفضل لعرفات أن يسارع إلى التوصل إلى اتفاق مع رابين لأنه يلتزم بما يقول».

وكان من الواضح أن لا عرفات ولا الوفد الفلسطيني الرسمي إلى مفاوضات واشنطن كان قادراً على القبول بشروط رابين إذا كانت تعبر عن موقفه إزاء الحل النهائي. إلا أنه في حين كان وفد الداخل أعجز من أن يقارب هذه القضايا الشائكة فإن عرفات كان قادراً على إرجاء البحث فيها إلى المرحلة النهائية، وبالتالي فهو الأكثر جدارة في نظر رابين لأن يكون الشريك في عملية التسوية. وعندما تم التوافق على تأجيل البحث في هذه القضايا، فقد استلزم رفع مستوى المشاركين فيه، حيث أقر رابين وبيريز في أيار/ مايو ١٩٩٣ أن يتولى مندوبان حكوميان رسميان متابعة مفاوضات أوسلو هما مدير عام وزارة الخارجية أوري سفاير ومعه الخبير القانوني لصياغة الوثائق يوئل زنغر. وقام أسامة الباز، وكيل وزارة الخارجية المصرية والمستشار السياسي للرئيس مبارك بالتأكد من رابين في لقاء معه إذا ما كان قد فوض ودعم عملية أوسلو وقد أكد رابين ذلك الأمر الذي دفع الباز إلى السفر فوراً إلى تونس ليبلغ ذلك إلى عرفات وأبو مازن ويطلب منهما توجيه التعليمات إلى الوفد المفاوض في أوسلو بتوقيع الاتفاق[1].

وقد تم توقيع وثائق الاتفاق بالأحرف الأولى في ٢٠ أغسطس/ آب ١٩٩٣ في أوسلو بحضور بيريز ووزير خارجية النرويج يوهان يورغان هولست. حيث وقع على الوثائق من الجانب الصهيوني أوري سفاير ويوئل زنغر ومن الجانب الفلسطيني أحمد قريع وحسن عصفور، كما أضاف هوشفيلد توقيعه على الوثائق باتفاق بين طرفي المفاوضات تقديراً لجهوده في إنجاز اتفاق «إعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي»[2].

وفي هذا الشأن أكد قريع أن نص مسودة الاتفاق الذي قدمه سافاير وزينغر منذ البداية لا يتطرق من قريب أو بعيد إلى القضايا الجوهرية مثل اللاجئين والحدود والمستوطنات

(1) Stephen P. Cohen with Oren Rawls..., op.cit., P 64.

(٢) إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً...، م.س.، ص ٣٤٨-٣٥١.

والانسحاب والدولة الأمر الذي دفعه إلى رفضه ووصفه بـ«المجزرة» واعتبره عرضاً مهيناً وقال لمفاوضيه الصهاينة «إنكم ترفضون الاعتراف بحقوقنا الوطنية وتصرون على إبقاء المستوطنات كافة.. يمكننا الانتظار عشر سنوات أخرى حتى نحصل على عرض مناسب». وقد رد سافاير بالقول: «إذن عليكم انتظار ظهور المسيح» غير أن هذا لم يمنع من مواصلة جلسات التفاوض حيث بدأ أسحق رابين إثر ذلك تشديد قبضته القمعية بقتل مزيد من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من بينهم «أطفال أبرياء» كما ذكر قريع في أوسلو. وقد بدا أن الجانبين غير مستعدين للتوصل إلى حل وسط حيث تمسك قريع بتعليمات قيادته في تونس، وقدم في الجلسة الـ١١ اقتراحهم بتضمين الاتفاق القضايا الجوهرية كافة وأن الاتفاق يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ الذي يطالب إسرائيل الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، واعتبار الاتفاق مرحلة واحدة وهو ما يعني رفض الشروط الصهيونية. وقد رفض الوفد الصهيوني ذلك بدعوى أن ذكر ٢٤٢ «يعيدنا إلى حدود ١٩٦٧، فيما نحن نرفض البحث في الحدود في هذه المرحلة» حسب ما ذكره سافاير.

وكان الوفد الصهيوني يراهن في تصلبه وتمسكه بموقفه على افتقاد الجانب الفلسطيني خيارات بديلة وقال زينغر «كان هناك الكثير من التوتر والخروج من غرفة المفاوضات وصفق للأبواب، لكن هذه لم تكن تعنينا، كنا نعرف أنهم يائسون من التوصل إلى اتفاق، وقلت اتركوا الأمور تسير هكذا ومن ثم نقول لهم لا». وفي النهاية تم الاتفاق على النص الذي كان أعده زينغر بإدخال بعض التعديلات التي لا تؤثر في جوهره باسم «إعلان المبادئ»[1].

وقد اتفق الجميع على ضرورة إبلاغ الحكومة الأميركية بالاتفاق والتكتم عليه إلى أن يحظى بموافقتها احترازاً من أن ينعكس ذلك سلباً على صيغة مدريد لمفاوضات التسوية، فسافر بيريز وهولست إلى كاليفورنيا حيث كان وزير خارجية الولايات المتحدة وارن كريستوفر يقضي إجازته وأبلغاه بما تم التوصل إليه فأعرب أعرب عن ترحيبه. ولاسترضاء الحكومة الأميركية فقد اقترحا أن يتم الإعلان الرسمي عن الاتفاق في واشنطن مما يعطي الانطباع أن حكومة الرئيس بيل كلينتون كانت شريكاً في إنجازه. وجرى التوقيع على

(١) يوميات أوسلو (Oslo Diaries): شريط وثائقي بثته شبكة HBO الأميركية يوم ٢٠١٨/٩/١٤.

الاتفاق رسمياً في مراسم احتفالية في البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وقبل إبرام الاتفاق تبادل عرفات ورابين رسائل الاعتراف الرسمي بين «إسرائيل» ومنظمة التحرير الفلسطينية وتضمن الاتفاق ١٧ مادة و٤ ملاحق.

في اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني في تونس في أواخر عام ١٩٩٣ الذي صادق على اتفاق أوسلو، أعلن محمود عباس أن أوسلو هي مغامرة إذا أحسنت منظمة التحرير الفلسطينية التعامل معها ستكون فرصة للسلام والدولة، وقد تكون دماراً إذا لم تحسن ذلك[1]. وتظهر نتائج أوسلو بعد ٢٥ عاماً من تنفيذها أنها بالفعل تستحق وصفها بالمغامرة-الكارثة.

لقد حققت حكومة رابين خرقاً على المسار الأردني-الفلسطيني تمثل باتفاق أوسلو على جانبه الفلسطيني والمعاهدة الأردنية-الإسرائيلية (معاهدة وادي عربة) على جانبه الأردني.

(١) سليم الزعنون، مذكرات السيرة والمسيرة، م.س، ص ٣٦٦.



سلام الشجعان... عرفات ورابين يتوسطهما كلنتون لدى توقيع اتفاق أوسلو في البيت الأبيض



عرفات، بيريز ورابين وجائزة نوبل للسلام

الفصل الحادي عشر

التصرف في الحقوق غير القابلة للتصرف:
الحكم الذاتي المحدود

كامب ديفيد الثانية

السور الواقي لمصلحة أبو مازن

الخارجية الأميركية تقود حملة انتخاب عباس

عصابة المستشارين

دون كيشوت الفلسطيني

الاقتصاد السياسي لصفقة أوسلو

«الاتفاق الباطل وغير المشروع لا يلزم سوى موقعيه الذين استخدموا كلمة تحرير لخداع الشعب الفلسطيني قصد إمراره... لا يشابه الموافقة عليه إلا أخذ اعترافات المعتقل تحت التعذيب. فما يقوله أو يوافق عليه تحت التعذيب لا يجرده من حقه في رفضه عندما ترتفع عنه سياط التعذيب».

لقد جرت مفاوضات أوسلو من وراء ظهر الشعب الفلسطيني ودون علم الوفد الفلسطيني الرسمي المفاوض في واشنطن الذي فوجئ في أواخر آب/ أغسطس بورود أخبار مفاوضات أوسلو التي أسفرت في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ عن توقيع إعلان المبادئ في البيت الأبيض بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني بموافقة الجانبين على صيغة الحكم الذاتي التي كانت منظمة التحرير بجميع فصائلها قد رفضته في السابق، وقد أعلنت جميع المؤتمرات العامة لحركة فتح حتى المؤتمر الخامس عام ١٩٨٩ «رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي والمشاريع التصفوية الأخرى التي تهدف إلى تكريس الاحتلال الاستيطاني الصهيوني».

وللعلم فإن موضوعة الحكم الذاتي كانت مطروحة لدى قادة ومنظري الحركة الصهيونية في فلسطين في فترة الانتداب البريطاني، حيث ترجع فكرته إلى فلاديمير جابوتنسكي، الأب الروحي لزعيم حزب حيروت الصهيوني، مناحيم بيغن الذي تحول فيما بعد إلى تكتل الليكود، وقد اعتبر جابوتنسكي أن إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين سيؤدي إلى وجود أقلية قومية ينبغي البحث عن طريقة للتعامل معها دون تقويض الديموغرافية ذات الأغلبية اليهودية. وكان موشيه دايان الأوضح في التعبير عن هذه الفكرة:

ترك العرب وحدهم قدر الإمكان بينما نحافظ على وجود يهودي وسيطرة عسكرية في المنطقة.

إلا أن أول مشروع للحكم الذاتي كان ما طرحه رئيس حكومة الكيان الصهيوني مناحيم بيغن أمام الرئيس الأميركي جيمي كارتر في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٧ بعد زيارة الرئيس المصري أنور السادات إلى القدس المحتلة والذي أعلن عنه رسمياً بعد عودة بيغن من واشنطن. كما تضمنت الوثيقة الثانية والرسالة الجانبية في اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني، مشروع الحكم الذاتي، إذ بموجب شروط الاتفاق الذي وقّعته حكومة الكيان الصهيوني يمكن التوصل إلى حل شامل على مرحلتين. أولاً، سيتم إنهاء الاحتلال العسكري الصهيوني للضفة الغربية وغزة، وسحب عدد كبير من قوات الاحتلال، وسيتم إعادة نشر القوات المتبقية في عدد قليل من المواقع المحددة لتزويد الكيان الصهيوني بالأمن من الهجمات الخارجية، وسيتم التعامل مع الأمن الداخلي للفلسطينيين من قبل قوة شرطة فلسطينية قوية. ومع نهاية الاحتلال العسكري، سيتم إنشاء سلطة فلسطينية للحكم الذاتي يتم انتخابها بحرية. بعد التوقيع على هذا الإطار، وخلال المفاوضات لإنشاء السلطة الحاكمة، لن يتم إنشاء مستعمرات (مستوطنات) إسرائيلية جديدة. وسيتم تقرير قضية المستوطنات الإسرائيلية المستقبلية والاتفاق عليها بين الأطراف المتفاوضة. فيما ستكون المرحلة الثانية من المفاوضات حول الوضع النهائي للضفة الغربية وغزة.

يعترف محمود عباس أن واحدة من مسودات الحكم الذاتي وردت في صيغة ورقة تفاهم أعدت في اجتماع في القدس في ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٨٧ بين كل من فيصل الحسيني وسري نسيبة وصلاح حزيقة وبين موشيه عميراف، عضو مركز الليكود المقرب من إسحق شامير، وديفيد شالوم الصحفي والكاتب الإسرائيلي، وتتضمن تسوية مرحلية لفترة من ثلاث إلى خمس سنوات يتم خلالها إنشاء كيان فلسطيني منزوع السلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمته الإدارية القدس الشرقية ويتمتع الكيان بمزايا قوية جدا من بينها علم ونشيد وطني وعلاقة كونفدرالية مع الأردن، وفي الفترة الانتقالية سيجري سحب قوات الاحتلال من التجمعات السكانية العربية ولكنها تستمر في سيطرتها على نقاط استراتيجية

تحدد على طول نهر الأردن. وفي نهاية الورقة ثلاثة شروط للبدء في المفاوضات بين الجانبين: أولها وقف متبادل لأعمال العنف والثاني تجميد المستوطنات والثالث اعتراف متبادل بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية[1].

ثم أعيد إحياء مشروع الحكم الذاتي من خلال حكومة الكيان الصهيوني ذات الرأسين: إسحق شامير، اسحق رابين في عام ١٩٨٩. وقد أريد منه أن يحقق عدة أهداف: أن يصبح هو موضوع التفاوض بدلاً من تنفيذ القرار ٢٤٢ القاضي بالانسحاب الصهيوني من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ وثانياً الإبقاء على الوجود الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيطرته العسكرية والأمنية مع ضمان إبعاد الكتلة الفلسطينية، وثالثاً أن لا يتسبب ضم الضفة الغربية في حدوث أي تغيير في مكونات الكيان الصهيوني. وقد حمل عضو الكنيست الإسرائيلي عبد الوهاب دراوشة مشروع الحكم الذاتي الذي أعده إسحق رابين في ١٢ نيسان/ إبريل ١٩٨٩ إلى تونس حيث قدمه إلى عرفات. وخطة رابين كما ذكر أبو مازن لا تختلف في ما تضمنته من أفكار عما تم التوصل إليه في أوسلو كما أنها لا تختلف عن رسالة التطمينات الأميركية في بنودها الرئيسة[2].

وقد أعادت حكومة الرئيس الأميركي جورج بوش (الأب) الاعتبار إلى مشروع الحكم الذاتي الذي تضمنته اتفاقية كامب ديفيد حين حدد في خطابه في افتتاح مؤتمر مدريد (٣٠ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩١) السقف الفلسطيني في المفاوضات بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين وحصره في «الحكم الذاتي الانتقالي». وجاء في خطاب بوش «وبالنسبة إلى إسرائيل والفلسطينيين، هناك فعلاً إطار للدبلوماسية، وسنجري المفاوضات على مراحل تبدأ بمحادثات في شأن ترتيبات حكم ذاتي انتقالي. إننا نهدف إلى التوصل إلى اتفاق خلال عام. وحالما يتم الاتفاق تستمر ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي خمسة أعوام. وفي بداية العام الثالث تبدأ مفاوضات بشأن الوضع الدائم. ولا يستطيع أحد أن يحدد النتيجة بدقة، وفي رأينا يجب أن يتطور شيء. يجب أن يكون هناك شيء مقبول لإسرائيل والفلسطينيين

---

(١) محمود عباس، طريق أوسلو...، م.س.، ص ٦٦.

(٢) م.ن.، ص ٨٧.

والأردن. ويمنح الشعب الفلسطيني سيطرة ذات معنى على حياته ومصيره، ويوفر الأمن لإسرائيل والقبول بها. ويمكن أن نقدر جميعاً أن كلاً من الطرفين: الإسرائيليين والفلسطينيين يهتم بالحل الوسط ويهتم بالتوصل إلى حل حتى بالنسبة إلى أصغر النقاط مخافة أن تصبح سابقة لأمور مهمة فعلا. لكن يجب ألا يتجنب أحد الحل الوسط أو الترتيبات الانتقالية لسبب بسيط هو أن أي شيء يتم الاتفاق عليه الآن لن يضر بالوضع الدائم للمفاوضات، بل على النقيض، فإن هذه المفاوضات التالية ستتحدد على أساس الأوضاع الخاصة بها»[1].

لمعرفة حجم التفريط الذي قامت به قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لقاء بقائها أنها ضربت ودمرت أسس الموقف الوطني الشعبي الفلسطيني الذي كانت المؤتمرات الشعبية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ قد أكدته والتزمت به، حيث عقدت عدة مؤتمرات في الضفة الغربية وغزة عقب إعلان اتفاقيات كامب ديفيد أكدت على:

- رفض وثيقتي كامب ديفيد نصاً وروحاً وكل ما يتمخض عنهما، والتأكيد على مواصلة النضال لإفشال محاولات تنفيذهما.
- يؤكد المؤتمرون على رفض الحكم الذاتي ويعتبرونه شكلاً تصفوياً يهدف إلى تكريس الاحتلال وإضفاء صيغة شرعية عليه.
- يؤكد المؤتمرون أن أصحاب الأصوات المشتبه فيها والمروجة للحكم الذاتي هم أعداء حقيقيون للشعب العربي الفلسطيني ويجب العمل على عزلهم جماهيرياً وكشف أوراقهم التآمرية[2].

وشكل إعلان المبادئ والاتفاقيات التي تلته بداية الكارثة في مسلسل التنازلات التي قدمتها ولا تزال قيادة منظمة التحرير الفلسطينية التي حولت المنظمة بفعل اتفاقيات أوسلو «من منظمة ثورية تملأ سمع العالم إلى مقاول من الباطن لسلطة الاحتلال، فقد حول موقعو أوسلو منظمة التحرير الفلسطينية من حركة تحرر وطني إلى ما يشبه حكومة بلدية صغيرة

---

(١) كلمة الرئيس جورج بوش/ مدريد، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت العدد ٨، خريف ١٩٩١.

(٢) حاتم صديق عبد الخالق أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس ص ١٨٧.

تتزعمها الحفنة نفسها من الأشخاص، ذلك أن اتفاقيات أوسلو ألقت على منظمة التحرير بكل الواجبات والالتزامات من دون أن تمنحها أياً من الحقوق[1].

وقد بلغت اتفاقيات أوسلو ثماني اتفاقيات، لم يرد في أي منها كلمة «استقلال، حق تقرير المصير، انسحاب من أراضٍ محتلة» أو أي تعبير يشير إلى أن المنظمة تمثل شعباً يقع تحت الاحتلال، بل العكس، لا يزال الكيان الصهيوني يمارس دور المانح وصاحب المكارم التي عبر عنها شمعون بيريز في مذكراتة فقال: «إن الإسرائيليين يمنحون الفلسطينيين ما منحنا إياه البريطانيون في إعلان بلفور قبل سبعين عاماً أي وطناً قومياً في فلسطين». وفرضت اتفاقيات أوسلو على منظمة التحرير أن تعدل ميثاقها كي يتواءم مع استحقاقات تلك الاتفاقيات، وهكذا دعا عرفات إلى عقد جلسة خاصة للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة في ٢٤ نيسان/ إبريل ١٩٩٦ للنظر في إلغاء بعض مواد الميثاق الوطني التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني يومي ٩ و١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وبقية اتفاقات أوسلو وقد وافق المجلس على نص التعديل بـ ٥٠٤ أصوات ومعارضة ٥٤ صوتاً وامتناع ١٤ عن التصويت. وفي ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٨ تم عقد دورة للمجلس الوطني الفلسطيني في غزة بحضور الرئيس الأميركي بيل كلينتون حيث تمت المصادقة على إلغاء مواد الميثاق الوطني الفلسطيني التي طلبها الكيان الصهيوني والتي تدعو إلى تصفيته وإدخال تعديل على مواد أخرى التزاماً باتفاق واي ريفر والمواد الملغاة هي: «٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٥، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٣٠» أما المواد التي حذفت منها مقاطع فهي: «١، ٢، ٣، ٤، ٥، ١١، ١٣، ١٤، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٩».[2] أي إن ٢٧ مادة من أصل مواد الميثاق الوطني الفلسطيني الـ ٣٣ جرى إلغاؤها وحذف فقرات من بعضها مما يعتبر إلغاء للميثاق نفسه.

وكانت اتفاقية واي ريفر بمثابة برنامج زمني يرسم للفلسطينيين ومؤسساتهم متى يجتمعون وفي أي يوم تحديداً وماذا يناقشون وماذا يقررون وما لا يقررون... إلخ، فكان

(١) إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً...، م.س.، ص ٣٥٩.

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد ١٠ عدد ٣٨ ربيع ١٩٩٩، ص ١٨٤.

التعديل الذي يتوجب إدخاله على الميثاق الوطني الفلسطيني مرسوماً ومقرراً، وما على المؤسسات الفلسطينية والمسؤولين الفلسطينيين سوى التنفيذ. وكانت جلسة الإلغاء التي عقدت في غزة بحضور الرئيس الأميركي كلينتون بمثابة إلغاء للتاريخ... إلغاء لرؤية تاريخ فلسطين وهو ما يعني إلغاء للرواية الفلسطينية عما حدث للشعب الفلسطيني[١].

وقد جرى الاتفاق على بدء تنفيذ إسرائيل لاتفاق إعلان المبادئ بإقامة حكم ذاتي في غزة وأريحا بعد إعادة انتشار قوات الاحتلال الإسرائيلي فيهما مع حلول ١٣ نيسان/ إبريل ١٩٩٤، إلا أن ذلك لم يتحقق في موعده وهو ما دفع عضو اللجنة المركزية لحركة فتح هاني الحسن إلى شن هجوم على محمود عباس مطالباً باستقالته وجميع من ساهم في الاتفاق واصفاً عباس بأنه «مهندس مدرسة العجز الذاتي الفلسطيني» هذه المدرسة التي تهاجم الآخرين بكلام بعيد عن المنطق وحس المسؤولية نابع من حقد قومي ووقوع في غرام الجلاد الإسرائيلي. وقال الحسن إن مدرسة العجز الذاتي التي يقودها أبو مازن تقول أن لا بديل سوى الخضوع لإسرائيل، دائماً يتهمون المعارضة بأنها تبحث عن دور، كل سياسي يبحث عن دور، لكن هناك سياسي يقبل أن يصبح في خدمة الإسرائيليين كالذين صنعوا أوسلو، وهناك سياسي يريد دوراً ينتصر فيه على الإسرائيليين. واتهم الحسن السلطة الفلسطينية بأنها ضللت الشعب الفلسطيني وأخفت مساوئ أوسلو[٢].

إن ما يمكن أن تعرضه أفضل التسويات الخاصة بتفسير اتفاقيات أوسلو هو ٩,٨ في المئة من أرض فلسطين التاريخية؛ حيث إن مساحة الضفة وقطاع غزة تشكل ٢٢,٣ في المئة من مساحة فلسطين التاريخية؛ فالضفة الفلسطينية الغربية ٢١ في المئة وقطاع غزة ١,٣ في المئة، فإذا استقطعت من الضفة ٢٠ في المئة من مساحتها لما يسمى بالقدس الكبرى أي ٤,٢ في المئة ثم استقطاع ١٠ في المئة لـ جدار العزل العنصري وهو ما يعادل ٢,١ في المئة من مساحة الضفة الغربية فيكون صافي المتبقي من الضفة والقطاع ١٦ في المئة من

---

(١) بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني، م.س.، ٢٠٠٨.

(٢) هاني الحسن صقر، فتح الذي ترجل، أمين شبكة الانترنيت للإعلام العربي ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٢.
http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=18510.

مساحة فلسطين التاريخية؛ وإذا استقطعنا من هذه المناطق أيضاً، حسب الاتفاقيات ١٠ في المئة لـ«الأغراض العسكرية والمستعمرات»، و١١ في المئة لما يسمى «أسباب أمنية:، و٨ في المئة للاستخدام العام» (المسطحات الخضراء والمحميات الطبيعية)، و١٠ في المئة لـ«ملاك غائبين عن أراضيهم» أي ما مجموعه ٣٩ في المئة من الـ ١٦ في المئة وهو ما يعادل ٦,٢ في المئة، فإن صافي المساحة التي يجري الحديث عنها في ما يسمى بأي «تسوية سلمية» سواء كحكم ذاتي أو دولة مبعثرة ومنفصلة ومهشمة ومنقوصة السيادة كنسبة من مساحة فلسطين التاريخية، هي ٢٢,٣ في المئة ينقص منها ١٢,٥ في المئة فيتبقى ٩,٨ في المئة من المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية (٩,٢ في الضفة الغربية و٠,٦ في المئة لقطاع غزة)[1].

قادة الكيان الصهيوني الذين تبنوا ورعوا مشروع الحكم الذاتي وفي مقدمتهم بيريز ورابين اعتبروا أن المهم ليس نصوص الاتفاقات، وإنما بناء الثقة، ونوع العلاقات التي ستقوم بين الكيان الصهيوني والحكم الذاتي الفلسطيني. إذ بعد التوقيع على اتفاق أوسلو والقاهرة بدأ قادة الكيان التركيز على موضوع بناء الثقة وشكل العلاقة بين طرفي اتفاق أوسلو. إذ بالرغم من غموض عبارة بناء الثقة إلا أن قادة الكيان قد حددوا مسبقاً معناها الوحيد وهو أن يسعى الفلسطينيون إلى كسب ثقة قيادة الكيان الصهيوني والوصول بالحكم الذاتي إلى مستوى الوثوق به من قبل الجانب الصهيوني، أي تحقيق شكل من العلاقات التي ترضى عنها القيادة الصهيونية في تل أبيب. وبدون مواربة أو تقديم تأويلات لعبارة بناء الثقة، فالمعنى واضح تماماً وهو تحول سلطة الحكم الذاتي وقيادتها ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى موقع العمالة، فالعدو لا يثق بالفلسطيني أو بالعربي سواء أكان مسلماً أم مسيحياً إلا إذا صار عميلاً وأثبت أنه عميل أحادي الولاء (وهو ما ظهر سابقاً في لبنان) والعدو لا يقبل علاقات للحكم الذاتي به غير علاقة التبعية له والدخول الإيجابي كعملاء وليس شركاء في استراتيجية المشروع الصهيوني الذي يستهدف الإقليم برمته. ويعتبر

---

(١) نادر أبو الجبين، الدولة العربية الفلسطينية الديموقراطية العلمانية، بحث مقدم لكتاب في الذكرى السنوية للفقيد الأستاذ شفيق الحوت، بتكليف من د. أنيس الصايغ، بيروت ٢٠٠٩.

التنسيق الأمني بين سلطة الحكم الذاتي وقوات الاحتلال الصهيوني دليلاً على هذا التوجه. فقد أشاع أصحاب أوسلو وهماً بوجود «فلسطين محررة» برئيس وعلم وثقافة ووزارات وما إلى ذلك، بدل تأكيد حقيقة واقعية لا يجهلها أصغر صحفي، وهي أن الأرض كلها محتلة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً، وأن الجديد فقط هو استبدال موظفي أوسلو وسماسرتها بالموظفين الإسرائيليين في بعض المدن الرئيسة، مع بقاء ضابط ارتباط إسرائيلي يحرك كل شيء من وراء ستار، بل بلغت الوقاحة بهؤلاء حد محو تعبير «الأرض المحتلة»، واعتبارها أرضاً متنازعاً عليها يتم التفاوض عليها لتقاسمها[1].

لم يكتف محمود عباس بكارثة أوسلو التي جلبها مع قريع للشعب الفلسطيني بإشراف عرفات، بل قام بإجراء حوار ومحادثات مع الوزير الإسرائيلي يوسي بيلين بموافقة عرفات ليسفر في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٥ عما سمي وثيقة بيلين-أبو مازن دعت إلى إقامة دولة فلسطينية على معظم أراضي الضفة الغربية وغزة مقابل التخلي عن حق العودة بشكل ملائم، وتشجيع اللاجئين الفلسطينيين على الإقامة في الدولة الفلسطينية الجديدة. وكانت تلك الوثيقة أول وثيقة تضمنت مناقشة مبدأ ضم أراضٍ من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني، وبقاء قوات الاحتلال الإسرائيلي في وادي الأردن لمدة تراوح بين ١٢-٢٠ عاماً. وقد وافق عباس فيما بعد رسمياً على مبدأ ضم أراضٍ تحت مسمى «تبادل أراضي» في أي اتفاق يتناول قضايا المرحلة النهائية.

كامب ديفيد الثانية

في شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٠ فشلت المفاوضات بين وفد برئاسة عرفات وعضوية محمود عباس وأحمد قريع ومعهم محمد دحلان، محمد رشيد (خالد سلام)، ياسر عبدربه، وصائب عريقات، ووفد برئاسة رئيس حكومة الكيان الصهيوني آنذاك إيهود باراك في كامب ديفيد برعاية الرئيس الأميركي السابق، بيل كلينتون ووزيرة خارجيته مادلين أولبرايت، حيث لم يتلق عرفات أي عرض رسمي إسرائيلي مكتوب فيما كان الأميركيون والإسرائيليون

(١) محمد الأسعد، مديح البياض، دار الفارابي، بيروت ط ١، ٢٠١٥، ص ١٢٩.

يطالبون عرفات بالتنازل عن حق اللاجئين في العودة والقدس والقبول بسيادة اسرائيلية على القدس (الشرقية).

ومن المعروف أن الكيان الصهيوني أبقى على جميع طروحاته التفاوضية السابقة حول مدينة القدس: السيادة الفعلية لإسرائيل، والإصرار على بقائها موحدة. وقد وافق باراك في كامب دايفيد الثانية على تقسيم المدينة، بالسماح بسيطرة إدارية فلسطينية على الأحياء الخارجية الفلسطينية منها، على أن تبقى السيطرة الإسرائيلية كاملة داخل أسوار القدس، مع إعطاء مكانة خاصة للمسجد الأقصى، ورفض السيطرة الفلسطينية على منطقة الحرم القدسي[1]. وقد ذكر إيهود أولمرت فيما بعد أنه كان مستعداً لتقسيم المدينة بين الفلسطينيين والإسرائيليين حسب الأحياء، مع الإبقاء على رئيس بلدية يهودي للمدينة بحجة أن اليهود يشكلون أغلبية سكانها، على أن يتم تدويل المدينة القديمة تحت إشراف كل من الكيان الصهيوني، الولايات المتحدة، السعودية، الأردن وفلسطين.

تمحورت المفاوضات في كامب ديفيد حول مدينة القدس الشرقية وعلى تقسيمها بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية (اليهودية) إلا أن تقسيمها يمكن أن ينفذ فقط على الخرائط، بينما عملياً في ظل وضع القدس القائم والتداخل الكبير الذي خلقته إسرائيل داخل أحياء المدينة، واختلال التوازن على الأرض لمصلحتها يجعل تطبيق التقسيم مستحيلاً إضافة إلى أن تقسيم المدينة بين الأحياء الفلسطينية والإسرائيلية يتناقض مع المقاربة الفلسطينية حول شرقي مدينة القدس، التي تسعى لتحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة على المدينة القديمة والمناطق المجاورة لها التي احتلتها «إسرائيل» عام ١٩٦٧، وبما يتفق مع قرارات مجلس الأمن (٢٤٢/ ١٩٦٧، ٢٥٢/١٩٦٨ و٤٧٦/ ١٩٨٠)، ولا تملك «إسرائيل» الحق القانوني في أي جزء من أجزائها وتعتبر جميع إجراءات التهويد باطلة قانونياً[2].

---

(١) جلعاد شير، قاب قوسين أو أدنى: تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل، عمان.

(٢) سنية الحسيني: العملية السلمية الفلسطينية-الإسرائيلية بين مقاربتين متناقضتين، مجلة المستقبل العربي، العدد ٤٢٦، آب/ أغسطس ٢٠١٤.

وقد أعلن عرفات بنفسه يوم ١ آب/ أغسطس ٢٠٠١ أن المقترحات التي قدمها كلينتون في كامب ديفيد تضمنت «التنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتحويل القدس إلى مدينة مفتوحة فيها عاصمتان واحدة لليهود وأخرى للفلسطينيين». وقد رد عرفات على الاقتراح قائلاً: «إنني أرفض التخلي عن أي جزء من الحرم الشريف حتى مقابل حيفا أو يافا... لن أبيع القدس ولن يسجل عليّ التاريخ أنني خائن. هل تريدون قتلي؟ أنا رجل مؤمن ولن أسمح بأن يسجل عليّ أنني بعت كنائس القدس والحرم الشريف إلى إسرائيل، أنا رجل سلام وأطمح إلى تحقيق السلام والمصالحة التاريخية، وليس إلى إقامة بؤر جديدة للحرائق... الحرم الشريف هو ملك للمسلمين منذ بداية الإسلام وحتى يومنا هذا، باستثناء حقبة الصليبيين»[١].

وفي اجتماع آخر مع كلينتون في كامب ديفيد قال عرفات محتداً «لن يغفر لي مليار مسلم إذا تخليت عن السيادة التامة على القدس الشرقية، لا أملك أي تفويض بالتخلي عنها». وقد رد عليه كلينتون غاضباً «أنت تدفع شعبك وشعوب المنطقة كلها إلى الكارثة... أنت على وشك فقدان صداقتي»، فأجابه عرفات «لن أوقع اتفاقية بدون القدس، أنت تنسق اقتراحاتك مع الإسرائيليين، أما أنا فيتعين عليّ أن أنسق مع العرب جميعهم وليس فقط مع الإسرائيليين». وقال كلينتون «لماذا لا تناقش هذه النقطة مباشرة مع باراك وتجد حلاً لها؟»، رد عرفات: «ليس لدى باراك غير كلام في الهواء، لم يقترح عليّ شيئاً سوى ضم القدس لإسرائيل»[٢].

مع وصول إيهود باراك إلى رئاسة الحكومة الإسرائيلية لم يكن الأمر بأحسن حالاً بالنسبة إلى عرفات وهذا ما جعله يقول للمبعوث الأوروبي للسلام ميغال أنجيل موراتينوس الآتي: «عندما كان باراك في الجيش الإسرائيلي حاول اغتيالي ثلاث مرات لكنه فشل، واليوم يحاول أن يقضي عليّ بأسلوب آخر. إنه يحاول أن يذلني ويفرض عليّ شروطه للاستسلام».

---

(١) الموقع الإلكتروني لمؤسسة ياسر عرفات، رام الله http: / /www.yaf.ps/?url=tabs/show/52

(٢) م.ن.

وكأن السنوات الماضية التي حفلت بتقديم عرفات التنازلات والاعتراف بإسرائيل لم تكن استسلاماً لشروط العدو.

كان عرفات يعرف لدى تلقيه دعوة من الحكومة الأميركية لإجراء مفاوضات كامب ديفيد مع باراك أن المطلوب منه أن يوافق على شطب مسألتي القدس واللاجئين، لذلك فقد تردد طويلاً في الذهاب إلى مفاوضات كامب ديفيد لإحساسه أن الشروط ليست مهيأة بعد للوصول إلى الحل النهائي. لذلك تم التسريب بأنه لم يكن متحمساً للذهاب إلى كامب ديفيد. لكن كلينتون أصر على حضوره بناء على طلب باراك، وطمأنه أمام أبو مازن أنه لن يعتبر مسؤولاً في حال فشل القمة.

وبدا عرفات كأنه يشعر بدنو أجله نتيجة تخلي الأنظمة العربية المعنية عنه، ومن ناحية أخرى سوف يتم الاستفراد به ولا سند له.. إلا أن رئيس النظام المصري حسني مبارك دفعه وضغط عليه للذهاب إلى كامب ديفيد. وجرت المفاوضات وسط تعتيم إعلامي وتم قطع الاتصالات كلياً عن عرفات الذي لم يتلق سوى اتصالين هاتفيين: من ولي العهد السعودي عبد الله بن عبد العزيز وحسني مبارك بطلب من كلينتون.

غرور باراك جعله يعتقد أن عزل عرفات عن الإعلام والعالم الخارجي لمدة طويلة في كامب ديفيد، وإخضاعه للضغوط الأميركية- الصهيونية، سيسمح له بطبخ عرفات على نار هادئة وإخراجه من الفرن غاية في الليونة وجاهزاً لتوقيع المعاهدة. أما الخيار الآخر أمام باراك فكان نزع القناع عن عرفات وإظهاره أنه المسؤول في حال فشل المفاوضات.

في كامب ديفيد وجد عرفات وأعضاء وفده أن الفريق الأميركي في مفاوضات كامب ديفيد كان بأكمله من يهود مؤيدين للكيان الصهيوني، الأمر الذي دفع بصائب عريقات أن يقول على مائدة العشاء في إحدى المرات إن بين أعضاء الوفود الثلاثة لا يوجد سوى دينين هما الإسلام واليهودية، قبل أن يتساءل مازحاً أين هو الدين المسيحي؟ وعندها التفتت الأنظار جميعاً إلى الرئيس كلينتون ظناً منهم أنه المسيحي الوحيد، قبل أن يذكرهم نبيل أبو ردينة، مستشار عرفات أنه هو الآخر مسيحي[1].

(١) أمنون كابليوك، عرفات الذي لا يقهر، م.س.

إن ما قُدم لعرفات في تلك المفاوضات لم يشمل لا الحرم القدسي ولا السيادة على القدس الشرقية ولا اعتراف الكيان الصهيوني بمسؤوليته عن ملف اللاجئين ولا حتى استعداده لتعويضهم أو السماح لجزء منهم في العودة. فكل ما اقترحه باراك هو السماح بعودة خمسة آلاف لاجئ مرة واحدة أو السماح بعودة ١٠ آلاف على مدى عشر سنين بشرط أن ينص الاتفاق على نهاية الصراع! أما الأراضي التي اقترح باراك إعادتها إلى الفلسطينيين فلم تتجاوز ٨١ في المئة من الضفة الغربية مقسمة إلى ثلاثة كانتونات بدون تواصل جغرافي، الأمر الذي دفع عرفات فيما بعد إلى القول إن أسبوعَيْ كامب ديفيد كانا أشد وطأة عليه من الـ ٧٠ يوماً في حصار بيروت[1].

وقد لعب الصهيوني اليهودي دينيس روس الدور الأساسي في مفاوضات كامب ديفيد لمصلحة الكيان الصهيوني وقد أكد ذلك في كتابه «السلام المفقود» حيث حمل مسؤولية فشل تلك المفاوضات إلى الوفد الفلسطيني برئاسة عرفات الذي كان يصر على التزام الكيان الصهيوني بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تدعو إلى الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مع السماح بمقايضة ثانوية ومتساوية للأراضي. وبالنسبة إلى روس كان يتعين على الفلسطينيين تقديم تنازلات جوهرية من دون أن يقدم الإسرائيليون أي تنازل من جانبهم، حتى وصل الحال به إلى أن يطلب من الجانب الإسرائيلي سحب اقتراحهم بعرض نسبة مئوية أصغر للأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ مقابل نسبة ما بين ٦-٧ في المئة المطلوبة من الجانب الفلسطيني، وهو ما يؤكد صفته كوسيط منحاز بالكامل للكيان الصهيوني، وكل ما طرحه هو أن ما يقدمه الإسرائيليون يجب أن يكون فقط «رمزياً» سواء فيما يتعلق بتبادل الأراضي أو اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من اعترافه بأن الوفد الفلسطيني في مفاوضات كامب ديفيد قدم «تنازلات ذات شأن» فيما يتعلق بـ «ثلاث كتل استيطانية في الضفة الغربية، وقبلوا أن تكون الأحياء اليهودية في القدس الشرقية إسرائيلية، ووافقوا على وجود مواقع إنذار مبكر إسرائيلية في الضفة الغربية، وأفاد أيضاً بأن الفلسطينيين قبلوا مبدأ مبادلة أراض محتلة في عام ١٩٤٨ بأراض من الضفة الغربية

(١) م.ن.

التي يريد الكيان الصهيوني ضمها، بالإضافة إلى حد أعلى لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يسمح لهم بالعودة إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ [1].

عاد عرفات من كامب ديفيد خالي الوفاض وتأكد أن مشروعه وصل إلى طريق مسدود، وأعلن رسمياً عن فشل مفاوضات كامب ديفيد، لكنّه عزّى نفسه بحرارة الاستقبال الذي لقيه فور عودته. وفي أيلول/ سبتمبر من العام نفسه اندلعت انتفاضة الأقصى عقب قيام أرييل شارون بمحاولة تدنيس المسجد الأقصى في القدس لدى اقتحامه باحة المسجد يرافقه ٦٠٠ من جنود الاحتلال مدججون بالأسلحة حيث قام المصلون بالتصدي لهم، ولتعلن الانتفاضة الثانية التي بدأت بإحراق الإطارات وإغلاق الطرق وقذف جنود الاحتلال الصهيوني بالحجارة، فيما بدأ الإعلام الصهيوني باتهام عرفات بتشجيع الانتفاضة، وازداد الوضع في الأراضي المحتلة توتراً، وتصاعد ذلك بقيام قوات الاحتلال الصهيوني بتقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل المدن عن القرى التي جرى أيضاً عزلها بعضها عن بعض، وقطع الاتصالات الهاتفية ومنع السفر. وقامت سلطات الاحتلال الصهيوني مع وصول شارون إلى رئاسة الحكومة في عام ٢٠٠٢ بإعادة احتلال الضفة الغربية بما فيها رام الله التي يقع فيها مقر عرفات في المقاطعة حيث تمّت محاصرته بالكامل.

ما الذي جرى بعد فشل قمة كامب ديفيد؟ بدأت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني بنشر رواية تزعم أن الطرف الفلسطيني غير راغب في السلام ويتحمل نتيجة الفشل. غير أن حقائق الوضع على الأرض كانت تشير إلى أن اتفاق أوسلو لم يكن مصمماً لكي يجري تطويره إلى نهج يمكن من خلال المفاوضات أن ينهي الاحتلال الصهيوني ويؤدي إلى إقامة دولة في الضفة الغربية وغزة. فاليمين الصهيوني الذي يرفض تقديم أي شيء للفلسطينيين ينتقص من الاحتلال، جند نفسه منذ البداية لمعارضة الاتفاق إلى حد إقدامه على اغتيال إسحق رابين الذي عقد الاتفاق مع عرفات، فيما اندفع معارضو الاتفاق وخصوصاً حركة حماس (في ظل الانقسام الذي أصاب الساحة الفلسطينية بسبب الاتفاق) إلى القيام بسلسلة

(١) نورمان فنكلشتاين، مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠: تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٨، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧، ص ٨٣.

عمليات وتحديداً الاستشهادية منها التي وجد اليمين الصهيوني فيها فرصته لتعزيز موقفه الداعي إلى الاستيلاء التام على الضفة الغربية وتسريع الاستيطان فيها تمهيداً لضمها إلى كيانه، فيما كان الهدف الفلسطيني مفقوداً ومشوشاً إلى حد أدى إلى اندلاع انتفاضة الأقصى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ التي أسفرت في النهاية بفعل اختلال موازين القوى وحالة الحصار التي يعيشها الوضع الفلسطيني عن نتائج سلبية، غير أن عرفات سواءٌ كان مؤيداً لفكرة الانتفاضة أم لا، فهو قد تصرف على نحو شبيه، إن لم يكن مماثلاً لتصرفه في الأردن في عام ١٩٧٠، مغلباً الوحدة الوطنية الفلسطينية على القرار السياسي(١).

سعت فتح التي تقود سلطة الحكم الذاتي إلى الإبقاء على موقفها التفاوضي ولكن مع تحقيق مكاسب أفضل، فزادت من هامش المناورة وسمحت لقياداتها وكوادرها الميدانية مثل مروان البرغوثي بالمشاركة في الانتفاضة رغم تمسك قيادة السلطة بالموقف الرسمي الرافض للعمليات المسلحة، بل وإدانتها. لكن رغبة فتح في ترميم مكانتها وصدقيتها في الشارع الفلسطيني التي تراجعت بسبب التزامها باتفاق أوسلو الذي حمل تنازلات مست الثوابت الوطنية إلى جانب تصاعد دور تنظيمات المقاومة الفلسطينية هو ما دفعها للدخول إلى ساحة العمل العسكري لانتفاضة الأقصى. غير أن تلك الانتفاضة شكلت أيضاً نقطة تحول في أداء حركتي حماس والجهاد الإسلامي المنافستين لحركة فتح، حيث أبدعتا في العمل الجهادي المقاوم بعد انكسار وتراجع القيود والملاحقات الأمنية التي كانت السلطة الفلسطينية فرضتها عليهما.

أيقن الفلسطينيون في ظل إدراكهم لتجربتهم في كامب ديفيد أن الكيان الصهيوني لا يريد منحهم شيئاً، لذلك تشبث عرفات بموقف عدم التخلي عن مطلبَيْ القدس واللاجئين. وبعد أن تيقن أن مشروع الدولة المنشودة التي قدم من أجلها كل التنازلات لم تحققها معادلات أوسلو وواي ريفر وكامب ديفيد، وصل إلى قرار بأنه يجب صوغ المعادلة على الأرض الفلسطينية من جديد. إذ اعتقد عرفات (ولو متأخراً) أن الانتفاضة الشعبية العنيفة والمقاومة المسلحة يمكن استخدامها كأداة لإعادة المفاوضات وعملية التسوية إلى المسار

(١) مدونة سلافة حجاوي، عرفات والحسيني، ٢٠١٠.

السياسي الذي يسعى إليه. كانت المطالب السياسية مرتفعة، ثم بعد شهور تراجعت، إلى حد المطالبة بالعودة إلى حدود ما قبل اندلاع الانتفاضة (٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠) وقد بررت بعض التوجهات ذلك بكونه مجرد تكتيك. وفي الإطار المقاوم فقدت المقاومة بوصلتها الموحدة، لأنها لم تكن محكومة برؤية استراتيجية وخطة تنفيذ.

وهكذا جاءت الانتفاضة الثانية بطابعها الشعبي العنيف قبل أن تتجه نحو عسكرتها بعد أن استمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهجومها العنيف على الفلسطينيين. وأعادت المواجهات إلى الذهن الأميركي-الصهيوني خطورة وضع ما بعد كامب ديفيد، فسارع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (سي أي إيه) جورج تينيت إلى ممارسة الضغوط على عرفات لتهدئة الأوضاع ووقف إطلاق النار واللجوء إلى ترتيبات أمنية ترجمتها وثيقة جورج تينيت عام ٢٠٠١، والتي لم تكن ذات مضمون سياسي بقدر ما هي التزامات أمنية لوقف الانتفاضة التي اعتبرتها سلطة الاحتلال الصهيوني أنها تحظى بدعم من عرفات، الأمر الذي يعتبر بالنسبة إلى الكيان الصهيوني انتهاكاً لاتفاقيات أوسلو التي رهنت استمرار عمل القيادة الفلسطينية بقدرتها على حماية المصالح الصهيونية وخصوصاً الأمنية منها.

وإلى جانب استمرار العدوان الصهيوني على مخيم جنين في ١٢ نيسان/ إبريل ٢٠٠٢ تبعتها رغبة أميركية-صهيونية جامحة في الدعوة إلى تغيير قيادة السلطة الفلسطينية بفصل رئاسة الحكومة عن رئاسة السلطة، كشرط للدخول في مفاوضات سياسية. كانت قيادة عرفات تسعى دائماً لإبقاء المقاومة والعمل المسلح في إطار التحكم والسيطرة والتوجيه المفيد للسلطة في حال تأزم الموقف السياسي والموقع التفاوضي في إطار عملية التسوية السلمية من منطلق أن عملية التحرير تتطلب جهداً سياسياً وآخر مسلحاً. وعلى النقيض أثارت هذه الثنائية حالة انتقاد واسعة، إذ من غير المعقول القبول لا دولياً ولا فلسطينياً بحالة من التواطؤ بين النهجين: استنكار عمليات المقاومة واستخدامها في الوقت نفسه سياسياً، ففي هذه الحالة تخسر السياسة النهجين: نهج المقاومة والنهج الدبلوماسي. لكن السياق الفلسطيني شهد تحولات جذرية أبعد من ذلك، فقد تم تجميد نهج المقاومة المسلحة

سياسياً وأمنياً في الضفة الغربية ونهج الدبلوماسية الرسمية يراوح مكانه. لقد بدت تلك المرحلة وكأنها بداية جديدة[1].

«السور الواقي» لمصلحة أبو مازن

في عام ٢٠٠٢ تولى شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية وشن عدواناً عسكرياً شاملاً على الضفة الغربية عرف باسم «السور الواقي» أعاد فيه احتلال الضفة الغربية وفرض الحصار على عرفات في مقر «المقاطعة» بدعم من حكومة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن.

وكانت أول فرصة لبروز أبو مازن خليفة لعرفات قد ظهرت مع بداية عام ٢٠٠٣، في أعقاب الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي على عرفات في المقاطعة حيث كان شارون قد اشترط عدم رفع الحصار إلى أن يوافق عرفات على تعيين رئيس حكومة للسلطة الفلسطينية وهو المطلب الذي تقاطع مع دعوات أبو مازن ومؤيديه آنذاك بضرورة تعيين رئيس للحكومة. وباتفاق بين حكومتي بوش وشارون على عدم مواصلة المفاوضات مع ياسر عرفات، سطع نجم أبو مازن كبديل براغماتي لعملية التفاوض خصوصاً أن المؤهلين للتفاوض عوضاً عن عرفات كمروان البرغوثي كان معتقلاً في السجون الإسرائيلية، ورغبة المجتمع الدولي برجل مرن ليعيد إحياء عملية التفاوض.

ولم يخف شارون وقتذاك رغبته الصريحة بتعيين أبو مازن رئيساً لحكومة السلطة متعهداً بمساعدته في حال توليه المنصب على أمل أن يخلف عرفات في الوقت المناسب. وقد أطلق أبو مازن على الفور إشارات ودية جريئة تجاه الكيان الصهيوني غير آبه بغضب الفلسطينيين الذين يعتقد بأنهم ليسوا هم الطرف الذي يحسم وضعه، بل إن الولايات المتحدة وإسرائيل هما من يحسم مسألة الرئيس المقبل للسلطة الفلسطينية ويفرضها على الجميع. وكرر أبو مازن الإشارات الودية نفسها التي كان أطلقها تجاه الكيان الصهيوني تماماً كما فعل في أوسلو حيث نظم هناك، وبسرية مطلقة في صيف عام ١٩٩٣، وبعيداً عن المفاوضات

---

(١) صابر رمضان، حركة التحرر الوطني الفلسطينية في بيئة استراتيجية متغيرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت-لبنان.

الرسمية التي كان يجريها وفد فلسطيني في واشنطن برئاسة حيدر عبد الشافي، اتفاق أوسلو الذي تنازلت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بمقتضاه عن ٨٠ في المئة من فلسطين وقبول سلطة حكم ذاتي محدود على بعض الجيوب في قطاع غزة والضفة الغربية المحتلتين وإقامة أجهزة أمن وشرطة مهمتها وقف العمل الفدائي وحماية أمن الكيان الصهيوني.

خلال فترة الحصار الذي فرضته حكومة شارون على مقر عرفات في المقاطعة أعاد الكيان الصهيوني احتلال أغلب مدن الضفة الغربية وقراها، وبعد ضغوط دولية، تعهد شارون بعدم استهداف عرفات أثناء تنفيذ العمليات العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية التي زعمت حكومة شارون أنها تهدف للقضاء على ما أسمته « البنية التحتية للإرهاب»، بينما وصفها الفلسطينيون بأنها «جرائم حرب» و«إرهاب دولة»، لكن التهديدات استمرت من قبل مسؤولين صهاينة بإبعاد عرفات وحتى بقتله.

وخلال هذه الفترة اتفق الكيان الصهيوني والولايات المتحدة على عزل عرفات واعتباره «غير ذي صلة»، وتنامت الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني ودول أوروبية وعربية وعلى رأسها مصر على عرفات لفرض تعيين رئيس وزراء فلسطيني على أمل أن تتعامل معه في القضايا الفلسطينية، وتجاوز عرفات. حيث كان الرئيس الأميركي جورج بوش الابن أعلن في ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ أن الشعب الفلسطيني «يستحق قيادة أفضل من القيادة الحالية» (قيادة عرفات). ورغم امتعاض عرفات من فكرة فصل رئاسة الوزراء عن رئاسة السلطة، حيث كان يجمع بين المنصبين طبقاً للقانون الأساسي للسلطة، إلا أنه في شباط/ فبراير ٢٠٠٣ رضخ بالتنازل عن بعض سلطاته بأن وافق على الطلب الأميركي- الصهيوني بإدخال تغيير على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية بإحداث منصب رئيس وزراء صمم خصيصاً لمحمود عباس، لكن عرفات رفض في الوقت نفسه التخلي عن سيطرته على القوات الأمنية، وتم تعيين محمود عباس رئيساً للحكومة في ١٩ آذار/ مارس، ٢٠٠٣، واستمرت الصراعات بين عرفات وعباس في الصلاحيات والنفوذ. وألمح عباس أنه سيستقيل من منصبه إن لم تتوافر له صلاحيات رئيس الوزراء إلى أن واجه برلمان السلطة الفلسطينية (المجلس التشريعي) في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ بهذه الحقيقة. وخلال رئاسته

لحكومة السلطة وافق عباس على خطة خارطة الطريق المدعومة من الولايات المتحدة. إلا أن الكيان الصهيوني رفض تطبيق الخارطة رغم زعم تبنيه لها. كما رفض إجراء أي مفاوضات مع عرفات أو مواصلة الاتصالات معه، بل سعت حكومة الاحتلال الصهيوني إلى فرض المقاطعة الدولية على عرفات، بحيث أعلنت رفضها استقبال أي مسؤول دولي يقوم بجولة في المنطقة، ويزور عرفات.

وبقي عرفات يناكف عباس الأمر الذي دفع الأخير بعد ستة أشهر من توليه رئاسة حكومة السلطة إلى الاستقالة يوم ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ من كل مناصبه، وليس رئاسة الوزارة فقط، أي من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية كأمين سرها منذ عام ١٩٩٦ واللجنة المركزية لحركة فتح عقب ضغوط ومناورات مارسها عرفات آنذاك في سياق تهميشه دافعاً بمؤيديه وأنصاره إلى التظاهر ضده والتشكيك في ارتباطاته وغاياته وتهديد حياته وذلك بعد قمة العقبة التي عقدت في الثالث من حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ بمشاركة شارون وملك الأردن عبدالله بن الحسين والرئيس الأميركي جورج بوش الابن متهماً إياه بأنه خان قضية شعبه ومصالحه واصفاً إياه بـ«قرضاي فلسطين» في إشارة إلى حامد قرضاي الذي كان يعتبر دمية أميركية في أفغانستان. وقد استغل عرفات خطاب أبو مازن في العقبة في حملته لإطاحته حيث تضمن الخطاب اعترافاً بالكيان الصهيوني كـ«دولة يهودية» وشجب الإرهاب الذي حسب قوله من صنع فلسطيني و«لا يتماشى مع أخلاقنا»، وتجنب التعرض لكل ما تفعله سلطات الاحتلال الصهيوني ويسببه من ويلات للشعب الفلسطيني، وأيضاً كان أبو مازن يكرر دعوته إلى انتهاج ما يسميه «الواقعية».

وقام عرفات بتعيين أحمد قريع، خلفاً لعباس. ووجهت الولايات المتحدة وبريطانيا اللوم إلى عرفات لتخطيه منصب رئيس الوزراء وحكومته. كما اتخذت حكومة الاحتلال الصهيوني في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ قراراً بإبعاد عرفات من فلسطين المحتلة. ولم تنفذ إسرائيل هذا القرار فعلياً، إلا أنها لوحت به بعد كل عملية استشهادية.

وإلى جانب الاستقالة من رئاسة الحكومة واللجنة المركزية لحركة فتح واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية (أي من كل مناصبه)، فكر محمود عباس في مغادرة

الضفة الغربية والهجرة. وذكرت مصادر آنذاك أن كندا كانت أحد خياراته حيث يحمل أحد أولاده (ياسر) الجنسية الكندية ويملك مكتباً في كندا لتهجير اللاجئين الفلسطينيين من لبنان وكان يدير المكتب ثائر حنا مقبل، وكان ياسر قد افتتح هذا المكتب في البداية في نيقوسيا-قبرص فور خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في نهاية آب/ أغسطس ١٩٨٢ طبقاً لاتفاق عرفات-فيليب حبيب عقب الاجتياح الصهيوني للبنان. وقد سبق لأبي مازن عندما كان يتولى منصب المفوض المالي للجنة المركزية لـ فتح في عام ١٩٧٢ أن أقرض نفسه مليون دولار قدمها لشقيقه أحمد كرأسمال تشغيلي لشركته التي بدأها في قطر في قطاع البناء والإنشاءات، ومن غير المعروف إن كان قام بسداد ذلك القرض.

كان ينظر إلى أبو مازن كمرشح «إسرائيلي-أميركي» لقيادة مرحلة ما بعد عرفات التي تتطلب التخلي عن ثوابت القضية الفلسطينية، وهو ما سبق أن كشفه في خطابه في العقبة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ بحضور الرئيس الأميركي جورج بوش الابن وشارون الذي وصف فيه المقاومة بالإرهاب، والاعتذار لليهود عما لحقهم في تاريخهم والتعاطف مع معاناتهم دونما التحدث عن معاناة الشعب الفلسطيني التي تسببت فيها إسرائيل المدعومة من الولايات المتحدة و«المجتمع الدولي».

وفور وفاة عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ أسرع أبو مازن إلى أخذ مكانه كخليفة له رغم أنه كان مستقيلاً من مناصبه التنظيمية كافة، ليعد نفسه للترشح لرئاسة السلطة بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي تولى الرئاسة فيها، رئيس المجلس التشريعي آنذاك روحي فتوح، غير أن التظاهرات التي اندلعت في غزة وبير زيت التي هتفت ضده وضد حليفه محمد دحلان بأنهما عميلان أميركيان، قد أثمرت حيث أعلن أبو مازن ومعه حركة فتح أنه ليس مرشحاً بعد لانتخابات رئاسة السلطة الفلسطينية خلفاً لعرفات. إلا أن هذا الأمر لم يطل كثيراً.

محمود عباس الذي يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية الدراسات الشرقية الروسية حول أطروحته عن «العلاقة السرية بين النازية وقيادة الحركة الصهيونية» التي طبعتها دار ابن رشد بعد ذلك كتاباً يحمل العنوان نفسه، وراجت أقاويل بأن الباحث

الفلسطيني حبيب قهوجي مدير مؤسسة الأرض للدراسات في دمشق هو الذي أعدها له، وتضمنت ظاهرة النزوح الإسرائيلي، التي ساهم بتفاقمها المقاومة الفلسطينية المسلحة، وهاجم في تصريحات بارزة الانتفاضة والمقاومة وقال إن الفلسطينيين «ارتكبوا أخطاء فاحشة في سنوات الانتفاضة، والخطأ الأكبر والحاسم كان الانتقال إلى استخدام السلاح ضد إسرائيل. وحصلنا في هذه الانتفاضة فقط على الدمار المطلق».

ويوصف أبو مازن في أوساط «فتح» بأنه «زعيم مدرسة الانهزامية المغلفة بشعارات الواقعية»، وقد سبق له القول «ليس بمقدورنا أن نقاتل الدولة اليهودية الأقوى من كل الدول العربية معاً، ومن نحن حتى نواجهها؟». وكان قال في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط في عام ٢٠٠٥ «إن خيار الحرب لم يعد وارداً لدى الفلسطينيين، وإن الخيار الوحيد هو المفاوضات من أجل السلام» مهاجماً دعاة المقاومة الذين وصفهم بـ«العدميين الذين لا يؤمنون بالحل السلمي ولا بالشرعية الدولية ولا بالقمم ولا بشيء ويريدون التخريب وحده، وهؤلاء لا يمثلون الشعب الفلسطيني».

وقد بلغ حرص أبو مازن والتزامه بصيغة التعايش السلمي مع الكيان الصهيوني حداً أنه أرسل أحفاده للمشاركة في برامج منظمة «بذور السلام»[1] Seeds of Peace (منظمة أنشأها الصهيوني اليهودي مارتن إنديك بالمشاركة مع جيمس زغبي بعيد توقيع اتفاق أوسلو تهدف إلى ترسيخ ثقافة التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين من خلال إقامة المعسكرات للأطفال والفتيان من العرب والإسرائيليين وبما يخدم عملية التطبيع بين الكبار، وقد تولى رئاستها بعد إنديك جون والاك (أميركي يهودي) وبعد وفاته تولاها أرون ميلر (يهودي أميركي).

وكشف باحثون فلسطينيون أن الكيان الصهيوني منذ إنشاء السلطة الفلسطينية وكأحد إفرازات التطبيع، شجع على تنظيم وإقامة رحلات وبعثات مختلطة تحت مسمى «معسكرات شبابية» تضم فتيةً وفتيات فلسطينيين وإسرائيليين يبيتون معاً عدة أسابيع إما داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨ وإما في إحدى الدول الأوروبية أو أميركا، وغالباً ما تكون

---

(1) Grant Romley, *The Last Palestinian...*, op.cit., P 8.

هذه المعسكرات، تحت إشراف ضباط إسرائيليين يحملون جنسيات مختلفة، ومنتحلين صفات مرشدين يعملون على غسل أدمغة الفتية الفلسطينيين، وعادة ما يكون هؤلاء عرضة للإسقاط الخلقي والأمني. والنتيجة المحتملة لمثل هذه المعسكرات واللقاءات هي ظهور جيل فلسطيني متنكر لوطنه ودينه ومتشرب لأفكار الاحتلال ودعوات التعايش والسلام، كما يتم اختيار بعض المشاركين ورعايتهم تحت أعين المخابرات الإسرائيلية ليكون لهم دور سياسي في المستقبل، وعادة ما ينضم إلى هذه المخيمات بعض الجواسيس لتسهيل عملية إسقاط الفلسطينيين المشاركين. وقد تم بالفعل الكشف عن عدد من العملاء الذين شاركوا في هذه المخيمات، وكان دورهم مساعداً للمخابرات الإسرائيلية، إضافة إلى وجود بعض الفتيات المتعاونات مع المخابرات الإسرائيلية واللواتي قمن باستغلال انفتاح الفتيان الفلسطينيين على الجنس الآخر، في ظل الحرمان العاطفي وانتشار ثقافة العيب وهو ما يهيِّئ الأجواء للإسقاط الخلقي والأمني[1].

وقد أحاط أبو مازن نفسه بعد توليه منصب رئيس الحكومة في عام ٢٠٠٣ بعدد من الموالين السابقين لعرفات بعد أن تأكدوا أن عرفات لم يعد خياراً للحكومة الأميركية التي تنظر بمنظار شارون إزاء تسوية الصراع العربي الصهيوني، حيث أعد هؤلاء أنفسهم لمرحلة ما بعد عرفات، وكان من أبرزهم نبيل عمرو الذي عوقب فيما بعد بإطلاق النار عليه في منزله حيث لا تزال إصابة ساقه تثير شجونه وتدفعه إلى تصعيد تصريحاته ضد كل من يقاوم الاحتلال، ومحمد دحلان الذي كان يطمح إلى تولي منصب المستشار السياسي لأبي مازن رغم ما يعرف عنه ارتباطه بالكيان الصهيوني والمخابرات المركزية الأميركية (سي أي إيه) منذ أن جنده رئيس محطتها السابق في تونس ويتلي برونر عقب فتح الحوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٨٨، وكان قد طرده عرفات من مجلسه بعد

---

(١) أحمد حامد سليمان خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها من الفلسطينيين في تمزيق النسيج السياسي للشعب الفلسطيني، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ص ٧١ نقلاً عن محمد حجة، الأطفال العملاء في الضفة الغربية ١٩٩٥-٢٠٠٠ الواقع والأسباب، جامعة القدس ٢٠٠٨، ص ٨٥.

رفضه تسليمه ٣٠ مليون دولار كان دحلان تلقاها من الاتحاد الأوروبي لتنفيذ خطته الأمنية التي لم تر النور حيث خرج من السلطة مع استقالة حكومة أبو مازن التي لم تعمر سوى بضعة أشهر. وبعد سنوات ساءت علاقاته مع أبو مازن بسبب انتقاده لفساد ولدَيْ أبو مازن: ياسر وطارق الأمر الذي أدى إلى فصله من حركة فتح وهربه إلى الخارج. وإلى جانب دحلان فقد تمكن برونر أيضاً من تجنيد جبريل رجوب (حديث مع برونر والسفير الأميركي السابق لدى تونس روبرت بلترو اللذين أكدا فشل محاولة تجنيد مروان البرغوثي، حيث كان الثلاثة يعيشون في تونس بعد إبعاد سلطات الاحتلال لهم)، وحتى أن تعيين دحلان ورجوب على رأس جهاز الأمن الوقائي في الضفة الغربية وغزة جاء بناء على طلب من سلطة الاحتلال الصهيوني في لقاء بين وفد إسرائيلي في روما مع كل من رمزي خوري ومصطفى عيسى اللفتاوي (أبو فراس) موفدين من قبل عرفات الذي كان يعد للدخول إلى غزة لإقامة سلطة الحكم الذاتي.

وكانت حكومة بوش الابن بعد أن تخلصت من عرفات ترى ضرورة التعامل مع سلطة بثلاثة رؤوس، «الترويكا الفلسطينية» المكونة من أبو مازن ووزير مالية السلطة الفلسطينية سلام فياض ودحلان. ولكن يبدو أن ما حدث في غزة من انسحاب قوات الاحتلال الصهيوني في عام ٢٠٠٥ قد جعل من وصفوا بـ المتآمرين المتأمركين يعيدون رسم خططهم من جديد وهم ليسوا قلة في حركة فتح وتوابعها من «ليبراليين جدد» وأكاديميين ومتمولين ومنظمات غير حكومية ممولة أميركياً وأوروبياً. وكان نجاح الـ «ترويكا» الأميركية التوجه إلى حسم الخلاف داخل حركة فتح بين ما أصبح يطلق عليهم «جماعة تونس» و«جماعة الداخل» التي تضم المقاتلين والفدائيين وخصوصاً كتائب شهداء الأقصى الذين كانوا يعتمدون في تمويلهم وتسليحهم على السلطة في عهد عرفات، والمرتبطين بالسلطة من جهاز الأمن الوقائي وأجهزة الأمن الأخرى.

وكان أكثر ما يخشاه أبو مازن ويحبط مثل تلك الخطط هو دخول منظمات المقاومة الفلسطينية على الخط وتحقيق قدر كبير من التنسيق في صفوفها ومع خط الكفاح والمقاومة والتمسك بحق العودة في فتح لتشكيل قيادة موحدة تمثل الداخل والخارج.

وقد سعى أبو مازن منذ انتخابه رئيساً للسلطة في يناير ٢٠٠٥ لتكريس ما يعتقد أنه شرعية تحققت له بالانتخاب بالرغم من فوزه بنسبة ٦٢ في المئة من الذين صوتوا في الانتخابات وهي لا تزيد عن ٣٥ في المئة من المسجلين في قوائم الانتخابات.

وكان قد تم تفصيل عملية انتخاب رئيس السلطة لتكون على مقاس مرشح الخارج أكثر منه مرشح الداخل الذي لم يحز في أول استطلاع للرأي بعد غياب عرفات سوى على اثنين في المئة، ما دفع التيار المهيمن في السلطة الفلسطينية إلى تزوير الانتخابات مسبقاً قبل أن تبدأ، وساهمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في هذا من خلال اعتداءات جنودها على بعض المرشحين وتقديم التسهيلات للمرشح أبو مازن في التنقل وعقد اللقاءات الجماهيرية فيما حظرت ذلك على منافسيه. كما ساهمت دول الجوار الفلسطيني في حملة تزييف لوعي الشعب الفلسطيني لمصلحة المرشح أبو مازن.

وكان المنحنى الأخطر في تلك الانتخابات كما قال خبراء فلسطينيون يتمثّل في تغيير المعيار الانتخابي بشكل مشتبه فيه ومريب، حيث أصدر المجلس التشريعي آنذاك الذي كانت صلاحيته انتهت من سنوات، وكان يعمل بشكل موقت، ولم يستطع تغيير أي قانون أو محاسبة أياً من الفاسدين، أصدر قراراً يعتبر أن السجل المدني إلى جانب سجل الناخبين الابتدائي هو المحدد لسجل الناخبين، ورغم أن الأمر قد يبدو منطقياً وواقعياً، إلّا أن اللجنة المركزية للانتخابات قد سبق لها أن رفضت وبشكل قاطع ومستمر اعتماد السجل المدني كمصدر مكمل للسجل الانتخابي تحت مسميات وأسباب منها قصور السجل وعدم تحديثه وغياب البعض خارج الوطن.

الأسلوب الذي اتبعه المجلس التشريعي آنذاك في إقرار هذا التعديل في جلسة واحدة بالقراءات الثلاث خلافاً للعرف الجاري، وخلافاً لروح القانون، أدى حتماً إلى خلل واضح في إدارة العملية الانتخابية، كما أنّ اعتماد السجل المدني يزيد إمكانية التلاعب في كشوف الناخبين، هذا التغيير من شأنه أن يصعب الإجراءات الفنية لعملية الاقتراع، وعملية المراقبة عليها ويضر ويشكك في نزاهتها وشفافيتها، ويمكن أن يعطي حق الاقتراع لأشخاص خارج الوطن أو أشخاص توفوا مما يتيح فرصة للتلاعب في الاقتراع. أيضاً السجل المدني غالباً ما

تكون العناوين الواردة فيه قديمة وغير محدثة مما يصعّب عملية التعرف إلى مكان الاقتراع، ويوفر إمكانية لأن يصوت المواطن في غير مركز اقتراع، والقيام بالتصويت أكثر من مرة، كما أن السجل المدني لا يشمل مواطني القدس وآلاف الفلسطينيين ممن لا يحملون بطاقة هوية.

ولم يكن الهدف من هذا التغيير المفاجئ، وسلقه بهذه الطريقة في المجلس التشريعي السابق وفي جلسة واحدة بعد إقفال باب الترشح والتسجيل سوى إجابة مقنعة واحدة وهي الاستعداد لجميع الاحتمالات، وإبقاء الباب مفتوحاً لتغيير النتيجة لضمان وصول المرشح الأوحد، وأي طريقة ستكون أفضل من تشويش السجل و«خربطته» وصعوبة تحديد الخلل إن حدث لتصبح النتيجة أمراً واقعاً.

الخارجية الأميركية تقود حملة انتخاب عباس

لقد حظي أبو مازن بدعم أميركي مباشر حيث كانت حكومة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن تراهن في تنفيذ برنامجها التصفوي للقضية الفلسطينية على توليه رئاسة السلطة الفلسطينية، وساهمت بشكل مباشر مالياً وفنياً وبشرياً في دعم انتخابه حيث أرسلت وفق ما أكدته مصادر أميركية رسمية حينذاك، طاقماً مكوناً من ١٨ شخصاً يعملون في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية الأميركية للعمل في الميدان لقيادة حملته لانتخابات رئاسة السلطة لضمان فوزه وهو الذي لم يقدم برنامجاً يخوض على أساسه الانتخابات ويسعى إلى تطبيقه كرئيس للسلطة مكتفياً بالتصريحات التي أدلى بها والتي تعبر عن مواقفه (التاريخية) في تسوية الصراع العربي الصهيوني ومن أبرزها اتفاق أوسلو الذي كان أبرمه في عام ١٩٩٣ بموافقة من عرفات مع حكومة الكيان الصهيوني، هذه هي نقاط برنامجه الحقيقي، فهو كان يدعو آنذاك إلى:

* الاستجابة التامة وغير المشروطة لطلبات الشريك الجديد أرييل شارون بـ«إيقاف التحريض السام والمتواصل عبر وسائل الإعلام الفلسطينية وتغيير وتحويل التوجهات في أجهزة التعليم». وبناء عليه دعا وهو لا يحمل أي صفة في السلطة الفلسطينية إلى وقف كل

أشكال التحريض السام خصوصاً من خلال تلفزيون فلسطين الذي تتهمه سلطة الاحتلال الصهيوني بممارسة الكراهية العمياء ومعاداة السامية في برامجه.

* التأكيد على رفض الانتفاضة وعسكرتها والإصرار على وقفها، فقد أعلن يوم العاشر من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ في بيروت أن «ما يحصل منذ أربع سنوات هو إطلاق نار على الإسرائيليين الذين يردون من بعدها حتى لو لم تصب الصواريخ التي تطلق من الأراضي الفلسطينية أي إسرائيلي، بتجريف المزيد من الأراضي وباطلاق الصواريخ الهادفة للقتل والتدمير». وأنه «لم يعد هناك شيء اسمه شمال غزة أو غرب غزة ورفح مثلاً، فقد دمرت هذه المناطق». مذكراً بأنه طالب ومنذ منذ زمن «بمراجعة الأداء العسكري الفلسطيني بمقياس الربح والخسارة، من أجل التوافق على وقفه، وأنا مرشح للانتخابات (الرئاسية) على أساس هذا التوجه ولم أخبئ ذلك». وقد كرر ذلك في الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ في جباليا حيث قال إن الصواريخ التي تطلقها فصائل المقاومة على الأهداف الإسرائيلية لا جدوى منها، وأن إسرائيل تستخدمها مبرراً لضرب الفلسطينيين.

* الاستعداد التام لقبول كل ما يطرحه الجانب الصهيوني وبغض النظر عن الهدف أو المحتوى، وعليه أعلن عن استعداده لتنفيذ الاستحقاقات الفلسطينية ضمن خارطة الطريق، بما فيها جمع الأسلحة وحماية المدنيين الآمنين في مستوطناتهم، ومنع إطلاق الصواريخ والرصاص وحتى الحجارة، مؤكداً على جاهزية قوات الأمن الفلسطينية للقيام بالمطلوب منها وبشكل فوري.

* العمل على زيادة الأجهزة الأمنية وتسليحها، رغم المطالب بتقليصها؛ فالأولوية حسب رأيه هي لحماية عملية السلام، وعلى هذا الأساس أوعز عقب توليه السلطة لقادة الأجهزة الأمنية بتخريج الدفعة الجديدة من عناصر الأمن وعددهم ٣٥ ضابطاً، إضافة إلى الوحدة الأمنية الجديدة المكونة من ٧٥٠ عنصراً تحت مسمى «هيئة الحماية والحراسة» والتي شكلت بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥، وبموجب قوانين السلطة فإن كلمة هيئة غير مدرجة في النظام المدني وإنما تتبع مباشرة لرئيس السلطة، مما يعفيها من دقة المراقبة المدنية مثل هيئة الإذاعة والتلفزيون وهيئة البترول وهكذا.

* البدء الفوري بالتفاوض مع شركاء السلام شارون وموفاز وبيريز، حتى قبل الانتخابات التي لن تغير شيئاً، في مسعى منه للاتفاق على «تحديد الإطار العام للحركة للبدء بالعمل لتحقيق السلام... والذي يتضمن مجموعة من النقاط يجرى التداول من أجل الاتفاق حولها وبشكل واضح، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي تلتزم بموجبه السلطة الفلسطينية الجديدة بوقف العمليات ضد «إسرائيل» وتؤكد السيطرة على الأوضاع فى غزة والضفة الغربية».

ورث أبو مازن لدى توليه رئاسة السلطة تركة ساهم هو في خلقها من بين عناصرها أموال ضائعة كان أحد أبرز المتهمين بسرقتها هو محمد رشيد المعروف باسم «خالد سلام»، وخزينة فارغة وعصابات متناحرة وشعب مقسم وقيادة لا ترقى إلى مستوى شعبها ومسلوبة الإرادة وواجهات أمنية وسياسية وإدارية فاسدة، وهياكل فارغة بدون دورة دموية، وحلم بدولة قابلة للحياة لا يتحقق، وقدس مستبعدة من التفاوض وحل لا يعيد للاجئين حقوقهم بعودتهم إلى وطنهم.

وعمد أبو مازن في سياق مسعاه للحصول على التأييد والدعم آنذاك وخصوصاً داخل حركة «فتح» وبسطاء الشعب الفلسطيني إلى الإعلان أنه يسير على خطى عرفات وأنه متمسك بالثوابت الوطنية. ومن أجل ترتيب الأمور لمصلحته فقد جرى توزيع المسؤوليات داخل اللجنة المركزية لـ«فتح» مناصفة ولكن بطريقة شكلية بينه وبين فاروق قدومي، خلافاً للنظام الأساسي للحركة، فقد أعلن مقابل توليه رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، عن إسناد منصب رئيس حركة «فتح» إلى القدومي وهو منصب غير منصوص عليه في النظام الأساسي للحركة الذي يحدد فقط منصب أمين سر اللجنة المركزية للحركة الذي كان مسنداً إلى القدومي منذ منتصف الستينيات، وهناك نص بترؤس القائد العام لقوات العاصفة إدارة اجتماعات اللجنة المركزية لـ«فتح». وكان سبق لـ صلاح خلف (أبو إياد) أن رفض مطلب عرفات في المؤتمر الخامس للحركة الذي عقد في عام آب/ أغسطس ١٩٨٩ في تونس النص على رئاسة عرفات للحركة، كما تنص المادة ٦٣ من النظام الأساسي على تشكيل مكتب سياسي للحركة من ١١ عضواً من اللجنة المركزية، وهو ما لم يطبق.

وكانت مسألة الثوابت بالنسبة إلى أبي مازن متغيرة، فحتى موضوع التزامه بحق العودة للاجئين الفلسطينيين فإنه يعرف هذا الحق على أساس القرار ١٩٤ وعودتهم إلى مناطق السلطة فقط، وليس على أساس تنفيذ القرار نفسه الذي ينص على عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم والتعويض لهم. أما بالنسبة إلى الثوابت الأخرى التي تعتبر الوحدة الوطنية في مقدمتها فإن سياسات أبو مازن لم تشر قطّ إلى تمسكه الفعلي بالوحدة الوطنية حيث يتصرف منذ رحيل عرفات بتفرد ودون الاتفاق مع الفصائل الأخرى. وحتى إنه يتصرف بشكل يتعارض مع النظام الأساسي لحركة «فتح» الذي ينص في نظام عقوباته على بند بالتشهير أو الفصل لكل من يخالف الباب الأول للنظام الأساسي الذي يتضمن الأساليب والمنطلقات والأهداف وتحرير فلسطين والكفاح المسلح. ويقول مسؤول في «فتح» في معرض تعليقه على ذلك إن «الحركة لم تعد موحدة سياسياً بسبب تمزيق النظام الأساسي». مشيراً إلى أن ما كان يوحد «فتح» هو ياسر عرفات الذي كان يعمل وفق مشروع الزعيم» ويبدو أن أبو مازن يتصرف وفق مشروع أوسلو الذي هو أبرز تركته بكل تداعياته الكارثية، وهو مشروع كان خطط له سراً قبل أكثر من ٢٥ عاماً، ازداد خلالها بؤس الشعب الفلسطيني ولوحقت مقاومته من قبل أجهزة أمن السلطة وسلطات الاحتلال، وتعاظم النشاط الاستيطاني الاستعماري الصهيوني الذي وصل إلى بناء جدار العزل العنصري، فيما يواصل أبو مازن إبلاغ الأطراف كافة أن لديه أسلوباً مثمراً يقوم على بذل جهوده لخفض التوتر وإقناع المقاتلين الفلسطينيين لإلقاء أسلحتهم والتخلي عن المقاومة والقبول بوقف لإطلاق النار واستئناف المفاوضات مع حكومة الاحتلال.

عصابة المستشارين

خلافاً لسلفه عرفات الذي ساعدته «مواهبه» في البقاء زعيماً بلا منازع لنحو ٣٥ عاماً كان يحلم خلالها بأن يستعيد أقلّه قطعة من أرض فلسطين يبني عليها مطاراً وسجناً ويرفع فوقها علم فلسطين وهو ما حققه في اتفاقية أوسلو ولكن الثمن كان مرتفعاً وانتهى الحلم بتدمير مطار غزة «الدولي» واقتحام سلطات الاحتلال الصهيوني لسجون السلطة في بتونيا وأريحا فيما العلم يجري تمزيقه رغم أنه لا يزال معلقاً على السارية، فإن الكثير من قيادات

فتح وكوادرها يؤكدون أن النهج الذي يسير عليه أبو مازن يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية خصوصاً وأنه أحاط نفسه بمجموعة ليس لها من برنامج سوى جمع المال وتحقيق المنافع الشخصية، وهم في ذلك على تناقض تام مع خط المقاومة الذي استطاع أن يحقق الفوز الكاسح في انتخابات المجلس التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ ضد برنامج الفساد وممثليه من رجالات السلطة وخط التسوية في فتح.

لذلك فقد شكلت لهم غزة التي تحظى فيها حركة حماس بالنفوذ معضلة وكابوساً سعوا إلى التخلص منه بترتيب «انقلاب» بدأ بقرار رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس اعتبار القوة التنفيذية التابعة لوزارة الداخلية في حكومة السلطة خارجة على القانون عقب الكشف عن قرار الحكومة الأميركية تقديم ٨٦ مليون دولار لدعم قوة الأمن الشخصية التابعة لأبي مازن بوجود خطة مبيتة لإدخال الشعب الفلسطيني في حرب بذل عقلاؤها دون جدوى جهودهم لمنعها.

وقد حولت قيادات في حركة «فتح» وأجهزتها الأمنية وخصوصاً الأمن الوقائي في قطاع غزة وفرقة الموت التابعة له التي كانت خاضعة لهيمنة محمد دحلان من خلال نائب رئيس الجهاز (سابقاً) رشيد أبو شباك في قطاع غزة، الشوارع التي تقطن فيها إلى ثكنات عسكرية، حيث انتشر عشرات المسلحين وحواجز الكتل الإسمنتية وأبراج المراقبة في محيط المنازل التي يقطنها مسؤولو الأمن الوقائي وفرقة الموت. كما تحولت الشوارع التي كانوا يقيمون فيها إلى مواقع عسكرية حيث كانت تجري عمليات إطلاق النار باتجاه القوة التنفيذية.

وقاد «الانقلاب العسكري» مجموعة متطرفة من «فتح» لا يتجاوز عدد أشخاصها عن ١٥ قيادياً تحلقت حول أبو مازن الذي استعان بها للقيام بعمليات تصفية ضد المقاومة في وقت اتهمته أوساط قيادية في حركة «فتح» بأنه يسعى إلى تصفية الحركة وتراثها النضالي بزجها في أتون حرب أهلية قد تقضي عليها خصوصاً وأنها تعاني انقسامات داخلية.

وقد تقاسمت مجموعة الـ ١٥ أدوار الانقلاب على الصعيدين الإعلامي والسياسي، فالتصريحات التي كانوا يطلقونها تصب في الاتجاه ذاته وتحمل المضمون نفسه بالرغم

من استخدام بعض المفردات المختلفة أحياناً في تعاملها مع الأزمة وعملية التحريض على حركة حماس والحكومة التي تترأسها.

والمجموعة الانقلابية لم تأت من فراغ. وبالرغم من عزوف الحكومة وحماس عن ذكر أسماء رموز هذه المجموعة إلا أنه بين الحين والآخر كان بعض قادة حركة حماس يخرجون عن صمتهم ليذكروا بعض الأسماء.

وكان أبو مازن وخصوصاً بعد عقد دورة للمجلس الثوري لحركة فتح في رام الله في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ وتسميته رئيساً للحركة وقائداً عاماً لها قد أصبح بمثابة «أسير» هذه المجموعة، وسط تهديدات كان دحلان يطلقها بإنهاء وجود ما يسمى «الحرس القديم» للحركة في إشارة إلى المؤسسين وأعضاء اللجنة المركزية للحركة والقيادات التنظيمية القديمة لها خارج الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو الأمر الذي شكل استفزازاً لأمين سر الحركة آنذاك، فاروق قدومي (أبو اللطف) ودفع بأعضاء في اللجنة المركزية في الخارج وخصوصاً محمد راتب غنيم (أبو ماهر) الذي كان يتولى رئاسة مكتب التعبئة والتنظيم إلى الاصطفاف مجدداً إلى جانب القدومي في تحميل أبو مازن الانهيار الحاصل في «فتح» والساحة الفلسطينية بشكل عام. غير أن تصاعد الصراع والخلاف داخل «فتح» دفع بأبي ماهر إلى الانتقال إلى جانب أبو مازن وليقرر في أواخر شهر تموز/ يوليو ٢٠٠٩ مغادرة تونس للإقامة في رام الله بموافقة من سلطة الاحتلال الصهيوني. وقام أبو مازن بمنح ابنه ماهر محمد غنيم منصب وكيل وزارة.

واللافت للنظر أن بعض شخصيات هذه المجموعة هم أنفسهم من حاولوا تدبير المحاولة الانقلابية على عرفات أثناء الحصار الصهيوني-الأميركي له قبل وفاته، وأهم شخصيتين في هذه المجموعة دحلان الذي كان تولى سابقاً منصب وزير الأمن ورئيس جهاز الأمن الوقائي في غزة، أما الشخص الآخر الذي كان يتحرك خلف الكواليس فهو سمير المشهراوي وتولى بعض المهمات منها تحريكه لبعض المجموعات المسلحة والتي تعمل باسم «كتائب شهداء الأقصى» في قطاع غزة وغيرها من المهمات التي لا يعرف عنها الكثيرون شيئاً، حتى من كوادر حركة فتح. ومن بين المجموعة كان توفيق أبو خوصة

الناطق السابق باسم وزارة الداخلية وأبو علي شاهين. فقد شهدت مدينة خان يونس آلاف المسلحين المحسوبين على كتائب الأقصى الذين جابوا شوارع المدينة وهم يحملون صور محمد دحلان ويهتفون باسمه، بينما ردد المتظاهرون الهتافات ضد عضوي اللجنة المركزية للحركة عباس زكي وهاني الحسن متهمين إياهما بالعمالة والتآمر. كما قامت مجموعة من كتائب الأقصى بإطلاق النار على مقر المخابرات العسكرية في رفح احتجاجاً على تعيين عرفات ابن عمه موسى عرفات القدوة قائداً عاماً للأمن الوطني في قطاع غزة.

وكانت حكومة بوش اشترطت تعيين دحلان، الذي كان يحظى بدعم مصري وخصوصاً من مدير المخابرات المصرية آنذاك عمر سليمان، مسؤولاً لجميع الأجهزة الأمنية مقابل تمويلها وإعادة بناء تلك الأجهزة وتسليحها وهو ما دفع عباس لتعيين دحلان مستشاراً أمنياً له لهذا الغرض وإصدار قرار شفهي بتعيينه، قائداً عاماً للأجهزة الأمنية الفلسطينية ومسؤولاً مباشراً عن جهاز الأمن الوطني الأمر الذي كان يتعارض مع صلاحيات وزارة الداخلية في حكومة إسماعيل هنية آنذاك. واحتيالاً على ذلك، قام عباس بتعيين أبو شباك مديراً للأمن الوطني في غزة فيما بقي قادة الأجهزة الأمنية يتلقون تعليماتهم من دحلان بناء على تعليمات مباشرة من أبو مازن الأمر الذي أدخل وزير الداخلية في حكومة السلطة آنذاك (الشهيد) سعيد صيام في صراع مع أبو شباك وبقية الأجهزة الأمنية التي بدأت بتعليمات من دحلان بخلق حالة من الفلتان الأمني في قطاع غزة للتهيئة لإطاحة حكومة إسماعيل هنية من خلال مؤامرة انقلابية. وترأس دحلان عدة اجتماعات للأجهزة الأمنية في مقر الرئاسة بغزة.

إن وجود مجموعة المستشارين المتحلقين حول أبو مازن والمرتبط بعضهم بعمليات تنسيق مباشر مع سلطات الاحتلال الصهيوني هو الذي كان يفسر الخطاب المزدوج لأبي مازن في التعامل مع حماس، فهو من جهة يشارك في المؤامرة الانقلابية وخصوصاً أن اتفاق مكة في شباط/ فبراير ٢٠٠٧ الذي جاء بحكومة الوحدة الوطنية تم رغماً عنه وهو اتفاق لقي معارضة أميركية-صهيونية، ومن جهة أخرى يتحدث عن ضرورة الوحدة الوطنية وتحقيق المصالحة، وتشكيل حكومة وحدة ووفاق ولكن يشترط أن تكون على أرضية الشروط الصهيونية-الأميركية.

تركيبة تلك المجموعة التي كانت تحيط بأبي مازن، كانت تضم ياسر عبد ربه، أحمد عبد الرحمن، الطيب عبد الرحيم، نمر حماد (توفي في عام ٢٠١٨)، نبيل عمرو، صائب عريقات، عزام الأحمد، أكرم هنية، رفيق الحسيني (كان مديراً لمكتب أبو مازن)، جبريل رجوب المستشار الأمني لأبي مازن، محمد دحلان (قبل أن يطرده ويفصله من الحركة بسبب خلافه مع أولاده وطموحه بخلافته) وحسين الشيخ منسق الارتباط مع سلطات الاحتلال الصهيوني.

وما كان يجمع بين هؤلاء هو عملهم في «هيئة مستشاري أبو مازن» التي تضخمت لتشمل كل من فقد منصبه في الحكومة الفلسطينية بعد خسارة حركة فتح أغلبيتها في المجلس التشريعي في الانتخابات التي جرت في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

وقادت هذه المجموعة حرباً لا هوادة فيها ضد حركة حماس منذ فوزها الساحق في انتخابات المجلس التشريعي فيما انضم أبو مازن علناً إلى هذه الحرب لاحقاً بعد انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية. كما شن هؤلاء حرباً بعد ذلك ضد رئيس حكومة السلطة، سلام فياض، بسبب استبعاده لهم في تشكيل حكومته ومحاولاته ضبط الوضع المالي بعيداً عن تدخلهم ولكنه فيما بعد بدأ يستخدم المال لشراء الذمم لتعزيز وضعه اعتقاداً منه بإمكانية أن يكون خليفة محتملة لعباس.

دون كيشوت الفلسطيني

مع انقضاء عام ٢٠١٨ يكون قد مر أكثر من ١٣ عاماً على وجود محمود عباس رئيساً لسلطة الحكم الذاتي المحدود في رام الله التي كانت في الأصل ٤ سنوات. بدا أبو مازن، الذي تجاوز الثمانين عاماً أنه يقف على مفترق طرق عقب القرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن القدس في كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٧ ووقف المساعدات المالية للسلطة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقرارات حزب الليكود والكنيست الإسرائيلي ليس فقط بشأن ضم القدس وقومية «إسرائيل» اليهودية، بل والتهديد بضم الضفة الغربية. ومع

تعثر الوضع الاقتصادي للسلطة والشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة فإن السلطة في نظر غالبية الفلسطينيين عبارة عن حكم يرتع فيه السارقون فيما أظهر استطلاع للرأي أن نحو ٧٠ في المئة من الفلسطينيين يريدون من عباس أن يستقيل.

ومما فاقم في وضع عباس التغيرات التي أصابت الوضع الإقليمي التي ساهمت في القضاء على احتمال مشروع حل الدولتين الذي يعتبر مبرر وجود عباس السياسي، إذ دفعت الفوضى التي تجتاح سوريا والعراق واليمن ومناطق أخرى في الإقليم، القضية الفلسطينية إلى مرتبة ثانوية في وقت يشتد التركيز على المواجهة التي تحظى بدعم أميركي بين السعودية ومحورها وبين إيران. وفي هذا السياق أصبح الكيان الصهيوني لا يشكل خطراً بالنسبة إلى المحور السعودي بل يمكن التعامل معه طلباً لدعمه في مواجهة إيران.

الرد الذي قدمته السلطة وحزبها حركة «فتح» ومساعدو عباس يختصرونه في «سنقطع كل العلاقات مع الأميركيين»، وهذا يعني نهاية عملية السلام والدور الأميركي فيها. فيما هم يبحثون عن بديل للدور الأميركي في العملية، وعلاوة على ذلك لجأ عباس (على غرار ما كان يفعله سلفه ياسر عرفات) إلى تشجيع الاحتجاجات الشعبية (التي يمكن احتواؤها) والتي يرافقها بعض أعمال العنف لا توازي أبداً العنف والقمع اللذين تمارسهما قوات الاحتلال الصهيوني، والتهديد بـ «تدويل» الصراع باللجوء إلى الأمم المتحدة ومنظماتها لنيل عضويتها بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية، لاستخدامها لتوجيه اتهامات إلى الإسرائيليين بارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

إن خطة عباس باللجوء إلى الأمم المتحدة لنيل العضوية الكاملة لـ«دولة فلسطين» وعضوية منظماتها سبق أن طرحها في أعوام ٢٠١١، ٢٠١٢ و٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عباس في سعيه للحصول على اعتراف دولي وقع في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ على ٢٢ اتفاقية ومعاهدة دولية وأعلن أنه سيواصل التوقيع حتى تنضم فلسطين إلى أكثر من ٥٠٠ منظمة، وهي استراتيجية كانت موجودة منذ عام ٢٠١١.

في الواقع، لم يكن لدى عباس سوى القليل من الاهتمام في قلب مفاوضات السلام، التي ظلت خياره الأول والأخير، ولكنه سعى بدلاً من ذلك للحصول على بعض النفوذ

السياسي الذي كان في أمس الحاجة إليه في المفاوضات المستقبلية. وحتى ذلك الحين، تمكن عباس من إثارة عملية المفاوضات مع الحكومة الإسرائيلية لمدة عامين حتى لا يزعج الصهاينة والراعي الأميركي.

ولكن من الناحية الاستراتيجية فإن هذه المحاولات المتكررة لتدويل الصراع لم تحقق نجاحاً. ومنذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ ضد إعلان القدس عاصمة للكيان الصهيوني واعتبارها مدينة محتلة يخضع مصيرها ومستقبلها لمفاوضات المرحلة النهائية لم تستطع أي من الدول التي توجه إليها عباس بما فيها فرنسا واليابان والصين وروسيا أن تحل محل الولايات المتحدة كوسيط في عملية سلام لم تحقق تقدماً طوال ربع قرن لمصلحة الفلسطينيين، حيث أن جلب بديل عن الولايات المتحدة يحتاج إلى موافقة الطرف الصهيوني في المفاوضات، لكن مع هذا فقد حصل الفلسطينيون على دعم أوروبي لكنه يمثل تغييراً طفيفاً على أرض الواقع.

ولم تقم الحملة الدولية في البداية كاستراتيجية قائمة بذاتها لتحقيق إقامة الدولة بل كتكتيك لتعزيز موقف السلطة في محادثاتها مع الحكومة الإسرائيلية. وقد سبق لمسؤولين فلسطينيين القول في عام ٢٠١٣ إنهم يهدفون للانضمام إلى المنظمات الدولية مع مرور الوقت من أجل تعزيز موقفهم التفاوضي..وأثناء إدارة الرئيس الأميركي آنذاك، باراك أوباما، نجح هذا التكتيك إلى حد كبير، إذ وافق الكيان الصهيوني على إطلاق سراح ١٠٠ أسير فلسطيني على مراحل مقابل وقف الحملة الدولية في عام ٢٠١٣.

لقد بعثت مساعي السلطة الفلسطينية للانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية القلق لدى العديد من قادة الكيان الصهيوني الذين يمكن اتهامهم بارتكاب جرائم حرب وحتى المستوطنين وقادتهم حيث يعتبر الاستيطان جريمة حرب، وتسعى حكومة الكيان الصهيوني إلى إفراغ هذه الحملة من محتواها بالقول إنها أيضاً يمكن أن تتهم العديد من قادة السلطة والمنظمات الفلسطينية بالتهمة نفسها، ولكن الفرق واضح في هذه المسألة إذ إن الكيان الصهيوني هو قوة احتلال يحق للفلسطينيين مقاومتها بمختلف الأشكال.

أما الخيار الآخر أمام عباس إلى جانب الحملة الدولية فكان الدعوة إلى تبني النضال

الشعبي ضد الاحتلال، وهو ما جاء على لسان نائب رئيس حركة فتح محمود العالول حين أعلن في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧ أن «اتفاق أوسلو انتهى بعد قرار ترامب بشأن القدس وكل أشكال المقاومة مشروعة»، فيما دعا المجلس الثوري للحركة في الثامن عشر من الشهر ذاته إلى تشكيل اللجان القيادية لقيادة المقاومة الشعبية في وجه الاحتلال ومستوطنيه.

ولكن هناك من شكك فعلاً في أن هذه البيانات ربما تتعارض مع التوجهات الحقيقية لرئيس السلطة ومعاونيه؛ فقد جرى دعوة الجمهور الفلسطيني إلى التظاهر وتصعيد المقاومة الشعبية فيما كان عباس يبدي عدم الرغبة في تصعيد الوضع بما يهدد التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وسلطات الاحتلال الصهيوني الذي طالما وصفه عباس بالمقدس. وقال أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية «لقد اتخذ قرار على أعلى المستويات السياسية بأنه لن تكون هناك مواجهات عسكرية بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية». وأضاف «إننا حريصون على الإبقاء عليها بهذه الطريقة»[1].

وقد أعرب جلعاد شير رئيس هيئة موظفي رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود باراك وكبير المفاوضين في قمة كامب ديفيد عام ٢٠٠٠ عن اعتقاده أن من غير المرجح أن يرعى عباس انتفاضة فلسطينية أخرى ولكنه سيعمد بدلاً من ذلك إلى إعادة الانخراط في أحد أشكال الدبلوماسية سواء على المستوى الثنائي مع إسرائيل أو ضمن إطار إقليمي أوسع. وقال شير «[على الرغم من ذلك] لا أعتقد أن عباس قادر على تقديم التنازلات اللازمة لاتفاق نهائي، أتوقع منه أن يكون شريكاً في عملية انتقالية موقتة طويلة الأجل تقود الأطراف إلى حل دولتين وهو يعلم أن هذا هو الخيار الوحيد لتحقيق دولة حقيقية». وأضاف شير أنه «في عام ٢٠٠٨ بعد ٣٠ يوماً من اللقاءات مع رئيس حكومة الكيان الصهيوني آنذاك، إيهود أولمرت، كان رد عباس على اقتراح السلام الذي قدمه أولمرت «سأعود إليك»، لكنه

(1) Grant Romley, *Mahmoud Abbas Doesn't Have a Trump Strategy....*, op.cit.,, 2018.

لم يفعل ذلك قطّ. وكان هذا هو العرض الأكثر تقدماً من أي وقت مضى من قبل زعيم إسرائيلي[1].

وقد تضمن العرض الذي قدم في عام ٢٠٠٦ كما شرحه عباس وأولمرت في مقابلتين منفصلتين مع القناة الإسرائيلية العاشرة في نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠١٥ انسحاباً شبه كامل من الضفة الغربية وأن تحتفظ إسرائيل بـ٦,٣ بالمئة من أراضي الضفة الغربية، من أجل الحفاظ على السيطرة على الكتل الاستيطانية الكبيرة على أن يتم نقل ٥,٨ في المئة من أراضي النقب المحتلة عام ١٩٤٨ القريبة من قطاع غزة مع إقامة ممر آمن (نفق) يربط الضفة الغربية بقطاع غزة، بمساحة نصف واحد في المئة وأن تكون الدولة الفلسطينية المطروحة منزوعة السلاح ولن يكون لها جيش، وأن القدس (اليهودية) تشمل أحياء في شرقي المدينة وحائط المبكى (البراق) ونصف الحي الأرمني وباقي جبل صهيون وعودة رمزية للاجئين الفلسطينيين. كما تضمن العرض الانسحاب من الأحياء العربية في القدس الشرقية ووضع البلدة القديمة تحت رقابة دولية، ووصف أولمرت عرض التخلي عن السيطرة الإسرائيلية عن البلدة القديمة بأنه أصعب قرار في حياته. وقال عباس إنه دعم فكرة تبادل الأراضي، لكن أولمرت ضغط عليه للتوقيع على العرض فوراً دون السماح له أن يدرس الخريطة المقترحة. وقال عباس إنه دعم فكرة تبادل الأراضي. وأضاف: «عرض أمامي الخريطة، لكنه لم يعطني إياها». أولمرت قال لي: هذه هي الخريطة، ثم أخذها بعيداً. أنا أحترم وجهة نظره، لكن كيف يمكنني أن أوقع على أمر لم أتلقَّه. كما تضمن العرض إعادة عدد رمزي من اللاجئين إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ بنحو أربعة آلاف وهو ما اعتبره عباس لا يحل القضية لأن عدد أحفاد اللاجئين الفلسطينيين يقدر بالملايين وينتشرون في أنحاء المنطقة كافة[2].

وفي عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ أنهى عباس عملية وزير الخارجية الأميركي جون كيري من خلال التوافق مع حماس وترك المفاوضات. وبعد ذلك، بدأ عباس حملة عالمية ضد الكيان

(١) موقع ميديا لاين الإسرائيلي Medialine.com ٢٨ كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠١٧.
(٢) دنيا الوطن ٢٠/ ١١/ ٢٠١٥.

الصهيوني في المحافل الدولية. وكان كيري اقترح «إطار عمل» يتكون من مبادئ وضعت لتكون أرضية لمفاوضات مستقبلية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[1].

والحقيقة أنه منذ أن رفض عرفات اقتراح كلينتون في عام ٢٠٠٠ كان يجري تصوير الفلسطينيين على أنهم من يرفض ما يسمى بـ عروض السلام؛ فعندما تجاهل عباس عرض أولمرت في عام ٢٠٠٨، عزز تلك الصورة. غير أن رفض عباس لعرض أولمرت يعود إلى ضعف وضع كليهما، حيث كان أولمرت يواجه لائحة اتهام وشيكة بالفساد تؤكد أنه في طريقه لمغادرة منصبه حيث سجن فيما بعد، فيما كان عباس يعاني هزيمة خسارة سلطته لقطاع غزة وانتخابات رئيسة، ولم يكن في وضع يمكنه من تقديم تنازلات حتى لو أراد ذلك.

ويشير غرانت روملي مؤلف كتاب (الفلسطيني الأخير: صعود محمود عباس وحكمه The Last Palestinian: The Rise and Reign of Mahmoud Abbas) وأيضاً من أنصار الكيان الصهيوني، إلى أن «الرجل الذي فقد غزة سيجد أنه من المستحيل تقريباً التوقيع على حل وسط تاريخي بشأن القدس»[2].

وبالرغم من الاعتقاد السائد بأن عباس هو الوحيد الباقي القادر على توقيع اتفاق سلام مع الكيان الصهيوني وبدونه لن يكون من الممكن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق فإن إحجامه عن الموافقة على ما يقدم من اقتراحات من قبل أطراف إقليمية ودولية مرده الخشية من فقدانه لأي شكل من الشرعية، وأن يلاقي مصير سلفه ياسر عرفات سواء على يد الكيان الصهيوني أو على يد وطنيين فلسطينيين. وهو ما ذكره صراحة في جلسة أثناء محادثات كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠ ضمته إلى عرفات وأحمد قريع حيث أبلغهم عرفات أن كلينتون طلب منه لدى تقديم عرضه للتسوية النهائية (الذي ادعى أن إيهود باراك قد قبله) باستبعاد القدس واللاجئين، أن يوافق على العرض الذي قيل إنه يشمل ٩٥ في المئة من المطالب الفلسطينية لإقامة الدولة، وقال لهما عرفات إنه سيوافق على العرض إذا وافقا معه.

---

(1) Grant Romley, *Mahmoud Abbas Doesn't Have a Trump Strategy*..., op.cit.,, 2018.

(2) Ibid,

كان رد عباس أنه لا يريد أن يكون مصيره مقتولاً في فلسطين. فيما كان رد قريع أنه يكتفي بأوسلو الذي أعادهم إلى فلسطين ليتنعموا بمنافع السلطة.[1]

في كامب ديفيد الثانية حافظ أبو مازن على «حياديته» وبقي طوال فترة المفاوضات مشغولاً بالحفاظ على صورته بعدم المساهمة في المفاوضات إلى حد أن مسؤولاً كبيراً في حكومة كلينتون ممن شاركوا في المفاوضات قال عن أبو مازن «كأنه غير موجود»[2].

إن ما يسعى إليه عباس هو الاستمرار في سياسة المناورة بما يمكنه من البقاء في رئاسة السلطة مستفيداً من مزاياها التي يستفيد أبناؤه أيضاً من وجوده رئيساً لها إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولاً.

ويقول روملي إنه إذا كانت الحركة الوطنية الفلسطينية ستغير استراتيجيتها، فإنها تحتاج إلى قائد يحمل رؤية وكاريزما لنقل هذا التحول، هذه كلها خصائص لا يتصف بها محمود عباس اليوم[3].

وباعتباره البطريرك الفلسطيني لعملية السلام في أوسلو، فإن عباس كرس مسيرته في المفاوضات مع إسرائيل باعتبارها الطريق الأكثر نجاحاً نحو إقامة دولة فلسطينية. وقد تلاشى بين مقاربات أخرى، لكنه يعلم أن حملته لنيل عضوية المنظمات الدولية ليست وسيلة نحو إقامة الدولة (كما يتضح من استعداده لوقفها لمصلحة المحادثات مع «إسرائيل»)، وهو يعلم أنه لا يستطيع التعايش مع حماس (كما تبينه اتفاقات المصالحة المتعاقبة). حتى وهو يسعى إلى «حقيقة الدولة الواحدة» - كما دعا بعض مستشاريه - فإن الكثير يشككون في قدرته على قيادة الفلسطينيين في اتجاه جديد. وهذا الاعتقاد مرده التزامه المستمر بعملية سلام فاشلة رغم أنها أسفرت عن فوائد قليلة لكنها ألحقت بالشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية وأرضه خسائر فادحة[4].

---

(١) مقابلة مع أحمد قريع في واشنطن عقب انتهاء كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠.

(2) Grant Romley and Amir Tibon, *The Last Palestinian...*, op.cit., Page 18.

(3) Ibid,, p 8.

(4) Grant Romley, *Mahmoud Abbas Doesn't Have a Trump Strategy...*, op.cit.,, 2018.

إن التدويل بديلاً من تبني استراتيجية وطنية فلسطينية تلتزم ببرنامج إجماع وطني يدعو إلى المقاومة والتحرير هو ليس أكثر من رتوش تجميلية أكثر منها واقعية. كما أنه في الوقت الذي لا تبدو في الأفق أي مساعدة خارجية حاسمة فإن افتقار قيادة عباس ومعاونيه لمثل هذه الاستراتيجية يحول دون وجود مساعدة داخلية.

التنسيق الأمني لمصلحة الاحتلال

لم يتوقف محمود عباس عن ترديد مقولته الشهيرة «التنسيق الأمني (مع الاحتلال الصهيوني) مقدس». وحقيقة الأمر أن عباس لم يغالط الواقع الذي ساهم بإشراف ورعاية عرفات على صنعه في أوسلو، إذ تضمن الاتفاق المرحلي الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة الملحق رقم ١ الموقع في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ المواد الأولى والثانية والثالثة من البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار ورجال الأمن حول سياسة الأمن لمنع (الإرهاب) وأعمال (العنف) على ضرورة وجود تعاون أمني مشترك بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الكيان الصهيوني حيث «ستعمل الشرطة الفلسطينية وبشكل منظم ضد جميع أشكال العنف والإرهاب، وسوف تعتقل وتحاكم الأفراد المشتبه بقيامهم بأعمال العنف والإرهاب، كما سيعمل الجانبان على ضمان المعالجة الفورية والفعالة لأي حدث فيه تهديد أو عمل إرهابي أو عنف أو تحريض سواء اقترفه فلسطينيون أو إسرائيليون. وإضافة إلى ذلك سيتعاون الجانبان في تبادل المعلومات وينسقان بشأن السياسات والنشاطات، وسوف يرد كل جانب فوراً وبشكل فعال على وقوع أو الاشتباه بوقوع عمل إرهابي وأعمال عنف أو تحريض، وسوف يتخذان جميع التدابير اللازمة لمنع حدوث ذلك. كما سيتم اعتقال المذنبين، والتحقيق معهم ومقاضاتهم، وجميع الأشخاص الآخرين المتورطين، بشكل مباشر أو غير مباشر، في أعمال الإرهاب والعنف والتحريض»[1].

(1) Jewish Virtual Library, *The Israeli-Palestinian Interim Agreement on the West Bank and the Gaza Strip* («Oslo 2» 9/28/95).

كما ينص الملحق ١ أيضاً على حظر وجود أي قوات مسلحة إلى جانب قوات الشرطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يمنع امتلاك أي فرد السلاح بدون حصوله على الترخيص اللازم من السلطة، وتشكيل لجان ارتباط وتنسيق أمني مشتركة ودوريات مشتركة تضم جنوداً إسرائيليين وأفراداً من الشرطة الفلسطينية.

غير أن الكيان الصهيوني، بوصفه الطرف الأقوى في معادلة القوة لم ينفذ التزاماته الأمنية تجاه السلطة الفلسطينية التي نص عليها البروتوكول الخاص بإعادة الانتشار والترتيبات الأمنية، فلم يقدم أي معلومات لأجهزة أمن السلطة عن الأنشطة والأعمال الإرهابية والعنفية التي تقوم بها قطعان المستوطنين المستعمرين في الضفة الغربية التي تخضع للسلطة الفلسطينية، ولم تمنع تلك الأنشطة التي تدخل تحت باب العنف والإرهاب كما لم تسجل أنشطة التنسيق الأمني قيام قوات الشرطة والأمن الفلسطينية بأي عمل ضد المستوطنين فيما تقوم قوات الاحتلال الصهيوني بحملات دهم واعتقال منظمة في مناطق السلطة الفلسطينية. ووصل الأمر برئيس السلطة محمود عباس إلى إبلاغ صحيفة يديعوت احرونوت الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٤ أن «التنسيق الأمني يستهدف المقاومة الفلسطينية المسلحة ومن يمدها بالسلاح والعتاد لمحاربة الاحتلال ومهاجمته سواء في الضفة الغربية أو في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، وأن هذا هو الشغل الشاغل الذي تقوم به الأجهزة الأمنية الفلسطينية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والأميركية»[1].

التنسيق الأمني لم يسفر فقط عن قيام قوات أمن السلطة بالمساهمة في حماية أمن الكيان الصهيوني وقوات احتلاله في الضفة الغربية بشكل خاص بل سمح في زيادة أعداد الجواسيس وعملاء الاحتلال. ومن بين من اعتقلوا بهذه التهمة ضباط سابقون في السلطة الفلسطينية الذين كانوا يعملون في لجان الارتباط والتنسيق الأمني مع الاحتلال كانوا يقدمون المعلومات خارج تلك اللجان مقابل المال. وقال المسؤول في جهاز الأمن الداخلي في غزة، محمد لافي الذي يؤكد أن التنسيق الأمني يشجع التخابر مع الاحتلال الإسرائيلي، إنه أذاب الجليد وهدم الجدران التي كانت قائمة بين الاحتلال وعموم الشعب الفلسطيني،

١) أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها...، م.س.، ص ٨٨.

فأصبح التواصل مع الاحتلال أمراً شبه مقبول بسبب هذا التنسيق وأصبحت عملية تجنيد الجواسيس بعد قيام السلطة الفلسطينية عام ١٩٩٤ أكثر سهولة ويسراً، وحجة المتعاونين مع الاحتلال أن الكبار فعلوها فلماذا لا نفعلها نحن الصغار؟ ومع مرور الوقت تحول هؤلاء الجواسيس الصغار إلى جواسيس وعملاء كبار ومحترفين يتلقون التدريب والمساعدة من قبل الأمن الإسرائيلي كما أصبحت الخيانة بعد قيام السلطة تقدم بطريقة جديدة، وتحت مسميات حديثة أكثر أناقة، تحت مسميات التنسيق الأمني تارة والمفاوضات الأمنية تارة أخرى[١].

أدّى التنسيق الأمني بين أجهزة سلطة الحكم الذاتي وسلطات الاحتلال الصهيوني إلى إصابة الصورة التقليدية للخيانة بالخلل والاهتزاز، إذ أصبحت الخيانة تتستر وراء مصطلح تبادل المعلومات والتدابير المشتركة لمكافحة ما يسمى «الإرهاب» وهو التعبير الذي تستخدمه سلطات الاحتلال في وصف المقاومة الفلسطينية. وبذلك أصبحت أجهزة السلطة الفلسطينية الرسمية تقوم بأكثر أدوار الجواسيس خطورة بدعوى أن ما يحكم هذا العمل مختلف الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني وأن ذلك هو عمل وطني للحفاظ على مكتسبات الشعب الفلسطيني التي وفرتها له تلك الاتفاقيات، لتصبح خدمة الاحتلال وحماية أمنه ليست خيانة بل عملاً وطنياً يستحق من يقوم به الثناء والترقيات، وهذا بحد ذاته كارثة أخلاقية وأمنية ووطنية وسياسية لم يستطع الاحتلال الصهيوني طوال فترة ما قبل أوسلو تحقيقها[٢].

لقد أسفر تقيد السلطة الفلسطينية بتنفيذ اتفاقيات أوسلو إلى إشاعة ما كان محرماً لدى الفلسطينيين وهو التعامل السياسي والإداري والأمني مع الاحتلال الصهيوني الأمر الذي سهل تجنيد المزيد من الشبان الفلسطينيين لمصلحة الاحتلال بذريعة تحقيق السلام ومقاومة من يرفض تلك الاتفاقيات، وضمنت سلطات الاحتلال طبقاً لتلك الاتفاقيات الحماية لجواسيسها ومواصلة عملهم. وبسبب تلك الاتفاقيات تحولت السلطة نفسها

---

(١) أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها...، م.س.، ص ٩١-٩٢.

(٢) م.ن.، ص ٩٢.

إلى أكبر متعاون مع جهاز المخابرات الصهيوني لمطاردة واعتقال معارضي الاتفاقيات والمقاومين. ونقل إدارورد سعيد في كتابه «أوسلو ٢: سلام بلا أرض» عن الصحافي ديفيد هيرست نقلاً عن أحد أعضاء حركة «فتح» قوله «إذا كان ياسر عرفات نفسه قد أصبح متعاوناً مع الاحتلال فهل ثمة غرابة في أن يقتدي به أتباعه»[1].

الاقتصاد السياسي لصفقة أوسلو

عقب دخول اتفاقيات أوسلو التي وقعها ياسر عرفات تحت شعار «سلام الشجعان» مع رئيس حكومة العدو إسحق رابين في تسعينيات القرن الماضي، حيز التنفيذ، شرعت حكومة الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون إلى وضع المشروع الأميركي-الصهيوني في إقامة (نظام شرق أوسطي جديد) موضع التطبيق العملي حيث نظمت أول مؤتمر لتحقيق هذه الغاية تحت اسم «القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا» الذي عقد أولى دوراته في الدار البيضاء المغربية في نهاية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ أي بعد ثلاث سنوات كاملة من بدء مؤتمر مدريد للتسوية. وقد عقدت تلك القمة بعد ذلك ثلاث دورات أخرى في القاهرة وعمان والدوحة (١٩٩٧).

وقد وصف الأميركيون تلك المؤتمرات بأنها تمثل فرصة استثنائية لا مثيل لها لتعزيز التطورات الدراماتيكية في المنطقة وتوفر أيضاً فرصة لا مثيل لها لرجال الأعمال كي يستكشفوا إمكانيات المنطقة الاقتصادية والتي يعيش فيها ٣٠٠ مليون مستهلك. وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء ليعلن رسمياً عن «التداخل» الاقتصادي-السياسي بين الدول العربية والكيان الصهيوني بعد أن دشنت اتفاقيات أوسلو بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والأردن وقبلها مصر مع الكيان مرحلة التطبيع، إضافة إلى اتفاقيات الاتصالات السياسية ومكاتب الارتباط التنظيمية بين دول عربية أخرى مع الكيان (تونس، المغرب، قطر، سلطنة عمان والبحرين).

وتركز اللقاءات كافة والاقتراحات الخاصة بالعلاقات العربية-الصهيونية على ضرورة

---

(١) أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها...، م.س.، ص ١٠٩.

الربط التكتيكي والاستراتيجي بين الدول العربية وخصوصاً بلدان الخليج العربية، والكيان الصهيوني بشبكة علاقات في جميع المجالات الاقتصادية بهدف بناء اقتصاد مشترك وسياسة مشتركة يجني فيه الكيان القسط الأكبر من الفوائد والأرباح بينما يحصد الطرف العربي خيبات الفشل التنموي والاقتصادي. إذ يفترض مشروع السوق الإقليمية (الشرق أوسطي) انتفاء ونهاية جميع الارتباطات المؤسساتية العربية بالرغم من أن هذه التجمعات لم تثبت نجاحها في حمى التشرذم العربي والتصارع والتسابق على عقد «صفقات السلام» مع الكيان. فبعد أن انتهى مجلس التعاون العربي في أعقاب اجتياح العراق للكويت في أغسطس/آب ١٩٩٠ وتجميد عمل اتحاد المغرب العربي بفعل الخلاف المغربي-الجزائري وقضية الصحراء الغربية، فقد جاء دور إنهاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفعل حصار نصف الدول الأعضاء على قطر فيما تتصاعد مؤشرات علاقات الإمارات والسعودية والبحرين مع الكيان الصهيوني.

وبالرغم من مضي ٢١ عاماً على توقف مؤتمرات التطبيع الاقتصادي العلنية إلا أن الحلم الصهيوني القديم بالتداخل (الشرق أوسطي) الذي يعني «الارتباط التفاعلي والانصهار الكلي في دائرة شروط الوجود والبقاء» وفي الحالة العربية الإسرائيلية فإن ذلك سيكون عالم الاندماج المصلحي والاقتصادي تحت الهيمنة الأميركية-الصهيونية مع الدول العربية. ويتم تنفيذه من خلال الانقضاض على الذات العربية، وهي فكرة ظلت تسير بخطى متعرجة منذ عهد ثيودور هيرتزل الذي طرح في نهاية القرن التاسع عشر مشروع بناء كومنولث عربي-يهودي إلى أن جاءت فترة التسعينيات من القرن الماضي وما رافقها وأعقبها من تحولات وتغييرات سياسية وإقليمية ودولية توجت انفراد الولايات المتحدة بقوتها العسكرية حيث اتجهت إلى المنطقة لفرض مشروع الكيان الصهيوني التقليدي بإقامة سوق إقليمية شرق أوسطية لمواجهة التحديات التي اعتقد شمعون بيريز أن التنمية في المنطقة كفيلة بإزالتها.

هاني الحسن، أحد أقطاب اليمين في اللجنة المركزية لحركة فتح كان أكد أن اتفاق أوسلو لم يكن حول فلسطين فحسب، بل كان أيضاً اتفاقاً حول التطبيع العربي-الإسرائيلي

وحول الانتشار الإسرائيلي في الفضاء العربي عبر ومن خلال الجسر الفلسطيني، وقد حمل بذلك السمات الرئيسة لاستراتيجية حزب العمل والجناح الصهيوني الذي يمثله... أي تحقيق حلم إسرائيل الكبرى بالهيمنة الاقتصادية والثقافية على المحيط العربي مع تقديم تنازلات إقليمية داخل حدود فلسطين الانتدابية[1].

ما الذي قدمته اتفاقات أوسلو في هذا المجال؟ عديد الخبراء والباحثين الاقتصاديين من بينهم إلياس توما، ستانلي فيشر ويوسف الصايغ وجدوا أن تلك الاتفاقيات وما نجم عنها من اتفاقيات أخرى تربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل محكم، وتجعله تابعاً له، ونتج من ذلك أن ما قام به الكيان الصهيوني من قطع العلاقات التجارية الفلسطينية مع الأردن وغيره من الأقطار العربية (ما قبل أوسلو) سيستمر ويقلل من آمال الفلسطينيين بتنسيق اقتصادي مستقبلاً مع السوق العربية الواسعة وبتنمية اقتصادية متوازنة ضمن مجموعة دول العالم. إذ إن البروتوكولات الاقتصادية ومن بينها بروتوكول باريس التي تحظى بدعم ناشط من الدول الغربية وخصوصاً الدول المانحة والمؤسسات الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين ونادي باريس تتيح للكيان الصهيوني أن يؤسس قواعد لاستخدام الاقتصاد الفلسطيني الخاضع والتابع كجسر للتغلغل إلى الأسواق العربية، ابتداء من التجارة الحرة والمشاريع المشتركة (اتفاقيات الكويز والمناطق الصناعية المؤهلة في مصر والأردن والمجمعات الصناعية في منطقة الحدود الشمالية من قطاع غزة) وانتهاء بالاندماج الاقتصادي.

لكن هذا لا ينفي وجود مشاكل خطيرة في بنية تلك الاتفاقيات الإسرائيلية مع قيادة منظمة التحرير وسلطتها في رام الله ومع الدولة الأردنية حيث تعطي الكيان الصهيوني سلطة واسعة للتأثير في الإطار المؤسسي للاقتصادات العربية فيما لا تتيح للعرب أي رأي في الشؤون الاقتصادية للكيان الصهيوني. ولم تترك الترتيبات الإسرائيلية مع سلطة رام الله وما يصحبها من مخططات ومشاريع اقتصادية إقليمية أو متعددة الأطراف سوى إيجاد اقتصاد فلسطيني خاضع وتابع وقابل للاستغلال.

---

(١) هاني الحسن، الخروج من مأزق أوسلو، حركة فتح، دائرة العلاقات الخارجية ١٩٩٧، ص ٣٦.

وبدلاً من توفير شروط الصمود ومواجهة الاحتلال ومشاريعه يعمد رئيس السلطة محمود عباس وكبار مساعديه إلى تعزيز المشروع الصهيوني السياسي-الاقتصادي بتسهيل عملية التطبيع مع الكيان من خلال مواصلة دعوة العرب إلى زيارة الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس تحت شعار «زيارة السجين وليس السجان» وكأنه يمكن زيارة السجين بدون موافقة السجان.

أبرز السياسيين والاقتصاديين الفلسطينيين الذين روجوا لثقافة التطبيع الاقتصادي مع كيان الاحتلال هو سلام فياض حيث نظم خلال توليه رئاسة حكومة السلطة الفلسطينية في عام ٢٠٠٨ وفي ظل الانقسام الفلسطيني بين غزة والضفة الغربية، «مؤتمر الاستثمار الفلسطيني» لجذب رؤوس أموال خارجية بغرض دعم البنية التحتية الاقتصادية الفلسطينية، تحت شعار تعزيز الصمود الفلسطيني من خلال تقوية الاقتصاد وجلب الاستثمارات الخارجية. وقد أطلق على هذا المفهوم «الفياضية» نسبة إلى سلام فياض يقوم على أساس الصمود الاقتصادي وتوفير حياة رفاهية أعلى للفلسطينيين مقابل تخفيف حدة الصراع مع الاحتلال[1].

عمدت الولايات المتحدة والكيان الصهيوني وأطراف فلسطينية إلى بناء مؤسسات دولة من دون وجود دولة فلسطينية على أرض الواقع، وتهدف هذه السياسة إلى التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى خلق طبقة اجتماعية وسطى جديدة وإنتاج طبقة رجال أعمال تتلاقى مصالحها مع مصالح الطبقة الوسطى في المجتمع الإسرائيلي، وكذلك مع المصالح الاقتصادية لرجال الأعمال الإسرائيليين. هذه السياسة ستوفر دعمًا كبيرًا لإسرائيل من المؤسسات المالية الدولية والولايات المتحدة وبعض الدول التي تعوّل على الأموال كأداةٍ سياسية لتحقيق دورٍ إقليمي أوسع وأشمل. منذ البداية، أقيمت السلطة الفلسطينية وأساسها الاقتصادي من خلال مجموعة من الأثرياء والنخبة السياسية والاقتصادية الفلسطينية، وكان معظم أفرادها في المهجر. كانت هذه النخب في حالات عدة تمثّل تداخل السياسة

---

(١) عبد الهادي العجلة، حول مدينة روابي والنيوليبرالية الفلسطينية المستجدة، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٦.

والاقتصاد معاً. فكبرى الشركات الفلسطينية مملوكة من الأشخاص أنفسهم، أو يديرها أشخاص لهم ولاء سياسي معين، أو أفراد عائلات سياسيون يعملون في السلطة[1].

إن الاقتصاد السياسي لـ(السلام) وفق التصور الأميركي-الصهيوني هو تحقيق الوجه الذي يراد أن تكون عليه المنطقة اقتصادياً ثم سياسياً بعد ذلك في سياق عالمي ميزته الليبرالية المتوحشة ومنافسات السوق والاقتصاد الحر وهيمنة المؤسسات الاقتصادية الكبرى والضخمة. وسوف يتكفل الاقتصاد وحده بتغيير السياسة التي ستتحمل هي الأخرى تغيير الذهنيات. ويسعى الكيان الصهيوني إلى أن يبقى الاقتصاد العربي في مواجهة اقتصاده المدعوم أميركياً وأوروبياً رخواً وكسيحاً بشكل يحقق ذوبان الاقتصادات العربية في الاقتصاد الإسرائيلي بالتبعية وحتمية الارتباط، وهذا فحوى عملية التداخل. وقد تكفل الاحتلال الأميركي للعراق وأعمال التدمير التي أعقبت ما سمي «الربيع العربي» في إضعاف اقتصادات بلدان عربية رئيسة لمصلحة اقتصاد الكيان الصهيوني.

وقد سبق للكاتب الإسرائيلي حاييم بن شار الإشارة إلى أن تطوير شبكة متنامية من العلاقات الاقتصادية بين العرب والكيان الصهيوني من شأنه أن يجعل كلفة الانفصال عالية جدًا بالنسبة إلى الأطراف العربية التي تريد الانسحاب من دائرة الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تهدف كما يقول قادة الكيان إلى «الانتقال من صنع السلام إلى تعزيز السلام وتقويته». والأرقام في هذا المجال فيما يتعلق بالضفة الغربية وسكانها هي التعبير الأكثر صدقاً عن ذلك:

عدد السكان في الضفة الغربية من دون القدس ٢,٨٨ مليون نسمة تقريباً حسب إحصاء عام ٢٠١٨. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني). فيما ارتفع عدد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية بنسبة ٣,٤ في المئة عام ٢٠١٧ ليصبح ٤٣٥,٧٠٨ أشخاص[2] إلى جانب أكثر من مئتي ألف يهودي يعيشون في شرقي القدس المحتلة وفي أحياء استيطانية.

---

(١) عبد الهادي العجلة، حول مدينة روابي والنيوليبرالية...، م.س.

(٢) جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

وعلى سبيل المقارنة، فإن عدد المستعمرين (المستوطنين) اليهود ازداد بنسبة ٣،٩ في المئة عام ٢٠١٦، مع العلم أن سكان الكيان الصهيوني يزدادون سنوياً بمعدل ٢ في المئة[1].

١- يعمل منهم داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ نحو مئة وسبعين ألفاً (١٧٠,٠٠٠) من بينهم عشرون ألفاً يعملون داخل المستعمرات (المستوطنات) اليهودية. وإذا اعتبرنا أنّ متوسط العائلة من خمسة أفراد فيكون عدد السكان المرتبطة مصالحهم اليومية بكيان الاحتلال الصهيوني حوالى سبعمئة وخمسين ألف فلسطيني (٧٥٠,٠٠٠) أي نحو ثلث سكان الضفة الغربية.

٢- عدد الموظفين والمتقاعدين في السلطة الفلسطينية نحو مئة وخمسة وثمانين ألفاً (١٨٥,٠٠٠) وبمعدل متوسط خمسة للعائلة يكون ما يقارب ثمانمئة وخمسين ألف نسمة مرتبطة مصالحهم اليومية بالسلطة أي ٣٥ في المئة من عدد السكان تقريباً[2]، مع التأكيد على أن مئة وعشرين ألفاً (١٢٠,٠٠٠) من موظفي القطاع العام (السلطة) لديهم قروض استهلاكية وعقارية[3].

٣-ما تبقى هو قطاع خاص وأفراد ومؤسسات مجتمع مدني ومؤسسات دولية، من هذه المجموعة هناك مئة وعشرة آلاف اقترضوا من البنوك قروضاً استهلاكية وعقارية وهم ملتزمون بالتسديد شهرياً ويشكلون ما يقارب خمسمائة وخمسين ألف نسمة أي ما نسبته ٢٠ في المئة من السكان.

أي إنه يوجد نحو ٨٥ في المئة من الفلسطينيين في الضفة الغربية يعيشون يومياً قضية وهمّاً خاصاً بهم وقد ارتبطت مصالحهم بشكل أو بآخر بهذا الوضع القائم حتى يبقى الطابق مستوراً.. إضافة إلى نسبة كبيرة مما تبقى من ١٥ في المئة يعملون في الخفاء كل أنواع المحرمات والموبقات من تهريب وغسيل أموال وعلاقات وتجارة مشتبه فيها هنا وهناك

---

(١) مجلس يشا الصهيوني.

(٢) وزارة المالية في السلطة الفلسطينية، جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني.

(٣) سلطة النقد الفلسطينية.

ومصالحهم مرتبطة بهذا الوضع حسب العرض والطلب..[1] إلى جانب أن قسماً كبيراً من الأموال التي تأتي إلى ميزانية السلطة مصدرها أموال المقاصة من الضرائب التي تجنيها سلطات الاحتلال الصهيوني على البضائع الموردة إلى مناطق السلطة الفلسطينية وهي تدفع إلى السلطة بعد خصم حصة الكيان الصهيوني منها، وأيضاً من أموال وهبات الدول والهيئات المانحة، وتدفق هذه الأموال مرتبط بمدى التزام السلطة بشروط عدم التحريض ضد الكيان الصهيوني والتزام تنفيذ متطلبات اتفاقيات أوسلو إلى جانب شروط اللجنة الرباعية الأمر الذي يفرض على موظفي السلطة ومتقاعديها الخضوع لتلك الشروط لضمان استمرار الدعم المالي.

بعد ستين عاماً على ولادة «فتح»، ما الذي بقي من تراث الماضي؟

شكلت اتفاقيات أوسلو منعطفاً في مسار حركة «فتح» التي قادت الحركة الوطنية الفلسطينية طوال ثلاثة عقود مستخدمة شعار الكفاح المسلح الذي ألزمت اتفاقيات أوسلو حركة «فتح» بالتخلي عنه. إذ «بدون «الكفاح المسلح»، لم يعد لحركة «فتح» أيديولوجية واضحة، ولا خطاب محدد، ولا خبرة أو شخصية مميزة. وفي غياب دولة حقيقية ومستقلة، لم تتمكن «فتح» من تحويل نفسها إلى حزب حاكم حقيقي، كما فعل على سبيل المثال، المؤتمر الوطني الإفريقي، في جنوب إفريقيا. إذ بقيت حركة «فتح» غير كاملة ومعلّقة: حركة تحرّر لا تفعل الكثير من التحرّر، حبيسة عملية تفاوض عقيمة، تفتقد وسائل الحكم بمزيج من التعنت الإسرائيلي والقصور الذاتي[2].

يرى الثنائي، أحمد سامح الخالدي وحسين آغا أنه مع وفاة عرفات ومعظم زملائه، تضاءلت قدرة «فتح» على الاحتفاظ بشظايا جسمها. وقد أبرز الوسط الاجتماعي والسياسي للضفة الغربية وغزة الذي يخضع للتأثيرات العشائرية والقبلية والشخصية، أبرز الإقطاعيات المحلية والتوترات عميقة الجذور. لقد انحرفت «فتح» عن التاريخ الذي صنعته لنفسها في

---

(١) صفحة زياد فوزي برغوثي على فيس بوك ٢٥/ ١/ ٢٠١٩.

(2) Ahmad Samih Khalidi and Hussein Agha, *The End of This Road: The Decline of the Palestinian* National Movement. The New Yorker August 6. 2017.

ساحات العمل خارج فلسطين، في الشتات، لقد تخلت بدون مبرر عن الدافع التحرري الأصلي، لتغرق في حروب ضيقة. وقد تفاقم هذا بدوره بسبب فشل قادتها في اجتذاب دماء جديدة، على عكس تجربة الخارج التي شكلت سنداً فلسطينياً موحداً. وساهمت سياسة قيادة حركة «فتح» ونهجها في ضرب أي شكل قيادي قد يبرز في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل أوسلو، في فشل فلسطينيي الأراضي المحتلة التي أقيمت عليها سلطة الحكم الذاتي في إنتاج قادة قادرين على البقاء وعلى إقامة مشروع وطني حقيقي من مكونات محلية. إن الانسحاب القوي للعلاقات المحلية جعل من المستحيل تقريباً على سكان الخليل أن يكون لديهم قاعدة شعبية حقيقية في رام الله، أو أن يكون لغزة رأي ذا صدقية في الضفة الغربية.

افتقاد الضفة الغربية وقطاع غزة – مع وصول ما سمي «جماعة تونس» لتسلم موقع القيادة والسلطة المباشرة في الضفة الغربية وغزة- لأي قيادة محلية حقيقية انعكس فقداناً للصدقية وفشلاً لنموذج الحكم الذي أرساه عرفات. يضاف إليه جمود عملية التسوية وتخلخل العلاقة بين «فتح» الداخل وبقاياها في الخارج، وبيئة محلية أوجدت حالة من الخلافات والاختلافات والصدامات... كل ذلك أفقد «فتح» قدرتها على أن تشكل وكيلاً سياسياً حقيقياً في الضفة الغربية وغزة ناهيك عن ادعاء تمثيلها من خلال منظمة التحرير الفلسطينية لفلسطينيي الخارج.

إذا كان المال والدعم السياسي اللذين حظيت بهما حركة «فتح» من اليمين العربي الرسمي وأيضاً الشعبي ساهما في حصولها على موقع الريادة في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة إلا أن ذلك بني على سنوات من النشاط والعمل العسكري والسياسي بما فيه من إنجازات وإخفاقات، ووجد آلة إعلامية تنفخ فيه وتقدمه للجمهور فاستحقت التمثيل لطيف وطني فلسطيني واسع... من الأكثر حماسة إلى الأكثر عقلانية. ورغم الاختلاف مع نهج قيادتها اليمينية وميلها نحو المساومة ومشاريع التسوية إلا أنها ساهمت في جعل القضية الفلسطينية وشعبها الذي كان منسياً في فترة زمنية بأن يحظى بوضع مركزي على الساحة السياسية العربية والدولية، وأصبحت القضية الفلسطينية تستحق التقدير في جميع أنحاء العالم.

لقد حولت قيادة «فتح»-طواعية- منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها وعاء المشروع الوطني -كما ذكر أحد كوادر فتح الأوائل- إلى شقة فارغة يجري تأثيثها حسب هوى المستأجر ورغبته، فلم يعد الكفاح المسلح مطروحاً على أجندتها فكراً وممارسة، واحترقت آمال الشعب الفلسطيني بنيران الاستيطان اليهودي والتهويد وتحققت نبوءة محمود عباس وأحمد قريع الحقيقية وهي أن أوسلو لا تفضي إلى دولة مهما كانت مواصفاتها، إذ حولت أوسلو فلسطين إلى ملفات متباعدة: القدس، اللاجئون، المياه، الحدود. والبحث فيها مرتبط بقرار الاحتلال.

والآن لم يعد واضحاً أي من عناصر النجاح الذي كانت قيادة فتح تتوهمه؛ فمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر على قيادتها حركة «فتح» فقدت صفة التمثيل الشامل، والفصائل التي شاخت ولا تزال تحتل مقاعد المجلسين الوطني والمركزي الفلسطيني لديها القليل من الامتدادات داخل فلسطين وخارجها. لقد انتقلت روح النشاط والديناميكية إلى خارج المنظمة لمصلحة حركتي حماس والجهاد الإسلامي والمجموعات التي لا تزال تتبنى نهج الكفاح المسلح وتحظى بتأييد شعبي. كما أن إنجازات منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية باتت شكلية إن لم تكن زائفة؛ فالتقدم الذي حققته في الحصول على مكانة دولة مراقبة في الأمم المتحدة لم يقترن بتحسن ملموس في الوضع على الأرض[1]، بل إن الأمر أزداد سوءًا، إذ إن السلطة الفلسطينية بقيادة «فتح» تحولت مع تصاعد نشاط التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال الصهيوني -الذي دأب أبو مازن على وصفه بالمقدس- إلى أن تصبح في موقع الوكيل الأمني للاحتلال.

(١) م.ن.



السلف والخلف: ياسر عرفات ومحمود عباس

ملاحق

رحيل أبو داوود: «نخلة عمّان»... ومخطّط عمليّة ميونخ

نشر في جريدة الأخبار-بيروت الاثنين ٥ تموز/ يوليو ٢٠١٠

توفي «نخلة عمان» ظريف الطول، الذي تغنّت به شاعرة فلسطين مي صايغ، عن ٧٣ عاماً، قضى معظمها مناضلاً وطنياً لم تغب فلسطين قطّ عن ناظريه.

محمد سعيد

محمد داوود عودة «أبو داوود»، المولود في سلوان في القدس المحتلة، احتضنه تراب دمشق أول من أمس، بعدما استعصى «فشله الكلوي» على المعالجة. دمشق كانت أكثر العواصم العربية التي احتضنته ولم يكن يوازيها في ذلك سوى بيروت، التي انتقل إليها بعد «هزيمة المقاومة» في عمان، حيث اعتقله ضباط استخباراتها في عام ١٩٧٣، بعد كشف أحد أعضاء فريقه خطته للقيام بعمليات في عمّان تهدف إلى السيطرة على مجلس الوزراء الأردني والسفارة الأميركية بهدف الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في سجون الأردن. ولم ينقذ أبو داوود من تنفيذ حكم الإعدام، الذي صدر في حقه، سوى الملك حسين في ذلك الوقت، ضمن صفقة سياسية لم يُكشف عنها بعد.

وخلال اعتقاله في عمان، الذي دام بضعة أشهر، أنشدته مي الصايغ قصيدتها نخلة عمان التي تقول فيها: «يا ظريف الطول يا طول النخل يا رايح عمان تلمّ الأهل».

وبعد إطلاق سراحه انتقل أبو داوود إلى بيروت، وعُيِّن قائداً عسكرياً لمنطقة بيروت الغربية، وخاض حربها الأهلية ومعركة الدفاع عن المقاومة والحركة الوطنية.

أبو داوود، الذي انضم إلى حركة فتح في منتصف الستينيات من القرن الماضي وترك عمله في وزارة العدل في الكويت، كان كغيره من شباب فلسطين منتمياً إلى حزب البعث، لكنه فضّل الالتحاق بـ«فتح» إيماناً منه بأن نهج الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لحل التناقض التناحري بين الشعب الفلسطيني والأمة العربية والاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

اختار أبو داوود لدى تفرغه في «فتح» العمل في صفوف جهازها الأمني، ليكون من أوائل الذين تلقّوا دورات التدريب الأمني والاستخباري لدى جهاز الاستخبارات المصري في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر.

عمل أبو داوود عن كثب مع صلاح خلف «أبو إياد»، الذي كان مسؤولاً عن جهاز «الرصد الثوري»، الذي كان بمثابة جهاز أمن «فتح». وعشية «أيلول الأسود» في عام ١٩٧٠، كان أحد قادة الميليشيا في عمان، والتي تصدّت إلى جانب الفدائيين لمؤامرة التصفية التي تعرّضت لها المقاومة في الأردن وانتهت بخروج من بقي منهم من الأردن في تموز/ يوليو ١٩٧١.

أبرز حدث التصق اسم أبو داوود به هو عملية ميونخ خلال دورة الألعاب الأولمبية فأيلول ١٩٧٢، والتي خطط لها بالتعاون مع أبو إياد وأشرف على تنفيذها باقتدار، لتخرج إحدى الصحف الجزائرية بالفرنسية بعنوان «الفلسطينيون حصلوا على الكأس» في دورة لا فريق رياضياً لهم فيها.

كل من عرف أبو داوود يؤكد أنه لم يكن يقبل المساومة في قضية الصراع العربي الإسرائيلي، حتى عندما اعتقد أن أوسلو ستعيده إلى سلوان، وهو ما حدث بالفعل تحت شروط إسرائيلية، وعندما قررت إسرائيل طرده غيابياً بقي في دمشق.

اختلف أبو داوود مع قيادة «فتح»، ومع ياسر عرفات تحديداً، بطرحها برنامج النقاط العشر في عام ١٩٧٤، وانضم إلى تكتل المعارضين في المجلس الثوري، الذين كان أبرزهم صبري البنا (أبو نضال) وناجي علوش (أبو إبراهيم)، والذين خاضوا صراعاً مع من سمّوهم «خط التسوية» الذي لجأ إلى حسم الصراع معهم بالعنف المسلح والاغتيال.

وقاد الثلاثة ما سمّي «فتح: المجلس الثوري»، لكن الاتفاق بين الرفاق الثلاثة انفصمت عراه، وخرج أبو داوود أولاً ليعود إلى حضن أبو إياد، وليصبح هدفاً لأبي نضال، وبعدها خرج أبو إبراهيم ليؤسس «الحركة الشعبية العربية» ويلتحق به العديد من كوادر «فتح: المجلس الثوري».

بعد خلافه مع أبو نضال تعرّض أبو داوود لمحاولة اغتيال في العاصمة البولندية، وارسو،عام ١٩٨١، وأُصيب بسبع رصاصات في أماكن مختلفة من جسده، إلا أن هذه الرصاصات لم تمنعه من الركض وراء الشخص الذي حاول اغتياله في ردهات الفندق. حتى إن كثيراً من الحضور كانوا ينظرون إلى المشهد كأنه فيلم سينمائي، وظل أبو داوود ينزف طوال ساعتين حتى وصلت سيارة الإسعاف، وبقيت آثار رصاصات القاتل في فكه، الذي لحقه بعض التشوّه، لكنها لم تشوّه التزامه الوطني.

مع تفاقم حدة الأزمة داخل «فتح»، بعد الخروج من بيروت، بين خط «اختيار المنافي» وخط التمسك بالقتال ورفض الذهاب إلى المنافي في تونس والجزائر والسودان واليمن، فضّل أبو داوود أن يكون وسيطاً، لكنه لم ينجح، لأن حجم الخلاف كان أكبر ممّا كان يعتقد. فالخلاف كان استراتيجياً على امتداد الوطن العربي كله، الذي انضم قادة دوله إلى ما يسمّى «خيار السلام الاستراتيجي» الذي أدّى حتى الآن إلى حكم ذاتي هزيل.

****

نشر في صحف الأخبار اللبنانية، القدس العربي والشروق التونسية
٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠

أبو مازن ونهاية مطاف التنازلات

واشنطن–محمد دلبح

يحسن رئيس السلطة الفلسطينية المنتهية ولايته، محمود عباس، صنعاً إذا نفذ تهديداته المتكررة بالاستقالة من منصبه والجلوس في بيته في رام الله أو في عمان أو في أي مكان آخر يختاره، بما فيه إحدى مدن كندا التي يقال إن ابنه ياسر يحمل جنسيتها.

وسيحفظ الفلسطينيون له صنيعه إذا تخلى عن منصبه طواعية قبل أن يختتم حياته السياسية بارتكاب ما يوصف عادة في الأدبيات السياسية بجرم «الخيانة الوطنية»، إذ نقلت عنه صحيفة «صنداي تايمز» البريطانية يوم الأحد قوله «إذا كان الإسرائيليون جادين وتوصلنا إلى اتفاق، فإننا سنعلن أن هذا هو انتهاء الصراع ونهاية المطالب التاريخية للشعب الفلسطيني». وسواء حظي «اتفاق أبو مازن ــ نتنياهو» في غضون عام من المفاوضات المباشرة برعاية أميركية، بموافقة أو رفض من الشعب الفلسطيني، فإن أبو مازن أعلن أنه يعتزم الذهاب إلى منزله ولكن بعد أن يعرض اتفاق تفريطه بفلسطين وحقوق شعبها على ذلك الجزء من الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية الخاضعة لسلطة قمع مزدوجة، طرفاها الاحتلال الإسرائيلي وقوات أمن السلطة الفلسطينية التي تشرف على تدريبها وتمويلها ووضع برنامج عملها وأدائها الولايات المتحدة.

أبو مازن لم يسأل شعبه ولم يستفته عندما اتفق «تحت جنح الظلام»، وفي سرية مطلقة في أوسلو عام ١٩٩٣ بالتنازل عن ٨٠ في المئة من فلسطين وإقامة سلطة حكم ذاتي محدود على بعض الجيوب في قطاع غزة والضفة الغربية وإقامة أجهزة أمن وشرطة مهمتها وقف العمل الفدائي وحماية أمن إسرائيل وتحويل الفلسطينيين في كامل فلسطين التاريخية إلى «جماعة سكانية» تعيش في ذيل المجتمع الإسرائيلي. وهو الآن بعدما أوصل قطاعاً كبيراً من الفلسطينيين إلى حافة اليأس وزيّف فيه وعي قطاع آخر يريد أن يستفتيهم، فيما يصرح مستشاره التفاوضي المصري أحمد أبو الغيط بأن الفلسطينيين سيتلقّون ٤٥ مليار دولار تعويضات عن وطن لم يعد وطنهم.

أبو مازن، الذي كان ديدنه منذ أن ألحقه ياسر عرفات بحركة فتح في عام ١٩٦٨ العمل ضد المقاومة وشرعيتها لتحرير فلسطين واستبدالها بالمفاوضات مع الإسرائيليين، تارة تحت ستار الحوار مع الإسرائيليين «غير الصهاينة» في السبعينيات ثم مع أي إسرائيلي مهما كانت أيديولوجيته، إلى الحوار مع قادة الاحتلال في فلسطين، انتهى به المطاف إلى تقديم التنازلات المجانية عما لا يملكه من حقوق الشعب الفلسطيني مثل حق العودة للاجئين

وتفريطه بالقدس المحتلة وحتى الدولة التي يروج مساعدوه وأتباعه لها في حدود الـ ١٢ في المئة من فلسطين التاريخية ستكون خاضعة للهيمنة الإسرائيلية جواً وبحراً وبراً.

قد يكون أبو مازن الوحيد من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح منذ عام ١٩٦٨ الذي لم يذكر تاريخ العمل الوطني الفلسطيني أي تصريح له يشيد بالمقاومة. وكان يوصف في أوساط فتح بأنه «زعيم المدرسة الانهزامية المغلفة بشعارات الواقعية». وقد سبق له القول «ليس بمقدورنا أن نقاتل الدولة اليهودية الأقوى من كل الدول العربية معاً، ومن نحن حتى نواجهها؟». ومع ذلك استمر أبو مازن لأكثر من أربعين عاماً أحد قادة منظمة تصف نفسها بحركة تحرير وطني. وبعد توليه السلطة رئيساً لحكومتها في عهد عرفات ورئيساً للسلطة نفسها منذ رحيل عرفات، لم تصدر عنه سوى تصريحات يجرم فيها المقاومة ويعتبر عناصرها ومقاتليها خارجين على القانون يجب ملاحقتهم واعتقالهم.

منذ عام ١٩٦٩، الذي شهد تولي عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بقيت «المنظمة» تتقاذفها أهواء «قيادة فتح» وسياساتهم «التسووية» إلى أن ألزمها التحالف الأميركي العربي الرسمي لمحمود عباس لكي ينفذ برنامجه الخاص الذي يقول كوادر عديدة في حركة فتح إنه يهدف إلى تصفية القضية الوطنية للشعب الفلسطيني. وتصريح أبو مازن، الذي نقلته «صنداي تايمز»، يؤكد ذلك. ويؤكد أيضاً أن أبا مازن أصبح عبئاً على الفلسطينيين والوطنيين العرب.

****

نشر في جريدة الأخبار-بيروت الأربعاء ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨

محمود عباس: الإمبراطور عارياً محمد دلبح

يمثّل القرار الأخير للرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول القدس، ضربة قوية هزّت الركائز الرئيسة الثلاث التي تدعم مشروع تسوية الصراع العربي ــ الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية في إطار «حل الدولتين» الذي صدّعت أطرافه رؤوسنا به، وهي: سلطة الوكيل الأمني للاحتلال في رام الله، والاتحاد الأوروبي، والدول العربية.

الخاسر الأكبر الذي يرفض الاعتراف بذلك، هو رئيس السلطة محمود عباس (أبو

مازن) الذي جرّده البيت الأبيض من ملابسه الإمبراطورية ليتحرك في الداخل والخارج عارياً، فيما يصرّ على أن مشروع التسوية المسمى زوراً «عملية السلام» لم يمت، وأن من فقد مقعده فيه هو الراعي الأميركي، على أمل أن يجد راعياً آخر يبقي على أمله في دولة فلسطينية قابلة للحياة لم يتوقف عن التبشير بها منذ أتى به ياسر عرفات في أوائل عام ١٩٦٨ ليعينه عضواً في لجنة حركة «فتح» المركزية.

الدول العربية التي افترض أبو مازن أنها المفتاح لاستراتيجية مشروع الدولة الفلسطينية منذ تبنيها مبادرة عبد الله بن عبد العزيز للصلح والاعتراف بالكيان واعتبرتها تلك الدول إطاراً إقليمياً للسلام قد سحب منها ترامب قضيتها الأولى، القدس، ومنحها للكيان، بل هدد من يرفض خطوته بالويل والثبور وعظائم الأمور، أقلها وقف المعونة الأميركية، سواء المالية والاقتصادية، أو حتى العسكرية. وأقصى ما قدمته المجموعة العربية هو مشروع القرار المصري في مجلس الأمن لإلغاء أي تغيير في وضعية القدس، مع علمها أن «الفيتو» الأميركي سيقتل مشروع القرار.

أما أوروبا التي تقوم دائماً بدور «الشرطي الجيد» مقابل «الشرطي الشرير» الذي يمثله البلطجي الأميركي، فلم تستطع حتى الآن أن تقدم نفسها بديلاً من الولايات المتحدة، إذ تجد نفسها في مأزق وهي تواصل الحديث عن مشروع التسوية وتأييد العملية السلمية وعن خطورة ضياع فرصة «حل الدولتين» بما قد يزيد فرص غياب الاستقرار في المنطقة وتحول الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية من موقت إلى نظام فصل عنصري دائم.

والآن، بعد مسيرة ٢٤ عاماً من الرهان العبثي على مفاوضات حل الدولة الفلسطينية الذي جعل القضية تقف على رأسها، جاء قرار ترامب لكي تستعيد القضية حيويتها النضالية وتقف مجدداً على قدميها بفعل الكفاح الشعبي الذي امتد على كامل الأرض الفلسطينية بدعم شعبي عربي ودولي.

ماذا سيفعل أبو مازن؟ هل سيغيّر سلوكه ومشواره السياسي الذي بدأه (منذ التحاقه بـ«فتح») من فكرة «اختراق المجتمع الصهيوني» من أجل تصفيته إلى عقد اتفاقات أوسلو والتنصل من المقاومة المسلحة التي لم يكن طرفاً فيها؟ ما يعرف عنه أنه كان ملتصقاً

بعرفات، لكن لم يعرف ــ بسبب غموض انتمائه ــ أن كانت له قواعد داخل التنظيم، فهو لم يكن عضواً في «القيادة العامة لقوات العاصفة»، ولا مسؤولاً عسكرياً في «الميليشيا»، وكذلك لم تكن له زيارات منتظمة للقواعد، ولم يكن لديه جهاز مؤثر مثل غيره من قيادات «فتح» الأولى، بل كانت مواقع أبو مازن تتعزز عقب كل عملية اغتيال يروح ضحيتها أحد قادة الحركة المعارضين لنهج التسوية بالشروط الإسرائيلية ــ الأميركية. ففي نيسان/ إبريل ١٩٨١ أصبح عضواً في «اللجنة الاقتصادية لمنظمة التحرير»، وبعد اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في نيسان/ إبريل ١٩٨٨ صار مسؤولاً عن القطاع الغربي، فضلاً عمّا كان يعرف عنه من عدائه للمقاومة وضرورة وقفها والتخلي عن أسلحتها والتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية.

الجواب قدمه عضو «اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير»، أحمد مجدلاني، الذي صرح لـ إذاعة فلسطين أمس، بأن السلطة «تريد تعديل مسار عملية السلام مع إسرائيل وليس الانسحاب منها إثر قرار ترامب»، وأن القيادة الفلسطينية طلبت رسمياً من كل فرنسا وروسيا والصين إيجاد آلية دولية متعددة الأطراف لرعاية عملية السلام. وأضاف مجدلاني بشأن اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني الذي دعا إليه أبو مازن في منتصف كانون الثاني/ يناير المقبل ونيته المراجعة الشاملة، إن «المطروح هو تغيير مسار العملية السياسية وليس الانسحاب منها، وكذلك تحديد العلاقة مع الاحتلال انطلاقاً من انتهاء المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو».

مع ذلك، إن الرد على برنامج عباس قدمه المواطنون الفلسطينيون الذين يتصدون للاحتلال بصدورهم العارية التي تشير إلى اتجاه النضال الوحيد، بما يؤكد أن مشروع التسوية، الذي هو الاسم الحركي لمشروع تصفية القضية الوطنية الفلسطينية، قد مات ودفن، في حين أن دوامات الغضب الجماهيري في فلسطين المحتلة لا تتوقف عن التدفق لتتحول في الوقت المناسب إلى ثورة تعمل على دحر الاحتلال دون قيد أو شرط.

من جريدة "الوطن" الكويتية الصادرة بتاريخ ١٩٨٣/٤/١١

الحدث والمعنى

بقلم: محمد سعيد

ست رصاصات اطلقها مجهولون أودت ثلاث منها بحياة عصام السرطاوي. هذه الرصاصات التي وصفها شمعون بيريز بأنها كانت موجهة لقتل روح الاعتدال في الشعب الفلسطيني .. هذا الاعتدال الذي كان بيريز وغيره يراهن على امكانية دفع السرطاوي ومن يمثل لاجتياز ما اسماه بيريز بـ «الحاجز النفسي» أي الاعتراف بإسرائيل .

وقد وضعت هذه الرصاصات حداً لحياة شخص اثار خلال ست سنوات كاملة ضجة كبيرة داخل ساحة العمل الفلسطيني، إذ اشغل المجلس الوطني الفلسطيني خلال ثلاث دورات متتالية بقضيته وحواراته مع الاسرائيليين وآرائه التي كانت الصحافة العالمية تهتم بإبرازها، حيث توج هذه التصريحات والآراء، في فبراير من العام الحالي لصحيفة «لوماتان» الفرنسية التي قال فيها بأنه كان يحترم الثورة لكنه يدين منظمة التحرير الفلسطينية للاعتراف باسرائيل لانه يعتبر ان المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الخامسة عشرة في دمشق عام ١٩٨١ قد اقر الاعتراف باسرائيل عندما اعلن تأييده لمشروع بريجنيف» .

وفي الدورة الاخيرة للمجلس الوطني اتضح ان الاتجاه العام داخل المجلس كان ضد توجهات السرطاوي التي عبر عنها بوضوح قائلاً «ان اتجاهات رفض الاعتراف باسرائيل واستمرار الكفاح الفلسطيني سينتهي قريباً وان حركة السلام داخل الشعب الفلسطيني التي امثلها ستحقق كافة اهدافها قريباً» .

وكان هذا الموقف من قبل السرطاوي المتناقض مع الاتجاه العام داخل المجلس، والمتناقض اساساً مع الميثاق الوطني الفلسطيني واضحاً في ردهات المجلس .

وربما ان عملية الاغتيال هذه لم تكن لتتم لولا غياب الاساليب الديمقراطية الحقيقية داخل مؤسسات واطر منظمة التحرير الفلسطينية .

والسرطاوي الذي وصفته الخارجية المصرية في اعقاب اغتياله بانه «كان واحداً من اكثر الشخصيات تنويراً واحتراماً في القيادة الفلسطينية» والذي وصفه محمد صبيح امين سر المجلس الوطني الفلسطيني بانه «كان عنصراً يثير الجدل في الآراء لانه كان يطرح آراء جديدة ولاول مرة على المجتمع الفلسطيني» . لم يكن نبتاً شيطانياً في ساحة العمل الفلسطيني بدليل بقاء عضويته في المجلس الوطني الفلسطيني بالرغم من كل الضجيج الذي اثير وكان يثار حوله خلال السنوات الثلاث الماضية .

فالسرطاوي اساساً يعبر عن نهج سياسي، وان كان هذا النهج غير متماسك ولا يحظى بقبول جماهيري الا انه كان موجوداً ومطروحاً داخل الساحة الفلسطينية، ولم يكن السرطاوي فيها بارزاً ضمن هذا النهج فحسب بل كان الاكثر جرأة في التعبير عن مكونات وتوجهات هذا النهج .

ولم يترك السرطاوي مناسبة او فرصة الا حاول استغلالها للتعبير بشكل سافر عن دعوته للتصالح مع العدو الصهيوني، فبالرغم من انه قد اعلن في يناير عن وقف اتصالاته مع «مجلس السلام الاسرائيلي» الذي قال متتياهو بيليد احد اعضائه «نحن نعتبر انفسنا صهاينة ونرى ان مستقبل اسرائيل التوصل الى تفاهم مع منظمة التحرير الفلسطينية على اساس دولة فلسطينية تعيش بسلام مع اسرائيل» . الا انه كان على اتصال دائم بهذه الحركة وبغيرها من الحركات والاتجاهات الصهيونية المماثلة، وهو الذي رتب اللقاء الذي اثار الكثير من الجدل في تونس بين السيد ياسر عرفات وحركة «السلام الآن» . وخرج السرطاوي في اعقاب المجلس الوطني الفلسطيني اكثر تماسكاً في نهجه هذا خصوصاً في ظل الانحسار العام لحركة المقاومة الفلسطينية في اعقاب الصمود الاسطوري في بيروت، ومستفيداً من الوضع العربي الذي سمته العامة الضعف والتراخي والتراجع ومستفيداً من مشاريع التسوية المنهالة على المنطقة العربية والتي كان آخرها مبادرة ريغان .

ان هذا النهج الداعي للاعتراف بالعدو الصهيوني لا يستطيع المحافظة على وتيرة نمو متصاعد داخل حركة الشعب الفلسطيني لان مجرد التفكير باجتياز «الحاجز النفسي» الذي يعني الاعتراف يوازي من حيث جوهره ومضمونه في ظروف الواقع الفلسطيني اجتيازاً فعلياً وانتقالاً لمواقع الاعداء، في ظروف الواقع العربي كما حدث في مصر .

وبالرغم من ان هذه النهاية لن تضع حداً لهذا النهج، الا ان المواجهة الحقيقية لن تكون الا من خلال اطر ومؤسسات حركة المقاومة الفلسطينية وبأساليب ديمقراطية تعيد للميثاق الوطني الفلسطيني احترامه وقدسيته وتحافظ على التنفيذ الامين لنصوصه ومضمونه، وتعيد للكفاح المسلح دوره وفاعليته، كأداة رئيسية في النضال لتحقيق اهداف وأماني الشعب الفلسطيني .. المتمثلة بتحرير كامل ترابه الوطني، وإغلاق الطريق امام كل دعاة التيار «الواقعي» .

فلسطين الثورة — ٢١

مقال نشرته في جريدة الوطن الكويتية غداة اغتيال عصام السرطاوي

بيان حركتنا الصادر في عام ١٩٥٩

نبذة تاريخية:- لقد تعرضت فلسطين لأبشع المؤمرات على الصعيدين العربي والعالمي... وكانت المؤامرات تتجه دائماً نحو هدف محدد واحد، هو اغتصاب فلسطين المقدسة وإعطاؤها لقمة سائغة لليهود والصهاينة بعد شل أيدي عرب فلسطين من الدفاع عن حقوقهم.

ولقد وقعت الكارثة والشعب العربي في كل مكان يعيش تحت ظروف قاسية من تسلط الحكام والمستعمرين وكانت الحكومات العربية أداة طيعة في أيدي الاستعمار والصهيونية. ولقد وقعت الكارثة في غفلة من الأمة العربية ولم يكن أبناء فلسطين غافلين عن قضيتهم مطلقاً. كانوا متيقظين، فقد صارعوا الانتداب البريطاني والصهيونية العالمية وصمدوا لثلاثين عاماً وقفوا وحيدين في المعركة وذاقوا خلالها كل أنواع الاضطهاد الاستعماري وقدموا الآلاف من الشهداء الأبطال والضحايا الأبرياء بثوراتهم العديدة وأيام كفاحهم الطويل.

وحينما انتزعت الدول العربية زمام المبادرة من الشعب الفلسطيني بأمر من المستعمرين فتحوا النافذة للاستعمار والصهيونية فحولوا شعب فلسطين إلى قطيع من اللاجئين.

منع الاستعمار والصهيونية أيضاً شعب فلسطين العربي من التجمع والتكتل لاستعادة وطنهم، وكقناع وضعت هذه الدول فئات تافهة ومتنافرة تنافر هؤلاء الحكام تتحدث باسم شعب فلسطين كما يريد الحكام المأجورون والانتهازيون أو ما يطلب منهم الاستعمار أن يقولوا، لقد تشتت شعب فلسطين على أيدي اليهود وبعض الحكام العرب، واستمر هذا التشرد رغم تغيرات جوهرية حدثت في البلاد العربية. وزيادة على هذا الضياع لشعبنا فقد عملت دوائر الاستعمار والصهيونية ومن يدور في فلكهما على تلطيخ ماضي شعب فلسطين الوطني باتهامات بيع الأراضي والخيانة وغيرها.

وبدلاً من أن تعد الحكومات العربية شعبنا للاستعداد لمحاربة اليهود واسترداد وطننا المغتصب فإنها زجت أفراد شعبنا في خلافات ضيقة تخدم أغراضاً انتهازية كان من آثارها تحقيق مآرب اليهود والاستعمار من تشتيت ومطاردة وملاحقة شعبنا بأسلوب همجي

أدى إلى الحطّ من معنوية وعزيمة هذا الشعب وأصبح أفرادنا، إضافة إلى ذلك محاطين بنظرات قاسية حتى من أفراد الشعب العربي الذين وقفوا إلى جانب عرب فلسطين وخبروا صلابته في جميع مراحل كفاحه الماضي، وقد غطى حكام العرب واقع القضية أمام شعوبهم بمعارك وهمية وصيحات تخديرية امتدت بنكبة هذه السنين الطويلة، وكادت تنطمس لولا الإيمان الذي بقى في النفوس الطيبة لشعبنا المتعطش للثأر والعودة، ولقد برهنت الأحداث المتلاحقة أن شعب فلسطين ما زال حياً يقظاً فلم يندثر كما أردوا له بل بقي مع جوعه ومرضه وخيمته ونكبته، مخلصاً وفياً صلباً في الدفاع عن حقوقه فلم يرضخ لسياط المستعمرين عام ١٩٤٨ بل بقيت هذه الشعارات رغم الزيف والخداع أدق مقياس للثورية والوطنية.

تطورات القضية: لم تعالج قضية فلسطين على مستواها منذ النكبة، بل سارت مع مختلف الظروف بين مد وجزر، بين ميوعة وصلابة، وعروض ومساومات وذلك حسب أهواء ومصالح من تصدوا لمعالجتها، لذلك لم يبرز لهذه الحكومات سياسة وطنية ثابتة حتى الآن حتى تنسجم وأماني شعب فلسطين، تلك الأماني الذي وضعها نصب عينيه وناضل لتحقيقها مصمماً على أن تكون فلسطين أرضاً عربية ليس للصهيونية فيها مكان بل كانت تلك الحكومات تنتهج سياسة المطالبة بأنصاف الحلول بصورة تخاذلية مؤلمة، وأن قضيتها ستبقى مجمدة يتكاثف الغبار عليها ويتسرب التاريخ إلى سطورها ليمحوها سطراً بعد سطر وتنطمس معالمها واحدة بعد الأخرى وذلك إن لم تنبثق طليعة من الشعب العربي الفلسطيني تمسك بزمام القضية وتباشر سياسة ثابتة وخطة مدروسة ترتفع بالقضية عن صعيد الانتهازية والشعوذة والدجل إلى الثوري الوطني البناء.

حتمية انبثاق الثورة: أياً كانت الأسباب التي أدت إلى ضياع فلسطين فإن ذلك لا يغير حقيقة الواقع الذي يعيشه شعب فلسطين الآن، إن شعبنا يعيش الهزيمة الوطنية ويقاسي نكبتها الفظيعة منذ نشأتها ولم تتح الحكومات العربية إلى الآن لشعبنا أن يتجمع ويوحد صفوفه ويخطط لمنهج ثوري بناء لاسترداد وطنه، لذا استمرت أوضاعنا تسير من سيئ إلى أسوأ وتمزق شعبنا وتفرقت صفوفه وتعددت به السبل وظهرت بينه مختلف الشعارات، لكن بارقة أمل لم تظهر، بل أصبحت تملأ الجو أصوات الخيانة وتصريحات المتخاذلين

ووجدت هذه من يدافع عنها حينما يخدم كل صوت يبرز لمعارضتها، واختنق شعبنا برائحة اليأس والخيانة، ورائحة البؤس والمرض، ورائحة الضياع المر والشقاء الأليم.

وقد اشتدت الخلافات بين الدول العربية وتحولت الأنظار عن أرض المعركة، وقامت غالبية الحكومات العربية باستغلال شعب فلسطين وقضية بلاده بمناسبة وغير مناسبة وإذا كان بينهم مخلص لقضيتنا فقد جعلت هذه التيارات إخلاصه قليل الحظ من النجاح.

ونتيجة لذلك امتد عمر النكبة وتتابعت أعوامها دون أن يبدو في الأفق بريق من الأمل وابتعد العمل الثوري عن أرضنا المحتلة، وتشتت الآراء وابتعد معظمها عن جوهر القضية ونتيجة لذلك تبلبلت الأفكار وطغى في النفوس التخاذل واليأس، وانتشرت اللامبالاة وظهرت الفردية واستبدت الانهزامية وأضحت فلسفتها الحط من أي عمل وطني والتنديد بكل رأي ثوري.

لقد فقد الكثيرون الثقة بأنفسهم ومن ثمة حجبوها عن الجميع وتبعثرت الجهود، واختفت معاني التضحية والفداء وازدحمت المنابر بعد أن أقفرت الميادين، ولما كان الشعب العربي الفلسطيني مكبلاً بالحديد والنار في كل مكان، ولما كانت التكتلات الموجودة بين الشعب الفلسطيني لم تفد القضية فإنه لا بد أن تنطلق من آمال آلام الشعب العربي الفلسطيني حركة فاعلة تلم الشعب وتهيئ الفلسطيني معنوياً وثورياً لاسترداد وطنه المغتصب واستئصال الكيان الفلسطيني من بلادنا. وأن التهيئة للثورة لتحرير ديارنا السلبية تعيد الطمأنينة إلى النفوس المنكوبة وتهدئ من حدة الآلام التي يرزح شعبنا تحت وطأتها فتملئ نفوس شعبنا بالثقة بقدرته على تحرير وطنه من الغزاة الصهاينة. لقد فشل جميع من عالجوا قضيتنا لأننا كنا مبعدين عنها، لذا فإن شعبنا الآن في أمسّ الحاجة إلى طليعة تنظم في حركة منظمة تقود إلى الثورة التي يراها السبيل القويم لمعالجة قضيته وإزالة النكبة، وإننا نكتفي هنا بناءً على توصية اللجنة المركزية العليا بإعطاء الإعداد للعمل الثوري اسم الحركة ويرمز لها بكلمة «فتح» على أن يعلن الاسم الكامل للحركة لحظة انبثاق الثورة.

حركتنا: حركتنا حركة وطنية ثورية منبثقة من صميم إرادة الشعب العربي الفلسطيني ووجدانه، حركتنا، حركة تدعو الشعب الفلسطيني إلى الوحدة الوطنية الفلسطينية، حركتنا

العربية الفلسطينية في الوجود العربي الدولي، حركتنا-تسعى لتعبئة الشعب الفلسطيني ليقود ثورة تحرير فلسطين من الاستعمار والصهيونية، حركتنا-بعيدة عن الإقليمية وتؤمن أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير.

الحركة وأصالة شعبنا الثورية: لقد عاصر الجيل الحاضر من أبناء نكبة فلسطين الثورات المتتابعة من أجل حرية الوطن واستقلاله، ولقد فهم شعبنا منذ البداية بأن الثورة هي السبيل الوحيد للقضاء على آمال الصهيونية والاستعمار لاغتصاب أرضنا، ومنذ أن حلت أفواج الغزاة بوطننا لم تشهد أرض فلسطين سنة غير دامية، وكان شعبنا العظيم الجبار في كفاحه، يقارع الجيوش البريطانية والمؤامرات الصهيونية بعتادها وقواتها وإمكانياتها الهائلة ولم تضع منهم فلسطين إلا بعد أن أبعدتهم الجيوش العربية عن معركة وجوده إثر دخولها في الخامس عشر من أيار/ مايو عام ١٩٤٨.

إن الثورة في شعبنا لا تزال راسخة الجذور ولئن غطى البؤس والشقاء ملامح هذه الروح الثورية في شعبنا فإنها ستفجر طاقات تحررية زخمة يوم يجد ثوارنا البواسل من يعيد إليهم الثقة بنفوسهم وأنها بحاجة إلى إبراز وصقل، وعلى الطليعة الواعية من شعبنا تقع مسؤولية ذلك حتى تعصف الرياح الثورية العاتية بدولة الصهاينة فتجتثها.

وإن الحركة لتركز على الإيمان بحب شعبنا لوطننا المغتصب ووفائنا لعهدنا بالعمل على تحريره وهذا نابع من نبتة الثورة الأصلية في صدورنا.

طليعية الحركة: كان لتطور أحداث النكبة وما رافقها من قسوة ظروفنا وما حل بشعبنا من شدة الظلام وويلات التشرد أبعد الأثر في خلق النزعة الانفرادية واللامبالاة، وعوامل اليأس الانهزامية بين كثيرين من أبناء وطننا، ولو أحس الناس جميعاً بالظلم وواجب التضامن لعاشت الإنسانية في جو فاضل لا بغي فيه ولا ظلم ولا عدوان، إلا أن نواميس الطبيعة على مر العصور أكدت على استحالة ذلك وأكدت أنه لا بد أن تجود على الشعوب المظلومة بطليعة أبنائها تكون أكثر شعوراً وأشد إحساساً بوطأة الظلم يندفعون مناضلين من أجل حرية شعبهم متناسين ذاتهم ومصالحهم في سبيل ذلك، وقد يكون هذا النفر قليلاً إذا ما نسب إلى

الشعب إلا أن قوة إيمانهم بأهداف الشعب يطغى على الضعف ويرقى بالطليعة إلى إمكانية توجيه الشعب وتعبئته للثورة في سبيل حقه.

إن على الطليعة أن تتناسى ذاتها في سبيل تحقيق الأهداف التي نذرت لها نفسها ووجدت من أجلها، وهي أهداف الشعب، وكلما تبلورت ذهنية الطليعة بالنسبة إلى واقعها كانت أحزم وأسرع للوصول إلى أهدافها.

إنسانية الطليعة: إن الشعب العربي الفلسطيني يعاني مرارة ضياع الوطن والتشرد والنكبة، فهو الذي يواجه مأساة ويعيش ظروفها الصعبة، وقد حرم هذا الشعب من حقوقه الإنسانية في العيش والحرية والكرامة، وهو بجانب ذلك يعيش عرضة لشتى الأوبئة والأمراض الاجتماعية والنفسية، وقد وقفت الدول العربية موقفاً غير مشرف من هذا الشعب فساعدت على خلق هذه الأمراض وانتشارها وامتدادها. إن الطليعة من أبناء الشعب الفلسطيني ستأخذ حتماً بيد شعبنا لترفع معنوياته وتعيد إليه الثقة بنفسه وتقوده في طريق الحرية والحياة الكريمة.

الحركة ووضع شعبنا الاقتصادي: يعيش شعبنا ضمن وضع اقتصادي استعماري مدروس، فقد فطن الاستعمار ما للوضع الاقتصادي السيّئ من تأثير على الشعوب، فوضع بمؤازرة الحكام العرب شعبنا في مركز اقتصادي حرج، إذ إن السياسة الاقتصادية المبنية عليها أحوالنا تقوم على أن يكون اعتمادنا على وكالة الغوث الدولية الاستعمارية فتستطيع هذه الوكالة شل أيدينا وتفكيرنا عن العمل تحت ضغط الحاجة المتوالية والضغط على شعبنا اقتصادياً ليقبل المشاريع الخائنة، ولولا وقوف الواعين من أبناء شعبنا وأمتنا العربية لاستطاع الاستعمار أن يحقق الشرعية لدولة اليهود في وطننا بتحقيق تلك المشاريع بأن فترات الجوع المظلمة التي مرت على شعبنا المناضل. إن انبثاق الكيان الثوري يهيّئ لنا معالجة أوضاعنا بأنفسنا وفرصة تخطيط وضع اقتصادي لا يخضعنا لمشاريع الاستعمار والصهيونية كما هو الحال الآن.

الحركة ووضع شعبنا الاجتماعي: لا ينكر أحد مرارة الوضع الاجتماعي السيّئ الذي يعيشه شعبنا نتيجة النكبة؛ إن قسوة ظروفنا وشقاء معيشتنا، وإن حياتنا المؤلمة في

المعسكرات وسائر مواطن تشردنا قد أثرت بعواملها على الكثيرين من أبناء النكبة، فقد طغت الفردية على أخلاق الكثيرين منهم وحاول البعض تناسي آثار النكبة باللامبالاة واليأس والتخاذل أو الأنانية، ولا نستغرب هذه الأمور بين مثقفينا، فهي أمراض لا يستبعد وجودها عند الأمم المنكوبة.

إن الحركة ستعالج هذه النواحي بثورتها، حيث ستعيد الثورة إلى النفوس الحائرة ثقتها لأن شعبنا مستعد للثورة من أجل استرداد الوطن السليب.

الحركة والوضع الثوري لشعبنا: إن شعب فلسطين تعذب رغم توالي السنين، وإن معاول النكبة لم توهن عزيمته وصلابته، لقد بقي شعبنا في غزة وخان يونس ونابلس وجنين وطولكلرم والقدس والخليل، وكل مدن فلسطين وقراها وفي سائر معسكرات اللاجئين ومواطن التشرد، بقي شعبنا وفياً لوطنه ثابتاً على عهده متكلاً على نفسه، وتغلي روحه بالإصرار على الثأر وتحطيم المؤامرات الاستعمارية لتصفية القضية، فلا صلح ولا تقسيم ولا إسكان ولا تهجير ولا توطين، ولم يثنه على إصراره جوع وحرمان أو إغراء أو وعيد. وهكذا ظل شعبنا الأبي صامداً ينتظر إشراقة فجر التحرير، وهكذا ظل الوضع الثوري عنيداً وقادراً يشحذ همتنا، ويقوي إيماننا بشعبنا المجاهد ويسند انطلاق حركتنا لتحقيق أهدافها.

إن الحركة رسمت طريقها الثوري لاسترداد الوطن السليب، وإن الثورة تشمل القطاعين العسكري والسياسي، وستقوم الحركة ببعث القطاعين في الظروف المناسبة والوقت المحدد لساعة الصفر؛ فالحركة تؤمن بأن الثورة في فلسطين هي الحل الوحيد لاجتثاث دولة الصهاينة، وأن لنا من الأصالة الثورية في شعبنا ضمانة ضخمة لتحقيق أهدافنا.

أهداف الحركة: إن هدف حركتنا الأساسي هو إنقاذ وطننا السليب وتحريره من الغزاة، ومن هذا الهدف تنبثق الأهداف الأخرى المتطلعة إلى بعث الحرية والكرامة الوطنية لشعبنا، الرامية إلى تعبئته شعبنا مادياً ومعنوياً وإعداده ثورياً وعسكرياً ليهيىء لانطلاقة الثورة المسلحة في الجزء المغتصب من وطننا كحل جذري لنسف هذا الاغتصاب. والحركة تؤمن بضرورة الحياد في طريقها فلن تنحاز إلى أي جهة ضد الأخرى، ولكنها ستكون بالمرصاد لأي جبهة تضرّ بمصالح القضية الفلسطينية، وهي ستقبل العون غير المشروط من المصادر

النظيفة، وستمضي في طريقها مستنيرة بآراء المخلصين في دنيا العرب غير تابعة أو خاضعة أو موجهة مدعومة بقوة الشعب العربي في كل مكان.

العضو والحركة: إن أمالاً عظاماً مبنية على هذه الحركة بعد هذه النكبة الطويلة التي حورب شعبنا المنكوب خلالها من قبل اليهود والاستعمار والحكام العرب حيث كتموا أنفاسه وفرضوا عليه إقامة جبرية في الخيام والمعسكرات وحرموه من إبداء رأيه والعمل للإعداد للثورة الكبرى.

ومن ثم فإن أعباءً جساماً تقع على كواهل أعضاء هذه الحركة، وإننا أمام هذه الحقائق التي تبرز من واقعنا الدامي الرهيب وحياتنا المريرة القاسية والظروف الصعبة المحيطة بشعبنا أينما كان لمكرهون على العمل السري إذا ما أردنا العمل لإنقاذ وطننا، ولذا فإن السرية المطلقة واجب على الأعضاء الذين يسيرون في طريق الحركة، وإن الكتمان والسرية والحذر من أهم المميزات التي تضمن لحركتنا سلامة الوصول إلى الساعة التي يحين فيها الإعلان عن حركتنا وثورتنا، ويجب أن يكون العضو على علم تام بأن النتائج التي تترتب عن التفريط بأي سر من أسرار الحركة ستعرضه لأعباء يصعب تحمل آثارها، وإن أي بادرة تكشف هذه الحركة إنما تضر بمصالح وطننا المنكوب وشعبنا المعذب. فعلى العضو أن يلتزم السرية التامة في القول والعمل وبالنسبة إلى كل ما يتعلق بالحركة.

لقد حملت الطليعة من أبناء الحركة أمانة العمل لإشعال الثورة وتحقيق أهداف هذا الشعب وهي قد بدأت هذا الطريق الصعب المليء بالأشواك مهما كلفنا ذلك من جهد وتضحيات ودماء حرة عربية.

(فتح)

البلاغ العسكري الأول لقوات العاصفة

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

«فتح»

بلاغ عسكري رقم (١)

صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة

اتكالاً منا على الله، وإيماناً منا في حق شعبنا في الكفاح لاسترداد وطنه المغتصب وإيماناً منا بواجب الجهاد المقدس... وإيماناً منا بموقف العربي الثائر من المحيط إلى الخليج وإيماناً منا بمؤازرة أحرار وشرفاء العالم... لذلك فقد تحركت أجنحة من القوات الضاربة في ليلة الجمعة ٣١/١٢/١٩٦٥ وقامت بتنفيذ العمليات المطلوبة منها كاملة ضمن الأرض المحتلة... وعادت جميعها إلى معسكراتها سالمة...'وإننا لنحذر العدو من القيام بأي إجراءات ضد المدنيين الآمنين العرب أينما كانت...لأن قواتنا سترد على الاعتداء باعتداءات مماثلة... وسنعتبر هذه الاجراءات من جرائم الحرب...كما وأننا نحذر جميع الدول من التدخل لمصلحة العدو بأي شكل كان.. لأن قواتنا سترد على هذا العمل بتعريض مصالح هذه الدول للدمار أينما كانت.

عاشت وحدة شعبنا

وعاش نضاله لاستعادة كرامته ووطنه.

التاريخ ١/١/١٩٦٥

القيادة العامة لقوات العاصفة.

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

(فتح)

بلاغ عسكري رقم (٢)

صادر عن القيادة العامة لقوات العاصفة

تلبية لنداء الواجب المقدس تجاه وطننا السليب... وإيماناً منا بحقنا المغتصب... ولأن السبيل لاسترجاعه هو الثورة المسلحة... فقد تحركت قواتنا في أرضنا المحتلة كما يلي:

١-قامت قوة ضاربة من المجموعة الأولى من الجناح الثالث بمهاجمة العدو... ومنشآت تحويل نهر الأردن...واستطاعت هذه القوة أن تصيب أهدافها المحددة لها في كل من نفق عيلبون وسهل البطوف... وقد استشهد في هذه العملية مناضل انضم إلى إخوانه في قائمة البطولة والشرف.

٢-اصطدمت قوة من المجموعة الثالثة بمفرزة من جنود العدد على طريق بئر السبع وإيلات وقد قتل ثلاثة جنود من جنود العدو في هذه العملية... وعادت القوة إلى قواعدها سالمة.

٣-تحركت قوة من المجموعة الثالثة ونسفت خزان المياه ومحطة للضخ في بيت نحاس في المنطقة الجنوبية... وعادة القوة إلى قواعدها سالمة.

٤-تحركت قوة من المجموعة الثانية (الجناح الأول) ونسفت جسراً على طريق عكا المدورة.

عاشت وحدة النضال لشعبنا المناضل

عاشت فلسطين حرة عربية

التاريخ ١٢/ ١/ ١٩٦٥

القيادة العامة لقوات العاصفة

اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ- حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية)-١٣/ ٩/ ١٩٩٣

البند (١)

إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية

إن حكومة دولة إسرائيل وفريق منظمة التحرير الفلسطينية (في الوفد الأردني الفلسطيني، إلى مؤتمر السلام في الشرق الأوسط) (الوفد الفلسطيني) ممثلاً للشعب الفلسطيني يتفقان على أن الوقت قد حان لإنهاء عقود من المواجهة والنزاع، والاعتراف بحقوقهما المشروعة والسياسية المتبادلة والسعي للعيش في ظل تعايش سلمي وبكرامة وأمن متبادلين، ولتحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية من خلال العملية السياسية المتفق عليها، فإن الطرفين يتفقان على المبادئ التالية:

أ- هدف المفاوضات: إن هدف المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ضمن عملية السلام الحالية في الشرق الأوسط، هو من بين أمور أخرى، إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، المجلس المنتخب (المجلس) للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات وتؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

ب- من المفهوم أن الترتيبات الانتقالية هي جزء لا يتجزأ من عملية السلام بمجملها، وأن المفاوضات حول الوضع الدائم ستؤدي إلى تطبيق قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨.

البند (٢)

إطار الفترة الانتقالية

إن الإطار المتفق عليه للفترة الانتقالية مبين في إعلان المبادئ هذا.

البند (٣)

الانتخابات

أ- من أجل أن يتمكن الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من حكم نفسه وفقاً لمبادئ ديمقراطية، ستجرى انتخابات سياسية عامة ومباشرة وحرة للمجلس تحت إشراف متفق عليه ومراقبة دولية متفق عليها، بينما تقوم الشرطة الفلسطينية بتأمين النظام العام.

ب- سيتم عقد اتفاق حول الصيغة المحددة للانتخابات وشروطها وفقاً للبروتوكول المرفق كملحق؛ بهدف إجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز التسعة أشهر من دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ. هذه الانتخابات ستشكل خطوة تمهيدية انتقالية هامة نحو تحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباته العادلة.

البند (٤): الولاية

سوف تغطي ولاية المجلس منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القضايا التي سيتم التفاوض عليها في مفاوضات الوضع الدائم. يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة مناطقية واحدة، يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال الفترة الانتقالية.

البند (٥): الفترة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم

أ- تبدأ فترة السنوات الخمس الانتقالية عند الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا.

ب- سوف تبدأ مفاوضات الوضع الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني في أقرب وقت ممكن، ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية.

ت - من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية، بما فيها القدس، اللاجئون، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع جيران آخرين، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

ث- الاتفاقات التي تم التوصل إليها للمرحلة الانتقالية لا تجحف أو تخل بمفاوضات الوضع الدائم.

البند (٦): النقل التمهيدي للصلاحيات والمسؤوليات

أ - فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفور الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، سيبدأ نقل السلطة من الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى الفلسطينيين المخولين بهذه المهمة، وكما هو مفصل هنا سيكون هذا النقل للسلطة ذات طبيعة تمهيدية إلى حين تنصيب المجلس.

ب- مباشرة بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ والانسحاب من قطاع غزة ومنطقة أريحا، مع الأخذ بعين الاعتبار تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيتم نقل السلطة للفلسطينيين في المجالات التالية: التعليم، الثقافة، الصحة، الشؤون الاجتماعية، الضرائب المباشرة والسياحة، سيشرع الجانب الفلسطيني ببناء قوة الشرطة الفلسطينية كما هو متفق. وإلى أن يتم تنصيب المجلس، يمكن للطرفين أن يتفاوضا على نقل صلاحيات ومسؤوليات إضافية حسبما يتفق عليه.

البند (٧) الاتفاق الانتقالي

أ- سوف يتفاوض الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني على اتفاق حول الفترة الانتقالية (الاتفاق الانتقالي).

ب- سوف يحدد الاتفاق الانتقالي من بين أشياء أخرى: هيكلية المجلس، وعدد أعضائه، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات عن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية إلى المجلس، وسوف يحدد الاتفاق الانتقالي أيضاً سلطة المجلس التنفيذية وسلطته التشريعية طبقاً لـ (البند التاسع) والأجهزة القضائية الفلسطينية المستقلة.

ت- سوف يتضمن الاتفاق الانتقالي ترتيبات، سيتم تطبيقها عند تنصيب المجلس، لتمكينه من الاضطلاع بكل الصلاحيات والمسؤوليات التي تم نقلها إليه مسبقاً وفقاً لـ(المادة ٤) أعلاه.

ث- من أجل تمكين المجلس من تشجيع النمو الاقتصادي، سيقوم المجلس فور تنصيبه، إضافة إلى أمور أخرى: بإنشاء سلطة فلسطينية للكهرباء، سلطة ميناء غزة البحري،

بنك فلسطين للتنمية، مجلس فلسطين لتشجيع الصادرات، سلطة فلسطينية للبيئة، سلطة فلسطينية للأراضي، وسلطة فلسطينية لإدارة المياه وأية سلطات أخرى يتم الاتفاق عليها وفقاً للاتفاق الانتقالي الذي سيحدد صلاحياتها ومسؤولياتها.

ج – بعد تنصيب المجلس، سيتم حل الإدارة المدنية، وانسحاب الحكومة العسكرية الإسرائيلية.

البند (٨) النظام العام والأمن

من أجل ضمان النظام العام والأمن الداخلي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، سينشئ المجلس قوة شرطة قوية، بينما ستستمر إسرائيل في الاضطلاع بمسؤولية الدفاع ضد التهديدات الخارجية، وكذلك بمسؤولية الأمن الإجمالي للإسرائيليين؛ بغرض حماية أمنهم الداخلي والنظام العام

البند (٩) القوانين والأوامر العسكرية

أ- سيخول المجلس بالتشريع- وفقاً للاتفاق الانتقالي- في جميع السلطات المنقولة إليه.

ب- سيراجع الطرفان بشكل مشترك القوانين والأوامر العسكرية السارية المفعول في المجالات المتبقية.

البند (١٠) لجنة الارتباط المشتركة الإسرائيلية- الفلسطينية

من أجل توفير تطبيق هادئ لإعلان المبادئ هذا ولأية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، ستشكل فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، لجنة ارتباط مشتركة إسرائيلية وفلسطينية؛ من أجل معالجة القضايا التي تتطلب التنسيق وقضايا أخرى ذات الاهتمام المشترك، والمنازعات.

البند (١١) التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني في المجالات الاقتصادية

إدراكاً بالمنفعة المتبادلة للتعاون من أجل التشجيع بتطوير الضفة الغربية وقطاع غزة

وإسرائيل، سيتم إنشاء لجنة تعاون اقتصادية إسرائيلية – فلسطينية، من أجل تطوير وتطبيق البرامج المحددة في البروتوكولات المرفقة (كملحق ٣ وملحق ٤) بأسلوب تعاوني، وذلك فور دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ.

البند (١٢) الارتباط والتعاون مع الأردن ومصر

سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر؛ للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون بين حكومة إسرائيل والممثلين الفلسطينيين من جهة، وحكومتي الأردن ومصر من جهة أخرى؛ لتشجيع التعاون بينهما، وستضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر- بالاتفاق- على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧، بالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك.

البند (١٣) إعادة انتشار القوات الإسرائيلية

أ- بعد دخول إعلان المبادئ هذا حيز التنفيذ، وفي وقت لا يتجاوز عشية انتخابات المجلس؛ سيتم إعادة انتشار القوات العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية الذي تم تنفيذه وفقاً للمادة ١٤.

ب- عند إعادة انتشار قواتها العسكرية، ستسترشد إسرائيل بمبدأ وجوب إعادة انتشار قواتها العسكرية خارج المناطق المأهولة بالسكان.

ح- سيتم تنفيذ تدريجي للمزيد من إعادة الانتشار في مواقع محددة مع تولي المسؤولية عن النظام العام والأمن الداخلي من قبل قوة الشرطة الفلسطينية وفقاً للمادة ٨ أعلاه.

البند (١٤) الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ومنطقة أريحا

ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما هو مبين في البروتوكول المرفق في ملحق (٢)

البند (١٥) تسوية المنازعات

أ- ستتم تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير إعلان المبادئ هذا، أو أية اتفاقات لاحقة تتعلق بالفترة الانتقالية، بالتفاوض من خلال لجنة الارتباط المشتركة التي ستتشكل وفقاً للمادة (١٠) أعلاه.

ب- إن المنازعات التي لا يمكن تسويتها بالتفاوض يمكن أن تتم تسويتها من خلال آلية توفيق يتم الاتفاق عليها بين الأطراف.

ت- يمكن للأطراف أن تتفق على اللجوء إلى التحكيم حول خلافات متعلقة بالمرحلة الانتقالية التي لا تحل مباشرة، ولهذا الغرض وحسب الاتفاق تنشئ الأطراف لجنة تحكيم.

البند (١٦) التعاون الإسرائيلي- الفلسطيني فيما يتعلق بالبرامج الإقليمية

يرى الطرفان أن مجموعات العمل في المفاوضات متعددة الأطراف أداة ملائمة لتشجيع خطة مارشال وبرامج إقليمية أخرى، بما فيها برامج خاصة للضفة الغربية وقطاع غزة، كما هو مشار إليه في البروتوكول المرفق في الملحق (٤).

البند (١٧) متفرقات

إ- يدخل اتفاق المبادئ هذا حيز التنفيذ بعد شهر واحد من توقيعه.

ب- جميع البروتوكولات الملحقة بإعلان المبادئ والمحضر المتفق عليه المتعلق به، سيتم اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

اتفاقية واي ريفر (واي بلانتيشن) ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٨

البند (١)

واي ريفر

أ- لدى دخول الاتفاق حيز التنفيذ: ٣/ ١١/ ١٩٩٨ تبدأ أعمال إعادة الانتشار الثالثة: (انطلاقاً من بنود الاتفاق الانتقالي ورسائل وزير الخارجية الأميركي الأسبق كريستوفر) للطرفين في ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ المتعلقة بعملية إعادة انتشار إضافية، سيتم تكليف لجنة بهذه المسألة، وسيتم اطلاع الولايات المتحدة بانتظام (على تطور أعمال هذه اللجنة).

ب- إطلاع الجانب الأميركي على خطة العمل الأمنية الفلسطينية: يضع الطرف الفلسطيني خطة عمل يتم إطلاع الولايات المتحدة عليها، على أن يبدأ تنفيذها على الفور لضمان مكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الإرهابية وبنائها.

ج- تعاون أمني ثنائي بشكل تام: سيكون هناك تعاون كامل في مجال الأمن بين الطرفين وسيكون متواصلاً ومكثفاً وشاملاً.

د- بدء أعمال لجنة التعاون الأمني الثلاثية: إضافة إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي-الفلسطيني في مجال الأمن ستجتمع لجنة رفيعة المستوى أميركية -إسرائيلية- فلسطينية كلما دعت الحاجة، أو مرة كل أسبوعين على الأقل؛ لتقييم التهديدات القائمة، ومعالجة العقبات التي تعترض قيام تعاون وتنسيق فعال في مجال الأمن، وتوجيه الخطوات المتخذة لمحاربة الإرهاب والمنظمات الإرهابية، وستستخدم هذه اللجنة أيضاً كمنتدى؛ لمتابعة مسألة الدعم الخارجي للإرهاب، وخلال هذه الاجتماعات سيطلع الطرف الفلسطيني بشكل كامل أعضاء اللجنة على نتائج التحقيقات التي يجريها مع المشتبه فيهم من الإرهابيين الذين تم اعتقالهم وسيتبادل المشاركون أي معلومات إضافية لازمة، وتقوم اللجنة بشكل منتظم بإطلاع قادة الطرفين على وضع التعاون، ونتائج اجتماعاتها وتوصياتها.

هـ- مواصلة عمل اللجان الانتقالية، ومواصلة أعمال اللجنة الاقتصادية:
١ - يؤكد الجانبان الإسرائيلي- الفلسطيني مجدداً التزامهما بتعزيز علاقاتهما واتفاقهما على ضرورة تشجيع التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وانطلاقاً من ذلك اتفق الجانبان على مواصلة أو إحياء عمل جميع اللجان الدائمة التي تشكلت بموجب الاتفاق الانتقالي، ولا سيما لجنة الرقابة والتوجيه، واللجنة الاقتصادية المشتركة، ولجنتي الشؤون المدنية والقانونية، واللجنة الدائمة للتعاون.

٢- اتفق الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي على الترتيبات التي ستتيح الإسراع بفتح المنطقة الصناعية في غزة، كما عقدا «بروتوكولاً» يتعلق بإنشاء وتشغيل مطار غزة الدولي خلال المرحلة الانتقالية.

٣- سيستأنف الجانبان المفاوضان حول الممر الآمن على الفور، وستتواصل المفاوضات بهدف التوصل إلى اتفاق في أسرع وقت ممكن، وأن يطبق هذا الاتفاق سريعاً على الأثر.

٤- يقر الجانبان بأهمية ميناء غزة الكبرى لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وستسرع اللجنة الإسرائيلية – الفلسطينية عملها على الفور؛ بهدف التوصل إلى إبرام «بروتوكول» في غضون ٦٠ يوماً؛ للبدء في إنشاء الميناء.

٥- يعترف الطرفان بأن القضايا القانونية التي لم يتم حلها تؤثر سلباً على العلاقات بين الشعبين؛ ومن ثم سيعملان على تسريع الجهود عبر اللجنة القانونية لإيجاد حلول للمشاكل القانونية المعلقة وتنفيذها في أسرع وقت، وسيقوم الجانب الفلسطيني بتقديم نسخ عن قوانينه المعمول بها للجانب الإسرائيلي.

٦- يبدأ الطرفان حواراً اقتصادياً استراتيجياً لتعزيز علاقتهما الاقتصادية، ويتم تشكيل لجنة في إطار اللجنة الاقتصادية لبحث الضرائب الإسرائيلية على الشراء، والتعاون في مجال مكافحة سرقة السيارات، ومعالجة الديون الفلسطينية غير المدفوعة، وتأثير المقاييس الإسرائيلية، كعقبات أمام التجارة والتوسع للقائمتين (أ١ و أ٢).

٧- يتفق الجانبان على أهمية مساعدة الممولين الدوليين المستمرة في تسهيل قيام

الجانبين بتنفيذ الاتفاقات المبرمة، ويقران بالحاجة إلى الدعم المتزايد للتنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويتفقان على التوجه معاً إلى المجموعة المانحة لتنظيم مؤتمر وزاري قبل نهاية ١٩٩٨؛ للحصول على وعد برفع مستوى المساعدات.

و- بدء مفاوضات الحل النهائي: يستأنف الجانبان فوراً مفاوضات الوضع النهائي بوتيرة متسارعة، وعليهما بذل جهود ماضية للتوصل إلى اتفاق قبل الرابع من أيار/ مايو ١٩٩٩، وستجرى المفاوضات بلا انقطاع، وقد أبدت الولايات المتحدة استعدادها لتذليل العقبات أمام هذه المفاوضات.

البند (٢)

أ- خلال الأسبوع الثاني الذي يلي دخول الاتفاق حيز التنفيذ (٣/ ١١/ ١٩٩٨ حتى ١٧/ ١١/ ١٩٩٨):

١- البدء بتطبيق خطة العمل الأمنية: يضع الجانب الفلسطيني خطة عمل يتم إطلاع الولايات المتحدة عليها، على أن يبدأ بتنفيذها على الفور؛ لضمان مكافحة منهجية وفاعلة ضد المنظمات الإرهابية وبنائها.

٢- بدء أعمال اللجنة الأميركية- الفلسطينية المشتركة: إضافة إلى التعاون الثنائي الإسرائيلي- الفلسطيني حول الأمن، فإن لجنة أميركية- فلسطينية ستجتمع كل أسبوعين؛ لبحث الإجراءات المتخذة للقضاء على الخلايا الإرهابية، وبنى المساندة التي تخطط وتمول وتدعم الإرهاب، إضافة إلى هذه الاجتماعات، فإن الطرف الفلسطيني سيطلع الولايات المتحدة بشكل كامل على الأعمال التي يقوم بها؛ لجعل التنظيمات كافة (أو فروع التنظيمات) ذات الطابع العسكري أو الإرهابي أو العنيف- خارجة على القانون والبنى المساندة لها، ولمنعها من التحرك انطلاقاً من المناطق الواقعة تحت سلطة قوانينه.

ب- دخول الإطار القانوني لحظر الأسلحة حيز التنفيذ:

١- يكفل الطرف الفلسطيني وفقاً للاتفاقيات السابقة ترسيخ إطار قانوني فاعل

للتجريم، أي استيراد أو تصنيع أو بيع أو حيازة أو امتلاك غير مشروع للأسلحة النارية والذخائر في المناطق الواقعة تحت سلطة القانون الفلسطيني.

٢- تقديم التقرير الفلسطيني حول تطبيق هذه المنهجية، إضافة إلى ذلك سيضع الطرف الفلسطيني ويطبق بشكل صارم ومتواصل برنامجاً منهجياً منظماً لجمع أي معدات غير شرعية -وفقاً للاتفاقات السابقة ومذكرة الحفظ أو التصرف بها بالشكل المناسب. وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تطبيق هذا البرنامج.

ج- بدء أعمال لجنة متابعة التحريض:

١- تجتمع لجنة أميركية- إسرائيلية- فلسطينية بشكل منتظم لمتابعة حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب؛ لكي تقدم توصيات حول سبل منع هذا التحريض. وستعين كل من الأطراف الإسرائيلية والأميركية والفلسطينية في هذه اللجنة خبيراً إعلامياً وممثلاً قانونياً وخبيراً تربوياً وشخصاً منتخباً أو سابقاً منتخباً لعضوية هذه اللجنة.

٢- إصدار المرسوم الفلسطيني الذي يحظر أي شكل من أشكال التحريض: استناداً إلى ما هو متعارف عليه دولياً في هذا المجال وطبقاً لـ (المادة ٢٢ (١) من الاتفاق الانتقالي ومذكرة الحفظ) سوف تسعى إسرائيل والمجلس لتعزيز التفاهم المتبادل والتسامح وبالتالي الامتناع عن التحريض، بما فيها الدعاية العدائية ضد بعضهما البعض، وبدون الانتقاص من مبدأ حرية التعبير، وسوف يأخذان الإجراءات القانونية لمنع تحريض كهذا من قبل أي من المنظمات، الجماعات أو الأفراد ضمن ولايتها. سيصدر الطرف الفلسطيني مرسوماً يحظر أي شكل من أشكال التحريض على العنف أو الإرهاب، وينشئ آليات للتحرك بشكل منهجي ضد كل عبارات أو تهديدات بالعنف، وسيكون هذا المرسوم مشابهاً لمرسوم إسرائيلي ضمن التشريعات الإسرائيلية التي تتعامل مع الموضوع نفسه.

د- مصادقة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأكيداً لما جاء في رسالة المنظمة حول الميثاق الوطني الفلسطيني:

تجدد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأكيد ما جاء في الرسالة التي بعث

بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، إلى الرئيس الأميركي بيل كلينتون من إلغاء لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات) وحكومة إسرائيل في ٩/١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

يدعو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي ووزراء الحكومة الفلسطينية إلى اجتماع يتحدث فيه الرئيس الأميركي كلينتون ليؤكد مجدداً دعمه لعملية السلام وللقرارات التي سبق ذكرها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي.

هـ- تطبيق المرحلة الأولى من اعادة الانتشار: ٢٪ من مناطق «ج» إلى مناطق «ب» و١،٧٪ من مناطق «ب» إلى مناطق «أ»

ويقوم المسؤولون في الجانب الإسرائيلي بإطلاع نظرائهم الفلسطينيين على المناطق كما هو متعارف عليه، وبعد انتهاء هذه المرحلة من إعادة الانتشار، يقدم تقرير حول إعادة الانتشار. طبقاً للاتفاق الانتقالي والاتفاقات التي تلته، فإن تطبيق الجانب الإسرائيلي للمرحلتين الأولى والثانية من إعادة الانتشار الإضافية سيتمثل في أن ينقل إلى الطرف الفلسطيني ١٣٪ من المنطقة «ج» على الشكل التالي: واحد بالمائة (١٪ إلى المنطقة «أ» - ١٢ بالمائة) (١٢٪ إلى المنطقة «ب»).

أعطى الطرف الفلسطيني علماً بأنه سيحدد منطقة/ مناطق تبلغ مساحتها ثلاثة بالمائة من المنطقة «ب» سالفة الذكر لإعلانها مناطق خضراء أو محميات طبيعية. كما أعلن الطرف الفلسطيني أنه سيتصرف طبقاً للمعايير العلمية الموضوعة، ومن ثم لن يحدث في هذا الإطار أي تغيير في وضع هذه المناطق، من دون أن يمس ذلك بحقوق سكان هذه المناطق، ومن ضمنهم البدو. ومع أن هذه المقاييس لا تسمح بإقامة إنشاءات جديدة في هذه المناطق، فإنه سيمكن صيانة الطرق والمنازل الموجودة فيها.

يحتفظ الطرف الفلسطيني في هذه المناطق الخضراء (المحميات الطبيعية) بالمسؤولية الأولى في مجال الأمن؛ بهدف حماية الإسرائيليين ومواجهة تهديد الإرهاب.

أنشطة وتحركات قوات الشرطة الفلسطينية يمكن أن تحدث بعد تنسيق وتأكيد، ويعطى الطرف الإسرائيلي جواباً سريعاً على مثل هذه الطلبات.

في إطار التطبيق السالف الذكر لإعادة الانتشار الأولى والثانية فإن ٢ , ١٤٪ من المنطقة «ب» ستصبح منطقة «أ».

البند (٣) أ- من الأسبوع الثاني إلى الأسبوع السادس (١٨/ ١١/ ١٩٩٨ إلى ١٧/ ١٢/ ١٩٩٨):

يقوم المجلس المركزي الفلسطيني بتأكيد فحوى رسالة منظمة التحرير حول الميثاق الوطني (من الأسبوع الثاني وحتى الأسبوع الرابع).

أ- تجدد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأكيد ما جاء في الرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ إلى الرئيس الأميركي كلينتون، من إلغاء لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني، التي تتعارض مع الرسائل المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ٩ و١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.

يدعو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عرفات، ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، وأعضاء المجلس المركزي، ووزراء الحكومة الفلسطينية؛ إلى اجتماع يتحدث فيه الرئيس الأميركي كلينتون؛ ليؤكدوا مجدداً دعمهم لعملية السلام وللقرارات التي سبق ذكرها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي.

ب- من الأسبوع الرابع حتى السادس

يقوم المجلس الوطني ومؤسسات أخرى في منظمة التحرير بالتأكيد على رسالة منظمة التحرير حول الميثاق.

تجدد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية تأكيد ما جاء في الرسالة التي بعث بها رئيس منظمة التحرير الفلسطينية بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ إلى الرئيس الأميركي كلينتون من إلغاء لبنود الميثاق الوطني الفلسطيني، التي تتعارض مع الرسائل

المتبادلة بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل في ٩ و١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣.
يدعو رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني وأعضاء المجلس المركزي ووزراء الحكومة الفلسطينية -إلى اجتماع يتحدث فيه الرئيس الأميركي كلينتون ليؤكدوا مجدداً دعمهم لعملية السلام وللقرارات التي سبق ذكرها للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والمجلس المركزي.

ج- المباشرة في البدء بعمل برنامج مصادرة الأسلحة:

١- إضافة إلى ذلك سيضع الطرف الفلسطيني ويطبق بشكل صارم ومتواصل برنامجاً منظماً لجمع أي معدات غير شرعية، وفقاً للاتفاقيات السابقة والتصرف بها بالشكل المناسب، وقد وافقت الولايات المتحدة على المساعدة في تطبيق هذا البرنامج.

٢- مرحلة مصادرة الأسلحة: سيتم إنشاء لجنة أميركية- فلسطينية ؛للمساعدة في التعاون وتعزيزه؛ بهدف منع تهريب أو إدخال الأسلحة ومواد متفجرة بصورة غير مشروعة إلى المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية.

د- تقديم تقرير لجنة متابعة التحريض:

تجتمع لجنة أميركية- إسرائيلية- فلسطينية بشكل منتظم لمتابعة حالات التحريض المحتمل على العنف أو الإرهاب؛ ولكي تقدم توصيات حول سبل منع هذا التحريض.

هـ- تقديم اللجنة الاقتصادية للتقرير الانتقالي في الأسبوع الثالث، التقرير النهائي في الأسبوع السادس

هـ/أ- تقديم الجانب الفلسطيني قائمة (بأسماء) أفراد قوات الشرطة إلى الجانب الإسرائيلي: سيقدم الجانب الفلسطيني قائمة (بأسماء) أفراد قوة الشرطة إلى الجانب الإسرائيلي، وفقاً للاتفاقات السابقة.

* بدء لجنة الرقابة والتوجيه مباشرة مهامها: تتولى لجنة الرقابة والتوجيه بموجب مهامها تنفيذ هذا الإجراء وإبلاغ الولايات المتحدة به.

- تطبيق المرحلة الثانية من إعادة الانتشار: ٥٪ من مناطق «ج» إلى مناطق «ب» ويقوم المسؤولون في الجانب الإسرائيلي بإطلاع نظرائهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب، وبعد الانتهاء من إعادة الانتشار، يقدم تقرير حول إعادة الانتشار هذه.

البند (٤)

أ- من الأسبوع السادس إلى الأسبوع الثاني عشر ١٨/ ١٢/١٩٩٨) إلى ٢/ ٢/ ١٩٩٩

أ/ أ- مرحلة مصادرة الأسلحة.

ب/ أ- تقديم اللجنة المختصة تقريرها حول سير عمليات المصادرة.

ج/ أ- تقديم تقرير لجنة متابعة التحريض.

د/ أ- تقدم لجنة المراقبة والتوجيه تقريراً للولايات المتحدة حول قوائم أعداد قوات الشرطة.

ب- تطبيق المرحلة الثالثة من إعادة الانتشار: ٥٪ من مناطق «ج» إلى مناطق «ب» و١٪ من مناطق «ج» إلى مناطق «أ» و١ ,٧٪ من مناطق «ب» إلى مناطق «أ»، ويقوم المسؤولون في الجانب الإسرائيلي بإطلاع نظرائهم الفلسطينيين على المناطق كما هو مطلوب، بعد إتمام عملية إعادة الانتشار.

البند (٥)

أ- بعد الأسبوع الثاني عشر:

تتواصل النشاطات المذكورة في المذكرة كما هو متفق عليه وعند الضرورة، ويتضمن ذلك نشاطات كل من:

أ/ أ- لجنة التعاون الأمني الثلاثية.

أ/ ب- اللجنة الأميركية- الفلسطينية لمكافحة الإرهاب.

أ/ ج- اللجنة الأميركية- الفلسطينية لمراجعة وتقويم المعلومات اللازمة للإجراءات القضائية.

تجتمع لجنة أميركية- فلسطينية؛ لدرس وتقييم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات الملاحقة والعقاب، أو الإجراءات القضائية الأخرى التي تمس وضع الأشخاص المشتبه بارتكابهم أعمال عنف وإرهاب أو تواطؤهم فيها.

أ/ د- اللجنة الأميركية- الإسرائيلية- الفلسطينية لمتابعة التحريض.

ب- لجنة المرحلة الثالثة لإعادة الانتشار:

أ- انطلاقاً من بنود الاتفاق الانتقالي ورسائل وزير الخارجية السابق (وارن كريستوفر) للطرفين في السابع عشر من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٧ المتعلقة بعملية إعادة انتشار إضافية، سيتم تكليف لجنة بهدف المسألة، وسيتم إطلاع الولايات المتحدة بانتظام على تطور أعمال هذه اللجنة.

ب- مواصلة عمل اللجان كافة.

المصدر: دائرة شؤون المفاوضات.

قائمة المصادر والمراجع

كتب

- أكرم الحوراني، مذكرات، المجلد الرابع، الطبعة ١، مكتبة مدبولي ٢٠٠٠.
- إلياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاماً: من المجرد إلى الملموس، الجزء الثالث، دار جفرا للدراسات والنشر، دمشق الطبعة الأولى ٢٠٠٢.
- إلياس شوفاني، بوح في المتاح، حاوره مصطفى الولي وعبده الأسدي، دار كنعان للدراسات والنشر والتوزيع. دمشق ط١، ٢٠٠١.
- إلياس شوفاني، مرثية الصفاء: سيرة ذاتية، دار الحصاد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ط١، ٢٠٠٩.
- أسامة العيسة، كم طلقة في مسدس الموساد، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان ط ١، ٢٠٠٤.
- أنيس صايغ عن أنيس صايغ. رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ٢٠٠٦.
- باميلا آن سميث: فلسطين والفلسطينيون ١٨٧٦-١٩٨٣، ترجمة إلهام بشارة الخوري، دار الحصاد للنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٩١.
- بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني، عن عرفات واوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط١، ٢٠٠٨.
- حاتم صديق عبد الخالق أبو غزالة، كامب ديفيد تسوية أم تصفية، جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، الأزمة والحل، مداخلة محمد أبو ميزر (أبو حاتم) مسؤول العلاقات الخارجية في حركة فتح حول أزمة فتح في عام ١٩٨٣.

- حكومة المنفى بداية النهاية، خلفيات وأبعاد حقيقة ما يجري في «فتح»، منشورات الانتفاضة، بيروت ط١، ص ١٣٦-١٤٠.
- خطاب الأخ أبو عمار في المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة عشرة-دورة الشهيد كمال جنبلاط.. منشورات فلسطين الحرة، واشنطن، ط١، ١٩٧٧.
- ديفيد هيرست: البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط، ترجمة عبدالرحمن إياس، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، الطبعة الأولى حزيران/ يونيو ٢٠٠٣.
- رشيد الخالدي، القفص الحديدي: قصة الصراع الفلسطيني لإقامة دولة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ١، ٢٠٠٨.
- سميح فرسون: فلسطين والفلسطينيون، ترجمة عبد الوهاب عطا، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- سليم الزعنون (أبو الأديب)، مذكرات، السيرة والمسيرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط ١، ٢٠١٣.
- سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط١، ١٩٩٦.
- صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، دمشق طبعة جديدة نيسان/ إبريل ٢٠٠٧.
- صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية، دار كاظمة، الكويت طبعة ١، ١٩٧٨.
- صقر أبو فخر، الحركة الوطنية الفلسطينية من النضال المسلح إلى دولة منزوعة السلاح، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت، ط١، ٢٠٠٣.
- ضافي الجمعاني: من الحزب الى السجن ١٩٤٨-١٩٩٤ (مذكرات)، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط ١ شباط/ فبراير ٢٠٠٧
- عبد الرحمن غنيم، ثلاثون عاماً من العبث، دار الجليل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط١، ١٩٨٧.

- عبدالله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية، دار القلم للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٨٦. الكويت.
- عبد القادر ياسين، أزمة فتح جذورها، أبعادها، مستقبلها، دار الجرمق، دمشق، ط٣، ١٩٨٥.
- عبد الهادي النشاش، الانتفاضة الفلسطينية الكبرى ١٩٨٧-١٩٨٨، منشورات الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، دار النديم للصحافة والنشر والتوزيع.، دمشق، ط١، ١٩٨٨.
- عبد المنعم أحمد النمر، النحلة اللقيطة، البابية والبهائية، تاريخ ووثائق، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
- عدلي الهواري. الحقيقة وأخواتها، عود الند، لندن، ط١، ٢٠١٧.
- عدلي الهواري، بيروت ١٩٨٢: اليوم «ي». عود الند، لندن، ط ١، ٢٠١٧.
- عدنان أبو عودة، يوميات، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، ط١، الدوحة.
- عصام محمد عدوان، حركة فتح ١٩٦٩-١٩٨٣، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١.
- عصام محمد عدوان، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح ١٩٥٨-١٩٦٨، ط٢، ٢٠٠٥.
- عيسى الشعيبي، الكيانية الفلسطينية: الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي ١٩٤٧-١٩٧٧، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، قبرص ط١، ١٩٧٩.
- غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٣-١٩٨٨، دار دانية، دمشق ١٩٩٣.
- غسان محمد دوعر. قواعد الشيوخ: مقاومة الإخوان المسلمين ضد المشروع الصهيوني ١٩٦٨-١٩٧٠، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.
- فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤-١٩٧٤، دراسة للوثائق الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث الفلسطيني ١٩٨٠.
- كاي بيرد، الجاسوس النبيل (The Good Spy)، حياة روبرت إيمز وموته، ترجمة محمد جياد الأزرقين الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٥.

- محمد أبو ميزر (أبو حاتم)، الأزمة والحل. حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح».
- محمد الأسعد، مديح البياض، دار الفارابي، بيروت، ط ١، ٢٠١٥.
- محمد عبد العزيز ربيع، الحوار الفلسطيني -الأميركي: الدبلوماسية السرية والاتصالات الفلسطينية الإسرائيلية، دار الجليل للنشر، عمان.
- محمد عبد اللطيف (أبو الأمين)، سنوات القهر، دار الفارابي، بيروت طبعة ١، أيار/ مايو ٢٠١٨.
- محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، تاريخ ومذكرات وتعليقات، المكتبة العصرية. بيروت ١٩٦٠.
- محمد سعيد المسحال، ضياع شعب... أو ضياع أمة، طبعة المؤلف.
- محمود الناطور (أبو الطيب)، حركة فتح بين المقاومة والاغتيالات، الدار الأهلية، عمان.
- محمود عباس (أبو مازن)، طريق أوسلو، شركة المطبوعات.، بيروت، ط ١، ١٩٩٤.
- ناجي علوش، نحو ثورة فلسطينية جديدة، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٧.
- نايف حواتمة، أوسلو والسلام الآخر المتوازن، دار الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق ١٩٩٨.
- نبيل شعث، حياتي من النكبة إلى الثورة، سيرة ذاتية، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ٢٠١٦.
- نزيه أبو نضال، مذكرات: من أوراق ثورة مغدورة، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠١٣.
- نزيه أبو نضال، تاريخية الأزمة في فتح، ط١، آذار/ مارس ١٩٨٤.
- هاشم علي محسن، الانتفاضة، ثورة حتى النصر، دار الجليل، دمشق.
- هاني الحسن، حركة فتح المسيرة والجذور في كتاب خبرات الحركة السياسية الفلسطينية في القرن العشرين، الثورة الفكرية السياسية، المركز القومي للدراسات والتوثيق عام ٢٠٠٠.
- يزيد يوسف الصايغ، الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٩-١٩٩٣: رحلة الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

- هاني الحسن، الخروج من مأزق أوسلو، حركة فتح، دائرة العلاقات الخارجية، ١٩٩٧.
- يزيد يوسف الصايغ، الأردن والفلسطينيون، رياض الريس للنشر، لندن ١٩٨٧.

- Alan Hart, Arafat: *A political Biography*, Sidgwick& Jackson limited, London, 1994.
- Andrew Gowers and Walker, Jony: 1991, Behind the Myth: Yasser Arfat and the Palestinian Revolution Bulter and Tanner. London.
- Avi Shlaim, Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace. Alfred A. Lnopf. New York 2008.
- Grant Romley and Amir Tibon,The Last Palestinian: The Rise and Reign of Mahmoud Abbas. Prometheus Books 2017.
- Jack O'connell. King's Counsel: A Memoir of War, Espionage, and Diplomacy in the Middle East. 2011 by W. W. Norton Company.
- Danny Rubinstein, *The Mystery of Arafat. Steerforth Press.* New Hampshire, USA. 1995.
- Stephen P. Cohen with Oren Rawls.The Go-Between: Memoir of a Mideast Intermediary, Green Publishing House.
- Thomas Kiernan, Yasser Arafat:The Man & the Myth, Abacus Edition, Great Britain, 1976.

رسائل جامعية

- أحمد حامد خضير، دور عملاء إسرائيل والمتعاونين معها من الفلسطينيين في تمزيق النسيج السياسي للشعب الفلسطيني، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٤.
- أسامة محمد أبو نخل ومخيمر أبو سعدة، نشأة منظمة التحرير الفلسطينية، بين المصالح العربية والطموح الفلسطيني: قراءة جديدة، جامعة الأزهر ٢٠٠٩.
- أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة الفلسطينية في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان ١٩٧٨-١٩٨٢، بحث لنيل شهادة الماجستير في الجامعة الإسلامية-غزة ٢٠٠٧.

- أكرم حجازي، الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى ٢٠١٠.
- أكرم حجازي، الحركة الوطنية الفلسطينية الراهنة من الداخل، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تونس الأولى ٢٠١٠.
- أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٩٩، الجامعة الإسلامية-غزة.
- حاتم جميل أحمد السطري، مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي، في مجلة شؤون فلسطينية (١٩٧١-١٩٩٣)، الجامعة الإسلامية-غزة. أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦.
- حسام محمود أحمد، أثر اتفاق أوسلو على الدبلوماسية الفلسطينية ١٩٩٣ - ٢٠١٤، جامعة الأقصى ٢٠١٦.
- زكريا إبراهيم السنوار، العمل الفدائي في قطاع غزة ١٩٦٧-١٩٧٣، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية-غزة ٢٠٠٣.
- عبد الناصر سرور، رؤية عرفات للدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الخامس عشر، العدد الأول.
- عصام محمد عدوان، الدولة الفلسطينية في فكر ياسر عرفات، جامعة القدس المفتوحة، غزة.
- عمر رشاد سليم ناصر، حركة «فتح»: الإ شكاليات والتحديات، أطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية/ كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥.
- محمد أحمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورة تحررية أم مشروع كياني، جامعة بيرزيت ٢٠٠٥.
- محمد شهيل يوسف أحمد، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية في فلسطين ١٩٩٣-٢٠٠٦، جامعة النجاح الوطنية-كلية الدراسات العليا ٢٠٠٧.
- نادر أبو الجبين، الدولة العربية الفلسطينية الديموقراطية العلمانية، بحث مقدم لكتاب في الذكرى السنوية للفقيد الأستاذ شفيق الحوت، بتكليف من د. أنيس الصايغ، بيروت ٢٠٠٩.

- نعيمة بن جدة وصبرينة مقدم، النشاط السياسي الفلسطيني: منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤-١٩٨٢، جامعة محمد بوضياف/ المسلة، الجزائر ٢٠١٦.

دوريات ومواقع إلكترونية

- إبراهيم قليلات، مقابلة مع مجلة الموقف العربي عدد ١١١ صدر في / ١١/ ١٩٨٢.
- أحمد جميل عزم، المثقف والثورة: حنا ميخائيل (أبو عمر) ورفاقه، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١١٤ ربيع ٢٠١٨.
- أحمد خليفة، عرفات كقائد فتح كتنظيم ومسيرة الثورة الفلسطينية، في حوار صريح مع شفيق الحوت، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٦٠/ ٦١ المجلد ١٥ شتاء ٢٠٠٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت.
- بلال الحسن، عرفات قبل مدريد: القوانين التي حكمت مسيرته السياسية، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية-بيروت العدد ٦٠/ ٦١ شتاء ٢٠٠٤.
- بلال الحسن، أحداث أيلول ومسؤولية النظام الأردني، شؤون فلسطينية عدد ١ آذار/ مارس ١٩٧١.
- بلال الحسن، قراءات في المشهد الفلسطيني، عن عرفات وأوسلو وحق العودة وإلغاء الميثاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ط ١، ٢٠٠٨.
- جعفر البكلي، يوم زمجر مبارك: وقع....، صحيفة الأخبار اللبنانية ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧.
- جهاد الرنتيسي، بدايات ومآلات انتفاضة فتح، مقال غير منشور.
- جورج بوش/ خطاب في مؤتمر مدريد للسلام، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت. مجلد ٢، عدد ٨، خريف ١٩٩١.
- حسام الخطيب، الثورة الفلسطينية إلى أين، مجلة شؤون فلسطينية العدد الرابع أيلول/ سبتمبر ١٩٧١.

- حسن نافعة، العلاقة المصرية-الفلسطينية-رؤية تحليلية، مجلة الدراسات الفلسطينية المجلد ٨، العدد ٢٩ شتاء ١٩٩٧.
- حسين حجازي، دول الطوق تجاه منظمة التحرير الفلسطينية، مجلة شؤون فلسطينية العدد ١٣٤ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٣.
- خليل الوزير (أبو جهاد): البدايات، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت، مجلد ٢٦، عدد ١٠٤، خريف ٢٠١٥.
- خطاب الرئيس أنور السادات في الدورة العاشرة الاستثنائية للمجلس الوطني الفلسطيني بالقاهرة.
- http://www.moqatel.com/openshare/Wthaek/Khotob/Khotub8/AKhotub43_3-1.htm_cvt.htm .
- رشاد أبو شاور، خالد سلام، أو محمد رشيد، أو محمد برهان رشيد من هو؟ / ٦/ ٢٠٠٢.
http://amgadalarab.com/?todo=view&cat=9&id=00011877
- سميح شبيب، العلاقات الفلسطينية المصرية الرسمية منذ زيارة عرفات لمصر، في ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٢.
- لغاية إعلان القاهرة ٧/ ١١/ ١٩٨٥. شؤون فلسطينية عدد ١٦٣ تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٦.
- سلافة الحجاوي، عرفات والحسيني. مدونة. ٢٠١٠.
- صحيفة الأخبار اللبنانية ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥
- صحيفة القدس المقدسية ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ نقلاً عن صحيفة يديعوت أحرونوت.
- صحيفة أمجاد العرب الإلكترونية، الحوار الثاني مع أبو موسى: أعرف قاتل سعد صايل.. خسرنا معركة القدس.. المدينة تهودت.
- شفيق ناظم الغبراء، اسطورة ياسر عرفات. مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت العدد ١٠٠ خريف ٢٠١٤.
- عبد الناصر سرور، رؤية ياسر عرفات للدور المصري تجاه القضية الفلسطينية، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية المجلد ١٥ العدد الأول تموز/ يوليو ٢٠١١.

- عبد الهادي العجلة، حول مدينة روابي والنيوليبرالية الفلسطينية المستجدة، ٢٠ آب/ أغسطس ٢٠١٦.
- علاء أبو رضوان، محددات القيادات السياسية الفلسطينية وخصائصها منذ عهد الانتداب البريطاني وحتى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. مجلة الجامعة العربية الأميركية للبحوث، مجلد ٤ العدد ١ ٢٠١٨.
- علي الجرباوي، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي، تحليل وتقويم. مجلة قراءات سياسية العدد الأول شتاء ١٩٩٤.
- علي الجرباوي، حول الأجندة الخارجية للإصلاح: الحالة الفلسطينية، مجلة المستقبل العربي-مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد ٣٣٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.
- عماد لطفي ملحس: جريدة «الغد» الأردنية عدد ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٤.
- فيصل حوراني، الميثاق الوطني وموقعه في سياق تطور الفكر السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، عدد ٩٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٩.
- ماجد كيالي. فتح وتجربة التيار اليساري الديمقراطي فيها. مجلة الدراسات الفلسطينية. عدد ٩٢ خريف ٢٠١٢.
- مجلة شؤون فلسطينية، العدد ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٣ البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.
- مجلة شؤون فلسطينية العدد ١١٣ نيسان/ إبريل ١٩٨١.
- مجلة فلسطين الثورة، لسان حال فتح-المجلس الثوري العدد ١٠٠ ١٥/ ٤/ ١٩٨٣.
- مجلة «فلسطين المسلمة»- شهرية - لندن، المملكة المتحدة - تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.
- محسن الخزندار، حركة فتح. دنيا الوطن ١٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩.
- محسن الخزندار، الإخوان المسلمين، دنيا الوطن ١٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٩.
- محمد حسنين هيكل، الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي: الخلفيات والإشكاليات والنتائج. محاضرة في الجامعة الأميركية بالقاهرة في تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٩٣ نشرت في مجلة قراءات سياسية العدد الأول شتاء ١٩٩٤.

- محمود الناطور، تفاصيل تنشر لأول مرة عن رحيل أبو عمار من طرابلس. دنيا الوطن ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥.
- معين الطاهر: ياسر عرفات: الانشقاق وطرابلس، موقع أمد الإلكتروني ١١ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٤).
- معين الطاهر، مقابلة، مجلة الدراسات الفلسطينية. العدد ٩٤ ربيع ٢٠١٣.
- معين الطاهر، رسالتان من صلاح خلف إلى عرفات في حرب أكتوبر... المعارك والتسوية. صحيفة العربي الجديد ٢٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٧.
- معين الطاهر. ورقة مقدمة إلى ندوة من السلاح إلى السلام/ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/ الدوحة ٤ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٨.
- موسى البديري. الحوار الفلسطيني الإسرائيلي: من الانتفاضة إلى المفاوضات. مجلة الدراسات الفلسطينية. المجلد ٣ العدد ١٢ خريف ١٩٩٢ مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ناجي علوش، عودة إلى موضوعات الثورة العربية، مجلة الكاتب الفلسطيني العدد ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٨.
- نبيل حيدري، الكيانية الفلسطينية والهاجس العروبي، مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٠٦ أيار/ مايو ١٩٩٠ نقلاً عن:

Moshe Shemesh, The Palestinian Entity, 1959- 1974: Arab Politics and the PLO, London Frank Cass 1988.

- نصير عاروري، الاتفاق الفلسطيني-الإسرائيلي والإدارة الأميركية. مجلة قراءات سياسية العدد الأول شتاء ١٩٩٤.
- نورمان فنكلشتاين، مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠: تشويه روس المتعمد للموقف الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد ١٨، العدد ٧١، صيف ٢٠٠٧
- موقع صحفي إلكتروني، من وثائق ال سي أي إيه المخابرات الأميركية، الجزء الثالث المنظمة العاملة لتحرير فلسطين ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥.
- موقع فلسطين اليوم، أسرار تنشر لأول مرّة عن فك الارتباط ١٣ أيار/ مايو ٢٠١٢.
- موقع الرئيس جمال عبد الناصر الإلكتروني.

- http://nasser.bibalex.org/Speeches/browser.aspx?SID=1123&lang=ar
- Ahmad Samih Khalidi and Hussein Agha, The End of This Road: The Decline of the Palestinian National Movement. The New Yorker August 6. 2017.
- Grant Romley, Mahmoud Abbas Doesn't Have a Trump Strategy. Foreign Policy January 3, 2018.
- Lary Yudelson, Stephen P. Cohen, 71.Jewish Standard Feb 2, 2017 New York Lary Yudelson, Stephen P. Cohen, 71.Jewish Standard Feb 2, 2017
- Stephen P. Cohen, How 1986 Meetings I Set Up Between Top Israelis and Palestinians Still offer Hop, Forward January 25, 2017
- Times Archives. Feb 19, 1984. Reagan Administration Held 9-Month Talks with P.L.O.
- https://www.marefa.org/منيب المصري
- https://www.youtube.com/watch?v=e2FvRzU080

مقابلات ومكالمات شخصية أجراها المؤلف

- أحمد قريع (أبو علاء)/ واشنطن تموز/ يوليو ٢٠٠٠.
- أحمد محمود السعدي/ مكالمة هاتفية ١٢/ ٢/ ٢٠١٩.
- حنان عشراوي/ واشنطن. تموز/ يوليو ١٩٩٢.
- رفيق النتشة (أبو شاكر) الكويت ٢٠٠٦.
- فاروق قدومي (أبو اللطف)/ مقابلات في تونس.
- عاطف أبو بكر/ مكالمات هاتفية ٢٠١٩.
- عماد لطفي ملحس/ مراسلات ٢٠١٨/ ٢٠١٩.
- محمود ماضي/ الكويت ١٩٧٦.

المؤلف في سطور

- ولد في ذنابة ـ طولكرم/ فلسطين عام ١٩٤٩.
- بدأ حياته العملية مدرساً في الأردن، وانتقل بعدها مدرساً في ليبيا فالجزائر والكويت.
- ترك التدريس في مطلع ثمانينيات القرن العشرين ليعمل مديراً لمركز الدراسات والمعلومات في صحيفة الوطن الكويتية وصحفياً في قسم الشؤون العربية والدولية في الصحيفة نفسها.
- انتقل إلى الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٨٦ للعمل مراسلاً لصحيفة الوطن الكويتية في واشنطن حتى عام ١٩٩٠، عمل بعدها مراسلاً وصحفياً لعدد من الصحف العربية من بينها الشروق (تونس)، العربي (القاهرة)؛ القدس (القدس)؛ القدس العربي (لندن)؛ الدستور (عمان)؛ الوطن (الدوحة)؛ البيان (دبي)، الخليج (الشارقة)؛ الوسط (البحرين)، والأخبار (بيروت).
- نشر مئات التقارير والدراسات الخاصة بالقضية الفلسطينية والأحداث الدولية والقضايا السياسية والاقتصادية الأميركية، والسياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية والصراع العربي-الصهيوني، وأيضاً القضايا العربية إلى جانب تغطية العديد من المؤتمرات والقمم الدولية والإقليمية من بينها قمم عربية ومؤتمر مدريد لتسوية الصراع العربي-الصهيوني/ نوفمبر ١٩٩١، محادثات التسوية العربية -الإسرائيلية في واشنطن ١٩٩٢-١٩٩٣، القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٩٩٤-١٩٩٧ ومحادثات واي ريفر وكامب ديفيد الثانية وأنابوليس.

- عمل مراسلاً لقنوات تلفزيونية عربية في واشنطن وصحفياً في مكتب قناة الجزيرة في واشنطن.
- شارك في تأسيس رابطة الصحفيين العرب في واشنطن عام ٢٠٠٢ والتي تولى رئاستها منذ عام ٢٠١٠.
- شارك في العديد من البرامج الحوارية في القنوات الفضائية العربية والأجنبية التي تتناول السياسة الأميركية تجاه المنطقة العربية من بينها الجزيرة، العالم، المنار، الإخبارية، فلسطين اليوم، روسيا اليوم، الغد العربي، الحدث، أي إن بي، القدس والميادين.

المحتويات